جامعة 8 ماي 1945 - قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير
مخبر تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري
فرقة بحث PRFU: مداخل ومتطلبات تنويع الاقتصاد الجزائري
ورقمنته كآلية لخدمة الأهداف التنموية

كتاب جماعي محكم ذو الترقيم الدولي

التنويع الاقتصادي في الجزائر

التحديات، الفرص واستراتيجيات التمويل

تأليف مجموعة من الباحثين

رئيس المشروع:
الأستاذ الدكتور مجلخ سليم

2022

منشورات مخبر تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائر
مارس2022

كتاب جماعي محكم ذو ترقيم دولي

التنويع الاقتصادي في الجزائر
التحديات، الفرص واستراتيجيات التمويل

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مخبر تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري

وبإشراف فرقة البحث PRFU : مداخل ومتطلبات تنويع الاقتصاد الجزائري ورقمنته كآلية لخدمة الأهداف التنموية

رقم:F02N01UN240120200002

منشورات مخبر تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري

-جامعة 8 ماي 1945 قالمة-

ISBN : 978-9931-9701-1-8

كتاب جماعي محكم ذو ترقيم دولي

التنويع الاقتصادي في الجزائر التحديات، الفرص واستراتيجيات التمويل

رئيس المشروع:

أ.د. مجلخ سليم

نائب رئيس المشروع

د. بعلاج حمزة

رئيس اللجنة العلمية:

أ.د. بشيشنج وليد

نائب رئيس اللجنة العلمية

د .بن جلول خالد

المنسق العام للكتاب:

د. فلفول عبد القادر

كتاب جماعي محكم ذو ترقيم دولي

التنويع الاقتصادي في الجزائر التحديات، الفرص واستراتيجيات التمويل

مخبر تنويع ورقمنة الاقتصادي الجزائري

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قالمة ، 2022

ISBN : 978-9931-9701-1-8

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي كتابها وتحدد مسؤوليتهم ولا تمد بأي صلة بتوجهات وآراء كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قالمة، او مخبر تنويع ورقمنة الاقتصادي الجزائري

منشورات مخبر تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة قالمة

كتاب جماعي محكم ذو ترقيم دولي

التنويع الاقتصادي في الجزائر التحديات، الفرص واستراتيجيات التمويل

توطئة

يعتبر التنويع الاقتصادي من المواضيع التي أخذت حيزا كبيرا من الاهتمام على مستوى الدول خاصة تلك التي تعتمد على مورد واحد لتمويل ميزانيتها.

تعتمد الكثير من الدول النامية على سياسة المورد الواحد في تمويلها لميزانياتها على الرغم من امتلاكها العديد من الإمكانيات، المقومات والمؤهلات في العديد من القطاعات المنتجة التي تؤهلها إلى أن تكون رائدة في العديد من المجالات والقطاعات.

ساهم انهيار أسعار البترول المتأثرة بالركود الاقتصادي العالمي وبانتشار الوباء العالمي COVID19 في التأثير على الدول النامية المنتجة والمصدرة للنفط، التي تعتبر مداخيل المحروقات من أهم مواردها، خاصة تلك التي تعتمد بصفة شبه كلية على الجباية البترولية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

تعتبر الجزائر من الدول النامية المنتجة والمصدرة للنفط والتي تعتمد بصفة كلية على عوائد المحروقات في تمويل مختلف المشاريع التنموية والاقتصادية المسطرة وفقا لسياسة المخططات الإنمائية التي باشرتها مع بداية الألفية الثالثة إلا أن انهيار أسعار البترول أثر تأثيرا كبيرا على تمويل مختلف المشاريع المسطرة، مما ساهم في تجميدها، تأجيلها أو إلغائها في إطار سياسة ترشيد النفقات، مما أثر في مختلف المتغيرات الاقتصادية (النقدية، المالية والتجارية) الكلية والاجتماعية: (تراجع سعر صرف العملة، تآكل الاحتياطيات النقدية، ارتفاع معدلات التضخم، تدهور القدرة الشرائية، ارتفاع في

معدلات البطالة، زيادة العجز في موازين الميزانية العامة والميزان التجاري وميزان المدفوعات، ارتفاع معدلات الفقر...الخ).

عرفت بعض الدول النامية المنتجة والمصدرة للنفط كيف تستغل عوائد الريع البترولي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال نماذج وسياسات ناجحة سمحت لها التخلص من التبعية النفطية من خلال تنويع مصادر دخلها في مجالات عديدة التي تكتسب فيها مقومات وميزة تنافسية.

وفي ظل الظروف السابقة الذكر أصبح من الضروري جدا على الجزائر وضع استراتيجية فعالة من أجل تجنب أو التخفيف من نتائج انهيار أسعار البترول وذلك من خلال الاعتماد على بدائل جديدة دائمة وفقا لاستراتيجيات وخطط ناجحة مستمدة من تجارب الدول التي حققت نجاحات في هذا الاطار.

محاور الكتاب الجماعي

- ☑ **المحور الأول:** الاطار العام لسياسة التنويع الاقتصادي؛
- ☑ **المحور الثاني:** استراتيجيات التنويع الاقتصادي؛
- ☑ **المحور الثالث:** البدائل التمويلية لدفع عجلة التنويع على المستويين الجزئي والكلي؛
- ☑ **المحور الرابع:** نماذج قياس التنويع الاقتصادي؛
- ☑ **المحور الخامس:** التجارب التنموية الناجحة لبعض الدول النامية المنتجة والمصدرة للنفط للخروج من التبعية النفطية؛
- ☑ **المحور السادس:** البدائل والحلول المقترحة للخروج من التبعية النفطية في الجزائر في ظل سياسة التنويع الاقتصادي.

اللجنة العلمية للكتاب :

رئيس اللجنة العلمية: الأستاذ الدكتور بشيشي وليد
نائب رئيس اللجنة العلمية: الدكتور بن جلول خالد

☑ أ.د/ نعمون وهاب جامعة قالمة	☑ د/ مرداسي شوقي جامعة أم البواقي
☑ أ.د/ خليل عبد الرزاق جامعة قالمة	☑ د/ بعلي حمزة جامعة قالمة
☑ أ.د/ عبد المالك بضياف جامعة قالمة	☑ د/ معياش نسرين جامعة قالمة
☑ أ.د/ خروف منير جامعة قالمة	☑ د/ زرفة رؤوف جامعة قالمة
☑ أ.د/ طبايبية سليمة جامعة قالمة	☑ د/ بوناب محمد جامعة قالمة
☑ أ.د/ غردة عبد الواحد جامعة قالمة	☑ د/ لعفيفي دراجي جامعة قالمة
☑ أ.د/ مجلخ سليم جامعة قالمة	☑ د/ شعابنية سعاد جامعة قالمة
☑ د/ بورصاص وداد جامعة قالمة	☑ د/ قروف محمد كريم جامعة أم البواقي
☑ د/ بوزيد صليحة جامعة تبسة	☑ د/ سماعلي فوزي جامعة قالمة
☑ د/ بروك داودي جامعة قالمة	☑ د/ براحلية زبير جامعة قالمة
☑ د/ بوعسلة رشيد جامعة قالمة	☑ د/ قلاب ذبيح الياس جامعة قالمة
☑ د/ بولقصيبات محفوظ جامعة قالمة	☑ د/ قتال عبد العزيز جامعة تبسة
☑ د/ برباش عنتره جامعة قسنطينة	☑ د/ بخاخشة موسى جامعة قالمة
☑ د/ بولحلايس محمد خليل جامعة قسنطينة	☑ د/ قيدوم لزهر جامعة قالمة
☑ د/ بوطكوك نهى جامعة قسنطينة	☑ د/ فلفول عبد القادر جامعة قالمة
☑ د/ دبوش عبد القادر جامعة قالمة	☑ د/ بلكبير بومدين جامعة قالمة
☑ د/ العيفه محمد جامعة تبسة	☑ د/ براهمية أمال جامعة قالمة
☑ د/ يوسفي رفيق جامعة تبسة	☑ د/ بوكدرون يوسف جامعة خميس مليانة

فهرس المحتويـــات

المقالات باللغة العربية

01	د. سامية معتوق، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي د. شوقي مرداسي، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي من الريع إلى الإنتاج: نحو اقتصاد سياسي للتحول للاربعية	14-01
02	د. نبيل بن موسى، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 الاقتصاد الأزرق: فرصة لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق التنوع الاقتصادي	29-15
03	د. محمد كريم قروف، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي دراسة تحليلية لمستوى التنويع الاقتصادي في هيكل الايرادات العامة بالاقتصاد الجزائري	43-30
04	ط.د. رمزي طبايبية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ط.د. أميرة مقلاتني، جامعة 8 ماي 1945 قالمة الإمارات العربية المتحدة: نموذج عالمي في التنويع الاقتصادي	95-44
05	ط.د. اخلاص خلفلاوي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ط.د. وداد بوغازي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة أثر التنويع الاقتصادي على ربحية البنوك الإسلامية: دراسة قياسية لمجموعة البركة المصرفية للفترة (2010-2021)	75-60
06	د. عميروش بوشلاغم، جامعة قسنطينة 2 ط.د. كريمة بوقرة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة التنويع الاقتصادي في الجزائر الحل الأمثل للخروج من التبعية النفطية في ضوء بعض التجارب الدولية	89-76
07	ط.د. سلمى سعداوي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ط.د. أمنة سعداوي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة صناديق الثروة السيادية كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي -دراسة تجربة مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية ICD-	104-90
08	د. صليحة بوزيد، جامعة 8 ماي 1945 قالمة د. ظريفة سلايمية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة تجربة التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: التأسيس لمرحلة ما بعد النفط	116-105
09	ط.د. ياسر بن يونس، جامعة غرداية واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل جائحة كوفيد19	127-117
10	د. كمال سي محمد، المركز الجامعي عين تيموشنت التنويع الاقتصادي وبدائل النمو في الجزائر	142-128
11	د. أسيا بوعمرة، جامعة الجزائر1 الاستثمار خارج قطاع المحروقات وسيلة لبلوغ التنويع الاقتصادي	157-143
12	د. توفيق بن الشيخ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة د. الدراجي لعفيفي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ترقية الصادرات الفلاحية كأداة للتنويع الاقتصادي في الجزائر	172-157
13	د. بلال مشعلي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة د. صالح محرز، جامعة العربي التبسي تبسة دور مشاريع الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في تنمية وتنويع الاقتصاد الجزائري	181-173
14	د. هشام ريغي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صادرات المنتجات المصنّعة في الجزائر خلال الفترة 2015-2019 في ضوء عدم إستقرار أسعار النفط منذ الأزمة النفطية لسنة 2014	196-183
15	د. عزالدين بن شرشار، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ط.د. مريم هرامزة، جامعة 8 ماي 1945 قالمة التنمية المالية كخيار استراتيجي لتعزيز النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر للفترة (2010-2020)	211-197
16	ط.د. رحمه مرنيز، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ط.د. مريم حتحوت، جامعة 8 ماي 1945 قالمة أثر التنويع الاقتصادي في تحقيق نمو وتنمية الاقتصاد بعيدا عن الريع النفطي تجربة السعودية	227-212
17	د. عبد الرحمان قروي، المدرسة العليا للتسيير عنابة أ. دنيا شيلي، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف الإصلاح الجبائي كبديل للخروج من التبعية النفطية في الجزائر في ظل سياسة التنويع الاقتصادي خلال الفترة 2011-2021	242-228
18	د. فاطمة بن يوب، جامعة 8 ماي 1945 قالمة أ.د. سليمة طبايبية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة قطاع السياحة كبديل إستراتيجي لتنويع الإقتصاد الجزائري دراسة تحليلية للفترة (2000-2018)	255-243
19	أ.د. جزيرة معيزي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ط.د. ليلى سعدي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة الفلاحة خيار استراتيجي لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر	269-256
20	د. أمين تمار، جامعة بليدة 2. د. حنان سلاوتي، جامعة البليدة 2 التنويع في الصادرات كآلية لنجاعة سياسة تخفيض العملة في الجزائر -دراسة قياسية للفترة (1986-2019)-	282-270

21	أ. أحلام طوالبية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة أ.د. موسى بخاخشة. جامعة 8 ماي 1945 قالمة ترقية السياحة الحلال مدخل لتفعيل القطاع السياحي و المساهمة في تنويع الاقتصاد الجزائري	283-296
22	ط.د. نهاد طوالبية، جامعة العربي التبسي تبسة الصكوك الإسلامية الحكومية كمصدر تمويلي لتنويع الإيرادات العامة وتخفيف العبء عن مصارف الإيرادات النفطية في الجزائر	297-308
23	د. سكينة حملاوي، جامعة حمه لخضر الوادي د. رحيمة بوصبع صالح، جامعة حمه لخضر الوادي طرق استغلال الاراضي الرطبة نموذج للسياحة المستدامة في ظل التنويع الاقتصادي بالجزائر	309-321
24	أ.د صليحة عشي، جامعة باتنة 1 د. يامن بلمرداسي، جامعة باتنة 1 السياحة الصحراوية في الجزائربين وفرة المقومات وغياب الاستراتيجيات	322-338
25	د. أسماء حاكم، جامعة بشار دور التنويع الاقتصادي في انتعاش التجارة الخارجية في الجزائر	339-351
26	أ.د. سليم مجلخ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة أ.د. وليد بشيشي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة التنويع الاقتصادي و أثره على الناتج الداخلي الخام دراسة قياسية على الجزائر للفترة 2019/1996	352-362
27	د. سعاد شعابنية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة د. أسيا سعدان، جامعة 8 ماي 1945 قالمة آليات النهوض بالقطاع البنكي الجزائري كأهم مصدر تمويلي في إطار دفع عجلة التنويع الاقتصادي	363-377
28	ط.د. عادل علال، جامعة 8 ماي 1945 قالمة. ط.د. شيماء بورنان شريف، جامعة 8 ماي 1945 قالمة. أثر الاستراتيجيات التسويقية الناجحة على أداء قطاع التصدير في الجزائر (تجارب بعض المؤسسات الاقتصادية في الجزائر)	378-395
29	د. عبد القادر فلفول، جامعة 8 ماي 1945 قالمة. تربية المائيات كتوجه حديث لتنويع المنتجات السمكية... رؤية حول الو اقع والآفاق في الجزائر	396-406
30	د. خالد بن جلول، جامعة 8 ماي 1945 قالمة د. حمزة بعلي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة التحول نحو الاقتصاد الرقمي كآلية فعالة لتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي – دراسة نظرية تحليلية -	407-418

المقالات باللغة الأجنبية

01	D/ Soumia Zenasni, Ecole Supérieure de Management de Tlemcen Afaf Belhadi , Doctorante à l'université Abou Bekr Belkaid de Tlemcen Ouverture Commerciale et Diversification des Exportations Hors Hydrocarbures : Analyse Empirique sur le Cas de l'Algérie.	01-15
02	D/ Sarah BENSAOULA. Ecole Supérieure des Sciences de Gestion (Annaba), D/ Hana ABDAOUI. Ecole Supérieure des Sciences de Gestion (Annaba). Pandémie du covid -19 et le marché pétrolier: La nécessité de construire une économie algérienne diversifiée.	16-26
03	D/ Nacer-Eddine MOUFFOK . Université de Bejaia L'impact de la diversification économique sur le développement durable en Algérie	27-38

من الريع إلى الإنتاج: نحو اقتصاد سياسي للتحول للاريعية
From rentier to production: Towards a political economy of rentierism

– **سامية معتوق**: أستاذ محاضر –جامعة أم البواقي، الجزائر.
– **شوقي مرداسي**: أستاذ محاضر –جامعة أم البواقي، الجزائر.

الملخص

يناقش هذا البحث إشكالية الانتقال من منظومة الريع إلى الإنتاج من خلال رؤية متكاملة لمتطلبات التحول من نموذج دولة الريع إلى نموذج دولة الإنتاج ضمن عقد اجتماعي جديد بين الحاكم والمحكوم، في إطار دولة إنتاج مستدامة، مستفيدة من الأدبيات الجمة التي أطرت للريع، مما يسمح بفهم العلاقة التي تجمع الدولة بالمجتمع بصورة دينامية، تعكس التفاعل بين الاقتصاد والسياسة في ظل الريع، وصولا إلى إيجاد مسار للتحول انطلاقا هذه المقاربة.

الكلمات المفتاحية، الريع؛ الاقتصاد الريعي، الدولة الريعية؛ الاقتصاد السياسي؛ الاقتصاد الإنتاجي.

Abstract

This research discusses the problem of transition *from the rentier system to production? Through an integrated vision of the requirements of the transformation from the model of the rentier state to the model of the state of production within a new social contract between the ruler and the ruled, within the framework of a sustainable state of production, taking advantage of the vast literature that framed rent, allowing an understanding of the relationship that binds the state to society in a dynamic manner, reflecting the interaction between The economy and politics under rent, in order to find a path for transformation based on this approach.*

Keywords: *rent; rentier economy, rentier state; political economy; productive economy*

مقدّمة

من الصعب فهم حال الاقتصاد أو السياسة، أو الدولة بشكل عام من دون فهم الريع والدور الذي يقوم به في كل منها. كأساس تقوم عليه الظواهر الاقتصادية والسياسية القائمة، والريع من المفاهيم المبهمة والعميقة المحتوى، ويصعب إعطاؤه تعريف دقيق لما يرتبط بع من علاقة مباشرة بالظواهر الاقتصادية، السياسية والاجتماعية.

وقد نشأت الأدبيات المتعلقة بالدولة الريعية انطلاقا من أنها الدولة التي تعتمد، في جزء رئيسٍ من إيراداتها، مصادر خارجية. وصاحب هذا التعريف هو المفكر الاقتصادي الإيراني حسين مهداوي في تحليله إيران ما قبل الثورة، حيث درس في بداية السبعينيات المفارقة الإيرانية المتمثلة في ضعف النمو الاقتصادي في بلد غني بالنفط. وازدادت أهمية مفهوم دولة الريع في الثمانينيات بإضافات مهمة من مفكرين هما حازم الببلاوي وجياكومو لوشياني اللذان درسا أثر الإثراء الهائل والمفاجئ للدول العربية النفطية في السبعينيات من القرن الماضي، ووسعا مفهوم الريع وتداعياته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

فقد رتبت الدولة الريعية فيها على استحقاقات كثيرة نتيجة هيمنتها (كقابض) على الريع، وهو ما يسر ظهور جملة تشوهات ضربت بمفاعيلها، جميع مفاصل الدول المختلفة، ومنها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى السلوكية، وصولا إلى تعزيز ثقافة الريع والسلوك الريعي، وهي تعمل على اجترار أفعالها ومخرجاتها باستمرار وتقييم توازناتها السياسية والاجتماعية عن طريق معطى الريع وبسببه، وعليه يمكن تلمس الإشكالية الأساسية لهذا البحث والمتمحورة حول: **ما هي معالم الدولة والعقد الاجتماعي التي تستخدم مصادر الريع المختلفة لبناء وإعادة هيكلة الاقتصاد باتجاه الاقتصاد الإنتاجي المتنوع والمستدام؟**

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية أولية تفيد أن إمكانية التحول من الريع إلى الإنتاج في الدول المختلفة مقرونة بشكل أساسي بفهم طبيعة السمة الريعية الاقتصادية والسياسية فيها، والتي تبرز في طبيعة الاقتصاد تارة، وفي أداء جهاز الدولة تارة ثانية من خلال علاقة الدولة بالمجتمع.

هدف البحث

يهدف البحث لاستعراض ومناقشة الأدبيات المتاحة في الاقتصاد السياسي التي تؤطر مفهوم الريع، في خضم الكم المتزايد من البحوث التي تناقش هذا المفهوم في إطار تاريخي اقتصادي سياسي.

أهمية البحث

نظرا إلى كون القيمة العلمية لأي مفهوم تتحدد في مدى وضوحه وتحديه لظاهرة ما، فإن لهذا البحث أهمية نظرية كونه مساهمة بسيطة لوضع إطار نظري لظاهرة الريع في محاولة لإيجاد مسار للتحول إلى اللاريع انطلاقا من ذلك المنظور.

منهج البحث

يتبنى هذا البحث اتجاها تحليليا يتمثل في عرض ومناقشة الأدبيات المتعلقة بالريع بالاعتماد على كثير من الدراسات والأبحاث التي تتبنى منورا نقديا رافضا لهذا النمط من الاقتصاد والدولة، لذلك فإن هذا المنطلق لا يمثل

978-9931-9701-1-8

تحيزا إلى منظور معين بقدر ما يعتمد على دراسات ومقاربات أقرب إلى المسلمات في العلوم الاقتصادية والسياسية، التي تناهض نمط الاقتصاد الريعي وشكل وطبيعة الدولة الريعية في محاولة للتحول للاريعية.

هيكلية البحث

وللوصول إلى أهداف البحث، تم اتباع منهج يعتمد على التحليل الاقتصادي للظاهرة المدروسة، انطلاقا من الأسس النظرية. وكان البحث مبوبا إلى مبحثين:

المبحث الأول: من الريع إلى الدولة الريعية: نحو اقتصاد سياسي للريع

المبحث الثاني: من الريع إلى الإنتاج: نحو عقد اجتماعي جديد لدولة إنتاج مستدامة

I- من الريع إلى الدولة الريعية: نحو اقتصاد سياسي للريع

الريع هو مفهوم اقتصادي في الأصل، ظهر على يد رواد علم الاقتصاد كآدم سميث ودافيد ريكاردو... وغيرهم، لكن تأثيره أبعد من أين يكون اقتصاديا وفقط، بل يتعدى ذلك إلى الجوانب السياسية والاجتماعية للدولة ما يجعله مفهوم جوهري في الاقتصاد السياسي.

I-1- المفهوم اللغوي للريع

يعود أصل كلمة ريع في اللغة العربية على مادة (ر ي ع) بمعنى النماء والزيادة، راع الطعام وغيره يريع ريعا وريوعا وريعانا وريعانا ورياعا وأراع وريع، كل ذلك زكا وزاد، **(منظور، 1980)** ويقال أرض مريعة أي خصبة وريعان كل شيء أوله ومنه ريعان الشباب، (وفرس رائع) أي جواد، **(الرازي، 1986)** والريع بالفتح والكسر، المرتفع من الأرض، أو كل فج، أو طريق، أو الطريق المنفرج من الجبل، ومنه قوله تعالى-أتبنون بكل ريع آية تعبثون- **(الشعراء128)** فقالوا : أراد الطريق، وقالوا : المرتفع من الأرض. **(الفيروز آبادي، 2008)** قال الليث : الريع : فضل كل شيء على أصله، نحو ريع الدقيق وهو فضله على كيل البر، وريع البذر فضل ما يخرج من النزل على أصل البذر، وريع الدرع: فضول كمتها على أطراف الأنامل. **(المصطفوي، 2009)**

بناء عليه يرتبط الريع في المفاهيم اللغوية أعلاه بالزراعة، وخاصة بتلك الأرض الخصبة التي تنتج أكثر من غيرها، كما أن الثروات الحيوانية هي مصدر للريع، أي الزيادة الناتجة عن خصوبة الحيوان، وخاصة الإبل. ومن هنا تتبلور مفاهيم عديدة أولها المردود المتكاثر وغير المرتبط بمجهود؛ فخصوبة الأرض أو الإبل ليست ناتجة عن مجهود إنساني بل بمقدرة إلهية خارجة عن إرادة إنسانية.

I-2- مفهوم الريع عند ابن خلدون

أبدى ابن خلدون اهتماما فائقا بالعمل حيث يقول: "**ثم اعلم أن الكسب إنما يكون بالسعي في الاقتناء والقصد في التحصيل، فلا بد في الرزق من سعي وعمل ولو في تناوله و ابتغائه من وجوهه**". **(ابن خلدون، 2009)** ولكنه يرى أنه ينال الإنسان منافع من غير سعي، وهي حالات أشبه بالريع، والتي تظهر أكثر وضوحا في المواضع التالية:

- **الأول**: الريع التفاضلي، حيث ضرب مثالا لريع الأرض الزراعية حالة عرب الأندلس حين قال: **" وقد تدخل أيضا في قيمة الأقوات قيمة علاجها في الفلح ويحافظ على ذلك في أسعارها كما وقع بالأندلس لهذا العهد. وذلك أنهم لما ألجأهم النصارى إلى سيف البحر وبلاده المتوعرة الخبيثة الزارعة النكدة النبات وملكوا عليهم الأرض الزاكية والبلد الطيب فاحتاجوا إلى علاج المزارع والفدن لإصلاح نباتها وفلحها وكان ذلك العلاج بأعمال ذات قيم ومواد من الزبل وغيره لها مؤنة وصارت في فلحهم نفقات لها خطر فاعتبروها في سعرهم. واختص قطر الأندلس بالغلاء منذ اضطرهم النصارى إلى هذا المعمور بالإسلام مع سواحلها لأجل ذلك. ويحسب الناس إذا سمعوا بغلاء الأسعار في قطرهم أنها لقلة الأقوات والحبوب في أرضهم وليس كذلك فهم أكثر أهل المعمور فلحاً فيما علمناه و أقومهم عليه و قل أن يخلو منهم سلطان أو سوقة عن فدان أو مزرعة أو فلح إلا قليلاً من أهل الصناعات و المهن أو الطراء على الوطن من الغزاة**

978-9931-9701-1-8

المجاهدين. ولهذا يختصهم السلطان في عطائهم بالعولة و أقواتهم وعلوفاتهم من الزرع. و إنما السبب في غلاء سعر الحبوب عندهم ما ذكرناه. و لما كانت بلاد البربر بالعكس من ذلك في زكاء منابتهم و طيب أرضهم ارتفعت عنهم الهون جملة في الفلح مع كثرته و عمومته فصار ذلك سبباً لرخص الأقوات ببلدهم و الله مقدر الليل والنهار و هو الواحد القهار لا رب سواه". (ابن خلدون، 2009) ويستنتج ابن خلدون من شرحه المتقدم أعلاه أن نفقات الإنتاج الزراعي، هو أن بعض الدول إذا اضطرت لزراعة أراضي غير خصبة لسبب زيادة الطلب على المواد الغذائية، فإن هذه الأراضي تتطلب نفقات إنتاج أكثر من الأراضي الخصبة ونفقات الإنتاج هذه تصبح شيئا مهما لان المنتجين (الزراع) يدخلوها في أثمان المنتجات الزراعية، إن نفقات الإنتاج العالمية ي الأراضي غير الخصبة تعني بالضرورة أن الأراضي الخصبة تحقق عائدا أعلى وبالتالي تحقق ريعا أكبر.

- **الثاني:** الإمارة أو السلطنة؛ فبعد ذكر أوجه المعاش وتصنيفها إلى إمارة وتجارة فلاحة وصناعة، اعتبر أن التجارة والفلاحة والصناعة من الوجوه الطبيعية للمعاش. بينما الإمارة ليست وجها طبيعيا للمعاش، حيث يورد في الفصل الثاني من المقدمة والمعنون بـ "**وجوه المعاش وأصنافه ومذاهبه**" ما يلي:" فهذه وجوه المعاش وأصنافه وهي معنى ما ذكره المحققون من أهل الأدب والحكمة كالحريري وغيره، فإنهم قالوا: المعاش إمارة وتجارة وفلاحة وصناعة فأما الإمارة فليست بمذهب طبيعي للمعاش، فلا حاجة بنا إلى ذكرها، وأما الفلاحة والصناعة والتجارة فهي وجوه طبيعية للمعاش"، (ابن خلدون، 2009، صفحة 420) ونجد تفسيرا لرفضه الإمارة كأسلوب معاش غير طبيعي في الفصل الخامس من المقدمة المعنون بـ "**في أن الجاه مفيد للمال**" حين تكلم عن الحالات التي يكتسب فيها البعض من خلال المنصب والنفوذ الإداري في أعلى مراتب جهاز الدولة، أوضاعا تسمح لهم بالحصول على المغانم المالية وتكوين الثروات السريعة، حيث يقول "**وذلك أنا نجد صاحب المال والحظوة في جميع أصناف المعاش أكثر يسارا وثروة من فاقد الجاه**"، **(ابن خلدون، 2009، صفحة 425)** وبذلك يعتبر ابن خلدون الجاه أو المنصب أهم مصدر لجمع المال والثروات وتنميتها، فيفصل في لك مستطردا: " **والسبب في ذلك أن صاحب الجاه مخدوم بالأعمال يتقرب بها إليه في سبيل التزلف والحاجة إلى جاهه فالناس معينون له بأعمالهم في جميع حاجاته من ضروري أو حاجي أو كمالي، فتحصل قيم تلك الأعمال كلها من كسبه وجميع معاشاته إن تبذل فيه الأعواض من العمل يستعمل فيها الناس من غير عوض فتتوفر قيم تلك الأعمال عليه فهو بين قيم للأعمال يكتسبها وقيم أخرى تدعوه الضرورة إلى إخراجها فتتوفر عليه والأعمال لصاحب الجاه كثيرة فتفيد الغنى لأقرب وقت ويزداد مع الأيام يسارا وثروة ولهذا المعنى كانت الإمارة أحد أسباب المعاش كما قدمناه". (ابن خلدون، 2009، صفحة 426)**
- **الثالث:** الكسب عن طريق ابتغاء الأموال من الدفائن والكنوز؛ وفي هذا الصدد يقول:" **اعلم أن كثيرا من ضعفاء العقول في الأمصار يحرصون على استخراج الأموال من تحت الأرض ويبتغون اكسب من ذلك (...) والذي يحمل على ذلك في الغالب زيادة على ضعف العقل إنما هو العجز عن طلب المعاش بالوجوه الطبيعية للكسب من التجارة والفلح والصناعة فيطلبونه بالوجوه المنحرفة وعلى غير المجرى الطبيعي من هذا وأمثاله عجزا عن السعي في المكاسب وركونا إلى تناول الرزق من غير تعب ولا نصب في تحصيله واكتسابه". (ابن خلدون، 2009، صفحة 421،422)**
- **الرابع:** الحديث فوائد العقار والضياع في الفصل الخامس عشر من المقدمة المعنون بـ **"تأثل العقار والضياع في الأمصار وحال فوائدها ومستغلاتها"**، حيث قال: " **أنّ القصد باقتناء الملك من العقار والضّياع إنّما هو الخشية على من يترك خلفه من الذرية الضعفاء، ليكون مرباهم به ورزقه فيه ونشؤهم بفائدته ما داموا عاجزين عن الاكتساب فإذا اقتدروا على تحصيل المكاسب سعوا فيها بأنفسهم". (ابن خلدون، 2009، صفحة 403)** فالعقار وفق وجهة نظر ابن خلدون هنا يدر ريعا دون جهد لمالكه، ويعتبر من قبيل التأمين على المستقبل.

978-9931-9701-1-8

I-3- مفهوم الريع في النظرية الاقتصادية

يعد موضوع الريع أحد الموضوعات التي تناولتها المدارس الفكرية، وحتر الرومان أعطوا قدرا من الأهمية للزراعة، فقد أشاروا إلى الاختلاف بين الأراضي القريبة من المدن البعيدة، ولم يوسعوا دائرة البحث في ذلك، **(المعموري، 2012)** ويعد أول من تناول موضوع الريع كمصدر للدخل أو للثروة هو الاقتصادي الإسكتلندي جيمس أندرسون (1739-1808). **(حافظ، 2009)** وفي مرحلة تالية، تبد الريع من خلال آراء أدم سميث كأحد أجزاء المنظم للقيمة؛ فتارة يقول أن الأرض من المكونات الثلاثة التي تدخل في خلق القيمة وتكوين الثمن، وفي هذه الحالة يعتبر الريع عائدا يتولد نتيجة ما تنتجه الأرض أو نتيجة ما تقدمه مع العوامل الأخرى للإنتاج فإنها كلفة من تكاليف الإنتاج. ويقول في مجال آخر إن الريع عائد احتكاري يتولد نتيجة تملك الأرض واحتكارها. **(زكي، 2017)**

وفي مجال ثالث ينشط الريع عند آدم سميث على نحو مختلف؛ فالريع هنا يعتمد على الثمن ولا يدخل في تحديد القيمة أو الثمن، فالارتفاع والانخفاض في الأجور يؤدي إلى الارتفاع والانخفاض في الثمن. أما ارتفاع الريع وانخفاضه فهو نتيجة لهذا الارتفاع أو الانخفاض في الريع؛ فحينما ترتفع الأثمان بسبب ارتفاع الأجور والأرباح، يرتع الريع. وحين تنخفض الأثمان بسبب انخفاض الأجور والأرباح، ينخفض الريع، ومن ثم ينتظم الريع لدى سميث وفقا لكمية العمل من جهة، وحجم رأس المال من جهة أخرى. **(زكي، 2017، صفحة 138)**

بيد أن محاولات آدم سميث لصياغة تحليل جديد عن الريع يراها الكثير من المفكرين من أنها كانت متنوعة ومتضاربة ومتناقضة، ولم يكن موفقا في تفسير الريع بعمق وشمولية كما كان خلفه ديفيد ريكاردو، الذي يعد المنظر الأول للريع في النظرية الاقتصادية في مؤلفه المفصل "**مبادئ الاقتصاد السياسي والتكليف الضريبي** " الذي صدر 1817. لم يأت ريكاردو بمفاهيم جديدة بل استند إلى مساهمة أسلافه حتى مالتوس، لكن ما يميزه عنهم طريقته في إظهار نظرية متكاملة؛ فعلى تحديد القيمة، يعتنق ريكاردو نفس نظرية آدم سميث لكنه يستبعد الريع؛ فالقيمة التي يخلقها العمل تنحل لديه إلى ربح العمل المختزن وأجر العمل الحي. ولكي نفهم حقيقة استبعد القيمة، يجب الإشارة إلى أن ريكاردو حينما أراد الكشف عن القوانين الحاكمة للريع كان يقصد بالريع التعويض الذي يدفع لمالك الأرض مقابل استخدام قوى الأرض الاصلية، والقانون ينص على: " **الريع جزء من منتوج الأرض، يتم دفعه لمالك الأرض، مقابل استخدام التربة الأصلية التي تبقى سلمية**". **(The Law of Rent – the concept, 2010)**

وعلى هذا النحو، فإن ريكاردوا لا يقصد الريع المطلق الذي يحصل عليه مالك الأرض بغض النظر عن الخصوبة أو الموقع، وأنما يقصد الريع الفرقي (التفاضلي)، وهو الريع الإضافي الذي يحصل عليه مالك الأرض لأن أرضه تتمتع بميزة نسبية عن الأراضي الأخرى.

إن ما يسمى بالنظرية الريكاردية في الريع، قد تناولها مالتوس في بحث نشر عام 1815، وكذلك عرض ويست F.West فكرة مضمنا إياها جل أفكار ريكاردو، بما فيها الريع التفاضلي. (المعموري، 2012، صفحة 157)

ثم تناول مسألة الريع، يوهان هاينريش فون ثونن Johann Heinrich von Thünen (1783-1850). وقد بنى نموذجا نظريا استخدمه لإيجاد العوامل الهامة التي تحدد أكثر المواقع ربحا في فروع عديدة من الزراعة فيما يتعلق بمصادر الطلب عليهم. نظرية الإيجار التي وضعها كانت مشابهة لتلك التي وضعها ريكاردو.

978-9931-9701-1-8

والمعادلة التي استخدمها: **(Mandal, 2021)**

$$R = Y(p - c) - Yfm$$

حيث:

R=الأرض المستأجرة

Y =العائد لكل وحدة أرض

c=نفقات الإنتاج لكل وحدة من السلع الأساسية؛

p=سعر السوق لكل وحدة من السلع الأساسية

F=معدل الشحن

m=المسافة عن السوق

وصمم الاقتصادي الشهير الفريد مارشال 1842-1924 نظريته المعروفة باسم شبه الريعية Quasi-rent، الذي برهن أن الريع أوسع بكثير من دخل مالك الأرض، حيث عرفه بأنه: "**الفائض الاقتصادي الذي يعطيه كل عنصر انتاج حينما يكون عرضه عديم المرونة بالنسبة للطلب عليه خلال فترة الأجل القصير**"**(Seth, 2018)** أي أنه الفرق بين ما يحصل علي المنتج أو البائع وبين الحد الأدنى من الدخل الذي كان مستعدا لقبوله.

انطلق ماركس في تحليل مفهوم الريع من خلال نقده لنظرية ريكاردو عنها. أن النقطة الجوهرية والأساسية لدى ماركس عن مفهوم الريع هي: أن الريع لايظهر كشكل متّميز من الدخل إلا عند ظهور الاستغلال الرأسمالي للأرض، وإخضاع الزراعة الى نمط الإنتاج الرأسمالي للأرض، حيث كتب في المجلد الرابع من رأس المال: **" عندما يندس رأسمالي بصفة مزارع بين الفلاح و المالك العقاري، سواء لأن المتصرف السابق في الأرض استطاع أن يصبح بفضل دسائسه رأسماليا مزارعا، أم لأن صناعيا استثمر رأس ماله في الزراعة عوضا عن المعمل، عندها تبدأ، لا فقط، (زراعة الأرض) بل (الزراعة الرأسمالية) للأرض"**. (**Marx, 2020**) ومادام الأمر أن هناك مبلغا مدفوعا من المزارع إلى المالك العقاري مقابل استغلال أرضه (محددة بمدة زمنية)، فإن المبلغ المدفوع يسمى ريعا عقاريا.

إن النظرة الريعية تتمثل في اعتباره نوعا من الدخل غير المبرر وغير المرتبط بدورة الإنتاج لانفصاله عن قيم العمل وبذل الجهد وتحمل المخاطرة. وهناك تراث هائل مستقر في الكتابات الاقتصادية، انطلاقا من التقليدين ومن بعدهم كارل ماركس، الذي انتقد الريع ودور أصحاب الريع في التطور الاقتصادي والاجتماعي، وعندما تحدث عن الريع هنا، فهو لا يشير إلى المعنى الاقتصادي للريع كثمن لأحد عناصر الإنتاج، وبشكل خاص عن الوظيفة أو السلوك الاجتماعي لفئة تحصل على نصيب من الناتج، دون ان يكون لها مساهمة أو مسئولية خاصة في تحقيق هذا الناتج.

لقد اتسع مفهوم في الاقتصاديات الحديثة ليشمل أيضا كل الأسعار الاحتكارية، وأسعار المضاربة العقارية والمالية التي يكون الفراق بينها وبين كلفتها غير مبرر من الناحية الاقتصادية

I–4– مفهوم الريع بين الاقتصاد والدولة

إننا عندما نتحدث عن الاقتصاد الريعي، لا نشير إلى المعنى الاقتصادي للريع كثمن لأحد عناصر الإنتاج، وإنما نتحدث عن بشكل خاص عن الوظيفة والسلوك الاجتماعي لفئة تحصل على نصيب من الناتج دون ان يكون لها إسهام أو مسؤولية خاصة في تحقي هذا الناتج، وفي هذا السياق يعرفه الباحث والمفكر جورج قرم، بأنه: " **حصر النشاط الاقتصادي في ميادين وقطاعات تدر أرباحا كبيرة، دون أن يكون لصاحب الريع أي نشاط إنتاجي أو إبداعي يذكر، سواء أكان رجل أعمال فرداً ، أم شخصية اعتبارية من القطاع الخاص، أو شخصية اعتبارية من القطاع العام، وسواءً أكانت الدولة المركزية، أم شركات من القطاع العام، أو هيئات محلية**". (كاظم، 2013)

978-9931-9701-1-8

ويؤكد على هذا المعنى الباحث غسان إبراهيم حين أشار إلى أن الاقتصاد الريعي المعاصر يتخذ شكل أو ما بات يعرف بالاقتصاد الافتراضي النقيض تماما للاقتصاد الإنتاجي الذي يعد القاعدة المادية التي تتحرك عليها الظواهر الريعية"، **(إبراهيم، 2014)** ونفس المنحى ينحو له ميشيل شاتيلوس أستاذ الاقتصاد بمعهد العلوم السياسية بجرونوبل الفرنسية فيصف الاقتصاد الريعي بالنوع المثالي لاقتصاد التداول تميزا له عن اقتصاد الإنتاج فالأفراد والجماعات وحتى الدولة يتنافسون من أجل السيطرة على الريع وبهذا يكون أكثر النشاط الاقتصادي إنما يعتبر وسيلة لضمان تداول الدخل ولا يعد مسلكاً متجهاً وجهه إنتاجية. **(الشيمي، 2016)**

كذلك فإن وصف اقتصاد ما بأنه اقتصاد ريعي يشير عادة إلى الأوضاع التي يغلب عليها عناصر الريع الخارجي؛ فالمصدر الخارجي للريع، يعتبر ملمحا جوهريا في تحديد مفهوم الاقتصاد الريعي، ذلك أن وجود أشكال للريع الداخلي أو المحلي-وإن زادت نسبتها-لا تساعد على وضوح النمط الخاص للاقتصاد الريعي. فوجود ريع داخلي يفترض بالضرورة استناده إلى قطاعات إنتاجية داخلية أو محلية، بحيث تشارك العناصر الريعية بمزايا خاصة قانونية أو فعلية، **(عزالعرب، 2011)**

وبالتالي فإن ظهور الريع الداخلي أو المحلي لا يعدو أن يكون وجها لعملة. أما الوجه الآخر، فهو وجود قطاعات إنتاجية؛ فالريع الداخلي هو نوع من المدفوعات التحويلية من القطاعات الإنتاجية لفئات أو عناصر تتمتع ببعض المزايا الخاصة. ولذلك، فإن إطلاق وصف الاقتصاد الريعي علة مثل هذه الأوضاع سيكون بالضرورة وصفا جزئيا للاقتصاد في مجموعه، يشير إلى بعض الفئات دون الأغلبية. أما في حالة الريع الخارجي-وخاصة إذا كان مهما بالنسبة للناتج القومي-فإن يشير إلى تحويلات من الاقتصاد الخارجي دون أن يفترض وجود قطاعات إنتاجية محلية مهمة. **(عزالعرب، 2011، صفحة 10)**

لكن هذا المفهوم يعد فضفاضا إلى حد كبير، حيث يتطلب الأمر مؤشرات أو معايير بالنظر إلى الدقة التي ننشدها في توصيف حالة دول بعينها، وفي هذا الصدد يلخص حازم الببلاوي مفهوم الاقتصاد الريعي بثلاث سمات أساسية، هي:**(قيصران، 2017)**

- أن الريع لا يمكن أن يكون النوع الوحيد للدخل في الاقتصاد، ولكن يجب أن يكون النوع الأكبر السائد؛
- يجب ان يكون أصل الريع خارجي بالنسبة للاقتصاد. اما الريع الداخلي الصافي يتلخص في حالة نقل المدفوعات المحلية؛
- هناك أقلية من السكان يجب ان تشارك في توليد الريع. في حين تشارك الأغلبية في توزيع استخدام ذلك.

تحليل يمكن الرجوع إلى التصنيف الذي قدمه البنك والذي يعتبر أن الاقتصاد والريعي هو الاقتصاد الذي يشكل الإنتاج المنجمي فيه (أو إنتاج المحروقات) 10% على الأقل من الناتج الداخلي الخام وتشكل فيه الصادرات المنجمية 40% على الأقل من إجمالي الصادرات. **(Nankani, 1979)** من جانب آخر يرى بعض الاقتصاديين أنه في حال تجاوزت مساهمة القطاعات غير الإنتاجية أو الريعية 50% من الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما ينظر إلى الاقتصاد بوصفه ريعيا. **(Nankani, 1979, p. 10)**

بناء على ما سبق، نجد أنه لتصنيف أي اقتصاد على أنه ريعيا يتحدد بثلاث معايير:

- إيرادات الريع يجب أن تأتي من أسواق خارج الدولة؛
- تمويل الإيرادات النفطية للنسبة الأكبر من ميزانية الدولة؛
- إسهام قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي أكبر من إسهامات بقية القطاعات.

أما الدولة الريعية، فقد اشتق المفهوم من أرضية الحياة الفردية. ففي هذا الإطار يقوم الفرد بتأمين مداخله عن طريق تأجير الرأسمال، ويسمى بقابض الريع .إن مفهوم الدولة الريعية هو حصيلة مقارنة بين الاقتصاد والمجتمع مع الفرد القابض للريع، ويطلق اصطلاحاً على الدولة أو المجتمع الذي يعيش في تبعية للمداخيل الناتجة من صادرات المصادر الطبيعية مثل النفط، والتي تلعب دوراً بارزاً في كل مداخيل الدولة. **(حبة، 2011)**

ويعد أول من صك مفهوم الدولة الريعية الباحث حسين مهداوي في دراسة بعنوان: "**أنماط ومشكلات التنمية الاقتصادية في الدول الريعية- حالة ايران**" سنة 1970، حيث يشير إلى أنها: "**كل دول تتلقى موارد كبيرة من الريع الخارجي**

978-9931-9701-1-8

بشكل منتظم، حيث يتم تحصيل هذا الريع من أفراد أو شركات أجنبية أو حكومات أجنبية إلى أفراد أو شركات أو حكومات البلد المعني، ويضرب لذلك مثل قناة السويس أو استخدم انابيب النفط المارة من البلدان المعنية، إضافة على العوائد المحصلة من طرف الدول المصدرة للنفط". (Mahdavy, 1970)

ويجادل في مكان آخر من الدراسة بأن الفترة (1950-1956) تشكل نقطة تحول في التاريخ الاقتصادي لدول الشرق الأوسط، حيث مكنت التغييرات السياسية حكومات العديد من الدول في المنطقة من الحصول على حصة أكبر من الريوع المستحقة سابقا لشركات النفط، وبهذه المساهمة تمكنت حكومات الدول المصدرة للنفط من الإقدام على برامج انفاق عام كبيرة دون الحاجة إلى فرض ضرائب ودون الوقوع في عجز ميزان المدفوعات أو مصاعب تضخمية وهو ما تعاني منه الدول النامية الأخرى. **(Mahdavy, 1970, p. 431)**

ويصف الباحث لوشياني دولة الريع بدولة التخصيصات، بالنظر على كونها مستقلة عن قوة الاقتصاد المحلين فليست بحاجة إلى صياغة سياسة اقتصادية، فكل ما تحتاج إليه هو سياسة مصروفات، ولأن إيرادات الدولة تمثل نسبة كبيرة من اجمالي الناتج المحلي، فإن مجرد الإنفاق محليا سيؤدي إلى نمو معدل هذا الناتج إلى حده الأقصى. والمشكلة الوحيدة المتعلقة باقتصاد رصد التخصيصات هي الحصول على أقصى ايراد ممكن من العالم. **(الرزاز، 2013)**

بناء عليه، فإن الدولة الريعية هي التي يلعب الريع فيها دورا حاسما في اقتصادها ومواردها، وتستخدم السلطة فيها على نحو ريعي، وتمثل الدول النفطية المثال الأكثر جلاء، وكذلك يشكل القطاعين العقاري والمالي مجالين رئيسيين للريع إلى جانب القطاع الاستخراجي. **(نعمة، 2014)**

وهناك اتجاه من الأدبيات يشير إلى أن نظرية الدولة الريعية تنطلق أساسا من تحليل اقتصادي لا يرى في النفط وهو مادة هيدروليكية محسوسة يتم تحويلها إلى سلعة عبر عملية البحث والتنقيب والإنتاج والتعبئة والشحن والتسويق إلا كريع ايجاري بدلا من النظر إليها كجزء من الأصول الرأسمالية المملوكة للدولة. وإن صحت هذه النظرية، فإن وعاء الريع يتسع ليشمل (رسوم المرور في قناة السويس، رسوم استخدام أراضي الدول الأخرى، المعونات الخارجية...). **(عز العرب، 2011، صفحة 12)**

وهناك من يرى أن مفهوم الدولة الريعية يتجاوز البعد الاقتصادي ليشمل أبعادا أخرى من وظائف الدولة ومجالاتها، ومن العلاقات المجتمعية، ويستخدم تعبير الدولة الريعية أيضا للإشارة إلى نمط العلاقات النفعية المادية الذي يسود بين الحاكم والرعايا؛ الدولة تجبي الريع لزيادة ثروة الحاكم، وتوزع حصة منه على الرعايا بحسب درجة القرابة والصلة والولاء مع مراكز القرار أو الحاكم، أو بما يخدم استقرار الحكم وتجديد السلطة من خلال ضمان ولاء المنتفعين من التوزيع. **(نعمة، 2014، صفحة 94)**

بالإضافة إلى ذلك يرى حازم الببلاوي أن التوسع البيروقراطي أتاح فرصا أكثر لحيازة الرضا الشعبي من خلال توفير الوظائف وتدبير القروض وإمكانية الدخول في مضمار واسع من الأنشطة المربحة، لكنه يضيف عاملا ثقافيا، وهو ما اصطلح عليه بالعقلية الريعية. تقوم هذه العقلية في رأي الببلاوي بكسر الارتباط بين العمل والمكافأة على أدائه، على حد تعبيره " المكافأة" تصبح سببا غير متوقع وليس كثمرة للعمل الشاق المتواصل، مرتبطة بالوضع الاجتماعي ولذلك فهي غير مضمونة وانتهازية. **(عز العرب، 2011، صفحة 11،12)**

انطلاقا من المفاهيم المطروحة أعلاه حول الاقتصاد الريعي والدولة الريعية تظهر إشكالية العلاقة بينهما؛ إذ يصعب التكلم عن الاقتصاد الريعي دون التكلم عن الدولة الريعية، أو أي منهما، فإن الفارق واضح بين الدولة ومؤسساتها والاقتصاد الشامل لتلك الدولة. صحيح أن الدولة تختزل المجتمع واقتصاده في كثير من الأحيان. غير أن طابع الدولة يعطي البعد السياسي والمؤسسي قبل أي شيء آخر، بينما يعالج المجتمع أو الاقتصاد الآليات الي يتم من خلالها النشاط الاقتصادي بما فيه البعد

978-9931-9701-1-8

السياسي، وتستطيع القول إن الدولة الريعية هي جزء من الاقتصاد الريعي، ويتم من خلال مقارنة حجم الدولة في الاقتصاد وموارده.

وفي هذا الصدد، عبر الدكتور محمود عبد الفضيل عن الاقتصاد الريعي بأنه ذلك الاقتصاد المدعوم جوهريا. بالإنفاق من دولة ريعية؛ إذ تصبح الدولة وسيطا بين القطاع الذي يولد الريع وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى، فالدولة تتسلم العائدات الريعية ومن ثم يجري تخصيصها الى فروع النشاط الاقتصاد الأخرى من خلال برامج الانفاق العام. وهذا ما آل إليه جاكومو لوشياني، إذ يصف الدولة الريعية بأنها نظام فرعي متصل باقتصاد ريعي، بحيث يكون فيه الاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد المدعوم بصورة جوهرية بمصروفات تنفقها الدولة في حين أن الدولة نفسها مدعومة من ريع خارجي، ويضيف أيضاً بأن التفريق بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي يكمن في منشأ إيراد الدولة وليس بالضرورة في الطبيعة الريعية. **(الشيمي، 2016)**

وضمن هذا الوصف تكون الدولة الريعية – وفقا لحازم الببلاوي-حالة خاصة من الاقتصاد الريعي وهي الحالة التي يؤول فيها الريع الخارجي أو نسبة عالية منه الى فئة صغيرة أو محددة تعيد توزيع أو استخدام هذه الثروة الريعية على الغالبية من السكان. وهكذا فإن فكرة الدولة الريعية تقتضي التفرقة من ناحية الأقلية والأغلبية، ومن ناحية أخرى بين خلق الثروة واستخدامها أو توزيعها؛ ففي حالة الدولة الريعية، فإن فئة محدودة من المجتمع تحصل بشكل مباشر على عناصر الثروة (الريع الخارجي). في حين يقتصر دور الغالبية العظمى من السكان على استخدامات هذه الثروة، وبحيث أن ما ينشأ عن ذلك، فإنه لا يعتبر دولة ريعية تلك الأحوال التي يساهم في توليد الريع الخارجي فيها عدد كبير من المواطنين، فهنا تكون بصدد اقتصاد ريعي، وليس دولة ريعية كما هو الحال في عدد من الجزر السياحية التي تعتمد حياتها على السياسة الخارجية نتيجة لظروفها الجغرافية أو المناخية.

ويرى الباحث محمد نبيل الشيمي بخصوص هذا اللبس إن الاقتصاد الريعي يلتقي مع الدولة الريعية في النسبة العالية للمداخيل الريعية الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، ويفترقان في نسبة مشاركة المواطنين في توليد الريع وأيلولتهِ. في دول الريع النفطي يعمل في توليد الريع النفطي الخارجي عدد محدود من العاملين ويؤول الريع بأكمله الى عدد قليل تتمثل بالنخبة الحاكمة. في حين يتولد الريع الخارجي في بعض الجزر السياحية كما في سنغافورة من أغلبية السكان، وعند ذلك نكون بصدد اقتصاد ريعي وليس دولة ريعية. أي أن الاقتصاد الريعي ليس بالضرورة أن يولد دولة ريعية، ولكن الدولة الريعية تولد اقتصاديا ريعيا حتما، من خلال تدوير العائدات الريعية الخارجية في النشاطات الاقتصادية المختلفة، وبهذا المعنى لا يمكن أن نجد دولة ريعية من دون أن يكون اقتصادها ريعيا في حين هناك دولاً اقتصادها ريعيا ولم تحتسب ضمن الدولة الريعية، **ولهذا يكون الاقتصاد الريعي وليد الدولة الريعية على الدوام أي انه نتيجة وليس سبباً و أنه نظام فرعي من دولة ريعية وليس العكس. (الشيمي، 2016)**

في المحصلة يمكن القول إن مفهوم الدول الريعية يطلق على الدول ذات الاقتصاد الريعي والذي سبق التطرق إليه، ومنها يتضح أنَّ كلاً من مصطلح الاقتصاد الريعي والدولة الريعية هي مفاهيم ذات الصلة بالمفهوم العام للريع، ويُعَد الاقتصاد الريعي أحد أنواع الريع. وبتالي يعتبر كل من الاقتصاد الريعي والدولة الريعية، لها علاقة تكاملية مع مفهوم الريع اذ تعتبر مفاهيم ناتجة عن توسع مفهوم الريع.

أدى اختلاف التعاريف حول مفهوم الريع إلى تعدد أنواعه وبناء على ذلك تم تقسيم الريع إلى نوعان هما: **(حافظ، 2009، صفحة 73،53)**

- **أولا: الريع الخارجي**: والذي بدوره ينقسم إلى:

- **ريع النفط والغاز**: وهو الدخل الناتج عن بيع الغاز والنفط بسبب وجود فرق واضح بين تكلفة الحصول عليهما وسعر بيعهما، وهذا الفرق لا يعكس طبيعة المجهود الخاص للشركات في استخراجهما، ويُبرر هذا الفرق بأنَّ الغاز والنفط من الثروات الناضبة؛ أي غير القابلة للتجدد؛ لذلك يجب دفع بدل ماليّ لعدم تجدد مصدرها.

978-9931-9701-1-8

- **ريع المعادن**: وهو الدخل المعتمد على بيع المعادن، ويعد أقل حجماً نسبياً من ريع الغاز والنفط، ويظهر الفرق بينهما في طبيعة العمليات المخصصة لاستخراج كلٍّ منهم، ويعد ريع المعادن من أنواع الريع التي ظهرت نتيجةً لارتفاع أسعارها مقارنةً بالتكلفة المترتبة على إنتاجها.
- **ريع خطوط النقل الاستراتيجية**: هو الدخل الناتج عن قنوات وممرات النقل، مثل قنوات النقل البحرية، وخطوط نقل الغاز والنفط عبر أراضي الدول، والنقل المعتمد على السكك الحديديّة والطُرق البرية، ويعدّ المرور من خلال هذه الممرات إجباريا؛ مما يساهم في تحويلها لخدمات خاصة بالدول الموجودة فيها؛ لذلك تعدّ جزءاً من الدخل الريعي.
- **ريع السياحة**: وهو الدخل الذي يشكل عوائد ماليّة للدول مقابل الخدمات الخاصة بقطاع السياحة؛ إذ تساهم الخدمات السياحيّة في توفير دخل ريعيّ مرتفع للدول، وأيضاً تدرُّ المرافق السياحيّة دخلاً مرتفعاً يتجاوز قيمة الجهد والاستثمارات الخاصة بها، كما تشكل الإيرادات الناتجة عن قطاع السياحة جزءاً مهماً من الناتج القومي للعديد من دول العالم.
- **ريع التحويلات المالية الخارجية**: وهو الدخل الريعي الناتج عن التحويلات الخارجية التي تشكل جزءاً من التدفقات الماليّة المهمة للدول، إذ لا تبذل الدول المستقبلة لهذه التحويلات أيّ جهود مالية.ريع المساعدات الخارجية: وهو الدخل الناتج عن تلقي الدول للمساعدات بشكل منتظم، وتشكل هذه المساعدات الخارجيّة جزءاً أساسياً من الموازنات المالية للدول المستفيدة منها؛ لذلك تُصنّف هذه المساعدات بصفتها نوعاً من أنواع الريع الاقتصادي، بسبب غياب الجهود في الحصول عليها، أو قد تعتبر مكافآت مالية نتيجة لمواقف سياسية أو استراتيجية.

- **ثانيا: الريع الداخلي**: فأما الريع الداخلي فهو ريع يكون في الأغلب معتمداً على خدمات تقدمها الدولة لخدمة قطاعات أخرى بها، حيث أنَّه وكنتيجة لاقتصاد الريع فقد تحول هذا القطاع كمقدم خدمة للقطاعات الأخرى إلى أن أصبح قطاعاً مُستقلاً بذاته بل أنه أصبح المورد الأكثر إدراراً لخزانة الدولة من غيره وفي بعض الأحيان أصبح هو المورد الوحيد لخزينتها وبالتالي لأفراد الدولة، ويتمثل هذا الاخير في:

- **ريع الخدمات الخاصة بنشاطات الدول:** هو الريع الناتج عن التدخل الاقتصاديّ في الدورة الاقتصاديّة الخاصة بالدول الناميّة.
- **ريع المضاربات المالية**: هو الريع الخاص بالأنظمة الاقتصاديّة المُعاصرة؛ إذ يظهر بشكل واضح في المضاربات الماليّة.
- **ريع المضاربات العقارية**: هو الدخل الريعي الناتج عن المضاربات العقاريّة، ويحدث نتيجةً لزيادة أسعار العقارات، وارتفاع قيمة الإيجارات، وقد تنتج عن هذا النوع من المضاربات أزمات قاتلة للاستثمار الإنتاجي.
- **ريع الخدمات**: هو الريع الناتج عن القطاعات الاقتصاديّة المتنوعة، وتقسم إلى ثلاثة قطاعات هي: الخدمات، والصناعة، والزراعة، وأصبح قطاع الخدمات قطاعاً مستقلاً نتيجةً للتطورات الاقتصادية.

II- من الريع إلى الإنتاج: نحو عقد اجتماعي جديد لدولة إنتاج مستدامة

نبحث هنا في ماهية التغييرات المطلوبة على صعيد السياسة الاقتصادية للتخلص من النظام ذي القاعدة الريعية، ذلك أنه ليس هناك أي شك أن التحدي الأكبر الذي تواجهه الدول هو تغيير نموذج النمو السيئ القائم على الاقتصاد الريعي، الذي يشكل قاعدة الفساد المعمم والدولة الإقطاعية الطابع Patrimonial والأنظمة السياسية الاستبدادي، هذا النموذج السيئ للنمو الذي أدخل ومارس عددا من السلوكيات المتعارضة مع الإنتاجية والمنافسة النزيهة والتنويع الاقتصادي والقيام بالمشاريع والابتكارية.

978-9931-9701-1-8

وعليه يصبح السؤال الملح هنا: **ماهي متطلبات التحول من نموذج اقتصاد "الريع" إلى نموذج اقتصاد "الإنتاج" ضمن عقد اجتماعي جديد بين الحاكم والمحكوم، في إطار دولة مدنية مستدامة موظفة لطاقات مواطنيها ضامنة لحقوقهم وحرياتهم؟**

إن الإجابة على هذا التساؤل تفرض أولوية التحول إلى اقتصاد مستدام من خلال تركيز إيرادات صادرات الثروة المحلية في تحفيز صادرات الإنتاج القومي، أي من خلال استخدام المخطط الأحمر (الذي يمثل نموذج لاقتصاد ريعي) في صنع مخطط أخضر متين (الذي يمثل نموذج لاقتصاد مستدام).

الشكل رقم (01): دورة الاقتصاد الكلي في الدولة (اقتصاد مستدام)

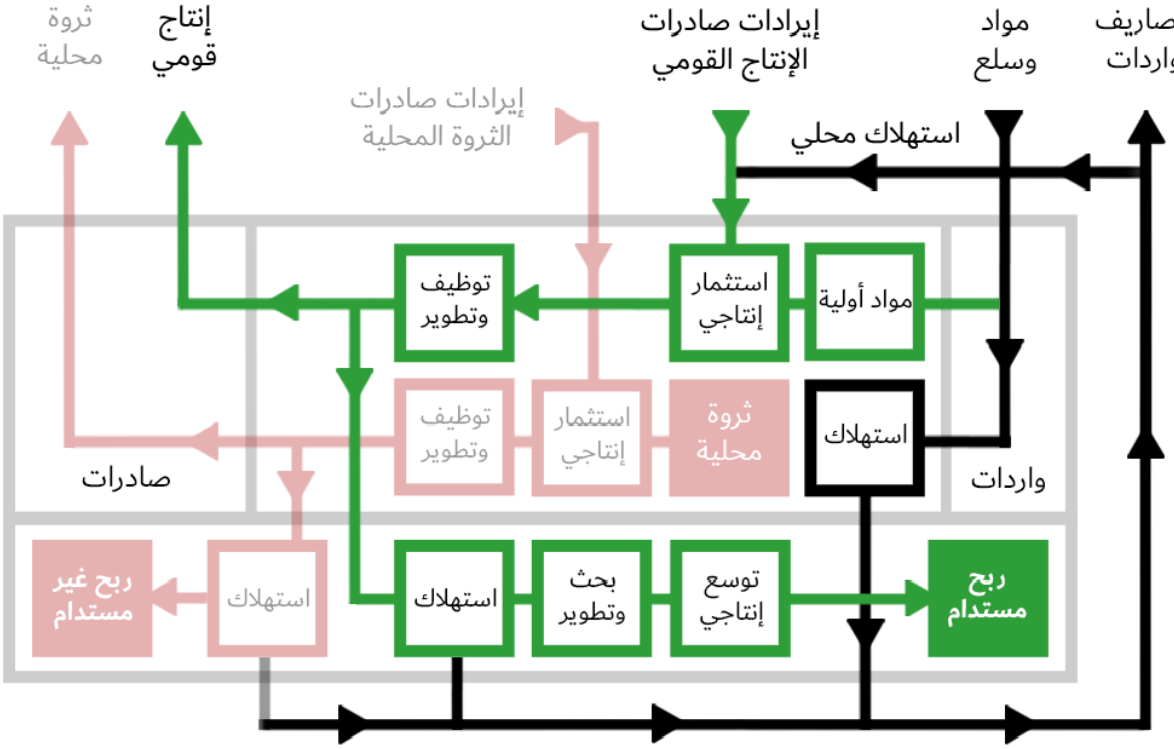

المصدر: (السلوم، 2017)

فالعمل –وفقا للمخطط أعلاه-يبدأ أولا من خلال إلغاء الرسوم الجمركية في حالة كانت الواردات مواد أولية، يأتي بعد ذلك رفع الرسوم الجمركية على الواردات التي تتوفر من خلال منتج محلي، الأمر الذي يحفز الاستهلاك المحلي تجاه نظيره الخارجي، وبه تنخفض مصاريف الواردات. وآخرا، استغلال إيرادات صادرات الثروة المحلية في تسهيلات وتوصيات ودعم للقطاع الخاص. لا شك في أن صنع المخطط الأخضر جدير بصنع تنوع في القطاع الخاص. تنوع قائم بذاته، يستمد طاقته من نفسه عن طريق إعادة تصنيع مواد أولية يستخرج بها، واستثماره بنفسه وبالعقول التي هو قائم عليها، تصنيع ما هو جدير بثقة المستهلك الأجنبي الذي هو من سيصنع تلك الزيادة المستمرة في إيرادات الإنتاج القومي. القيام بالذات هو ما ينهي الريعية، والتنوع هو ما يصنع الاستدامة.

وبناء عليه، فالاقتصاد في هذه الظروف أحوج ما يكون إلى دور اقتصادي للدولة يسهل الشراكة والاندماج مع النشاط الخاص، عبر تركيبة فكرية ومنهجية تمثل عودة إلى الماركنتيلية الاقتصادية الجديدة والترويج لإيديولوجية النشاطات الخالقة للسوق أو ما يسمى بحركة نشاطات الشركات- المؤلفة من ملكية الدولة وملكية الفرد معا-، أو بالأحرى ما يمكن تسميته بالمركانتيليين الجدد Néomarcantitlists وهي النظرة التي ترى في التحالف الاقتصادي بين نشاط الدولة وقطاع الأعمال هو

978-9931-9701-1-8

بمثابة تحول حاسم نحو أداء اقتصادي واجتماعي أمثل وعال الانسجام والتوافق في توليد نمط راسخ في التنمية المستدامة. **(صالح، 2012)**

والسؤال هنا **هل أن إقامة اقتصاد مستدام مبني على نموذج تطويع الريع لخدمة الاقتصاد كافية لفك الصلة مع الفساد المالي، هذا التساؤل يستدعي سؤال آخر: هل الإشكالية في نمط الاقتصاد كاقتصاد ريعي أم تتوسع لتشمل نمط الحكم؟**

وكإجابة على هذا السؤال، نجد أنه من الخطأ قصر تأثير الريع على الاقتصاد، حيث يتطور الأمر ليشمل التأثير على الدولة- كما اسلفنا أعلاه- ولعل الأثر البالغ الذي يتركه الريع على البنى والهياكل السياسية، وتشويه العلاقة بين الدولة والمجتمع لصالح هيمنة الأولى على الأخير، مما يتطلب تحديد واضح لقواعد اللعبة تعكس العلاقة بين الحاكم والمحكوم في إطار من الدساتير والقوانين والأعراف والتفاهمات وعلاقات القوة، ما يدعونا إلى طرح السؤال التالي: **ما هي معالم الدولة والعقد الاجتماعي الذي يؤطر النمط الانتقالي من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد مستدام؟**

يحتاج الوصول إلى نموذج الدولة هذا إلى ستة عناصر لبلورة إطار متكامل لعقد اجتماعي جديد يشمل المحور السياسي والاقتصادي والاجتماعي: (الرزاز، 2013، صفحة 185،186)

- من الاستبداد إلى التحول الديموقراطي وفصل السلطات؛
- من سلطة الريع إلى حاكمية الثروة الوطنية والمال العام؛
- من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي؛
- من التهميش إلى التشغيل؛
- من عنصر بشري مذعن إلى عنصر بشري خلاق؛
- من محاصصة الريع إلى توزيع الدخل والحماية الاجتماعية.

تنقل هذه العناصر المتكاملة دولة الريع إلى دولة الإنتاج، ثم إلى دولة الإنتاج المستدامة، ثم إلى دولة الإنتاج المستدامة والعادلة. يمثل العنصر الأول "**التحول الديموقراطي**" الشرط الأول والضروري في أي تحول نحو عقد إجتماعي جديد، لكن التحول الديموقراطي، وعلى أهميته، غير كاف في منظومة الريع المتجذرة في مجالات الحياةكافة. يأتي العنصر الثاني " **حاكمية الثروة الوطنية والمال العام**" الضروري لإحكام السيطرة على مصادر الريع وطرق إنفاقه من المؤسسات الديموقراطية. يمثل هذان العنصران الشروط الضرورية والكافية لإدارة الريع بالطريقة التي يراها المجتمع من خلال ممثليه وأدواته الرقابية والتنفيذية، لكنها ليست كافية للانتقال من النموذج الريعي للاقتصاد إلى النموذج الإنتاجي الموظف للطاقات البشرية، حيث أنه من الممكن التوافق ديموقراطيا على محاصصة مختلفة للريع مع الإبقاء على القنوات الريعية القائمة. هنا يأتي دور العناصر المحولة من الريع إلى الإنتاج: العنصر الثالث المتعلق بالسياسات الاقتصادية والدور الدولة ودور القطاع الخاص، والعنصر الرابع المتعلق بتشغيل القوى البشرية وبناء قدراتها. تمثل هذه العناصر الأربعة الحد الأدنى من متطلبات دولة الإنتاج.

يمثل العنصر الخامس "**من عنصر بشري مذعن إلى عنصر بشري خلاق**" التحولات المطلوبة في أنظمة الثقافة والتعليم التي من شأنها أن تجعل دولة الإنتاج مستدامة من خلال توظيفها قدرات أبنائها في الإبداع والتجديد، ويمثل العنصر السادس " **توزيع الدخل والحماية الاجتماعية**" عنصر العدالة الاجتماعية، وهو أساس الحكم الذي ينقلنا إلى دولة الإنتاج المستدامة والعادلة أيضا من منظور مواطنيها.

978-9931-9701-1-8

الخلاصة

- بعد كل تلك الطروحات التي مرت اتسع مفهوم الريع حديثاً ولم يعد الريع قاصرا على الأرض والمناجم بل امتد هذا المفهوم الى أنواع أخرى من الفائض. التي تشبهُ تقريباً ريع الأرض وقابلة للظهور في أي نوع من الدخول، ولم يعد الاقتصاديون يرون في الريع العقاري استثناء من القاعدة العامة أو خروجا على المألوف ولكن نتيجة عادية تماما للقوانين التي تحكم الأسعار. ومن جهة أخرى إن التطورات التي لحقت بنظرية الريع لها أهمية كبيرة من الناحيتين النظرية والعملية، فمن الناحية النظرية يتضح أن مفهوم الريع الاقتصادي الذي نشأ من أجل تفسير ظاهرة خاصة، أي دخل المالك العقاري، قابل لتطبيقات أكثر تنوعاً ويصلح لتوضيح كثير من الجوانب الغامضة في الحياة الاقتصادية. ومن الناحية العملية يتبين أن ريع الأرض هو دخل (غير مكتسب) أي دخل لا يستمد شرعيتهُ من العمل، مما نجم عنه ظهور الكثير من النظريات الاجتماعية التي تهاجم هذا النوع من الدخول.
- إن قصب السبق في تحديد مفهوم الريع يبقى مرتبطا بالطروحات التي جاء بها ابن خلدون في كتابه "المقدمة"، حيث يعد من الأوائل الذين تطرقوا لتبيان مفهوم الريع على أنه كسب دون جهد
- أهمية الإسهامات حول دولة الريع واقتصاد الريع هي في توصيف تداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث على المستوى السياسي، يمنح تدفق الريع الخارجي الدولة استقلالًا ماديًا مُعتبرًا، ويُعفيها من الحاجة إلى اكتساب شرعيتها من خلال صناديق الاقتراع، وهكذا يُقلب القول المأثور **"لا ضرائب من دون تمثيل سياسي" إلى "لا حاجة إلى التمثيل السياسي حيث لا تفرض الضرائب"**. وتسعى الدولة إلى فرض شرعيتها من خلال الإنفاق المباشر على الأفراد والمشاريع والخدمات العامة، وليس من خلال أدائها

الهوامش

- أديب نعمة. (2014). الدولة الغنائمية والربيع العربي. لبنان: دار الفارابي.

- الفيروز آبادي ,م .ا .(2008). القاموس المحيط، مراجعة أنس محمد الشامي .القاهرة :دار الحديث.

- حافظ ,ز .(2009). البنية الاقتصادية في الاقطار العربية واخلاقيات المجتمع :الحلقة النقاشية التي اقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد .لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية.

- حسن المصطفوي. (2009). التحقيق في كلمات القرآن الكريم (المجلد 4). لبنان: مؤسسة الطباعة والنشر وزارة الثقافة والارشاد الاسلامي – مركز نشر اثار العلامة المصطفوي.

- عبد علي كاظم المعموري. (2012). تاريخ الأفكار الاقتصادية. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

- عادل حبة. (8 ,11 2011). الاقتصاد الريعي ومعضلة الديمقراطية. الحوار المتمدن(3540). تم الاسترداد من https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=282748

- عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون. (2009). مقدمة ابن خلدون"، إعتماد ودراسة: أحمد الزعبي. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.

- عبد الله بن سالم السلوم. (10 ,10 2017). انعدام الريعية لا يعني الإستدامة. تم الاسترداد من http://abdullah.com.kw/xATM.Art

- عمر الرزاز. (2013). من الريع إلى الإنتاج: الطريق الصعبة نحو عقد إجتماعي عربي جديد"، في: مجموعة باحثين، "النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية-الأبعاد الاقتصادية. لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.

978-9931-9701-1-8

- غسان إبراهيم. (25 11, 2014). الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سوريا. تم الاسترداد من http://www.parliament.gov.sy/SD08/msf/1431322317_.pdf

- كامل علاوي كاظم. (16 7, 2013). اشكالية العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية. الحوار المتمدن. تم الاسترداد من https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=368889

- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي. (1986). مختار الصحاح. لبنان: مكتبة لبنان.

- محمد بن مكرم بن منظور. (1980). لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون (المجلد 1). القاهرة: دار المعارف.

- محمد عادل زكي. (2017). نقد الاقتصاد السياسي. المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي.

- محمد عز العرب. (2011). الدولة الريعية. سلسلة مفاهيم، 9.

- محمد نبيل الشيمي. (5 1, 2016). الاقتصاد الريعي، المفهوم والاشكالية. تم الاسترداد من المركز الديمقراطي العربي: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=295122

- مظهر محمد صالح. (2012). نحو إعادة توصيف النظام الاقتصادي: رؤية أكاديمية في مستقبل النظام الاقتصادي في العراق. تم الاسترداد من https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152214702458254.pdf

- هناء قيصران. (2017). تأثير الاقتصاد الريعي على التحول الديمقراطي دراسة حالة : دول الخليج. مجلة العلوم السياسية والقانون(5)، 373.

- Mahdavy, H. (1970). The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran. (O. U. Press, Éd.) *M. A. Cook (Ed.), Studies in Economic History of the Middle East*, 428.

- Mandal, B. P. (2021). *Elements in Social Demography*. New Delhi: K.K. Publications.

- Marx, K. (2020). *Theories of Surplus Value* (Vol. 2). Pattern Books.

- Nankani. (1979). Devlopment Problems of Mineral Exporting Countries. (W. Bank, Éd.) *Working Papers N° 354*, 9.

- Seth, T. (2018, 12 01). *Quasi-Rent (Explained With Diagram)*. Récupéré sur https://www.economicsdiscussion.net/theory-of-rent/quasi-rent-explained-with-diagram/1787

- The Law of Rent – the concept. (2010, 8 25).

978-9931-9701-1-8

الاقتصاد الأزرق: فرصة لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق التنويع الاقتصادي

The Blue Economy: Opportunities to Promote Sustainable Development and Achieve the Economic Diversification

نبيل بن موسى: أستاذ محاضر، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر

ملخص

يعتبر الاقتصاد الأزرق حيوي للتنوع الاقتصادي، لاسيما للدول الساحلية، حيث يشتمل على صناعات هامة تمتلك فرص نمو سريعة يمكنها تعزيز التنمية المستدامة وزيادة فرص تحقيق التنوع الاقتصادي وتخليص الاقتصاد من الاختلال الهيكلي بسبب هيمنة قطاع معين. هدفت الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على الفرص المختلفة للاقتصاد الأزرق، ولاسيما للدول الساحلية مثل الجزائر، بما يمكّن صانعي القرار في هذه الدول من وضع الاستراتيجيات المناسبة لتعظيم الاستفادة من الاقتصاد الأزرق بطرق أكثر استدامة. خلصت الدراسة إلى أن مساهمة الاقتصاد الأزرق تعتبر حاسمة للاستمرار في النمو وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والمساهمة في التنويع الاقتصادي. غير أن الاستمرار في جني الفوائد يبقى رهن التصدي للتهديدات التي تواجهها المحيطات والبحار والسواحل بسبب إفراط الأنشطة البشرية في استغلال مواردها بأساليب غير مستدامة لم تراعي حقوق الأجيال القادمة في الاستفادة من موارد الاقتصاد الأزرق.

الكلمات المفاتيح: الاقتصاد الأزرق، الصناعات البحرية، التنويع الاقتصادي، التنمية المستدامة.

التصنيف **JEL** : Q2، L6، O1.

Abstract

The blue economy is vital for the global economy, especially for coastal countries, as it includes very important industries that can promote sustainable development, increase opportunities for economic diversification. The present paper aimed to shed light on the opportunities of the blue economy especially for the coastal countries; including Algeria, in a way that can help decision-makers to adopt the appropriate strategies to maximize benefit from the blue economy in more sustainable ways. The study concludes that the blue economy's contribution is crucial. However, continuing to benefit from the blue economy remains subject to encounter the threats that the oceans face due to the excessive and unsustainable exploitation of their resources.

Key words: *Blue Economy; Marine Industries; Economic Diversification; Sustainable Development.*

Jel Codes Classification *: Q2, L6, O1*

978-9931-9701-1-8

مقدّمة

تغطي المحيطات والبحار حوالي ثلاثة أرباع سطح الأرض، تضم أكبر النظم البيئية على كوكب الأرض، وهي موطن لأكثر من نصف جميع أشكال الحياة ومصدر كبير وغير محدود لكثير من الموارد المعدنية والطاقوية التي تحتاجها الأنشطة الاقتصادية علاوة على توفير الغذاء للسكان الآخذين في الزيادة بوتيرة سريعة.

اعتمد الإنسان على المحيطات والبحار للتنقل والحصول على الموارد الطبيعية بما فيها الغذائية فضلا عن التجارة في السلع. مع توسع الأنشطة الاقتصادية وزيادة سكان الأرض، سجل الطلب على بعض الموارد الطبيعية ارتفاعا سريعا قد تعجز عن تلبيته الاحتياطات على الأرض في العقود القليلة القادمة، ما دفع الدول إلى البحث عن احتياطات إضافية في المحيطات والبحار باعتبارها تضم أغنى النظم البيئية بالموارد وإيلاء اهتمام بليغ للاقتصاد الأزرق باعتباره يضم صناعات على غاية من الأهمية وذات آفاق نمو تستطيع معالجة بعض مشاكل الندرة النسبية التي تعاني منها بعض السلع والموارد، فالاقتصاد الأزرق يعبر عن مجموعة من الأنشطة البشرية التي تكون مدعومة بتفاعلات برية وبحرية في سياق التنمية المستدامة.

غير أن الإفراط في استغلال المحيطات والبحار والسواحل خلال العقود الماضية أدى إلى تدهور خطير في البيئات البحرية التي تأثرت إنتاجيتها وضعفت قدرتها على الاستمرار في تزويد الأنشطة الاقتصادية بحاجتها من بعض أهم الموارد، خاصة في ظل ارتفاع التوقعات التي تشير إلى بلوغ عدد السكان أكثر من 9 مليارات شخص بحلول سنة 2050، وهو ما يجعل من الحاجة إلى تنمية الاقتصاد الأزرق لتلبية الطلب ملحة، حيث تفتح المحيطات والبحار والسواحل الآفاق للحفاظ على الازدهار الاقتصادي واستمرار التنمية الاقتصادية المستدامة في هذا القرن.

إشكالية الدراسة: تحاول الدراسة معالجة التساؤل التالي: ماهي الفرص التي يتيحها الاقتصاد الأزرق للدول للمساعدة في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق التنوع الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة: ينطلق البحث من الفرضية التالية:

- يعتبر الاقتصاد الأزرق هام للاقتصاد ولاسيما في الدول الساحلية، حيث يستطيع فتح فرص لقيام صناعات كثيرة بما يسهم في التخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها عادة المجتمعات الساحلية.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على أهم التعاريف التي تناولت الاقتصاد الأزرق.
- تبيان أهمية الاقتصاد الأزرق والمساهمة الاقتصادية للصناعات والأنشطة التي تعتمد على البحار والمحيطات والسواحل، وهو ما قد يشجع صناع القرار في الدول، لاسيما الساحلية بما فيها الجزائر، إلى أهمية تنميته وتعظيم الاستفادة منه في سبيل تعززي التنمية المستدامة والمساهمة في تحقيق التنوع الاقتصادي.

منهج الدراسة المتبع: لمعالجة إشكالية الدراسة والوصول إلى أهداف الدراسة، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق إلى أهم التعريفات التي تطرقت إلى الاقتصاد الأزرق، وتحليل المساهمة الاقتصادية للصناعات التي تعتمد على البحار والمحيطات والسواحل إضافة إلى الأخطار التي تهدد استمرار إنتاجية الاقتصاد الأزرق.

978-9931-9701-1-8

I- تعريف الاقتصاد الأزرق

حظي الاقتصاد الأزرق باهتمام المنظمات الدولية إضافة إلى الأوساط الأكاديمية، فعرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنه اقتصاد المحيطات الذي يشمل الأنشطة الاقتصادية للصناعات القائمة على المحيطات جنبا إلى جنب مع الأصول والسلع والخدمات التي تقدمها النظم البيئية البحرية.(OECD, 2020, p. 2) تعرف المفوضية الأوروبية الاقتصاد الأزرق بأنه جميع الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالمحيطات والبحار والسواحل، بما فيها الأنشطة الناشئة والأنشطة المترابطة التي تستخدم الموارد البحرية إضافة إلى القطاعات ذات الصلة التي تتعامل مع المحيطات والبحار بما في ذلك خفر السواحل والدفاع.(Alharthi & Hanif, 2020, p. 254) وبذلك، ترى المفوضية الأوروبية أن الاقتصاد الأزرق يتكون من جميع الأنشطة الاقتصادية والقطاعية وعبر القطاعات المتعلقة بالمحيطات والبحار والسواحل، وهو يشمل أنشطة الدعم المباشرة وغير المباشرة اللازمة لعمل القطاعات الاقتصادية، والتي يمكن أن توجد في أي مكان بما في ذلك الدول التي لا تمتلك سواحل. في اقتراح مماثل، عرف "بارك" (Park, 2014)، بعد إجراء دراسة حول التعريفات والتصورات العالمية المختلفة للاقتصاد الأزرق، بأن الاقتصاد الأزرق يشمل الأنشطة الاقتصادية التي تحدث في المحيط، وتتلقى مخرجات من المحيط، وتوفر سلع وخدمات للمحيط. .(OECD, 2016, pp. 21,22)

يرى البنك الدولي أن مفهوم الاقتصاد الأزرق يشير إلى الاستخدام المستدام لموارد المحيطات لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين سبل العيش والتوظيف، مع الحفاظ على النظام البيئي للمحيطات.(Yoshioka & Others, p. 1)

ظهر مصطلح الاقتصاد الأزرق لأول مرة في سنة 1994 على يد الاقتصادي والمقاول "غانتر بولي" (Gunter Pauli) الذي طلبت منه الأمم المتحدة إنشاء نموذج اقتصادي جديد يساهم في إضافة وظائف وقيمة جديدة إلى المجتمع دون التسبب في زيادة النفايات الملوثة أو الانبعاثات أو تكلفة للاستثمارات. طور "بولي" مجموعة من مبادئ الاقتصاد الأزرق للأعمال المستدامة التي تركز على الحلول المحلية القائمة على كل من العلم والطبيعة، الدورات الاقتصادية والمواد، دمج الابتكارات المتنوعة، والتشكيك في الافتراضات الأساسية حول الاقتصاد التقليدي بهدف تعزيز نهج النظم البيئية من أجل التنمية.(Whisnant & Reyes, 2015, p. 22)

وصف الأدميرال "سونيل لانبا" (Sunil Lanba) رئيس لجنة الأركان في مؤتمر القوة البحرية (COSC)[1] الاقتصاد الأزرق بأنه التنمية الاقتصادية المؤسسة على البحر التي تؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، مع تقليل المخاطر البيئية والندرة الايكولوجية بشكل كبير. اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي انعقد في مدينة "ريو دي جانيرو" في البرازيل (ريو+20) في سنة 2012 تعريف "لانبا"،(Banerjee, 2018, p. 26) وبذلك ظهر مفهوم الاقتصاد الأزرق لأول مرة على المستوى الدولي خلال أشغال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2012. ومنذ ذلك، انتشر مفهوم الاقتصاد الأزرق في مناطق كثيرة في العالم على الرغم من عدم وجود اتفاق على تعريف موحد للاقتصاد الأزرق، حيث يعتبر ذلك أحد العوائق لتطوير الاقتصاد الأزرق وتنسيق التدابير والإجراءات للحفاظ على استدامته. (Techera, 2019, p. 7)لعبت الأمم المتحدة دورا محوريا في الترويج للاقتصاد الأزرق وفوائده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي نجحت فيه إلى حد بعيد. وقبل قمة "ريو+20"، تم الاعتراف بالاقتصاد الأزرق كنموذج للنمو الاقتصادي الإقليمي من قبل الاتحاد الأوروبي، حيث جاء تركيز الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الأزرق على أنه ذو أهمية إستراتيجية

[1] نظمته المؤسسة البحرية الوطنية الهندية في سنة 2017.

978-9931-9701-1-8

من خلال النمو الأزرق، حيث استفاد من دعم صناديق البحث والتطوير وأشكال الدعم القطاعي. (Michaela & Others, 2019, p. 11)

تعود أصول الاقتصاد الأزرق إلى مفهوم الاقتصاد الأخضر، حيث يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) الاقتصاد الأخضر بأنه يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، مع تقليل المخاطر البيئية والندرة البيئية بشكل كبير، وخاصة تغير المناخ والتكيف معه،(Commonwealth Foundation, 2016, p. 1) أي أن الاقتصاد الأخضر يهدف إلى التوزيع العادل للمنافع الاقتصادية والإدارة الفعالة للموارد البيئية بما فيها البحرية. وعليه، فالاقتصاد الأزرق هو تكامل التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، ويسلط الضوء على التنمية المنسقة بين النظام البيئي البحري والنظام الاقتصادي للمحيطات والمناطق الساحلية. بالنظر إلى الميزات الكثيرة، يعتبر الاقتصاد الأزرق اقتصادا منتجا ومستدام يخدم جميع الأنشطة الاقتصادية الأخرى ذات الصلة باستخدام الموارد الساحلية والبحرية.

يهدف الاقتصاد الأزرق في جوهره إلى الفصل بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية عن التدهور البيئي، وتعظيم الفوائد التي يمكن الحصول عليها من الموارد البحرية، حيث أن الازدهار والتنمية المستدامة في الدول الساحلية تتوقف على الحفاظ على البحار والسواحل. يعتبر الاقتصاد الأزرق نموذج للتنمية الاقتصادية البحرية المستدامة، فهو يعمل كإطار عمل وسياسة للأنشطة الاقتصادية البحرية المستدامة مع حماية النظام البيئي البحري بشكل جيد، وتحقيق الاستخدام المستدام للموارد البحرية. يرتكز الاقتصاد الأزرق على ثلاثة ركائز، هي البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وبذلك فهو يتكامل مع أهداف التنمية المستدامة في كونه يسعى إلى الحفاظ على المحيطات والبحار واستخدام مواردها على نحو مستدام بما يسهم في تحسين رفاهية الإنسان وتسهيل التنمية المستدامة. ولذلك، أولت الأمم المتحدة اهتماما كبيرا بالاقتصاد الأزرق وتبنت مفهومه وسعت إلى الترويج له وتشجيع الدول على تبنيه.(Frontiers, 2021)

اعتمد المشاركون في قمة الاقتصاد الأزرق في سنة 2014 "إعلان أبو ضبي" الذي يصف الاقتصاد الأزرق بأنه "الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة". وطبقا لذلك، يشمل الاقتصاد الأزرق جميع الأنشطة الاقتصادية التي تستخدم البحر بشكل مباشر أو غير مباشر كمدخل. (Banerjee, 2018, p. 26) في سنة 2015، أعلن المجتمع الدولي التزامه بأهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 التي تضمنت التنمية المستدامة للمحيطات (الهدف 14)، من خلال الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية، واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.(FICCI, 2017, p. 4)

وصفت مسئولة الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي (NOAA) "جين لوبشينكو" (Jane Lubchenco) الاقتصاد الأزرق بأنه "اقتصاد نابض بالحياة قائم على المحيط ومستدام اقتصاديا وبيئيا". (Conathan & Moore, 2015, p. 8) تفضل الإدارة استخدام اقتصاد المحيطات بدلا من مصطلح الاقتصاد الأزرق. (Michaela & Others, 2019, p. 11)وفي هذا الصدد، هناك مصطلحات متعلقة بالاقتصاد الأزرق تستخدم بشكل مختلف حول العالم، فتشمل المصطلحات شائعة الاستخدام صناعة المحيطات، الاقتصاد البحري، الصناعة البحرية، النشاط البحري، والقطاع البحري. تستخدم استراليا وكندا وفرنسا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة مصطلح (Marine)، بينما يستخدم مصطلح (Ocean) على نطاق واسع في ايرلندا والولايات المتحدة، وتستخدم اسبانيا والنرويج والاتحاد الأوروبي مصطلح (Maritime).(OECD, 2016, p. 21)

في سنة 2017، أقر مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات مفهوم الاقتصاد الأزرق لتعزيز الأنشطة الاقتصادية المستدامة ذات الصلة بالمحيطات.(Yoshioka & Others, pp. 1,2) لدعم التنمية المستدامة، شددت المنظمات الدولية وعلى رأسها

الأمم المتحدة على أهمية الحفاظ على المحيطات والبحار ومواردها، حيث تعد الكفاءة والاستغلال الأمثل للموارد البحرية ضمن الحدود البيئية هي الأخرى جوانب أخرى للاقتصاد الأزرق. وبالتالي، يتوسع مفهوم الاقتصاد الأزرق ليشمل مواضيع هامة؛ مثل التكامل الاجتماعي، دعم الإنسانية، تعزيز الجهود المبذولة لتحقيق المساواة بين الجنسين، والحفاظ على البيئة البحرية واستدامة مواردها. (Bari, 2017, pp. 6,7)

II- أهمية الاقتصاد الأزرق

تغطي البحار والمحيطات 72% من سطح الأرض وهي موطن ل 95% من الكائنات الحية على كوكب الأرض، توفر النظم البيئية البحرية اكبر مصدر للأكسجين والبروتين، تمتص حوالي ربع انبعاثات أكسيد الكربون، تعيد تدوير المغذيات، وتلعب دورا مهما في تنظيم المناخ ودرجة الحرارة في العالم.(UNECA, 2020, p. 1) يعتمد أكثر من ثلاثة مليار شخص في العالم على المحيط في معيشتهم غالبيتهم في الدول النامية،(OECD, 2020, p. 17) ويعيش حوالي 40% من سكان العالم بالقرب من السواحل، كما تربط البحار بين المدن والدول. ولذلك، تعتبر المحيطات والبحار حيوية للإنسان وأساسية لنمو الاقتصاد العالمي، حيث قدرت مساهمة الاقتصاد الأزرق بأنشطته المتنوعة ما بين 3 و 6 تريليون دولار(FICCI, 2017, p. 4) بقيمة مضافة وصلت في سنة 2019 إلى 174 مليار دولار أمريكي (Yoshioka & Others, pp. 1,2)وعمالة وصلت إلى 13 مليون وظيفة بدوام كامل (1,5% من القوى العاملة العالمية)، (UNECA, 2020, p. 6)فيما تم تقدير مساهمة النظم البيئية المرجانية لوحدها في الاقتصاد العالمي بحوالي 172 مليار دولار سنويا. (OECD, 2020, p. 5)

يعتبر الاقتصاد الأزرق سابع أكبر اقتصاد في العالم إذا ما قورن باقتصاديات الدول بأصول قاربت قيمتها 24 تريليون دولار في سنة 2020،(Credit Suisse, 2020, p. 9) بينما يمثل البحر الأبيض المتوسط خامس أكبر اقتصاد أزرق في العالم بأنشطة اقتصادية استطاعت توليد قيمة اقتصادية سنوية بلغت 450 مليار دولار (20% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي السنوي).(Tonazzini & Others, 2019, p. 48) وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يمكن للاقتصاد الأزرق بحلول سنة 2030 أن يتفوق على نمو الاقتصاد العالمي من حيث القيمة المضافة والتوظيف، ويمكن أن توفر الصناعات المعتمدة على البحار والمحيطات والسواحل فرص تنمية واستثمار غير مسبوقة. ومع ذلك، حذرت المنظمة من الاستغلال غير المستدام لموارد المحيط، فقدرت أن الخسائر في رأس المال الطبيعي للمحيطات يمكن أن تؤدي إلى تآكل قاعدة الموارد التي تعتمد عليها تلك الفرص، وهو ما سيضيع على الدول وخاصة الدول الساحلية فرصة الاستمرار في تحقيق معدلات نمو مقبولة.(European Commission, 2018)

حقق الاقتصاد الأزرق بين سنتي 2006 و 2016 معدل نمو 9,7%، ومن المتوقع أن ينمو بمعدل ضعف معدل الاقتصاد العالمي بحلول سنة 2030،(Credit Suisse, 2020, p. 9) ليصل حجم سوقه بحلول سنة 2030 إلى 3 تريليون دولار أمريكي مع عمالة تصل إلى 40 مليون عامل بدوام كامل. تشير تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن القيمة المضافة التي تولدها الصناعات القائمة على المحيطات على مستوى العالم يمكن أن تتضاعف لتصل إلى 3 تريلون دولار بحلول سنة 2030 بعدما بلغت 1,5 تريليون في سنة 2010. إن هذه الأرقام جعلت من الاقتصاد الأزرق يكتسي أهمية لدى الكثير من القطاعات والحكومات باعتباره يجسد التفاعل بين التنمية المستدامة الاجتماعية والبيئية للمحيطات، حيث سطرت استراتيجيات للحفاظ على إمكانات المحيطات والبحار والسواحل رغم الأزمات التي قد تصيب اقتصادياتها، كانت آخرها جائحة كوفيد-19 التي أثرت على الاقتصاد العالمي والصناعات المرتبطة بالمحيطات. (OECD, 2020, p. 3)

978-9931-9701-1-8

إن مواصلة نمو الاقتصاد الأزرق وتحقيق منافع من المحيطات والبحار والمناطق الساحلية يبقى رهن الحد من الإفراط في استغلال مواردها ومنها الصيد الجائر، التلوث وخاصة بالبلاستيك، تغييرات في هجرة الأسماك وحتى انقراض الأرصدة السمكية، تغير المناخ، زيادة حموضة المحيطات، تدهور التنوع البيولوجي، وفقدان الموائل. (THEGEF, 2018, p. 1) وفي نفس السياق، أشارت التقديرات أن تدهور صحة المحيطات ستلحق خسائر بالاقتصاد العالمي ب 428 مليار دولار سنويا بحلول سنة 2050 و1,979 تريليون دولار سنويا بحلول سنة 2100، كما أن تغير المناخ سيعمل على تقليل الإنتاجية والتوزيع المكاني للأحياء البحرية وفقدان الشعب المرجانية مما سيقوض الإمكانات الاقتصادية للدول الساحلية، ويعرض الأمن الغذائي فيها وملايين الوظائف للخطر. (Yoshioka & Others, pp. 1,2)

شكل رقم (01): مساهمة الاقتصاد الأزرق في بعض الاقتصاديات

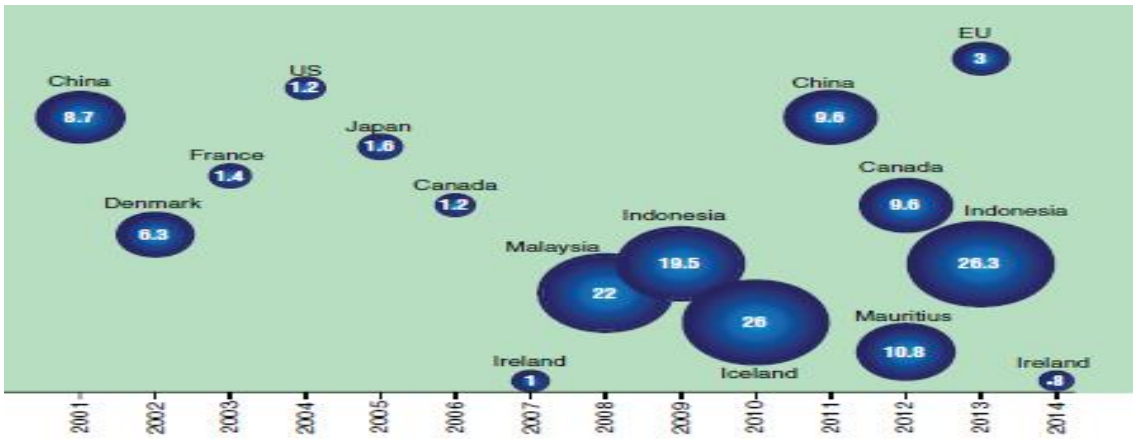

Source: (Mohanty & Others, 2017, p. 2)

تعتبر الصناعات البحرية التي تعتمد على المحيطات هامة، فالصناعات البحرية تعتبر شديدة الترابط تتفاعل مع بعضها ومع الأنشطة الأخرى ومع المحيط بعدد لا يحصى من الطرق.(European Commission, 2020, p. 16) وفيما يلي، سنحاول التطرق إلى أهم الصناعات البحرية، المتمثلة في:

II-1- مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

تزداد أهمية الاقتصاد الأزرق بالنسبة للأقاليم والدول التي تمتلك حدودا بحرية ومصايد للأسماك، حيث يفتح الاقتصاد الأزرق لهذه المناطق آفاقا جديدة لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق معدلات رفاهية أعلى وتقليص معدلات الفقر والبطالة، من خلال زيادة الإنتاج وتعظيم الإيرادات من بيع منتجات الصيد في ظل ارتفاع استهلاك الأسماك والزيادة الكبيرة والسريعة في الطلب على الأسماك والأحياء البحرية.(Bari, 2017, p. 7)

وفقا لتقرير البنك الدولي لسنة 2012، تساهم مصايد الأسماك البحرية بأكثر من 270 مليار دولار أمريكي سنويا، مع توفير سبل العيش لأكثر من 300 مليون شخص اغلبهم في الدول النامية، (Core group of Experts on Blue Economy, 2019, p. 70) تمثل النساء أكثر من 14% من المشتغلين بشكل مباشر وغير مباشر في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.(FAO, 2018, p. 6) وفي إفريقيا، تشير التقديرات إلى أن القيمة المضافة التي تساهم بها مصايد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي للقارة تجاوزت في سنة 2011 ما قيمته 24 مليار دولار (11,26% من الناتج المحلي الإجمالي)، واستطاع قطاع المأكولات البحرية توظيف 12,3 مليون شخص، كان ما يقارب ثلث جميع العاملين من النساء، مما يجعل من أنشطة صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية أحد الوسائل الهامة في تحقيق الشمولية الاجتماعية ومشاركة النساء في الاقتصاد الأزرق والاستفادة من منافعه.

978-9931-9701-1-8

تساعد مصايد الأسماك في تلبية الاحتياجات الغذائية ل 4,3 مليار شخص يعتمدون على الأسماك للحصول على 15% من حاجتهم من البروتين الحيواني،(THEGEF, 2018, p. 1) حيث يوفر قطاع صيد الأسماك شبكة أمان اجتماعي ويعزز فرص الاستقرار والصمود في مواجهة التغيرات المناخية. علاوة على ما سبق، توفر صناعات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية مصدر هام للعملة الصعبة من تصدير المنتجات السمكية وتعزز الإيرادات الحكومية من خلال اتفاقيات مصايد الأسماك والضرائب.(Potts & Others, 2016, p. 3) تزداد أهمية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الدول الجزرية الصغيرة، حيث تشكل ركيزة أساسية لاقتصادياتها (80% من الناتج المحلي الإجمالي لها) ومصدرا رئيسيا لسبل العيش لسكانها.(OECD, 2020, p. 17)

في ظل ارتفاع الطلب على الأسماك والمنتجات السمكية، من المتوقع أن ترتفع مساهمة مصايد الأسماك البرية بحلول سنة 2030 لتصل إلى حوالي 47 مليار دولار كقيمة مضافة في الاقتصاد العالمي.(OECD, 2016, p. 209) غير أن تعظيم الاستفادة المستدامة من الثروة السمكية يبقى رهن الإدارة السليمة لمصايد الأسماك البحرية وحوكمتها ووقف الصيد الجائر لها، حيث تقدر منظمة "الفاو" ارتفاع النسبة المئوية للأرصدة السمكية التي يتم اصطيادها بأساليب غير مستدامة من 10% في سنة 1974 إلى 33,1% في سنة 2015، حيث شكل البحر الأبيض المتوسط إلى جانب بحر البلطيق أعلى نسبة من المخزونات السمكية غير المستدامة.(FAO, 2018, p. 40) تجدر الإشارة إلى أن مصايد الأسماك البرية تخضع إلى نظامان (FOS وMSC) يتنافسان على سوق إصدار الشهادات التي تؤكد أن إنتاجها يطابق معايير الاستدامة، حيث يعتبر التوسع في تطبيق الدول لتلك الشهادات على مصايد الأسماك فيها أحد الوسائل الفعالة للحد من أساليب الصيد الجائرة ومن ثم الحفاظ على استدامة المخزونات السمكية، كما أن الحصول على تلك الشهادات أصبح يدخل ضمن الاشتراطات الأساسية لدخول الإنتاج من الأسماك البرية التجارة الدولية والحصول على ثقة المستهلكين. (Potts & Others, 2016, p. 18)

علاوة على الصيد الجائر وغير المستدام، تواجه الثروة السمكية تهديدا آخر يتمثل في تدهور جودة المياه بسبب التخثث (فرط المغذيات) بسبب تصريف النفايات السائلة والمخلفات الصناعية في الأنهار والبحار، واستخدام الأسمدة الصناعية في الزراعة والتي يتسرب جزء منها إلى البحار بفعل عملية جريان المياه. يتسبب التخثث في غالب الأحيان في تكاثر الطحالب السامة وخلق مناطق ميتة (استنفاذ الأكسجين) في المحيطات والبحار والمياه الساحلية، مما يؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي البحري، تغير المناخ، تلوث الهواء، استنفاذ طبقة الأوزون، تسمم المياه الجوفية والسطحية، وتدهور جودة التربة.(OECD, 2020, p. 9) وفي هذا السياق، تبنت منظمة "الفاو" مفهوم الاقتصاد الأزرق في مبادرتها العالمية بشأن النمو الأزرق لدعم الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر والإدارة المستدامة للموارد البحرية، من خلال:

- القضاء على ممارسات الصيد الضارة والصيد الجائر، وتعزيز الحفظ المستدام وبناء مصايد الأسماك المستدامة؛
- ضمان اتخاذ تدابير مصممة خصيصا لتعزيز التعاون بين الدول؛
- العمل كمحفز لتطوير السياسات والاستثمار والابتكار لدعم الأمن الغذائي والحد من الفقر والإدارة المستدامة للموارد البحرية.(Whisnant & Reyes, 2015, pp. 24,34)

978-9931-9701-1-8

إضافة إلى صيد الأسماك، يمكن أن تساعد تربية الأحياء المائية أو الاستزراع المائي (الحيوانات والنباتات المائية) في تعزيز الأمن الغذائي والصحة العامة والتخفيف من الضغط على المخزونات السمكية وسد الفجوات في إمدادات الأسماك ومصادر البروتين، حيث توفر تربية الأحياء المائية 58% من الأسماك للأسواق العالمية بإنتاج لا يقل 232 مليار دولار.(World Bank , 2017, p. 15) قدرت منظمة "الفاو" أن تربية الأحياء المائية يمارس في 202 دولة منها 164 تمارس فيها تربية الأحياء المائية بنشاط تتصدرها الدول الآسيوية التي أصبحت مسئولة عن أكثر من 89% من إنتاج تربية الأحياء المائية، حيث سجل إنتاج الأسماك من الاستزراع المائي نموا مطردا تجاوز إنتاج الأسماك البرية. (FAO, 2018, p. 26) في ظل ارتفاع عدد سكان العالم، من المتوقع أن يرتفع الطلب على المأكولات البحرية الأمر الذي يتطلب مضاعفة إنتاج تربية الأحياء المائية بحلول سنة 2050.(Patil & Others, 2016, p. 20) تشير المفوضية الأوروبية إلى أن الاقتصاد الحيوي الأزرق الذي يشمل صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية يمكن أن يكون الحل الجذري للتغلب على التهديدات التي تعترض الأمن الغذائي، كما أن تنمية هذا الاقتصاد الواعد سيسهم في تخفيف الضغوط على الزراعة لتوفير الغذاء والأعلاف والمنتجات غير الغذائية، وما يترتب عليه من استنزاف الموارد الطبيعية على سطح الأرض. (European Commission, 2019, p. 9)

علاوة على دورها الرئيسي في توفير الأسماك والمنتجات السمكية، تساهم مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في توفير الأعلاف الحيوانية والمواد الكيميائية الصناعية والمواد الأولية لبعض الأدوية.(Livecchi & Others, 2019, p. 38) يوفر الاقتصاد الأزرق آفاقا لتدعيم الاقتصاد الحيوي بفضل الكائنات البحرية التي تزخر بها البحار والسواحل، حيث تستخدم الطحالب حاليا كطعام وكعلف حيواني، وكمواد غذائية لاستزراع الأسماك، وكأسمدة حيوية، حيث تتميز الطحالب بسرعة نموها، (حلبي، 2013، صفحة 97) ما يجعلها مرشحة لأن تكون المصدر الأكثر إنتاجية في تأمين الغذاء والمكملات الغذائية ومصادر بروتين للبشر وأعلاف حيوانية. إلى جانب توفير الأسمدة ومنتجات التجميل، توفير المواد لصناعة الأدوية، والوقود الحيوي، فهذه الموارد الهامة تسمح بدعم وتطوير الأنشطة الاقتصادية في المناطق الساحلية. (European Commission, 2020, pp. 119, 126) تم تسويق الأدوية المشتقة من الكائنات البحرية، ويوفر السوق العالمي لمنتجات التكنولوجيا الحيوية فرصا كبيرة ومتنامية، ومن المتوقع أن ينمو في ظل ارتفاع الطلب على المستحضرات الصيدلانية المستخرجة من الأحياء البحرية التي بلغت 8,6 مليار دولار في سنة 2016، فيما قدرت الإيرادات من بيع مسكنات الآلام المستخرجة من بعض الأحياء المائية ب 12,1 مليون دولار في سنة 2006. تشير التوقعات إلى مساهمة تربية الأحياء المائية ستبلغ حوالي 11 مليار دولار كقيمة مضافة بحلول سنة 2030، مع هيمنة واضحة للدول الآسيوية ولاسيما الصين والهند واندونيسيا وفيتنام وبنغلادش وتايلاند.(OECD, 2016, p. 209) تشغّل مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية حوالي 56 مليون شخص بشكل مباشر، ويعمل 140 مليون آخرين على طول سلسلة القيمة من الحصاد إلى التوزيع، حيث تتميز وتيرة نمو العمالة في قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء بسرعة تجاوزت الزراعة التقليدية.(FAO, 2018, p. 18)

إن تعظيم الفوائد من مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية يبقى مقترن بوجود بنية تحتية فعالة للنقل ولوجستيك التوزيع لضمان التسليم السريع لإنتاج المصايد وتربية الأحياء البحرية إلى الوجهات الداخلية والخارجية، مما يرفع من أهمية تعزيز التعاون الدولي لتطوير رأس المال البشري وزيادة الاستثمار في تطوير طرق الصيد التي توفر فرص عمل مستدامة، ووقف الصيد الجائر وغير القانوني، والحد من إلقاء النفايات في البحار والمحيطات.(UNECA, 2020, p. 9)

978-9931-9701-1-8

II-2- الشحن البحري

توفر المحيطات والبحار شرايين النقل الرئيسية للتجارة الدولية، حيث يتم نقل 90% من الموارد والبضائع عن طريق السفن. استطاعت التجارة والنقل عبر البحار توليد 5,2 تريليون دولار في سنة 2019، ويمكن أن يؤدي النقل البحري الفعال إلى خفض تكاليف الصادرات وتوسيع الأسواق، حيث فتحت التطورات التكنولوجية خلال العقود الماضية آفاقا واسعة لتخفيض تكاليف النقل البحري، من خلال زيادة حجم السفن والتوسع في استخدام الحاويات. (OECD, 2020, p. 24)

يعتبر الشحن البحري وسيلة النقل الرئيسية لتزويد الأسواق العالمية بالمواد الخام والمواد الغذائية الأساسية والطاقة، ومن ثم فهي مساهم أساسي في النمو الاقتصادي والعمالة سواء في البحر أو على الشاطئ، خاصة في ظل التقديرات التي تشير إلى ارتفاع التجارة البحرية الدولية بالضعف بحلول سنة 2030.(World Bank , 2017, p. 20) تعمل صناعات الشحن البحري دورا حيويا في اندماج الاقتصاديات الساحلية في الاقتصاد العالمي وتعمل كبوابات مهمة للتجارة العالمية، ويستطيع الشحن البحري أن يدعم التصنيع في تلك المناطق.(UNECA, 2020, pp. 7,8) ومن جانب آخر، أدى نمو التجارة الدولية إلى ارتفاع الطلب على الخدمات البحرية مثل خدمات إصلاح السفن، تأجير السفن، أنشطة الدعم واللوجستيك، الإدارة البحرية، الخدمات القانونية البحرية، خدمات الرسو، التخزين، مناولة البضائع البحرية، التخليص الجمركي والتفتيش، الاتصالات البحرية، الخدمات المصرفية والقانونية، والتأمين البحري، حيث تمتلك هذه القطاعات إمكانات كبيرة للنمو والابتكار وتنوع فرص العمل.(Mohanty & Others, 2017, p. 5)

على الرغم من الفوائد الاقتصادية التي يستطيع الشحن البحري تقديمها، يعد الشحن العالمي مسئول عن حوالي 30% من إجمالي انبعاثات أكسيد النيتروجين (NOx) العالمية التي تتسبب بآلاف الوفيات المبكرة في المناطق الساحلية، إضافة إلى التأثير على التنوع البيولوجي بسبب إلقاء النفايات ومياه الصرف الصحي وتأثير الضوضاء والإرساء على الحياة البحرية.(OECD, 2020, p. 11) تسببت التأثيرات البيئية السلبية للشحن البحري بتعريض الشركات الناشطة فيها لعقوبات مالية وسحب تراخيص العمل بسبب الترسبات والحوادث البيئية الأخرى، وتراجع الأعمال بسبب متطلبات العملاء البيئية.(World Bank , 2017, pp. 21,22) وفي ظل هذه التحديات، أصبحت شركات الشحن البحري مطالبة بإعادة بناء قدراتها، تقليل التلوث والانبعاثات والضوضاء الناتج عن السفن، زيادة كفاءة استخدام الوقود، واستخدام تقنيات وطاقات منخفضة الكربون بما يسهم في التوافق مع المعايير البيئة العالمية. **II-3- السياحة الساحلية والبحرية:**

تعتبر السياحة أسرع القطاعات نموا في الاقتصاد العالمي، حيث توفر العديد من الفوائد لقطاعات كثيرة بفضل العلاقات الأمامية والخلفية التي تربط السياحة بالكثير من القطاعات، حيث قدرت منظمة السياحة العالمية في سنة 2016 أن مساهمة قطاع السياحة قد بلغت 10,2% من الناتج المحلي العالمي (7,6 تريلون دولار) ، (UNECA, 2020, p. 9) وترتفع النسبة في الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى 20% وتصل أحيانا إلى حوالي 65% في المالديف، (OECD, 2020, p. 17) وهو ما يجعل منها مساهما هاما في خلق فرص عمل جيدة وتعزيز التنمية المحلية وفرص النمو.

توفر البحار فرصة لتنشيط السياحة البحرية،[1] مع تأثير واسع النطاق على النمو الاقتصادي والعمالة والتنمية الاجتماعية، حيث عادة ما تجذب الشواطئ الرملية وصفاء المياه البحرية إضافة إلى الشعب المرجانية والتنوع البيولوجي

[1] تشمل السياحة البحرية العديد من الأنشطة، تشمل سياحة الغوص، زيارة الآثار البحرية، ركوب الأمواج، الرحلات البحرية، السياحة البيئية، والصيد الترفيهي، مشاهدة الطيور، ركوب القوارب في البحر، إضافة إلى الأنشطة في السواحل.

978-9931-9701-1-8

داخل البحار وفي السواحل السياح إلى زيارة تلك المناطق وممارسة الأنشطة السياحية في البحر وخارجه. تزدهر في بعض المناطق سياحة الرحلات البحرية التي تعتبر أحد مجالات تطوير الاقتصاد الأزرق، وأصبحت أحد الأنشطة الرئيسية التي تساهم في ناتجها المحلي، حيث شكلت السياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية 3% من السياحة العالمية بإيرادات قدرت ب 38 مليار دولار، ما يجعل منها مساهما اقتصاديا هاما وصل في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل الرأس الأخضر والمالديف إلى أكثر من 35 و 40% من الناتج المحلي الجمالي فيهما. تشير التوقعات أن تصل حصة السياحة الساحلية والبحرية من إجمالي القيمة المضافة لصناعة المحيطات إلى 26% بحلول سنة 2030، (Tonazzini & Others, 2019, pp. 13,18) أي 777 مليار دولار كقيمة مضافة مع عمالة تقارب 8,5 مليون شخص، لتصبح أكبر قطاع في الاقتصاد الأزرق.(OECD, 2016, p. 208)

وفقا لتقديرات منظمة السياحة العالمية، فإن 80% من إجمالي السياحة العالمية تتم في المناطق الساحلية، حيث ارتفع عدد السياح الدوليين الذين زاروا الدول الجزرية الصغيرة إلى 41 مليون في سنة 2013، (World Bank , 2017, p. 16) ووصل عدد الأشخاص الذين زاروا الشعاب المرجانية في أكثر من 70 دولة بأكثر من 350 مليون شخص سنويا، وهو ما رفع من القيمة السنوية لسياحة الشعاب المرجانية ب 36 مليار دولار.(FAO, 2018, p. 18)

يشكل ارتفاع عدد الزائرين للمناطق الساحلية فرصة لتعزيز التنمية المستدامة وزيادة الوعي بمخاطر النفايات الصلبة والسائلة، فقدان الموائل البحرية، الاستهلاك المفرط للموارد بما في ذلك المصادر المتاحة محليا للغذاء والمياه النظيفة، تغير المناخ، ارتفاع درجة حرارة وملوحة المحيطات والبحار، وحماية الموارد الطبيعية والثقافية للمجتمعات المحلية.(Tonazzini & Others, 2019, p. 14) تعتبر السياحة الساحلية والبحرية أحد أهم القطاعات التي تسهم في تعزيز التنمية المستدامة، غير أنه يمكن لتلك الأنشطة السياحية أن تزيد من الضغط على النظم البيئية البحرية الطبيعية، وتؤدي إلى تدهور التنوع البيولوجي بسبب استخدام الأراضي الساحلية وزيادة استهلاك المياه والطاقة وارتفاع التلوث، ولاسيما النفايات الصلبة والسائلة والانبعاثات الجوية من الشحن والتخلص غير الصحيح من البلاستيك والضوضاء، وهو ما يعمل على استنزاف السواحل والمحيطات وتدهور السياحة على المدى البعيد، ويؤثر على رفاهية المجتمعات الساحلية.

II-4- الطاقة والمعادن

تعتبر المحيطات والبحار والسواحل مصدرا لحوالي 30% من إنتاج النفط والغاز الطبيعي في العالم، (UNECA, 2020, p. 1) ومن المتوقع أن تساهم الحقول البحرية للنفط الخام بنسبة 43% من إنتاج النفط الخام في جميع أنحاء العالم بحلول سنة 2025، وهو ما يمثل فرصة للدول الساحلية للتخلص من تبعيتها للواردات النفطية. (Whisnant & Reyes, 2015, p. 39) من المتوقع أن تشهد السنوات القادمة زيادة كبيرة في إنتاج النفط من المياه العميقة بينما قد ينخفض الإنتاج في المياه الضحلة. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن ينمو إنتاج الغاز في كل من المياه الضحلة والعميقة من حوالي 17 مليون برميل نفط مكافئ يوميا في سنة 2014 إلى 27 مليون برميل نفط مكافئ يوميا في سنة 2040، وهو ما يرفع التوقعات بأن ينمو إجمالي إنتاج النفط والغاز من البحار بنسبة 3,5% سنويا حتى سنة 2030. (Patil & Others, 2016, p. 20)

تعتبر الطاقة أحد أهم ركائز التنمية وأحد المؤشرات الهامة على رفاهية الإنسان. في ظل ارتفاع الطلب على الطاقة ومحدودية الاحتياطات منه، أصبح البحث عن مصادر طاقة متجددة على رأس أولويات عمل كثير من دول العالم، ومن بين مصادر الطاقة المتاحة والتي تمتلك آفاق نمو كبيرة هناك المحيطات. من المتوقع أن تلعب المحيطات دورا رئيسيا في

978-9931-9701-1-8

الانتقال إلى نظام طاقة عالمي أكثر استدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030، حيث تزخر بكميات هائلة من الطاقة القابلة للاستخراج والاستعمال باستخدام طاقات التدرج الحراري، أمواج البحر، الرياح البحرية، المد والجزر، التيارات البحرية، الطاقة الشمسية العائمة، وإنتاج وتخزين الهيدروجين.(Bari, 2017, p. 7)

تعتبر الطاقات المتجددة من المحيطات صناعة وليدة، ومع ذلك تشير التوقعات أن للطاقة البحرية المستدامة الإمكانية أن تلعب دورا حيويا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتلبية الطلب المتزايد على الطاقة، في ظل محدودية الاحتياطات في باطن الأرض من جهة، والتخفيف من تغير المناخ وارتفاع درجات الحرارة الناتجة من استخدام الطاقة الأحفورية من جهة أخرى. تساعد الطاقات المتجددة المستخرجة من البحار والمحيطات والمناطق الساحلية في مساعدة المجتمعات الساحلية على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الوقود، وتخفيض تكاليف توليد الكهرباء لتلبية احتياجاتها، والتغلب على تقلبات أسعار الطاقة العالمية. (World Bank , 2017, p. 21)

تعتبر طاقة الرياح البحرية أكثر أشكال الطاقة البحرية المتجددة تطورا، حيث أنها استطاعت توليد 40 جيجاوات على الأقل سنويا على مستوى العالم،(Whisnant & Reyes, 2015, p. 43) واستطاعت تحقيق معدلات نمو في بعض المناطق بوتيرة أسرع من قطاع الرياح البرية.(UNECA, 2020, p. 11) وفرت الرياح البحرية في سنة 2018 حوالي 0,3% فقط من إمدادات الكهرباء العالمية، ويتوقع أن تتوسع في العقود القادمة لتصبح صناعة مزدهرة وتشكل جزءا متزايدا من إمدادات الكهرباء، مما يعزز من الجهود الدولية الرامية إلى خفض الكربون في أنظمة الطاقة الحالية، تقليل تلوث الهواء، وتخفيض الغازات التي تسبب الاحتباس الحراري. رغم الجهود المبذولة لتطوير طاقة الرياح البحرية، إلا أن سوق الرياح البحرية لازال بعيدا عن الاستفادة الكاملة من إمكانياته، حيث تظهر الإمكانات المتمثلة في توفر الموارد عالية الجودة في معظم الأسواق العالمية توفر القدرة على توليد أكثر من 420 ألف تيراواط في الساعة في جميع أنحاء العالم، والتي تتجاوز 18 ضعف الطلب العالمي الحالي على الكهرباء.(OECD, 2020, pp. 27-29)

إضافة إلى طاقة الرياح البحرية، تتواصل الجهود لتطوير الاستفادة من مختلف الطاقات المتجددة البحرية. ففي الاتحاد الأوروبي، استطاعت بعض الدول؛ مثل المملكة المتحدة واسبانيا والسويد والدانمرك، في سنة 2014 توليد 10 ميجاوات من تيارات الأمواج والمد والجزر، مع توقعات أن تستطيع في المستقبل تغطية طلب 1.5 مليون أسرة من الكهرباء من مشاريع قيد الإعداد والانجاز.(European Commission, 2014, p. 8)

إلى جانب الطاقات المتجددة المذكور آنفا، وفي ظل ارتفاع الطلب على الطاقات النظيفة من جانب الحكومات والشركات، اتجه الاهتمام إلى استغلال الأعشاب البحرية والطحالب والكائنات الحية الدقيقة (البكتيريا والفطريات) واللافقاريات كمواد وسيطة لتوليد الوقود الحيوي بفضل الكتلة الحيوية التي يمكن استخراجها منها.(Whisnant & Reyes, 2015, p. 44) تتميز الطحالب بسرعة نموها واستهلاكها الكبير لثاني أكسيد الكربون، ما يجعلها المرشح الأقوى لأن تكون الكتلة الحيوية الأعلى إنتاجية للوقود الحيوي. (حلبي، 2013، صفحة 97) يمكن أن تنتج الطحالب من 20 إلى 820 ألف لتر من الوقود الحيوي لكل هكتار سنويا، مما يجعلها خيارا أكثر إنتاجية من محاصيل الوقود الحيوي التقليدي الموجودة على سطح الأرض؛ مثل زيت جوز الهند وزيت النخيل والذرة.(Whisnant & Reyes, 2015, p. 44) على الرغم من محدودية التسويق التجاري للطاقات المتجددة واحتكار دول محدودة لها،[1] تشير التوقعات إلى أن يؤدي الاستغلال التجاري لمصادر الطاقة المتجددة في المحيطات إلى إحداث تغييرات في أسواق الطاقة العالمية، فوفقا

[1] مثل الصين، كندا، الولايات المتحدة، فرنسا، اليابان، المملكة المتحدة، ايرلندا، واسبانيا بالنسبة لطاقة المد والجزر البحري.

978-9931-9701-1-8

للتقديرات يمكن للعالم توليد 337 جيجاوات من طاقة المحيطات وخلق 300 ألف فرصة عمل بحلول سنة 2050. (Mohanty & Others, 2017, p. 5)

علاوة على الطاقة، تزخر البحار والمحيطات والسواحل باحتياطات هامة من المعادن، حيث يمكن استخراج 70 نوعا من المعادن الحيوية لعمليات التصنيع من المياه العميقة، سبعة عشرا (17) منها يعتبر نادرا وفريدا من نوعه. (Bari, 2017, pp. 7,10) تستخدم المعادن في الكثير من التطبيقات الصناعية من الالكترونيات إلى السيارات ومرافق الطاقات المتجددة والفضاء والطب الحيوي وهو ما يجعل الطلب عليها يتسم بعدم المرونة ويؤجج الصراع للبحث عن مصادر لها، بما فيها المحيطات.(European Commission, 2012, p. 11) نظرا للقيود المفروضة على بعض الموارد المعدنية البرية، من المتوقع أن يستمر الاهتمام بمعادن قاع البحار على المدى الطويل كمصدر بديل للمعادن ومساهما أساسيا في التنمية المستدامة، لاسيما للدول التي تفتقر إلى مصادر للمعادن على أراضيها على الرغم من الغموض الذي يكتنف تاريخ بداية التعدين في أعماق البحار على نطاق تجاري لاعتبارات بيئية وتقنية.(Patil & Others, 2016, p. 20) بحلول سنة 2030، من المتوقع أن يصل حجم الأعمال السنوي لأنشطة التعدين البحري إلى 10 مليارات يورو. (European Commission, 2012, p. 11) تجدر الإشارة إلى أن أنشطة التعدين في المياه الإقليمية للدول تخضع للسلطة الدولية لقاع البحار (ISA) التي تعتبر مسئولة عن منح عقود استكشاف قاع المحيط في المياه الوطنية، في حين يغيب أي تشريع ينظم ويشرف على عمليات التنقيب عن المعادن في المياه الدولية وذلك رغم الأضرار التي قد تتسبب فيها أنشطة التعدين في قاع البحار؛ مثل طرح مواد سامة وأعمدة الرواسب والاهتزازات التي قد تضر بالمخلوقات البحرية. (Whisnant & Reyes, 2015, p. 42)

II-5- تحلية المياه

بفضل التطورات التكنولوجية، أصبحت المحيطات والبحار تساهم في تعزيز الأمن المائي من خلال الإمكانية التي تتيحها لتحلية المياه وتخفيف استنزاف المياه العذبة، ومن ثم تأمين كميات كافية من المياه النظيفة والآمنة لتلبية احتياجات السكان والنشاطات الاقتصادية، وخاصة في المناطق التي تكون فيها موارد المياه العذبة محدودة مثل المناطق الساحلية والمناطق الصناعية.(European Commission, 2020, pp. 119,126)

شهد العقد الأخير ارتفاع قدرات محطات تحلية المياه بنسبة 57%، حيث تستخدم أكثر من 150 دولة تحلية المياه رغم ارتفاع تكلفة تحلية المياه. غير أن استخدام تقنية تحلية المياه يشكل تحدي للدول التي تستخدمها نظرا لارتفاع تكاليف الطاقة (الكهرباء) التي تستهلكها تحلية المياه المالحة، وللتأثيرات البيئية السلبية للعملية مثل ارتفاع درجة حرارة مياه البحار وزيادة الملوحة. تزداد خطورة التأثيرات السلبية لتحلية المياه في المسطحات المائية المغلقة وشبه المغلقة التي تغيب فيها حركة المد والجزر، حيث أن تخفيف تلك التأثيرات الخطيرة يتطلب من الدول تطوير التقنيات والتكنولوجيا. (World Bank , 2017, pp. 20,21) ومع ذلك، تشير التقديرات أن يرتفع حجم سوق تحلية المياه العالمي بسبعة أضعاف في سنة 2025 عن ما كان عليه في سنة 2000.(Patil & Others, 2016, p. 21)

II-6- الاتصالات البحرية

تعتبر شبكات الكوابل البحرية في البحار والمحيطات أهم وسائل ربط الدول، حيث تعتبر أساسية للاقتصاد العالمي نظرا لأنها تضمن نقل البيانات والاتصالات السلكية واللاسلكية ونقل الطاقة. وصل عدد الكوابل البحرية في سنة 2019 إلى أكثر من 378 كابل بحري تمتد لأكثر من 1,2 مليون كيلومتر على مستوى العالم تنقل 99% من نقل البيانات والاتصالات الدولية والطاقة(European Commission, 2020, pp. 136-138) .

978-9931-9701-1-8

II-7- تشجيع الابتكار والتكنولوجيا

تزخر البحار والمحيطات والسواحل بكثير من الموارد التي تجعل من الاقتصاد الأزرق الفرصة المثالية للاستمرار في تحقيق معدلات نمو مقبولة في العقود القادمة، وهو ما يجعل من تنميته أمرا غاية في الأهمية لتحقيق الرفاهية وتلبية حاجات التصنيع والسكان من مختلف الموارد. يعتبر الابتكار والتكنولوجيا محركا قويا لتنمية الاقتصاد الأزرق في المستقبل، حيث مست الابتكارات التكنولوجية كل القطاعات والصناعات البحرية، ومن المتوقع أن تلعب التطورات العلمية والتكنولوجية القائمة على الابتكار في العقود القادمة دورا حاسما في معالجة العديد من التحديات البيئية التي تواجهها المحيطات، وفي زيادة تطور الأنشطة الاقتصادية القائمة على المحيطات، إضافة إلى اكتشاف المزيد عن المحيطات.

حفزت الحاجة إلى تعزيز الاقتصاد الأزرق ظهور رواد أعمال وشركات ناشئة صغيرة ودعم أنشطة البحث والتطوير التي تهدف إلى المحافظة على البحار والمحيطات من التلوث والاستفادة من الموارد البحرية والطاقات المتجددة بشكل مستدام لخدمة الاقتصاد؛ مثل التكنولوجيا الحيوية، تنقية المياه بدونفلاتر، تحلية البحر بدون أغشية، وتنقية المياه الملوثة بدون مضخات مياه. بفضل هذه الابتكارات التي تعتمد على المحيطات والبحار والأنهار أصبح بالإمكان إدخال تغييرات جذرية على الاقتصاديات القومية، والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر التي ترمي إليه سياسات كثير من الدول، ولاسيما المتقدمة. (Pauli, 2011, p. 17) على سبيل المثال، بلغ معدل نمو عدد براءات الاختراع المتعلقة باستغلال الكائنات الحية في مجال التكنولوجيا الحيوية 12% سنويا، ويتعلق الأمر بإنتاج الأدوية من الكائنات البحرية لعلاج أمراض كثيرة منها اللوكيميا، نقص المناعة البشرية، مسكنات الألم إلى جانب أمراض القلب والسرطان والتهاب المفاصل والزهايمر ومضادات الالتهابات. تجدر الإشارة إلى أن المضادات الحيوية لكثير من الأمراض المستعصية التي يمكن استخراجها من الكائنات الحية الموجودة في الشعب المرجانية تفوق الكمية التي يمكن استخراجها من الكائنات الموجودة على الأرض.(Credit Suisse, 2020, p. 12)

تعتبر الشركات الناشئة التي تقدم التكنولوجيا البحرية والخدمات البيئية أساسية لتطور الاقتصاد الأزرق، وخاصة التي تعالج التسرب النفطي، معالجة مياه الصرف الصحي، والخدمات العلمية البحرية وتكنولوجيا المعلومات التي أصبحت أساسية لتتبع سفن الصيد ومراقبة أنشطتها والإبلاغ عن الصيد الجائر وغير القانوني إضافة إلى مراقبة أحوال البحر وخصائص الأمواج وجودة المياه، وهو ما يسهم في تحسين استدامة الموارد والحفاظ عليها وتحسين السلامة البحرية ودعم الأنشطة البحرية القائمة على المحيطات؛ مثل الشحن وتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك. مع ارتفاع النشاط الاقتصادي وزيادة الاهتمام بالموارد البحرية، أصبحت هناك حاجة ملحة لتطبيق الخدمات البيئية والتكنولوجيا لإدارة النفايات الصلبة والسائلة، ومعالجة مشاكل التلوث وتدهور جودة المياه في سواحل الدول. فمثلا، لازالت 65% من مياه الصرف الصحي في منطقة شرق آسيا تصرف في المحيط دون أي معالجة، (Whisnant & Reyes, 2015, pp. 45,46,50)وهو ما يضر بآفاق السياحة والأنشطة الاقتصادية المستدامة في المنطقة.

978-9931-9701-1-8

خاتمة

يعتبر نمو الاقتصاد الأزرق حيوي للاقتصاديات الدول الساحلية مثل الجزائر وللاقتصاد العالمي، بفضل الموارد الهائلة التي تحتويها البحار والمحيطات والسواحل التي لازال أغلبها غير مستغل أو غير مكتشف والتي توفر فرصا عديدة لقيام صناعات متنوعة تستطيع المساهمة في تحسين رفاهية المجتمعات وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وتنويع العائدات. تزداد أهمية تنمية الاقتصاد الأزرق بالنسبة للجزائر التي تطل على أغنى البحار من حيث الموارد وأكثرها إستراتيجية وأهمية جيوسياسيا والمتمثل في البحر الأبيض المتوسط وتمتلك شريط ساحلي يفوق 1200 كلم، وهو ما يعتبر فرصة لتنويع الاقتصاد والتخلص من هيمنة قطاع النفط والغاز الذي كشفت جائحة كوفيد-19 عن حساسيته الشديدة للأحداث الدولية بما فيها الأوبئة والجوائح، حيث سجلت أسعار النفط والغاز الطبيعي في سنة 2020 تقلبات شديدة وانخفاضات تاريخية أدت إلى اختلال التوازنات المالية الداخلية والخارجية وجعلت من استعادة مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19 مستبعدا في المدى المتوسط، وهو ما يفرض على الجزائر تبني استراتيجيات لتعزيز دور وأهمية الاقتصاد الأزرق كأحد البدائل الاقتصادية الأكثر فعالية يضمن التخفيف من انعكاسات تقلب وركود قطاع معين.

إن استمرار إنتاجية الاقتصاد الأزرق يبقى رهن الحفاظ على صحة المحيطات والبحار والسواحل من المخاطر التي تهددها بسبب الأنشطة البشرية غير المستدامة التي تسببت في استنزاف الموارد البحرية والساحلية وبالتالي العجز عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، في ظل ارتفاع الطلب على الغذاء والموارد الطبيعية لتلبية الحاجات المتزايدة للأعداد المتزايدة من السكان وزيادة وتيرة التصنيع في مناطق كثيرة في العالم. لتعظيم الاستفادة من الاقتصاد الأزرق والمحافظة على موارده واستدامتها، يتعين على الدول العمل على توفير بيانات عن الصناعات والأنشطة المرتبطة بالمحيطات وكذا تأثيراتها على المحيطات والسواحل؛ مثل التلوث بمختلف أشكاله والاحتباس الحراري والصيد الجائر، بحيث أن توافر البيانات سيسهم في نجاح السياسات الرامية إلى إدارة الصناعات القائمة على المحيط بشكل مستدام. نظرا لكبر مساحة البحار والمحيطات، فالحفاظ عليها يتطلب التنسيق والتعاون لتعزيز مشاريع ومبادرات الاقتصاد الأزرق شراكات واسعة ومرنة بين الدول وبين الحكومات والشركات الخاصة.

978-9931-9701-1-8

قائمة المراجع باللغة العربية

1. مأمون عبسي حلبي. (2013). بدائل الوقود في قطاع النقل واقتصادياتها. *مجلة النفط والتعاون العربي ، 39* (145)، 97.

References in English

2. Alharthi, M., & Hanif, I. (2020). Impact of Blue Economy Factors on Economic Growth in the SAARC Countries. *Marine Business Review , 5* (3), p. 254.
3. Banerjee, S. (2018). *Maritime Power Through Blue Economy in the Indian Context.* Vivekanada International Foundation and Vitasta Publishing Pvt Ltd.
4. Bari, A. (2017). Our Oceans and the Blue Economy: Opportunities and Challenges. *10th International Conference on Marine Technology,Martec 2016* (pp. 6, 7, 10). Martec 2016, Elsevier Ltd.
5. Commonwealth Foundation. (2016, May). Commonwealth Insights : Small states and the Blue and Green Economy. *Discussion Paper* , 1.
6. Conathan, M., & Moore, S. (2015). *Developing a blue Economy in China and the United states.* Center for American Progress.
7. Core group of Experts on Blue Economy. (2019). *Blue Economy: Global Best Practices Takeaways for India and Partner Nations.* Federation of Indian Chambers of Commerce and Industry.
8. Credit Suisse. (2020). *Engaging for a Blue Economy.*
9. European Commission. (2019). *Blue Bioeconomy Forum : Roadmap for the Blue Bioeconomy.*
10. European Commission. (2014). *Blue Economy: Action Needed to Deliver on the Potential of Ocean Energy in European Seas and Oceans by 2020 and Beyond.*
11. European Commission. (2012). *Blue Growth: Opportunities for Marine and Maritime Sustainable Growth.*
12. European Commission. (2018, March). Declaration of the Sustainable Blue Economy Finance Principles.
13. European Commission. (2020). *The EU Blue Economy Report 2020.*
14. FAO. (2018). *Achieving Blue Growth: Building Vibrant Fisheries and Aquaculture Communities.*
15. FAO. (2018). *The State of World Fisheries and Aquaculture: Meeting the Sustainable Development Goals.*
16. FAO. (2018). *The State of World Fisheries and Aquaculture: Meeting the Sustainable Development Goals.*
17. FICCI. (2017). *Blue Economy Vision 2025: Harnessing Business Potential for India Inc and International Partners.*
18. Frontiers. (2021). *Successful Blue Economy Examples With an Emphasis on International Perspectives.* Retrieved 02 28, 2021, from http://www.frontiersin.org/articles/10.3389/fmars.2019.00261/full
19. Livecchi, A., & Others. (2019). *Powering the Blue Economy: Exploring Opportunities for Marine Renewable Energy in Maritime Markets.* U.S. Department of Energy & Office of Energy Efficiency and Renewable Energy.
20. Michaela, G., & Others. (2019). The Blue Economy: Identifying Geographic Concepts and Sensitivities. *Wiley Journal* , 11.
21. Mohanty, S., & Others. (2017). *Blue Economy Enhancing Growth and Sustainability, Research and Information System for Developing Countries.*
22. OECD. (2020). *OECD Work in Support of a Sustainable Ocean.*
23. OECD. (2016). *The Ocean Economy in 2030.*
24. Patil, P. G., & Others. (2016). *Toward a Blue Economy: A Promise for Sustainable Growth in the Caribbean.* World Bank Group.
25. Pauli, G. (2011, January/February). The Blue Economy. *Japan Spotlight* , 17.
26. Potts, J., & Others. (2016). *State of Sustainability Initiatives Review: Standards and the Blue Economy.* International Institute for Sustainable Development.
27. Techera, E. (2019). Achieving Blue Economy Goals: The Need for Improved Legal Frameworks Across the Indian Ocean. *Seychelles research Journal , 1* (1), 7.
28. THEGEF. (2018). Investing in Our Planet, Sixth GEF Assembly. 1. Viet Nam.
29. Tonazzini, D., & Others. (2019). Blue Tourism: The Transition Towards Sustainable Coastal and Maritime Tourism in World Marine Regions. 13, 14, 18, 48. Eco-Union.
30. UNECA. (2020). *Blue Economy, Inclusive Industrialization and Economic development in Southern Africa.*
31. Whisnant, R., & Reyes, A. (2015). *Blue Economy for Business in East Asia: Towards Integrated Understanding of Blue Economy.* Partnerships in Environmental Management for the Seas of East Asia (PEMSEA).
32. World Bank . (2017). *The Potential of the Blue Economy.*
33. Yoshioka, N., & Others. Proposing Regulatory-Driven Blue Finance Mechanism for Blue Economy Development. *ADBI Working Paper* (1157), 1,2.

978-9931-9701-1-8

دراسة تحليلية لمستوى التنويع الاقتصادي في هيكل الايرادات العامة بالاقتصاد الجزائري.

An analytical study of the level of economic diversification in the structure of public revenues in the Algerian economy.

محمد كريم قروف: أستاذ محاضر أ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.

ملخص

إن مسألة زيادة حجم الإيرادات العامة في معظم الدول النامية هي مسألة في غاية الأهمية، فمن الضروري للحكومات أن تركز على وسائل رفع الإيرادات العامة. حيث أثبتت العديد من الدلائل الدولية على أن الدول التي حققت درجة من النجاح في تنويع وتنمية القاعدة الاقتصادية، هي أيضاً تلك التي تمكنت من تحقيق مستويات عالية من تعبئة الموارد العامة.

وفي مجال السياسة المالية والموصوفة بالتوسعية، فقد إتخذت الجزائر بهذه الفترة إجراءات لزيادة الإيرادات العامة، حيث طبقت إصلاحات في إدارة الضرائب والجمارك أدت إلى تعزيز الإيرادات الضريبية، ومنحت في الوقت ذاته إعفاءات ضريبية لتشجيع الاستثمار والإنتاج في القطاعات غير النفطية. إلا أن هدف التنويع الاقتصادي لن يتحقق إلا بإجراء تغيرات هيكلية في دور الدولة في قيادة الاقتصاد، وتوجيه العوائد النفطية إلى القطاعات والأفراد وفقاً لمعايير الإنتاجية والكفاءة.

الكلمات المفاتيح: التنويع الاقتصادي ، الايرادات العامة، السياسة المالية، التنمية، الاقتصاد الجزائري.

التصنيف: O11، E62.

Abstract

The issue of increasing the volume of public revenues in most developing countries is a very important issue. It is necessary for governments to focus on means of raising public revenues. Many international evidence has proven that countries that have achieved a degree of success in diversifying and developing the economic base are also those that have been able to achieve high levels of public resource mobilization.

In the field of fiscal policy, which is described as expansionary, during this period, Algeria took measures to increase public revenues, as it implemented reforms in the administration of taxes and customs that led to the enhancement of tax revenues, and at the same time granted tax exemptions to encourage investment and production in the non-oil sectors. However, the goal of economic diversification will only be achieved by making structural changes in the state's role in leading the economy, and directing oil revenues to sectors and individuals in accordance with productivity and efficiency standards.

Key words: economic diversification, public revenue, financial policy, development, Algerian economy

Jel Codes Classification: O11, E62.

978-9931-9701-1-8

مقدّمة

إن تحقيق التنويع الاقتصادي، ينصب بالدرجة الأولى على تنويع مصادر الدخل والإنتاج، إلا أن حصول التنويع الاقتصادي في مصادر الدخل والإنتاج ليس كافياً لتحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية. إذ لا بد وأن يترافق التنويع في الفعاليات الإنتاجية مع تنويع في متغيرات أخرى مرتبطة بالدخل والإنتاج. وذلك انطلاقاً من كون التنويع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد لا تقتصر على بنية الناتج المحلي واسهام القطاعات المختلفة في تركيبه، ولكن تتعداه إلى متغيرات اقتصادية واجتماعية أخرى.

ونظراً للأهمية البالغة التي تكتسيها الايرادات العامة، فقد سعت دول العالم للتوسع والتنوع فيها والتوجه نحو الاتحاد والتكامل الاقتصاديين عن طريق إتباع سياسات اقتصادية من شأنها زيادة الانفتاح الإقتصادي وتحرير التجارة والمدفوعات الدولية والتخصص الإنتاجي، ونتيجة لذلك فقد أصبح من الضروري التعامل بحذر مع هذه التحولات، وذلك بتبني سياسة إقتصادية تقوم على أسس سليمة لمواجهة أي صدمة قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني.

إذ تواجه مختلف دول العالم صدمات اقتصادية ومالية حقيقية وكبيرة خاصة منها صدمات معدلات التبادل التجاري، بالإضافة إلى انكشافها الكبير أمام أسعار واردات وصادرات السلع. مثل أسعار الموارد الأولية. ويعد النفط السلعة الأكثر تأثيراً في إحداث الصدمات في معدلات التبادل التجاري التي تتعرض لها البلدان النفطية سواءً كانت مصدرة أم مستوردة، الأمر الذي يجعل الدول ذات الهيكل الاقتصادي غير المتنوع والتي تعد الجزائر إحداها، والمعتمدة على العائدات النفطية بشكل رئيسي تتعرض لحالة من عدم الاستقرار في سياستها المالية وذلك بسبب تقلبات أسعار النفط. أي أنها تبقى عرضة لحصول صدمات مفاجئة في إقتصادها.

إشكالية البحث

يشكل قطاع النفط دوراً محورياً في الاقتصاد الجزائري عموماً، وتمثل الصادرات النفطية معظم صادراتها. حيث تعتمد الجزائر على أكثر من 90 % في دخلها على الموارد البترولية، أي أن هناك ضعفاً هيكليا ناتجاً من الاعتماد على سلعة رئيسية واحدة. ودراسة التنويع الاقتصادي تتطلب الكشف عن درجة الاعتماد على المورد الوحيد في البلدان الريعية، وهو ما يجعل الاقتصاد الوطني عرضة لصدمة أسعار هذه السلعة. إذ أن التغيرات في أسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض لها تأثير قوي وملموس على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر لاسيما على سياستها المالية. ومنه، فإن مشكلة الدراسة الرئيسية تتلخص في السؤال التالي: ما هي حدود ومستوى التنويع الاقتصادي في هيكل الايرادات العامة بالاقتصاد الجزائري ؟.

فرضية الدراسة

تستند الدراسة في إجابتها المؤقتة على الإشكالية من الفرضية التالية:

- يرتبط هدف تحقيق التنويع الاقتصادي لمكونات الايرادات العامة في الجزائر بإجراء تغيرات هيكلية متعلقة بضبط دور الدولة في الاقتصاد لتنويع ايراداته، وذلك عن طريق توجيه العوائد النفطية إلى القطاعات الانتاجية المختلفة ذات القيمة المضافة وفقاً لمعايير الإنتاجية والكفاءة.

978-9931-9701-1-8

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من الأهمية الاقتصادية التي تمثلها الايرادات العامة، خاصة في إطار سعي الجزائر الدائم لبناء اقتصاد قوي وتوجيه جهودها إلى تنويع ايراداتها و زيادة معدلات النمو الاقتصادي، بما يسمح بخلق اقتصاد عصري مستقر يرتكز على سياسة مالية سليمة وذات قاعدة تمويلية متعددة الموارد ومتوازنة إقتصادياً، تتسم بدرجة عالية من التكامل الداخلي الذي يضمن استمرارية وديمومة النمو.

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على منهج بحث علمي يجمع بين الأسلوبين الوصفي والتحليلي، حيث يستند الأسلوب الوصفي على عرض المفاهيم وتوصيف العلاقات بين متغيرات الدراسة والاستفادة من الدراسات ذات الصلة بعينة البحث، أما الاسلوب التطبيقي التحليلي يستخدم في تفسير واستنباط نتائج ذات قيمة من البيانات والسلاسل الزمنية محل الدراسة. حيث سيقاس ضمنها التنويع الاقتصادي بمعامل هيرفندال هيرشمان، وسيتم تقدير معدل تغير هذا المعامل لمعرفة فيما إذا زادت درجة التنويع في المتغير ام نقصت. بالإضافة إلى أخذ الوسط الحسابي للمؤشر لكل متغير مدروس. وهو ما يتيح لنا بالتالي في ضوء النتائج تقويم التنويع الاقتصادي للإيرادات العامة بالجزائر خلال الفترة قيد الدراسة.

I. الأسس النظرية للتنويع الإقتصادي ومؤشرات قياسه

لتقييم الوضع العام للاقتصاد الجزائري، وتحليل واقع القطاع غير النفطي به وما أنجزه عبر مسيرة التنويع الاقتصادي، فمن المفيد قبل ذلك تتبع الأساس النظري لمفهوم التنويع الاقتصادي، والتعرض لأهم مؤشرات قياسه الخاصة بأدائه وشروط وفرص نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي.

1.I. مفهوم التنويع الاقتصادي

للتنويع تعاريف متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة. وفي حين يربط البعض التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية. حيث يرتبط التنويع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها، أو تخضع إلى انخفاض مزمن. فالتنويع يعرف على أنه:" تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع". (المعلا، 2001، صفحة 13)

ومن ناحية ثانية ينظر إلى التنويع الاقتصادي بأنه:" العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج"، والتنويع يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات. (UNNITED NATIONS, 2003, p. 6)

أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنويع فهو تخفيض الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية. (Kapunda, 2003, p. 51)

978-9931-9701-1-8

كما يقصد بالتنويع الاقتصادي زيادة توسيع عدد المنتجات أو السلع الولية والمواد المصنوعة، التي يتعلق بها دخل البلد أو تقليص الاعتماد والتركيز عليها حسب الحالة، فمشاكل وأهداف التنويع تعتبر مشاكل وأهداف التنمية الاقتصادية، والتي يمكن تعريفها بانها السبل المساعدة على تحويل الهيكل الاقتصادي، مع تنويع السلع الأساسية والمواد المصنعة والخدمات الأخرى، بما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، تحقيق الاكتفاء الذاتي التام، تشغيل اليد العاملة والعمل على استقرار الدخل من الصادرات وزيادته. (زنابيلي، 2000، الصفحات 79-80)

وبشكل عام، فإن التنويع الاقتصادي هو عملية تنويع مصادر الدخل، أي توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الانتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية او سلعة واحدة رئيسية (زراعية أو استراتيجية). كما يعني التنويع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات.

2.I. مستويات التنويع الاقتصادي

ويمكن التمييز بين نوعين مختلفين من التنويع الاقتصادي، وذلك بحسب مجال كل منهما، فهناك التنويع الخاص بالمستوى الجزئي، وهو مرتبط بالعملية الانتاجية بالمؤسسة، والتنويع الخاص بالمستوى الكلي والمتعلق بهيكل التجارة الخارجية للدولة.

1.2.I. تنويع الإنتاج

يحدث تنويع الإنتاج في المؤسسة، عندما تقرر إنتاج سلعة جديدة دون أن تتوقف عن إنتاج منتجاتها السابقة، وبذلك تنوع إنتاجها، وتتبع المؤسسات هذه السياسة بهدف توزيع المخاطر أو التعويض عن التقلبات الموسمية التي تصيب الطلب على بعض المنتجات أو لوجود فائض في معدات المؤسسة وطاقاتها الإنتاجية بشكل عام، أو في أجهزتها الإدارية أو رغبة منها لتحقيق معدل نمو أكثر إرتفاعاً أو أرباح أكثر في السوق يسودها تناقص الطلب أو تتوقع تناقصه، أو بسبب إتخاذ القرار باستغلال تجديدات أحدثتها المؤسسة على معداتها استغلالاً كاملاً. (طبابية و لرباع، 2008)

أما على مستوى الاقتصاد ككل، يحصل تنويع الانتاج، عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل الوطني، وهذه القطاعات تشتمل على الزراعة، الصناعة (إستخراجية/ تحويلية) والخدمات.

2.2.I. تنويع التجارة الخارجية

يرتبط تنويع التجارة الخارجية إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها. وذلك في جانبيها الرئيسيين، الهيكل السلعي للاستيرادات والهيكل السلعي للصادرات، فمن خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة من جهة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة عن طريق قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات ودراسة طبيعة هذه السلعة. فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية. وبالتالي فإن تنويع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها،

وهنا يقصد بعملية تنويع الصادرات قبل كل شيء توسيع أصنافها، وذلك لا بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فحسب بل أيضاً بمنتجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي. ومن جهة أخرى فإن شدة التنوع في التركيب السلعي للاستيراد وعدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها.

ولذلك فإن تنويع الواردات، قد يعني حتى تقليل أصنافها على عكس الصادرات وذلك بأن يشطب البلد المعني في قائمة البضائع التي يستوردها أبواباً، كباب الأغذية، الأقمشة والسلع الفاخرة والخامات...إلخ. ثم تدريجياً أصنافاً كثيرة من المنتجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أراضيه وعوضاً عن ذلك يتم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة.

3.I. مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة، تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس. ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت **(Dispersion)** كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركز **(Concentration)** كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع **(Diversification)** كمعامل هيرفندال هيرشمان **(Herfindahl-Hirschman Index)** والذي يختصر بالشكل **(H H I)** ويعد الأكثر شيوعاً. وتعطى هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي. لذلك سيكتفى في هذه الدراسة بتطبيق معامل هيرفندال هيرشمان.

يعتمد معامل هرفندال-هيرشمان على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه. ويستخدم لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها. ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي. وقد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين، واستخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينيات لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين. كما إستخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **(UNCTAD)** لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير. ويعرف **(HHI)** بالصيغة التالية: (Lapteacru, 2012, pp. 79-102)

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث: **(N)** عدد النشاطات، **(x_i)** قيمة المتغير في النشاط **(*i*)**، **(X)** القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات. وتتراوح قيمة معامل هيرفندل- هيرشمان بين الصفر والواحد أي **($0 \leq H \leq 1$)**. فإن كان صفراً كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد (أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبها مثلاً إلى الناتج الكلي لجميع النشاطات)، وإذا كان واحد صحيح فإن مقدار التنويع يكون معدوماً، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متركزاً في نشاط من النشاطات الاقتصادية، بينما لا تسهم بقية النشاطات بأية حصة من الناتج المحلي الإجمالي. وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال دليلاً على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، وبالتالي حصرها في عدد قليل منها.

978-9931-9701-1-8

I.4. شروط وفرص نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي

تختلف آليات نجاح التنويع الاقتصادي من اقتصاد لآخر، وذلك تبعاً للتوجهات الإيديولوجية، مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى طبيعة الظروف والتحولات الاقتصادية الداخلية والخارجية. وبالتالي فإن تبني بعض الآليات أو إصلاح القائم منها، يكون إنطلاقاً من حقيقة، مفادها أن النماذج الاقتصادي السابقة قد أكدت فعاليتها وكفائتها في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي بها، خاصة إذا توفرت لها الإمكانيات والمقومات الأساسية، ومن بين تلك الآليات نذكر:

1. إعادة الاعتبار للدور التنموي للدولة، والذي يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجي في توجيه عمليات التنمية المستمرة، وإحداث تغيرات كبيرة في البنية الاقتصادية والتركيبة القطاعية للاقتصاد.

2. العمل على إحداث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين العام والخاص، وفي مجالات ونشاطات عديدة ومتنوعة. الأمر الذي يقود إلى تعظيم العلاقة بين المكونات الاقتصادية التقنية والمؤسسية، التي تربط بين مختلف أجزاء الاقتصاد الوطني.

3. الإستمرار في تبني وإنتهاج برامج الإصلاح الاقتصادي، سواء على الصعيد المالي أو النقدي أو التجارة الخارجية أو تعزيز آلية السوق إنطلاقاً من تفعيل عملية الخوصصة، والتي تعتبر آليات ومحرك أساسي من شأنه دفع عملية التنويع الاقتصادي، حيث تزيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي. ويؤدي تحرير التجارة وأسعار الصرف إلى رفع حصيلة الإيرادات بالعملات الأجنبية بما ينعكس على زيادة إيرادات الدولة والناتج المحلي الإجمالي، والذي يعتبر مؤشراً جيداً على نجاح عملية تنويع الصادرات، والتي تعتبر جزءاً رئيسياً من التنويع.

4. ضرورة التوسيع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تعتبر من أهم آليات التنويع الاقتصادي، وأن نجاح هذا الأخير سيتوقف على مدى تدفق الاستثمارات الأجنبية، التي تتطلب الالتزام بخطة طويلة المدى لتحسين مناخ الاستثمار، خاصة في ظل التطورات الاقتصادية العالمية ومستجداتها كالعولمة ومنظمة التجارة العالمية وتحرير الخدمات المالية، حيث تتطلب هذه التطورات والمستجدات إرساء بيئة جديدة للاستثمار، مع ضرورة وضع خطط لإعادة النظر بالتشريعات واللوائح السارية المفعول منذ مدة طولة، كما ان هناك حاجة لجذب الاستثمارات وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية. (أيمن ، 2004، صفحة 100)

5. خلق وتطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة. حيث تلعب هذه الأخيرة دوراً كبيراً في تجهيز المنشآت الكبيرة بالمواد نصف المصنعة، وتساهم هذه الصناعات في الوصول بالاستثمار إلى كافة المناطق والمواقع، كما تعد هذه الصناعات أكثر إلتصاقاً بالأسواق المحلية لتصريف منتجاتها، وعندما يكون حجم الطلب على سلعة ما محدود فإن الإنتاج الصغير الحجم يعتبر بديلاً مفضلاً للاستراد وملائماً للتنويع. وعليه فالصناعات الصغيرة والمتوسطة تشكل مدخلاً مهما من مداخل النمو الاقتصادي، وآلية حقيقية من آلية التنويع الاقتصادي. (عبد الفضيل، 2000، الصفحات 224-226)

II. دوافع تبني إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الجزائر

لقد أكدت الخطط الاقتصادية والبرامج التنموية المتعاقبة في الجزائر على ضرورة عدم الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط بصورة رئيسة، ووجوب تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي، وذلك لأسباب ومبررات عديدة، أهمها:

978-9931-9701-1-8

1. اتصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب، وبالتالي فلا بد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة.

2. اعتبار استخراج النفط نوعاً من استنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنويع القاعدة الاقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة

3. عدم استقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي منه تؤدي إلى تقلبات مهمة في حصيلة الصادرات النفطية، الإيرادات الحكومية، والإنفاق العام، ومن ثم مستوى ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

4. إعاقة تقلبات مستويات الدخل الوطني الناجمة من تذبذب الإيرادات النفطية، الإستقرار في مستويات الاستثمار، وفرص العمل، ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات واستقرار المصادر التمويلية.

III. التنويع الإقتصادي لهيكل الإيرادات العامة في الجزائر

تعد مسألة تنويع الإيرادات العامة في معظم الدول مسألة في غاية الأهمية، لذا من الضروري للحكومات أن تركز على وسائل رفع الإيرادات العامة. حيث أثبتت العديد من الدلائل الدولية على أن الدول التي حققت درجة من النجاح في التنمية الاقتصادية، هي أيضاً تلك التي تمكنت من تحقيق مستويات عالية من تعبئة الموارد العامة.

بوجه عام، فقد ركزت السياسة الاقتصادية في الجزائر على تنمية وتنويع مصادر الإيرادات العامة وزيادة حصيلتها لمواجهة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة، كما اعتمدت السياسة المالية في الجزائر والضريبية على وجه الخصوص اعتمادا كبيرا على الجباية البترولية والتي تجاوزت نسبتها في كل السنوات أكثر من 50 % من إجمالي الإيرادات العامة للموازنة.

1.III هيكل الإيرادات العامة في الجزائر

تقتضي دراسة سياسة الإيرادات العامة بالجزائر إلى ضرورة التطرق إلى التصنيفات المختلفة للإيرادات العامة ضمن عناصر الميزانية العامة للدولة. حيث نصت المادة **11** من القانون رقم **(17/84)** (الرسمية، 1984) المتعلق بقوانين المالية على تصنيفها كمايلي:

- إيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوي.
- الأموال المخصصة للهدايا والهبات والمساهمات.
- التسديد برأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
- مداخيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها قانونا.

ومن خلال التصنيف السابق، يمكن أن تقسيم الإيرادات العامة إلى قسمين، إيرادات إجبارية، وإيرادات اختيارية:

1.1.III الإيرادات الإجبارية:

تتمثل هذه الإيرادات في مجموع الاقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بصفة إجبارية ودون مقابل، وتشتمل على المداخيل الجبائية والغرامات والحصص المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية، وتلخص فيما يلي:

978-9931-9701-1-8

1. الإيرادات الجبائية: تتكون من مختلف الضرائب والرسوم والمصنفة في الجدول (أ) من الموازنة العامة كمايلي:

أ. الضرائب المباشرة: وهي الضرائب التي تفرض على مختلف أنواع المداخيل كالأرباح الصناعية والتجارية والأرباح غير التجارية والمرتبات والأجور... إلخ.

ب. حقوق التسجيل والطابع: وهي الضرائب الموضوعة على بعض العقود القانونية وكل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل حقوق تسجيل نقل الملكية، وطوابع جوازات السفر وبطاقة التعريف ورخص السياقة... إلخ.

ج. الضرائب غير المباشرة: وتتكون من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك لكنها تخص فقط المنتجات غير الخاضعة للرسوم على رقم الأعمال (كالذهب والكحول... إلخ).

د. الضرائب على رقم الأعمال: وتفرض على مجموع المواد الاستهلاكية، وتعتبر ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك.

هـ. الحقوق الجمركية: يخضع لهذا الرسم جميع الموارد الموجهة للتصدير والإستراد.

ي. الجباية البترولية: تتكون من مجموع إقتطاعين وهما ضريبة على إنتاج البترول السائل والغاز هذا من جهة وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.

2. الغرامات: وتتمثل في العقوبات المالية الصادرة عن هيئة قضائية مثل المحكمة، مجلس المحاسبة...الخ، كما قد تفرضها هيئة إدارية مثل مفتشية الأسعار، مفتشية الجمارك.

3. الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية: وتمثل نسبة من الأرباح الصافية للمؤسسة بعد اقتطاع اشتراكات العمال حيث أن هذه الضريبة تخضع للقواعد المطبقة في مادة الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية.

2.1.III الإيرادات الإختيارية

يعتمد هذا النوع من الموارد على المشاركات والمساهمات المدفوعة إيرادياً من طرف الأشخاص مقابل استفادتهم بسلعة أو خدمة ما دون غيرهم من طرف الدولة ومنها:

1. مداخيل أملاك الدولة: وهي الموارد التي تحصل عليها الدولة مقابل تصفيتها لثرواتها الطبيعية كالمناجم والغابات ... إلخ، أو استغلالها في شكل إجازة أو خدمة أو رخصة. ويمكن أن نميز نوعين من مداخيل أملاك الدولة:

أ. مداخيل التصفية: وتتمثل في الموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة تصفية ثرواتها حيث يتم تدبيرها بشكل اتفاقي بين الدولة والمستفيد من خلال نقل ملكيتها عن طريق التنازل مثل الأراضي التابعة للدولة، المساكن، المتاجر... إلخ.

ب. مداخيل الاستغلال: هذا النوع من الموارد يتم تدبيرها من خلال الإيجار أو الخدمة أو الرخصة التي يستفيد منها الأشخاص (طبيعين أو معنويين) الخواص أو العموميين، ومن هذه الموارد مداخيل استغلال المناجم والمقالع، مداخيل الغابات، مداخيل استخراج المنتجات من أملاك الدولة، مداخيل رخص إنشاء محطات توزيع المشتقات البترولية على حافة الطرق العمومية، مداخيل أشغال نقل وتوزيع المياه والكهرباء والغاز المنشأ بالطرق الوطنية، مداخيل استغلال الغابات... إلخ.

2. التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من طرف الدولة: تمثل هذه المداخيل كل المكافآت التي تحصل عليها الدولة مقابل استعمال خدماتها المختلفة، ويمكن أن نميز ثلاث أنواع من هذه المداخيل المحصلة من قبل الدولة:

- المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة مقابل ما تؤديه من خدمات.

978-9931-9701-1-8

- المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة مثل ما تقدمه من نشاطات مصرفية.
- المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية.

3. أموال المساهمات والهدايا والهبات: هذا النوع من الموارد تقدم للدولة بدون مقابل وتتمثل في الإسهامات المالية المقدمة من طرف الأفراد بمحض إرادتهم بهدف تمويل نفقة عمومية.وعموماً، فإن تصنيف الإيرادات العامة النهائية والمطبقة على الميزانية العامة في الجزائر معروضة بشكل عام حسب الطبيعة القانونية ومصنفة في الجدول(أ) الملحق لقانون المالية السنوي في بابين هما (الجريدة الرسمية، 2012): الموارد العادية، الجباية البترولية، ويمكن أن نوضح هذا التصنيف ضمن الجدول الملحق لقانون المالية، كما هو مبين أسفله:

الجدول رقم (01): الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الجزائر(الجدول أ).

إيرادات الميزانية	المبالغ (بألاف دج)
1. الموارد العادية 1.1 الإيرادات الجبائية:	
201.001. حواصل الضرائب المباشرة.....	xxx.xxx.xxx
201.002. حواصل التسجيل والطابع.....	xx.xxx.xxx
201.003. حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال..... (منها الرسم على القيمة المضافة على المنتجات المستوردة).....	xxx.xxx.xxx xxx.xxx.xxx
201.004. حواصل الضرائب غير المباشرة.....	x.xxx.xxx
201.005. حواصل الجمارك.....	xxx.xxx.xxx
المجموع الفرعي (1)	x.xxx.xxx.xxx
2.1 الإيرادات العادية:	
201.006. حواصل دخل الأملاك الوطنية	xx.xxx.xxx
201.007. الحواصل المختلفة للميزانية.....	xx.xxx.xxx
201.008. الإيرادات النظامية.....	--
المجموع الفرعي (2)	xx.xxx.xxx
3.1 الإيرادات الأخرى:	
الإيرادات الأخرى.....	xxx.xxx.xxx
المجموع الفرعي (3)	xxx.xxx.xxx
مجموع الموارد العادية:	x.xxx.xxx.xxx
2. الجباية البترولية:	
201.011. الجباية البترولية	x.xxx.xxx.xxx
المجموع العام للإيرادات	x.xxx.xxx.xxx

المصدر: الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 72، القانون رقم 12/12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012، قانون المالية 2013. ملحق الجدول(أ)، ص 25.

978-9931-9701-1-8

2.III تطور حجم الإيرادات العامة في الجزائر

تمتلك الجزائر إمكانيات معتبرة من الموارد الطبيعية التي تشكل عنصراً هاماً في إثراء الاقتصاد الجزائري ودعم قوته، إلا أن إدارة هذه الموارد خارج قطاع الطاقة قد همش، نظراً لنقص الحوافز التشجيعية لتنمية إنتاج السلع خارج هذا القطاع، الأمر الذي كان له أثر واضح على السياسة المالية في الجزائر وخاصة الهيكل الضريبي، نتيجة لكبح تنمية موارد دخل بديلة. فإعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد النفطية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة ترتب عليه آثار على الاقتصاد الكلي جعلت نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهوناً بتقلبات أسعار النفط الدولية، التي كان لها فروقات مقابلة لقيمة الصادرات والإيرادات العامة ومدى توفر النقد الأجنبي.

الجدول رقم (02): تطور حجم إيرادات الميزانية العامة في لجزائر خلال الفترة (2019/2000).

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	جباية بترولية	إيرادات جبائية	إيرادات غير جبائية	إيرادات أخرى	إجمالي الإيرادات العامة
2000	720.0	349.5	15.4	40.0	1124.9
2001	840.6	398.2	43.7	107.2	1389.7
2002	916.4	482.9	74.6	102.7	1576.7
2003	836.1	524.9	57.3	107.3	1525.5
2004	862.2	580.4	42.1	121.7	1606.4
2005	899.0	640.5	35.1	139.4	1714.0
2006	916.0	720.9	44.4	160.6	1841.9
2007	973.0	766.8	75.4	133.9	1949.1
2008	1715.4	965.3	113.8	107.9	2902.4
2009	1927.0	1146.6	67.6	134.1	3275.3
2010	1501.7	1297.9	64.4	210.5	3074.6
2011	1529.4	1527.1	78.9	354.4	3489.8
2012	1519.0	1908.6	77.9	298.5	3804.0
2013	1615.9	2031.0	83.7	164.7	3895.3
2014	1577.7	2078.6	69.6	182.4	3908.3
2015	1722.9	2354.6	247.5	227.4	4552.5
2016	1682.5	2482.2	177.2	669.6	5011.6
2017	2126.9	2630.0	270.8	1020.0	6047.8
2018	2349.7	2711.7	188.5	1139.4	6389.4
2019	2518.5	2843.5	203.7	1035.8	6601.5

Source: Données du Ministère des Finances, Direction Générale de la Prévision et des Politique, Depuis le Site Web: www.dgppmf.gov.dz, Consulté le 05/08/2021.

إن الملاحظ على بيانات الجدول رقم (02)، هو تزايد حجم الإيرادات العامة بشكل مستمر من سنة لأخرى، وذلك بالتوازي مع زيادة الحصيلة الجبائية بنوعيها العادية والبترولية، وإن سجلت هذه الأخيرة تراجعاً أو بعض التذبذب بين سنتي 2009 و2016، أي بإنخفاض بلغت نسبته 12.68 %. وقد مس هذا التراجع جميع موارد الإيرادات وخاصة الجبائية

978-9931-9701-1-8

منها، ويعود ذلك إلى انخفاض أرباح الشركات جراء تداعيات الأزمة المالية العالمية من جهة، وتراجع الواردات بسبب التباطؤ الاقتصادي الذي أعقب الأزمة من جهة ثانية، والذي أدى إلى تراجع حصيلة الرسوم الجمركية وباقي الرسوم الأخرى، ويبقى السبب الأساسي للإنخفاض هو الانخفاض الحاد في الإيرادات البترولية العائد إلى تراجع صادرات الجزائر النفطية جراء الأزمة المالية العالمية .

وقد سعت الدولة في ظل التوقعات بانخفاض الإيرادات العامة جراء هذا التباطؤ إلى تعزيز إجراءاتها في مجال تحصيل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية. كما أدى التباطؤ الاقتصادي إلى إتباع سياسات مالية توسعية، بقدر ما تتيحه مرونة السياسات المالية للحيلولة دون المزيد من التراجع في وتيرة النشاط الاقتصادي. إلا أن المميز في هيكل وحجم الإيرادات العامة للجزائر، هو إرتباط تغيراتها بتغيرات حجم الإيرادات البترولية، والتي تبقى مساهمتها في تمويل إيرادات الميزانية العامة كبيرة مقارنة بالجباية العادية أو مع بقية مصادر التمويل الأخرى.

3.III التنويع في الإيرادات العامة

تلعب الإيرادات الحكومية دوراً مهماً في تنويع القاعدة الاقتصادية. ففي الجزائر تعتمد الإيرادات الحكومية بشكل كبير على الإيرادات النفطية، كما يعتمد حجم الإنفاق الحكومي الذي يعد محرك النشاط الاقتصادي على أسعار النفط العالمية، وعلى حجم الطلب من النفط. وبالتالي فإن التنويع الاقتصادي لابد وأن يترافق مع إزدياد نسبة الإيرادات الحكومية غير النفطية إلى مجموع الإيرادات الحكومية. والجدول التالي يوضح توزيع الإيرادات العامة بالجزائر.

الجدول رقم (03): توزيع الإيرادات العامة الجزائرية خلال الفترة (2019/1980).

(الوحدة: %)

الإيرادات العامة	السنوات				التغير
	1980	2000	2014	2019	
الإيرادات النفطية	63.19	64.00	40.36	38.15	25.75 -
الإيرادات الأخرى	36.80	36.00	59.63	61.85	25.05
المجموع	100	100	100	100	00.00

المصدر: إعداد الباحث إعتماداً على: معطيات الديوان الوطني الاحصائيات، موقع إلكتروني: **http://www.ons.dz**. **2021/08/09.**

- Données du Ministère des Finances, Direction Générale de la Prévision et des Politique, Depuis le Site Web: www.dgppmf.gov.dz, Consulté le 05/08/2021.

يتضح من الجدول رقم (03)، أن نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة قد بلغت 63.19 % سنة 1980، وإنخفضت إلى 38.15 % سنة 2019، بإنخفاض قدره 25.75 نقطة مئوية. مما يعني أن الايرادات العامة قد تناقص إعتمادها على الإيرادات النفطية، وهو ما يعد مؤشراً إيجابياً للتنويع الاقتصادي.

وعليه، تتضمن الدراسة تقديراً لمعامل هيرفندال هيرشمان للتنويع الاقتصادي لمتغير الايرادات العامة، حيث سيتم قياس معدل تغير هذا المعامل لمعرفة فيما إذا زادت درجة التنويع في المتغير أم نقصت. وقد لخصت بعض بيانات الدراسة ونتائج القياس في الجدول رقم (04) أسفله.

978-9931-9701-1-8

الجدول رقم (04): تطور معامل هيرفندال-هيرشمان للتنويع الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2019/1980).

السنوات	1980	1983	1986	1989	1992	1995	1998
معامل (H H I)	0.0802	0.0041	0.3065	0.0576	0.0682	0.0119	0.0000
السنوات	2001	2004	2007	2010	2013	2016	2019
معامل (H H I)	0.0631	0.1051	0.2314	0.0000	0.0196	0.0756	0.1043

المصدر: إعداد الباحث إعتماداً على: معطيات الديوان الوطني الاحصائيات، موقع إلكتروني: http://www.ons.dz. 02 /2021/08.

إن الملاحظ أن قيم مؤشرات معامل هيرفندال لتنويع الإيرادات العامة، تراوحت بين **0.00**، وبين **0.3** المسجلة سنة **1986** كأكبر قيمة له، حيث بلغت قيمة المعامل كذلك الصفر في سنتي **1998** و **2010**، والتي إنخفضت فيها الإيرادات النفطية، وأصبحت الإيرادات العامة موزعة تقريباً بالتساوي بين الإيرادات النفطية وغير النفطية **(49 %، 51 %)**. وهو ما يمكن توضيحه في الشكل التالي:

شكل رقم (01): معامل هيرفندال لتنويع الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2019/1980).

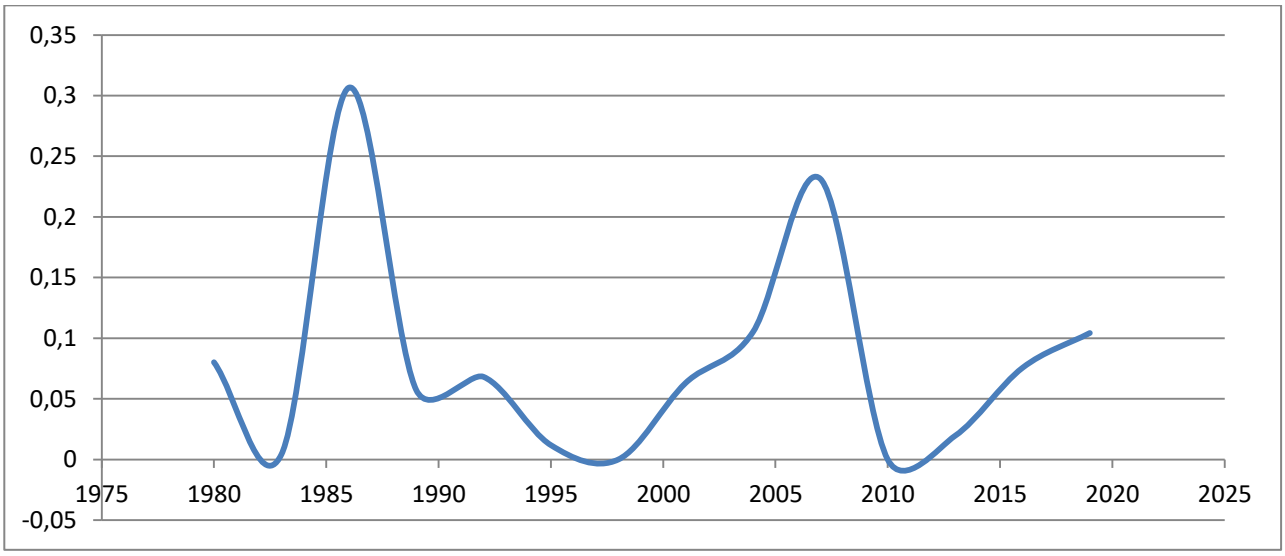

المصدر: إعداد الباحث إعتماداً على: معطيات الديوان الوطني الاحصائيات، موقع إلكتروني: http://www.ons.dz. 02 /2021/08.

يتضح من الشكل البياني أعلاه، أن قيم معامل هيرفندال قد شهد تذبذبات متباينة خلال كل الفترة المدروسة، إذ تراوحت قيمه بين الإنخفاض والارتفاع وقاربت وتساوت مع الصفر في ثلاث سنوات (1983، 1998، 2010)، حيث تساوت عندها تقريباً نسبتا الإيرادات النفطية وغير النفطية من مجموع الإيرادات العامة، في حين شهدت أغلب السنوات إرتفاعاً في المعامل مبينةً عودة الايرادات العامة للاعتماد على الإيرادات النفطية بشكل كبير. وهو ما يشير الى أن قطاع المحروقات لا يزال هو محرك الاقتصاد الجزائري.

978-9931-9701-1-8

V. النتائج

إن السياسة المالية العامة في الجزائر لا تكاد تتأثر بمختلف التوازنات الخارجية لكون الإيرادات تخضع بدرجة كبيرة لما يطرأ على السوق النفطية كون الإيرادات ترتكز بنسب عالية على الجباية البترولية، واعتبارا لما تمثله الميزانية في تمويل الاقتصاد وإنعاشه، يظهر واضحا مدى تبعية وتيرة الإنعاش لمستوى مداخيل الجزائر من إيرادات المحروقات، أما موارد الميزانية الأخرى (الجباية العادية) فهي مرتبطة بوتيرة النشاط الاقتصادي وهذا الأخير تتحكم فيه المتغيرات الخارجية بدرجة كبيرة وبالأخص سعر النفط وسعر الصرف، وفي هذا الاطار فقد بينت نتائج الدراسة مايلي:

- حقق الاقتصاد الجزائري ظاهرياً بالفترة (2019/2000) بعض أهدافه نسبياً في تنويع القاعدة الاقتصادية. وبالمقابل فقد إرتفعت مساهمة كل من القطاعات المتبقية في الناتج المحلي الإجمالي، ويفسر ذلك بالانخفاض الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق الدولية.

- تنويع جد طفيف في بنية الإيرادات العامة النفطية التي انخفضت نسبتها من إجمالي الإيرادات الحكومية. وأصبحت الإيرادات العامة موزعة تقريباً بالتساوي بين الإيرادات النفطية وغير النفطية.

- إن الشروع في إعتماد إستراتيجية شاملة للتنويع الاقتصادي محددة الأهداف في المدى المتوسط والطويل، وإختيار أفضل البدائل لتنفيذها وتخصيص المواد الضرورية لتطبيقها في الجزائر. تتطلب مجموعة من السياسات والبرامج تنطلق من التنويع الخاص المرتبط بالمزايا النسبية للموارد المتاحة في الاقتصاد الجزائري، والقيام بالإصلاحات التي تستدعيها آليات الحوكمة المؤسسية المرافقة.

كما أن تنويع القاعدة الاقتصادية المعتمد على زيادة مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج، لا بد وأن يواكبه تحقيق أهداف أخرى كتقليص نسبة الاعتماد على الإيرادات النفطية من جملة الإيرادات العامة الفعلية، وهذا ما لم يتمكن الاقتصاد الجزائري من تحقيقه حتى الآن. فضلاً عن أن هدف التنويع الاقتصادي لن يتحقق إلا بإجراء تغيرات هيكلية في دور الدولة في قيادة الاقتصاد، وتوجيه العوائد النفطية إلى القطاعات والأفراد وفقاً لمعايير الإنتاجية والكفاءة.

978-9931-9701-1-8

المراجع

باللغة العربية:

- الجريدة الرسمية. (7 جويلية, 1984). المادة 11 من القانون رقم 84/17 المتعلق بقوانين المالية. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، صفحة 1040.

-الجريدة الرسمية. (29 ديسمبر, 2012). القانون رقم 12/12 . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، صفحة 25.

- سليمة طبابيية، و الهادي لرباع. (2008). التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية. المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. سطيف: كلية الاقتصاد جامعة سطيف.

- سمير وآخرون أيمن . (2004). المجتمع والاقتصاد أمام العولمة. بيروت: سلسلة كتب المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية.

- عبد المنعم زنابيلي. (2000). سياسات المنتجات الأساسية والطاقة. دمشق: منشورات وزارة الطاقة والارشاد القومي.

- مجيد بن أحمد المعلا. (2001). التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات (2000/1995). الامارات العربية المتحدة: منشورات وزارة التخطيط لدولة الامارات.

- محمود عبد الفضيل. (2000). العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة (المجلد الطبعة الاولى). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

باللغة الأجنبية:

- Kapunda, S. (2003). Diversification qnd 4 porerty Eradication in Botswana. Journal of African studies, 17(2), 51.

- Lapteacru, I. (2012). Assessing Lending Market Concentration in Bulgaria: The Application of a New measure of Concentration. The journal of Comparative Economics, 9(1), 79-102.

- UNNITED NATIONS, U. (2003). Workshop on economic diversification. Teheran Islamic republic of Iran: FRAME Work Convention on climate change.

978-9931-9701-1-8

الإمارات العربية المتحدة: نموذج عالمي في التنويع الاقتصادي

United Arab Emirates: A Global Model In Economic Diversification

- **طبايبية رمزي:** طالب دكتوراه جامعة 8ماي1945 قالمة، الجزائر.
- **مقلاتي أميرة:** طالبة دكتوراه جامعة 8ماي1945 قالمة، الجزائر.

ملخص

تعاني أغلب الدول النفطية من إختلال في منظومتها الإقتصادية، نتيجة لإعتمادها على مصدر واحد للدخل وارتباط كل استراتيجياتها الإقتصادية والتنموية بالعوائد النفطية، الأمر الذي استدعى إلى ضرورة تبني استراتيجيات وسياسات بديلة من أجل الإستغلال الأمثل للموارد وتنويع بنية الإقتصاد لمواجهة التغييرات الحاصلة في العالم.

حيث أن هذه الدراسة تهدف إلى إبراز الأهمية التي تحضى بها تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في تبنيها لإستراتيجية التنويع الإقتصادي واعتمادها على القطاعات غير النفطية في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي بعيدا عن النفط، الأمر الذي جعل من التجربة الإماراتية من التجارب الجديرة بالإهتمام ونموذج واعد للدول النفطية للخروج من التبعية ومواجهة الأزمات الإقتصادية الحاصلة.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، الإمارات العربية المتحدة، الناتج المحلي الإجمالي، التجارة الخارجية غير النفطية.

التصنيف JEL : E00, O53 , E01, P33.

Abstract

Most oil countries suffer from an imbalance in their economic system, as a result of their dependence on a single source of income, and the linkage of all their economic and development strategies with oil revenues.

This study is aimed at highlighting the importance of the United Arab Emirates (UAE) experience in adopting an economic diversification strategy, and relying on non-oil sectors to achieve economic growth rates away from oil. This has made the UAE experience a worthy experience and a promising model for the oil countries to emerge from dependence and face economic crises.

***Key words**: Economic Diversification, UAE, Gross Domestic Product, non-oil foreign trade.*

***Jel Codes Classification** : E33, O53, E01, P33.*

978-9931-9701-1-8

مقدّمة

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن مفهوم التنويع الإقتصادي والسياسات المتعلقة به، حيث أن التطرق لهذا المفهوم في الأدبيات والكتابات العلمية كان في شكل روتيني ونظري، إلى أن ساءت الأوضاع سنة 2014 التي أدت إلى تدهور أسعار النفط واختلال السوق النفطية، ما انجر عنه بعض التداعيات التي أثرت على اقتصاديات الدول خاصة العربية منها، والتي تعتمد على المحروقات بالدرجة الأولى أو كما تسمى باقتصاديات المورد الواحد، مما استدعى إلى ضرورة مراجعة الإستراتيجيات المتبعة من قبل هذه الدول من أجل النهوض بالإقتصاد والخروج من التبعية وتحقيق الازدهار عن طريق تنويع القاعدة الإنتاجية وخلق مصادر أخرى للإيرادات.

فالإمارات العربية المتحدة تعتبر من ضمن الدول السباقة لإنتهاج هذه السياسة على غرار كل من البحرين، قطر، والمملكة العربية السعودية، فالتجربة الإماراتية من ضمن التجارب الناجحة التي أعطت ولازالت تقدم دروس وخبرات لدول العالم للنهوض والإزدهار بالإعتماد على اقتصاد متنوع، والتي تمكنت من خلال حوكمت مواردها واستغلالها بأفضل الطرق من تحقيق معدلات نمو إيجابية في قطاعات حيوية ومحاولة بناء نموذج لإقتصاد قائم على أسس مستدامة لمواصلة النمو والتطور ومواجهة كل التغيرات الحاصلة في الإقتصاد العالمي. وبناءا على هذا وبالإضافة للأهمية التي إكتستها التجربة الإماراتية في التنويع الإقتصادي نطرح الإشكالية التالية: **ما هي المقومات التي جعلت من دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا عالميا في التنويع الاقتصادي؟**

وعلى ضوء ما سبق سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية من خلال التطرق إلى محورين:

أولا: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي؛

ثانيا: الإمارات نموذج عالمي في التنويع الاقتصادي.

أهمية الدراسة: تتمثل في:

- يعتبر التنويع الإقتصادي من ضمن المواضيع الأكثر تداولا في الآونة الأخيرة لما له من أهمية للنهوض بالإقتصاد ومواجهة الأزمات الحاصلة في العالم؛
- العبر المستقاة من التجربة الإماراتية باعتبارها نموذج ناجح في إنتهاجها لسياسة التنويع الإقتصادي.

أهداف الدراسة؛ تتمثل في:

- قراءة لتجربة الإمارات العربية المتحدة في تبنيها لسياسة التنويع الإقتصادي والمؤشرات التي حققتها من خلال هذه السياسة؛
- الوقوف على أهم الانجازات التي استطاعت دولة الإمارات العربية تحقيقه بإتباعها سياسة التنويع الإقتصادي.

منهج الدراسة:

تم الإعتماد على المنهج الوصفي في عرض الجانب النظري الخاص بسياسة التنويع الإقتصادي، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي في قراءة البيانات المتوفرة حول مؤشرات التنويع الإقتصادي في دولة الإمارات.

I- الإطار النظري للتنويع الاقتصادي: في الآونة الأخيرة أصبح مصطلح "التنويع الاقتصادي" يكتسي أهمية كبيرة، خاصة لدى الدول النامية التي تعاني من مشكل التبعية النفطية، الذي يؤثر سلبا على هياكل اقتصادها نتيجة اعتمادها على مورد وحيد للدخل، وهذا ما يجعل التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية.

978-9931-9701-1-8

I-1- تعريف التنويع الاقتصادي: يختلف تعريف مصطلح التنويع الاقتصادي باختلاف الجهة التي تدرسه، لذا نجد تعاريف مختلفة، أهمها:

يعرف التنويع الاقتصادي على أنه: "تنويع مصادر النمو الاقتصادي والدخل في بلد ما بحيث يصبح البلد معتمدا بشكل أو بآخر على جميع قطاعات الاقتصاد".(Ministry of Trade and Industry, 2011, p. 11)

كما يعرف على أنه: "ركيزة للنمو الاقتصادي المستدام، بل هو العملية التي تقوم بها البلدان الغنية بالموارد الخام بالتصدي لعدم الاستقرار والإفلات من الركود العالمي في أسعار هذه الموارد".(Matallah, 2020, p. 3)

ويعرف كذلك بأنه: "سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطرة الاقتصادية ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد، بمعنى آخر التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية".(ستيتي، 2017، صفحة 198)

وعليه يمكن القول أن التنويع الاقتصادي هو توسيع للقاعدة الاقتصادية من خلال تنويع مصادر الدخل وتوسيع مجالات أنشطة الاقتصاد الباحثة عن القدرة التنافسية والواعدة بخلق القيمة المضافة بما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة في المدى الطويل للبلد.

من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي، لابد من إحداث تحولات جذرية في الهياكل الاقتصادية من خلال إنشاء قاعدة كبيرة من المرافق الإنتاجية لسلسلة من الصناعات ذات القيمة المضافة والقدرة التنافسية العالمية. (Kharroubi & Meddas, 2019, p. 23)

I-2- أهداف التنويع الاقتصادي: الغرض من التنويع الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول النفطية هو التقليل من الإعتماد على البترول والغاز وعائداتهما في دفع عجلة التنمية للإقتصاد، واستحداث في المقابل بدائل وقطاعات اقتصادية أخرى تضمن تعدد مصادر العائدات وديمومتها، كما يستهدف التنويع الاقتصادي كذلك، تخفيض دور القطاع العام في الاقتصاد على حساب القطاع الخاص.(مسعودي، 2018، الصفحات 227-228)، وتتمثل الأهداف الأساسية للتنويع الاقتصادي، بصفة عامة في: (زغاشو و دهان، 2017، صفحة 75)

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية بعيدا عن البترول؛
- التنمية الاقتصادية المتوازنة للبلد؛؛
- توسيع القاعدة الإنتاجية ومنه تطوير المنتجات الموجودة كانت سلعية أم خدمية، أو حتى خلق منتجات جديدة، وهو ما يساعد على مواجهة معاكسة إيرادات المورد الوحيد من جهة، وما يزيد من سيطرة الإنتاج الوطني على الأسواق الداخلية وصولا لتصديرها في مراحل لاحقة من جهة أخرى؛؛
- تنويع الصادرات والتخلي التدريجي عن تصدير السلع التي تتميز أسعارها بمرونة شديدة؛؛
- إحلال الواردات؛
- الحفاظ على القدرة التنافسية في الأسواق الدولية؛
- تكوين قاعدة اقتصادية صلبة متنوعة ومتكاملة قادرة على الاستجابة لجميع التغيرات المحلية والدولية؛

978-9931-9701-1-8

تحقيق الاستقرار للميزانية العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى على الأقل بنسبة مساهمة لكل قطاع تساوي نسبة مساهمة قطاع النفط في الميزانية العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات.

I-3- أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية: هناك عدة فوائد تتجلى في أهمية التنويع الاقتصادي والتي نذكرها في النقاط التالية:(قاسمي و جاري ، 2020، الصفحات 142-143)

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبترول؛
- تحسين وضمان مسيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وزيادة الصادرات والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- تمكين القطاع الخاص من تأدية دورا مهما وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.

وعلى هذا الأساس ينبغي على كل دولة ريعية سواء كانت تعتمد على النفط أو الغاز أو على الموارد السياحية أو غيرها، أن تعمل على تنويع مصادر دخلها كتفعيل القطاع الصناعي أو القطاع الزراعي مع الاهتمام بالقطاع السياحي على أن لا يعتمد على هذا القطاع بشكل منفرد، لتجنب المشاكل والمخاطر التي تصيب الاقتصاد في ظل اعتماده على مورد واحد، ويمكن الاسترشاد بالتجارب الدولية في مجال تنويع الاقتصاد كما هو الحال بالنسبة للتجربة الإماراتية.(تقرارات و كزيز ، 2020، صفحة 86)

I-4- مؤشرات التنويع الاقتصادي وطرق قياسه: لتقييم مدى نجاح سياسة التنويع الاقتصادي في أي دولة من الدول، فلابد من دراسة بعض المؤشرات والمعايير الكمية التي يمكن من خلالها قياس درجة التنويع الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية.

I-4-1- المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي: من أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي مايلي:(بللعما و بن عبد الفاتح، 2020، صفحة 13)

- درجة التغير الهيكلي؛
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط؛
- تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة؛
- تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها؛
- التوزيع القطاعي للقوى العاملة؛
- نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي؛
- توزع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص.

978-9931-9701-1-8

I-4-2- المؤشرات المستخدمة في قياس التنويع الاقتصادي: إن التنويع الاقتصادي يمكن قياسه بعدة مؤشرات إحصائية تتفاوت كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس، فتعتمد بعضها على قياس خاصية التركيز كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع كمؤشر فلاديمير كوسوف أو معامل هيرفندال-هيرشمان والذي يعد أكثر شيوعا، غير أن كل هذه المؤشرات تعطي مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي.

I-4-2-1- مؤشر جيني:(Hamidato & Baqaas , 2017, pp. 77,78) : يستعمل هذا المعامل في قياس مدى تركز الظاهرة المدروسة وعدم توزيعها بشكل عادل أم متساوي، ويعتبر مؤشر جيني من أفضل مقاييس التركز وأبسطها، حيث يعتمد هذا المؤشر على منحنى لورينز، ويقاس مؤشر جيني بالمساحة المحصورة بين منحنى لورينز ووتر المثلث لاجمالي مساحة المثلث. كما هو موضح في الشكل الموالي:

شكل رقم (01) : تقدير مؤشر جيني

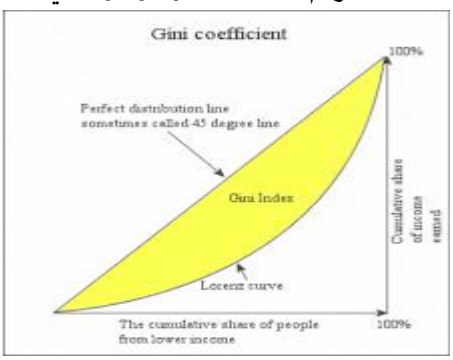

المصدر: Hamidato, M., & Baqaas , A. (2017, April). Economic diversification in Algeria. *Global Journal of Economic and Business, 2*(2), p 78.

وهناك عدة صيغ لحساب المؤشر جيني منها:

$$G = 1 - \sum_{K=1}^{n} (XK - XK - 1)(YK + YK - 1)$$

حيث:

XK: التكرار التجمعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي) يمثل المحور الأفقي؛

YK: التكرار التجمعي النسبي التصاعدي (عدد القطاعات)؛

n: هو عدد القطاعات.

تتراوح قيمة المؤشر جيني بين الصفر (الذي يمثل المساواة في توزيع الظاهرة) والواحد الصحيح (الذي يمثل المساواة التامة)، وتكون عدم المساواة عالية جدا إذا زادت قيمة المؤشر عن الواحد.

I-4-2-2- معامل هرفندال-هيرشمان Herfindahl-Hirschman-Index: يعتمد معامل هرفندال-هيرشمان على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه، ويستخدم لقياس التنويع في ظاهرة ما، وإبراز التغير الهيكلي الذي طرأ على مكوناتها، ولهذا يطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي في قطاع معين،(شليحي و بن موفق، 2018، صفحة 208)، كما تستخدمه منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لمعرفة مدى تنوع قطاع التصدير . (مدوري و مكديش، 2021)، ويعبر عن معامل هرفندال-هيرشمان بالعلاقة التالية: (Djouadi, Ababsa, & Aouissi, 2021, pp. 404-405)

978-9931-9701-1-8

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(Xi/X)^2 - \sqrt{1/N}}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث:

Xi: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i ؛

X: الناتج المحلي الإجماليوالمعبر عنه ب PIB؛

N: عدد مكونات الناتج أي عدد القطاعات المكونة للهيكل المدروس.

ويأخذ ثلاث حالات:

- ✓ (H.H=0) مما يعني تنوعا كاملا أي مساهمة كل القطاعات بنفس النسبة؛
- ✓ (H.H=1) مقدار التنوع صفر أي الناتج متمركز في قطاع واحد فقط؛
- ✓ وتبقى الحالة الثالثة للقيم بين 0 و 1 للدلالة على الوضع النسبي للاقتصاد فكلما اقترب المؤشر من الصفر دلّ ذلك على تنوع أكبر للاقتصاد.

I-4-2-3- مؤشر فلاديمير كوسوف: ويعتبر كذلك من المؤشرات الهامة لقياس درجة التنوع الاقتصادي، وتكتب صيغته على النحو التالي:(يعقوبي، 2020، الصفحات 322-323)

$$COS = \frac{\sum_{i=1}^{n} \alpha i * \beta i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \alpha i^2} * \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta i^2}}$$

حيث أن:

COS: مؤشر فلاديمير كوسوف؛

iα: الأهمية النسبية للقطاع i في الناتج الإجمالي في فترة الأساس؛

iβ: الأهمية النسبية للقطاع i في الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

ويقيس هذا المؤشر مقدار التغير الهيكلي في تركيب الناتج المحلي، فكلما اقتربت قيمته من الصفر، دل ذلك على حصول تغيرات هيكلية مهمة، وتسجيل الاقتصاد لدرجة عالية من التنوع..

I-5- متطلبات التنويع الاقتصادي: تحتاج عملية التنويع الاقتصادي مجموعة من المتطلبات التي تمثل المرتكزات الضرورية لتحقيقها وتتمثل بالآتي: (الطائي، 2021، الصفحات 53-54)

- الاهتمام بقاعدة الموارد البشرية وتطوير رأس المال البشري؛
- توفير الموارد المالية اللازمة لعملية التنويع الاقتصادي؛
- توفير بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي وإصلاح وتنسيق عمل السياسات المالية والائتمانية؛
- تفعيل دور القطاع الخاص وتعزيز بيئة الأعمال؛
- تعزيز ريادة الأعمال من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والمهارات؛
- تعزيز البيئة القانونية والتنظيمية وتشجيع الاستثمار الخاص سواء كان محليا أم أجنبيا؛

- إصلاح سوق العمل وإعادة تنظيم الحوافز للشركات والقوى العاملة.

II- الإمارات نموذج عالمي في التنويع الاقتصادي

يحسب لدولة الإمارات العربية المتحدة قدرتها على تبني سياسات واستراتيجيات تقوم على التنويع الاقتصادي، حيث ركزت على تعزيز متانة القطاعات غير النفطية لتكون صاحبة الإسهام الأبرز في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وهو ما تحقق لها بالفعل، حيث أصبحت من أفضل نماذج التنويع خليجيا، ومن أفضل النماذج على المستوى العالمي. وبسبب القفزة الكبيرة التي تشهدها القطاعات الحيوية غير النفطية، فإن دولة الإمارات تعد من أنجح الأمثلة على نجاح جهود التنويع الاقتصادي، مدفوعة بقرارها نحو التحول من الاعتماد على سلعة واحدة إلى ما هي عليه الآن. حيث أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% وضخ الاستثمارات المعززة بالمبادرات والمزايا التحفيزية، في قطاعات عدة؛ من أبرزها: البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية والطاقة المتجددة، أسهم بشكل كبير في إنجاح جهودها في التنويع الاقتصادي. (مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2019)

II-1- مميزات الاقتصاد الإماراتي: تتميز دولة الإمارات العربية المتحدة ببيئة استثمارية، واقتصادية، وسياسية مستقرة، قادرة على مواصلة النمو الاقتصادي رغم حالات الركود التي يشهدها الاقتصاد العالمي عبر فترات مختلفة، والتراجعات في أسعار النفط، ويعود ذلك لعدة أسباب منها: (البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة U.A.E، 2020)

II-1- 1- موقع استراتيجي: تتمتع دولة الإمارات بموقع استراتيجي هام بين مراكز الأعمال الرئيسية في أوروبا، وآسيا، والمحيط الهادئ، وإفريقيا، وأمريكا الشمالية. إذ تحوز دولة الإمارات على شبكة مواصلات برية وجوية ممتازة تساعدها على الاتصال مع مختلف دول العالم. يوجد آلاف من الشركات الصينية التي تستخدم دبي كمحور للتجارة في أفريقيا، كما يستخدمها رجال الأعمال الهنود للوصول إلى العالم، بينما يعتبرها التجار من أمريكا اللاتينية منصة حيوية للانطلاق إلى آسيا الجنوبية. فهي تعتبر أيضا محورا اقتصاديا لمجمل منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لرجال الأعمال من أمريكا الشمالية.

II-1- 2- احتياطيات مالية قوية: تحتفظ دولة الإمارات باحتياطات مالية قوية وقطاع مصرفي قوي، يساعدها على توفير بيئة استثمارية آمنة، تمكن الحكومة من الاستمرار في توفير التمويل اللازم لكافة مشاريعها، والوفاء بالتزاماتها المالية، والإنفاق في موازناتها العامة دون تعثرات مالية. ونقلا عن تقرير ورد في الخليج تايمز، يتوقع صندوق النقد الدولي زيادة نمو إجمالي الصناديق الاحتياطية الرسمية لدولة الإمارات من 76.8 مليار دولار في 2015، ليصل إلى 118.4 مليار دولار عام 2020. كما سينمو فائض الحساب الجاري من 17.6 مليار دولار عام 2015 إلى 33.4 مليار دولار بحلول 2020.

II-1- 3- صناديق سيادية: وفقا لتصنيفات مؤسسة الصناديق السيادية (SWFI) المتخصصة في دراسة استثمارات الحكومات وإحصاءات أكبر الصناديق السيادية في العالم، يعتبر جهاز أبو ظبي للاستثمار من أكبر الصناديق السيادية في منطقة الشرق الأوسط، وأكبر خامس صندوق في العالم بمبلغ يقدر بـ 792 مليار دولار أمريكي.

II-1- 4- بيئة اقتصادية واعدة: تتبوأ الإمارات المركز 11 كبيئة واعدة ومحفزة للاستثمار وذلك للأسباب التالية:

- تتمتع الدولة بقوانين اقتصادية مرنة، وسهولة في ممارسة الأعمال؛
- استقرار عملة الإمارات مقابل الدولار الأمريكي وسهولة تحويلها؛
- عدم فرض أي قيود على إعادة تصدير الأرباح أو رأس المال؛

978-9931-9701-1-8

- التشريعات الضريبية المواتية؛
- مزايا المناطق الحرة، والمناطق الاقتصادية المتخصصة في الدولة؛
- الكلفة المنافسة للعمالة.

ترتبط دولة الإمارات بعلاقات وثيقة الصلة مع جمعيات ورابطات تجارية وذلك لدعم مركزها الذي يتبنى اقتصاد حر ومفتوح، ولاعب في التجارة الدولية والتنافسية.

II–1– 5– انفاق حكومي مستمر: يتواصل الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية في مختلف أرجاء البلاد، وتشمل شبكات الطرق، والأنفاق، والمباني الاتحادية، ومشروع القطار الأحادي ، والمبادرات الاتحادية الأخرى في إمارات عجمان، وأم القيوين، ورأس الخيمة، والفجيرة والتي صممت لضمان تمتع تلك الإمارات بالمزايا ذاتها المتوفرة في إمارتي أبوظبي ودبي.

II–1– 6– استراتيجيات اقتصادية للتنويع الاقتصادي: تتبنى دولة الإمارات استراتيجيات اقتصادية محفزة على التنويع الاقتصادي، والتي حققت نجاحا في زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني مثل قطاعات: الصناعات التحويلية، والطيران، والسياحة وغيرها، حيث بلغ إسهام الصناعات النفطية حاليا حوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بـ79% عام 1980، وتسير حكومة دولة الإمارات في خطوات ثابتة لزيادة مساهمة هذه القطاعات في الاقتصاد الوطني لتصل إلى 80% في العام 2021.

II–1– 7– مناطق حرة: يوجد في دولة الإمارات العديد من المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية المتخصصة، التي تطرح حوافز ومزايا اقتصادية عدة مثل:

- الإعفاء الضريبي للشركات ورسوم الاستيراد والتصدير؛
- تملك كامل للأجنبي دون الحاجة لكفيل مواطن؛
- استعادة 100% للأرباح.

II–1– 8– الاستثمار الأجنبي المباشر: ارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى دولة الإمارات خلال سنة 2019 بمقدار 3.4 مليار دولار وبنسبة 32% وبهذا تكون دولة الإمارات تقدمت 3 مراتب لتحتل المرتبة 24 عالميا في العام 2019، حيث بلغ إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي الداخل للإمارات في سنة 2019 ما مجموعه 13.787 مليار دولار مقارنة مع 10.385 مليار دولار لسنة 2018. كما حافظت دولة الإمارات على مرتبتها في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج واحتلت المرتبة 19 عالميا، وقد بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الإماراتي المباشر الخارج المتجه إلى دول العالم ما مجموعه 15.901 مليار دولار في سنة 2019 مقابل 15.079 مليار دولار في سنة 2018 حيث ارتفع بنسبة 5.5% عن سنة 2018. (الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد، 2020، الصفحات 29-30)

II–2– قراءة لاقتصاد غير نفطي لدولة الإمارات: يشكل القطاع غير النفطي قاطرة مهمة لقيادة انتعاش الاقتصاد الإماراتي خلال هذه المرحلة التي يعيشها العالم، على خلفية آثار وباء كورونا، وبحسب تقديرات مصرف الإمارات المركزي، فإنه من المتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 3.6% في 2021، وتلقى الاقتصاد غير النفطي دعما قويا من السلطات الإماراتية في خضم الجائحة، حيث أطلق الحكومة حزم دعم اقتصادي ومبادرات تقدر بما يصل إلى 388 مليار درهم منذ ظهور كورونا. من أهم القطاعات التي يقوم عليها الإقتصاد الإماراتي خارج المحروقات مايلي: (العين الإخبارية، 2021)

978-9931-9701-1-8

II-2-1- التجارة الخارجية: تستحوذ التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات على نصيب مهم من تجارة البلاد، في إطار توجهات تحفيز النمو غير النفطي. وخلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2020 بلغ إجمالي التجارة غير النفطية 1.03 تريليون درهم، وفقا لبيانات المركز الوطني للتنافسية والإحصاء. حيث حققت التجارة الخارجية غير النفطية نموا بنسبة 36.5% خلال الربع الثالث من عام 2020، مقارنة بالربع الثاني من العام نفسه، حيث وصلت إلى 375 مليار درهم، وهو مستوى قريب عما تم تحقيقه في الربع الثالث من 2019 حين سجلت البلاد 399 مليار درهم.

II-2-2- صادرات الخدمات: تحتل الإمارات المرتبة الأولى عربيا والـ17عالميا في صادرات الخدمات، مسجلة نموا في قيمة صادرات الدولة من الخدمات يصل إلى 2.3%، تملك الدولة اقتصادا يعد الأكثر انفتاحا في العالم، حيث رسخت الدولة علاقاتها مع أكثر من 200 دولة وحد جمركي بما يشمله من مناطق حرة حول العالم، ونتيجة لاستمرار الاستثمار في تطوير البنية التحتية التجارية، باتت الدولة اليوم مركزا تجاريا دوليا ووجهة رئيسية على خارطة التجارة العالمية، وهو ما تترجمه المراكز المتقدمة التي تحصدها الدولة على مختلف التقارير ومؤشرات التنافسية العالمية.

II-2-3- قطاع الطيران: تمتلك الإمارات ذراع طيران ذو ملامح عالمية، نجح في إثبات صلابته وسط جائحة كورونا. حيث حقق مطار دبي الدولي خطوات إيجابية نحو التعافي بعد عام غير مسبوق مملوء بالتحديات، إذ وصلت حركة المرور السنوية إلى 25.9 مليون مسافر في عام 2020، ووفقا لمؤسسة مطارات دبي فإن الانتعاش الذي تحقق يعد قويا من منظور الأسواق العالمية والوجهات، وذلك بالنظر إلى عدد الوجهات العالمية التي يخدمها مطار دبي الدولي حاليا، ويبلغ 147 وجهة، بنسبة انتعاش تبلغ 61%.

II-2-4- سوق سياحي: تعتبر الإمارات العربية من ضمن أهم المقاصد السياحية حول العالم، حيث يشكل هذا القطاع 187 مليار درهم من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2019 وذلك قبل جائحة كورونا، فقد سهرت الدولة على بذل جهود مضاعفة لتنشيط السوق السياحي والخروج من الأزمة، حيث أنها في ديسمبر 2020 أطلقت الحكومة إستراتيجية سياحية داخلية تهدف لتطوير القطاع وتشكيل منظومة متكاملة على مستوى الدولة، وتنظيم السياحة المحلي بين الإمارات السبعة، وذلك بإشراك كل الهيئات المعنية والمجتمع المدني من أجل دعم الإقتصاد. فقد بلغت مساهمة السياحة الداخلية في الإقتصاد الوطني 41.2 مليار درهم وتبلغ حصة السياحة الداخلية 23% من إجمالي عائدات القطاع السياحي في الدولة مقارنة ب 77 % من السياحة الخارجية. تسعى الإستراتيجية السياحية الداخلية إلى تحقيق التوازن بين السياحة الداخلية والسياحة الخارجية بحلول 2030، حيث يتوقع معهد التمويل الدولي أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.3% ويرجح المعهد أن يتوسع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنحو 3 % في عام 2022، ومن الممكن تسارعه بنحو 4% سنة 2023.

II-2-5- صناعة لوجستيات متطورة: تمتلك الإمارات العربية صناعة لوجستية ذات تكنولوجيا عالية، فهي تمتلك أحد أهم الموانئ على مستوى الشرق الأوسط والعالم وهو ميناء جبل علي، حيث أنه يصنف من أكثر الموانئ التي تحتوي على الحاويات المتطورة تكنولوجيا في العالم وأحد الموانئ التي يمكنها استيعاب ناقلات النفط التي تتجاوز سعتها 20000 حاوية نفطية، كما يعتبر هذا الميناء جد مهم خاصة في خطوط الشحن بين روتردام وسنغافورة ومركز متكامل للنقل البري والبحري والجوي، حيث تدعمه منشآت لوجيستية واسعة ومنطقة حرة متكاملة، مما يساعد على تنمية التجارة الخارجية، كما يحتل المرتبة التاسعة عالميا بفضل موقعه الإستراتيجي ويؤمن نفاذا لأهم الأسواق الدولية ويقدم أكبر من 90 خدمة ملاحية أسبوعية ويربط بين 140 ميناء حول العالم.

978-9931-9701-1-8

II-2-6- سوق عقاري قوي: وتتمتع الإمارات بسوق عقاري يحظى باهتمام عالمي، نجح خلال العام 2020 في الحفاظ على نشاطه، رغم الظروف المستجدة التي فرضتها جائحة كورونا على اقتصاديات العالم، ويتجلى ذلك في تسجيل قيمة التصرفات المسجلة نحو 275 مليار درهم خلال العام الماضي، شملت مبيعات الأراضي والوحدات السكنية والتجارية والصناعية إلى جانب الرهونات والهبات التي جرى توثيقها خلال العام الماضي.

II-2-7- سوق رقمي واعد: تصنف الإمارات كأهم سوق رقمي في الشرق الأوسط، وشهدت التجارة الرقمية بالبلاد انتعاشا ملحوظا خلال فترة أزمة كورونا، فقد بلغت قيمة مدفوعات الصفقات الرقمية خلال 2020 نحو 18.50 مليار دولار وذلك وفقا لتقرير العالم الرقمي 2021.

II-3- عرض أهم مؤشرات التنويع الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة: بإمكاننا تقييم الوضع الإقتصادي الراهن لدولة الإمارات ومعرفة مدى نجاعة السياسات الرامية للتنويع الإقتصادي من خلال تتبع تطور بعض المؤشرات الخاصة بقياسه وتحليلها لمعرفة مدى السير الحسن لها، حيث أننا سنحاول تسليط الضوء على كل من الناتج المحلي الإجمالي وكذا تطور الصادرات ومداخيل الموازنة العامة.

II-3-1- الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الدالة على سياسة لتنويع الإقتصادي، والذي شهد تطور ملحوظ في دولة الإمارات خلال السنوات الأخيرة بمساهمة القطاعات غير النفطية.

شكل رقم (02) : معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)

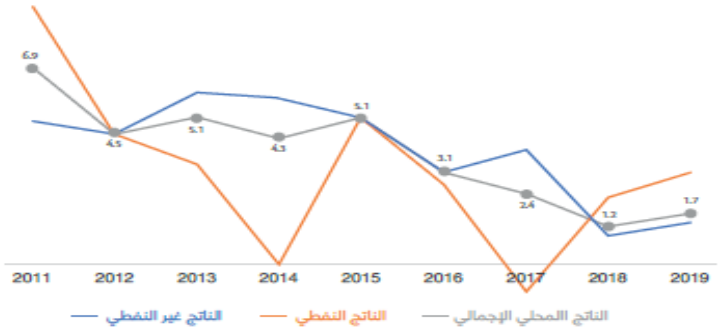

المصدر: وزارة الاقتصاد الإماراتية، التقرير الإقتصادي السنوي 2020، الإصدار 28، ص 32.

يوضح الشكل أعلاه تطور الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات، حيث أنه ارتفع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2019 ليبلغ 1.7%، مقارنة مع نمو بلغ 1.2% في عام 2018، ويعزى هذا النمو في الناتج المحلي الحقيقي في عام 2019 إلى النمو في الناتج غير النفطي بمعدل 1% ونمو الناتج النفطي بمعدل 3.4%. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 1486.3 مليار درهم لعام2019، بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 1646.6 مليار درهم.

II-3-1-1- توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية: ووفقا للشكل رقم 03 الذي يوضح التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2019، فقد استحوذت القطاعات غير النفطية المتنوعة على 70.2% من الناتج، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي 29.3% من الناتج الحقيقي. ومن بين القطاعات غير النفطية فقد استحوذ قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات على النصيب الأكبر وبنسب 12.5% من الناتج الحقيقي، تلاها كل من قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 8.4% وقطاع التشييد والبناء بنسبة 8.3%، قطاع الأنشطة المالية والتأمين بنسبة 8%. والشكل يوضح بدقة مستوى التنوع في الهيكل الإنتاجي للدولة والأهمية النسبية لمختلف الأنشطة الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي:

978-9931-9701-1-8

شكل رقم (03) : توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الإقتصادية بالأسعار الثابتة لسنة 2019(%)

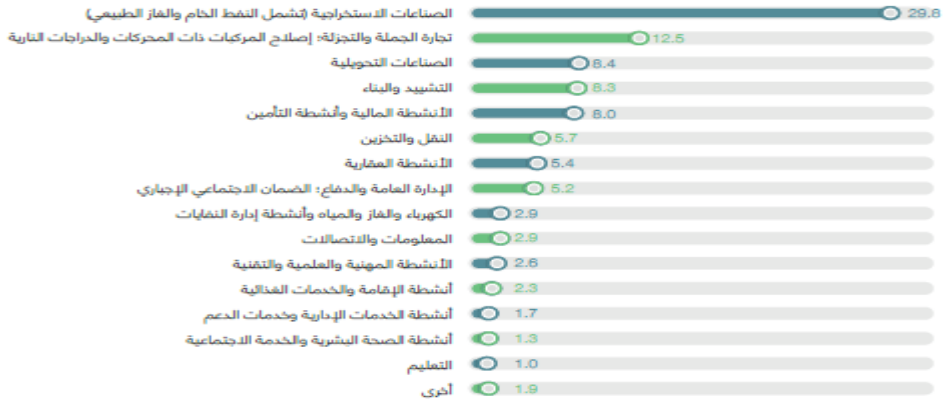

المصدر: وزارة الاقتصاد الإماراتية، التقرير الإقتصادي السنوي 2020، الإصدار 28، ص 33.

II-1-3-2- مساهمة القطاعات الإقتصادية النفطية وغير النفطية في النمو الاقتصادي: ساهم القطاع النفطي بالنسبة الأكبر والبالغة 1% من النمو الإجمالي في الناتج المحلي والبالغ 1.7%، بينما ساهمت القطاعات غير النفطية مجتمعة بمقدار 0.7%. ومن بين القطاعات غير النفطية، حيث ساهم قطاع النقل والتخزين وكذا الصناعات التحويلية ب 0.4% من النمو الحقيقي الإجمالي، وساهمت قطاعات تجارة الجملة والتجزئة، الأنشطة العقارية، الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، الكهرباء والغاز والمياه وانشطة إدراة التقنيات مجتمعة بمقدار 0.5% من النمو الحقيقي، كما لقطاع التشييد والبناء مساهمة سلبية بلغت 0.2-%، كما هو موضح في الشكل رقم 04:

شكل رقم (04) : مساهمة القطاعات الإقتصادية النفطية وغير النفطية في النمو الإقتصادي لسنة 2019(%)

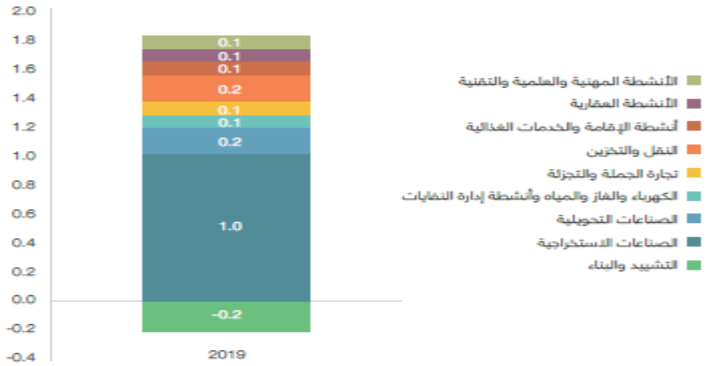

المصدر: وزارة الاقتصاد الإماراتية، التقرير الإقتصادي السنوي 2020، الإصدار 28، ص 34.

II-1-3-3- مساهمة قطاع السياحة في تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر قطاع السياحة من ضمن القطاعات الهامة التي تقوم عليها سياسة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يساهم هذا القطاع في تعزيز ونمو الناتج غير النفطي وكذا توفير الوظائف في سوق العمل في الدولة. ففي عام 2019 ارتفع ناتج قطاع السياحة في الدولة بنسبة 6.6% ليبلغ 177.8 مليار درهم أي ما يعادل 11.9% من الناتج المحلي الإجمالي. وساهم القطاع بحوالي 745 ألف وظيفة في عام 2019 أو ما نسبته 11.1% من سوق العمل في الدولة، مقابل 702 ألف وظيفة في عام 2018. وبلغ إجمالي الإنفاق السياحي ما قيمته 182.2 مليار درهم في عام 2019، حيث استحوذ إنفاق الزوار على 77.6% من إجمالي الإنفاق، بينما بلغت نسبة الإنفاق على السياحة الداخلية 22.4% من الإجمالي، كما استحوذت السياحة الترفيهية على النسبة الأكبر والبالغة 79% مقابل 21% نسبة سياحة الأعمال. وبلغت قيمة الإستمار السياحي 27.5 مليار درهم، فقد بلغ عدد المنشآت الفندقية 1136 في عام 2019، كما بلغ عدد نزلاء الفنادق 27.1 مليون نزيل في

978-9931-9701-1-8

عام 2019، بزيادة 6% عن العام السابق. وبلغ عدد النزلاء من خارج الدولة 22.5 مليون نزيل أي 83%من الإجمالي، وتصدرت كل من الهند، السعودية، الصين، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية أهم 5 أسواق سياحية للدولة. وبلغ إجمالي عدد الليالي التي قضاها النزلاء ب 84.9 مليون ليلة بإجمالي إيرادات 30.6 مليار درهم في عام 2019. (الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد، 2020، صفحة 35) والشكل الموالي يوضح تطور ناتج السياحة:

شكل رقم (05) : تطور ناتج السياحة (مليار درهم)

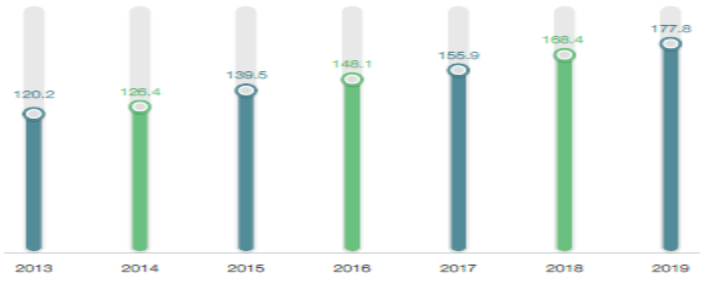

المصدر: وزارة الإقتصاد الإماراتية، التقرير الإقتصادي السنوي 2020، الإصدار 28، ص 34.

II-3-2-التجارة الخارجية غير النفطية: سجل إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية ارتفاعا نسبته خلال عام 2019 لتصل إلى 1,705.5 مليار درهم إماراتي. وجاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الصادرات غير النفطية 13.3% وإعادة التصدير 7.3% والواردات السلعية 1.5%.

جدول رقم (01) : التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات العربية المتحدة 2015-2019 (بالمليار درهم الإماراتي)

السنة	الواردات	الصادرات غير النفطية	إعادة التصدير	إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية	النمو السنوي لإجمالي التجارة*
2015	952.3	185.5	418.4	1,556.2	–
2016	1,002.2	196.5	400.4	1,599.2	%0,5
2017	979.0	189.5	443.1	1,611.9	%3,1
2018	937.7	211.9	478.4	1,628.0	%1.0
2019	952.1	240.2	513.2	1,705.5	%4.8
النمو 2019 مقارنة مع 2018*	%1.5	%13.3	%7.3	%4.8	–

*تم حساب النمو قبل التقريب تشمل تجارة المناطق الحرة، والمستودعات الجمركية

المصدر: وزارة الإقتصاد الإماراتية، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2019، الإصدار التاسع لعام 2020، إدارة الدراسات الاقتصادية، ص18

شكل رقم (06): التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات العربية المتحدة

2019-2015

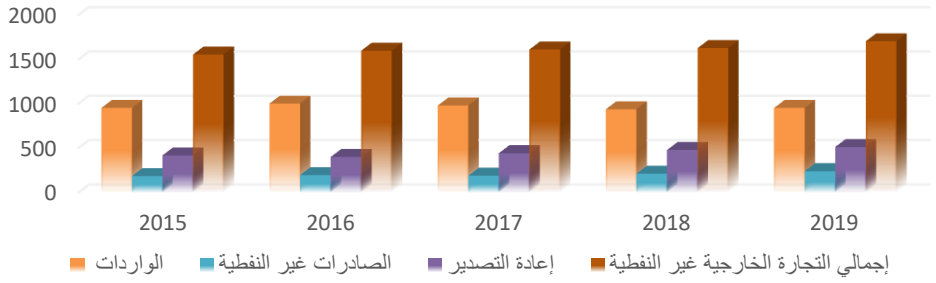

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وزارة الإقتصاد الإماراتية، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2019، الإصدار التاسع لعام 2020، إدارة الدراسات الاقتصادية.

978-9931-9701-1-8

من خلال الشكل رقم 06 نلاحظ أن قيمة التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات نمت بنسبة 4.8% خلال عام 2019 مقابل عام 2018، مرتفعة بذلك من 1628.0 مليار درهم في عام 2018 إلى 1705.5 مليار درهم في عام 2019، حيث أن نسبة نمو قيمة الصادرات غير النفطية لعام 2019 هي 13.3% مقارنة بعام 2018. إذ بلغت قيمة الصادرات غير النفطية في عام 2019 نحو 240.2 مليار درهم، وبالتالي شكلت الصادرات ما نسبته 14.4% من إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية. كما ساهمت الواردات الإماراتية بنسبة 55.8% من إجمالي حجم التجارة الخارجية غير النفطية لعام 2019 بنمو سنوي بلغ 1.5%، أما نسبة نمو قيمة إعادة التصدير لعام2019 تقدر ب 7.3% مقارنة بعام 2018 بوزن نسبي وصل نحو 30.1%.

II-3-2-1- أهم سلع الصادرات غير النفطية 2019: الشكل الموالي يبين أهم السلع المصدرة نسبة إلى اجمالي الصادرات غير النفطية لسنة 2013.

شكل رقم (07): أهم السلع المصدرة نسبة إلى إجمالي الصادرات غير النفطية 2019

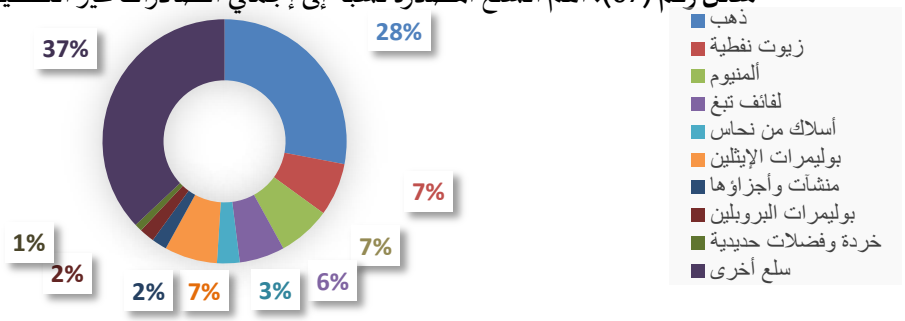

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وزارة الإقتصاد الإماراتية، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2019، الإصدار التاسع لعام 2020، إدارة الدراسات الاقتصادية

يوضح الشكل رقم 07 أن الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات تمثل أكبر نسبة من إجمالي الصادرات وهذا ما يدل على سياسة التنويع الاقتصادي المنتهجة من قبل دولة الامارات وسعيها نحو التخلص من التبعية النفطية، إذ نجد أن الذهب وسلع أخرى تمثلان أكبر نسبة من إجمالي الصادرات بوزن نسبي قدره 65%، أما بخصوص الزيوت النفطية فهي تشكل ما نسبته 07% من القيمة الإجمالية للصادرات فقط، 7% كذلك هي نسبة كل من الألمنيوم وبوليمرات الإيثلين، أما بالنسبة للفائف تبغ، أسلاك من نحاس، منشآت وأجزاؤها، بوليمرات البرولين وخردة وفضلات حديدية فقد شكلت ما نسبته 6%،3%، 2%، 2% و1% على التوالي.

II-3-2-2-أهم سلع إعادة التصدير لسنة 2019: الشكل الموالي يوضح أهم سلع إعادة التصدير نسبة إلى اجمالي إعادة التصدير لسنة 2019.

شكل رقم (08): أهم سلع إعادة التصدير نسبة إلى إجمالي إعادة التصدير 2019

المصدر: وزارة الإقتصاد الإماراتية، التقرير الإقتصادي السنوي 2020، الإصدار 28، ص53

978-9931-9701-1-8

تركزت حركة إعادة الصادرات الإماراتية بنسبة 82.3% في فصول سلعية خلال عام2019، حيث تصدرت الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزاؤها قائمة السلع المعاد تصديرها إلى العالم بإجمالي ما قيمته 107 مليار درهم وبوزن نسبي وصل إلى 23.4%، تلاها في المرتبة الثانية معادن ثمينة وحلي ومجوهرات ولؤلؤ طبيعي وأحجار كريمة وأجزاؤها بإجمالي ما قيمته 99.6 مليار درهم بنسبة مساهمة بلغت 21.8%. ومن ثمة الآلات والأجهزة ولأدوات الآلية وأجزاؤها بوزن نسبي بلغ 13.4% بما قيمته 61.1مليار درهم.

II-3-3- المالية العامة: أدت الزيادة في الإرادات النفطية من 196.8 مليار درهم عام 2019 وتزايد الإيرادات العامة الأخرى من 280.9 مليار درهم عام 2018 إلى 281.2 مليار درهم عام 2019. وتطور أرباح الشركات المساهمة من 149.6 مليار درهم إلى 149.8 مليار درهم عام 2019، إضافة إلى نمو الإيرادات العامة غير الضريبية من 462.3 مليار درهم عام 2018 إلى 462.8 مليار درهم عام 2019 إلى نمو الإيرادات العامة بموازنة الدولة بنسبة 0.1% من 477.7 مليار درهم عام 2018 إلى 478.3 مليار درهم عام 2019. ومع استمرار انتهاج الدولة سياستها المالية الرشيدة و المتوازنة عبر ضبط وترشيد الإنفاق الجاري، وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي ودعم التنمية البشرية والاجتماعية. تطور الإنفاق العام نتيجة لذلك من 388.2 مليار درهم عام 2018 إلى 393.5 مليار درهم عام 2019، بنسبة نمو بلغت 1.4% نتيجة لنمو الإيرادات العامة للدولة خلال العام 2019 الذي بلغ 84.8 مليار درهم. (الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد، 2020، صفحة 73) والجدول الموالي يلخص ما سبق:

جدول رقم (02): الايرادات والنفقات العامة للدولة (2018- 2019)

البيان	2018	2019*	نسبة التغير 2019/2018%
إجمالي الإرادات العامة	477.740	478.253	%0,1
إجمالي النفقات العامة	388.209	393.479	%1,4
الفائض/ العجز النهائي	89.530	84.774	-

المصدر: وزارة الإقتصاد الإماراتية، التقرير الإقتصادي السنوي 2020، الإصدار 28، ص74

خاتمة

يعد التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية للدول النامية لاسيما التي تعاني من مشكل التبعية النفطية، وذلك من خلال إنشاء قاعدة كبيرة من المرافق الإنتاجية لسلسلة من الصناعات ذات القيمة المضافة والقدرة التنافسية العالمية، وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من أنجح الدول التي اعتمدت على سياسة التنويع الاقتصادي لما حققته من مزايا اقتصادية ونتائج ايجابية سواء على المستوى المحلي أو الدولي، حيث أثبتت قدرتها على الصمود في الظروف الاقتصادية المختلفة.

نتائج الدراسة

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تحتاج عملية التنويع الاقتصادي إلى تطوير رأس المال البشري، توفير بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي وكذا تفعيل دور القطاع الخاص وتعزيز بيئة الأعمال؛
- دولة الإمارات تتميز ببيئة استثمارية، اقتصادية وسياسية مستقرة، قادرة على مواصلة النمو الاقتصادي رغم حالات الركود التي يشهدها الاقتصاد العالمي، والتراجعات في أسعار النفط؛

978-9931-9701-1-8

- يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الدالة على سياسة التنويع الاقتصادي، والذي شهد تطورا ملحوظا في دولة الإمارات خلال السنوات الأخيرة، فقد استحوذت القطاعات غير النفطية المتنوعة على 70.2% من الناتج، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي 29.8% من الناتج الحقيقي؛
- يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الهامة التي تقوم عليها سياسة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات، حيث يساهم هذا القطاع في تعزيز نمو الناتج غير النفطي، ففي عام 2019 ارتفع ناتج قطاع السياحة في الدولة بنسبة 11.9% من الناتج المحلي الإجمالي؛
- سجل إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات ارتفاعا نسبته خلال عام 2019 لتصل إلى 1,705.5 مليار درهم إماراتي، وجاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الصادرات غير النفطية 13.3%؛
- إن انتهاج دولة الإمارات سياستها المالية الرشيدة و المتوازنة، وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي ودعم التنمية البشرية والاجتماعية، أدى إلى تطور الإنفاق العام بنسبة نمو بلغت 1.4% من 2018 إلى 2019 من جهة، و نمو في الإيرادات العامة للدولة خلال العام 2019 بلغ 84.8 مليار درهم من جهة أخرى.

978-9931-9701-1-8

قائمة المراجع:

1. أسماء بللعما، و دحمان بن عبد الفاتح. (2020). سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط -دراسة حالة الجزائر-. *مجلة الاقتصاد والبيئة، 3*(1)، ص 13.
2. الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد. (2020). التقرير الإحصائي السنوي لعام 2019 الإصدار التاسع. أبوظبي: إدارة الدراسات الاقتصادية.
3. الإمارات العربية المتحدة وزارة الاقتصاد. (2020). *التقرير الاقتصادي السنوي الإصدار الثامن والعشرون*. أبوظبي: إدارة الدراسات الاقتصادية.
4. *البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة U.A.E*. (20 12, 2020). تاريخ الاسترداد 12 08, 2021، من مميزات البيئة الإقتصادية: https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/economy/features-of-the-uaes-solid-economy
5. الزازية ستيتي. (مارس, 2017). الجزائر وتحدي التنويع الاقتصادي. *مجلة دراسات لجامعة عمار ثليجي الأغواط -الجزائر- مجلة دولية محكمة*(52)، ص 198.
6. الطاهر شليحي، و زروق بن موفق. (ديسمبر, 2018). المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية. *مجلة الحقيقة، 17*(4)، ص 208.
7. *العين الإخبارية*. (05 07, 2021). تاريخ الاسترداد 02 08, 2021، من https://al-ain.com/article/uae-economic-diversification-post-oil-era
8. بشير هادي عودة الطائي. (2021). دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق: الشروط وآليات القياس دراسة كمية للسنوات 2003-2019. *مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، 17*(26)، ص ص 53،54.
9. حادة مدوري، و محمد مكديش. (مارس, 2021). علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة من 2000-2019. *دفاتر MECAS، 17*(1)، ص 426.
10. محمد مسعودي. (2018). استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج الرائدة. *مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، 2*(7)، ص ص 227،228.
11. محمد ميلود قاسمي، و فاتح جاري . (03 جوان, 2020). التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لاستقلالية سياسة الانفاق العام في ظل تغيرات أسعار البترو ل دراسة حالة الجزائر 2001-2017. *مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، 16*(23)، ص ص 142،143.
12. محمد يعقوبي. (أكتوبر, 2020). أبعاد التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل سياسة التحول نحو اقتصاد السوق. *مجلة الاقتصاد الجديد، 11*(1)، ص ص 322،323.
13. *مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية*. (19 05, 2019). تاريخ الاسترداد 04 08, 2021، من https://www.ecssr.ae/reports_analysis
14. مريم زغاشو، و محمد دهان. (ديسمبر, 2017). دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي -اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا-. *مجلة العلوم الإنسانية، أ*(48)، ص 75.
15. يزيد تقرارات، و نسرين كزيز . (مارس, 2020). الصناديق السيادية ودورها في التنويع الاقتصادي للدول النفطية -حالة أبوظبي (2010-2017). *مجلة التكامل الاقتصادي، 8*(1)، ص 86.

References in English :

16. Djouadi, I., Ababsa, M., & Aouissi, H. (2021). THE ROLE OF AGRICULTURAL SECTOR IN ECONOMIC. *International Journal of Human Settlements, 5*(3), pp 404،405.
17. Hamidato, M., & Baqaas , A. (2017, April). Economic diversification in Algeria. *Global Journal of Economic and Business, 2*(2), pp 77,78.
18. Kharroubi, M., & Meddas, O. (2019, March). Excellent Model of economic diversification from UAE. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية, 3*(1), p 23.
19. Matallah, S. (2020, January 29). Economic diversification in MENA oil exporters: Understanding the role. *Elsevier*, p3.
20. Ministry of Trade and Industry. (2011). *Economic diversification drive medium to long-term strategy 2011 – 2016.* republic of botswana.

978-9931-9701-1-8

أثر التنويع الاقتصادي على ربحية البنوك الإسلامية: دراسة قياسية لمجموعة البركة المصرفية للفترة (2010-2021)

The impact of economic diversification on the profitability of Islamic banks: A Empirical study for Al Baraka Banking Group for the period (2010-2021)

– **إخلاص خلفلاوي**: طالبة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، الجزائر.

– **وداد بوغازي**: طالبة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، الجزائر.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر التنويع الاقتصادي على الربحية على مستوى البنوك الإسلامية، حيث تم قياس التنويع الاقتصادي باعتماد على مؤشر هيرفيندل-هيرشمان، في حين تم قياس الربحية في البنوك الإسلامية من خلال العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول. وقد تم اختيار مجموعة البركة المصرفية لإجراء الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى وصف وتحليل وقياس متغيرات الدراسة، وتفسير العلاقة السببية بين أثر التنويع الاقتصادي ومختلف مؤشرات الربحية في مجموعة البركة المصرفية، وهذا من خلال إبراز العلاقة العكسية والطردية ما بين التنويع الاقتصادي وجملة المؤشرات المالية، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة في اتجاه واحد من التنويع الاقتصادي إلى الربحية في مجموعة البركة المصرفية للفترة (2021/2010).

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، مؤشر هرفندل-هيرشمان، البنوك الإسلامية، الربحية.

تصنيف JEL: **G24**, **G21**, **B22**, **E0**.

Abstract:

This study aims to determine the impact of economic diversification on profitability at the level of Islamic banks, where economic diversification was measured based on the Herfindel-Hirschmann index, while profitability was measured in Islamic banks through return on equity and return on assets. Al Baraka Banking Group was selected to conduct the study.

The study reached a description, analysis and measurement of the study variables and an explanation of the causal relationship between the impact of economic diversification and various profitability indicators in Al Baraka Banking Group, and this by highlighting the inverse and direct relationship between economic diversification and a set of financial indicators. Financial to profitability in Al Baraka Banking Group for the period (2010/2021).

Keywords: *economic diversification, HHI, Islamic banks, profitability.*

Jel Classification Codes: E0, B22, G21, G24..

978-9931-9701-1-8

مقدّمة

شكل موضوع التنويع الاقتصادي إحدى أهم القضايا الأساسية، التي يتعلق بها مستقبل التنمية في اقتصاديات الكثير من البلدان خاصة الريعية منها، والتي تعاني من اختلالات وتشوهات كبيرة في هياكل اقتصادياتها، الناجم عن اعتمادها على المورد الوحيد للدخل، والمتأتي من خلال امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة، يقع في مقدمتها النفط، مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد. فتنويع يعتبر مدخلا فعالا لتنمية القطاعات، وذلك باستعمال مجموعة من الميزات التنافسية، والاستثمار في الرأس المال البشري، كما يسهم في تأسيس قطاع مالي متطور ونشط في تعبئة المدخرات، وتوظيفها توظيفاً سليماً نحو تطوير الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة سواء كانت (صناعية أم تجارية أم خدمية أم زراعية)، وأهمية ذلك في التسريع لإنجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس تعمل البنوك الإسلامية كمؤسسات اقتصادية واجتماعية ومالية وبنكية تهدف إلى تعبئة أموال ومدخرات الأفراد وتنميتها، مما يجعل لها ميزة عن غيرها من المؤسسات لأخرى. وفي ظل التحديات التي شهدتها وتشهدها البنوك الإسلامية، فإنها في وضع يُلزم عليها التركيز في نشاطها على أداء ذو كفاءة عالية في مختلف الجوانب والمستويات، وذلك من خلال تحسين أداء ونوعية العاملين فيها بمختلف المستويات الإدارية، وإدخال نظم إدارة علمية حديثة، بالإضافة إلى إدارة كل من الموجودات والمطلوبات بكفاءة، وتشريد التكاليف بالشكل الذي يساهم في الرفع من معدلات الأداء والربحية، وكل هذا يُعتبر شرطا ضروريا للبقاء والاستمرار والنمو.

وتكمن أهمية التنويع في توزيع المخاطر على مجالات ومنتجات متعددة بشكل يسمح للبنوك خاصة الإسلامية منها التحوط ضد تغير الظروف البيئية المحيطة من جهة، وظهور منافسين جدد أو تقديم منتجات جديدة من جهة أخرى، مما يؤثر بشكل مباشر على حجم ربحية هذه البنوك. ويعتبر التنويع سياسة تدفع بالبنوك الإسلامية إلى تحقيق هوامش ربح مرضية مما يعطيها فرصة أكبر للبقاء والنمو، بالإضافة إلى السيطرة واحتكار الأسواق.

1. **مشكلة الدراسة:** بناءا على ما سبق ومن أجل الإحاطة بكامل جوانب الموضوع يمكننا طرح الإشكالية الآتية:

ما مدى تأثير التنويع الاقتصادي على ربحية البنوك الإسلامية؟

ومن أجل المعالجة الدقيقة والمفصلة لهذه الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ هل يوجد أثر للتنويع الاقتصادي على الربحية في مجموعة البركة المصرفية ؟
- ✓ ما نوع العلاقة التي تربط التنويع الاقتصادي بالربحية في البنك محل الدراسة ؟

2. **فرضيات الدراسة:** على ضوء التساؤل الرئيسي والأسئلة فرعية يمكننا طرح الفرضيات الآتية:

- ✓ يؤثر التنويع الاقتصادي على ربحية البنوك الإسلامية؛
- ✓ الاعتماد على التنويع ينعكس إيجابا على مردودية البنوك الإسلامية ونشاطها؛
- ✓ توجد علاقة طردية بين التنويع الاقتصادي والربحية في مجموعة البركة المصرفية؛
- ✓ التنويع الاقتصادي يتسبب في تغير ربحية مجموعة البركة المصرفية.

3. **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- ✓ الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه البنوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد، حيث تعتبر أهم قناة لجلب الموارد المالية وإعادة توزيعها؛

- ✓ تحقق إستراتجية التنويع العديد من المزايا للبنوك الإسلامية من أهمها رفع من عوائد هده البنوك من جهة، وتقليل وتوزيع المخاطر المحتملة من جهة أخرى؛
- ✓ استفادة البنوك بصفة عامة من الوفرات والحجم والنطاق التي يمكن أن يحققها التنويع الاقتصادي؛
- ✓ إبراز أهمية التنويع الاقتصادي للبنوك الإسلامية كمدخل للرفع من ربحيتها، وضمان استمرارها في تلبية حاجيات زبائنها وذلك على المدى البعيد.

4. أهداف الدراسة: يهدف البحث إلى تسليط الضوء على التنويع الاقتصادي كأحد أهم العوامل المساهمة في تعظيم ربحية البنوك الإسلامية من جهة، وقياس الأثر الذي يمكن أن يحدثه على ربحية مجموعة البركة المصرفية.

5. منهجية الدراسة: من أجل الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة، ولتأكد من صحة الفرضيات من عدمها، وبغية الوصول إلى الأهداف المرجوة من الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للدراسة، حيث أن الاعتماد على هذا المنهج ضرورة حتمية، وهذا بغية وصف وتحديد وتصنيف عناصر موضوع الدراسة، كما تم استخدام المنهج التحليلي الكمي، وهذا من خلال استعمال مختلف الأدوات، النماذج والبرامج الإحصائية القياسية الكمية في الجانب التطبيقي، وهذا من أجل بيان أثر التنويع الاقتصادي على ربحية مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2010-2021.

6. هيكل الدراسة: تم تقسيم العمل إلى ثلاث محاور، **المحور الأول** يضم **الإطار العام لسياسة التنويع الاقتصادي**، أما **المحور الثاني** يتمحور حول **البنوك الإسلامية وربحيتها**، وبنسبة **للمحور الثالث** فقد خصص إلى الدراسة التطبيقية تحت عنوان: **دراسة تحليلية إحصائية قياسية في مجموعة البركة المصرفية.**

I – التنويع الاقتصادي: احتلت مسألة التنويع مكانة هامة في بحث وفكر الاقتصاديين، وذلك منذ الكتابات الأولى للرواد الكلاسيكيين حتى القوت الحاضر، نظرا لأهميته الكبيرة وحاجة بلدان العالم به . بشكل يجعل من حتمية التنويع الاقتصادي أمر لا مفر منه للحد من المخاطر المرتبطة بالاعتماد الكبير على نمو الصادرات النفطية.

I–1– مفهوم التنويع الاقتصادي: للتنويع تعاريف متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة، وفي حين يربط التنويع بالإنتاج ومصادر الدخل، ويربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية.

يعرف على أنه: "عملية تهدف إلى تنويع الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد. إذا ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى قادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيادي العاملة، وهذا سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل. ومنه توزيع الاستثمارات على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا (مهدي، 2018، صفحة 181). إي فيتمثل بالعملية التي لا تسمح للاقتصاد أن يكون خاضعا وبشكل مفرط للقطاعات الاقتصادية القائمة على استغلال وتصدير الموارد الطبيعية الخام وتوسيع مجالات الاقتصاد الباحثة عن القدرة التنافسية الواعدة بخلق القيمة المضافة بما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة في المدى الطويل للبلد. (الخفاجي ، 2018، صفحة 36)

ويعرف أيضا كونه: "سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد

على سوق أو قطاع أو منتج واحد. بمعنى أخر التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية. (اوريسي، 2018، صفحة 692)

فالتنويع بشكل عام: "هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تقوية القاعدة الزراعية والصناعية وخلق القاعدة الإنتاجية. أي هو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع للاستثمار". (عبد المجيد، 2018، صفحة 23). وعليه يمكن أن نستنتج جملة من الخصائص للتنويع الاقتصادي نوجزها في النقاط التالية: (زرموت ، 2017، صفحة 1186)

- ✓ التحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية؛
- ✓ عملية تدريجية لتنوع مصادر الدخل؛
- ✓ عملية نسبية لتحويل الاقتصاد الوطني؛
- ✓ عملية تراكمية لزيادة مساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي والإنتاجية؛
- ✓ عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية وتنمية المستدامة.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التنويع يشير إلى إتباع سياسة تهدف إلى تقليل من الاعتماد على عدد محدد من الصادرات السلعية والتوجه نحو قطاعات سلعية أو خدمية متنوعة ذات إنتاجية مرضية، أو نحو اختراق أسواق جديدة، وخفض المخاطر الاقتصادية والتصدي للازمات خارجية على الاقتصاد المحلي وتخفيف من وقعها بشكل يسمح برفع درجة النمو والتنمية الاقتصادية، وخلق فرص عمل لعدد أكبر من الأفراد. وهذا لن يأتي إلا من خلال بناء قاعدة إنتاجية متينة تسمح وتهدف للتقليل الاعتماد على المورد الوحيد.

I-2- أهمية التنويع الاقتصادي: هناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعا، أهمها أن يصبح الاقتصاد أقل تعرضا للصدمات الخارجية، زيادة المكاسب التجارية، تحقيق أعلى معدلات الإنتاج الرأسمالي، يساعد أكثر على التكامل الإقليمي. كما أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيادي العاملة الباحثة على هذه الفرص (بللعما و بن عبد الفتاح، 2018، صفحة 332). وعليه فإن أهمية التنويع الاقتصادي تكمن في النقاط التالية:

- ✓ **التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية:** والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية مثل: تقلبات أسعار المواد الأولية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية؛
- ✓ **تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية:** وذلك من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل والنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي للإنتاج الإجمالي، وتشجيع الاستثمار فيها؛
- ✓ **تحقيق الاكتفاء الذاتي:** من السلع والخدمات وزيادة الصادرات، وتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد؛ (بن جلول، بعلي، و فلفول ، 2019، صفحة 55)
- ✓ **تمكين القطاع الخاص:** من خلال لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية، وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية. وهذا ما أكدته القمة السادسة لمجموعة العشرين؛

978-9931-9701-1-8

- ✓ **زيادة إنتاجية رأس المال البشري:** يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري من خلال الوفرات الناجمة تنويع مصادر الدخل، وتعزيز إنتاجية السلع النهائية. كما يجب التوافق بين سياسات التنويع الاقتصادي والتنمية البشرية لتحقيق التنمية المستدامة؛
- ✓ **رفع معدل التبادل التجاري:** يعرف هذا المعدل بأنه قدرة وحدة الصادرات على شراء وحدة الواردات، فعندما تعتمد التجارة الخارجية على تصدير منتج معين فإن انخفاض الأسعار سيؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات مقابل أسعار الواردات، وهذا يعني خسارة الدولة جراء التجارة. أما عندما تتنوع الصادرات، فإن انخفاض أسعار الصادرات سوف يتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تقليص الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة. (فرج ، 2018، الصفحات 165-166)

I-3- أهداف التنويع الاقتصادي: يهدف التنويع الاقتصادي بشكل رئيسي باعتباره عملية تدريجية تراكمية التنويع مصادر الدخل، والحد من الاعتماد على قطاع محدد عن طريق تطوير اقتصاد مستقل عن البترول، حيث يمكن حصر أهدافه عموما في النقاط التالية:

- ✓ بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية بعيدا عن البترول؛
- ✓ التنمية الاقتصادية المتوازنة للبلد؛
- ✓ توسيع القاعدة الإنتاجية ومنه تطوير المنتجات الموجودة كانت سلعية أم خدمية، أو حتى خلق منتجات جديدة، وهو ما يزيد من سيطرة الإنتاج الوطني على الأسواق الداخلية وصولا لتصديرها في مراحل لاحقة؛
- ✓ تنويع الصادرات والتخلي التدريجي عن تصدير السلع التي تتميز أسعارها بمرونة شديدة؛
- ✓ إحلال الواردات؛
- ✓ الحفاظ على القدرة التنافسية في الأسواق الدولية؛
- ✓ تكوين قاعدة اقتصادية صلبة متنوعة ومتكاملة قادرة على الاستجابة لجميع التغيرات المحلية والدولية؛
- ✓ تحقيق الاستقرار للميزانية العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى على الأقل بنسبة مساهمة لكل قطاع تساوي نسبة مساهمة قطاع النفط في الميزانية العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات. (زغاشو و دهان، 2017، صفحة 75)

I-4- أنماط التنويع الاقتصادي: يوجد جوانب وأشكال مختلفة من التنويع الاقتصادي يمكن حصرها في نمطين أساسيين هما:

- ✓ **تنويع الإنتاج:** ويُقصد به جعل الهيكل أو النسيج الإنتاجي الداخلي لبلد ما أكثر تنوعاً، وذو قاعدة صناعية واسعة، وهذا من خلال الولوج لفضاءات إنتاجية جديدة تحقق التعدد وعدم الارتكاز على إنتاج أو قطاع واحد، كما تُساعد على التكيف والتأقلم مع المستجدات التقنية والتكنولوجية الجديدة في خضم اقتصاديات المعرفة المعاصر؛ (قاسمي و جاري، 2020، صفحة 143)
- ✓ **تنويع التجارة الخارجية:** يرتبط الحديث عن تنويع التجارة الخارجية إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها وذلك في جانبيها الرئيسيين دراسة التنويع السلعي للصادرات، والتنويع السلعي للواردات، ويمكن معرفة من جهة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة عن طريق قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات ودراسة طبيعة هذه

السلعة هل هي أولية أم مصنعة؟، فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن تنويع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها. (مسعودي، 2018، صفحة 227)

I-5- مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي: هناك الكثير من المؤشرات التي يستدل بها على التنويع الاقتصادي، لكن أشهر هذه المؤشرات هو مؤشر هيرفندال-هيرشمان (Herfendahl-hirshman index) فقد استخدام من قبل وزارة العدل ومجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي في تحليل الآثار التنافسية لعمليات الاندماج، ويمكن استخدم مؤشر هيرفيندال لقياس تركيز صناعة أو قطاع معين.

وقد تم استخدام هذا المؤشر لقياس تركيز الدخل (أو الثروة) في الأسر الأمريكية، وكذلك تركيز السوق، أي درجة تركيز إنتاج الشركات في الأسواق المصرفية أو الصناعية، وفي تحليل عمليات التنويع الأفقي لأنها تؤثر على تركيز السوق حيث يعتبر تركيز الشركات في السوق هو عنصر هام في هيكل السوق ومحدد للمنافسة، كما يستخدم هذا المؤشر من طرف برنامج الأمم ويحسب وفق المتحدة للتجارة والتنمية لقياس التنويع في الصادرات لجميع دول العالم، ويعرف هذا المؤشر اختصارا ب (HHI) ويحسب وفق الصيغة التالية :

$$HH = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث N هي عدد القطاعات أو النشاطات، و Xi مساهمة المتغيرا (القطاع) في النشاط الاقتصادي، X الناتج المحلي الإجمالي PIB تكون قيم هذا المؤشر بين القيمتين صفر وواحد، يكون الاقتصاد متنوع إذا كانت قيمته تساوي صفر، وغير متنوع إذا كانت قيمة المؤشر تساوي الواحد. ويستعمل هذا المؤشر في العديد من المتغيرات الاقتصادية مثال التجارة الخارجية (صادرات وواردات)، من خلال قياس تنوع الصادرات والواردات، الإيرادات الحكومية، ويقيس أيضا تنويع التوظيف في القطاعات الاقتصادية، وتكوين راس المال العامل. (رحال و عمير، 2020، الصفحات 49-50)

II – الربحية في البنوك الإسلامية: تقوم البنوك الإسلامية بدور فعال في تنشيط الحياة الاقتصادية من خلال تشجيع المدخرين والمستثمرين على الاستثمار وفق الطرق الشرعية بغية تحقيق الأهداف الشرعية والتنموية والاقتصادية والاجتماعية.

II-1- مفهوم البنوك الإسلامية: تعددت التعاريف التي وضعت للبنوك الإسلامية ويمكن لنا ذكر التعاريف التالية:

يعرف البنك الإسلامي على أنه: "البنك الإسلامي مؤسسة مالية مصرفية، لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي". (عريقات و عقل، 2012، صفحة 109)

يقصد بالبنوك الإسلامية: "تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء". (الغالي، 2012، الصفحات 17-18)

البنك الإسلامي هو: "مؤسسة مالية تقوم بتجميع الموارد المالية وتوظيفها في مجالات تخدم الاقتصاد الوطني وفق ضوابط المشروعية بهدف تحقيق الربح، لها رسالة إنسانية ذات بعد تنموي واجتماعي بهدف توفير منتجات مالية تحوز على السلامة الشرعية". (الجبوري، 2016، صفحة 103)

978-9931-9701-1-8

من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية مصرفية، تعمل وفق قواعد الشريعة الإسلامية ولا تتعامل بالفائدة الربوية المحرمة شرعا، كما تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمة الإسلامية. والبنك الإسلامي يتميز عن غيره من البنوك ببعض الخصائص التي يقوم عليها ومنها: (عامر، 2018، الصفحات 296-297)

- ✓ استبعاد التعامل بالفائدة؛
- ✓ توجيه كل جهة نحو الاستثمار الحلال؛
- ✓ ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية؛
- ✓ إحياء نظام الزكاة؛
- ✓ القضاء على الاحتكار الذي تفرضه بعض شركات الاستثمار.

II-2- مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية: الربحية هي عبارة عن علاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، فتعظيم الأرباح يعد من أهداف المؤسسات المالية وغير المالية ومنها البنوك الإسلامية. (كرومي ، 2017، صفحة 321)

حيث تعكس مؤشرات الربحية الأداء الكلي للمؤسسات والشركات، إذ يعد الربح المحور الأساسي في قيام كثير من الأنشطة الاقتصادية، ومن دون الربحية لا تستطيع المنشآت جذب أي مستثمر – سواء الداخلي أو الخارجي – ومن ثم فإن الملاك والممولين سيتحولون إلى أنشطة ومنشآت أخرى وتبين هذه النسب مدى قدرة المصارف على توليد الأرباح من العمليات التي تقوم بها ولا تقتصر أهمية هذه المجموعة من النسب على الإدارة فقط بل هي تهم أيضا المودعين والملاك والمقرضين، فالأرباح التي تحققها المصارف تعد من أهم العوامل التي تؤثر في ثروة الأفراد(المودعين)، فضلا عن أن هذه المؤشرات تعد من أهم المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمصارف وتُكن من قياس قدرة المصارف على تحقيق عائد نهائي صافي من الأموال. (بوجميعة، تقييم الاداء المالي وتحليل محددات الربحيةفي البنوك الاسلامية-دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الاسلامية، 2014، صفحة 126)

ومن بين هذه المؤشرات نجد:

- ✓ **معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):** يشير معدل العائد على حقوق الملكية إلى عائد الملاك أو المساهمين من كل وحدة نقدية مستخدمة من راس المال (بوجميعة و العرابي، 2020، صفحة 370)، ويقاس بالعلاقة التالية:

العائد على حقوق الملكية = صافي الأرباح بعد الضرائب/ إجمالي الأصول *100.

- ✓ **معدل العائد على الأصول (ROA):** وهو مؤشر يقيس الفاعلية الكلية للإدارة في توليد الأرباح من الموجودات المتوفرة لديها (شخاترة و عبادة، 2020، صفحة 272)، وكلما ارتفعت كانت ربحية البنك أفضل ومردود الاستثمار فيه أكثر جدوى وبالنتيجة يكون أداؤه أفضل، ويقاس بالعلاقة التالية:

العائد على حقوق الملكية = صافي الأرباح بعد الضرائب/ إجمالي حقوق الملكية *100.

III- دراسة تحليلية إحصائية قياسية في مجموعة البركة المصرفية: بعد تعرضنا في الإطار النظري لكل من التنويع الاقتصادي، وربحية البنوك الإسلامية بصفة عامة، سنحاول في هذا المحور العمل على إسقاط الجانب النظري على

الواقع التطبيقي، وهذا من أجل إبراز أثر التنويع الاقتصادي على ربحية البنوك الإسلامية من خلال إجراء دراسة تطبيقية، حيث وقع اختيارنا على مجموعة البركة المصرفية.

III-1- التعريف بمجموعة البركة المصرفية: تعتبر مجموعة البركة المصرفية من رواد العمل الصرفي الإسلامي على مستوى العالم حيث تقدم خدماتها المصرفية المميزة إلى حوالي مليار شخص في الدول التي تعمل فيها، وتقدم بنوك البركة منتجاتها وخدماتها المصرفية والمالية وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في مجالات مصرفية التجزئة، والتجارة والاستثمار بالإضافة إلى خدمات الخزينة، هذا ويبلغ رأس المال المصرح به للمجموعة 1.5 مليار دولار أمريكي، كما يبلغ مجموع الحقوق نحو 2.1 مليار دولار أمريكي.

وللمجموعة انتشارا جغرافيا واسعا ممثلا في وحدات مصرفية تابعة ومكاتب تمثيل في خمسة عشر دولة، حيث تدير أكثر من 650 فرع في كل من: تركيا، الأردن، مصر، الجزائر، تونس، السودان، البحرين، باكستان، جنوب إفريقيا، لبنان، سوريا، العراق والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى مكتبي تمثيل في كل من اندونيسيا وليبيا. (www.albaraka.com) بتاريخ 2021/08/05

III-2- تطور متغيرات الدراسة في مجموعة البركة المصرفية للفترة 2021/2010: تتغير متغيرات الدراسة من فترة إلى أخرى نتيجة لتغير الظروف المختلفة المحيطة والمؤثرة على البنك، حيث يتم تتبع تغير كل من مؤشر التنويع الاقتصادي، العائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول في البنك محل الدراسة.

III-2-1- دراسة إحصائية وتحليلية لتنويع الاقتصادي HHH للفترة 2010-2021: الشكل (1) يوضح تطور التنويع الاقتصادي HHH للفترة 2021/2010 وبعض المقاييس الإحصائية في مجموعة البركة المصرفية.

الشكل رقم (1): تطور التنويع الاقتصادي HHH للفترة 2010-2021 وبعض المقاييس الإحصائية في مجموعة البركة المصرفية

الوحدة: معدل

HHH	
0.141417	Mean
0.147886	Median
0.400000	Maximum
0.039672	Minimum
0.057099	Std. Dev.
1.839046	Skewness
10.50524	Kurtosis
130.9818	Jarque-Bera
0.000000	Probability
6.363750	Sum
0.143455	Sum Sq. Dev.
45	Observations

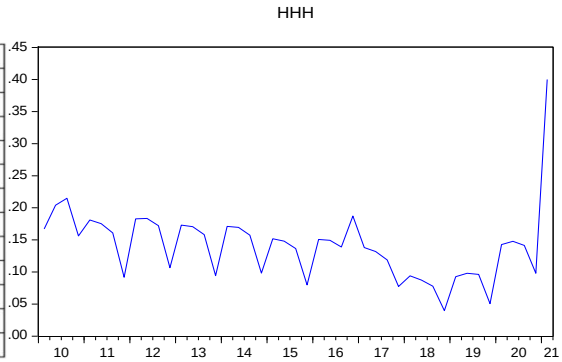

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قيمة مؤشر التنويع قد عرف تذبذبا ما بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أكبر قيمة له 0.8 سنة 2010، وأدنى قيمة سنة 2018، إلا أنها لم تتجاوز الواحد طيلة فترة الدراسة. ويمكن تفسر ارتفاع قيمة المؤشر لانخفاض سياسة التنويع في البنك والعكس بالعكس. كما نلاحظ من خلال الجدول المرفق أن قيمة الوسط الحسابي0.141417 أما قيمة الوسيط فهي 0.147886 في حين أن أكبر قيمة لتنويع الاقتصادي بلغت 0.400000 وأدنى قيمة 0.039672، أما قيمة الانحراف المعياري فهي 0.057099 وتبين أن هناك تشتت ضعيف بين القيم، أي أن هناك تباعد بين قيم التنوع الاقتصادي.

978-9931-9701-1-8

III-2-2- دراسة إحصائية وتحليلية للعائد على الأصول ROA للفترة 2021/2010: يُشير معدل العائد على الأصول إلى عدد الوحدات النقدية من الأرباح الصافية المتولدة عن استخدام كل وحدة نقدية من إجمالي موجودات البنك، والشكل (2) يوضح تطور العائد على الأصول ROA للفترة 2021/2010 وبعض المقاييس الإحصائية في مجموعة البركة المصرفية.

الشكل رقم (2): تطور العائد على الأصول ROA للفترة 2021/2010 وبعض المقاييس الإحصائية في مجموعة البركة المصرفية

الوحدة: %

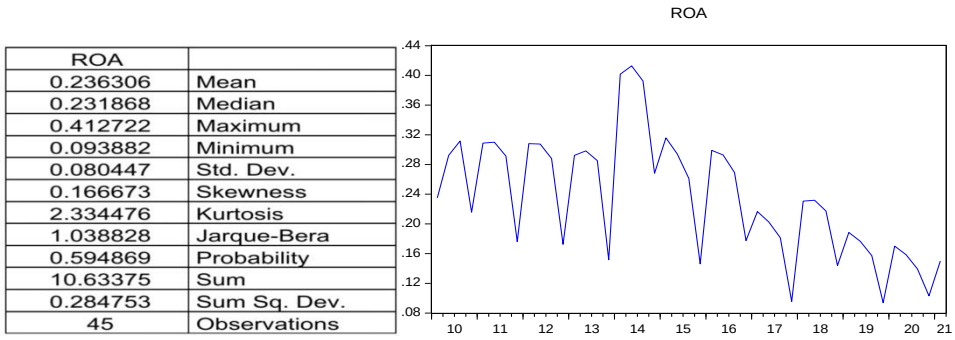

ROA	
0.236306	Mean
0.231868	Median
0.412722	Maximum
0.093882	Minimum
0.080447	Std. Dev.
0.166673	Skewness
2.334476	Kurtosis
1.038828	Jarque-Bera
0.594869	Probability
10.63375	Sum
0.284753	Sum Sq. Dev.
45	Observations

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي 0.236306 أما قيمة الوسيط فهي 0.231868 في حين أن أكبر قيمة لعائد على الأصول بلغت 0.412722 وأدنى قيمة 0.093882، أما قيمة الانحراف المعياري فهي 0.080447 وتبين أن هناك تشتت ضعيف بين القيم، أي أن هناك تباعد بين قيم العائد على الأصول.

III-2-3- دراسة إحصائية وتحليلية للعائد على حقوق الملكية ROE للفترة 2021/2010: يعتبر مؤشر العائد على حقوق الملكية أحد مؤشرات الربحية في البنوك، والذي يقيس ما حققه كل دينار مستثمر من أرباح لأصحابه، أي العائد المتحقق للمساهمين من استثماراتهم في المصرف، فكلما كان هذا المؤشر أعلى كانت ربحية المصرف أفضل بالنسبة لمالكي هذا المصرف ، والأمر الذي يدل بالتالي على أداء أفضل. والشكل (3) يوضح تطور العائد على حقوق الملكية ROE للفترة 2021/2010 وبعض المقاييس الإحصائية في مجموعة البركة المصرفية.

الشكل رقم (3): تطور العائد على حقوق الملكية ROE للفترة 2021/2010 وبعض المقاييس الإحصائية في مجموعة البركة المصرفية

الوحدة: %

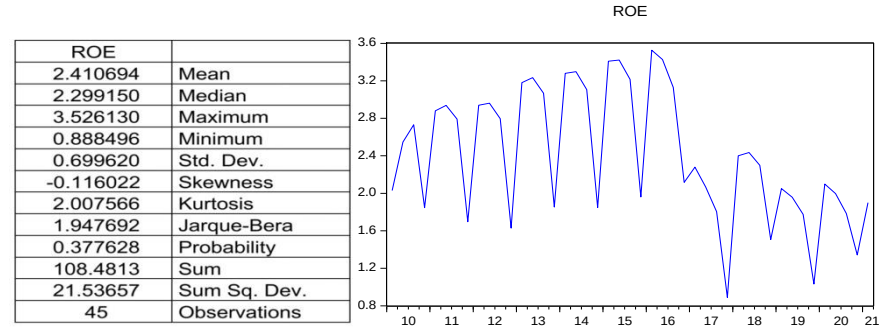

ROE	
2.410694	Mean
2.299150	Median
3.526130	Maximum
0.888496	Minimum
0.699620	Std. Dev.
-0.116022	Skewness
2.007566	Kurtosis
1.947692	Jarque-Bera
0.377628	Probability
108.4813	Sum
21.53657	Sum Sq. Dev.
45	Observations

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي 0.236306 أما قيمة الوسيط فهي 0.231868 في حين أن أكبر قيمة للعائد على حقوق الملكية بلغت 0.412722 وأدنى قيمة 0.093882، أما قيمة الانحراف المعياري فهي 0.080447 وتبين أن هناك تشتت ضعيف بين القيم، أي أن هناك تباعد بين قيم العائد على حقوق الملكية.

978-9931-9701-1-8

III-3- دراسة الاستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

إن اختبار جذر الوحدة لاستقرارية السلاسل Root Test Unit من أجل تحديد أثر المتغير المفسر على المتغير التابع لابد من تحديد استقرارية السلاسل وفقا لاختبار ديكي فولر المطور ADF.

نعتمد على اختبار ديكي فولر المطور ADF من أجل تحديد استقرارية سلاسل متغيرات الدراسة في مجموعة البركة المصرفية، والجدول الاتي يبين نتائج اختبار استقرارية السلاسل وفقا لاختبار ADF.

الجدول رقم (01): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في مجموعة البركة المصرفية.

ADF							
المتغير	اختبار المستوى بقاطع	اختبار المستوى بقاطع و اتجاه عام	اختبار الفروق الأولى بقاطع	اختبار الفروق الأولى بقاطع و اتجاه	اختبار الفروق الثانية بقاطع	اختبار الفروق الثانية بقاطع و اتجاه	درجة التكامل $I(D)$
HHH	-1.593260	-0.103401	-0.921540	-1.395192	-11.68063	-11.79739	$I(2)$
ROA	-0.664049	-1.739387	-2.027085	-1.949847	-7.859101	-7.777152	$I(2)$
ROE	-0.736980	-1.573598	-2.109873	-2.049054	-6.111899	-6.083205	$I(2)$

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال البيانات المبينة في الجدول أعلاه يتضح لنا أن كل السلاسل مستقرة في مستوى واحد، فهي مستقرة في الفروق الثانية سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام (حيث القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة). إذن فسلسلة العائد على حقوق الملكية ROE، سلسلة عائد على الأصول ROA، وسلسلة التنويع الاقتصادي HHH مستقرة ومتكاملة من الدرجة الثانية $I_{(2)}$.

III-4- دراسة قياسية لأثر تغير التنويع الاقتصادي على ربحية مجموعة البركة المصرفية: اعتمدنا في الدراسة التطبيقية القياسية على سلسلة زمنية طويلة نسبيا 45 مشاهدة بعد تحويلها من بيانات سنوية إلى بيانات ربع سنوية من خلال برمجية Eviews 10، حيث يتم الاعتماد على النتائج السابقة لاستقرارية السلاسل الزمنية من أجل اختيار النموذج المناسب للدراستين التي يكون فيها التنويع الاقتصادي كمتغير مستقل ومؤثر على ربحية البنك محل الدراسة كمتغيرات تابعة، حيث تم الحصول على البيانات المتعلقة بالمتغيرات من التقارير المالية للبنك للفترة 2010-2021.

978-9931-9701-1-8

III-4-1- دراسة قياسية لأثر تغير التنويع الاقتصادي على العائد على الأصول في مجموعة البركة المصرفية:

بالاعتماد على نتائج الاستقرارية للسلاسل الزمنية تتم الاعتماد على نموذج VAR لتفسير أثر تغير التنويع الاقتصادي على العائد على الأصول. وحتى نتمكن من تطبيق نموذج VAR الذي يفسر أثر تغير مؤشر التنويع الاقتصادي على العائد على الأصول في البنك محل الدراسة، لا بد أولا من تحديد مدد التباطؤ للنموذج.

أ. اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني لنموذج VAR (Selection Tho Lag Length): لاعتماد نموذج الانحدار الذاتي وجب تحديد العدد الأمثل لمدد التباطؤ الزمني **(Lag Length)**، وذلك من خلال المعايير الإحصائية التالية: (معيار أكيك AIC، معيار شيوارتز SIC، معيار هانن كون HQ، حيث يتم اختيار أقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل والجدول رقم (02) يوضح ذلك.

الجدول رقم (02): درجة التأخر المعتمدة في نموذج VAR بين مؤشر التنويع الاقتصادي والعائد على الأصول.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: ROA HHH
Exogenous variables: C
Date: 08/06/21 Time: 15:57
Sample: 2010Q1 2021Q1
Included observations: 41

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
-5.075338	-5.022188	-5.105777	2.08e-05	NA	106.6684	0
-5.353789	-5.194338*	-5.445104	1.48e-05	20.30909	117.6246	1
-5.193066	-4.927314	-5.345258	1.64e-05	3.429925	119.5778	2
-5.012707	-4.640654	-5.225776	1.86e-05	2.571765	121.1284	3
-5.473968*	-4.995614	-5.747914*	1.11e-05*	22.95231*	135.8322	4

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال الجدول أعلاه وحسب عدد المشاهدات الـ 39 في دراستنا، ومن الجدول أعلاه نأخذ درجة التأخر والتي تقابل أصغر قيمة في كل مقياس (HQ,SC, AIC, FPE) والتي توافق (P=4)4.

ب. معايرة نموذج VAR (Vector Auto Regression) للمتغيرات المعتمدة في الدراسة: من خلال نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR يعتمد كل متغير على القيم السابقة له والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى وفقا لفترات التباطؤ المحددة، والمعادلة الآتية توضح ذلك.

ROA = 0.478277852726*ROA(-1) + 0.0819764120667*ROA(-2) - 0.171434282303*ROA(-3) + 0.397842399902*ROA(-4) - 0.611831754464*HHH(-1) - 0.0818168943432*HHH(-2) + 0.325030423941*HHH(-3) + 0.663472642337*HHH(-4) + 0.00233889993288

R-squared = 0.678002 F = 8.422445 N = 39

من خلال المعادلة أعلاه نلاحظ ما يلي:

- ✓ العائد على الأصول تعرف من خلال هذه المعادلة بثابت وأربعة تأخيرات بالنسبة لكل من: العائد على الأصول ومؤشر التنويع الاقتصادي. أي أن العائد على الأصول في السنة t تعرف، وتتأثر العائد على الأصول، ومؤشر التنويع الاقتصادي خلال أربعة سنوات سابقة (t-1، t-2، t-3، t-4)؛
- ✓ قيمة الثابت موجبة، ويمثل قيمة العائد على الأصول في غياب مؤشر التنويع الاقتصادي، وهي مقبولة اقتصاديا اقتصاديا؛

978-9931-9701-1-8

- ✓ هناك علاقة طردية بين العائد على الأصول وقيمتها المؤخرة الأولى، الثانية، والرابعة (إشارة موجبة)، ويعني ذلك أنه في حالة ارتفاع العائد على الأصول لسنة ما فيتوقع أن يستمر هذا الارتفاع في السنتين المقبلتين مع إعادة الارتفاع في السنة الرابعة، وأن انخفاض العائد على الأصول لسنة ما فيتوقع أن يستمر هذا الانخفاض في السنتين المقبلتين إعادة الانخفاض في السنة الرابعة، ويرجع هذا لمدى فعالية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر. أما العلاقة العكسية بين العائد على الأصول وقيمتها المؤخرة الثالثة فتشير إلى أن ارتفاع العائد على الأصول ما يتوقع أن يكون لها تأثير عكسي بعد أكثر من سنتين، السبب الأول نتيجة زيادة المخاطر والمنافسة التي يتعرض لها البنك محل الدراسة مما يجعله يعمل على تحسين قدرته على توليد العوائد انطلاقا من اتخاذ قرارات تمويلية واستثمارية تحقق ذلك، أما السبب الثاني هو التذبذبات الحاصلة في نتائج مجموعة البركة المصرفية؛
- ✓ هناك علاقة عكسية بين العائد على الأصول ومؤشر التنويع الاقتصادي للتأخير الأول والثاني بمعنى زيادة مؤشر التنويع الاقتصادي لسنة ما يؤدي إلى تراجع العائد على الأصول لسنتين المقبلتين لأن ارتفاع مؤشر التنويع دليل على نقص أو غياب التنويع في البنك محل الدراسة مما يؤثر بشكل سلبي على النتائج المترقبة، والعكس صحيح، وعلاقة طردية بين العائد على الأصول ومؤشر التنويع الاقتصادي للتأخير الثالث والرابع، ويرجع هذا التغير إلى قدرة البنك محل الدراسة على استثمار مواردها المالية في مجالات تتميز بقدر كبير من التنويع ، وكفاءتها في تحقيق عائد موجب من جراء استخدام الموارد المالية المتاحة، والاستفادة من المزايا التي يحققها التنويع كإستراتيجية تهدف إلى تحقيق تأثير إيجابي على الأداء المالي لمجموعة البركة المصرفية، وقد ساهم هامش الربح المحقق بشكل كبير في الرفع من معدل العائد على الأصول؛
- ✓ أما من الناحية الإحصائية الكلية نلاحظ أن قيمة معامل التحديد 0.67، وهي قيمة موجبة مرتفعة تفوق النصف، وهو ما يفسر متوسط قوة العلاقة بين المتغير التابع (العائد على الأصول) والمتغير التفسيري، أي تغير العائد على الأصول يرجع إلى مؤشر التنويع الاقتصادي بنسبة 67% والباقي يعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، كما أن قيمة فيشر المحسوبة 8.422445 أكبر من قيمتها الجدولية، وهذا يعني أن للنموذج ككل معنوية إحصائية.

III-4-2- دراسة قياسية لأثر تغير التنويع الاقتصادي على العائد على حقوق الملكية في مجموعة البركة المصرفية: بالاعتماد على نتائج الاستقرارية للسلاسل الزمنية تتم الاعتماد على نموذج VAR لتفسير أثر تغير التنويع الاقتصادي على العائد على حقوق الملكية. وحتى نتمكن من تطبيق نموذج VAR الذي يفسر أثر تغير مؤشر التنويع الاقتصادي على العائد على حقوق الملكية في البنك محل الدراسة، لا بد أولا من تحديد مدد التباطؤ للنموذج.

أ. اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني لنموذج VAR (Selection Tho Lag Length): لاعتماد نموذج الانحدار الذاتي وجب تحديد العدد الأمثل لمدد التباطؤ الزمني **(Lag Length)** وذلك من خلال المعايير الإحصائية التالية: (معيار أكيك AIC، معيار شيوارتز SIC، معيار هانن كون HQ، حيث يتم اختيار أقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل والجدول رقم (03) يوضح ذلك.

978-9931-9701-1-8

الجدول رقم (03): درجة التأخر المعتمدة في نموذج VAR بين مؤشر التنويع الاقتصادي والعائد على حقوق الملكية.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: ROE HHH
Exogenous variables: C
Date: 08/06/21 Time: 16:02
Sample: 2010Q1 2021Q1
Included observations: 41

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
-0.795301	-0.742150*	-0.825739	0.001501	NA	18.92765	0
-0.871890	-0.712438	-0.963205	0.001309	12.63834	25.74570	1
-0.672650	-0.406898	-0.824842	0.001506	2.043329	26.90926	2
-0.473045	-0.100993	-0.686115	0.001738	1.917415	28.06535	3
-1.208435*	-0.730081	-1.482381*	0.000790*	31.72444*	48.38882	4

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال الجدول أعلاه وحسب عدد المشاهدات الـ 39 في دراستنا، ومن الجدول أعلاه نأخذ درجة التأخر والتي تقابل أصغر قيمة في كل مقياس (HQ,SC, AIC, FPE) والتي توافق (P=4)4.

ب. معايرة نموذج VAR (Vector Auto Regression) للمتغيرات المعتمدة في الدراسة: من خلال نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR يعتمد كل متغير على القيم السابقة له والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى وفقا لفترات التباطؤ المحددة، والمعادلة الآتية توضح ذلك.

ROE = 0.388808369577*ROE(-1) + 0.0786078786071*ROE(-2) - 0.13256625805*ROE(-3) + 0.565525607338*ROE(-4) - 5.93007120824*HHH(-1) - 0.95890693473*HHH(-2) + 2.81873646949*HHH(-3) + 4.92379924311*HHH(-4) + 0.0712257759678.

R-squared = 0.700679 F = 9.363566 N = 39

من خلال المعادلة أعلاه نلاحظ ما يلي:

- ✓ العائد على حقوق الملكية تعرف من خلال هذه المعادلة بثابت وأربعة تأخيرات بالنسبة لكل من: العائد على حقوق الملكية ومؤشر التنويع الاقتصادي. أي أن العائد على حقوق الملكية في السنة t تعرف، وتتأثر العائد على حقوق الملكية، ومؤشر التنويع الاقتصادي خلال أربعة سنوات سابقة (t-1، t-2، t-3، t-4)؛
- ✓ قيمة الثابت موجبة، ويمثل قيمة العائد على حقوق الملكية في غياب مؤشر التنويع الاقتصادي، وهي مقبولة اقتصاديا اقتصاديا؛
- ✓ هناك علاقة طردية بين العائد على حقوق الملكية وقيمتها المؤخرة الأولى، الثانية، والرابعة (إشارة موجبة)، ويعني ذلك أنه في حالة ارتفاع العائد على حقوق الملكية المالية لسنة ما فيتوقع أن يستمر هذا الارتفاع في السنتين المقبلتين مع إعادة الارتفاع في السنة الرابعة، وأن انخفاض العائد على حقوق الملكية لسنة ما فيتوقع أن يستمر هذا الانخفاض في السنتين المقبلتين إعادة الانخفاض في السنة الرابعة ،ويرجع هذا التغير إلى توجهات نشاط البنك محل الدراسة خلال الدورات الاقتصادية المتكررة والمتعاقبة (سنوات من الرواج الاقتصادي تتبعها سنوات من الانكماش في النشاط الاقتصادي)، أما العلاقة العكسية بين العائد على حقوق الملكية وقيمتها المؤخرة الثالثة فتشير إلى أن ارتفاع العائد على حقوق الملكية ما يتوقع أن يكون لها تأثير عكسي بعد أكثر من سنتين نتيجة لزيادة دخل ورأس مال البنك مما يساهم في زيادة استثماراتها، وهذا ما ينعكس سلبا على العائد على حقوق الملكية فتتراجع على المديين المتوسط والطويل من جهة، وهو مقبول اقتصاديا، ونتيجة

للتدهور في العائد على الأصول، والاستثمار في موجودات غير منتجة للمردودية بالقدر الكافي من جهة أخرى، مما اثر سلبا على عائد على حقوق الملكية؛

- ✓ هناك علاقة عكسية بين العائد على حقوق الملكية ومؤشر التنويع الاقتصادي للتأخير الأول والثاني بمعنى زيادة التنويع الاقتصادي لسنة ما يؤدي إلى تراجع العائد على حقوق الملكية لسنتين المقبلتين، نفسر ذلك بارتفاع مؤشر التنويع دليل على نقص أو غياب التنويع في البنك محل الدراسة مما يؤثر بشكل سلبي على النتائج، والعكس صحيح، وعلاقة طردية بين العائد على حقوق الملكية ومؤشر التنويع الاقتصادي للتأخير الثالث والرابع، ويرجع هذا التغير إلى مدى نجاعة تحقيق أهداف البنك، ففي حال تمكن من تحقيق التوازن المطلوب في هيكلها المالي من خلال توظيف موارد البنك في موجودات ذات عوائد مجزية أخذا بعين الاعتبار تنويع الموجودات بشكل يسمح بتخفيض تكاليف تلك الموارد في الوقت الذي تسعى فيه لتعظيم إيرادات تلك الاستخدامات، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة ربحية هذه البنوك وتعظيم ثروة مالكيها، وتحسين نتائجها؛
- ✓ أما من الناحية الإحصائية الكلية نلاحظ أن قيمة معامل التحديد 0.7 ، وهي قيمة موجبة مرتفعة تفوق النصف وهو ما يفسر شدة العلاقة بين المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية) والمتغير التفسيري (التنويع الاقتصادي). أي تغير العائد على حقوق الملكية يرجع إلى مؤشر التنويع الاقتصادي بنسبة 70%، والباقي يعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، كما أن قيمة فيشر المحسوبة 9.363566 أكبر من قيمتها الجدولية، وهذا يعني أن للنموذج ككل معنوية إحصائية.

III-4-3- دراسة السببية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار السببية لغرانجر Granger Causality Test:

تعني العلاقة السببية في الاقتصاد قدرة أحد المتغيرات على التنبؤ (تسبب في) في متغير أخر ويركز هذا الاختبار على العلاقة المباشرة بين المتغيرات واتجاهها والجدول رقم (04) يوضح نتائج الاختبار.

الجدول رقم (04): نتائج اختبار السببية بين متغيرات الدراسة في مجموعة البركة المصرفية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 08/06/21 Time: 16:04
Sample: 2010Q1 2021Q1
Lags: 2

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.2103	1.62477	43	ROA does not Granger Cause HHH
0.006789	8.39124		HHH does not Granger Cause ROA
0.2365	1.49771	43	ROE does not Granger Cause HHH
0.0306	6.28901		HHH does not Granger Cause ROE
0.3098	1.20862	43	ROE does not Granger Cause ROA
0.6162	0.49048		ROA does not Granger Cause ROE

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن سببية غرانغر تعمل في اتجاه واحد من مؤشر التنويع الاقتصادي إلى العائد على حقوق الملكية، ومن مؤشر التنويع الاقتصادي إلى العائد على الأصول، بمعنى التنويع الاقتصادي يتسبب في تغير مؤشرات الربحية في البنك محل الدراسة.

978-9931-9701-1-8

خاتمة:

تعتبر الربحية إحدى أهم الأهداف الخاصة بالبنوك، فحجم الأرباح المحققة ومعدلات النمو فيها يعكس مدى الكفاءة في استخدام الموارد المالية وحسن إدارتها، ولذلك فإن البنوك تسعى دائما إلى تعظيم أرباحها باستمرار لأسباب ومبررات متعددة، منها أنها سوف تساهم في تعظيم القيمة السوقية للأسهم، وتمكن الإدارة من القيام بعمليات التطوير والتوسع. من أجل معالجة إشكالية الموضوع المطروحة على النحو التالي: **ما مدى تأثير التنويع الاقتصادي على ربحية البنوك الإسلامية؟** تعرضنا في جانب النظري إلى للتنويع الاقتصادي بالإضافة إلى البنوك الإسلامية وربحيتها، أما جانب التطبيقي فكان عاكس للجانب النظري على أرض الواقع متمثلا في الجانب العملي للموضوع ولقد تمثل في إجراءنا لدراسة تحليلية، إحصائية وقياسية على مجموعة البركة المصرفية.

نتائج الدّراسة: توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج الآتية:

- ✓ يعتبر كل من العائد على الأموال الخاصة والعائد على الأصول، من أهم المعايير المطبقة لتقييم أداء البنوك، حيث تصنف كمعايير لقياس الربحية والتي تعبر عن كفاءة البنك في اتخاذ قراراته المالية والاستثمارية؛
- ✓ ويدل النمو المستمر لنشاط التمويل والاستثمار على مدى قدرة البنك على اجتذاب الزبائن والتمسك بهم، كما يعرف كيف يقدم نفسه للزبائن بالإضافة إلى أسلوب الإدارة ومدى تأهل المستويات الإدارية وطريقة تعامل المصرف بإدارته وموظفيه على التعامل مع العملاء، بالإضافة إلى الموقع الذي يحتله في السوق المحلية وكذا السمعة والعراقة التي يتمتع بها؛
- ✓ كلما انخفض مؤشر التنويع المعتمد خلال الدراسة كلما ارتفع كل من العائد على الأموال حقوق الملكية والعائد على الأصول، باعتبار أن انخفاض مؤشر التنويع يكون دالا على زيادة التنويع في صيغ المعتمدة من طرف البنك محل الدراسة، وبالتالي يؤدي ذلك لزيادة في ربحية والعائد. أي الاعتماد على التنويع ينعكس إيجابا على مردودية مجموعة البركة المصرفية ونشاطها، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية** ؛
- ✓ العلاقة بين التنويع والربحية في مجموعة البركة المصرفية متغيرة طيلة فترة الدراسة، وهي عبارة عن علاقة عكسية على المدى الطويل وعلاقة طردية في المدى المتوسط والقصير، **وعليه تقبل الفرضية الثالثة**؛
- ✓ تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي VAR وفقا لنتائج الاستقرارية، وذلك لدراسة أثر التنويع الاقتصادي على ربحية مجموعة البركة المصرفية ؛
- ✓ وجود 04 فترات إبطاء في نموذج مجموعة البركة المصرفية عند تطبيق نموذج VAR؛
- ✓ توجد علاقة ذات دلالة معنوية إحصائية بين التنويع الاقتصادي والعائد على حقوق الملكية في مجموعة البركة المصرفية، حيث أن تغير العائد على حقوق الملكية يرجع إلى متغيرات التنويع الاقتصادي بنسبة 70% والباقي يعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج؛
- ✓ توجد علاقة ذات دلالة معنوية إحصائية بين التنويع الاقتصادي والعائد على الأصول في مؤسسة مجموعة البركة المصرفية، حيث أن تغير العائد على الأصول يرجع إلى متغيرات التنويع الاقتصادي بنسبة 67% والباقي يعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج؛
- ✓ سببية غرانغر تعمل في اتجاه واحد من التنويع الاقتصادي إلى ربحية مجموعة البركة المصرفية، أي أن التنويع الاقتصادي يتسبب في تغير ربحية البنك محل الدراسة، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.**

978-9931-9701-1-8

الاقتراحات: على ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم بعض التوصيات والاقتراحات نوجزها فيما يلي:

- ✓ على البنوك الإسلامية المحافظة على ربحيتها وتحسينها، وذلك من خلال محاولتها لتحقيق عائد مجز للأموال المستثمرة، ومواجهة المنافسة التي تتعرض لها وعلى مجموعة البركة المصرفية تنويع صيغها التمويلية، والتي من شانها تحسين ربحيتها على وجه الخصوص، وأداءها المالي بوجه عام؛
- ✓ ضمان أن تأخذ سياسات التنويع الاقتصادي طابع الاستمرارية والديمومة، وليس طابع الاستمرارية والديمومة وليس طابع الظرفية، بمعنى أن يتم التعامل معها ضمن اطر مخططة طويلة المدى ومتزامنة؛
- ✓ ضرورة اعتماد البنك لسياسات واستراتيجيات بغرض تسريع التنويع الاقتصادي.

ائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1. احمد جاسم محمد الخفاجي . (2018). التنويع كمنهج لتحقيق تنمية مستدامة في الاقتصاد العراقي. مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق(114).
2. أسماء بللعما، دحمان بن عبد الفتاح. (2018). استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 7(1).
3. اسية كرومي . (2017). مشكلة السيولة في البنوك الاسلامية واثرها على ربحيتها-دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2005-2014). مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر(12).
4. بن ابراهيم الغالي. (2012). أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الاسلامية: دراسة تطبيقية. عمان: دار النفائس.
5. حسينة مهدي. (2018). استراتجية التنويع الاقتصادي في الجزائر، السياحة نموذجا. مجلة الهقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي بتندوف، الجزائر(3).
6. خالد بن جلول، حمزة بعلي، و عبد القادر فلفول . (2019). استراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال دعم الاستثمارات السياحية في الجزائر(2000-2016). مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، 3(2).
7. خالد زرموت . (2017). التنويع الاقتصادي في ظل التحديات الراهنة. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، جامعة الجزائر03، 6(3).
8. علي اسماعيل عبد المجيد. (2018). تنويع الاقتصاد العراقي: الممكنات والمقترحات. مجلة جامعة كربلاء العلمية، العراق، 16(3).

علي عبودي نعمة الجبوري. (2016). ادارة المصارف الاسلامية نظام مالي عادل. عمتن: دار الصفاء.

9. عمر بوجميعة، حمزة العرابي. (2020). اثر ادارة السيولة على ربحية البنوك الاسلامية-دلراسة تطبيقية باستخدام بيانات بانل للفترة 2009-2017. مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، 6(2).
10. عمر بوجميعة. (2014). تقييم الاداء المالي وتحليل محددات الربحيةفي البنوك الاسلامية-دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الاسلامية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير. جامعة جيجل، الجزائر.
11. ماردين محسوب فرج . (2018). قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2016). مجلة جامعة التنمية البشرية، جامعة السليمانية، العراق.
12. محمد حربي عريقات ، جمعة سعيد عقل. (2012). ادارة المصارف الاسلامية، الطبعة الثانية. الاردن: دار وائل.
13. محمد خير ابراهيم شخاترة، ابراهيم عبد الحليم عبادة. (2020). تقييم المصارف الاسلامية الاردنية باستخدام النسب المالية دراسة مقارنة2012-2017. مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصاديةوالادراية، 28(3).
14. محمد سعد عامر. (2018). الاصول الشرعية في الاقتصاد الاسلامي. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
15. محمد مسعودي. (2018)، استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، 2(7).
16. محمد ميلود قاسمي، فاتح جاري. (2020)، التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لاستقلالية سياسة الانفاق العام في ظل تغيرات اسعار البترول-دراسة حالة الجزائر للفترة(2001-2017)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 16(23).
17. مراد رحال، حمة عمير. (2020). الآثار المترتبة عن التغير في أسعار البترول في الأسواق الدولية على التنويع الاقتصاديفي الجزائر-دراسة قياسية للفترة)1995-2002. الأفاق للدراسات الإقتصادية، 5(1).
18. مريم زغاشو، محمد دهان. (2017)، دور سياسة الانفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي: اقتصاد دولة الامارات نموذجا، مجلة العلوم الانسانية، أ(48).
19. هبة الله اوريسي. (2018). الاقتصاد الجزائري بين الازمة النفطية وحتمية التنويع الاقتصادي -دراسة تحليلية خلال الفترة (2012-2016). مجلة العلوم الانسانية، جامعة ام البواقي، الجزائر(9)

ثانيا: المو اقع الالكترونية.

20. www.albaraka.com consulté le : (05/08/2021)

978-9931-9701-1-8

التنويع الاقتصادي في الجزائر الحل الأمثل للخروج من التبعية النفطية في ضوء بعض التجارب الدولية.

Economic diversification in Algeria is the best solution to get out of oil dependency in light of some international experiences.

- **عميروش بوشلاغم:** أستاذ محاضر(أ)، جامعة قسنطينة2، الجزائر.
- **كريمة بوقرة:** طالبة دكتوراه، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر.

ملخص:
تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أهمية التنويع الاقتصادي باعتباره خياراً استراتيجياً للخروج من التبعية الاقتصادية للمورد الواحد، مع عرض أهم التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال والتطرق إلى حالة الجزائر من خلال استعراض النموذج الاقتصادي الجديد الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق التنويع الاقتصادي ومعرفة محددات نجاحه خاصة في ظل التحديات الراهنة التي يواجهها الاقتصاد الجزائري ، حيث خلصت الدراسة إلى أن مسألة التنويع الاقتصادي تبقى مرهونة بتقليص العوائق والتحديات التي تحد منه، مع ضرورة الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في عملية التنويع الاقتصادي. وان تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر ليس بالمستحيل إذا توفرت الإرادة السياسية، بالنظر إلى الإمكانيات الاقتصادية الهائلة وعلى رأسها القطاع الفلاحي، والقطاع السياحي، دون أن ننسى الإمكانيات البشرية .
الكلمات المفاتيح: التنويع الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري، التبعية النفطية، التجارب الدولية.
التصنيف JEL: F14، B22، Q19

Abstract
This research paper aims to study the importance of economic diversification as a strategic option to get out of the economic dependency on a single resource, as well as presenting the most successful international experiences in this field and addressing the case of Algeria by reviewing the new economic model, that aims primarily to achieve economic diversification and to know the determinants of its success, especially in light of the current challenges facing the Algerian economy. The study concluded that the issue of economic diversification remains contingent on reducing the obstacles and challenges that limit it, with the need to benefit from the leading global experiences in the process of economic diversification, and achieving economic diversification in Algeria is not impossible if there is political will, given the enormous economic potential especially the agricultural and the tourism sectors, without forgetting the human potential.
Key words: *economic diversification, the Algerian economy, oil dependency, international experiences.*
Jel Codes Classification *F14, B22, Q19.*

مقدّمة

شهد الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة تغيرات كبيرة، جعلت التنويع الاقتصادي ضرورة ملحة خاصة للدول القائم اقتصادها على النفط، من أجل أن تكون أكثر قدرة على خلق فرص أحسن للأجيال القادمة، وكذلك التصدي لمخاطر الصدمات، خاصة في حالة انخفاض الأسعار العالمية، والتخلص من التبعية للعالم المتقدم اقتصاديا وبالتالي سياسيا. والجزائر شأنها شأن هذه الدول والتي غلب على اقتصادها الطابع الريعي المعتمد بالأساس على موارد البلاد من المحروقات، حيث أن ارتفاع أسعار هذه الأخيرة في سنوات سابقة أنعكس بشكل فعال على اقتصاد البلاد، مما أدى إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي إلى درجة ساهمت في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق نوع من البحبوحة والرفاهية، لكن في المقابل قد كان لتدهور أسعارها الأثر البالغ على الاقتصاد الجزائري منذ سنة 2014، حيث تسببت شدة تقلب أسعار هذه المواد الأولية في بطء وتيرة النمو الاقتصادي وكشفت عن شدة هشاشة اقتصاد الجزائر أمام الصدمات، وتجلت مظاهر الأزمة انطلقاً من سياسية التقشف أولاً لتمر بالاستدانة وصولاً لتدهور عديد المؤشرات الاقتصادية، مما أبرز ضرورة تحقيق تحول هيكلي في بنية الاقتصاد الجزائري، وأصبحت مسألة تنويع الاقتصاد أولوية كبرى ضمن الإصلاحات الاقتصادية لما بعد الأزمة ويتمثل المشكل المطروح في معرفة طريقة إنعاش عملية التنويع وتشجيعها بهدف دعم النمو وتحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري، ويمكن الاستفادة من تجارب الدولية لبلدان مختلفة خصوصا الآسيوية منها، أن حيث هذه البلدان لم تكن لتحقق التنمية الحقيقية إلا عبر التحول الهيكلي العميق للاقتصاد الذي يمر عبر عملية التنويع.هذا الطرح يقودنا لطرح الإشكال التالي: **ما هي البدائل الإستراتيجية للانتقال من الاقتصاد الريعي لتحقيق تنويع الاقتصاد الجزائري؟**

ومن أجل الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الاستراتيجيات المنتهجة في الدول الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي؟
- ما هو واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

أهداف الدراسة: تتجسد أهداف الدراسة في تسليط الضوء على النقاط التالية:

- التعرف على أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه ؛
- معرفة أهم الاستراتيجيات الاقتصادية التي اتخذتها الدول القارية والعربية التي يشهد لها بالنجاح في مجال التنويع الاقتصادي: وكيفية استفادة الجزائر منها ؛
- تشخيص واقع تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال النموذج الاقتصادي الجديد و استنتاج طرق نجاحه.

منهجية الدراسة: نظرا لطبيعة الموضوع محل الدراسة والإشكالية المطروحة، تم التنويع في المناهج المستخدمة وفقا لمتطلبات بحثنا، حيث تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

تقسيمات الدراسة: لمعالجة هذه الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاث محاور كما يلي:

- التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه؛
- تجارب دولية ناجحة في مجال إستراتيجية التنويع الاقتصادي؛
- تقييم واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.

I- التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه: تداول مصطلح التنويع الاقتصادي بكثرة بين العديد من الباحثين والمفكرين وصناع القرار في الآونة الأخيرة، وهذا نتاج ظهور العديد من الأزمات التي شهدتها العديد من الدول وخاصة من تعتمد

على مورد اقتصادي واحد، إذ يعتبر التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية من أجل تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية المستديمة وسنحاول من خلال هذا المحور الإلمام بمختلف الجوانب النظرية للتنويع الاقتصادي.

I-1- مفهوم التنويع الاقتصادي: بعد ظهور العديد من الأزمات الاقتصادية في الكثير من الدول، نتيجة التقلبات في أسعار الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها كمورد اقتصادي أساسي للدخل، تم تداول مفهوم التنويع الاقتصادي بكثرة بين صناع القرار، من أهم هذه التعاريف نذكر:

- يعرف التنويع الاقتصادي على أنه:"عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة ومولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي إيرادات القطاع الريس في القطاع، إذ ستؤدي هذه العملية إلي فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة اعلي وقادرة على توفير فرق عمل أكثر إنتاجية لأيدي العامل وهذا ما يودي إلي رفع معدلات النمو في الأجل الطويل. (ضيف و عزوز، 2018، صفحة 22)

- كما يعرف التنويع الاقتصادي على أنه:"عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة وبلوغ مرحلة سيطرة النتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات". (قروف، 2016، صفحة 638)

- ينصرف معنى التنويع إلى "الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد التي من شانها إن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد، ومن هنا فالتنويع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد مستديم". (بوعبدلي، 2018، صفحة 19)

وعلى ضوء التعاريف السابقة تم التوصل إلى أن التنويع الاقتصادي هو توسيع القاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية تسهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام.

I-2- أهمية وأهداف التنويع الاقتصادي: تتجلى أهمية التنويع الاقتصادي من خلال تجنب المشاكل التي تتعرض لها اقتصاديات الدول الريعية باعتبارها تعتمد بصورة أساسية على إيرادات مورد وحيد، والمتأتي من امتلاكها للموارد الطبيعية(النفط، الغاز،...) ما يؤدي إلى ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية في الإنتاج، وتكوين الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تهتم بالتوزيع دون الإنتاج وباعتبار الموارد الطبيعية ناضبة وغير متجددة ما يلزم الدولة النفطية حتمية التنويع، لتوزيع الخطر لتفادي أي مشاكل ناتجة عن تقلبات أسعاره في الأسواق الدولية، وذلك من خلال دراسة تجارب السابقة للدول في هذا المجال، وبالتالي تكمن أهمية التنويع في ما يلي: (سعود و فرحات، 2017، صفحة 443)

- يصبح الاقتصاد أقل تعرضا للصدمات الخارجية؛
- زيادة تحقيق المكاسب التجارية؛
- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي؛
- تحقيق الاستقرار للموازنة العامة من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى؛
- تنمية اقتصادية متوازنة إقليميا واجتماعيا؛
- تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية، بيئية واجتماعية عن طريق الأموال المطلوبة؛
- خلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص؛

كما يمكن إجمال الأهداف الرئيسية التي تستفيد منها الدول التي تتبع إستراتيجية التنويع الاقتصادي فيما يلي: (الجبوري، 2016)

التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية، أو الجفاف بالنسبة للموارد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية أو في الدول الشريكة كالدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية خاصة المغاربية؛

تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل والعملة الأجنبي، ورفع قيمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها؛

تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، زيادة الصادرات، التقليل من واردات السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد؛

تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة أو السلطات العمومية

I-3- مؤشرات التنويع الاقتصادي وطرق قياسه:

I-3-1- مؤشرات التنويع الاقتصادي: من أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي: (بوعبدلي، 2018، صفحة 20)

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليها النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهامات هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حينما تتوفر البيانات الخاصة بذلك؛
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقته بعدم استقرار النفط ، ومن المفهوم أن التنويع الاقتصادي يفترض فيه إن يحد من عدم الاستقرار مع مرور الزمن؛
- تطور إيرادات المحروقات كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل إيرادات النفط والغاز؛
- وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ يدل ذلك على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية؛
- نسبة الصادرات الغير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية، وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي، على إن التغيرات قصيرة الأجل في هذا المؤشر قد تكون مظللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وحجم صادراته؛
- تطور إجمالي العملة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛
- تغير نوعا ما في القطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لان التنويع الاقتصادي يعني ضمنا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي؛
- مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص لتقييم معدل تنميته و تحديثه.

I-3-2- طرق قياس التنويع الاقتصادي: إن المؤشرات السابقة تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع، ولإجراء عمليات مقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنويع الاقتصادي.

978-9931-9701-1-8

هناك مقياسين رئيسين من خلالهما يمكن الحكم على درجة التنويع الاقتصادي :

- **مقياس هرفندل– هرشمان (Herrfindal- Hirshman)**: من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنويع لأي اقتصاد، تتراوح قيمته مابين الصفر (0) والواحد (1)، بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على التنويع الاقتصادي، وكلما اقترب المؤشر من الواحد دل ذلك على عدم التنوع الاقتصادي، أي التركز الاقتصادي، ويحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية: (بللعما و دحمان، 2018، صفحة 338)

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}(Xi/X)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث:

- H.H : مؤشر هرفندل – هرشمان: يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات المساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة)؛ و القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع 0 وفي هذه الحالة يكون الناتج متمركزا على قطاع واحد فقط؛
- Xi : الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i؛
- X : الناتج المحلي الإجمالي PIB؛
- N : عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).

- **مقياس فلاديمير كوسوف** : ياخد هذا المؤشر الصيغة التالية: (بوعبدلي، 2018، صفحة 22)

$$Cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} \alpha i \times \beta i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \alpha i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta i^2}}$$

حيث :

- Cos : مؤشر فلاديمير كوسوف، حيث كلما أصبحت قيمة (cos = 0) يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، و على العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية؛
- αi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس؛
- βi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في الفترة المقارنة.

II– تجارب دولية ناجحة في مجال إستراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال هذا المحور سيتم استعراض التجارب الدولية، القارية والعربية التي يشهد لها بالنجاح في مجال التنويع الاقتصادي:

II–1–تجربة الإمارات العربية المتحدة: اعتمدت دولة الإمارات على إعطاء الأولوية للتعليم وبناء بنية تحتية متطورة لدعم البيئة الاقتصادية والاستثمارية مع سياسات مبنية على الانفتاح على العالم وعلى التنوع الاقتصادي، وبفضل سياسة تجارية مفتوحة، وسعر صرف مربوط بالدولار، تتميز الإمارات بتكاليف منخفضة بالنسبة للشركات (عبء ضريبي منخفض جدا)، وقد أسهم ذلك في التحول من دولة يعتمد اقتصادها على النفط بنسبة 90% في الناتج المحلي سنة 1971 إلى حوالي 30% فقط سنة 2015، وبلغت مساهمة القطاعات غير النفطية بنسبة 70% في المداخيل

الحكومية لنفس السنة، كما ركزت هذه الدولة على ثلاثة قطاعات أساسية تمثلت في الصناعة، السياحة، والتجارة، بالإضافة إلى ذلك قامت الإمارات بـ: (بللعما و دحمان، 2018، صفحة 335)

- الاستثمار في إطار تنويع الاقتصاد المحلي، في إنشاء أصول جديدة وبنيات تحتية وخدمات ذات جودة عالية؛
- إنشاء منطقة تجارية حرة لتطوير القدرات التصديرية (دبي)؛
- إدراج عدة إستراتيجيات: رؤية الإمارات 2021، رؤية أبو ظبي 2030 وخطة دبي 2015.

II-2-تجربة ماليزيا: تميزت هذه التجربة بتدخل الدولة لتعزيز النمو في القطاعات المستهدفة، بالإضافة إلى اعتماد إستراتيجية لإحلال الواردات في قطاع الصناعات الثقيلة، مع التركيز على تنشيط الصادرات من السلع المصنعة في ظل المنافسة العالمية القوية، وقد نجحت ماليزيا في تنويع النشاط الاقتصادي من خلال: (بللعما و دحمان، 2018، صفحة 336)

- اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع التصدير مما أدى إلى تعزيز القاعدة الرأسمالية؛
- التركيز على التنمية البشرية والرأسمالية عن طريق تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم من خلال صندوق يستهدف الشركات الصناعية وعدد من صناديق دعم التعليم الأجنبي التي ترعاها الدولة؛
- استهداف تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

II-3-تجربة جنوب إفريقيا: يعود نجاح جنوب إفريقيا إلى استحواذها على ثروات معدنية هائلة، إنشاء قاعدة صناعية جديدة طورتها في أواخر القرن العشرين ترتبط بالقطاعات التقليدية مثل الزراعة والمناجم، وبمعنى آخر تعتبر القاعدة الصناعية القائد الأساس للنمو الاقتصادي والتنويع، وتمثلت أهم خطوات التنويع الاقتصادي في جنوب إفريقيا فيما يلي: (بللعما و دحمان، 2018، صفحة 336)

- تطوير إطار للشراكة العمومية والخاصة لدعم البنية التحتية، ما مكنها في فترة 8 سنوات من إنجاز 60 مشروع، ووضع أسرع خط سكة حديدية تربط جوهانزبورغ وبريتوريا؛
- إدخال الحوكمة الالكترونية ومبادرات التدريب الالكتروني كطريقة فعالة لاستعمال المهارات النادرة والمهمة؛
- تطوير جيد لسوق مالي محلي، مع توفير عدد هائل من الخدمات، وتجدر الإشارة إلى أن جنوب إفريقيا تحتوي على تشريع بنكي فعال؛
- أسست حكومة جنوب إفريقيا منشآت لإنتاج الفوسفات بشكل مستعجل، ومؤسسة (SASOL) في مجال تحويل الفحم، كما نجد من بين الهيئات التي ساهمت في دعم التنويع داخليا: مكتب المعايير لجنوب إفريقيا (SABAS) ومجلس الأبحاث العلمية والصناعية (CSIR)، ويعتبر إنشاء إطار وطني للسياسات الصناعية وخطة عمل لهذه السياسات قصد تسهيل إستراتيجية التنويع أهم خطة قامت بها الحكومة سنة 2007.

II-4-تجربة أندونيسيا: تمكنت أندونيسيا وبالاعتماد على عائدات النفط من تنويع مصادر الدخل الأخرى، وتتمثل أهم الخطوات التي اتبعتها في الآتي: (لزعر، 2014)

- استطاعت أندونيسيا وبفضل عائدات النفط منذ السبعينات أن تجمع بين التصنيع بهدف إحلال الواردات، والتركيز على التنمية الزراعية والريفية، فقد لعبت الحكومة دورا مهما في استخدام عائدات النفط في تطوير موارد الغاز الطبيعي وتصديره، وكذلك في استخدامها كمدخلات في إنتاج الأسمدة وتوزيعها بأسعار مدعومة مما أدى إلى ارتفاع كبير في المردودية الزراعية.

978-9931-9701-1-8

- تعزيز الزراعة والاقتصاد الريفي بعدة برامج مجتمعية (INPRES)، والتي مكنت من إنشاء عدة بنيات تحتية محلية كالمدارس والطرقات.
- تحول أندونيسيا بعد تراجع عائدات النفط في منتصف الثمانينات وبعد توفير قاعدة زراعية قوية، من إحلال الواردات إلى التصنيع الموجه إلى الخارج، معتمدة في ذلك على سياسة تخفيض التكاليف المحلية وتصنيع المنتجات ذات الأجور المنخفضة.
- اتخذت أندونيسيا عدة إجراءات من أجل تفادي التقلبات الكبيرة لسعر الصرف الحقيقي، كالقيام بتخفيض قيمة العملة الوطنية بالموازاة مع أي انخفاض كبير في أسعار النفط.
- تحرير السياسات التجارية تدريجيا مما مكن المصدرين من الحصول على السلع المستوردة بأسعار رخيصة، وكذلك من تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة المتعلق بالتصدير.

III- تقييم واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر: سعت الجزائر جاهدة ومنذ استقلالها إلى محاولة النهوض باقتصادها من خلال إتباعها للعديد من البرامج التنموية خاصة مع بداية الألفية الثالثة وهذا من أجل الوصول إلى بناء قاعدة اقتصادية قوية ثم الوصول إلى اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات.

III-1-دراسة القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام: إن دراسة القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ودرجة مساهمة كل قطاع في الناتج الداخلي الخام يمكننا الحكم على تنوع اقتصاد ما من عدمه. وهو ومانلخصه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): هيكل القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام (2004-2017)

السنوات	القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام (بالنسب المئوية)						
	المحروقات	الفلاحة	الصناعة خارج المحروقات	بناء وأشغال عمومية	خدمات خارج الإدارة العمومية	خدمات الإدارة العمومية	حقوق ورسوم على الواردات
2004	37,7	9,4	6,3	8,3	21,2	9,8	7,3
2005	44,3	7,7	5,6	7,5	20,1	8,4	6,4
2006	45,6	7,5	5,2	7,9	20	8	5,8
2007	43,9	7,6	5	8,9	20,5	8,4	5,7
2008	45,3	6,6	4,7	8,7	19,1	9,7	5,9
2009	31,2	9,3	5,7	11	23,6	12	7,2
2010	34,9	8,5	5,1	10,5	21,6	13,2	6,2
2011	36,1	8,1	4,6	9,2	19,7	16,4	5,9
2012	32,9	9	4,6	9,3	20,1	16,9	7,2
2013	29,8	9,9	4,6	9,8	23,1	15,3	7,5
2014	27	10,6	5	10,8	25,1	16,4	7,1
2015	18,8	11,6	5,4	11,5	27,2	17,4	8,1

978-9931-9701-1-8

2016	17,4	12,3	5,6	11,9	27,8	17,3	7,7
2017	19,1	12,3	5,5	11,7	27,3	16,8	7,3
المتوسط	33,1	9,3	5,2	9,8	22,6	13,2	6,8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات من: تقرير البنك المركزي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن القطاع الأكثر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي هو قطاع المحروقات وهذا من سنة 2004 إلى غاية سنة 2014، حيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام 45,6% سنة 2006 كأعلى نسبة أما من سنة 2015 إلى غاية سنة 2017 فقد كان قطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية هو القطاع المسيطر وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط خلال هذه الفترة. ومتوسط نسبة مساهمة قطاع المحروقات من سنة 2004 إلى غاية سنة 2017 كانت هي النسبة الأعلى حيث قدرت بحوالي 33% تليها بعد ذلك الخدمات خارج الإدارة العمومية بمتوسط قدره 22,6% في حين كان متوسط نسبة مساهمة كل من قطاعي الفلاحة والبناء والأشغال العمومية في حدود 9% أما قطاع الصناعة فقد كان متوسط نسبة مساهمته هو الأضعف بين جميع القطاعات حيث بلغ 5,2%. ومنه نستنتج أن قطاع المحروقات هو القطاع المسيطر في تكوين إجمالي الناتج الداخلي، والدليل على ذلك هو أن انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات يؤدي إلى انخفاض الناتج الداخلي الخام ككل ويبدو هذا واضحا خلال سنوات 2009 2015 و2017.

III-2- قيمة مؤشر هرفندل-هرشمان للاقتصاد الجزائري (2004-2017) من أجل حساب قيمة مؤشر **هرفندل-هرشمان** للاقتصاد الجزائري بالنسبة للناتج الداخلي الخام سنقوم بالاعتماد المعادلة الخاصة بالمؤشر والتي تطرقنا إليها في المحور الاول، حيث أن المتغير الرئيسي (X) هو الناتج الداخلي الخام في حين أن القطاعات الثانوية (Xi) هي المحروقات والفلاحة والصناعة خارج المحروقات، البناء والأشغال العمومية، خدمات خارج الإدارة العمومية، خدمات الإدارة العمومية وحقوق ورسوم على الواردات، ويقدر عدد القطاعات (N) ب7 قطاعات. حيث يأخذ هذا المؤشر القيمة 0 عندما يكون الاقتصاد منوعا تنويعا تاما في حين يأخذ القيمة 1 عندما يكون غير منوع (مركز). وهو مانلخصه في الجدول الموالي:

الجدول (02): تطور مؤشر هرفندل-هرشمان للاقتصاد الجزائري في الفترة (2004-2017).

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر هرفندل هرشمان	**0,149**	**0,216**	**0,231**	**0,214**	**0,225**	**0,105**	**0,13**	**0,141**	**0,114**	**0,098**	**0,099**	**0,066**	**0,066**	0,067

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (01) وتطبيق المعادلة.

نلاحظ من خلال رقم (02) أن قيمة المؤشر كانت مرتفعة من سنة 2004 إلى غاية 2008 حيث بلغت 0,225 كأعلى قيمة لها وهذا راجع ارتفاع عائدات الجزائر من المحروقات نتيجة ارتفاع أسعارها، وفي سنة 2009 شهدت قيمة المؤشر انخفاضا محسوسا بسبب الانخفاض في أسعار النفط وبالتالي انخفاض العائدات من المحروقات (وليس بسبب ارتفاع قيمة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج الداخلي الخام) والركوض الاقتصادي الذي شهده العالم بسب الأزمة العالمية، ومن سنة 2010 إلى غاية سنة 2014 عاودت قيمة المؤشر الارتفاع نتيجة ارتفاع بسبب ارتفاع عائدات

978-9931-9701-1-8

المحروقات، لتشهد بعد ذلك انخفاضا محسوسا حيث بلغ أدنى قيمة له سنتي 2015 و2016 بقيمة 0,066 وهذا راجع إلى الانخفاض الحاد في عائدات الجزائر من المحروقات.

ومنه نستنتج أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد غير منوع وهذا راجع إلى وجود قطاع واحد مسيطر على الناتج الداخلي الخام للجزائر وهو قطاع المحروقات وأي انخفاض في عائدات الجزائر من المحروقات يؤثر على قيمة الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، وكان هذا أكثر وضوحا بعد احتسابنا لقيمة مؤشر **هرفندل-هرشمان** للاقتصاد الجزائري الذي كان يرتفع بارتفاع عائدات المحروقات وينخفض بانخفاضها مما يدل على تركز عائدات الجزائر في قطاع واحد وهو قطاع المحروقات.

III–3– مضمون برنامج النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر: بعد تردد طويل تم الإفراج رسميا عن النموذج الاقتصادي الجديد، في 10 أفريل 2016، والذي باشرت به الحكومة في 5 جوان 2016، خلال اجتماع الثلاثية (الحكومة، الاتحاد العام للعمال الجزائريين وأرباب العمل) بالجزائر العاصمة، وتم اعتماده من قبل مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016. وهو عبارة عن خطة اقتصادية للخروج من التبعية المطلقة للمحروقات، تضمنت جملة من الإصلاحات الهيكلية والمرحلية العميقة، حيث ترتكز من جهة أن تتمكن الجزائر من تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول العام 2030، مع تحقيق اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير، ومن جهة أخرى ترتكز على مقاربة مستجدة للسياسة الميزانية. تتجلى أبرز معالم هذا النموذج فيما يلي: (Finances, 2016, p. 2)

III –1–1– المقاربة المستجدة لسياسة الموازنة: يبرز النموذج أهداف رئيسية في آفاق العام 2019:

- تطوير موارد الميزانية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير؛
- خفض محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة؛
- حشد لموارد إضافية لازمة من السوق المالية الداخلية.

III –1–2– مقاربة التنويع والتحول الاقتصادي: حدد النموذج الجديد جملة من الأهداف الدقيقة في المرحلة الثانية 2020-2030:

- تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج الداخلي الخام في حدود 6.5% سنويا خلال الفترة الممتدة من (2020-2030)، بالإضافة مضاعفة الناتج الداخلي للفرد بواقع 2.3 مرات خلال ذات الفترة (حوالي 11500 دولار في العام 2030 على أساس الدخل الحالي)، ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة (من 5.3% في عام 2015 إلى 10% من الناتج الداخلي الخام عام 2030)؛
- ويهدف النموذج أيضا إلى تحديث القطاع الزراعي مما يسمح بالوصول إلى تحقيق أهداف الاكتفاء الغذائي، وتنويع الصادرات، إلى جانب تحول طاقوي يسمح أساسا بخفض بمعدل النصف معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة (6% في عام 2015 إلى 3% في 2030)، فضلا عن تنويع الصادرات بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

III –1–3–مراحل تطبيق نموذج النمو الاقتصادي الجديد: يستهدف النموذج الجديد تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، وذلك من خلال ثلاث مراحل للنمو: (وزارة المالية، 2016)

- **مرحلة الإقلاع (2016-2019):** تتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة وستتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.

978-9931-9701-1-8

- **مرحلة التحول (2020- 2025):** ستكون مرحلة انتقالية هدفها تدارك الاقتصاد الوطني.
- **مرحلة الاستقرار والتوافق (2026- 2030):** يكون في آخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية، وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

III –1–4– شروط نجاح نموذج النمو الاقتصادي الجديد: من أجل نجاح رؤية النموذج الجديد تم تجميع عناصر السياسة الاقتصادية الجديدة وفقا لـ 6 محاور إستراتيجية كتوصيات وشروط مهمة نذكرها كما يلي:

- **تحفيز المقاولاتية في الجزائر:** تواجه الشركات في الجزائر عدة عراقيل وأعباء إدارية تحد من عملها وتوسعها، إلا أنه وبإرادة سياسية قوية ومن أعلى المستويات، والتركيز على قطاعات حاسمة معينة، من شأنها أن تخلق الزخم اللازم للتغيير قبل الشروع في إصلاحات معمقة تشمل ما يلي:
- إضفاء الطابع المؤسسي على التغيير: من خلال مراجعة وضعية لجنة ممارسة الأعمال وتشكيلة أعضائها، بإضافة الباحثين والمستشارين وعدم اقتصارها فقط على الممثلين ذوي الصلة من الحكومة والقطاع الخاص، الذي من شأنه أن يجب الصرامة العلمية مع تقديم رؤية أوسع للتنمية الاقتصادية؛
- مواصلة القضاء على الإجراءات الإدارية المثبطة من أجل التعجيل بإنشاء المؤسسات، وهذا بتبسيط العبء الإداري وتحديث تكنولوجيا المعلومات لتقليل تكاليف المعاملات.
- تطوير المؤسسات المبتدئة، سواء في قطاع الخدمات أو في القطاع الصناعي. ولذلك فمن الأهمية أن يستفيد بلدنا إلى أقصى حد من هذا المصدر الذي لا ينضب، عن طريق تنفيذ التدابير المتعلقة بإنشاء الحاضنات وفقا للمتطلبات الخاصة لهذا النوع من الهياكل الأساسية، ولا سيما من حيث المرونة التشغيلية، وكذا بعض الحواجز الإجرائية التي يواجهها قادة المشاريع الإبداعية (لا سيما في مجال توطين المؤسسات)، من خلال تشجيع المؤسسات العامة مثل وكالات الوصاية التابعة للوزارات المعنية على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، ووكالات دعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بتطوير برامج الحضانة الخاصة بها.
- تمويل الاستثمار: ولتحقيق رؤية عام 2030، يتطلب ذلك تطورا سريعا في الاستثمار الخاص باستثناء الطاقة، ويجب أن تستند الإصلاحات إلى ثلاث محاور: إنشاء نظام استثمار وطني حقيقي في المرافق العامة، استئناف إصلاح النظام المصرفي، وتطوير سوق رأس المال.
- تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي وإدماجه: وينطوي التنويع بالضرورة على تعريف خطط موقع الأنشطة الصناعية على الأراضي الوطنية في إطار الخطة الوطنية لاستخدام الأراضي، وفقا لاحتياجات الاقتصاد المحلي والوطني والسياسة الصناعية للبلد.
- ضمان الأمن وتنويع المصادر الطاقوية: ويقوم على محورين تكميليين كالتالي:برنامج كفاءة الطاقة إلى جانب البرنامج الصناعي والتكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة والأمن الطاقوي.
- فيما يتعلق بكفاءة استخدام الطاقة والذي يضفي الطابع التشغيلي للبرنامج من خلال: تطوير مراجعة الطاقة، وبرنامج اقتصاد الطاقة، وضع معايير ولوائح كفاءة الطاقة بالنسبة للمباني الجديدة في سياق تنمية الممتلكات، فرض تشخيص أداء الطاقة قبل بيع السكنات، دعم إنشاء مؤسسات خدمات الطاقة، إنشاء وكالة الكفاءة والابتكار الطاقوي لإدارة جميع البرامج الموفرة للطاقة.

978-9931-9701-1-8

- فيما يتعلق بتنمية الطاقات المتجددة من الضروري وضع ما يلي: المعرفة الدقيقة بموارد الطاقات المتجددة بالبلد بما في ذلك طاقة الرياح والطاقة الشمسية، الرصد والتوقع المستمر لتطور التكاليف نظرا لسرعة التطورات التكنولوجية، معرفة وتوقع تطور أسواقنا المحتملة للتصدير.
- في التقييم الأخير لصندوق النقد الدولي للجزائر، توصل إلى أن النمو في الجزائر ظل مستقرا 3.9% في سنة 2015، ولكنه تواجه البلاد تحديات مهمة نظرا للانخفاض الكبير في أسعار النفط، وقد بدأت الحكومة بضبط أوضاع المالية، وشرعت في بعض الإصلاحات ولكنه لا يزال مطلوبا تقديم المزيد لمواجهة صدمة أسعار النفط بحجمها واستمراريتها ونحو كاف ومعالجة مواطن الضعف القائمة منذ وقت طويل، وفي حديث مع رئيس بعثة الصندوق المعنية بالجزائر، صرح بأن الموقف الحالي، إذ أدير بشكل جيد، يمثل فرصة لإعادة تشكيل نموذج النمو الجزائري (الالكترونية، 2016، الصفحات 1-3)،حيث أن الآفاق المتوقعة، تعتمد كثيرا على تحرك السلطات لمواجهة صدمة أسعار النفط من خلال السياسات، وبفضل تراكم المدخرات في الماضي والانخفاض الشديد في مستوى المديونية، تستطيع الجزائر التكيف مع الصدمة وتنفيذ الإصلاحات بالتدريج ولكنه لا تستطيع هذه الفرصة دون اتخاذ إجراءات في هذا الصدد، فعلى المدى القريب من المتوقع أن يتباطأ النمو مع اتخاذ الحكومة الإجراءات اللازمة للضبط المالي، غير أن تنفيذ كتلة حرجة من الإصلاحات الهيكلية على المدى المتوسط يمكن أن يؤدي إلى اقتصاد أكثر ديناميكية وتنوعا وتحقيق نمو أقوى وخلق المزيد من فرص العمل. وفي المقابل يمكن أن يتسبب عدم كفاية الإصلاحات في مصاعب اقتصادية إذا ما أدى استنفاذ حيز المناورة من خلال المالية العامة والحساب الخارجي إلى عملية تكيف مفاجئة وأكثر حدة.

978-9931-9701-1-8

خاتمة:

يعد التنويع الاقتصادي خيارا ضروريا لخلق قاعدة اقتصادية متنوعة لا تتركز على مورد أو قطاع وحيد، وإنما موزعة على مجموعة قطاعات تتشارك في ما بينها لتحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ونمو مستديم، حيث تسعى الدول النفطية منها الجزائر لتحقيق هذا الهدف إلا أنها لم تصل إلى بناء قاعدة اقتصادية بالمعنى الحقيقي ولازالت ترتبط ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات حيث تمثل مساهمته في الناتج الداخلي الإجمالي النسبة الأكبر، وكان هذا واضحا من خلال مؤشر هرفندل-هرشمان بالنسبة للناتج الداخلي الخام الذي أوضح أن الاقتصاد الجزائري يعاني من عدم التنويع الاقتصادي، ، **وقد خلصت هذه الورقة البحثية إلى مجموعة من النتائج هي :**

- تعبر مسألة التنويع الاقتصادي عن عملية توسيع مجالات الأنشطة الاقتصادية وتوسيع قدرة الاقتصاد على خلق فرص متنوعة للقطاعات الإنتاجية، وبناء قاعدة اقتصادية صلبة ومتجانسة بعيدا عن مخاطر الاعتماد على المورد الواحد؛
- تعتبر تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في سبيل تحقيق التنويع الاقتصادي من التجارب العربية المشجعة في هذا المجال، حيث تعبر على الإرادة القوية والخطط المدروسة للوصول إلى هذا الهدف؛
- يتميز الاقتصاد الجزائري بعدم التنويع شبه التام لارتباطه الوثيق بقطاع النفط؛
- الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد غير منوع وهذا راجع إلى وجود قطاع واحد مسيطر على الناتج الداخلي الخام للجزائر وهو قطاع المحروقات وأي انخفاض في عائدات الجزائر من المحروقات يؤثر على قيمة الناتج المحلي الإجمالي للجزائر؛
- تجربة الدول المدروسة تقر بأن التنويع الاقتصادي في الجزائر ليس بالمستحيل إذا توفرت الإرادة السياسية، بالنظر إلى الإمكانيات الاقتصادية الهائلة للاقتصاد الجزائري.

توصيات الدراسة: بناءً على النتائج السالفة الذكر يمكن اقتراح التوصيات التالية من أجل تفعيل إستراتيجية التنويع الاقتصادي في البلدان العربية عامةً والجزائر خاصةً، وهي كتالي:

- ضرورة تفعيل دور الدولة في عملية التنويع، حيث أنها تستلزم سياسات نشيطة من الحكومة، بهدف تحفيز التطورات القوية التي ليس بمقدور السوق بمفردها أن تنتجها تلقائيا عبر تخصيص الموارد من أجل بلوغ هدف التنويع الاقتصادي؛
- العمل على استخدام إيرادات النفط استخداماً أمثل تضبطه قواعد واضحة وشفافة من أجل الاستفادة منها في دعم عملية التنويع؛
- ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال التنويع الاقتصادي؛
- تحديد القطاعات والنشاطات ذات الميزة النسبية الكامنة وغير المستغلة.

978-9931-9701-1-8

- انجاز دراسات تطويرية للمؤسسات الاقتصادية العائدة للدولة ، ولا سيما الشركات الصناعية والتجارية والخدمية والزراعية بغية تحسين مستوى الإدارة والارتقاء بنظم العمل والتقنيات المستخدمة، كي تصبح هذه المؤسسات ذات أداء معقول يرفع من درجة ربحيتها ؛
- استقطاب وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات إنتاجية محددة بموجب إستراتيجية عقلانية للتطوير التقني وتدبير التقنيات الحديثة من الخارج ، مع الحرص على عدم إجهاض المبادرات من قبل الرأسمال الوطني؛
- تنمية تراكم رأس المال البشري باعتباره العنصر الأهم لتكوين قاعدة تنطلق منها عملية تنويع ناجحة، أي ضرورة الوصول إلى الكتلة الحرجة من تراكم رأس المال البشري التي تضع الاقتصاد على المسار المرتفع للتنمية الذاتية؛
- العمل على إحلال الواردات وترقية الصادرات من خلال إزالة عوائق التجارة الخارجية و تشجيع و تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإزالة العوائق التي تحد من انتشارها و إطلاق المشاريع الجديدة ودعم حاضنات الأعمال؛
- تشكيل مجلس أعلى للتخطيط الاقتصادي و الإصلاح الادراي بغية ترشيد أنشطة التخطيط الاقتصادي والتطوير الإداري، مع ضمان تنسيق مساعي أركان الدولة المختلفة في هذه الحقول، و إدخال القطاعات غير الرسمية في صميم عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية . كما يتولى المجلس المقترح مهمة الإصلاح الإداري الذي يشمل الجوانب التالية :معالجة الفساد ، الارتقاء بنظم العمل داخل المؤسسة والدوائر الحكومية ، تحسين مستوى الأداء ، التخلص من البطالة المقنعة ، تمويل المؤسسات الاقتصادية المملوكة من قبل الدولة إلى القطاع الخاص بعد تهيئتها لذلك على نحو ناجح .

978-9931-9701-1-8

قائمة المراجع

1. احمد ضيف، و احمد عزوز. (2018). واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر والية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، 14* (19)، 21-36.

2. اسماء بللعما، و عبد الفتاح دحمان. (2018). استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، 7* (1).

3. حامد عبد الحسين الجبوري. (16 9, 2016). *التنويع الاقتصادي واهميته للدول النفطية* . تاريخ الاسترداد 25 7, 2021، من مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية: عبد الحسين

4. لزعر ,م .ا .(2014) .*سياسات التنويع الاقتصادي*. المعهد العربي للتخطيط. Retrieved 7 12, 2021, from https://www.arab-api.org/training_programlists.aspx?training_cat_id=1

5. احمد قروف. (2016). قياس وتقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014). *مجلة الواحات للبحوث ، 9* (2)، 632-664.

6. نشرة الصندوق الالكترونية. (2016). *الجزائر تسعى لتنويع الاقتصاد واعادة تشكيله في سيق انخفاض الايؤادات النفطية*. صندوق النقد الدولي.

7. *وزارة المالية*. (2016). تاريخ الاسترداد 28 7, 2021، من نموذج النمو الاقتصادي الجديد في الجزائر: https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/com-smartslider3/telechargements

8. وسيلة سعود، و عباس فرحات. (2017). تجربة الامارات العربية المتحدة في الانتقال من الاقتصاد المتنوع. *مجلة جديد الاقتصاد ، 12* (1)، 371-387.

9. ياسين بوعبدلي. (2018). *البدائل التنموية في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات (الطاقة المتجددة نموذجا)*. كلية العلوم الاقتصادية ، الجزائر: جامعة الجزائر3.

978-9931-9701-1-8

صناديق الثروة السيادية كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي -دراسة تجربة مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية ICD-

Sovereign Wealth Funds as a Mechanism for Economic Diversification - Dubai Government Investment Corporation experiment study ICD-

- **سلمى سعداوي:** طالبة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، مخبر التنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري sadaoui.selma@univ-guelma.dz
- **آمنة سعداوي:** طالبة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، sadaoui.amina@univ-guelma.dz

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية لابراز دور صناديق الثروة السيادية كأداة لدعم وتمويل استراتجيات التنمية والتنويع الاقتصادي للدول النفطية، وهذا من خلال ابراز تجربة امارة دبي التي تسعى الى تحقيق التنويع الاقتصادي المستدام.

فمؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، تعتبر كصندوق سيادي ملك لحكومة دبي، يشارك هذا الأخير في 66 مؤسسة داخل وخارج الوطن، وهي موزعة على العديد من القطاعات الاقتصادية خاصة الاستراتجية منها، ووصلت قيمة اصوله ترليون درهم اماراتي، مع تحقيق إيرادات مالية معتبرة باستثناء سنة 2020 بسبب جائحة كورونا، كما تقلصت نسبة مساهمة القطاع النفطي في اجمالي الناتج المحلي الى اكثر من 95%، وكل هذا يعكس مدى التزام حكومة دبي بمبادئ الحوكمة الرشيدة وحسن الاستغلال للموارد المالية المتاحة من النفط.

الكلمات المفتاحية: صناديق الثروة السيادية، التنويع الاقتصادي، مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية.

التصنيف JEL: *C99 ; F33 ; G21.*

Abstract

This research paper aims to highlight the role of sovereign wealth funds as a tool to support and finance development strategies and economic diversification of oil countries, by highlighting the experience of the Emirate of Dubai, which seeks to achieve sustainable economic diversification.

Dubai Government Investment Corporation, a sovereign fund owned by the Government of Dubai, participates in 66 institutions inside and outside the country, and is distributed among many economic sectors, especially strategic ones, and the value of its assets amounted to trillionS AED, with significant financial revenues excluding the year 2020 due to the Corona pandemic, and the contribution of the oil sector to GDP has shrunk to more than 95%, all reflecting the commitment of the Government of Dubai to the principles of good governance and good exploitation of financial resources. available from oil.

***Key words**: Sovereign Wealth Funds, Economic Diversification, Dubai Government Investment Corporation.*
***Jel Codes Classification** : C99 ; F33 ; G21.*

مقدّمة

تواجه الدول النفطية تحديات اقتصادية كبيرة ناجمة عن اعتماد اقتصاداتها على استغلال الموارد الطبيعية ، حيث يظهر تأثيره من خلال هيمنته على الناتج المحلي الإجمالي، والميزان التجاري والموازنة العامة للدولة، مما يؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد وتعرضه لهزات وصدمات دورية، الامر الذي يحتم عليها ضرورة تبني استراتجية تنويع الاقتصاد بما يكفل تحسين أداء الاقتصاد ككل، ويعززاستقراره وتوازنه، ويضمن استدامته.

وتعتبر الصناديق الثروة السيادية العربية والخليجية خصوصا من أكبر الصناديق السيادية في العالم من حيث الأصول، حيث استطاعت بعض الصناديق المساهمة بشكل فعال في تطوير اقتصاديات بلدانهم، وتعد تجربة الامارات العربية المتحدة من أنجح المناطق التي حققت قفزة نوعية في النمو الاقتصادي، وتطوير القطاعات غير النفطية، وذلك بسعيها نحو إرساء اقتصاد مستدام ومتنوع، بالاستغلال والامثل لعائداتها النفطية وتوجيهها نحو للنهوض بمختلف الأنشطة غير النفطية، وقد تم التوجه نحو سياسة صناديق الثروة السيادية كأداة لبناء قاعدة اقتصادية اكثر تنوعا، وفي هذا الاطار تعالج الدراسة إشكالية رئيسية:

الى أي مدى يمكن ان تساهم صناديق الثروة السيادية في إرساء اسس التنويع الاقتصادي المستدام بإمارة دبي؟

وعليه تنطلق الدراسة من الفرضية التالية:

- يعتبر صندوق السيادي -مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية- من بين البدائل التمويلية لتحقيق تنويع اقتصادي مستدام بإمارة دبي.

اهمية الدراسة: تنبثق أهمية الدراسة كون اقتصاد الدول الريعية مرهون بالاداء الجيد لقطاعها النفطي، الامر الذي يحتم عليها ضرورة الخروج من التبعية لهذا القطاع وتحقيق التنوع الاقتصادي المستدام بإشراك مختلف الانشطة الاقتصادية وتوزيع المخاطر الناتجة عن تقلبات أسعار النفط، وتعتبر صناديق الثروة السيادية كأحد اهم البدائل، وذلك من خلال الاستثمار في القطاعات غير النفطية وتنميتها ودعم الخطط التنويع، مما يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، وكل هذا بابراز تجربة امارة دبي.

اهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى

- معرفة الأسس النظرية للصناديق السيادية والتنويع الاقتصادي.
- الاستفادة من التجربة امارة دبي بدراسة -مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية- في تنويع الاقتصاد عن طريق صناديق الثروة السيادية، للدول الريعية عامة والجزائر خاصة

المنهج المتبع: حتى نتمكن من ابراز مختلف عناصر الدراسة، تم الاعتماد على المناهج التالية: تم الاستعانة **بالمنهج التاريخي** للوقوف على مختلف الوقائع التي مر ت بها -مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية-، بالإضافة الى **المنهج الوصفي التحليلي** وهذا للوصف وتحليل مختلف جوانب البحث، **اما منهج دراسة حالة** وهذا بدراسة صندوق دبي السيادي ودوره في دفع عجلة التنويع الاقتصادي.

وتم تناول الموضوع وفق ثلاث محاور أساسية: **أولا: الاطار النظري للصناديق السيادية والتنويع الاقتصادي، ثانيا: أداء مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، ثالثا: تقييم دور مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية في تحقيق التنويع الاقتصادي.**

I- الاطار النظري للصناديق السيادية والتنويع الاقتصادي

978-9931-9701-1-8

I-1- الاطار النظري للصناديق السيادية: تزايد الاهتمام بصناديق الثروة السيادية في السنوات الأخيرة، ويتمثل اول صندوق أنشئ الهيئة الكويتية للاستثمار، سنة 1953 لاستثمار عائدات النفط الحكومية الكويتية للأجيال القادمة، مع مرور الوقت، حذت العديد من الحكومات حذوها، حيث أسسوا مجموعة متنوعة من الصناديق الاستثمارية لإدارة الأصول المالية المملوكة للدولة، ويأتي معظم رأس المال الجديد المتدفق إلى صناديق الثروة السيادية من الفوائض التجارية للبلدان، كما يمكن أن تأتي أيضا من فوائض الميزانية، عوائد الاستثمارات، ورسوم تأجير الأراضي، وغيرها من المصادر. وقد تسارع نمو تأسيس الصناديق السيادية بعد سنة 2002، ويرجع ذلك الى ارتفاع أسعار النفط، وتزايد فوائض الحساب الجاري الآسيوي، وفي الوقت نفسه، بعد الأزمة المالية الآسيوية (1997-1998)، اتبعت العديد من البلدان في تلك المنطقة استراتيجيات نمو ناجحة بقيادة الصادرات، فأنشأت هذه الدول صناديق الثروة السيادية لاستثمار حصة من عائدات صادراتها في الأصول المالية الأجنبية مثل الأسهم؛ الديون الخاصة والحكومية؛ العملات؛ السلع الأساسية؛ وحصص في صناديق التحوط والأسهم الخاصة وفئات الأصول الأخرى. وبحلول نهاية عام 2008، كانت الصناديق النفطية وآسيا مجتمعة تمثل ما يقدر بنحو 88% من الأصول المالية التي تحتفظ بها صناديق الثروة السيادية في العالم. (Udaibir S, Adnan, & Han van der , 2010, p. 4)

I-1-1- مفهوم الصناديق السيادية: لقد زاد في السنوات الأخيرة الاهتمام بصناديق الثروة السيادية حول العالم رغم تطور ارتفاع (عددها وحجمها) في السنوات العشرين الماضية، ونظرا لهذا الاهتمام قدمت لصناديق الثروة السيادية عدة تعاريف مختلفة فيما يلي:

جدول رقم (01) : تعريف الصناديق الاستثمارية حسب الهيئات الدولية

صندوق النقد الدولي	صناديق الثروة السيادية: صناديق استثمار مملوكة للحكومة، أنشئت لأغراض متنوعة من الاقتصاد الكلي، يتم تمويلها عادة عن طريق تحويل أصول النقد الأجنبي التي يتم استثمارها على المدى الطويل في الخارج، وبعض الصناديق الأطول تأسيسا – مثل صناديق الكويت-
منظمة التعاون وتنمية الاقتصاد	صناديق الثروة السيادية: تجمعات من الأصول المملوكة والمدارة بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل الحكومة لتحقيق الأهداف الوطنية، ويمكن تمويلها من خلال: احتياطيات النقد الأجنبي، صادرات الموارد الطبيعية، أو من الضرائب العامة والإيرادات الأخرى.
معهد صناديق الثروة السيادية	صندوق الثروة السيادية: صندوق أو كيان استثماري مملوك للدولة يتم تأسيسه عادةمن فوائض ميزان المدفوعات، عمليات العملات الأجنبية الرسمية، عائدات عمليات الخصخصة، مدفوعات التحويل الحكومي، الفوائض المالية و/أو الإيصالات الناتجة عن صادرات الموارد الطبيعية، ويستثنى منه أصول احتياطي العملات الأجنبية التي تحتفظ بها السلطات النقدية، الشركات المملوكة للدولة بالمعنى التقليدي، صناديق المعاشات التقاعدية للموظفين الحكوميين (الممولة من مساهمات الموظفين/أرباب العمل) أو الأصول المدارة لصالح الأفراد.

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على

International Monetary Fund. (2008). Sovereign Wealth Funds- A Work Agenda. https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2008/022908.pdf

Adrian Blundell-Wignall, Yu-Wei Hu, Juan Yermo .(2008). Sovereign Wealth and Pension Fund Issues. OECD Working Papers on Insurance and Private Pensions. No 14. OECD Publishing. p4.

متاح على الموقع، https://www.swfinstitute.org/research/sovereign-wealth-fund ، تاريخ الاطلاع 2021/07/27.

I-1-2- أنواع الصناديق السيادية: تتعدد تصنيفات الصناديق السيادية، وذلك وفقا لوجود العديد من المعايير - الهدف، المورد، الاستثمار، استقلالية - والشكل التالي يوضح ذلك:

978-9931-9701-1-8

شكل رقم (01) : أنواع الصناديق السيادية حسب المعايير

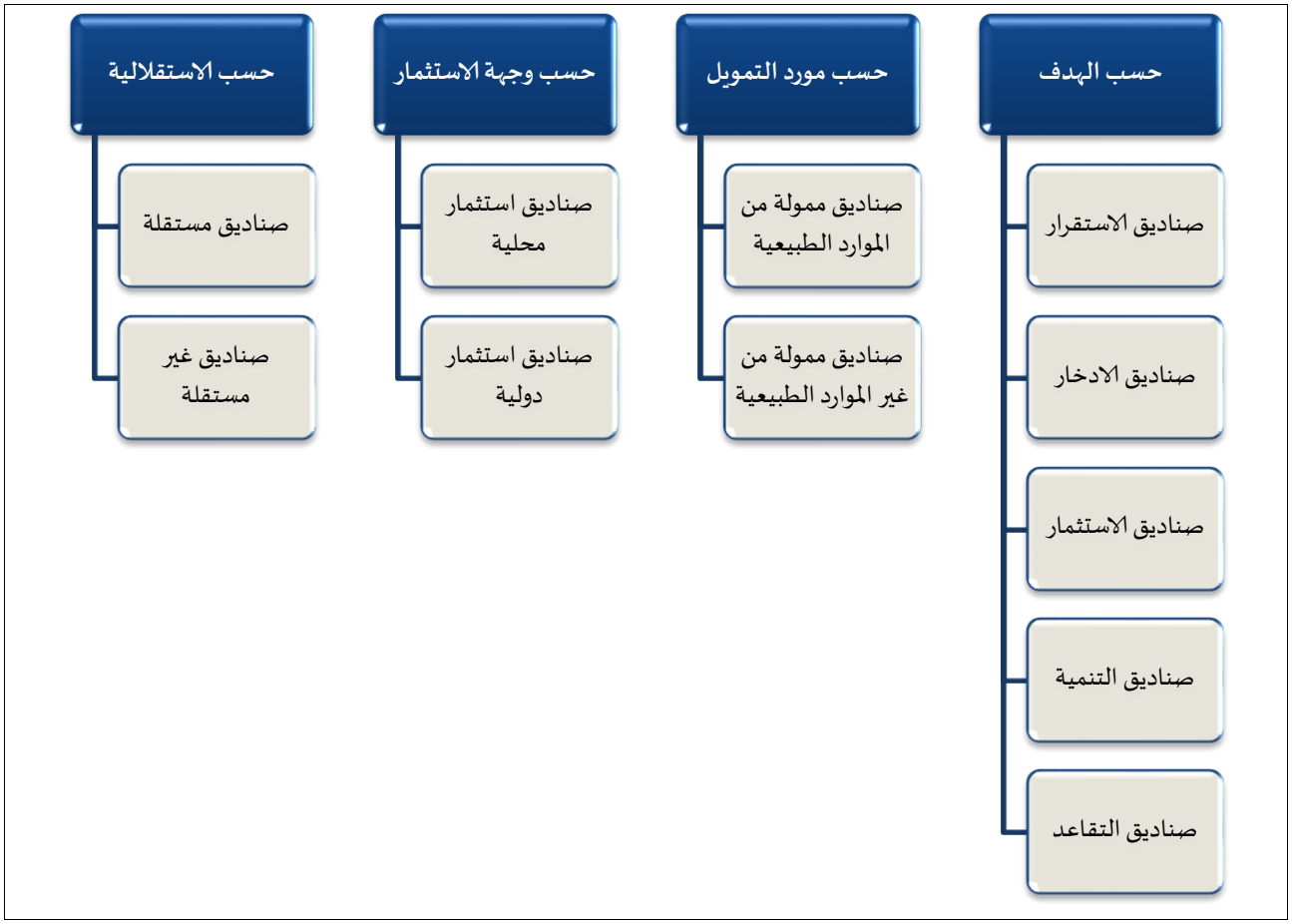

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على المعطيات البحث

- **حسب الهدف**

✓ **صناديق الاستقرار:** الهدف من انشائها حماية الموازنة العامة من تقلبات أسعار الموارد الأساسية، وضمان انسيابية الموارد بالسنة المالية، أو تعقيم التدفقات الداخلة من العملات الأجنبية، وتخص الدول الريعية، كمثال نجد صندوق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الشيلي وجهاز الاستثمار الحكومي في ليبيا.

✓ **صناديق الادخار:** تسمى بصناديق العدالة بين الأجيال وصناديق احتياطي الأجيال المستقبلية، حيث تتخصص بتحويل جزء من الثروة الناضبة إلى حافظة أصول أكثر تنوعاً واستدامة، كجهاز أبو ظبي للاستثمار، الهيئة العامة للاستثمار في الكويت.

✓ **صناديق الاستثمار:** تهدف إلى استثمار أصولها الحالية لزيادة عوائدها المتوقعة عبر الزمن ورفع احتياطياتها الرسمية، من خلال الاستثمار المباشر وغير المباشر، و تتميز بمصادر تمويل متعددة، مع ارتفاع درجة المخاطرة بالاعتماد على الميزات النسبية لكل دولة، مثل الصندوق الصيني، الصندوق السعودي.

✓ **صناديق التنمية:** تهتم بدعم الصناعات الوطنية وتشجيع النمو الاقتصادي، من خلال تمويل المشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق النمو الداخلي وتنويع مصادر الدخل الوطني، كمثال الصندوق السنغافوري تيماسك، صندوق ممتلكات البحريني، صندوق مبادلة في الإمارات العربية المتحدة.

978-9931-9701-1-8

✓ **صناديق التقاعد:** تسمى كذلك صناديق الطوارئ لاحتياطات التقاعد، وتهدف إلى ضمان ديمومة الاحتياطات الخاصة بالتقاعد، كمثال عن ذلك صندوق ضمان المعاشات المعاشات الحكومية العام النرويجي، صندوق احتياطي التقاعد في الشيلي. (INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2008, p. 5)

➢ **حسب مورد التمويل**

✓ **الصناديق الممولة من الموارد الطبيعية:** تتأسس من عائدات المواد الطبيعية لتوجيها لحماية الموازنة العامة للدولة،تنويع الاقتصاد، تمويل المشاريع التنموية، تفادي آثار العلة الهولندية، وتكوين احتياطي للأجيال القادمة في المدى البعيد هذا من جهة، ومن جهة أخرى تأمين التسيير الشفاف للإيرادات، وتعتبر الأكبر سواء من حيث الحجم أو العدد، مثال على ذلك نجد جهاز الاستثمار في بروناي، صندوق الاستقرار في روسيا.

✓ **الصناديق الممولة من الموارد غير طبيعية:** تتكون من إيرادات التجارة الخارجية والصادرات المختلفة وفوائض إيرادات الميزانية وإيرادات الخوصصة، تمكنت الدول الآسيوية من ادخار تراكمات مالية لإنشاء صناديق سيادية ابتداءاً من سنة 2000، ومن بينها صندوق تيماسك في سنغافورة،شركة الاستثمار الحكومي في كوريا الجنوبية. (Andrew, p. 3)

➢ **حسب وجهة الاستثمار**

✓ **صناديق الاستثمار المحلية:** تعتمد على الاستثمار داخل الحدود الوطنية، وتهدف إلى تحقيق التنمية الوطنية، وتقترب في كثير من الجوانب من الشركات العمومية، مثل الصندوق السيادي الماليزي ، والصندوق الوطني للتنمية في تايوان.

✓ **صناديق الاستثمار الدولية:** الصناديق التي تقوم باستثمارات خارجية، كصفقات الاندماج والتملك في الشركات الأجنبية، وشراء الأسهم والسندات الخاصة في العديد من القطاعات المالية والعقارية والخدماتية، مثال على ذلك نجد جهاز قطر للاستثمار، جهاز أبوظبي للاستثمار الذي يستثمر في فرنسا وانجلترا وألمانيا. (بن عودة ، 2019، صفحة 56)

➢ **حسب درجة الاستقلالية**

✓ **صناديق غير مستقلة:** صناديق تابعة للحكومة ولا تتمتع باستقلالية في إدارة شؤونها، ولا تخضع للرقابة المستقلة والمساءلة بالشكل المطلوب، وغالباً ما تكون مرتبطة بحسابات الميزانية، وتفتقر للرقابة الفعالة والحوكمة الرشيدة، كمثال صندوق ضبط الإيرادات بالجزائر،والصندوق السيادي في انغولا.

✓ **صناديق مستقلة:** صناديق مستقلة عن الإدارة الحكومية بشكل تام أو نسبي، حيث تنطلق من رؤيتها الذاتية وتتخذ قراراتها واستراتيجيتها الاستثمارية بعيدا عن التوجهات الحكومية، حتى وإن كانت مملوكة للدولة إلا أنها تراعي دائما الأهداف الاقتصادية، وتخضع لمختلف أنواع الرقابة التشريعية والإدارية والخاصة، من بينها صندوق المعاشات الحكومية العام النرويجي، صندوق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في الشيلي. (بوفليح، 2010، صفحة 100)

I-2- الاطار النظري للتنويع الاقتصادي: يلعب التنويع دورا رئيسيا في اقتصاد لا سيما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والتي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الناتجة عن إنتاج التعدين أو النفط، حيث يسهم في زيادة النمو الاقتصادي، وذلك بتنمية إنتاجية العوامل، وتعزيز الاستثمار واستقرار عائدات التصدير.

I-2-1- مفهوم التنويع الاقتصادي: تعددت المفاهيم الخاصة بالتنويع الاقتصادي ويمكن اعتماد المفهوم الاتي: يمثل العملية التي لا تسمح للإقتصاد بأن يكون خاضع وبشكل مفرط للقطاعات الإقتصادية القائمة على استغلال وتصدير

978-9931-9701-1-8

الموارد الطبيعية الخام وتوسيع مجالات أنشطة الاقتصاد الباحثة عن القدرة التنافسية والواعدة بخلق القيمة المضافة بما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة في المدى الطويل للبلد. (باهي و رواينية، 2016، صفحة 135)

I-2-2- اهمية التنويع الاقتصادي

أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية في مايلي:

- الخروج من التبعية لقطاع المحروقات وتفادي الصدمات النفطية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط.
- تحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد من اقتصاد نفطي الى اقتصاد تشترك فيه جميع القطاعات في معدلات نمو دينامكية.
- الرفع من معدلات النمو الاقتصادي غبر النفطي، بالرفع من مساهمة القطاعات غير النفطية في النمو الاقتصادي.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، من خلال بناء اقتصاد مستدام يمتد للأجيال القادمة.
- تفعيل دور القطاع الخاص مع تقليص دور القطاع العام، وتوسيع فرص الاستثمار المحلي والاجنبي المباشر لتطوير سائر القطاعات الاقتصادية، وبالتالي اتساع قاعدة الإيرادات والصادرات غير النفطية على المدى. (بللعما و بن عبد الفتاح، 2018، صفحة 332)

II- أداء مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية

II-1- التعريف بمؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية: تأسست مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية في 3 ماي 2006 بموجب القانون رقم 11 لسنة 2006، وهي تدير محفظة شاملة من الأصول المحلية والدولية تغطي شريحة واسعة من القطاعات الداعمة لاقتصاد دبي، تتمثل مهمة المؤسسة بتجميع وإدارة المؤسسات التجارية والشركات الاستثمارية التابعة لحكومة دبي، كما تساهم في تطوير وتنفيذ خطط استراتيجية استثمارية وتطبيق سياسات حوكمة الشركات، بما يعود بكامل المنفعة على المدى البعيد للإمارة ، وتعكس محفظة الاستثمار في مجملها خطة دبي للنمو ومجالات التركيز الاستراتيجية، وتتمثل الشركات التابعة للمؤسسة حسب القطاع (مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية ، 2021) في مايلي:

جدول رقم (02) : أصول المؤسسة حسب القطاع لسنة 2020

القطاع	النسبة المئوية	عدد الحيازات
الخدمات المصرفية والمالية	%25	5 شركات
المواصلات	%25	4 شركات
النفط والغاز	%3	شركة
الصناعة	%7	3 شركات
الضيافة والترفيه	%16	9 شركات
العقارات والبناء	%16	9 شركات
البيع بالتجزئة وقطاعات اخرى	%8	9 شركات

المصدر: مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية. (2021). محفظتنا. متاح على الموقع https://icd.gov.ae/ar/our-portfolio/ .تاريخ الاطلاع 2021/07/20، الساعة 22:29.

II-2- التعريف بمؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية: تزيد اجمالي أصول المؤسسة عن واحد تريليون درهم، وتعتبر الذراع الاستثماري الرئيسي لحكومة دبي، تم اعتماد الصندوق السيادي لإمارة دبي "مؤسسة دبي للاستثمار" لدراسة

978-9931-9701-1-8

الحالة لكونه ينشط محليا أكثر منه دوليا (عكس جهاز قطر للاستثمار)، ويسهم مساهمة فاعلة في الاقتصاد الإماراتي بشكل عام وامارة دبي بشكل خاص عكس جهاز أبوظبي للاستثمار الذي يركز استثماراته دوليا أكثر منه محليا، قامت مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية على مجموعة من الشركات الوطنية الرائدة والناجحة وفي مختلف القطاعات، والتي عملت على تحقيق هذا النجاح منذ سنوات وفق إستراتيجية التقليل من الاعتماد على البترول وتنويع مصادر الدخل لإمارة دبي، ومن أجل تعزيز هذه الإستراتيجية تم اتباع أساليب استثمارية محكمة ومتوافقة مع المحفظة الحالية، ويملك الصندوق 66 شركة موزعة على عدة مجالات استثمارية للصندوق (مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، 2021)

II-2-1- الخدمات المالية والمصرفية: تشمل إستثمارات في قطاع الخدمات المصرفية والمالية باصول تقدر ب63%، مؤسسات مالية تقليدية مثل بنك الإمارات دبي الوطني وبنك دبي التجاري، إضافةً إلى المؤسسات المالية القائمة على المبادئ الإسلامية مثل بنك دبي الإسلامي ومجموعة نور الاستثمارية وشركة الصكوك الوطنية، كما تضم المحفظة استثمارات في الأسواق المالية الرئيسية من خلال امتلاك بورصة دبي لحصص مسيطرة في سوق دبي المالي وناسداك دبي، فضلا عن استثمارنا الجوهري في ناسداك إنك (مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية ، 2021)، ومن بين الشركات البارزة:

- **بنك امارات دبي الوطني:** تأسس بنك الإمارات دبي الوطني في العام 2007 إثر اندماج بنك دبي الوطني وبنك الإمارات الدولي، حيث يقدم البنك مجموعة كاملة من الخدمات المصرفية بما في ذلك خدمات التمويل الإسلامي، وقد حاز بنك الإمارات دبي الوطني على جائزة "أفضل بنك رقمي في الشرق الأوسط" الصادرة عن جوائز "يوروموني" للتميّز في العام 2019، كما صُنّف أيضًا ضمن أفضل 20 "شركة عالمية تحظى بالتقدير" على قائمة فوربس السنوية الثالثة، في العام 2019، استحوذ بنك الإمارات دبي الوطني على دينيز بنك، وهو خامس أكبر بنك خاص في تركيا وله وجود واسع يمتد من خلال شبكة مؤلّفة من 751 فرعًا وأكثر من 3,000 جهاز صراف آلي. وقد سمحت عملية الاستحواذ هذه لبنك الإمارات دبي الوطني بتوسيع وجوده في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا(emirates NBD, 2021) .
- **بنك دبي الإسلامي:** تأسس بنك دبي الإسلامي في العام 1975 كأول بنك إسلامي في العالم يقدم مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات وفق الشريعة الإسلامية للعملاء، الافراد والمؤسسات، يعد بنك دبي الإسلامي كما في 31 ديسمبر 2019، ثاني أكبر بنك إسلامي في العالم وأكبر بنك إسلامي في الإمارات العربية المتحدة على أساس إجمالي قيمة الأصول، يواصل بنك دبي الإسلامي ريادة الأعمال المصرفية الرقمية، فبعد إطلاق فروع تعتمد استراتيجية المعاملات اللاورقية في العام 2014 وتطوير تطبيق حديث للجوال في العام 2015، يركز البنك حاليًا في مبادرته على تقديم "خدمات مصرفية في غضون دقائق"، ما يعزز ويحسن تجربة العملاء بشكل كبير .(بنك دبي الاسلامي، 2021)
- **بورصة دبي:** تأسست بورصة دبي في العام 2007، وقد نتج عن تأسيسها إدراج البورصات القائمة في دبي ضمن محفظة استثمار بورصة دبي، وذلك يتضمن سوق دبي المالي وناسداك دبي. كما تمتلك بورصة دبي 18.03 في المئة من أسهم شركة ناسداك إنك، ازداد سوق دبي المالي وناسداك دبي في النمو تحت إشراف بورصة دبي، فوصلت القيمة السوقية المقدرة لمنتجاتهما المدرجة إلى 781 مليار درهم إماراتي كما في 31 ديسمبر 2019. تضم البورصات مجتمعةً 211 منتجًا مدرجًا تدعمها قاعدة مستثمرين تشمل 844 ألف مستثمر من بينهم 48 في المئة من المستثمرين الأجانب. (BORSE DUBAI, 2007)

978-9931-9701-1-8

II-2-2- قطاع المواصلات: تم التركيز في قطاع المواصلات بشكل أساسي على مجال الطيران الذي يلعب دورًا رئيسيًا في اقتصاد دبي، وتستمر شركات طيران الإمارات ودناتا وفلاي دبي ودبي لصناعات الطيران، وهي ضمن الشركات التابعة للمؤسسة، في ترسيخ مكانتها الرائدة في قطاع الطيران العالمي، وتعمل شركات خدمات الخطوط الجوية والمطارات في هذا القطاع على إعادة صياغة تجربة الركاب من خلال تقديم خدمات أرضية وتجارب سفر رائدة عبر الابتكار وزيادة التعاون بينهم، وقد شهدت شركات تأجير وتمويل الطائرات نموًّا ساهم في تعزيز مكانة دبي كمركز لتمويل الطيران (مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، 2021)، واهم شركة بارزة في المجال:

- **شركة دبي لصناعات الطيران:** تأسست شركة "دبي لصناعات الطيران" في العام 2006، وفي العام 2017 أعلنت الشركة صفقة الاستحواذ على مجموعة شركات "أواس"، الشركة العالمية الرائدة في مجال تأجير الطائرات ومقرها في دبلن، لتغدو بذلك من بين أهم شركات تأجير الطائرات عالميًا، كما توفر دبي لصناعات الطيران مجموعة شاملة من حلول التمويل وتأجير الطائرات للعملاء في جميع أنحاء العالم، وذلك عبر وحدة "دبي لصناعات الطيران كابيتال"، ذراع الشركة المختص بتأجير الطائرات، بالإضافة إلى خدمات الصيانة والإصلاح وترميم الطائرات عبر قسم الهندسة التابع للشركة، كما تضم شركة دبي لصناعات الطيران لائحة من العملاء الرئيسيين طيران الإمارات، وطيران الخليج، وطيران فيجي، والخطوط الجوية السعودية، والخطوط الجوية الإثيوبية، وخطوط هاينان الجوية، ومصر للطيران، وطيران جول، والخطوط الجوية الفيتنامية، وإيروفلوت. (Dubai Aerospace Enterprise, 2020)

II-2-3- قطاع النفط والغاز الطبيعي: تشمل استثمارات في قطاع النفط والغاز شركة بترول الإمارات الوطنية ("إينوك") التي تأسست في العام 1993، وتُعدّ شركة بترول الإمارات الوطنية ("إينوك") من اللاعبين الأساسيين في مجال صناعة الطاقة المتكاملة، وتندرج العمليات التشغيلية للمجموعة تحت عدة مجالات هي الاستكشاف والإنتاج، التوريد والعمليات، التكرير، الإمداد، التجارة والتصنيع، منشآت التخزين، أعمال التجزئة والتوزيع، وقود الطائرات والمنتجات النفطية للاستخدامات التجارية والصناعية، كما تشمل العمليات التجارية العامة في إينوك خدمات السيارات وخدمات البيع بالتجزئة للأغذية والمشروبات من دون استخدام الوقود.

وتقدم الشركة خدمات على مستوى عالمي لآلاف العملاء في أكثر من 60 سوقًا، وتتعدد جنسيات الموظفين العاملين لديها الذي يتجاوز عددهم 11 ألف موظف. كما تستخدم إينوك أحدث ابتكاراتها وتقنياتها، إضافةً إلى أفضل الممارسات في سبل تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة. (مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، 2021)

II-2-4- قطاع الصناعة: اكتسب القطاع الصناعي على مر السنين مكانة بارزة بصفته أحد القطاعات الرئيسية ضمن المبادرات القائمة على التنوع الاقتصادي، وذلك في دبي تحديدًا، ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام، تضم شركاتنا التابعة في هذا القطاع مشروعين مشتركين رئيسيين هما شركة الإمارات العالمية للألمنيوم الرائدة في إنتاج "الألمنيوم الممتاز" التي تملكها بالشراكة كل من مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية وشركة مبادلة للاستثمار تعد أكبر منتج للألمنيوم الممتاز في العالم من حيث الحجم، وأكبر شركة صناعية غير نفطية في الإمارات العربية المتحدة. تنقسم كيانات الشركة التشغيلية بين شركة دبي للألمنيوم ش.م.ع. وشركة الإمارات للألمنيوم المحدودة ش.م.ع، في العام 2019، باشرت مصفاة الطويلة للألومينا التابعة لشركة الإمارات العالمية للألمنيوم عمليات الإنتاج، فأنتجت 1.1 مليون طن من الألومينا بحلول نهاية العام. ومن المتوقع أن تنتج المصفاة عند تشغيل عملياتها بالكامل حوالي مليوني طن من الألومينا سنويًا، ملبيةً بذلك 40 في المئة من احتياجات الشركة من الألمنيوم. إضافة إلى ذلك، قامت شركة غينيا ألومينا

978-9931-9701-1-8

كوربوريشن التابعة لشركة الإمارات العالمية للألمنيوم بتعدين 1.7 مليون طن من خام البوكسيت وبدأت بالتصدير في العام 2019. ومن المتوقع أن تنتج هذه الشركة حوالي 12 مليون طن من البوكسيت سنويًا عند تشغيل عملياتها بالكامل، ، اما الشركة الثانية هي دوكاب إحدى الشركات الرائدة في صناعة كابلات الطاقة في الشرق الأوسط. تتطور هذه الشركات باستمرار وتسعى للحصول على حصة أكبر في السوق وكسب المزيد من الشهرة العالمية من خلال عدد من المبادرات والشراكات الاستراتيجية، بالإضافة شركة دوبال القابضة مملوكة بالكامل من مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، وتستثمر من خلالها في شركة الإمارات العالمية للألمنيوم. التي قامت عام 2019، بمشروع مشترك مع شركة مبادلة للاستثمار بهدف تطوير محطة توليد كهرباء على أحدث طراز ومحطة لتحلية المياه لمصهر شركة الإمارات العالمية للألمنيوم الواقع في جبل علي في دبي بقيمة تزيد عن مليار درهم إماراتي. ستعمل المرافق الجديدة على تحسين كفاءة الطاقة لصهر الألمنيوم في شركة الإمارات العالمية للألمنيوم، مما يساهم في تخفيف الانبعاثات البيئية واستهلاك الغاز الطبيعي. (مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية ، 2021)

II-2-5- الضيافة والترفيه: يعد قطاع الضيافة والترفيه قطاعًا محوريًا لاقتصاد دبي. فيمكن للمسافرين القادمين إلى دبي لأغراض العمل أو الترفيه الاختيار من بين مجموعة واسعة من العروض التي تناسب احتياجاتهم، وتجربة بعض من أفضل البنى التحتية في العالم، يمثل مركز دبي التجاري العالمي التابع للمؤسسة وجهة بارزة يقصدها معظم المسافرين من رجال الأعمال لحضور الاجتماعات والمؤتمرات والمعارض المختلفة، شركة كيرزنر العالمية القابضة التابعة للمؤسسة تهتم بتطوير المنتجعات والفنادق دولياً وهي تقدم للمسافرين في دبي وفي عدّة أماكن مميّزة حول العالم تجارب فريدة في عالم الترفيه. وفي الوقت نفسه، تواصل أي سي دي للضيافة والترفيه استثماراتها الانتقائية في الفنادق الرائدة حول العالم. (مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، 2021)

II-2-6- العقارات والبناء: تولي امارة دبي اهتماما واسعا بهذا القطاع، حيث تضطلع الشركات التابعة للمؤسسة العاملة في قطاع العقارات والبناء بتطوير وبناء مجموعة متنوّعة من الابداعات المعمارية الحديثة، التي تلائم جميع الاحتياجات والمتطلبات السكنية والتجارية، فشركة إثراء دبي تولي اهتمام بتطوير مشروع إثراء ديرة في دبي على مراحل. ويسعى المشروع إلى تحقيق توازن بين التطوّر السكني المبتكر ذي الطابع الفريد والتصميم البسيط والأنيق والعصري الذي يحافظ على تراث منطقة ديرة في دبي، أمّا الأسماء التجارية اللامعة مثل شركة إعمار وأليك فهي تساهم في إعادة تعريف معايير العقارات والبناء على الصعيد العالمي والإقليمي. ويُعد برج خليفة ودبي مول اللذين صمّمتهما شركة إعمار من أكثر المواقع شهرةً وارتيادًا في العالم اليوم.

كما تشمل محفظة استثمار المؤسسة المنطقة الحرة بمطار دبي، وهي مركز أعمال حيوي يقع في قلب التجارة العالمية، وسلطة واحة دبي للسيليكون، وهي منطقة تكنولوجية متكاملة حرة، توفر بيئة للسكن والعمل والترفيه في آن واحد. (مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، 2021)

II-2-7- البيع بالتجزئة وقطاعات أخرى: تعدّ دبي الوجهة الأساسية للبيع بالتجزئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتمثل مؤسسة دبي للسوق الحرة المملوكة من مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية واجهة هذا القطاع الحيوي، والمحطة الأولى لزوار دبي في قطاع التجزئة. وهي واحدة من أكبر مؤسسات التجزئة في المطارات حول العالم، كما تكمل السوق الحرة – دبي استراتيجية طيران الإمارات التي تنطوي على جعل دبي محطة أساسية للترانزيت لوجهات السفر العالمية المختلفة.

978-9931-9701-1-8

كما وتضم أنشطة البيع بالتجزئة في مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية أيضًا أسواق، وهي سلسلة من محلات السوبر ماركت ومراكز التسوق تقع في قلب المجتمعات السكنية في دبي، وتمتلك المجموعة أيضًا أسهم في عدد كبير من الشركات العاملة في مختلف قطاعات الصناعة، بما في ذلك التكنولوجيا والابتكار والمرافق المتكاملة وخدمات الحلول الإدارية، وقد أثبت بعض هذه الشركات مكانتها الرائدة اقليمياً في أسواقها، في العام 2020، أضيفت مركز دبي للسلع المتعددة إلى هذه المحفظة، ويعتبر مركز دبي للسلع المتعددة أحد المراكز الرائدة لتجارة السلع حول العالم. (مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، 2021)

بالإضافة إلى ذلك، وبما يتماشى مع استراتيجية في المدى الطويل التي اعتمدها عبر السنوات الماضية، عملت مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية على زيادة استثماراتها في قطاعات، منها التكنولوجيا المالية، علوم الحياة، البرامج والتكنولوجيا الزراعية، عبر الشراكة مع رعاة يتمتعون بخبرات معمقة في القطاع، مدراء يمتلكون الخبرة والموهبة، والمستثمرين المتوافقين مع أهدفها.

III- تقييم دور مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية في تحقيق التنويع الاقتصادي: قامت إمارة دبي بتبني خطة استراتجية سنة 2021، وتم اطلاقها في ديسمبر 2014، وتهدف الى تأكيد مكانة دبي كمركز عالمي ورائد في مختلف المجالات بما في ذلك السياحة والاقتصاد والتمويل، مع نقلها الى نموذج اقتصادي مستدام مدفوع بالابتكار والإنتاجية في رأس المال والعمالة، وهذا بالتركيز على ستة مجالات رئيسية من شأنها رفع مستوى المدينة وإعدادها للمستقبل وتشمل: المجتمع؛ الخبرة؛ المكان؛ الاقتصاد؛ والحكومة، حيث تدعمه بيئة اعمال أكثر ملاءمة .بالإضافة إلى ذلك، يسلط الضوء على أهمية مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة التي من شأنها تعزيز المرونة الاقتصادية لدبي والسماح لها بامتصاص الصدمات الداخلية والخارجة. (حكومة دبي، 2021)

III-1- الاقتصاد الكلي لامارة دبي: انكمش اقتصاد دبي، على غرار الاقتصاد العالمي، في النصف الأول من سنة 2020. ومع الخطوات التي اتخذتها الحكومة، تحسن هذا الموقف في النصف الثاني من السنة، ففي عام 2020، استمر الناتج المحلي الإجمالي لدبي مدفوعا بالقطاع غير النفطي، فأنشطة محفظة شركات ICD متنوعة وإن لم تكن بالضرورة بنفس نسبة الناتج المحلي الإجمالي في دبي حسب القطاع، وقد عكست التغيرات في مساهمة كل قطاع المتناسبة في نتائج ICD في عام 2020 إلى حد كبير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي في دبي ككل، حيث مكنت مبادرات التنويع الاقتصادي والتحسين المستمرة لإمارة دبي من زيادة نمو ناتجها المحلي الإجمالي وهذا ما يظهر في استمرار تنامي الناتج قبل سنوات الجائحة. وعلى الرغم من هذا الوباء، واصلت دبي زيادة استثماراتها في الاقتصاد ككل ، وبما أن جزءا كبيرا من أنشطة مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية جزء لا يتجزأ من اقتصاد دبي، فإن هذا الاستثمار سيسهم في تحقيق نمونا في المستقبل، بعد ميزانية عام 2020 -الأكبر في تاريخ دبي-، أعلنت الحكومة عن ميزانية قدرها 57 مليار دولار أمريكي لعام 2021 من أجل تحفيز الاقتصاد بأكمله ودعم تنظيم إكسبو 2020. (Investment Corporation of Dubai, 2021, pp. 121- 125)

حيث يساهم القطاع غير النفطي بنسبة 95٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدبي. وقد كان تطور دبي على مدى السنوات الماضية مدفوعا بالإيرادات الناتجة عن التنويع المدروس لاقتصادها في مجموعة متنوعة من القطاعات بما في ذلك الخدمات المالية والعقارات والسياحة وتجارة التجزئة والتجارة. كما أن أنشطة حافظة شركات التصنيف الدولي لل التنمية متنوعة إلى حد كبير، والشكل الاتي يوضح مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2020:

978-9931-9701-1-8

شكل رقم (02) : نسبة مساهمة اهم القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي لامارة دبي لسنة 2020

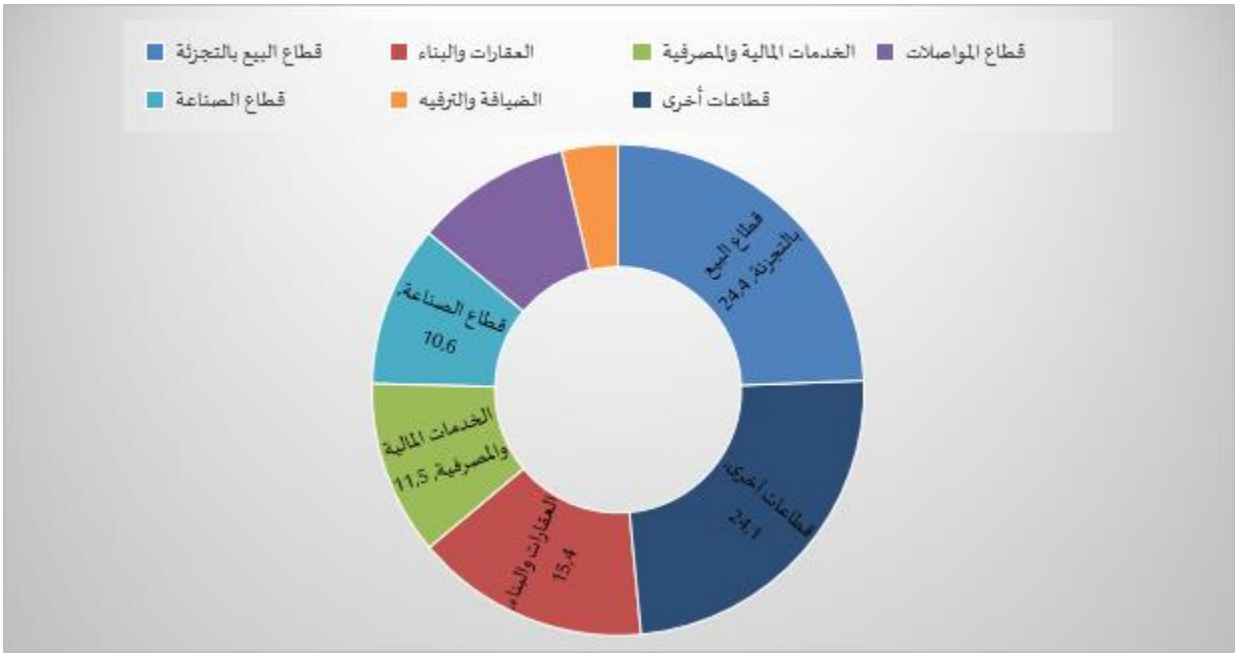

Source: Investment Corporation of Dubai. (2020). *Annual Report 2020*. Dubai. P121.

وتعد مهمة مؤسسة دبي للاستمارات الحكومية في دعم النمو الاقتصادي ديناميكي ومتنوع لدولة الامارات ككل، ويتحقق ذلك من خلال استثمارها في قطاعات اقتصادية متعددة ومتنوعة داخل وخارج الوطن، وهذا وفق استراتجية استثمارية مستمدة من الأهداف الممنوحة للمؤسسة وذلك ب:

- توحيد وإدارة محفظة الاستثمارات والشركات التابعة لحكومة دبي الحالية؛،
- توفير الإشراف الاستراتيجي على محفظة الاستثمارات للحفاظ على الثروة وتنمية القيمة بشكل مستدام؛
- توظيف وإعادة تدوير رأس المال بفعالية عبر القيام باستثمارات جديدة، إما محليًا، في حال كانت تتمتع بالقوة التجارية ومتوافقة استراتيجيًا مع مهام المؤسسة، أو دوليًا، لتعزيز العوائد والتنوع. (مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، 2021)

III-2- الاقتصاد الكلي لامارة دبي: تم تحقيق تقدم ملحوظ فيما يتعلق بالجزء الأول من هذه المهام في السنوات الأولى من حياة المؤسسة. تركيب المحفظة الأساسية حافظ على ثباته نسبيًا، فيما حقق نموًا وأداءً قويًا خلال هذه المرحلة، كما تم توجيه التركيز نحو إدارة المحفظة وتعيين رأس المال، وكلاهما مهمان لتطبيق الجزء الثاني من مهامنا، في السنوات الأخيرة، كتطور طبيعي للاستراتيجية، تكثيف تعيين رأس المال بشكل متزايد في تنويع الأسواق وفئات الأصول لتحسين إمكانيات العوائد طويلة الأمد المعدلة حسب محفظة المؤسسة الاستثمارية، ومن ابرز النتائج المالية المحققة لغاية سنة 2020 بالمقارنة مع سنة التأسيس مايلي:

- انخفضت حجم الأصول سنة 2020 بنسبة واحد في المائة مقارنة مع نهاية العام 2019 إلى 1,110.6 مليار درهم إماراتي، ما يظهر مرونة عالية على الرغم من الضغوطات في عدد من الأعمال الرئيسية بسبب الجائحة، في حين ان قيمة الأصول بلغت سنة 2014 حوالي 672 مليار درهم، اما في سنة ارتفعت الأصول إلى مستوى قياسي بلغ 1,121.3 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 27.5 في المائة عن نهاية عام 2018، في حين بلغت الخصوم 869.7 مليار دولار أمريكي،

978-9931-9701-1-8

بزيادة قدرها 35.6 في المائة، وكلاهما مدفوع بشكل رئيسي بالاستحواذ على DenizBank A.Ş. واستمرار نمو الأعمال بالإضافة إلى تنفيذ المعايير الدولية الجديدة للإبلاغ المالي وقواعد المحاسبة الإيجارية.

- بلغت قيمة الإيرادات 136.1 مليار درهم إماراتي، مع انخفاض بنسبة 40.3 في المائة عن العام الماضي، وتراجع ملموس في عائدات قطاعات النقل والنفط والغاز، يقابله عوائد ثابتة في الخدمات المصرفية والمالية - الاتجاه المتناقص في أسعار الفائدة -، سجلت المجموعة صافي خسائر خلال العام بلغت 15.5 مليار درهم إماراتي، يعود بأغلبيته إلى قطاع النقل، وبدرجة أقل، إلى أنشطة الضيافة، قابله مساهمة ربحية مرنة في عمليات قطاع الخدمات المصرفية والمالية، حيث أثرت القيود التي فرضتها الجائحة حول العالم بشكل متفاوت على جميع أنشطة السفر، السياحة، التجزئة والعقارات. وأدى ذلك إلى تراجع ملموس في أسعار النفط والطلب عليه. في حين انه قبل الجائحة عرفت الإيرادات تطور ونمو متزايد، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (03) : تطور حجم اصول و إيرادات مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية (2014- 2020)

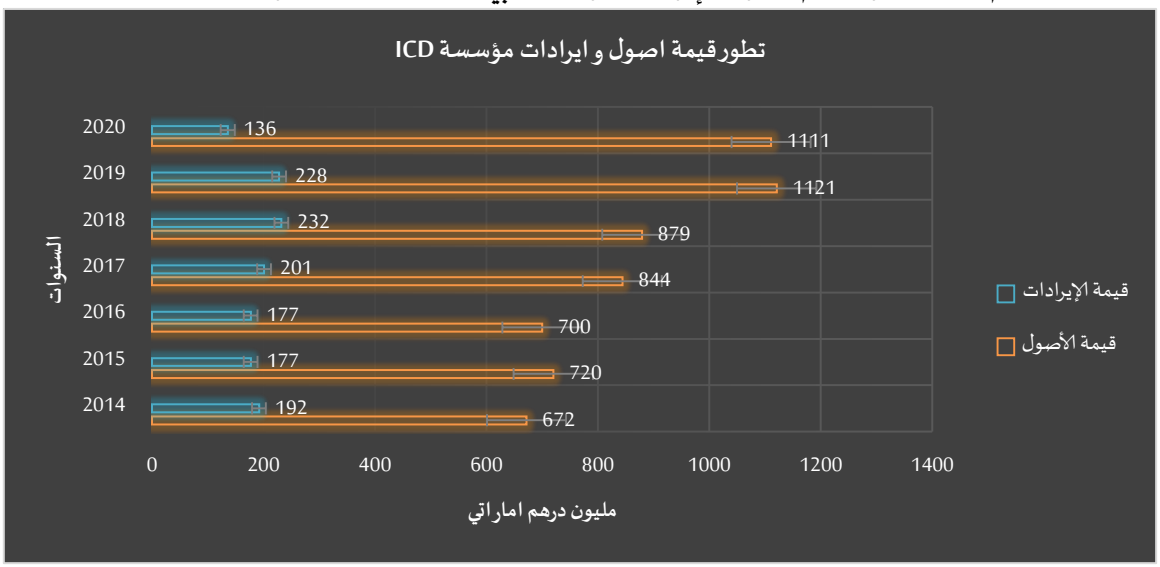

Source: Investment Corporation of Dubai. (2020). *Annual Report 2018*. Dubai. P9.

Investment Corporation of Dubai. (2020). *Annual Report 2020 .Dubai*. P9.

حيث ان نسبة قطاع المواصلات في إيرادات المؤسسة تمثل 48% الذي يتمثل بشكل رئيسي في صناعة الطيران، يليها قطاع النفط والغاز ب 26%، وقطاع الخدمات المالية والمصرفية بحوالي 15%، اما باقي القطاعات الأخرى بما نسبته 11%.

- زيادة عدد الشركات المستثمر فيها من قبل المؤسسة لتصل الى 66 شركة سنة 2020، تتوزع على المستوى المحلي والدولي، بستة قارات و85 دولة، بينما كانت 24 دولة مع نهاية سنة 2007.
- بلغ اجمالي حقوق الملكية 193 مليار درهم سنة 2020، حيث تراجعت حصة ملكية الأسهم بنسبة 4.1 في المائة مقارنة مع سنة 2019، وذلك بسبب تأثير الجائحة على الأداء الإجمالي لمجموعة مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، في حين بلغت قيمة حقوق الملكية 251.6 مليار دولار سنة 2019، نتيجة الأداء العام لمجموعة ICD وعلى الرغم من تسوية لمرة واحدة بقيمة 9.7 مليار دولار أمريكي تتعلق باعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي ، وارتفع رأس المال السهمي العائد إلى صاحب حقوق المساهمين في ICD بنسبة 3.5 في المائة ليصل إلى 204.6 مليار جنيه.

978-9931-9701-1-8

- على الرغم من التأثير الشديد للوباء على إيرادات المجموعة وربحيتها، تمكنت ICD من تأمين ميزانية عمومية قوية وعمليات مستدامة واستقرار مالي في عام 2020 بسبب الخطوات الاستباقية التي اتخذتها المجموعة. منذ البداية ومع اشتداد الوباء، ركزت المجموعة على الحفاظ على استمرارية أعمالها وعملياتها الآمنة لموظفيها وعملائها. ومع استمرار الأزمة العالمية، استعرضت كيانات المجموعة بانتظام مدى كفاية خططها، وخفضت التكاليف وتكيفت مع نموذجها.
- انخفض رأس المال السهمي بنسبة 4.1 في المائة ليصل إلى 241.3 مليار دولار، حيث تأثر الأداء العام لمجموعة ICD بشدة بهذا الوباء. انخفضت حقوق الملكية العائدة إلى صاحب حقوق المساهمين في ICD بنسبة 5.9 في المائة إلى 192.6 مليار جنيه إسترليني.
- عمليات مرنة وموازنة عمومية خلال عام من التحديات ، مع الحفاظ على الأصول أكثر من علامة 1 تريليون دولار. صافي خسارة 15.5 مليار دولار أمريكي لعام 2020 بسبب تأثير الجائحة العالمية على نتائج المجموعة. (Investment Corporation of Dubai, 2021)

978-9931-9701-1-8

الخاتمة

تعتبر عملية التنويع الاقتصادي اكبر تحدي يواجه بالدول النفطية، وذلك بالنظر حجم المخاطر الاقتصادية التي تنجم عن الاعتماد على عوائد مورد وحيد الى ما تخلفه تدعيات تقلبات أسعار النفط، حيث يمكن لصناديق الثروة السيادية المساهمة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام، وتعتبر تجربة امارة دبي دليل يحتذى به مختلف الدول الأخرى، حيث قللت من مساهمة القكاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي وذلك بلاشراك مختلف القطاعات الأخرى بما نسبته 95% سنة 2020 رغم وجود الجائحة ومختلف تأثيراتها.

نتائج البحث: تتمثل في الآتي:

- تعمل الامارات العربية المتحدة على تنويع اقتصادها، وذلك وفق استراتجيات متكاملة وبالاستغلال الأمثل لمواردها النفطية، واستثمارها لتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية.
- استغلال مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية في الاستثمار بمختلف القطاعات الاقتصادية داخل الوطن خاصة وخارجه عامة.
- تنمية أصول الصندوق السيادي للامارة دبي وإعادة استثمارها في قطاعات خاصة الاستراتجية منها.
- تحقيق إيجابية على مستوى الصندوق، الامر الذي عزز الأداء الاقتصادي للامارة ككل، وهذا بالاعتماد على الحوكمة الرشيدة والشفافية التامة من قبل الحكومة.

اهم التوصيات: يمكن للجزائر وبقية الدول النفطية الاستفادة من هذه التجربة وذلك ب:

- وضع إطار قانوني كفء: فنجاح إنشاء صندوق سيادي يجب أن يتمتع بإطار قانوني كفء، يضمن لهذا الصندوق النجاح الذى لم تحققه الإدارة الحكومية للأصول الحكومية وهو ما قد يستوجب معه إصدار قانون خاص لهذا الصندوق.
- وضع رقابة وتدقيق للأصول وإخضاعها للتقييم: إجراء إنهاء رقابة دقيقة للأصول التي تملكها الشركات التابعة للحكومة من أجل إعداد خريطة واضحة تظهر حجم الأصول التي تملكها تلك الشركات ووضعها الحالى وطبيعة استغلالها من عدمه بالإضافة إلى إخضاع تلك الأصول إلى تقييم دقيق لهذه الأصول بكافة أشكالها سواء أراضي أو أي أصول أخرى.
- وضع الهياكل التنظيمية والوظيفية : يحتاج الصندوق السيادي الهياكل التنظيمية والوظيفية، بحيث يصبح هيكل الصندوق قادراً على مجاراة التطورات التي تشهدها التعاملات المالية حول العالم ويضمن استمراريته، على أن يستعين الصندوق بالكفاءات والخبرات الدولية في هذا القطاع.
- أن يكون لهذا الصندوق لائحة وأهداف واضحة : ويتم ذلك بالاتفاق علي باستراتيجية الاستثمار الخاصة بهذا الصندوق واتباع نظام الحوكمة لمحاسبة ومتابعة جهة الإدارة وأن يكون هناك نظام لتقديم التقارير الدورية عن الصندوق.
- أن يتضمن قانون إنشاء الصندوق، الأصول الموجودة خارج مصر وألا يقتصر على الأصول الموجودة بالداخل، خاصةً وأن الأصول المملوكة للدولة والموجودة بالخارج تقدر بمبالغ باهضة.

978-9931-9701-1-8

References in English

1. Andrew, B. (s.d.). *La gestion des fonds de ressources naturelles : comment assurer des retombées pour tous.* (N. r.-C. investment, Éd.) Récupéré sur https://resourcegovernance.org/sites/default/files/NRF_Complete_Report_FR.pdf
2. BORSE DUBAI. (2007). Retrieved from https://www.borsedubai.ae/
3. Dubai Aerospace Enterprise. (2020). Retrieved from https://dubaiaerospace.com/
4. emirates NBD. (2021). Retrieved from https://www.emiratesnbd.com/en/
5. INTERNATIONAL MONETARY FUND. (2008, February 29). *Sovereign Wealth Funds—A Work Agenda.* Retrieved from https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2008/022908.pdf
6. Investment Corporation of Dubai. (2021). *Annual Report 2020.* Dubai: Investment Corporation of Dubai.
7. Udaibir S, D., Adnan, M., & Han van der , H. (2010). *Economics of sovereign wealth funds: issues for policymakers.* Washington: International Monetary.

المراجع باللغة العربية

8. اسماء بللعما، و دحمان بن عبد الفتاح. (2018). استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 1*، صفحة 332.
9. بنك دبي الاسلامي. (2021). تم الاسترداد من https://www.dib.ae/en
10. حساني بن عودة . (2019). الصناديق السيادية ومتطلبات انشاء صندوق سيادي للجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وهران: جامعة وهران 2 محمد بن أحمد.
11. حكومة دبي. (2021). *خطة دبي 2021*. تم الاسترداد من https://tec.gov.ae/en/dubai-plan-2021
12. مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية . (2021). *الخدمات المالية والمصرفية*. تم الاسترداد من https://icd.gov.ae/ar/banking-financial-services/
13. مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية . (2021). *الصناعة*. تم الاسترداد من https://icd.gov.ae/ar/industrial/
14. مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية . (2021). *عن المؤسسة* . تم الاسترداد من https://icd.gov.ae/ar/about-icd/
15. مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية. (2021). *اداء المؤسسة*. تم الاسترداد من https://icd.gov.ae/ar/group-performance/
16. مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية. (2021). *استراتجية الاستثمار*. تم الاسترداد من https://icd.gov.ae/ar/investment-strategy/
17. مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية. (2021). *البيع بالتجزئة وقطاعات اخرى*. تم الاسترداد من https://icd.gov.ae/ar/retail-others/
18. مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية. (2021). *الضيافة والترفيه*. تم الاسترداد من https://icd.gov.ae/ar/hospitality-leisure/
19. مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية. (2021). *العقارات والبناء*. تم الاسترداد من https://icd.gov.ae/ar/real-estate-construction/
20. مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية. (2021). *المواصلات* . تم الاسترداد من https://icd.gov.ae/ar/transportation/
21. مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية. (2021). *النفط والغاز*. تم الاسترداد من https://icd.gov.ae/ar/oil-gas/
22. موسى باهي، و كمال روابنية. (ديسمبر, 2016). التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان المصدرة للنفط. *المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، 05*، صفحة 135.
23. نبيل بوفليح. (2010). دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الازمة المالية والاقتصادية العالمية. *مجلة بحوث اقتصادية عربية، 49*، صفحة 100.

978-9931-9701-1-8

تجربة التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: التأسيس لمرحلة ما بعد النفط
The Experience of Economic Diversification in Saudi Arabia: Creating a Post-Oil Phase

– **د. بوزيد صليحة:** أستاذ محاضر ب ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر
– **د.سلايمية ظريفة:** أستاذ محاضر أ ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر

ملخص

ظل تنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد السعودي هدفا رئيسيا للتنمية الاقتصادية منذ بداية التخطيط للتنمية بالمملكة، وجاءت رؤية 2030 للتأكيد على هذا التوجه من خلال جملة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والتي تهدف إلى تحويل الاقتصاد السعودي إلى اقتصاد متنوع ومستدام.

وبذلك يهدف هذا البحث إلى دراسة تجربة التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ، وذلك من خلال تحليل الواقع الاقتصادي السعودي والجهود المبذولة من قبل المملكة بغرض تحقيق اقتصاد مزدهر ومتنوع.

الكلمات المفاتيح: التنويع الاقتصادي، القطاع غير النفطي، الاقتصاد السعودي، رؤية المملكة 2030
التصنيف JEL : P28 , Q01

Abstract

Diversification of the production base of the Saudi economy has been a major objective of economic development since the beginning of development planning in the Kingdom, and Vision 2030 came to confirm this trend through a number of economic and financial reforms aimed at transforming the Saudi economy into a diversified and sustainable economy.

Thus, this research aims to study the experience of economic diversification in the Kingdom of Saudi Arabia, by analyzing the Saudi economic reality and the efforts made by the Kingdom in order to achieve a prosperous and diversified economy.

Key words: *economic diversification, the non-oil sector, the Saudi economy, Saudi Vision 2030.*
Jel Codes Classification : P28 , Q01

978-9931-9701-1-8

مقدّمة:

استطاعت المملكة العربية السعودية تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاستثمار بشكل واسع في تنمية رأس المال البشري، وهذا يعزى للدور الكبير للنفط باعتبارها أكبر منتج للنفط الخام في منظمة الاوبك، بمتوسط انتاج يومي يبلغ نحو 10 ملايين برميل يوميا.

ولقد أحدثت موجات الصدمات النفطية التي أصبحت تمثل ظاهرة متلازمة للسوق النفطية تحولات أساسية في التنويع الاقتصادي خاصة مع نمو الطلب على الطاقة الشمسية ومصادر الطاقة المتجددة. وهو ما ألقى بظلاله على قدرة النفط على الاستمرار كمصدر للنمو المستدام. وبدأت ملامح عصر جديد من التنويع الاقتصادي تظهر في السعودية خاصة مع تنامي القطاع غير النفطي، وهو ما يتيح للاقتصاد السعودي مرونة عالية في تجاوز صدمات النفط.

وبذلك يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هي الانجازات المحققة في مجال التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟ وماهي التطلعات المستقبلية؟

ومن أجل معالجة هذه الاشكالية قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتنويع الاقتصادي؟ وماهي أهدافه ومحدداته ومؤشراته؟
- ما الذي قامت به المملكة العربية السعودية من أجل التخفيف من التبعية النفطية؟

فرضيات الدراسة: ولقد استندنا في دراستنا هذه على الفرضيات التالية:

- هناك العديد من القطاعات المحورية للتنويع الاقتصادي في المملكة.
- يمكن تحقيق زيادة كبيرة في تنوع الهيكل الاقتصادي للمملكة بفضل تنفيذ أهداف التحول الرئيسية لرؤية المملكة 2030.
- يعزز التنويع الاقتصادي قدرة السعودية على التكيف مع الصدمات الخارجية.

أهمية الدراسة: تتمثل في:

- تستمد الدراسة أهميتها من كون التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية للاقتصاديات النفطية يمكنها من تحقيق الاستقرار في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويعزز من قدرتها على التعامل مع الصدمات الخارجية، حيث تعد التجربة السعودية من أبرز التجارب الرامية إلى تحقيق التنويع الاقتصادي في المنطقة العربية.

أهداف الدراسة: تتمثل في:

- تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها في النقاط التالية:
- تحديد قدرة السياسات والمبادرات المتخذة في السعودية على تحقيق التنوع الاقتصادي.
- التطرق لمتطلبات التنويع الاقتصادي وصياغة الآليات المناسبة لتحقيقه.

978-9931-9701-1-8

ولقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة وتحليلها.

حيث تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحورين التاليين:

- أولا: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي
- ثانيا: مبادرات التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

أولا: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي: كثيرا ما يتم ربط التنويع الاقتصادي بالتنويع في الانتاج وفي مصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية. ويمكن اعتباره بأنه عملية يتم من خلالها تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، زمن ثم تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، وتنويع الأسواق الخارجية وبالتالي تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها عبر الزمن (خالد هشام، 2018). حيث يمكن التمييز بين التنويع الأفقي والذي يترافق تحقيقه مع توليد منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في ذات القطاع المنتج. والتنويع الرأسي والذي يتطلب إضافة مراحل انتاجية إلى المدخلات المحلية أو المستوردة (الخطيب، التنويع وأثره على النمو في الاقتصاد السعودي، 2014).

1- أهداف سياسات التنويع الاقتصادي: نجد من الاهداف الرئيسية لسياسات التنويع الاقتصادي ما يلي: (التوني، 2001).

- ✓ تقليل الاعتماد على النفط، باعتباره من الموارد القابلة للنضوب، ولأن أسعاره تخضع لتغيرات وتقلبات كثيرة وحادة.
- ✓ استقرار معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ توسيع فرص الاستثمار وتوفير فرص العمل وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد.
- ✓ توسيع نطاق الأسواق الدولية وعدد الشركاء التجاريين الدوليين.
- ✓ توسيع قاعدة الإيرادات ورفع القيمة المضافة القطاعية.
- ✓ تنمية بدائل عن النفط كمصدر للدخل والنقد الأجنبي، من خلال التوجه لتنمية القطاعات غير النفطية وتشجيع الاستثمار فيها لرفع القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ تقليص دور الدولة في الاقتصاد وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص.
- ✓ زيادة انتاجية رأس المال البشري مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- ✓ تعزيز المقدرة على التعامل مع الازمات والصدمات الخارجية والداخلية من خلال زيادة نصيب الصادرات والعائدات غير النفطية
- ✓ تقليل مخاطر إحلال طاقات بديلة محل النفط والفقدان التدريجي لدول الاوبك لحصتها في السوق النفطية العالمية.

978-9931-9701-1-8

- ✓ تقليل المخاطر الاستثمارية، ذلك أن تنويع الاستثمارات وتوزيعها على عدد كبير من المنتجات يقلص من المخاطر الاستثمارية ويزيد من عوائدها.

2- **محددات التنويع الاقتصادي:** هناك العديد من العوامل التي تساهم في دفع وتحفيز التنويع الاقتصادي، ويمكن حصرها في الآتي: (الطيط، 2018).

- ✓ حجم الاستثمارات ونسبة التكوين الرأسمالي في الدولة، والتي من شأنها العمل على زيادة التنويع الاقتصادي.
- ✓ سياسة التجارة الخارجية، حيث يلعب تحرير التجارة دورا كبيرا في دعم المنافسة والاستثمار والمساهمة في توفير فرص العمل وزيادة الدخل وزيادة تنويع الصادرات. كما يعد التمويل من المحددات القوية والتي تؤثر إيجابا في تنويع الدخل وتنويع هيكل الصادرات.
- ✓ الإدارة الحكومية الرشيدة والتي تعمل على تصميم وتنفيذ السياسات الرامية إلى دعم وتنويع النشاط الاقتصادي وتوفير بيئة أعمال مناسبة.
- ✓ إسهامات القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية وتوفير فرص العمل وتحقيق المزيد من التنوع الاقتصادي.
- ✓ الموارد الطبيعية والتي يمكن النظر إليها باعتبارها نعمة أو نقمة تبعا لجودة النظام المؤسسي والمالي وممارسات الحاكمية الجيدة، إذ يمكن للدول النفطية استغلال الوفرة النفطية في تطوير بعض الصناعات وبالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي.
- ✓ العوامل الهيكلية والتي تتضمن عدد السكان في الدولة ورأس المال البشري ونوعية المؤسسات فيها. والتي تساعد في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال كبر حجم السوق وانتاج السلع القائمة على المعرفة، وإتاحة الفرص لقيام أنشطة جديدة.
- ✓ البنية التحتية اللازمة والخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والتي تؤدي إلى زيادة الانتاجية.

3- **مؤشرات التنويع الاقتصادي:** توجد العديد من المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي منها:

- النسبة المئوية لإسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.
- النسبة المئوية لإسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.
- تطور الإيرادات غير النفطية كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة.
- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات.

إلا أن المؤشرات آنفة الذكر، لا تبين درجة التنويع الاقتصادي بدقة، إذا ما تعلق الأمر بعمليات المقارنة بين الدول، أو في نفس الدولة خلال فترات متباينة. لذلك وجب الاعتماد على المؤشرات الإحصائية التي تقيس درجة

978-9931-9701-1-8

التشتت كمعامل الاختلاف، أو التي تعتمد على قياس خاصية التركيز كمعامل جيني، أو التي تركز على مفهوم التنوع كمعامل هيرفندال-هيرشمان والذي يعد الأكثر شيوعا. حيث تعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي (الخطيب، التنويع وأثره على النمو في الاقتصاد السعودي، 2014) .

ثانيا: مبادرات التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: قامت المملكة العربية السعودية بالعديد من المبادرات من أجل تنويع اقتصادها وتجلى ذلك أكثر عقب صدور رؤية 2030 عام 2016 ، والتي استهدفت تحويل هيكل الاقتصاد السعودي إلى اقتصاد متنوع ومستدام.

1- لمحة عن الاقتصاد السعودي: تشكل المملكة العربية السعودية أكبر سوق اقتصادي حر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ تحوز على 25% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العربي، ولا سيما وأن موقعها الجغرافي يجعلها منفذاً سهلاً لأسواق التصدير في أوروبا وآسيا وأفريقيا، ويتمتع سوقها بقدرة شرائية عالية كما يشهد سوقها المحلي توسعاً مستمراً (3.5% سنويًا)، وتعد المملكة من أسرع الدول في النمو الاقتصادي على مستوى العالم، حيث أنه من المتوقع أن يزيد نصيب الفرد من الدخل القومي الى 33500 دولار أمريكي بحلول عام 2020 بعد أن كان 25000 في عام 2012 .

وتمتلك المملكة أكبر احتياطي نفطي في العالم (25%)، إضافة إلى عدد من الموارد الطبيعية الواعدة في مجال التعدين، وتوفر الطاقة للمشاريع الاستثمارية بأقل الأسعار على مستوى جميع دول العالم مما يجعل المملكة الوجهة المثالية للمشاريع التي تعتمد على استهلاك الطاقة.

ويعتبر الريال السعودي من أكثر العملات في العالم استقراراً، حيث لم يكن هناك تغير كبير في قيمة صرفه خلال الثلاثة العقود الأخيرة ولا توجد هناك أية قيود مفروضة على الصرف والتحويل بالعملات الأجنبية وتحويل رؤوس الأموال والأرباح للخارج، أما بالنسبة لمعدلات التضخم في المملكة العربية السعودية فهي منخفضة جداً، وتسعى المملكة لتوقيع اتفاقيات ثنائية مع عدد من الدول فيما يتعلق بتشجيع وحماية الاستثمار، ومنع الازدواج الضريبي. (المنصة الوطنية الموحدة، 2019).

وتصنف المملكة ضمن الاقتصادات العشرين الأكبر في العالم، وتحتل المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018 إلى 2934 مليار ريال سعودي بما يعادل 782 مليار دولار أمريكي (جدوى للاستثمار، 2019).

2- فرص التنويع الاقتصادي بالمملكة: رؤية مستقبلية: من أجل تطوير الاقتصاد وتنويعه وتخفيف الاعتماد على النفط، أطلقت المملكة العربية السعودية رؤية السعودية 2030 مرتكزة على العديد من الاصلاحات الاقتصادية والمالية، والتي استهدفت تحويل هيكل الاقتصاد السعودي إلى اقتصاد متنوع ومستدام مبني على

978-9931-9701-1-8

تعزيز الانتاجية ورفع مساهمة القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وإطلاق القطاعات الاقتصادية الواعدة وتنميتها، وتعزيز استدامة المالية العامة. ولقد تمحورت أبرز الجهود حول: (رؤية 2030) .

- ✓ تعزيز المحتوى المحلي والصناعة الوطنية، وذلك بتوطين انتاج السلع والخدمات لرفع تنافسيتها وخلق فرص وظيفية مستدامة، وتمكين تنمية الصادرات ونفاذها للأسواق الخارجية.
- ✓ إطلاق القطاعات الاقتصادية الواعدة وتنميتها: من خلال وضع السياسات والأطر التنظيمية اللازمة، وتحفيز الاستثمارات في هذه القطاعات وتسهيلها، حيث دفعت الرؤية بعجلة الطاقة المتجددة من خلال عدد من المشاريع في أنحاء المملكة مثل محطة سكاكا للطاقة المتجددة. كما عملت على تعزيز دور المدن الصناعية لتنمية قطاع التعدين مثل مدينتي رأس الخير ووعد الشمال. وفي قطاع السياحة والترفيه تعمل الرؤية على تعزيز تطوير المواقع السياحية وفق أعلى المعايير العالمية، مما سيعزز من وتيرة نمو نشاط السياحة بالمملكة.
- ✓ جذب الشركات الرئيسية العالمية لفتح مقراتها الرئيسية بالمملكة وتعزيز دور مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي. حيث أطلقت المملكة عدة أنظمة وتشريعات لتحسين بيئة الأعمال تمكين القطاع الخاص وتسهيل التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وارتفع بذلك ترتيبها في تقرير ممارسة أنشطة الاعمال من المرتبة 82 في عام 2016 إلى المرتبة 62 في العام 2020 من بين 190 دولة.
- ✓ توسيع مصادر تمويل الشركات، وتطوير السوق المالية السعودية، وإطلاق سوق للمشتقات المالية والانضمام إلى المؤشرات العالمية للأسواق الناشئة (مؤشر فوتسي راسل ومؤشر MSCI)
- ✓ استدامة المالية العامة من خلال رفع كفاءة الانفاق الحكومي وتنمية الإيرادات غير النفطية، ورفع كفاءة التخطيط والتحول الرقمي وتعزيز الشفافية. وبذلك تهدف رؤية 2030 إلى: (بلال، 2021) .ذ
- ✓ زيادة إسهامات المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتصل إلى 35% من إجمالي الناتج المحلي بدلا من 20% في الوقت الحالي.
- ✓ زيادة إسهام القطاع الخاص ليصل إلى 65% من إجمالي الناتج المحلي بدلا من 40% في الوقت الحالي.
- ✓ زيادة إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر من 3.8% من إجمالي الناتج المحلي حاليا ليصل إلى متوسط المعدل العالمي الحالي عند 5.7%
- ✓ احتلال المملكة العربية السعودية لمركز من ضمن 10 مراكز الأولى في مؤشر التنافسية العالمي بدلا من مركزها الحالي وهو 25.
- ✓ ترتيب ثلاث مدن سعودية ضمن أفضل 100 مدينة عالمية بحلول عام 2030.

3- مؤشرات عن التنويع الاقتصادي في السعودية: ساعدت الرؤية الاستشرافية للمملكة على تخطي أزمات أسواق النفط وتنمية الإيرادات غير النفطية وتماسك المالية العامة ومكافحة فيروس كورونا، حيث حققت

978-9931-9701-1-8

المملكة نتائج طيبة في مجال التنويع الاقتصادي. وهو ما يعكس نجاح خطط تنويع مصادر الدخل غير النفطية، والمؤشرات أدناه تبين ذلك:

- ✓ نمو الناتج المحلي غير النفطي من الناتج المحلي الاجمالي ليصل إلى 59% عام 2020 بعد أن كان 55% في عام 2016 (نور، 2021). ومن المنتظر أن ترتفع نسبة مساهمة الصناعة والتعدين في الناتج المحلي الاجمالي من 10% إلى 15% بحلول 2030 ، من 272 مليار ريال في 2020 إلى أكثر من 600 مليار ريال بحلول عام 2030. وتمكن قطاعا الصناعة والتعدين منذ إطلاق برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية من جذب استثمارات من القطاع الخاص بأكثر من 200 مليار ريال، ومن المستهدف رفع إسهام الصناعة والثروة المعدنية في الصادرات التي تبلغ 184 مليار ريال بنهاية 2019 إلى 424 مليارا بحلول عام 2030. (نايل، 2021)، والشكل أدناه يوضح نسبة الناتج المحلي غير النفطي في المملكة العربية السعودية للفترة 1990-2015.

الشكل 1: نسبة الناتج المحلي غير النفطي في المملكة العربية السعودية

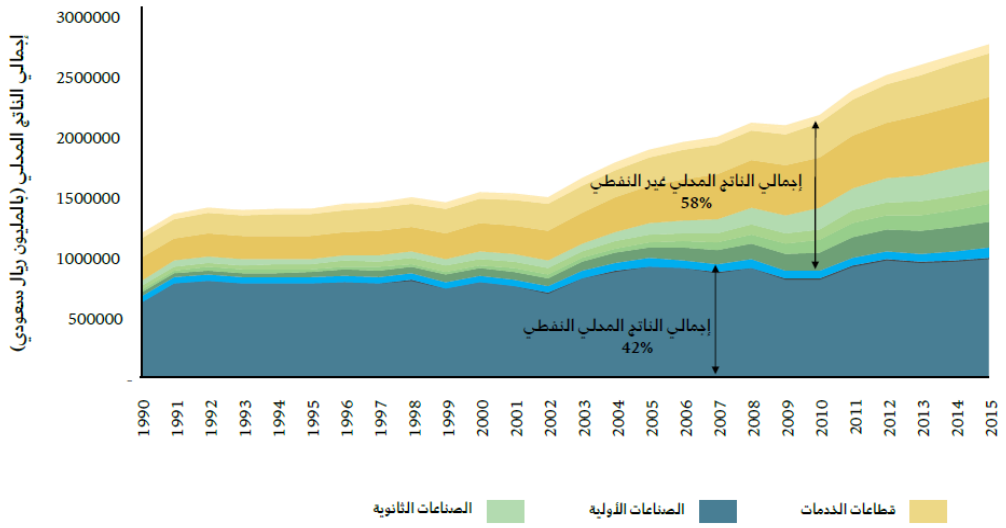

المصدر: نيكولاس هوارث وآخرون، النمو من خلال التنوع وكفاية الطاقة: إنتاجية الطاقة في المملكة العربية السعودية، مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية، 2018.

https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/lnmw_mn_khll_ltnw_w_kfy_ltq_-ntjy_ltq_fy_lmmlk_lrby_lswdy-ara.pdf

- ✓ من المتوقع أن يحقق الاقتصاد السعودي انتعاشا متواضعا خلال عام 2021، مع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي بنسبة 3%، والشكل أدناه يوضح ذلك:

978-9931-9701-1-8

الشكل 2: نمو الناتج الإجمالي الحقيقي في المملكة العربية السعودية

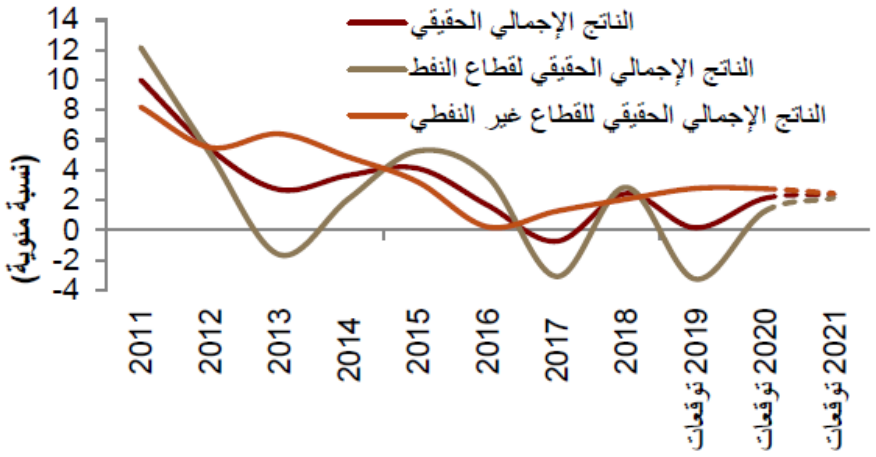

المصدر: جدوى للاستثمار، أحدث التطورات في الاقتصاد الكلي للمملكة، الرياض، نوفمبر 2019،
http://www.jadwa.com/ar/researchsection/research/economic-research/macroeconomic-reports-1

- ✓ زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي، حيث شهدت المملكة تدفقا متزايدا للاستثمارات الأجنبية، ووصلت إلى مستويات مرتفعة خاصة عام 2019 نتيجة قيام السعودية بطرح حصة من شركة أرامكو السعودية لتجمع 110.4 مليار ريال (29.44 مليار دولار) في أضخم اكتتاب لها (نايل، 2021). ومن المتوقع أن تصل مجمل الاستثمارات الأجنبية إلى 47 مليار دولار سنة 2021 مدفوعة بانتعاش استثمارات المحافظ بالأسهم. والشكل الموالي يبين ذلك:

الشكل 3: تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى المملكة العربية السعودية

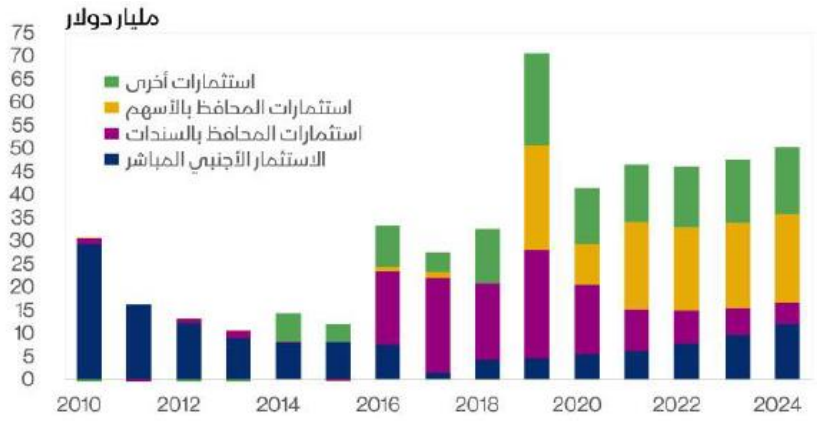

المصدر: اقتصاد الشرق ، سيناريوهات انتعاش الاقتصاد السعودي،...بالرسوم البيانية، 21 فيفري 2021 ،
https://www.asharqbusiness.com/article

978-9931-9701-1-8

للإشارة فإن الأصول الحالية لصندوق الاستثمارات العامة والتي تبلغ حوالي 300 مليار دولار (1.1 تريليون ريال) تتوزع بنسبة 80% أصول محلية و20% أصول دولية، ولكن الهدف هو الوصول إلى نسبة 50% لكل منهما لأصول ترتفع قيمتها إلى 2 تريليون دولار (7.5 تريليون ريال) بحلول عام 2030 (جدوى للاستثمار، 2019).

- ✓ ارتفاع عائد الصادرات غير النفطية من 54 مليار ريال سعودي عام 2013 إلى 62 مليار ريال عام 2018، ومن المتوقع أن يصل إلى 67 مليار ريال عام 2021، مثل ما هو موضح بالجدول الآتي:

جدول رقم 1: مؤشرات التجارة الخارجية للاقتصاد السعودي للفترة (2013-2021)

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019 توقعات	2020 توقعات	2021 توقعات
عائد الصادرات الإجمالي	376	342	204	184	222	294	271	279	292
عائد صادرات النفط	322	285	153	137	170	232	211	216	225
عائد الصادرات غير النفطية	54	57	51	47	52	62	60	63	67
الواردات	153	158	159	128	123	126	130	135	140
الميزان التجاري	223	184	44	56	98	169	141	143	152

المصدر: جدوى للاستثمار، أحدث التطورات في الاقتصاد الكلي للمملكة، الرياض، نوفمبر 2019،
http://www.jadwa.com/ar/researchsection/research/economic-research/macroeconomic-reports-1

ولقد أثر النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين سلبا على التجارة العالمية والانتاج الصناعي، ولم تكن المملكة بمنأى عن ذلك، حيث تراجعت الصادرات غير النفطية للمملكة خلال الفترة من بداية عام 2019 وحتى أوت بنسبة 6% على أساس سنوي، بينما ارتفعت قيمة السلع المستوردة بنسبة 5%، وهذا الارتفاع جاء متماشيا مع نمو الاقتصاد المحلي السعودي غير النفطي (جدوى للاستثمار، 2019).

- ✓ خفض الاعتماد على إيرادات النفط المالية من 81% عام 2015 إلى 66% في عام 2019، حيث يعتبر نمو القطاع غير النفطي سنة 2019 هو الأسرع منذ السنة المالية 2015، وساهمت الإيرادات غير النفطية خلال العام 2019 في التخفيف من أثر انخفاض الإيرادات النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط عالميا واتفاق تخفيض الإنتاج بريادة منظمة الأوبك.

وساهمت اصلاحات ضريبة القيمة المضافة والرسوم على العمالة الوافدة والضريبة الانتقائية (المشروبات الغازية ومشروبات الطاقة ومنتجات التبغ ومشتقاته) في ارتفاع الإيرادات غير النفطية، وارتفعت الايرادات غير النفطية إلى ما يعادل 16% تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي مقارنة بنسبة 7% فقط في العام 2012 (الجزيرة كابيتال، 2019).

978-9931-9701-1-8

ففي العام المالي 2019 بلغت الإيرادات المقدرة 917 مليار ريال سعودي شكلت الإيرادات النفطية 66%، في حين شكلت الإيرادات غير النفطية 34% من هذا الإجمالي. والشكل أدناه يوضح ذلك:

الشكل 4 : نسبة الإيرادات النفطية مقابل الإيرادات غير النفطية في المملكة العربية السعودية للسنة المالية 2019

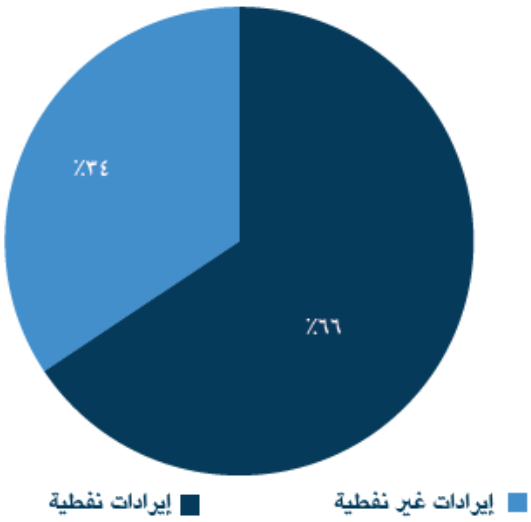

المصدر: الجزيرة كابيتال للأسواق المالية، نظرة على الاقتصاد السعودي 2020، الرياض، ديسمبر 2019،
https://www.aljaziracapital.com.sa/page/Economic_Reports

978-9931-9701-1-8

الخلاصة

حققت المملكة تقدما مهما في وضع البرامج التفصيلية لدعم التنويع الاقتصادي، كما أظهرت المجهودات المبذولة أثرا طيبا، وبدأت بالفعل تؤتي أكلها. حيث عملت الرؤية ومبادراتها على إرساء قواعد التنويع الاقتصادي في المملكة ويتوقع أن يشهد الاقتصاد السعودي خلال السنوات القادمة تزايدا ملحوظا في معدلات النمو الاقتصادي، حيث ستواصل المملكة تنفيذ مشاريعها التنموية الكبرى واستكمال تنفيذ برامج تحقيق الرؤية، والعمل على خلق قطاعات جديدة واعدة، وتمكين القطاع الخاص من الإسهام بصورة أكبر في النمو الاقتصادي بما يسهم في خلق فرص عمل جديدة للمواطنين وتعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

ولقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نوردها على النحو الآتي:

النتائج: تتمثل في:

- ✓ تمتلك السعودية امكانات مادية هائلة تمكنها من السير قدما في مجال التنويع الاقتصادي.
- ✓ لا يزال النفط يشكل أكثر من 40% من اجمالي الناتج المحلي السعودي، ونحو 80% من الصادرات.
- ✓ تسبب وباء كوفيد 19 بمزيد من التراجع في اسعار النفط وألحق أضرارا جسيمة بالقطاعات غير النفطية التي تحاول السعودية تطويرها.

التوصيات: تتمثل في الآتي:

- ✓ مواصلة العمل على تهيئة البيئة اللازمة والمحفزة لنمو وتوسع قطاع الأعمال وجذب الاستثمارات.
- ✓ التركيز على تنمية القطاع السياحي بالسعودية لما له من أهمية، إذ تؤمن السياحة الدينية حوالي 20% من الناتج المحلي غير النفطي في السعودية.
- ✓ زيادة الاستثمار في الاقتصاد الرقمي، كتطبيقات الهواتف الخلوية وبوابات الخدمات الحكومية والتجارة الالكترونية.
- ✓ العمل على تشجيع ودعم البحث العلمي وتكوين المعارف والمهارات في مجال العلوم والتقنية، والتي تعد العنصر الفاعل في نجاح سياسة التنويع الاقتصادي والخروج من التبعية.

978-9931-9701-1-8

قائمة المراجع

1) أحمد عدنان العمري الطيط. (المجلد 26, 2018). حقبة ما بعد النفط في المملكة العربية السعودية، مسوغات التنوع الاقتصادي. *مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية* ، الصفحات 57 - 73.

2) التوني ,ن .(2001) .ملخص وقائع اجتماع الخبراء حول مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العرب .لبنان :المعهد العربي للتخطيط.

3) السعودية المنصة الوطنية الموحدة. (7 ديسمبر, 2019). *المنصة الوطنية الموحدة*. تاريخ الاسترداد 12 سبتمبر, 2021، من المنصة الوطنية الموحدة: https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/content/1economic

4) المنصة الوطنية الموحدة، سبتمبر 2019:

https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/content/1economic

5) بلال ,ص .(2021) .*المدن السعودية الطريق الى اقتصادنا المستقبلي*. Consulté le 9 24, 2021, sur مركز الادارة المحلية : http://www.ksclg.org/publication-project/english-saudi-cities-the-key-to-our-future-economy

6) جدوى جدوى للاستثمار. (25 11, 2019). *جدوى للاستثمار*. تاريخ الاسترداد 5 9, 2021، من جدوى للاستثمار: http://www.jadwa.com/ar/researchsection/research/economic-research/macroeconomic-reports-1?page=2

7) رؤية .(s.d.). 2030, 2. *النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية* Consulté le 9 13, 2021, sur .رؤية :2030 https://www.vision2030.gov.sa/ar/thekingdom/explore/economy

8) عبد الحميد خالد هشام. (2018). التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية* ، الصفحات 75-98.

9) للأسواق المالية الجزيرة كابيتال. (12, 2019). *تقارير اقتصادية*. تاريخ الاسترداد 12 9, 2021، من الجزيرة للأسواق المالية: https://www.aljaziracapital.com.sa/page/Economic_Reports

10) ممدوح عوض الخطيب. (المجلد 26, 2014). التنويع وأثره على النمو في الاقتصاد السعودي. *مجلة جامعة الملك سعود* ، الصفحات 111 - 128.

11) نايل ,س .ع .(12 6, 2021) .*بين الضرورة الملحة والخيار .. التحولات الاقتصادية لدول الخليج*, 2021, 11 9 Consulté le . sur المركز العربي للبحوث والدراسات http://www.acrseg.org/41884 :

12) نور ,م .(3 5, 2021) .*تفاؤل دولي بمستقبل الناتج السعودي غير النفطي* Consulté le 9 11, 2021, sur .أسبوعية الوطن : https://www.alwatan.com.sa/article/1075163

978-9931-9701-1-8

و اقع التنويع الاقتصادي في الجز ائرفي ظل جائحة كوفيد19

The reality of economic diversification in Algeria in light of the COVID-19 pandemic

– ياسر بن يونس، طالب دكتوراه، جامعة غرداية، الجزائر

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى ابراز أهمية التنويع الاقتصادي وحاجة الجزائر اليه خاصة في ظل الخسائر التي تعرضت لها جراء انتشار جائحة كورونا. وقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي. وذلك من خلال التطرق الى المفاهيم النظرية للتنويع الاقتصادي. والتعرف على ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل تحقيقه.

حيث قمنا بترجمة البيانات الكمية والاحصائيات خلال فترة الممتدة من 2010-2020 الى جداول تكرارية من خلال تحليل تقلبات قيمة كل من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الجزائري المعتمد بدرجة أولى على البترول، ومقارنته بالتغيرات الحاصلة في كل من القطاع الزراعي والخدماتي والبناء خاصة في فترة انتشار وباء كورونا19 الى غاية سنة 2020، وتوصلنا الى أن الناتج المحلي الإجمالي الجزائري قد تأثر بشكل كبير جدا بجائحة كورونا عكس باقي القطاعات التي عرفت نموا وازدهارا كبيرين، وهذا ما ظهر من خلال سعي الحكومة الجزائرية الى تغيير هذا الواقع من خلال دعم القطاعات الإنتاجية المختلفة والتي يأتي في مقدمتها القطاع الزراعي، الخدماتي، وقطاع البناء.

الكلمات المفاتيح: تنويع اقتصادي، اقتصاد جزائري، كوفيد19، الناتج المحلي الجزائري.

التصنيف JEL: E60، O20.

Abstract

The purpose of this study was to highlight the importance of economic diversification and the need for it in Algeria, particularly in light of the losses it suffered due to the spread of the Corona pandemic. We used the descriptive analytical method. And that by approaching the theoretical concepts of the economic diversification. And to know what the Algerian government has done to achieve it.

Where we translated the quantitative and statistical data during the period 2010-2020 into recurrent tables by analyzing the fluctuations in the value of both the Algerian GDP and the growth rate of the Algerian GDP, which depends mainly on oil, and comparing it with the changes in the agriculture, services and construction sectors in particular. During the period of spread of the Corona 19 epidemic until the year 2020, and we concluded that the Algerian gross domestic product has been affected in a very large way by the Corona pandemic, unlike the rest of the sectors that have experienced great growth and prosperity, and this has been evident through the efforts of the Algerian government to change this reality by supporting the productive sectors The various sectors, which come to the forefront of the agricultural sector, services and construction sector.

Key words: *Economic diversification, Algerian economy, Covid19, Algerian GDP.*

Jel Codes Classification : E60, O20.

978-9931-9701-1-8

المقدمة

أصبح التنويع الاقتصادي مطلبا ملحا للدول النامية والنفطية التي تعتمد بدرجة مبالغ فيها على مورد واحد كمصدر أساسي لنمو اقتصادها، وهذا راجع الى الهزات العنيفة في أسعار المواد النفطية في الأسواق العالمية، هذه التغيرات كانت بمثابة ناقوس خطر لتلك الدول من أجل تغيير سياساتها والتخلص من الاعتماد الكلي على الثروات الباطنية التي تزخر بها أراضيها، فوجب عليها التوجه الى التنويع الاقتصادي وانتهاج سياسات تنموية تهدف الى بناء اقتصاد متوازن يقلل من هيمنة الموارد الطبيعية.

لذا سعت الجزائر كباقي الدول النفطية الى وضع استراتيجيات للخروج من التبعية النفطية من خلال إنعاش باقي القطاعات الإنتاجية على أمل الوصول الى التنويع الاقتصادي خاصة مع انتشار جائحة كورونا وما خلفتها لاقتصاداتها.

وسنحاول من خلال دراستنا عرض واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خاصة خلال الفترة التي ظهر فيها فيروس كورونا، وتسليط الضوء على أبرز القطاعات الإنتاجية التي يمكن للجزائر الاعتماد عليها.

الإشكالية: وعلى ضوء ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

❖ **ما و اقع التنويع الاقتصادي في الجز ائر في ظل أزمة كورونا؟**

الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما المقصود بالتنويع الاقتصادي؟
- ✓ هل يتميز الاقتصاد الجزائري بالتنوع؟ ولماذا؟
- ✓ ما هي الإجراءات المتبعة في الجزائر لدعم التنويع الاقتصادي؟

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من خلال تعرضها للتنويع الاقتصادي في الجزائر الذي يعتمد على البترول والغاز بصفة كلية تصل الى 97% كمتوسط في التصدير، وهذه السلع تتعرض الى تقلبات كبيرة في أسعارها خاصة منذ انتشار جائحة كورونا، مما يسبب خسائر كبيرة للاقتصاد الجزائري وبذلك يعيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وبالتالي يتطلب الأمر إعادة النظر من الهيكل الإنتاجي للجزائر، وهذا ما سعت الحكومة الجزائرية الى تغييره من خلال جملة من الاستراتيجيات.

أهداف الدراسة: تتجلى أهداف الدراسة فيما يلي:

- ✓ التعرف على مفهوم التنويع الاقتصادي؛
- ✓ التعرف على طبيعة الاقتصاد الجزائري؛
- ✓ تحديد أثر جائحة كورونا على الناتج المحلي الاجمالي الجزائري؛
- ✓ تحديد أثر جائحة كورونا على الناتج المحلي الاجمالي الجزائري في القطاع الزراعي؛
- ✓ تحديد أثر جائحة كورونا على الناتج المحلي الاجمالي الجزائري في القطاع الخدماتي والبناء؛

الدراسات السابقة: من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع نجد ما يلي:

- ✓ مدوري حادة، مكيديش محمد، مقال بعنوان علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة من 2000-2019. حيث هدفت الى دراسة التنويع الاقتصادي وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال نموذجين للاقتصاد القياسي، حث سلط النموذج الأول الضوء على دراسة العلاقة بين السياسة

978-9931-9701-1-8

التجارية وتنويع الصادرات، وركز النموذج الثاني على استكشاف نوع العلاقة بين التنويع الاقتصادي ومؤشر التنمية الاقتصادية والمعبر عنه بمعدل النمو وذلك باستخدام نموذج ARDL وتوصلت الى وجود علاقة طويلة الأمد وتأثير سلبي بين السياسة التجارية ومؤشر تنويع الصادرات وكذا علاقة طويلة الأمد وسلبية بين مؤشرات التنويع الاقتصادي ومعدل النمو الاقتصادي ويشير هذا الى تركيز التنويع الاقتصادي في المورد النفطي؛

- ✓ دنيا خنشول، مقال بعنوان التنويع الاقتصادي في الجزائر: الواقع وإمكانية التحقيق، وهدفت الدراسة الى عرض واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وكيف يمكن تحقيقه ودعمه في الاقتصاد الجزائري، وقد بينت الدراسة أن الاقتصاد الجزائري غير متنوع حاليا، ويمكن تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر باتباع سياسة التصنيع لإحلال الواردات القائمة على تحسين مناخ الأعمال ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات وتطوير القطاعات المستهدفة للتنويع والتي من أهمها: الصناعات البتروكيماوية، المنتجات الغذائية، الاسمنت، الصلب، قطاع السيارات وكذا قطاع المعرفة؛
- ✓ سيساني ميدون، الياس ميدون، مقال بعنوان الاستثمار الأجنبي والتنويع الاقتصادي في الجزائر 2000-2016، وهدفت هذه الدراسة الى ابراز حاجة الجزائر الى التركيز على التنويع الاقتصادي بكل أشكاله وفتح قطاعات حيوية أخرى تساهم كبدائل عن الاعتماد المفرط على ريع البترول، حيث اعتمدت هذه الدراسة على الأدوات الإحصائية من خلال تحليل طبيعة التنويع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات الوافد للجزائر وتطور الصادرات غير النفطية خلال الفترة من 2000 الى 2016، حيث تبين استمرار الاعتماد الريع ومنه فشل السلطات في تطبيق التنويع لمصادر الدخل بهدف تحسين مستوى الأداء الاقتصادي ودفع عجلة التنمية.

I- الإطار النظري للتنويع الاقتصادي

I-1- مفهوم التنويع الاقتصادي

I-1-1- تعريف التنويع الاقتصادي: يقصد بالتنويع الاقتصاد: "اعتماد مجموعة متزايدة من القطاعات المختلفة تتشارك في تكوين الناتج، والتنويع يمكن أن يشار فيه الى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات (مرزوق، 2013)".

كما يعرف على أنه: " تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال الى مرحلة تثمين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. (زرقوط و كثير، 2017)"

I-1-2-أهداف التنويع الاقتصادي: للتنويع الاقتصادي مجموعة من الأهداف التي تسعى الدول النفطية الى تحقيقها ولعل من أبرز هذه الأهداف ما يلي: (شراد و جابي، 2016)

- ✓ التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالنفط، أو الجفاف بالنسبة للموارد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية أو في الدول الشريكة كالدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية؛
- ✓ تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل والعملة الأجنبية والايرادات الميزانية العامة، ورفع قيمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها؛

978-9931-9701-1-8

- ✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من واردات السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين معيشة الأفراد.

I-2- مستويات التنويع الاقتصادي: تتمثل أهم مستويات التنويع الاقتصادي في:

I-2-1- تنويع الانتاج: ويتعلق تنويع الإنتاج أساسا بزيادة المكاسب الإنتاجية، بالنسبة للمؤسسات حيث يتمثل في انتاج نشاط جديد مع استمرارية انتاج منتجاتها الأخرى وذلك للتقليل من الخطر وتوزعه، أو لوجود فوائض في معدات المؤسسة وطاقتها الإنتاجية بشكل عام، أو رغبة منها في تحقيق نمو أكثر ارتفاعا". (مرزوق أ.، 2017)

I-2-2- تنويع التجارة الخارجية: وهي عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول، وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي، كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير وما الى ذلك وبالتالي يرتبط تنويع التجارة الخارجية الى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها وذلك من خلال جانبين رئيسيين، صادرات وواردات. (قابوش، 2018/2017)

I-2-3- تنويع الأصول: أشار تقرير البنك الدولي عام 2011 الى طريقة جديدة في قياس التنويع، اذ تقترح هذه الطريقة تقسيم أصول أي دولة الى ثلاثة أنواع، الطبيعية، المنتجة وغير الملموسة، وتتضمن الأصول الطبيعية الموارد الأرضية، من غابات وأراضي ومراعي، وتشير الأصول المنتجة الى رأس المال المنتج، وهو يتضمن الاستثمارات المادية ورأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي، وتشير الأصول غير الملموسة الى المؤسسات الوطنية وحكم القانون (تهتان و صاري، 2016).

I-3- تقييم مدى نجاح سياسة التنويع الاقتصادي: لأجل تقييم مدى نجاح سياسة التنويع الاقتصادي في أي دولة من الدول، لابد من دراسة بعض المؤشرات والدعائم الكمية التي تستطيع من خلالها قياس درجة التنويع الاقتصادي، ونذكر منها: (غلاب، سعيداني، و رزيعات، 2017)

- ✓ زيادة فعالية القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ تطوير اجمالي العمالة حسب القطاعات؛
- ✓ معدل درجة التغير الهيكلي؛
- ✓ درجة استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته باستقرار أسعار المورد الوحيد.

I-4- تعريف فيروس كوفيد19: يعرف على أنه: " هو المرض الناجم عن فيروس كورونا المستجد المسمى فيروس كورونا. وقد اكتشفت المنظمة هذا الفيروس المستجد لأول مرة في 31 ديسمبر 2019، بعد الإبلاغ عن مجموعة من حالات الالتهاب الرئوي الفيروسي في يوهان بجمهورية الصين الشعبية." (منظمة الصحة العالمية، 2021)

978-9931-9701-1-8

II- دراسة بيانية حول و اقع التنويع الاقتصادي في الجز ائر قبل وبعد جائحة كوفيد19.

II-1- حركة الناتج المحلي الجز ائري للفترة من 2010-2020

المدرج التكراري التالي يوضح حركة النتاج المحلي الجزائري للفترة من سنة 2010 الى سنة 2020:

الشكل رقم (01): مدرج تكراري لحركة الناتج المحلي الجز ائري للفترة من 2010 الى 2020.

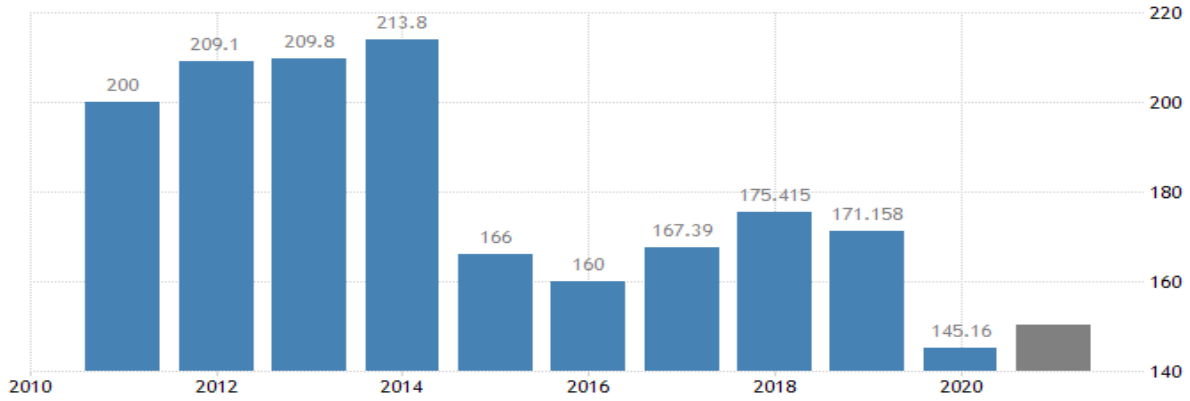

Source : https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp

انطلاقا من نتائج الجدول التكراري نلاحظ ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي الجزائري من 200 مليار دج في سنة 2010 الى 209.1 مليار دج سنة 2012 ليستمر هذا الارتفاع بشكل تدريجي في سنة 2013 بقيمة 209.08 مليار دج وصول الى قيمة 213.8 مليار دج في سنة 2014 لينخفض بشكل حاد جدا في سنة 2015 الى 166 مليار دج ويستمر في النزول ليصل الى 160 مليار دج في سنة 2016، يرتفع بعد ذلك في كل من سنتي 2017 و2018 بقيمة 167.39 و175.415 مليار دج على التوالي، وبعد ظهور جائحة كورونا في سنة 2019 انخفض الى 145.16 مليار دولار امريكي ويصل الى أقل قيمة له في سنة 2020 ب 145.16 مليار دولار أمريكي.

II-2- تقلبات معدل النمو السنوي للناتج المحلي الجز ائري خلال الفترة من 2017 الى 2020.

الشكل التالي يوضح معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة من شهر جويلية 2017 الى شهر جانفي 2020

الشكل رقم (02): مدرج تكراري يوضح تغيرات معدلات النمو للناتج المجلي الجز ائري خلال الفترة من 2017 الى 2020.

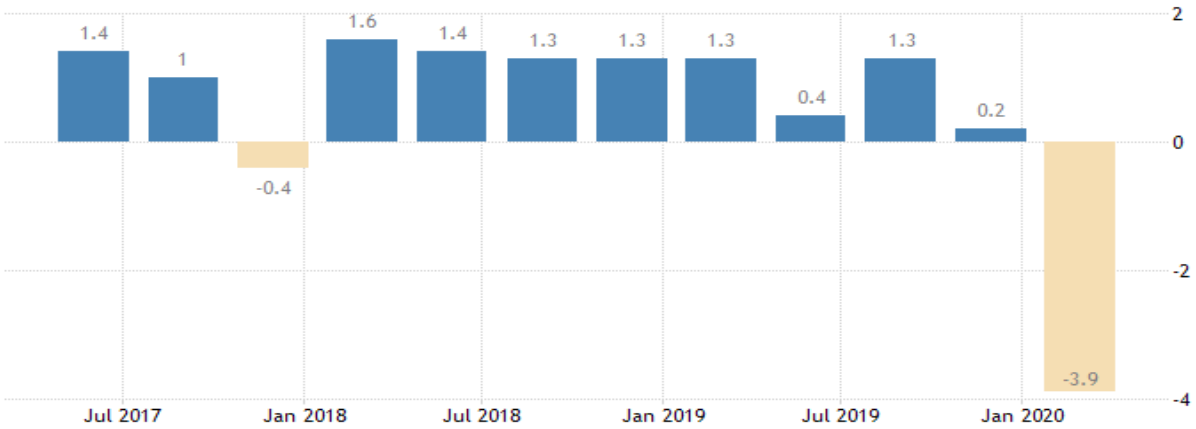

Source : https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-growth-annual.

978-9931-9701-1-8

من الشكل رقم 02 نلاحظ أن معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي كانت مرتفعة خاصة في شهر جويلية 2017 أين وصل الى 1.4 لينخفض بعد ذلك في أواخر سنة 2017 الى 1 ثم يتهاوى الى سالب 0.4 في بداية سنة 2018 ليعرف بعد ذلك ارتفاع كبيرا في شهر مارس أين وصل الى 1.6، ثم نلاحظ انخفاض تدريجي له في جويلية 2018 وديسمبر 2018 بقيمة 1.4 و1.3 على التوالي ليستمر عند هذه القيمة الى غاية منتصف سنة 2019 أين عرف تقلبات عنيفة (0.4 ثم 1.3 ثم 0.2) ليصل الى معدلاته الدنيا في مارس 2020 بمعدل نمو سالب 3.9.

II-3- تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الجز ائري لقطاع الزراعة خلال الفترة من 2010 الى 2020.

الجدول التكراري التالي يوضح التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري لقطاع الزراعة خلال الفترة من 2010 الى 2020.

الشكل رقم (03): مدرج تكراري لتقلبات الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة خلال الفترة من 2010-2020.

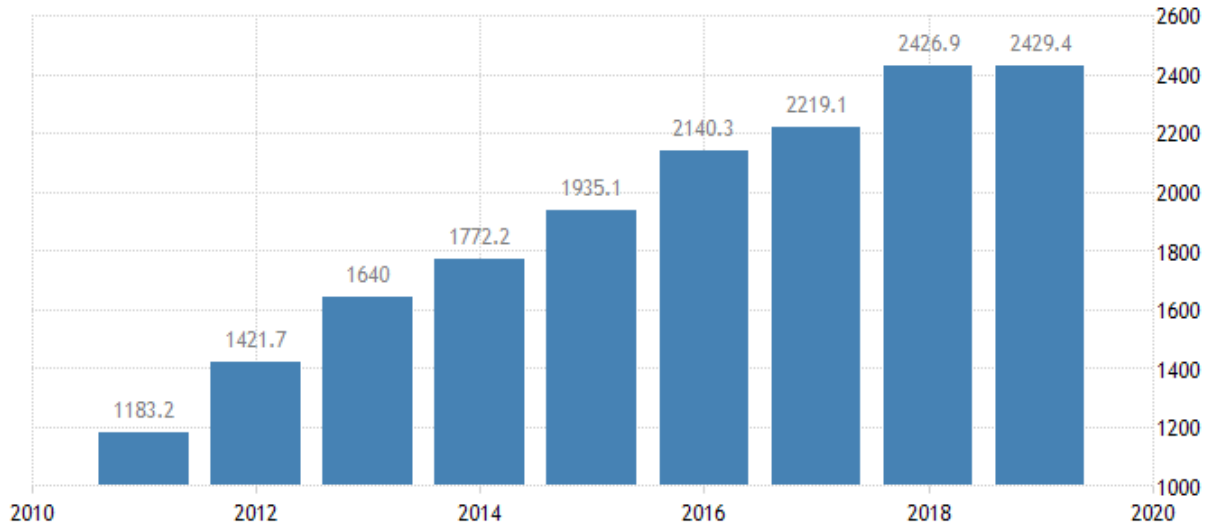

Source : https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-from-agriculture.

نلاحظ من الشكل رقم 03 ارتفاعا مستمرا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي الجزائري لقطاع الزراعة (1421.7-1640-1772.2-1935.1-2140.3-2219.1-2426.9) من قيمة 1183.2 مليون دج في سنة 2010 الى 2429.4 مليون دج في سنة 2020.

II-4- تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الجز ائري لقطاع الخدمات خلال الفترة من 2010 الى 2020.

الجدول التكراري التالي يوضح التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري لقطاع الخدمات خلال الفترة من 2010 الى 2020.

978-9931-9701-1-8

الشكل رقم (04): مدرج تكراري لتقلبات الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات خلال الفترة من 2010-2020.

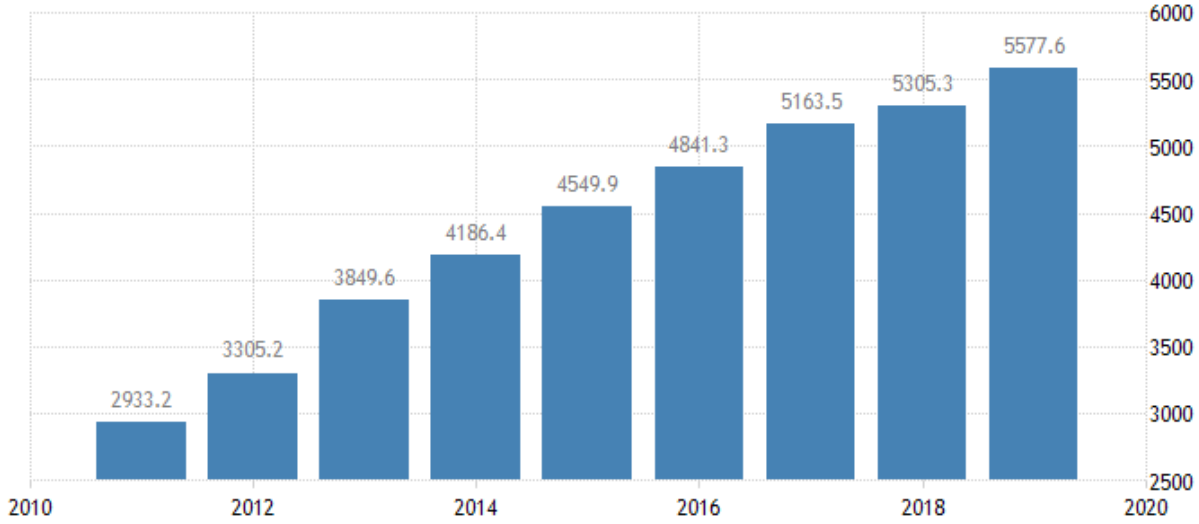

Source : https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-from-services.

نلاحظ من خلال الشكل رقم 04 ارتفاعا مستمرا في قيمة الناتج المحلي الجزائري في قطاع الخدمات حيث في سنة 2010 بلغت قيمته 2933.2 مليون دج وفي سنة 2012 ارتفعت الى 3305.2 مليون دج وفي سنة 2016 وصلت الى 4841.3 مليون دج لتبلغ في سنتي 2018 و2020 قيمة 5305.3 و5577.6 مليون دج على التوالي.

II-5- تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الجز ائري لقطاع البناء خلال الفترة من 2010 الى 2020.

الجدول التكراري التالي يوضح التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري لقطاع البناء خلال الفترة من 2010 الى 2020.

الشكل رقم (05): مدرج تكراري لتقلبات الناتج المحلي الإجمالي لقطاع البناء خلال الفترة من 2010-2020.

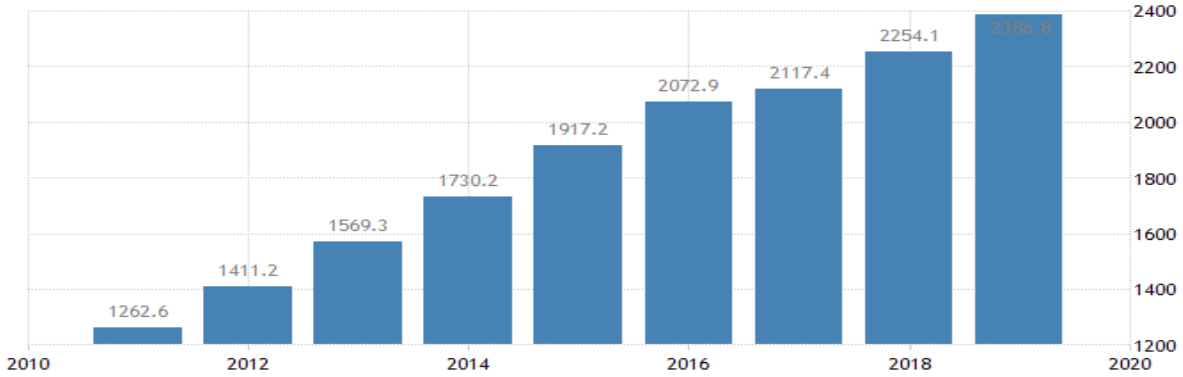

Source : https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-from-construction.

نلاحظ من خلال الشكل رقم 05 ارتفاعا مستمرا في قيمة الناتج المحلي الجزائري في قطاع البناء، حيث في سنة 2010 بلغت قيمته 1262.6مليون دج وفي سنة 2012 ارتفعت الى 1411.2 مليون دج وفي سنة 2016 وصلت الى 2072.9 مليون دج لتبلغ في سنتي 2018 و2020 قيمة 2254.1 و2386.8 مليون دج على التوالي.

978-9931-9701-1-8

III- النتائج المتوصل اليها من تحليل النتائج السابقة.

انطلاقا من تحليلنا للمدرجات التكرارية السابقة نلاحظ تأثر الناتج المحلي الإجمالي الجزائري بجائحة كورونا بشكل كبير جدا وهذا ما يفسر الانخفاض الكبير في قيمه من 175.415 مليار دج في سنة 2018 الى 145.16 مليار دج في سنة 2020 تزامنا مع ظهور فيروس كوفيد19 في سنة 2019 وهذا ما يظهره الانخفاض الرهيب في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الجزائري حيث انخفض من 1.4 في جويلية 2018 الى سالب 3.9 في جانفي 2020، على عكس كل من قطاع الزراعة والخدمات والبناء التي عرفت ارتفاعا مستمرا في قيمها وعدم تأثرها بجائحة كورونا حيث ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة من 2426.9 مليون دج سنة 2018 الى 2429.4 سنة 2020 وارتفع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات من 5305.3 مليون دج في سنة 2018 الى 5577.6 مليون دج في سنة 2020، كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع البناء أيضا من 2254.1 مليون دج في سنة 2018 الى 2386.8 مليون دج في سنة 2020.

978-9931-9701-1-8

خاتمة

لقد أظهرت هذه الدراسة التأثير الكبير لفيروس كوفيد19 على الاقتصاد الجزائري كونه اقتصاد ريعي يعتمد في الأساس على الثروات النفطية، حيث ابرزت الدراسة الخسائر الكبير التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري، فيما أظهرت أهمية التنوع الاقتصادي بالاعتماد على القطاعات الإنتاجية الأخرى في مقدمتهم كل من قطاع الزراعة والخدمات وكذا البناء، ومن أبرز النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة هي ما يلي:

- ✓ تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل سلبي بجائحة كورونا؛
- ✓ الناتج المحلي الإجمالي الجزائري شديد التقلب كونه مرتبط بحركات أسعار النفط في الأسواق العالمية؛
- ✓ الاقتصاديات النفطية اقتصاديات هشة وسهلت التأثر بالعوامل الخارجية كونه اقتصاديات تعتمد على المورد الوحيد؛
- ✓ عدم تأثر الناتج المحلي الإجمالي الجزائري لقطاع الزراعة بجائحة كوفيد19؛
- ✓ عدم تأثر الناتج المحلي الإجمالي الجزائري لقطاع الخدمات بجائحة كوفيد19؛
- ✓ عدم تأثر الناتج المحلي الإجمالي الجزائري لقطاع البناء بجائحة كوفيد19؛
- ✓ التنويع الاقتصادي يحمي اقتصاد الدول النفطية من الانهيار ويجعله أكثر قوة وتوازنا؛
- ✓ الاستثمار في القطاعات الإنتاجية كالزراعة والخدمات والبناء استثمارات ناجحة ترفع من الناتج المحلي الإجمالي للدول التابعة للثروات النفطية.

الاقتراحات والتوصيات

- ✓ تشجيع الصادرات خارج المحروقات والتخفيف من القيود عليها؛
- ✓ الابتعاد عن الاعتماد الكلي على إيرادات النفط لكونه مورد يتعرض لتقلبات شديدة في أسعاره؛
- ✓ العمل على تشجيع باقي القطاعات الإنتاجية خاصة الزراعة، الخدمات والبناء اللذين أثبتوا كفاءتهم في مواجهة الأزمات؛
- ✓ العمل على إعداد كفاءات عمالية من أجل تحسن جودة المنتوج الجزائري.

978-9931-9701-1-8

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

1. تهتان ,م & .,صاري ,إ .(2016) .سياسة التنويع الاقتصادي كخيار أمثل للتخفيف من حدة الصدمات النفطية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية .متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات .(p. 03)البويرة :جامعة لبويرة.

2. حميد زرقوط، و جبار كثير. (2017). قراءة لاستراتيجية التنويع الاقتصادي بدولة الامارات العربية المتحدة انجازات رائدة وآفاق مستقبلية واعدة. الدراسات المالية، 333.

3. شراد ,غ & .,جابي ,أ .(2016) .سياسة التنويع الاقتصادي كحل للخروج من التبعية النفطية في دول الخليج العربي-تجربة المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة-، .متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات .(p. 02)الجزائر :جامعة آكلي محند.

4. عبد العافي مرزوق. (2013). التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل. مجلة الاقتصاد الخليجي، 08.

5. فاتح غلاب، محمد السعيد سعيداني، و بوبكر رزيعات. (2017). السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي. اقتصاديات المال والأعمال، 85.

6. قابوش ,ف .(2017/2018) .أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2015.أم بواقي :جامعة العربي بن مهيدي.

7. مرزوق ,أ .(2017) .أهمية التصنيع لتحقيق التنويع الاقتصادي .المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل انهيار الأسعار .(p. 04)قالمة :جامعة 8ماي 1945.

8. منظمة الصحة العالمية. (09 سبتمبر, 2021). الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية. تم الاسترداد من منظمة الصحة العالمية: https://www.who.int/ar/news-room/q-a-detail/coronavirus-diseas-codiv-19

ثانيا: قائمة المواقع الالكترونية

1. https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp, 09/09/2021, 10:45
2. https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-growth-annual, 09/09/2021, 11:02
3. https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-from-agriculture, 09/09/2021, 11:02

978-9931-9701-1-8

4. https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-from-services, 09/09/2021, 11:03

5. https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-from-construction, 09/09/2021, 11:04

6. الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية :
https://www.who.int/ar/news-room/q-a-detail/coronavirus-disease-covid-19 , 09/09/2021, 13:10

التنويع الاقتصادي وبدائل النمو في الجزائر
Economic diversification and growth alternatives in Algeria

سي محمد كمال: أستاذ محاضر بمعهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر

الملخص

تستهدف هذه الدراسة هدفين حيث سنقوم أولا بقياس كفاءة القطاعات الاقتصادي (19 قطاع) خلال الفترة الممتدة من 1975 إلى 2014، ووضع بدائل للنمو الاقتصادي ليبدو جليا أن قطاع الزراعة هو أحسن قطاع ذو كفاءة في الفترة الحالية حيث قدر معامل رأس المال في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 بأكثر من 900 وحدة وهي 3 أضعاف كفاءة القطاع خلال عقد التسعينات و37 ضعف مقارنة بالفترة الثانية من 1995 إلى 1990 كما نستنتج أن قطاع الفندقة والمطاعم من القطاعات ذات الميزة نسبية في الجزائر في المقابل احتل قطاع المحروقات المرتبة الثالثة كقطاع كفؤ في الاقتصاد الجزائري، من النتائج يتضح أيضا وجود 4 قطاعات فقط في حالة وضع أحسن بديل متفائل والتي تساهم أكثر من 10%وهي كل من قطاع الزراعة و التجارة ، النقل وأخيرا البناء و التشييد في حين هناك قطاع وحيد و هو المحروقات يساهم أكثر من 20% أما باقي القطاعات فكل تساهم في النمو العام بمعدلات ضعيفة تتراوح بين 0.2 و 2% .

الكلمات الدالة: النمو الاقتصادي، القطاع الاقتصادي، التنوع الاقتصادي.

Abstract

The goal of this study is double; we shall, first, measure the efficiency of the Algerian productive sectors by evaluating investment efforts made during the period 1975-2014; Second, results of the evaluation allow us to tackle the measure of the economic diversification, will help us draw up some Alternatives to economic Growth. Results obtained from our study exhibit:It seems that the agricultural sector is the most efficient activity. The estimation is based on the capital coefficient for the period span 2000 to 2014, which shows that it increased for more 1990s and represented 37folds compared to the second period from 1995 to 1990. We note also that the tourism and restaurant sectors presented a comparative advantage, while the hydrocarbon sector comes at the third place. Four activities appear to be the best alternative as far as their contributions to economic growth are concerned. These go from 10% for agriculture, trade, Transport, construction, and public works. Hydrocarbon is the first sector who contributed by 20%. For the remaining sectors, each one contributes weakly to economic growth, ranging about 0.2 to 2%.

Key words: economic growth, economic sectors, economic diversification

المقدمة

يعتبر Gérard Destanne de Bernis (1928-2010) صاحب النموذج النظري الاشتراكي المفسر للاقتصادي الجزائري (نظرية الصناعات المصنعة)، والذي استمد أفكاره من نظرية أقطاب النمو التي وضعها أستاذه F. Perroux، والتي تهدف إلى إنشاء صناعة ثقيلة ومحركة ومؤثرة على المحيط الاقتصادي والاجتماعي بهدف إنشاء صناعات أخرى كالصناعة الميكانيكية والحديدية، وذلك بانتهاج اقتصاد التضامن للنهوض بهذه القطاعات وما أضافه تلميذه من اقتراح هو إقامة صناعتين صناعة مصنعة وصناعة منشئة للتصنيع و صناعة وسائل إنتاج تابعة لها و تحقيق التوازن بين قطاعي التصنيع والزراعة ثم استغلال الموارد الطبيعية وتصنيعها للتصدير[1] وللقيام بهذا النموذج خصصت الجزائر ضمن مخططاتها الثلاثي الأول 1967-1969 و الرباعي 1970-1973 و الرباعي الثاني 1974-1977 مبالغ مالية لهذا القطاع بقيمة 247 مليار دينار من مجموع 453 مليار دج مع حلول 31 ديسمبر 1978 أي بمعدل 54.5 من مجمل الاستثمارات[2].

إذا كان التخطيط والنموذج الفرنسي الأصل المستورد " الصناعة المصنعة" ولد بوادر اختلال للاقتصاد العام فان مرحلة 80-1989 أفرزت شللا للاقتصاد وهذا مرده لمواصلة العيش في أخطاء السياسة الاقتصادية في كنف الماضي أين شهدت إنجاز مخططين تنمويين هما: المخطط الخماسي الأول 80- 1984، المخطط الخماسي الثاني 85- 1989 حيث لم يعطي اهتماما للقطاعات الأخرى مثل الزراعة والسكن والهياكل القاعدية الاقتصادية والتربية والتكوين والنقل وغير ذلك من القطاعات المذكورة في هذا الجدول إذ تمثل هذه القطاعات قاطبة 49% من مجمل الاستثمارات الكلية في حين تتمركز باقي المبالغ المالية في كل من قطاع الصناعة و المحروقات.

بسبب انهيار النفط سنة 1986 ونتيجة هذا الظرف عرفت الجزائر عدة معاهدات في ظل النظام المالي العالمي انهيار للاقتصاد الوطني في عقد الثمانيات وما أدى إلى وقوع الجزائر في مصيدة المديونية وكانت أولى علاقتها مع صندوق النقد الدولي في برنامج التثبيت الذي امتد من 31-5-1989 إلى 30-5-1991 كما لجأت الجزائر إلى الرجوع إلى المؤسسات الدولية لإعادة جدولة ديونها[3] و ثم الاتفاق على برنامج متوسط الأجل مع البنك الدولي في اتفاقية برنامج التكيف الهيكلي الذي يغطي فترة الممتدة من 31 مارس 1995 إلى 1 افريل 1998 حيث ارتفع جراء كل هذا عجز الموازنة خلال هذه الفترة مع ارتفاع نسبي للإنفاق كنسبة من الناتج الإجمالي (شكل رقم 1 يوضح تطور الإنفاق الحكومي).

كان من أهم أهداف الإصلاحات التي يرمي إليها صندوق النقد الدولي هو خفض عجز الموازنة وهو ما تحقق على مدار عقد من الزمن حيث انخفض العجز من 5.6% سنة 1991إلى فائض مالي بلغ 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي و مع عجز طفيف 0.3% مع نهاية 1998 و لعل أهم الأسباب وراء ذلك هو تحسن الجباية البترولية بعد تحسن أسعار النفط في منتصف التسعينيات بالإضافة إلى تخفيض الإنفاق العام الاستهلاكي والاستثماري و تخفيض الأغلفة المالية الموجهة للقطاعات الاجتماعية من التعليم والصحة ورفع الدعم عن السلع ذات الاستهلاك الواسع والتسريع الجماعي للعمال مع تجميد الأجور في كثير من الأحيان و بيع مؤسسات القطاع العام للخواص، بالرغم من مزاعم الإصلاح و تضاعف الإنفاق إلى مستويات قياسية خلال السنوات الأخيرة 2008-2014 إلا أن القطاعات الاقتصادية لازالت مشوهة ولا زالت القيمة المضافة للصناعة لا تتجاوز 7 % في حين أن الهيمنة النفطية ما زالت بمساهمة تفوق 30%، في

[1] محمد برابح، "أفاق التنمية في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجزائرية، وهران، ، 2007ص59

[2] عبد العزيز وطبان، "الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره، » ديوان المطبوعات الجزائري، 1986 ص123

[3] *إعادة جدولة الديون تعني تنظيم عملية تسديد الديون بعد عجز عن تسديدها في اجل الاستحقاق حيث يتم تقديم طلب إعفاء من تسديد جزء من الديون إلى الدائنين أو تأخير تاريخ الاستحقاق مع شروط جديدة*

978-9931-9701-1-8

المقابل يحبو قطاع الزراعة عند 10 % وهو ما هو عليه كقطاع كثيف عنصر العمل على عكس قطاع المحروقات، وقطاع يقلص سيبان و استنزاف الأموال الصعبة من خلال الواردات الذي يشغل ثلثها، ومن ثم مزاعم الإصلاح التي نادى بها صندوق النقد الدولي لم توفق كما أن كل دعوات الإصلاح التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال إلى غاية اليوم لم تتجاوز مخططات رفوف برامج التنمية، كل هذا يستلزم إعادة تقييم القطاعات الاقتصادية و كفاءتها كما يستلزم تقييم نسب التخصيص ومراجعة كفاءة هذا التخصيص كما أن كل محاولات الإصلاح لن تكفي بدون إشراك القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي و تمكينهما من التسهيلات الاقتصادية ولن تكفي بالاعتماد على نصف سياسة و هي سياسة الإنفاق في ظل جمود السياسة النقدية والتجارية وانحصار السياسة الضريبية في الجباية البترولية .

أولا : الدراسات السابقة: تناولت دراسة Albassam, 2015 جهود الحكومة السعودية لتنويع الاقتصاد مستخدما أربع متغيرات وهي حصة البترول من الناتج الإجمالي المحلي، حصة القطاعات الخاصة من الناتج الإجمالي، ونسبة الصادرات والإيرادات النفطية من مجمل الصادرات والإيرادات الكلية على التوالي، توصلت نتائج بعد اختبار العرض البياني لتلك المتغيرات وتسعة مخططات تنموية لتنويع الاقتصاد خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2013 إلى عجز الحكومة السعودية لتنويع اقتصادها خراج النفط.

قامت عديد من الدراسات الأجنبية من إيجاد طرق و مؤشرات لقياس مقدار التنوع والتركز الاقتصادي ومن أهمه مؤشر Gini، مؤشر Entropy، ومؤشر Herfindahl-Hirshman، انظر دراسات (Jackson, 1984; Malizia and Ke, 1993; Siegel et al., 1995, Alhowais and Al-shihri, 2010; Aissaoui, 2013), .

كانت دراسة ممدوح الخطيب سنة 2014 من أحسن الدراسات التي تناولت الموضوع من الناحية القياسية خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2011 بالاعتماد على مؤشر Herfindahl-Hirshman والتي ثم اختباره على مكونات الاقتصاد السعودي من الناتج النحلي الإجمالي والتجارة الخارجية والإنفاق الاستثماري بالإضافة إلى الإيرادات الحكومية، حيث وجدت أن مركب المؤشرات تقترب من الواحد أكثر من اقترابها من الصفر وهي دلالة واضحة على هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد السعودي. استخدم نفس الباحث مؤشر التنويع في نموذج النمو العام لسولو الموسع و توصل إلى وجود علاقة طردية لمؤشر Herfindahl-Hirshman مع النمو الاقتصادي معنوية الإحصاء عند 5 % لمتغير التنويع، وأن ارتفاع بنقطة واحدة في هذا المؤشر ينجم عنه ارتفاع في الناتج الإجمالي المحلي بمقدار 0.12% مما يعني أن التنويع الاقتصادي الذي جرى في السعودية و عرف فشلا لم يقر بتحفيز النمو.

قامت دراسة Omar Joya, 2015 باختبار دور التنويع في إزاحة وفرة الموارد من خلال التذبذب في فجو الإنتاج باستخدام بيانات مقطعية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2011 لعينة من 123 دولة ، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الدول كثيفة الموارد تحتاج إلى معدلات نمو كبيرة من اجل الحصول على نفس التقلب في فجوة الإنتاج مقارنة بمعدلات صغيرة لدول نادرة الموارد، لينتهي إلى أن إنتاجية التنويع تزيح تأثير التقلبات في الموارد و التي لها علاقة عكسية مع النمو.

تطرق Devaux سنة 2013 إلى التنوع الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي GCC من منظر وصفي لا قياسي مبينا كيف تهيمن الجباية البترولية على إيرادات الحكومة، كما استنتج أن 9 %كمتوسط قطاع الصناعة من الناتج الإجمالي المحلي يعمق من ريع دول التعاون، وأن الحاجة إلى العمالة وإن كانت اقل نسبيا في البحرين و الإمارات و قطر لقلة السكان فأنها غير كذلك في السعودية وعمان وهو ما يؤثر على الاقتصاد في الأفق البعيد إن لم يتوصل إلى تنويع

978-9931-9701-1-8

الاقتصاد.كما حذر Alhowais and Al-shihri, 2010 من القدرة في الاستمرارية للحفاظ على معدلات النمو في الأجل الطويل بالنسبة للدول التي تعتمد على مورد واحد في اقتصادها كما هو حال السعودية.

في نفس السياق ذهب دراسات عدة إلى خطورة عدم التنويع و المخاطر السياسية و يتحول ذلك من نعمة النفط إلى لعنة الموارد (Haber and Menaldo, 2011;Herb, 2005 .Radetzki, 2012 Jensen and Johnston (2011), كما وجد Alexeev and Conrad (2009) اثر وعلاقة سلبية بين عدم التنوع الاقتصادي و ضعف مؤسسات الدولة و هو الذي يقود لا محاله إلى ضعف معدلات النمو الاقتصادي.

إن كانت الدراسات المتأخرة قامت بنمذجة العلاقة بين المخاطر السياسية وعدم التنوع الاقتصادي فان جوزيف ستيغليتز " في جملته المشهورة "بلد غني و شعب فقير" كتب قبل ذلك بكثير عن ذلك ولعل لعنة الموارد التي يتحدث عليها هذا الاقتصادي تكمن في الأداء السيئ للاقتصاد في هذه الدول و أن التغني بأرقام الناتج المحلي الإجمالي لا تعكس بشكل حقيقي تخلف و فقر شعوب بلدان ذات الطفرة للموارد الطبيعة ، كما اعتبر أن الثروة النفطية في الأرض هي من الحكمة عدم استخراجها بشكل سريع و بأحجام كبيرة باعتبار أن هذه العائدات النفطية تستخدم لقمع الشعوب و من تم تجعلهم في حال أسوأ وقد يصل الحال إلى استغلال هذه العائدات في قتل الشعوب عن طريق حروب الديكتاتورية لأصحاب السلطة.

ميزات لعنة النفط قد تطرق إليها Terry L. Karl,1997 لعل هذا الأخير في دراسته فيما يعرف بلغز الوفرة " Paradox of Plenty" في الدول المصدرة النفط سواء كانت في أمريكا اللاتينية أو في أسيا أو في إفريقيا نجح في اكتشاف هذه الظاهرة ، حيث أن وفرة موارد من النفط في هذه الدول لم ينتج عنها تحسن في أساسيات الاقتصاد كالبطالة والتضخم و حسن دخول الحقيقية للأفراد، بل ارتبطت هذه الطفرة منذ السبعينات بمعدلات الفقر و ارتفاع البطالة وتراخي الحكومات في الجباية اكتفاء بالجباية البترولية، وفشل المؤسسات في عكس الثورة النفطية في قومياتهم وهذا ما أسقطهم في ما يعرف بفخ الفساد و استبداد السلطة Authorization Gouvernements .

كون دراستنا ستعالج دور التخصيص في كفاءة القطاعات الاقتصادي فكان لزاما علينا النظر في أهم الدراسات السابقة التي عالجت هذه المشكلة الاقتصادية،حيث مع بداية التسعينيات وليس للمرات الأولى تناول Engen and Skinner (1991) العلاقة بين النمو والإنفاق و توصلا إلى وجود علاقة سلبية باستخدام طريقة الانحدار ذو الخطوتين في 107 دولة، أما Lin (1994) فقد توصلا إلى الدور الكبير الذي يلعبه التخصيص الحكومي والذي يتفوق على الإنفاق الحكومي الاستهلاكي في تعزيز النمو.

توصلت أيضا دراسة Vedder and Gallaway (1998) إلى أن 17.45 % هو المعدل الأمثل للإنفاق العام في تعزيز النمو الولايات المتحدة الأمريكية ما بين الفترة 1974 إلى 1997، في حين أن متوسط الإنفاق كان في حدود22 % مع بداية التسعينات، أما Chao and Gruber (1998) فتوصلا إلى معدل 27 بالمائة في كندا خلال الفترة 1929 إلى 1996.

في العقد الأخير حاكت عديد من الدراسات دور الاستثمار الحكومي لتحفيز النمو لاستخلاص حجم الإنفاق الأمثل في دول عديدة (Mavrov, 2007; Facchini and Melki, 2011; Vaziri et al; 2011 فمثلا دراسة Rezk (2005) على دولة الأرجنتين وجدت أن الحجم هو 30% في حين وجدت دراسة Altunc and Celil ,2013 ان الحجم الامثل هو 25، 20 و 22 في كل من تركيا، رومانيا و بلغاريا على التوالي باستخدام نموذج ARDL.

استخدمت دراسة Chen and Lee, 2005 نموذج الانحدار ذات العتبة TAR من اجل اختبار العلاقة الغير الخطية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، واستنتجا إلى أن الإنفاق الأمثل يتحدد عند عتبة النموذج و التي تقدر

978-9931-9701-1-8

ب 22.8% بالنسبة للإنفاق الحكومي الكلي و 7.3 و 14.9 على التوالي كنسبة من الناتج المحلي للإنفاق الاستثماري الحكومي والإنفاق الاستهلاكي الحكومي في دولة تايوان.

في السنوات الأخيرة قامت عديد من الدراسات باستخلاص حجم الإنفاق الأمثل في دول عديدة Mavrov, 2007; Facchini and Melki, 2011; Vaziri et al; 2011) فمثلا دراسة Rezk (2005) على دولة الأرجنتين وجدت أن الحجم هو 30% في حين وجدت دراسة Altunc and Celil ,2013 أن الحجم الأمثل هو 25، 20 و22 في كل من تركيا، رومانيا و بلغاريا على التوالي باستخدام نموذج ARDL.

ثانيا : تحليل أداء القطاعات الاقتصادية في الجزائر

2-1/ نمو القطاعات الاقتصادية: قبل استعراض تطور نمو القطاعات الاقتصادية في الجزائر من سنة 1976 إلى غاية سنة 2014 سنتطرق إلى أهم التقسيمات القطاعية التي تعتمدها الدولة (جدول رقم 1)، وبالضبط بالرجوع إلى دائرة الإحصاء الجزائرية التي تتمثل في الديوان الوطني للإحصاء والتي تقسم القطاعات إلى 19 قطاع، ويتم تقسيم القطاعات الاقتصادية حسب طبيعة إنتاجها وبالرغم من أن القطاعات تنوعت من زراعة، صناعة، تجارة وخدمات، و بالإضافة إلى أهم مورد خام في الجزائر وهو المحروقات، إلا أن هذا التصنيف قد يختلف في تسمياته في بعض الأحيان من دولة إلى أخرى، بالرغم من وجود نموذج بنك المعلومات الإحصائي "المسح الاقتصادي" للأنشطة الاقتصادية مقسم حسب هيئة الأمم المتحدة "التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية"(ISIC) . قد يعكس تقسيم القطاع مدى تطور الاقتصادي في بعض الدول دون الأخرى كان نجد مثلا قطاع الفنون والترفيه في الولايات المتحدة الأمريكية يمثل حصة 4% من الناتج المحلي الإجمالي ويحقق قيمة مضافة تفوق 600 مليار دولار وهي ما تمثل ثلاثة أضعاف الاقتصاد الجزائري الكلي، في حين لا نجد تصنيف هذا القطاع في اغلب الدول النامية بما فيها الدول العربية و مثلا نجد تصيف يضع قطاع التأجير وحدة كما هو الحال في الدول المتقدمة و حتى الدول الناشئة والنامية على حد سواء، ولا نجده في دول كالجزائر وقس على ذلك قطاعات أخرى تعكس في طياتها توجه صانع القرار في تحفيز قطاع دون أخر، وهو ما لا يتماشى مع مفهوم النمو المتوازن التي ترمي إليه عديد من الدول في إستراتجيتها الاقتصادية.

كما قد يعكس أيضا الهيكل الاقتصادي فدول تعتمد على مورد واحد قد تظهر بها قطاعات أولية أكثر من دولة تعتمد على قطاعات خدماتية، كوجود تقسيم لتسع قطاعات في العراق مقارنة بأكثر من عشرين قطاع أساسي في الولايات المتحدة الأمريكية وعلى هذا الأساس نجد التنقيحات تتغير من فترة لأخرى .

جدول رقم 1 :القطاعات الاقتصادية في الجزائر

القطاع	القطاع باللغة الاجنبية	الرمز في الدراسة
الزراعة	Agriculture	AG
الماء و الطاقة	Water and Energy	WE
المحروقات	Hydrocarbons	HC
الخدمات والأشغال العامة البترولية	Services and Petroleum Public Works	SPW
المناجم و استغلال المحاجر	Mining and Quarrying	MI
الحديد و الفولاذ	Iron, Steel,	IRON

978-9931-9701-1-8

CM	Construction Materials	امواد البناء
CP	Construction and Public Works	البناء و الأشغال العامة
CH	Chemical, Rubber and Plastic	الكيمياء و البلاستيك
FOOD	Food Industries	صناعة غذائية
TX	Textile and Clothing	النسيج و الألبسة
SH	Leather and Shoes	الجلود و الأحذية
PAPER	Wood, Cork and Paper	الخشب والفلين والورق
MIS	Miscellaneous Industries	صناعات المتنوعة
TRC	Transport and Communication	النقل و الاتصالات
T	Trade	التجارة
HOS	Hotels, Cafes and Restaurants	فندقة و مطاعم
SC	Services to Companies	خدمات للشركات
HO	Services to Households	خدمات للأسر

بعد استعراض القطاعات الاقتصادية سنقوم باستعراض التوجهات العامة لهذه القطاعات خلال 40 سنة من 1975 إلى 2014، حيث يتضح من الجدول رقم 2 تباين واضح بين نمو هذه القطاعات حيث سجلت القطاعات الأولية اكبر نمو وهي على الترتيب قطاع المحروقات(18%)، قطاع الطاقة والماء (17.5%) وقطاع المناجم و استغلال المحاجر (13.3%) مشكّلة معا معدل نمو يقارب 50%، وتنعكس هذه الهيمنة أيضا إلى القطاعات التي ترتبط بها كقطاع الخدمات والأشغال العامة للبترول بمعدل نمو قدره 14%.

تأتي قطاعات البناء و التشييد بمجموع يتجاوز 30% في حين سجل قطاعات الخدماتية نموا متوسطا حيث نما قطاع النقل والتجارة بمعدل 17.84% لكليهما و14% لكل من الفندقة و قطاع خدمات الأسر و بأعلى قليلا 16% قطاع الخدمات للشركات 15.6%. من جانب آخر حقق قطاع الزراعة معدل نمو16%، بينما حققت القطاعات الصناعية معدلات 13.6% الكيمياء ، 14% الصناعة الغذائية وبنفس المعدل لصناعة الحديد والصلب ثم تليها الصناعة الورقية ب10%، وفي الأخير تأتي قطاعات كثيفة عنصر العمل في المراتب الأخيرة مسجلة معدلات نمو اقل من 10% لكل من قطاع النسيج و قطاع الألبسة.

يظهر في الجدول رقم 3 تناقض في الاتجاه العام لنمو هذه القطاعات حيث الانحراف المعياري كبير وهو ما يدل على تقلب إنتاجية القطاعات الاقتصادية في الجزائر وتعرضها لدورات اقتصادية حادة، وهذا ما تدعمه أرقام القيم الدنيا والقصوىMinimum- Maximum فمثلا نلاحظ قطاع الزراعة سجل اكبر معدل نمو في بداية التسعينات في نفس الوقت الذي سجل ادني معدل نمو 17%- في سنة 1997 كما يوضحه نفس الجدول، وهو ربما ما قد يفسر بدوره العامل الأمني إبان العشرية السوداء والذي نجم عنه نزوح ريفي عاد بالضرر على القطاع أما القطاعات الأولية كقطاع

المحروقات والطاقة واللذان سجلا اكبر مدى إحصائي تراوح ما بين 79% أثناء أزمة الخليج والتي عرفت ارتفاعا في أسعار النفط و اقل نمو بعد سنة من أزمة الرهن العقاري.

إذا كان قطاع انحراف قطاع المحروقات راجع لأسعار النفط فان انحراف القطاع الصناعية راجع للسياسات الاقتصادية المنتهجة ما بين أزمة التخطيط و الصناعة المصنعة وما بين تخلف القطاعات الاقتصادية و هذا ما سنأتي عليه بالتفصيل ويتضح أيضا أن معامل Skewness جاء موجبا مما يدل على أن المسار التاريخي للسياسات الاقتصادية و التي تعود في الأخير على نمو القطاعات لعب دورا في التأثير مسار النمو كون أن اغلب القطاعات عرفت انحدارا وتقلبات مع مرور الزمن و هو ما لم يستطع الجدول توضيحه مما يجعلنا نستعين بأساليب إحصائية.

جدول رقم 2 : الإحصاء الوصفي للقطاعات الاقتصادية

	Mean	Median	Maximum	Minimum	Std. Dev.	Skewness	Kurtosis
AG	16.27740	13.87049	45.98543	-17.66472	13.63834	0.151489	3.019293
CH	13.65932	12.86126	58.29391	-5.898926	14.07915	1.246297	4.573836
CM	16.28030	12.28491	54.36081	-14.06890	16.20944	0.660898	2.759759
CP	16.77241	18.65380	38.64230	-4.724385	9.502218	0.080467	3.052708
FOOD	14.42216	11.43586	38.03173	-2.069488	10.18703	0.583478	2.430095
HC	17.93163	17.27469	79.23498	-32.76277	23.70617	0.236978	3.290874
HO	14.36554	11.45876	40.33600	5.101061	8.168744	1.285693	4.159395
HOS	14.65120	10.53185	42.07150	6.047510	9.223489	1.523458	4.439700
IRON	13.50418	10.56262	63.43625	-18.66235	16.16621	0.828417	4.157189
MI	13.31839	8.326908	75.66256	-12.17566	17.71368	1.183413	5.140106
MIS	14.86386	8.384098	134.1230	-17.33129	25.58503	2.886872	13.45025
PAPER	10.55803	4.311369	58.76067	-11.63719	15.83246	1.405571	4.569352
SC	16.09556	14.79626	35.58200	6.630632	6.924339	0.766907	3.161101
SH	8.611838	5.125216	164.5369	-53.24518	29.06705	3.845780	22.95984
SRP	13.91319	14.28192	63.23766	-26.16929	19.10158	0.283754	3.378826
TR	17.84744	15.06936	50.29617	2.001369	11.43929	1.313946	4.367067
TRA	15.61614	13.32925	61.81799	-2.920126	10.76323	2.209450	10.04478
TX	8.370643	5.026269	28.14942	-4.860353	10.01728	0.555635	1.930835
WE	17.52340	13.91201	66.54073	1.257000	13.14752	1.741144	6.495738

كما ذكرنا أعلاه فان مسار نمو القطاعات عرف انحدار وتقلبات دورية لم يستطع الجدول كشفها بوضوح، و عليه سنكشف عن هذا المسار بتتبع الاتجاه العام لمعدلات النمو في شكل سلاسل الزمنية التي تمتد لأربعين سنة من 1975 إلى 2014. لكن قبل ذلك سنقوم بإدراج السلاسل الزمنية فان الأمر يتطلب الحصول على اتجاه العام (Detrended) بإدخال قياس Hodrick –Prescott Filter الذي يتميز بالانسيابية بمقدار 100 كون البيانات سنويا.

يوضح الشكل الأول مسار الاتجاه العام للقطاعات الاقتصادية في الجزائر و المشاهدة لهذا المسار تقودنا لاستنتاج عام في الغالب، والذي يأخذ حرف S والذي يعنى أن كل القطاعات تقريبا شهدت تراجع في مسارها ثم ارتفعت مع بداية و منتصف الثمانيات لتصل عتبتها في نهاية الثمانيات لتعاود الانحدار، وإلى غاية اليوم بدرجة نسبية أكثر من الانخفاض الأول وهو ما يدل على أن كل السياسات الاقتصادية والإصلاحات كانت تتميز باللاكفاءة والفشل في النهوض بهذه القطاعات الاقتصادية، كما يفسر هذا الطرح عدم مرونة القطاعات الاقتصادية وتأثرها بالصدمات الخارجية،

978-9931-9701-1-8

وهو ما يفسره نزوح النمو عن العتبة أو الذروة في بداية التسعينات كما يمكننا الاستنتاج أن الإصلاحات الاقتصادية في نهاية و بداية الثمانينات وإلى غاية اليوم (و إن لم تبلغ الإجراءات الجديدة درجة الإصلاحات) مدى فشلها بالسير العام للقطاعات نحو الارتفاع.

شكل رقم1 :مسار الاتجاه العام للقطاعات الاقتصادية

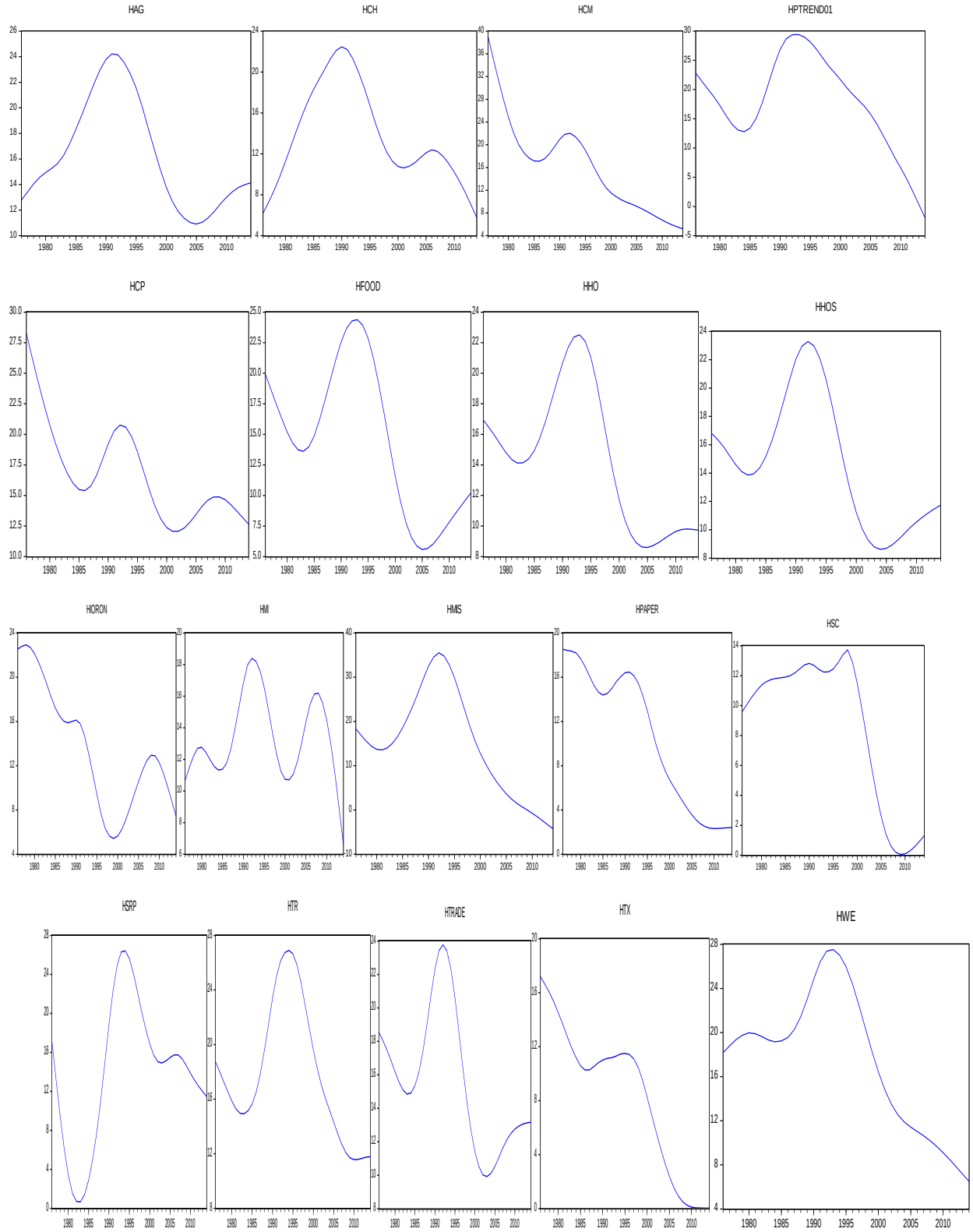

978-9931-9701-1-8

مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو العام 2.2/: استنادا إلى الشكل رقم 2 فان النمو الاقتصادي في الجزائر عرف تقلبات دورية حادة و هذا ما يفسره أولا ارتفاع الوسيط عن المتوسط وارتفاع معامل الانحراف المعياري 2.7، وارتفاع المدى ما بين معدل 9.2 وهو اكبر معدل نمو اقتصادي مسجل في سنة 1978 و 2.1- مسجل في سنة 1992، التي هي سنة المديونية الدولية للاقتصاد الجزائر، وسنة الأزمة الاقتصادية والسياسية، لكن على العموم يسجل متوسط النمو الاقتصادي في الجزائر معدل 3.3 بالمائة و هي معدلات ضعيفة لاقتصادي فتي.

شكل رقم 2 :البيانات الإحصائية لنمو الاقتصادي في الجزائر

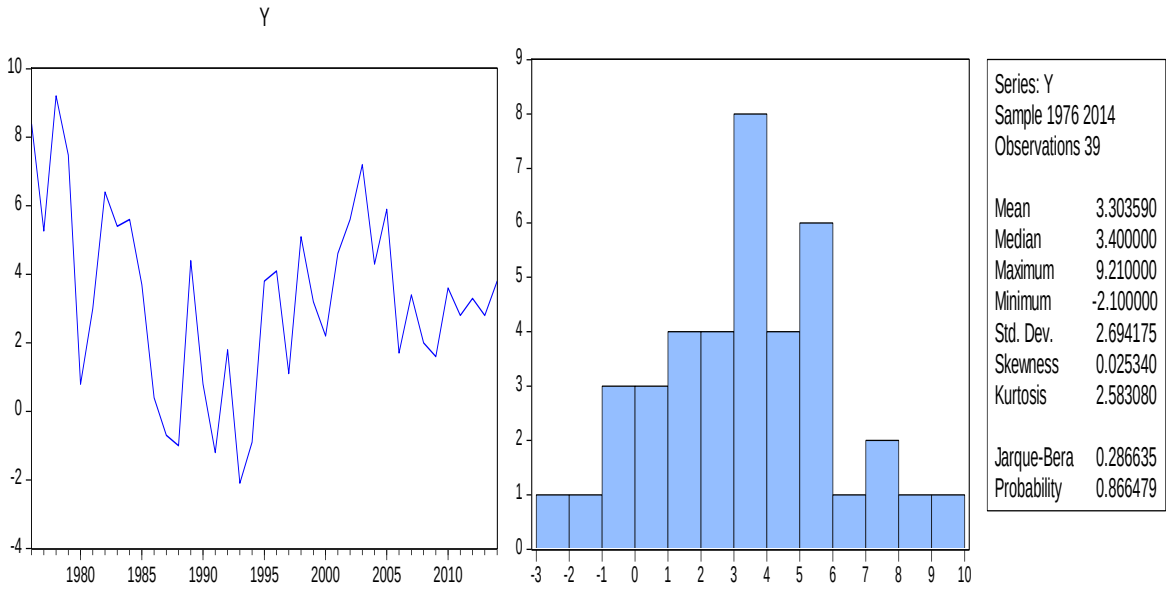

بعد استعراض معدل النمو العام سنقوم باستعراض أهم القطاعات الاقتصادية المساهمة في معدلات النمو وان كان الأمر بديهيا ويعود بشكل كبير لقطاع المحروقات الذي هو القطاع المهيمن على النمو الاقتصادي، وحتى نتمكن من الحصول على هذا الهدف سنستعين بطريقة المرونات الحدية بالنسبة للإنتاج المحلي الإجمالي La PIB وعليه قسمنا في الشكل البياني رقم 3 مساهمات القطاعات الاقتصادية في النمو العام خلال 3 فترات حيث تشمل الفترة الأولى من 1975 إلى 1990 أما الفترة الثانية وهي تعبر عن حالة الكساد والمديونية التي عرفها الاقتصاد الجزائري التي لم تتحسن إلا بتحسن أسعار النفط مع أواخر التسعينات وليس لإجراءات صندوق النقد الدولي كما يراها كثير من المؤلفين، أما الفترة الأخيرة فهي الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 وهي الفترة التي عرفت إيرادات مرتفعة من النفط قدرت بأكثر من 800 مليار دولار.

ساهم قطاع الزراعة بمعدلات نمو ايجابية على مدار ثلاث فترات حيث كان مساهمته في الفترة الأولى 1.45 % في حين أن الفترة الثانية والثالثة شهدت مساهمة اقل على التوالي 1.28% و 1.08%. بالنسبة لقطاعات التشييد و البناء فقد عرفت ارتفاعا كونه قفز من معدلات الواحد بالمائة إلى معدلات 3 بالمائة مع ركود في الفترة الثانية بالنسبة لمواد البناء. في المقابل شهدت قطاعات الخدمات والفندقة استقرارا في مدى مساهمتها في المعدل العام للنمو بنسبة تتراوح ما بين ± 1.5.

إذا كانت كفاءة القطاعات الصناعية في الفترة الأولى مرتفعة حيث كانت تساهم بمعدلات نمو 10%، 6%، 4% على الترتيب بالنسبة للصناعات المتنوعة و الحديد و الورق فإنها غير كذلك في الفترات المتأخرة فقد سجل قطاع الورق

978-9931-9701-1-8

والخشب مساهم سلبية ب 1.25% بالنسبة للفترة الثالثة مقابل مساهمة سلبية أخرى قدرها -16.3% أما القطاعات الأخرى فسجلت انحدار في أدائها إلى أن سجل مساهمة لا تتعدى النصف النقطة في الفترات الأخيرة. و في الأخير تبقى قطاعات النقل و التجارة و قطاع المحروقات والطاقة من القطاعات التي سجلت تحسنا عبر الزمن في مستويات مساهمتها في النمو الاقتصادي كما يوضحه الشكل البياني رقم3.

في النهاية يبدو من خلال تقييم مساهمة الأداء القطاعي أن الفترة الأولى شهدت اكبر مساهمة للقطاعات الاقتصادية في المعدل العام للنمو ثم الفترة الثالثة الممتدة من 2000 إلى 2014 ثم تليها الفترة الثانية من 1991 إلى 1999 و في المجمل كانت المعدل العام معدل متواضع يعكس مدى مساهمته المتواضعة هي الأخرى للقطاعات الاقتصادية.

شكل رقم 3 :مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي

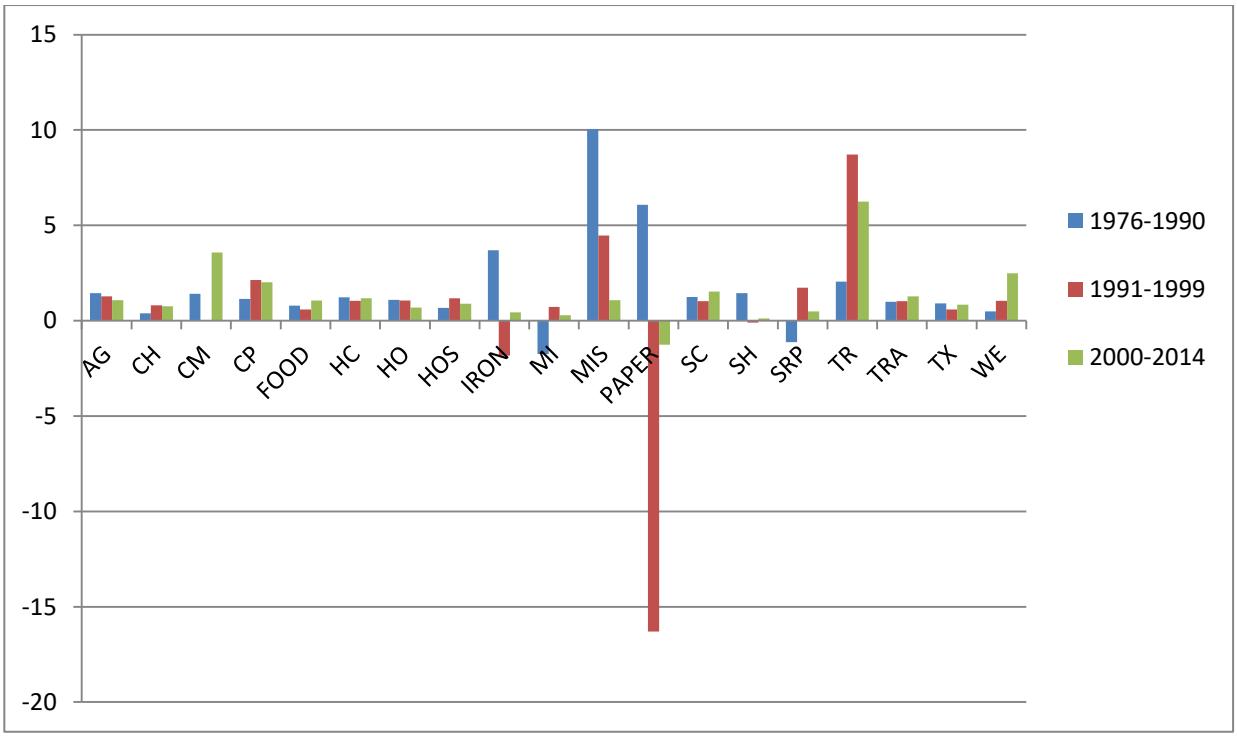

2.3/ بدائل النمو

قد قمنا سالفا بتحديد مساهمة كل قطاع في النمو العام و عليه سنقوم باقتراح 4 بدائل نمو استنادا من القيمة الإجمالية للقطاع ونسبة مرونته التي يساهم بها في النمو العام، وسنقترح البدائل الأربعة لأخر سنة إحصاء متوفرة وهي سنة 2014، كما سيكون البديل الأول هو معدل النمو الحقيقي لسنة 2015 مقابل بديلين متفائلين يكون أحسنهما 10% وهي معدلات نمو مرتفعة ومعدل 6% و هو معدل متوسط في حين سنقترح سيناريو معدل نمو 2%و هو سيناريو أو بديل متشائم يعبر عن الوضع الحالي الذي يمر به الاقتصاد الجزائري جراء تدهور أسعار النفط.

جدول رقم3 :بدائل النمو الاقتصادي

القطاع	مرونة النمو	الوزن النسبي	البديل الأول (%4,1)	البديل الثاني (%7)	البديل الثالث(%10)	البديل الرابع(%2)
الزراعة	1,61	**11,29**	**6,60**	**11,27**	**16,10**	3,22

978-9931-9701-1-8

الماء و الطاقة	1,61	1,41	**6,60**	**11,27**	**16,10**	3,22
المحروقات	0,84	**29,25**	3,43	5,86	8,38	1,68
الخدمات والأشغال العامة للبترول	0,00	2,30	0,00	0,01	0,01	0,00
المناجم و استغلال المحاجر	0,00	0,23	0,00	0,01	0,01	0,00
الحديد و الفولاذ	-0,07	1,77	-0,27	-0,46	-0,66	-0,13
مواد البناء	0,00	0,76	0,00	0,01	0,01	0,00
البناء و الأشغال العامة	4,74	**17,30**	**19,42**	**33,15**	**47,36**	9,47
الكيمياء و البلاستيك	1,53	0,94	**6,26**	**10,69**	**15,27**	3,05
صناعة غذائية	0,10	5,56	0,39	0,67	0,96	0,19
النسيج و الألبسة	7,73	0,24	**31,70**	**54,12**	**77,32**	15,46
الجلود و الأحذية	-0,02	0,03	-0,08	-0,14	-0,19	-0,04
الخشب والفلين والورق	0,00	0,21	0,00	0,01	0,01	0,00
صناعات المتنوعة	0,31	0,27	1,26	2,15	3,07	0,61
النقل و الاتصالات	0,00	**12,13**	0,00	0,01	0,01	0,00
التجارة	0,00	**12,77**	0,00	0,01	0,01	0,00
فندقة و مطاعم	1,75	1,22	**7,17**	**12,24**	**17,49**	3,50
خدمات للشركات	0,98	1,21	4,01	6,84	9,77	1,95
خدمات للأسر	0,94	1,11	3,84	6,55	9,36	1,87

يظهر لنا الجدول رقم 3 مدى أهمية معدلات النمو القطاعية في تحسين أو تدهور الاقتصاد الوطني من خلال العمود الأول (الوزن النسبي) ويتضح وجود 4 قطاعات فقط تساهم أكثر من 10 % وهي كل من قطاع الزراعة و التجارة ، النقل و أخيرا البناء والتشييد في حين هناك قطاع وحيد وهو المحروقات يساهم أكثر من 20% أما باقي القطاعات فكل تساهم في النمو العام بمعدلات ضعيفة تتراوح بيت ال0.2 و 2%. يمكن وصف هذه الوضعية بالنموذج اللامتوازن و يتوازن نظريا مع نموذج العلة الهولندية التي تتميز بسيطرة قطاع المواد الأولية عن باقي القطاعات وما يعود في النهاية على نمو ضعيف أو زائف و هو ما نلاحظه من خلال المرونات لبدائل النمو، وحتى لا نقوم بتضليل البيانات قمنا بإعطاء قيم صفرية لقطاعات التي عرفت تخلفا في السنة الأخيرة فمثلا قطاع الطاقة و المناجم عرف نموا سلبيا في السنة الأخيرة وهو راجع لتدهور أسعار النفط مع الفصل الثاني من سنة 2014 ولكن قمنا بعدم احتساب ذلك الركود في سنوات البدائل لأنه بقدر ما يحتمل أن يكون هناك نموا عن القيمة الإجمالية لأخر سنة في قطاع الطاقة و المناجم بقدر ما يكون هناك ركود، وهذا الأخير هو الأقرب إلى الصواب كون القطاع ما زال يتخبط في أسعار متدنية من أسعار النفط إلا انه نلخص سنة 2014 على أنها سنة أساس ولا يمكن أن تكون بالسالب ونفس الأمر ثم تعميمه على قطاعات أخرى.

من الجدول أعلاه وعلى سبيل المثال يمكن لنا معرفة معدل نمو القطاعات الاقتصادية التي بإمكانها تحقيق البدائل الثلاث المستهدفة حيث ينمو قطاع البناء و التشييد بأكبر نمو مع قطاع الألبسة في حين ينمو قطاع الزراعة والفندقة والكيمياء بمعدلات تتكون من خانتين و لا تتجاوز 20% حتى في أحسن سيناريو بديل.

أما باقي القطاعات الجوهرية كالقطاع الصناعي والخدماتي فانه لن يعرف نمو ملحوظا حتى في أحسن السيناريوهات، و هذا ما يتطلب رؤية إستراتيجية لهذه القطاعات في الأمد الطويل ولما لهما من دور في تحسين النمو الحقيقي، الأمر الذي يخلق فرص عمل كونهما قطاعات كثيفة عنصر العمل على عكس من قطاع المحروقات كونه قطاع كثيف رأس المال و مما لا يبشر بانخفاض معدلات البطالة في الأجل القريب و المتوسط.

من جهة أخرى هناك البديل الرابع وهو سيناريو متشائم والأقرب إلى الحقيقية في ظل تدهور أسعار النفط بتحقيق معدل نمو عام 2%و يظهر انه باستثناء قطاع الألبسة، والذي يصبح أفضل قطاع مقاومة بمساهمة قدرها 15% فان باقي القطاعات ستعرف ركودا اقتصاديا كصناعة الحديد و الصلب وقطاع الجلود والأحذية في حين قطاعات أخرى مهمة ستعرف معدلات نمو محتشمة كقطاع الزراعة والطاقة والفندقة، في حين تنمو باقي القطاعات بمعدلات صفرية وهي ما تفسر تدهور الاقتصاد أكثر فأكثر وهو واقع اليوم، مما يستدعي الاستعانة باحتياطي الصرف في الأجل القصير و إمكانية العودة للمديونية في الأجل الطويل من اجل توفير تخصيصات لازمة لبقاء القطاع و ليس إنعاشه.

ا

978-9931-9701-1-8

لخاتمة

تكتسي تشخيص القطاعات الاقتصادية أهمية كبيرة في تحليل واقع النمو بما توفره من نظرة شاملة عن كفاءة القطاعات و المزايا النسبية لها و العمل على تحديد الإستراتيجية المثلى لقطاعات معينة كما تعمل على تحديد مستويات النمو المطلوبة من اجل رفع الكفاءة الاقتصادية و محاولة التنويع الاقتصادي من خلال إعادة التخصيص للموارد في ظل عدم كفاءة الإنفاق العام الحالي وإهمال قطاعات تبدو ذو ميزة نسبية كما خلصت الدراسة إلى ضرورة انسحاب صانع القرار من بعض القطاعات لعدم الكفاءة وضرورة إشراك القطاع الخاص فيه.

المراجع باللغة العربية

1. رفاه شهاب احمد الحمداني ،(2009) قياس و كفاءة القطاعات الاقتصادية العراقية قبل وبعد استخدام نظرية المباريات، الانترنت.
2. زين العابدين بري " العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة الممتدة من 1980 إلى 1998، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد و الإدارة ، م 15، ع2001،2، ص 49-62.
3. سي محمد كمال " مدخل إلى الاقتصاد الدولي" دار الخلدونية، القبة، الجزائر، 2015 .
4. عبد العزيز وطبان، "الاقتصاد الجزائري ماصيه وحاضره، » ديوان المطبوعات الجزائري، 1986
5. علاء الدين جعفر،(2009)، مرونة النمو القطاعية و إعادة توزيع الاستثمارات، وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي، دائرة الاستثمار الحكومي، قسم الدارسات و البحوث.
6. محمد برابح، "أفاق التنمية في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجزائرية، وهران،الجزائر ، 2007
7. ممدوح عوض الخطيب (2014)، التنويع و النمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض خلال الفترة 16-17 فبراير 2014.

المراجع باللغة الأجنبية

8. Aissaoui, A., 2013. Saudi Arabia's economic diversification: progress in the context of the GCC and challenges. Econ. Comment. 6 (8), 1–10, special edition June 2013.
9. Akaike, H. (1974) "A New Look at the Statistical Model Identification," I.E.E.E. Transactions on Automatic Control, AC19, 716-723.
10. Alhowais, A., Al-shihri, F., 2010. Economic trends of Saudi Urban system (1992– 2010). J. Eng. Sci. 42 (1), 216–225, Retrieved 16/9/2014 from.
11. Barro, r. (1990).Government spending in a Simple Model of Endogenous Growth, Journal of Political Economy. 98, 103-125.
12. Barro, Robert J. (1990), Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth, Journal of Political Economy 98(5), 103-125
13. Bassam A. Albassam, (2015), Economic diversification in Saudi Arabia: Myth or reality?, Resources Policy 44 (2015) 112–117
14. Devaux, P., 2013. Economic Diversification in the GCC: Dynamic Drive Needs to be Confirmed. Conjoncture. Retrieved 20/7/2014 from ⟨http://economic-research. bnpparibas.com/Views/DisplayPublication.aspx?type=document&IdPdf=22570⟩.
15. Gérard Destanne de Bernis" Les industries industrialisantes et les options algériennes",In: Tiers-Monde. 1971, tome 12 n°47. Le tiers monde en l'an 2000. pp. 545-563.
16. Haber, S., Menaldo, V., 2011. Do natural resources fuel authoritarianism? A reappraisal of the resource curse. Am. Polit. Sci. Rev. 105 (1), 1–26.
17. Hannan, E. J., and B. G. Quinn (1979) "The Determination of the Order of an Autoregression," Journal of the Royal Statistical Society, B,41, 190-195.
18. Herb, M., 2005. No representation without taxation? Rents, development and democracy. Comp. Polit. 37 (3), 297–316.
19. Jensen, M., Johnston, N., 2011. Political risk, reputation, and the resource curse. Comp. Polit. Stud. 44 (6), 662–688.
20. Joseph E. Stiglitz, Making Natural Resources into a Blessing rather than a Curse, Web:http://www.glerl.noaa.gov/seagrant/ClimateChangeWhiteboard/Resources/Mac2/stiglitz2.pdf.
21. Karim Mimouni, Lanouar Charfeddine , Moh'd Al-Azzam, (2016), Do oil producing countries offer international diversification benefits? Evidence from GCC countries, Economic Modelling 57 (2016) 263–280
22. P. ROMER (1986), "Increasing Returns and Long-Run Growth", Journal of Political Economy, 94(5), pp. 1002–37.
23. Pesaran, H., Shin, Y., and Smith, R. (2001). Boundstesting approaches to the analysis of level relationships. Journal of Applied Econometrics, 16, 289–326.
24. Philips and perron ."testing for a unit Root in time series Regression "Biometrika , vol. 57 , 1988 pp.336-346.
25. Ram, R. (1986). Causality between income and government expenditure: A broad international perspective. Public Finance, 41, 393–414.
26. Rezk, E. (2005). Public Expenditure and Optimal Government Size in an Endogenous Growth Model: An Analysis of the Argentine Case, National University of La Plata.
27. Sachs, J. and Warner, A. (1995). Natural Resource Abundance and Economic Growth. National Bureau of Economic Research: NBER Working Paper Series, No.5398. [Online] Availiable at: http://www.nber.org/papers/w5398.pdf [Accessed 27th December 2013]

978-9931-9701-1-8

28. Siegel, P., Alwang, J., Johnson, T., 1995. Regional economic diversity and diversification. Growth Change 26, 261–284.
29. Simon (1999). "Nonlinear Time Series Modelling: An Introduction." Journal of Economic Surveys
30. Solow, R.M. (1956). A Contribution to the Theory of Economic Growth. Quarterly Journal of Economics. 70(1), 65-94.
31. Swan, T.W. (1956). Economic Growth and Capital Accumulation. Economic Record, 32(2), 334-361.
32. Terry Lynn Karl Berkeley, (1997), The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States : University of California Press, 1997, pp. xviii, 342

978-9931-9701-1-8

الاستثمار خارج قطاع المحروقات وسيلة لبلوغ التنويع الاقتصادي

Promoting investment outside the hydrocarbon sector is a way to achieve economic diversification

– **آسيا بوعمرة:** أستاذة محاضرة أ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، البلد الجزائر .

ملخص

يشكل قطاع المحروقات والنفط بصفة خاصة المكون الأساسي للاقتصاد الجزائري غير انه وببروز الازمة الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية انخفاضا ملموسا والاثار السلبية التي نجمت عنه على الاقتصاد الجزائري. كل هذا دفع بالمشرع الجزائري في محاولة منه لإنعاش الاقتصاد الوطني الى تعديل الدستور والبحث عن بدائل واهمها الاستثمار عن طريق النص على حرية الاستثمار وضبط مناخه مما نتج عنه بروز توجه تشريعي استثماري لتحقيق التنويع الاقتصادي، حيث سنت الجزائر جملة من القوانين المتعلقة بترقية الاستثمار بمنح عديد الحوافز والضمانات والاعفاءات للمستثمرين بغية النهوض بالقطاع الاستثماري لتحقيق الإنعاش الاقتصادي ، من خلال إعادة النظر في مسألة تنويع موارد نشاطها الاقتصادي والاستثمار في مشاريع جديدة لتعزيز الأصول الغير النفطية بتنويع مصادر مداخيلها.

الكلمات المفاتيح: الريع الاقتصادي، الضمانات، الحوافز، التنويع، الاستثمار، البدائل .

Abstract

The hydrocarbon sector and the oil sector in particular constitute the main component of the Algerian economy. However, with the emergence of the economic crisis and the drop in oil prices in global markets, a significant decline and the negative effects that resulted on the Algerian economy. All this prompted the Algerian legislator, in an attempt to revive the national economy, to amend the constitution and search for alternatives, the most important of which is investment by providing for freedom of investment and controlling its climate, which resulted in the emergence of an investment legislative trend to achieve economic diversification, as Algeria enacted a number of laws related to investment promotion by granting many incentives. And guarantees for investors in order to promote the investment sector to achieve economic recovery, by reconsidering the issue of diversifying the resources of its economic activity and investing in new projects to enhance non-oil assets by diversifying their sources of income.

Key words: *Economic rent, guarantees, incentives, diversification, investment, alternatives*

978-9931-9701-1-8

مقدّمة:

يعتبر موضوع التنويع الاقتصادي ومنه الاستثمار خارج قطاع المحروقات من المواضيع الهامة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن عديد الدول تعتمد في اقتصادياتها وبالدرجة الاولى على منتوج واحد، والجزائر احدى هذه الدول التي تعتمد بشكل كبير على الريع النفطي في صاد ارتها وفي تمويل ميزانيتها.

ان اي خلل في أسعار المحروقات سيؤثر حتما على الاقتصاد الوطني (أحمد و عزوز، 2018، صفحة 21)، وهو ما دفع بالدولة الى ضرورة تنويع اقتصادها بتوفير مناخ استثماري ملائم تؤطره قوانين مضبوطة منطلقها الدستور إضافة الى القوانين المنظمة للشركات التجارية وقوانين المالية والمصرفية والضريبية (هجيرةبوقرش، 2013، صفحة 83).

كما تبنت الحكومة الجزائرية منذ الأزمة النفطية لسنة 1896 عددا من الإصلاحات الاقتصادية والقانونية الهدف منها الاستقلال و الخروج من التبعية لقطاع المحروقات باعتمادها على تحفيز الاستثمارات الأجنبية والوطنية عن طريق العديد من المزايا والضمانات المختلفة و كذا توزيع الاستثمار على قطاعات عدة ،كما قامت بتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي والسياحي (أحمد و عزوز، 2018، صفحة 21) قصد استغلال الموارد الطبيعية للدولة بما يحقق التوجه والغاية الحقيقية بهدف تفعيل التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، فهل نجحت الجزائر في خطتها نحو تفعيل الاستثمار كبديل للنفط والى أي مدى حققت التنويع الاقتصادي المنشود؟ وهوما سنجيب عليه في هذه الورقة البحثية من خلال تطرقنا للحوافز المقررة للاستثمار خارج قطاع المحروقات في المبحث الأول ثم الضمانات القانونية لتشجيع هذا النوع الجديد من الاستثمار للوصول الى التنويع الاقتصادي المبحث الثاني، كل ذلك باتباع المنهج الوصفي الذي يصف الظاهرة وكذا التحليلي الذي قمت من خلاله بدراسة النصوص القانونية المتعلقة بالموضوع ومقارنتها.

المبحث الأول: الحو افز المقررة من أجل الاستثمار خارج قطاع المحروقات

يعد القانون رقم 16-09 المتعلق بالاستثمار أحدث التفاتة تشريعية لترقية الاستثمار خارج قطاع المحروقات، و الذي كان صدوره متزامنا مع الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تغيير نمط النمو في إطار سياسة التنويع الاقتصادي المنتهجة من طرف الحكومة (العبدي خيرة، مزياني، 2017، صفحة 17)والتي شملت على بعض التسهيلات والامتيازات الجبائية التي تمنح للمؤسسات من أجل التنويع في نشاطها (زهرة لموشي، 2018، صفحة 1)والمتمثلة في القوائم السلبية المستثناة من الاستفادة من المزايا المطلب الأول، ثم المزايا الممنوحة للمستثمرين من اجل تشجيعهم على الاستثمار في الجزائر المطلب الثاني وأخيرا دور وفعالية هذه الامتيازات في دفع عجلة الاقتصاد الوطني المطلب الثالث.

المطلب الأول: القو ائم السلبية المستثناة من الاستفادة من المز ايا

ان هدف الاستثمار هو جذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب منهم والوطنيين (هاجرمصطفاوي، 2018، صفحة 1) ،كل ذلك من أجل ضمان مناخ يرتاح له المستثمر ويبعث فيه الثقة والاطمئنان على ماله (رفيقة قصوري، 2011، صفحة 5) .

ومن خلال تجارب الاقتصاديات التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي تأكد أن إزالة كل أشكال العقبات والعوائق من النظام الضريبي أهم من التوسع في الإعفاءات لجذب الاستثمار (رضا عبد السلام، 2002، صفحة 320)،حيث تعتبر الضرائب من أهم مكونات المناخ الاستثماري، خاصة أن المستثمر يفضل الاستثمار في الدولة المضيفة التي تتيح له امتيازات جبائيه (كساب امينة، 2015، صفحة 63) .

978-9931-9701-1-8

وبالنظر في القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، نجد أن المشرع عمل على تحديد قائمة من النشاطات المستثناة فرع أول والسلع والخدمات المستثناة فرع ثاني، والتي لا تستفيد من المزايا الممنوحة للمستثمر وذلك بموجب المرسوم التنفيذي 17-101.

الفرع الأول: النشاطات المستثناة

جاء النص عليها في الملحق الأول من المرسوم 17-101، وهي النشاطات الممارسة تحت النظام الجبائي غير نظام الربح الحقيقي، والنشاطات التي لا تخضع لتسجيل في السجل التجاري، كما تستثنى أيضا من المزايا النشاطات التي تخرج بمقتضى التشريعات الخاصة عن مجال تطبيق القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار والتي لا يمكنها أن تستفيد من المزايا بموجب نص تشريعي أو نص تنظيمي، والنشاطات التي تتوفر على نظام مزايا خاص بها حسب نص المادة 4المرسوم التنفيذي رقم ،17-101.

الفرع الثاني: السلع والخدمات المستثناة

كل السلع الخاضعة لنظام المحاسبي المالي غير تلك المدرجة في حسابات التثبيتات، تعتبر مستثناة ما عدا الاستثناءات المنصوص عليها في هذا المرسوم والسلع الخاضعة لحسابات باب التثبيتات، الواردة في الملحق الثاني بهذا المرسوم إلا إذا شكلت عنصرا أساسيا لممارسة النشاط حسب المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 17-101 سالف الذكر.

كذلك تستثنى من المزايا سلع التجهيز المجددة بما فيها وحدات الإنتاج المجددة المقتناة بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-18المتضمن قانون المالية لسنة 1994، ماعدا الأراضي والعقارات وكذا تلك الناتجة عن الاستثمارات الموجودة، غير أنه تستفيد من المزايا، إذا لم تقيد في قائمة السلع المستثناة المنصوص عليها في المادة 5من المرسوم سلع التجهيز المستوردة.

وتستثنى كذلك السلع المجددة التي تشكل حصصا عينية خارجية تدخل في إطار عملية نقل النشاطات من الخارج دون الإخلال بالتشريع المحدد لسن السلع عند استردادها بالإضافة الى السلع الموضوعة للاستهلاك بعد رفع خيار الشراء في إطار الاعتماد الإيجاري الدولي بشرط إدخال هذه السلع على التراب الوطني في حال جديدة.

أما نقل النشاط من الخارج فمعناه عملية استرداد مجموعة من السلع التي تعتبر أساسا ضروريا لممارسة نشاط قابل للاستفادة من المزايا لوضعها للاستهلاك حسب الكيفيات المنصوص عليها في المرسوم، واستثنى المشرع من الإجراء المنصوص عليه في المادة 6 فقرة1 السلع المستوردة بصفة منفردة وفقا لما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 17-101 سالف الذكر. وبمقارنة هذه قائمة السلع المستثناة الواردة في المرسوم التنفيذي رقم 07-08 الملغى يظهر بوضوح نطاق توسيع النص الحالي لمجال النشاطات المستبعدة من الاستفادة من المزايا خاصة في مجال الخدمات بعدما كان عدد هذه النشاطات في إطار النص السابق تقدر ب 64 نشاطا تضاعف عددها في إطار النص الحالي فوصلت 174 نشاطا مستبعدا بذلك العديد من النشاطات.

المطلب الثاني: المزايا الممنوحة لاستقطاب المستثمرين

قام المشرع الجزائري بتقسيم هذه المزايا الى أنواع ثلاث وفقا للقانون رقم 16-09، مزايا عامة فرع أول مزايا خاصة فرع ثان، مزايا استثنائية فرع ثالث، كما سيلي بيانه أدناه:

978-9931-9701-1-8

الفرع الأول: المزايا العامة:

وهي كل المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة والمذكورة في المادة 12 من القانون 16-09 الممنوحة لجميع الاستثمارات عدا تلك المصنفة في القوائم السلبية، حيث تستفيد جميع الاستثما ارت من الامتيازات الناتجة وفقا لمرحلتين (يوسف و رقاب، صفحة 108)

أولا: مرحلة الإنجاز

وتشمل عددا من الإعفاءات، من ضمنها إعفاءات في الحقوق الجمركية والضريبية كالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار والإعفاء لمدة عشر سنوات من الرسم العقا ري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء وغيرها، كما ربط المشرع الجزائري الاستفادة من هذه الحوافز والمزايا بالتسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والحصول على شهادة التسجيل التي تسمح له بالحصول على المزايا التي له الحق فيها لدى الإدارات المعنية (يوسف و رقاب، صفحة 109)، على أن يخضع الاستهلاك الفعلي لمزايا الإنجاز المتعلق بالاستثمار المسجل للقيد في السجل التجاري وحيازة رقم التعريف الجبائي والخضوع للنظام الجبائي الحقيقي حسب نص المادة 9 من القانون رقم 16-09، سالف الذكر.

ثانيا: مرحلة الاستغلال

بناء على محضر تعده المصالح الجبائية تتم معاينة المشروع بطلب من المستثمر لمدة ثلاثة سنوات يستفيد خلالها من الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والإعفاء من الرسم على النشاط المهني بالإضافة الى تخفيض نسبة 21 بالمئة من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة (الزهرة بوصوفة، 2019، صفحة 250)ولهذا الغرض حدد المشرع مدة 3 سنوات للاستفادة من هذه الإعفاءات الضريبية بغية تشجيع الاستثمارات الأجنبية في بدايتها على أن يخضع بعد ذلك المستثمر للنظام الجبائي الحقيقي بشكل عادي إذا لم يكن استثماره مصنف ضمن الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة التي تحصل على مزايا إضافية بموجب قانون الاستثمار (يوسف و رقاب، صفحة 110).

الفرع الأول: المزايا الخاصة:

وهو نظام خاص ببعض الاستثمارات فقط، لطبيعتها الخاصة والتي خصها المشرع بمزايا إضافية في المادة 13من قانون الاستثمار وهي:

أولا: الاستثما رات المنجزة في مناطق الجنوب والهضاب العليا والمناطق التي تتطلب مساهمة خاصة للدولة

وهي كل المشاريع التي تتلقى الدعم من الدولة، والذي يتولاه الصندوق الوطني للاستثمار الذي تتكفل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بإدارته مثل الاستثمار في المناطق الصحراوية أو الجبلية الصعبة وتقسم المزايا كذلك في هذا المجال إلى مرحلتين:

1- مرحلة الإنجاز

إضافة الى المزايا العامة المذكورة اعلاه تستفيد الاستثما رات في هذه المرحلة من مزايا متعلقة بنفقات الأشغال الخاصة بالمنشئات الأساسية الضرورية والتخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحدد من قبل مصالح أملاك الدولة بعنوان مسح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية وذلك لمدة 10 سنوات إذا كانت هذه المشاريع

مقامة في الهضاب العليا أو تلك المناطق التي تتطلب مساهمة خاصة من قبل الدولة ولمدة 15 سنة الاستثمارات المقامة في مناطق الجنوب الكبير على أن ترتفع بعد هذه المدة إلى 50بالمئة من مبلغ الإتاوة .

2- مرحلة الاستغلال

حدد المشرع مدة الإعفاء من 3 سنوات إلى 10سنوات لهذه الاستثمارات بخصوص الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والإعفاء من الرسم على النشاط المهني على أن يبدأ سريان هذه المزايا من التاريخ الفعلي للاستغلال الموضح في محضر المعاينة الذي تعده المصالح الجبائية المختصة بناء على طلب المستثمر.

ثانيا: الاستثمارات ذات الامتيازو/أو المنشئة لمناصب الشغل

يمكن للنشاطات السياحية والصناعية والفلاحية الاستفادة من المزايا الذكورة انفا بالإضافة إلى التحفيزات الجبائية والمالية الخاصة كما يستفيد المستثمر من التحفيزات الأفضل في حال كون المزايا من نفس الطبيعة سواء بموجب التشريع المعمول به أو وفقا لقانون الاستثمار، كما تستفيد الاستثمارات المنشئة لأكثر من 100منصب شغل دائم للفترة الأولى من تسجيل الاستثمار إلى نهاية السنة الأولى من بداية الاستغلال من الإعفاء لمدة 5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والإعفاء لمدة 5سنوات من الرسم على النشاط المهني.

ثالثا- المز ايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني

جاء ذكر المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني في القسم الرابع من الفصل الثاني، والتي ربطها بشرط ابرام اتفاقية استثمار متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، كما نصت المادة 17 من قانون الاستثمار 16-09 في فقرتها الثالثة، على معايير تأهيل الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني وإجراءات ومحتوى معالجة ملف طلب الاستفادة من المزايا الاستثنائية عن طريق التنظيم، هذا الاخير الذي لم يصدر لحد الساعة مع بقاء النصوص التنظيمية للأمر 01-03 سارية المفعول إلى غاية صدور المراسيم التنظيمية الجديدة .

والظاهر أن المدة ما بين صدور قانون الاستثمار16-09 وصدور النصوص التنظيمية طويلة جدا، حيث جاءت بعض النصوص التطبيقية له وهي المراسيم:

17-100الى 17-105، ولم يصدر بعدها أي تنظيم أخر، مع الاخذ في عين الاعتبار أن أغلب نصوص القانون 16-09 تحيل إلى التنظيم مما جعل مهمة تطبيق القانون الجديد على أكمل وجه صعبة (الزهرة و بوصوفة ، 2019، الصفحات 253-254).

ومن المزايا الاستثنائية التي تمنح لهذه الاستثمارات تمديد مدة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني لمدة يمكن أن تصل إلى 10 سنوات فضلا على المزايا المذكورة في المادة 18من قانون الاستثمار.

ويمكن لهذه الحوافز والامتيازات أن تضاف إلى تلك المذكورة في النظام العام لجميع الاستثما ارت والظاهر هنا أن المجلس الوطني للاستثمار أولى أهمية خاصة لهذا النوع من الاستثما ارت عن طريق التدخل لإعطاء مزايا إضافية ومنحها حق التفاوض على اعتبار الاهمية الخاصة لها في تطوير للاقتصاد الوطني

المطلب الثالث: دور الحو افز في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الوطنية

لابد ان تؤخذ في عين الاعتبار كل الاستراتيجيات والسياسات التنموية فيما يتعلق بتنفيذ الاستثمارات وتوزيعها بين مختلف القطاعات وهو ما يؤدي حتما الى دفع عجلة التنمية وتطوير الاقتصاد الوطني (بكري، 1986، صفحة 174)

978-9931-9701-1-8

ولا يمكن الانكار أن الاستثمار الوطني والأجنبي من أهم دعائم التنمية الاقتصادية حيث يساهم في زيادة فرص العمل وتدريب العمالة واكسابها مها رات وكفاءات لاستيعاب تقنيات الإنتاج الحديثة، ونقل التكنولوجيا وتحسين ميزان المدفوعات بزيادة الصادرات وهذا لا يتحقق إلا إذا استطاعت الدولة التوجيه الأنسب له ومدى قدرتها على تقييم منافعه الاقتصادية ورسم السياسة الملائمة وتهيئة المناخ المناسب له من خلال تصميم إطار تشريعي يضمن تعظيم الاستفادة من المزايا (زبير، و عبابسة، 2015، صفحة 1).

وقد بذلت الجزائر جهودا جبارة في تهيئة وتوفير المناخ الاستثمار ي بإصدار جملة من القوانين وتقديم محفزات ضريبية مغرية (جباري،شوقي، 2015، صفحة 1)، حيث تسعى سياسة التحفيز الجبائي لتحقيق أهداف متنوعة تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني والمجتمع، والتي يمكن اجمالها في:

أولا: أهداف اقتصادية

يساعد توفير مناخ استثماري ملائم ومشجع في زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما يضاعف تنافسية المؤسسات المحلية في الأسواق الخارجية وذلك بإعفاء المنتجات المصدرة من مجموعة من الضرائب المحلية.

كما يساعد على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك بإعفائها من جميع الضرائب مما يؤدي الى توسيع القاعدة الضريبية على المدى الطويل في ظل سياسة امتياز ضريبي فعالة وملائمة حيث ان هذه السياسة من شأنها أن تزيد الفروع الإنتاجية ومستوى نشاطها وما يقابل هذه الزيادة اتساع الوعاء الضريبي وعدد المكلفين بالضريبة مما يؤدي إلى ارتفاع حصيلة الضريبة وبالتالي ارتفاع إيرادات الخزينة العامة.

ـ كما يحقق توازن في الاستثمارات من حيث النشاط وذلك بتوجيهها نحو الأنشطة ذات الأولوية في السياسة التنموية (تيوه، 2017، صفحة 61)أي تحقيق التوازن الاستثما ارت في جميع القطاعات.

ويسعى كذلك الى تدعيم الهيكل الإنتاجي وتحسين الإنتاجية من خلال زيادة مردودية عوامل الإنتاج وبالتالي تخفيض تكلفة الاستثمار مما يمنح فرصة لمنافسة المنتجات الأجنبية والعمل على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات وتخفيف التبعية لهذا القطاع.

وأخيرا تخفيف العبء الضريبي حتى تتمكن المؤسسات الاقتصادية من القدرة على التمويل الذاتي وتحقيق رؤوس الأموال لديها.

ثانيا- اهداف اجتماعية

القضاء على البطالة والتقليص من حدتها بتوفير مناصب شغل جديدة اذ تعمل الامتيازات الضريبية على توفير موارد مالية تسمح للأعوان الاقتصاديين بإعادة استثمارها في شكل فروع إنتاجية أخرى أو إنشاء مؤسسات صغيرة مع العمل على توازن الاستثمارات في الداخل وذلك عن طريق توجيه بعضها إلى المناطق النائية بهدف تنميتها وترقيتها.

هذا فيما يخص الحوافز والإجراءات المتخذة والقوانين الساعية الى تشجيع الاستثمارات بغية الوصول الى الهدف المنشود وهو تحقيق التنويع الاقتصادي خارج الاقتصاد الريعي.

ولم تتوقف الجزائر عند هذا الحد بل سعت الى توفير ضمانات من أجل توفير مناخ مريح للاستثمار، وبذلك تتحقق الاستقلالية عن القطاع الوحيد، وهو فحوى المبحث الثاني أدناه.

978-9931-9701-1-8

المبحث الثاني: الضمانات القانونية المقررة للاستثمار خارج قطاع المحروقات

المطلب الاول: الضمانات القانونية

ان الشق الثاني من التحفيزات التي أقرها المشرع في سبيل تحقيق مناخ استثماري، ومن خلاله تفعيل التنويع الاقتصادي هو الضمانات الممنوحة للمستثمرين بحيث أن جميع الاستثمارات التي يشملها قانون الاستثمار في الجزائر تستفيد من الحماية والضمان في جميع أنحاء التراب (معاذ،عبدالغفور، 2019، صفحة 260) الوطني، حيث تتمثل هذه الضمانات التي نص عليها قانون الاستثمار في: ضمان المساواة في المعاملة بين المستثمرين الوطنيين والْجانب الفرع الاول، ضمان الاستقرار التشريعي، الفرع الثاني وكذا ضمان حماية الملكية العقارية للمستثمر وضمان تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج الفرع الثالث.

الفرع الأول: ضمان المساواة في المعاملة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب

وجاء في نص المادة 21 من قانون الاستثمار ذكر ما يتعلق بأحكام الاتفاقية الثنائية والجهوية والمتعددة الأطراف والتي قد تفرض على الدولة ضرورة منح امتيازات أو ضمانات إضافية لمستثمر ما طبيعيا كان أو معنويا إذا كان يحمل جنسية دولة عضو في هذه الاتفاقيات مع الجزائر وهذا ما تمليه أحكام القانون الدولي العام في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

وفي هذا المجال يجب التفرقة بين التمييز في المعاملة والاختلاف في المعاملة لأن الدولة المستقبلة لرؤوس الأموال الأجنبية تحتفظ بحق منح معاملة خاصة لمستثمر ما دون أن يكون لها النية في التمييز بينه وبين المستثمرين الأخرين وذلك من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها الاقتصادية، فالدولة المستقبلة لرؤوس الأموال تحاول توجيه النشاطات الاقتصادية حسب أهدافها وأولوياتها في التنمية من أجل ذلك تقوم أحيانا بإجراءات تميزية من أجل رقابة وتوجيه نشاطات المستثمرين الأجانب وذلك لاعتبارات تتعلق بمصلحة الدولة وكذا بالنظر إلى إمكانيات الاقتصاد الوطني (عيبوط، 2014، الصفحات 80-81) وهو استثناء لمبدأ تطبيق المساواة على المستثمرين الأجانب فمن الممكن أن تبرم الجزائر اتفاقية دولية مع دولة أو عدة دول تقضي بمنح امتيازات إضافية متبادلة لمستثمريها (يوسف و رقاب، صفحة 102).

الفرع الثاني: ضمان الاستقرار التشريعي

نصت على هذا الضمان المادة 22 من القانون 16-09 والمتضمن عدم إمكانية تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار قانون معين.

ان المادة المذكورة أعلاه تحمي المستثمرين من التغيرات التي تطرأ على التشريع الجزائري المتعلق بالاستثمار ومنه فإن مبدأ الاستقرار التشريعي يقوم على فكرة ثبات النظام القانوني والتزام الدولة بعدم تغيير إطار تشريعها الذي أنجز في ظله الاستثمار ،فإذا كانت الدولة تحتفظ بحقها السيادي في تعديل أو إلغاء أي قانون إن اقتضت الضرورة مسايرة للتطورات الاقتصادية أو لتلبية حاجياتها الاقتصادية فإن المستثمر يتمتع بموجب مبدأ عدم رجعية القوانين بحق مكتسب في الخضوع للتشريع الساري المفعول به إنجاز مشروعه الاستثماري (معاذ،عبدالغفور، 2017، صفحة 100) .

وهذا ما أكد عليه المشرع في القانون الاستثمار16-09 حيث أقر بموجب المادة 35منه على حق المستثمر في الاحتفاظ بحقوقه المكتسبة في ظل التشريعات السابقة لصدور القانون (حسايني، 2017، صفحة 101)

978-9931-9701-1-8

الا أن هذا الضمان يرد عليه استثناء هام أساسه طلب المستثمر صراحة أن يطبق عليه القانون الجديد إذا اعتبر ان الاحكام الجديدة التي تبنتها الدولة أكثر تلائما مع سياسته الاستثمارية التي تخدم مصالحه (والي، 2015، صفحة 226) فهو يعتبر ضمانة أخرى في مصلحة المستثمر يستطيع عبره الاستفادة من القانون الجديد إلى جانب استفادته من ضمان عدم رجعية القوانين فهو يتمتع بضمانة إضافية تحفيزية تجعله أمام حرية اختيار القانون الأفضل لمشروعه الاستثماري (حسايني، 2017، صفحة 103).

ويجوز للمستثمر أن ينص في عقد الاستثمار على شرط التجميد التشريعي (قصوري رفيقة، 2011، صفحة 191) للحفاظ على التوازن في العلاقة العقدية وذلك من خلال تجميد الإطار التشريعي والتنظيمي الذي سيتم فيه تنفيذ هذا العقد وليس تجميد محتوى الاتفاق (وعلي، صفحة 218)، وتفادي التعديلات في القانون الواجب التطبيق على العلاقة العقدية والتي تقوم بها الدولة تحقيقا لأهدافها الاقتصادية ومسايرة لتطوراتها في مختلف المجالات (عيبوط، 2014، الصفحات 216-217)، وذلك لتفادي مفاجأة المستثمر خاصة الأجنبي بالنزاعات المحتمل حدوثها بسبب التغيرات التشريعية.

وعطفا على ما قيل أعلاه، فإن الاستقرار التشريعي يستدعي توفر شرطين أحدهما عدم الإكثار من التغييرات على القانون الاستثماري الوطني إما بالزيادة أو النقصان أو الإلغاء من جهة والثاني دقة النصوص القانونية لتفادي النزاعات من جهة أخرى (هاجر مصطفاوي، 2018، الصفحات 8-9).

تشكل شفافية ووضوح القوانين واستقرار قواعدها وتجميعها في قانون واحد عنصرا هاما في سبيل كسب ثقة المستثمر (عواشرية رقية، 2016، صفحة 1)،وعليه فإنه يعتبر الأمن القانوني أحد أهم مقومات الدولة الحديثة القائمة على سيادة القانون ومؤدى هذا المبدأ أن تلتزم السلطات العمومية بضمان قدر من الثبات للعلاقات القانونية وحد أدنى من الاستقرار للمراكز القانونية والأنظمة القانونية القائمة بدون التعرض لتصرفات مباغتة تهدم توقعاتهم المشروعة وتزعزع استقرار أوضاعهم القانونية (بوجلطي و عز الدين، 2017) .

الفرع الثالث: ضمان حماية الملكية العقارية للمستثمروتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج

ان ملكية الاستثمار تعد من المواضيع بالغة الاهمية للمستثمرين، وبالأخص المستثمر الأجنبي الذي يعيرها أهمية كبرى عند اختيار المكان، واتخاذ القرار بالاستثمار في بلد معين.

ان المستثمر خاصة الأجنبي يركز دائما على مدى فعالية الضمانات والحماية التي يقدمها هذا البلد للملكية وأن أي إخلال بها قد يجعله يلغي قراره بالاستثمار مهما توافرت فيه فرص الربح، ويعتبر التعويض عنصر أساسي لأن نزع الملكية دون تعويض يعتبر مصادرة ويمكن تعريف نزع الملكية "بأنها اجراء تتخذه أجهزة الدولة يتم بموجبه نقل الملكية الخاصة إلى ملكية عمومية مقابل تعويض" ويعتبر قرار نزع الملكية من بين الإجراءات السياسية التي تتخذها السلطة العمومية في حدود اختصاصها الإقليمي قصد تحقيق المصلحة العامة بحيث لا يمس بمبدأ الملكية الفردية ولا يمنع من ممارسة الحق في الملكية (عيبوط، 2014، صفحة 267)

وكأي دولة من دول العالم، قامت بتكريس مبدأ التعويض في حالة حرمان أو تقييد المستثمر من ملكيته سواء في تشريعاتها الداخلية أومن خلال الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها مع شركائها الاقتصاديين من أجل التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمار فنص الدستور الجزائري لسنة 2016 على أحكام الهدف منها حماية الملكية الخاصة وبالتالي فرض قيودا على السلطات العمومية للدولة في حالة تعرضها لملكية الأشخاص بوجوب توفر شرط المنفعة العامة الذي

978-9931-9701-1-8

يقضي بنزع الملكية وكذا توفر الشرط الشكلي المتمثل في إصدار قرار نزع الملكية من الجهة صاحبة الاختصاص مقابل تعويض عادل ومنصف (لبيك شوقي، صفحة 246).

كما توسع المشرع أكثر من هذا قبل التعديل الأخير للدستور حيث كان ينص على ان يكون التعويض قبليا في حين استغنى التعديل الحالي على مصطلح " قبلي" واحال كيفيته الى التشريع المعمول به في نزع الملكية، فالتعويض هو الصورة العادية لجبر الضرر الناتج عن نزع الملكية ويجب أن يكون هذا التعويض منصفا وعادلا (مبروك عبد النور، 2018، الصفحات 292-306)،وهذا ما أقره القانون رقم 91-11المعدل والمتمم في المادة 21 /2منه المتعلق بنزع الملكية للمنفعة العمومية، حيث أقر لها الحق في الاستيلاء ولكن تلتزم من جهة أخرى بمقتضى القانون الداخلي والدولي بجبر الضرر الذي يلحق المستثمر الأجنبي نتيجة حرمانه بطريق مباشر أو غير مباشر من أمواله المستثمرة في الدولة (فاطمة مصابيح، 2016، صفحة 27) إذ تنص المادة 22 من التعديل الدستوري لسنة 2016على ذلك والمادة 64 و81 .

نستنتج مما ذكر أعلاه أن المشرع ألغى مصطلح المصادرة الإدارية تماما التي وردت في القانون المتعلق بتطوير الاستثمار 01-03 حتى ولو أنه نص على تعويض مقابل ذلك إلا أن المصادرة هي بمثابة عقوبة تعسفية من جانب الدولة بالاستيلاء على ملكية المستثمر الأجنبي دو ن مقابل وهوما كان يشكل عائق للاستثمار الأجنبي في الجزائر، حيث لا يعقل أن يقوم المستثمر بتوظيف أمواله وتحقيق مشروعه الاستثماري ثم تقوم الدولة بالاستيلاء على ملكيته دون مقابل (يوسف و رقاب، صفحة 104)

أما ضمان تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج يعتبر الحق فيمكن اعتباره من بين أهم الضمانات التي تمنحها الدولة المضيفة للمستثمر، ويعتبر شرطا أساسيا لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وسعيا لذلك فقد عمل المشرع على منح المستثمر الأجنبي ضمان تحويل رؤوس الأموال وعوائدها من خلال قانون النقد والقرض 90-10 ثم جاء المرسوم التشريعي 93-12، ثم الامر01-03 وأيضا هذا ما أكده الامر03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل.

وأخيرا القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار الذي كان أكثر تشجيعا لهذا الضمان.

أما فيما يخص كيفيات إعادة التحويل وشروطه فقد حددها نظام بنك الجزائر05 -03 المؤرخ في 6 جوان 2005 المتعلق بالاستثمارات الأجنبية (حسايني، 2017، صفحة 579).

وقد أكد المشرع على هذا الضمان في المادة 25 من القانون المتعلق بترقية الاستثمار وهو ما يتضح من خلال نص المادة على أن تستفيد من ضمان تحويل رأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه الاستثمارات المنجزة انطلاقا من حصص ارس المال في شكل حصص نقدية مستوردة عن طريق المصرفي ومدونة بالعملة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام ويتم التنازل عنها لصالحه (رحموني و والي، 2010، الصفحات 282-283).

ويشترط في هذه الحصص سواء منها نقدية أو العينية أن تكون قيمتها تساوي أو تفوق الأسقف الدنيا التي تحدد وفق التكلفة الكلية للمشروع. وهذا يعني أن المشرع يحد من ضمان إعادة تحويل رؤوس الأموال فبمفهوم المخالفة إذا كانت المساهمة في أرس المال الموجهة للاستثمار قيمتها أقل من الأسقف الدنيا المحددة فهي غير قابلة لإعادة التحويل إلى الخارج وهذا طبقا للمادة 16 من المرسوم التنفيذي17-101، كما وسع في هذا القانون لضمان التحويل إلى الحصص العينية المنجزة إذ تنص الفقرة 3 من المادة 25على أنه يطبق ضمان التحويل وكذا الأسقف الدنيا الذكورة في الفقرة الأولى أعلاه، على الحصص العينية المنجزة حسب الأشكال المنصوص عليها في التشريع المعمول

به شريطة أن يكون مصدرها خارجيا وأن تكون محل تقييم طبقا للقواعد والإجراءات التي تحكم انشاء الشركات (رحموني و والي، 2010، صفحة 283).

والظاهر أن المشرع قام بتكييف إعادة استثمار أرس المال والفوائد وأرباح الأسهم المصرح بقابليتها للتحويل بالاستثمار الأجنبي، بمعنى أخر قبول العائدات الناتجة عن رأسمال الأصلي للمستثمر كحصص خارجية يمكن انجاز استثمار أجنبي انطلاقا منها

إضافة إلى المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل في حال حصوله أو تصفية الاستثما ارت ذات المصدر الأجنبي حتى وان كانت تفوق الأموال المستثمرة في البداية، ومن هنا يظهر أن العامل مهم جدا كذلك في تشجيع الاستثمار الأجنبي ونرى بأن هذا الضمان منح للمستثمرين الأجانب حرية تحويل أرس المال أي أصل الاستثمار والمداخيل الحقيقة الصافية الناتجة عنه في حدود التكلفة الأولية والاستثناء هو تحويل النواتج عن التنازل أو التصفية حتى وان كانت تزيد عن القيمة الأصلية للاستثمار في المقابل ذلك منح تنظيم كل هذه العمليات المالية لبنك الجزائر الذي يؤطر هذه العملية ويمنح الترخيص بذلك وفق ما تفتضيه التنظيمات السياسة المالية للدولة (يوسف و رقاب، صفحة 85) .

المطلب الثاني: الضمانات القضائية

لقد قام المشرع بتوفير ضمانات قضائية فضلا عن القانونية، ويقصد بها تسوية المنازعات الممنوحة للمستثمرين والمتعلقة أساسا بالوسائل التي يمكن اللجوء إليها لحسم ما قد يثور بينهم وبين الدولة المضيفة من نزاعات تطرأ لما تتميز به منازعات الاستثمار من طابع خاص.

وبغية النظر في هذه الضمانات سوف نستعرض كل من ضمان اللجوء إلى القضاء الوطني الفرع الأول، ثم ضمان إمكانية اللجوء إلى التحكيم لتسوية منازعات الاستثمار فرع ثان.

الفرع الأول: الفرع الأول: ضمان اللجوء إلى القضاء الوطني

ان حق اللجوء إلى القضاء لطلب الحماية من المبادئ التي كرستها الدول لرعاياها ومن بينها الجزائر التي تسعى الى الاحتفاظ بحقها في تسوية المنازعات التي تحدث بينها وبين المستثمرين وفقا لمبدأ السيادة الوطنية وهو حق مضمون في الدستور، وقانون الإجراءات المدنية والادارية.

وبالرجوع الى القانون رقم 16-09 فان اول من ينظر في النزاعات بالدرجة الأولى هو القضاء الوطني وهو بذلك يتماشى مع القاعدة العامة في الاختصاص القضائي من خلال نص المادة 41 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية ، كما وسع من ولاية القضاء الوطني لتشمل الالتزامات التي وقعت خارج التراب الجزائري متى كان أحد أطرافها جزائريا وفقا لما تقضي به أحكام المادة 42 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، وهوما يبين تمسك الدولة بمبدأ السيادة الوطنية على إقليمها بتطبيق القانون الجزائري عن طريق جهاز القضاء الوطني على كل التزام كان أحد أطرافه أجنبي وعلى كافة الالتزامات التي ينشئها المواطنون الجزائريون حتى ولو كانت خارج الإقليم الوطني دون أن يترك منفذا للخروج من سيادتها، وورد موقفه صريحا في نص المادة 24من قانون 16-09 السابق الذكر بجعل الجهات القضائية الجزائرية تكون هي الأصل والمختصة بحل كل المنازعات الاستثمارية التي قد تثور بين المستثمر الأجنبي والدولة متمثلة في مؤسساتها المختلفة.

978-9931-9701-1-8

ولم ينص القانون الجزائري على إجراءات خاصة بشأن منازعات الاستثمار وبالتالي فإن تسويتها تكون بحسب قانون الإجراءات المدنية والإدارية الساري المفعول في الجزائر.

ومن خلال استقراء الواقع، فان المستثمر الأجنبي دائما يفضل اللجوء إلى التحكيم والذي يعتبر كاستثناء متمثل في إمكانية اللجوء إلى التحكيم الخاص الذي عادة ما تلجأ إلية الأطراف بناء على اتفاق خاص بين الدولة والمستثمر الأجنبي يتضمن شرط الصلح والتحكيم الخاص أو الدولي في حالة قيام نزاع أو يسمح للأطراف بعد قيام النزاع اللجوء إلى التحكيم الخاص وهذا ما سنوضحه أدناه (ونوغي، 2017، الصفحات 228-229).

الفرع الثاني: ضمان إمكانية اللجوء إلى التحكيم لتسوية منازعات الاستثمار

غالبا ما يفضل المستثمر خاصة الأجنبي اللجوء الى التحكيم للتخلص من القيود الموجودة في الأنظمة القانونية لمختلف الدول ،على أن تتم تسوية المنازعات بأقل قدر ممكن من العلانية والنشر وللحد من مشكلة تنازع القوانين (شمامة فتيسي، 2018، صفحة 339)، أما بالنسبة للأحكام الخاصة بالتسوية المنازعات، التي لها أهمية خاصة في العلاقات الاقتصادية الدولية، فقد كانت محل خلاف بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ،فكانت هذه الأخيرة تتمسك بضرورة خضوع المنازعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي للمحاكم الوطنية احتراما لسيادة الدولة، أما التحكيم فتعتبره وسيلة في يد الشركات المتعددة الجنسيات تستعملها للدفاع عن مصالحها وتحقيق أهدافها.

أما الجزائر فقد رفضت التحكيم الدولي لأنه لا يخدم مصالحها ويتنافى مع مقتضيات السيادة الوطنية لذلك كانت المنازعات خاضعة لاختصاص المحاكم الوطنية وذلك في إطار أحكام وقواعد القانون الداخلي وبالرغم من ذلك كانت المؤسسات العمومية توافق على ادراج شرط التحكيم في العقود التي تبرمها مع المتعاملين الاقتصادين الأجانب بالرغم من عدم وجود أي نص قانوني يسمح باللجوء الى التحكيم الدولي في علاقتها مع الخارج لكن بعد الشروع في الإصلاحات الاقتصادية، تغير موقف المشرع الجزائري من التحكيم الدولي، الذي أصبح وسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية، فاضطر الى تكريسه في القانون الداخلي بعد اقتناعه بفعاليته في مجال تسوية المنازعات خاصة في مجال التجارة الدولية (عيبوط، 2014، الصفحات 87-88) ابتداء بالقانون 93-12 المتعلق بالاستثمار ،وأخير في القانون16-09 الذي نص على التحكيم في مجال الاستثمار في المادة 24 منه.

ويشترط المشرع الجزائري في عقود الاستثمار عند اللجوء الى التحكيم توفر اتفاق التحكيم، كما ربط المصالحة بالتحكيم مع ان المصالحة هي وسيلة ودية لحل النزاعات وغير ملزمة وتسبق التحكيم، كما ترك المشرع المجال واسعا لأطراف النزاع لاختيار طريق التحكيم الخاص أو المؤسساتي فلم يحدد نوع التحكيم وهذا تكريسا لمبدأ سلطان الإرادة (شمامة فتيسي، مرجع سابق، صفحة 342) ويعرف التحكيم لدى معظم المهتمين بالشؤون القانونية بأنه طريق خاص لحل المنازعات، قوامه الخروج عن التقاضي العادي.

ويشترط للجوء الاطراف الى التحكيم ضرورة الاتفاق عليه، لذلك يمكن ان يرد اتفاق التحكيم كشرط ضمن نصوص عقد الاستثمار او في اتفاق مستقل عن عقد الاستثمار.

ومن الواضح ان اتفاق التحكيم يتخذ شكلين هما شرط التحكيم ومشارطة التحكيم' ويقاس مدى فعالية التحكيم في القدرة على تنفيذ الحكم التحكمي، حيث انه لا يكون لاتفاق التحكيم قيمة إذا لم يتم تنفيذه كما نص المشرع الجزائري على ذلك في القانون.

978-9931-9701-1-8

ولا يفوتنا التنويه بكون المشرع قد سن قواعد للاعتراف بحكم التحكيم، أهمها ألا يكون مخالفا للنظام العام الدولي وعلى المتمسك به اثبات وجوده حقيقة.

وفي نفس السياق، فقد تعرض المشرع الى طرق تنفيذ اتفاق التحكيم من طرف رئيس المحكمة المختصة إقليميا في الوطن أو محكمة محل التنفيذ خارج الوطن، كل ذلك بغرض اعطاء المزيد من الضمانات للمستثمر الأجنبي، وتنظيم التحكيم الدولي في إطار قانوني كوسيلة معترف بها لفض النزاعات مع المستثمرين الأجانب.

انه من الضروري الإشارة الى ان ورغم الدور الفعال الذي تمارسه الضمانات القضائية في إشعار المستثمر بالاطمئنان سواء كان وطنيا أو من الأجانب، إلا أن المشرع قد فرض عددا من التضييقات التي تعرقل الاستثمار كعملية حيوية في الجزائر، كحق الشفعة المقرر للدولة وقاعدة الشراكة التي جعلت المشرع يصدر من خلال قانون المالية نصوصا لتقليص مجال تطبيق هذه القاعدة عن طريق فرضها في القطاعات الاستراتيجية، كما تكون محددة بواسطة التنظيم، هذا الأخير سوف يضمن زيادة تدفق الرأسمال الأجنبي للجزائر.

978-9931-9701-1-8

خلاصة

كخاتمة لهذه الورقة البحثية نخلص الى جملة من النتائج يمكن حصرها في:

- توجه الجزائر نحو البحث عن قطاعات بديلة لقطاع المحروقات بغية تحقيق التنويع الاقتصادي، عن طريق تشجيع الاستثمارات والمنافسة النزيهة، كما وضعت استراتيجيات واليات قانونية هدفها تحقيق الاستقرار الاقتصادي الوطني والمظي بعجلة التنمية.
- وضعت الجزائر أطرا قانونية وسنت نصوصا صارمة تفرض ضمانات وتوفر حوافز لتشجيع الاستثمارات خارج قطاع المحروقات.
- الضمانات الوطنية المفروضة من طرف المشرع تظل قاصرة عن توفير الحماية الضرورية للاستثمار وهو ما يستدعي ضرورة البحث عن اليات أكثر فعالية بإبرام اتفاقيات دولية بغية توفير حماية للمستثمر.

ومما قيل أعلاه نقترح ما يلي:

- من الضروري على المشرع تحسين مناخ الاعمال في الجزائر والعمل على توجيه الاستثمار نحو القطاعات البديلة للمحروقات التي تتميز بمزايا عدة من خلال توفير مزيد من التحفيزات والاعفاءات القانونية.
- نشر الوعي القانوني والتسيير على المستثمرين الوطنيين والأجانب ونبذ كل اشكال الفساد الإداري والبيروقراطية.
- تفعيل دور الأجهزة الوطنية في تشجيع الاستثمار ومنحها الاستقلالية، فضلا عن دعم الهيئات التنظيمية التي تضطلع بتشجيع الاستثمار خارج قطاع النفط.

978-9931-9701-1-8

الإحالات والهوامش:

1. أحمد ضيف أحمد عزوز. (بلا تاريخ). *نفس المرجع*.).

2 . العبدي خيرة، و محمد الامين مزياني. (2017). الإطار القانوني للاستثمار بالجزائر قطاع المحروقات نموذجا. (9)، صفحة 17.

3 . بكري جمال الناصر. (1986). التخطيط الاقتصادي . الامارات. : منشوارت جامعة الامارات العربية المتحدة.

4. بوجلطي، عز الدين. (2017). يوم دراسي حول الأمن القانوني في الجزائر. اليات ارتباط مناخ الاستثمار بالامن القانوني.

5. بوصوفة الزهرة. (2019). اطروحة دكتوراه. الاستثمار في إطار النشاطات الاقتصادية المقننة ص. 250 .

6. بوصوفة الزهرة. (2019). مرجع سابق. 254-253.

7. تيوه عبد الوهاب. (2017). رسالة ماجستير. أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار الصناعي. جامعة الجزائر3.كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير،.ص61.

8. جباري شوقي. (2015). متطلبات تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. *(8)*، مجلة الد ارسات الاقتصادية و الماليةص1.

9. حساني. (2017). ص103.

10. رحموني عبد الرزاق، و والي عبد اللطيف. (2010). مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية. *ضمانة تحويل رؤوس الأموال المستثمرة في الجزائر للخارج.(2)*، ص282-283.

11. رحموني، و والي. (2010).

12. زروق يوسف، و عبد القادر رقاب. (بلا تاريخ). مرجع سابق. 104.

13. ضيف أحمد، و أحمد عزوز. (2018). واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر والية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*(69)،ص 21.

14. عبد السلام رضا. (2002). محددات الاستثمار الأجنبي في عصر العولمة د ارسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق اسيا وامريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر . جامعة المنصورة،.ص320.

15.. معاذ عبد الغفور. (2019). اطروحة دكتوراه. قانون الاستثما ارت والمؤسسة الخاصة، 260. كلية الحقوق، جامعة الجزائر1.ص260.

16. عواشرية رقية. (2016). *الامن القانوني واثره على التنمية(1)*. . المجلة الجزائرية للامن الإنساني(1)، ص1.

17. عياش زبير،، و سمية عبابسة. (2015). *دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(4)*، مجلة الد ارسات المالية والمحاسبية والإدارية،.ص1.

18. عيبوط. (2014).

19. عيبوط محند وعلي.

20. عيبوط محند وعلي. (2014). *الاستثما ارت الأجنبية في القانون الجزائري، 2*. دار هومة.

21. عيبوط محند وعلي. *مرجع سابق*.

22. عيبوط محند وعلي. *مرجع سابق*،.

23.فتيسي شمامة. (2018). الضمانات القضائية لتسوية منازعات الاستثمار في ظل القانون الجزائري. *المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية*(4)، ص339.

978-9931-9701-1-8

24. فتيسي شمامة.. مرجع سابق. 342.

26. قصوري رفيقة. (2011). أطروحة دكتواره. *النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الدول النامية*. كلية الحقوق جامعة باتنة.

27. قصوري رفيقة. (2011). أطروحة دكتواره. *النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الدول النامية*. كلية الحقوق جامعة باتنة.

28. كساب أمينة. (2015).

29. لامية حسايني. (2017).

30. لبيك شوقي. (بلا تاريخ). . *ضمانات جذب الاستثمار الأجنبي للجزائر على ضوء القانون 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار(8)*.

31. لموشي زهية. (2018). الإمتيا زات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الإنتاجي بالجزائر. *المجلة العلمية لجامعة الجزائر3*(11)،ص1

32. مبروك عبد النور. (2018). ضمانات الاستثمار الأجنبي في التشريع الجزائري. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.

33. مصابيح فاطمة. (2016). مجلة القانون العام الجزائري والمقارن. اهم الضمانات التشريعية للاستثمار الأجنبي في مجال نزع الملكية والتخفيف من العبئ الضريبي(3).

34. مصطفاوي هاجر. (2018). ملتقى وطني حول الاليات القانونية لتفعيل التنويع الاقتصادي بالجزائر . *سياسة جذب الاستثمار ومدى نجاحها في إطار تبني الدولة الجزائرية لخيار التنويع الاقتصادي*، 1. كلية الحقوق، جامعة الجزائر1.

35. مصطفاوي هاجر. (2018).

36. معاذ عبد الغفور. (2017). مرجع سابق.

37. والي نادية. (2015). أطروحة دكتوراه. *النظام القانوني الجزائر للاستثمار ومدى فعاليته في استقطاب الاستثمارات الأجنبية* ، 226. كلية الحقوق ، جامعة مولود معمري الجزائر.

38. نبيل ونوغي. (2017). *واقع الضمانات القانونية المقررة للاستثمار في التشريع الجزائريمجلة بحوث*.

39. هجيرةبوقرش. (2013). *التحفيزات الجبائية للاستثمارات الأجنبية في الجزائر*. كلية الحقوق جامعة الجزائر1 ، الجزائر.

40. يوسف، و رقاب. (بلا تاريخ). صفحة 109.

41. يوسف، و رقاب. (بلا تاريخ). 102.

42. يوسف، و رقاب. (بلا تاريخ).

43. يوسف، و رقاب. (بلا تاريخ). ضمانات وحوافز الاستثمار الأجنبي في الجزائر وفق القانون 09-16. *مجلة العلوم القانونية والاجتماعية*(8)، صفحة 108.

44. يوسف، و رقاب. (بلا تاريخ). مرجع سابق. 110.

978-9931-9701-1-8

ترقية الصادرات الفلاحية كأداة للتنويع الاقتصادي في الجزائر.

The promotion of agricultural exports is a tool for Economic diversification in Alegria

- **توفيق بن الشيخ: أستاذ محاضر – أ-**، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر
- **الدراجي لعفيفي: أستاذ محاضر – أ-**، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر

ملخص:

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على ترقية الصادرات الفلاحية في الجزائر كآلية فعالة لتحقيق التنويع الاقتصادي، نظرا للإمكانيات التي يتمتع بها قطاع الفلاحة. إذا ما اتخذت استراتيجيات لترقية هذه الصادرات. والمتمثلة أساسا في تنمية والحفاظ على الأراضي الفلاحية، تنمية الموارد المائية وترشيد استخدامها، زيادة الاستثمار الفلاحي، التحديث التقني للفلاحة، وتنمية الموارد البشرية، النهوض بالصناعات الغذائية، زيادة كفاءة التسويق الفلاحي وتطوير التمويل والائتمان الفلاحي. الى جانب تسهيل إجراءات عمليتي التصدير والاستيراد.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الجزائري، القطاع الفلاحي، التنويع الاقتصادي. ترقية الصادرات الفلاحية.

التصنيف JEL: N01، F02، N11، F05.

Abstract

This research aims to shed light on the promotion of agricultural exports in Algeria as an effective mechanism to achieve economic diversification, given the potential enjoyed by the agricultural sector. If strategies are taken to upgrade these exports. These are mainly represented in developing and preserving agricultural lands, developing water resources and rationalizing their use, increasing agricultural investment, technical modernization of agriculture, developing human resources, promoting food industries, increasing the efficiency of agricultural marketing and developing agricultural finance and credit. In addition to facilitating export and import procedures.

Key words: *Algerian economy, the agricultural sector, economic diversification. Promotion of agricultural exports.*

JEl Codes Classification: N01 ،F02 ،N11 ،F05

978-9931-9701-1-8

مقدّمة

يعتبر التنويع الاقتصادي في الوقت الراهن أهم أساسيات إدارة الاقتصاد الحديث لا سيما بعد توالي الأزمات الاقتصادية التي كشفت هشاشة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على قطاع النفط. وفي ظل انهيار أسعار هذا الاخير. ظهرت حاجة الاقتصاد الملحة أكثر من أي وقت مضى إلى تقليص الاعتماد على النفط وتدعيم سياسة التنويع الاقتصادي والانتقال إلى الاستثمار في المشاريع التي تملك فيها الدولة ميزة تنافسية، على غرار الفلاحة والسياحة والصناعة، حيث خلفت سياسة التركيز على النفط في بناء السياسات الاقتصادية أضرار اقتصادية واجتماعية كبيرة على المجتمع الجزائري. ولهذا كان الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو البحث عن بدائل لقطاع المحروقات. لاسيما القطاع الفلاحي في شقه المتعلق بالصادرات الفلاحية.

فالجزائر مطالبة اليوم أكثر بالعمل على الحد من التبعية للمحروقات وذلك من خلال التفكير في تفعيل بدائل تنموية قادرة على تحقيق التنويع الاقتصادي. حيث يوجد أمام الجزائر العديد من الحلول التي تمكنها من الخروج من هذه الوضعية الحرجة والمقلقة، ولعل أهم هذه الحلول هو تنمية الصادرات الفلاحية، كون القطاع الفلاحي يعتبر بديلا حقيقيا للمحروقات ومن أفضل الخيارات التي يمكن الاعتماد عليها في الوقت الراهن لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر. فهو قطاع يتوفر على كل مقومات النجاح إذا ما تم تطويره من جهة، وتنمية صادراته من جهة اخرى.

بناء على ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

ماهي أهم استراتيجيات ترقية الصادرات الفلاحية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

ومن أجل الاجابة على هذه الاشكالية تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور وهي:

المحور الأول: التنويع الاقتصادي والقطاع الفلاحي في الجزائر.

المحور الثاني: مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني.

المحور الثالث: استراتيجية ترقية الصادرات الفلاحية في الجزائر لتحقيق التنويع الاقتصادي.

I- التنويع الاقتصادي والقطاع الفلاحي في الجزائر.

I-1- التنويع الاقتصادي : يلعب التنويع الاقتصادي دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي، إذ يسهم في زيادة الإنتاجية وتعزيز الاستثمار واستقرار عائدات التصدير، لاسيما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والتي لا تزال تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط.

1-1-1- مفهوم التنويع الاقتصادي : هو' تنويع مصادر الدخل عن طريق أسلوب متوازن للتنمية قائم على التكامل بين القطاعات، في عملية إقحام تغيرات هيكلية في البنية الاجتماعية والاقتصادية التي ترافق النمو الكمي لتحقيق الرفاهية. (أوكيل حميدة، 2016، صفحة 57)

ويعرف: " التنويع الاقتصادي بأنه عملية توسيع القاعدة الاقتصادية، وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، يسهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل بجوار النفط. (ابراهيم بلقلة، 2009/2008، صفحة 52) حيث تشمل القاعدة الإنتاجية الصناعة والزراعة، والقاعدة المالية، قطاعات المصارف والأسواق المالية، بينما تضم القاعدة الخدمية السياحة والتجارة وغيرها.

ويقصد به ايضا: العملية التي تتضمن خروج الاقتصاد من حالة الانحسار في مصادر الدخل، وتخفيض الاعتماد على قطاع معين أو سلعة رئيسية وحيدة في الحصول على الإيرادات، وذلك بإقامة قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة،

978-9931-9701-1-8

متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات، تستجيب للحاجات الأساسية والمتطلبات المتزايدة للمجتمع، توفر الحماية للاقتصاد من الصدمات الخارجية، وتتصف بوجود روابط داخلية قوية بين القطاعات الفروع والنشاطات الإنتاجية، بما يؤدي إلى توفير حد أدنى من التماسك و التكامل بينها، لا يكون الاقتصاد فيها مرتبطا بالخارج أكثر من الداخل وتعطي قوة دفع ذاتي للتنمية تكفل لها الاستمرار والتجدد مستقبلا (عبد العزيز فهمي هيكل، 1980، الصفحات 255-256).

I-1-2- دو افع الاتجاه نحو التنويع الاقتصادي : يمكن أن نجمل مختلف هذه الدوافع فيما يلي : (ابراهيم بلقلة، 2009/2008، صفحة 54)

- التقلبات المستمرة في أسعار المواد الأولية التي تشكل العمود الفقري لدول ذات الاقتصاديات الأحادية.
- تذبذب دخل هذه الدول وانعكاس ذلك على إنفاقها العام.
-تفاوت نمط وتيرة التنمية الأفقية والعمودية بها .
-الطبيعة النافذة لهذه الموارد الأولية .
- الاعتماد المستمر والمتزايد على الخارج في استيراد السلع الإنتاجية والاستهلاكية.

I-1-3- مجالات التنويع الاقتصادي : إن التنويع الاقتصادي الناجح هو الذي تحدد الإدارة التنموية بدقة مستوياته، وفروع الاقتصاد التي ستقع عليها مجهودات تحقيقه، والذي يهدف لتحقيق تنمية مستدامة، فرغم تنوع الأنشطة الاقتصادية واختلافها بين الدول خاصة ما تعلق ببنية وهيكل الاقتصاد الوطني فيها، إلا أن معظم جهود التنويع الاقتصادي ترتكز على:

1-تنويع الإنتاج على مستوى الوحدة الإنتاجية

2-تنويع الإنتاج على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال استراتيجيتي إحلال الواردات، وتشجيع الصادرات.

3-تنويع مجالات التجارة الخارجية.

I-2- القطاع الفلاحي في الجزائر : القطاع الفلاحي يحتل مكانة مهمة في الاقتصاد الجزائري من خلال ما يقع على عاتقه من توفير الغذاء للسكان. حيث تتوفر الجزائر على موارد زراعية هامة سواء كانت طبيعية، بشرية، مالية أو تقنية.

I-2-1- الموارد الطبيعية : تبلغ مساحة الجزائر 2381741كم^2 ، ما يجعلها تتمتع بموارد زراعية نستعرضها فيما يلي :

I-2-1-1- الأراضي الزراعية : تعتبر الأرض الأساس لأي إنتاج زراعي وحسب نوعيتها تتحدد نوعية وحجم الإنتاج الزراعي، وحسب إحصائيات 2015 فإن حوالي 43.395 مليون هـ، (ONS, 2016, p. 37) مستغلة زراعيا وهي مصنفة إلى:

I-2-1-1-1 الأراضي القابلة للزراعة: وتشمل الأراضي المستغلة وغير المستغلة والتي تدخل في نطاق الأراضي الممكن استصلاحها ويتم استخدامها في إنتاج المحاصيل المستديمة والموسمية، ومساحة الغابات والمراعي، والمساحات المتروكة. (زناقي ابراهيم، 2009، صفحة 39) والجدول التالي يوضح استخدام الأراضي لسنة 2015 في الجزائر.

الجدول رقم (01): توزيع الأراضي القابلة للزراعة في الجزائر لسنة 2015.

البيان	المساحة (هكتار)	%
المساحة الصالحة للزراعة (S.A.U)	8487854	19.56
مراعي	32968513	75.97
أراضي الاستغلال الفلاحية، غير منتجة.	1938887	4.47
المساحة الإجمالية المستغلة فلاحيا	43395254	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، العدد 46، 2016، ص37.

978-9931-9701-1-8

I-2-1-1-2- الأراضي الصالحة للزراعة: وهي الأراضي المستغلة فعليا في الإنتاج الزراعي والمخصصة لمختلف المزروعات، كالحبوب والبقول أو الزراعة الصناعية والأراضي العشبية والزراعة المثمرة، حيث جاءت مساحتها على النحو التالي:

الجدول رقم(02): توزيع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر لسنة 2015.

البيان	المساحة (هكتار)	%
- أراضي قابلة للحرث.	7462081	87.91
زراعات عشبية.	4368417	51.47
أراضي مستريحة	3093644	36.44
- الزراعات الدائمة	1025773	12.09
الإجمالي	8487854	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، العدد 46، 2016، ص37.

I-2-1-1-3- المساحة المحصولة: هي مساحة الأراضي التي تزرع سنويا مضروبة في عدد المحاصيل التي تتعاقب زراعتها خلال نفس السنة، أي الاستعمال الكثيف للزراعة. (عياش خديجة، 2011، صفحة 25) والملاحظ أن أغلب الأراضي الزراعية في الجزائر تطبق الدورة الأحادية أي زراعة محصول واحد في السنة، ولذلك وجب عليها زيادة عدد الدورات الزراعية بإتباع تقنيات حديثة تحافظ على نوعية التربة وتزيد في إنتاجية الأرض. (خزار بلال، 2013، صفحة 47)

I-2-1-2- الموارد المائية : يعتبر عنصرا أساسيا للتحكم في الإنتاج الزراعي، وتطور هذا القطاع مرتبط بحجم المياه المسخرة له، والتي تستغل في السقي وتوسيع المساحة المسقية. وتنقسم مصادر الموارد المائية في الجزائر إلى ثلاثة مصادر:

I-2-1-2-1- الموارد المائية المطرية: رغم اتساع مساحة الجزائر، إلا أن حوالي 87% منها توجد في المنطقة الصحراوية وهطول الأمطار فيها شبه منعدم، حيث أن كمية الأمطار المتساقطة سنويا تقدر بـ: 100 مليارم^3. (ONS, 2016, p. 33)

I-2-1-2-2- الموارد المائية السطحية: وتشمل المجاري المجمعة في شكل أنهار وأودية يزداد منسوبها بتساقط الأمطار والثلوج، و تغذيها ينابيع متجددة، وأهمها وادي الشلف الكبير، وادي سيبوس، الصومام. وتقدر الموارد المائية السطحية بـ 12.7 مليار م^3 /السنة، موزعة شمالا ب 11.9 مليار م^3 ، وجنوبا بـ 0.8 مليار م^3 . وتضم المياه السطحية في الجزائر 17 حوضا تقع ضمن ثلاث مجموعات: أحواض جبال الأطلس التل، أحواض السهول العليا والأحواض الصحراوية.

I-2-1-2-3-الموارد المائية الجوفية : تقدر الموارد الكلية من المياه الجوفية الممكن استغلالها في الجزائر بحوالي 7 مليار م^3/ سنة وهي موزعة بشكل غير متوازن على النحو الآتي : (فراح رشيد، 2000، الصفحات 8-9)

- 2 مليار م^3 في الشمال ما يعادل 8.57%، وحاليا استغلال 90% من المياه الجوفية أي 1.8 مليار م^3 و 75% من حجم هذه الموارد الجوفية تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى.
- 5 مليار م^3 في الجنوب أي ما يعادل 71.43%، وهذه المياه عميقة جدا عن سطح الأرض حيث يصل عمقها إلى 2000 م ما عدا أدرار (200 إلى 300م). وتوجد في المنطقة الصحراوية طبقات مائية منها طبقتان تمتدان إلى التراب الليبي:

- الطبقة المائية الكريتاسي العلوي. - الطبقة المائية كابرو أورد وفيسيان. - الطبقة المائية الألبية.

I-2-1-2-4- حجم المياه المعبأة : من أجل تلبية الاحتياج الوطني من المياه والتي بلغت مثلا سنة 2013 حوالي 6.227 مليارم^{3}سنويا، (ONS, 2016, pp. 35-36) تم بناء السدود، حفر الآبار وإقامة الحواجز المائية و تحلية مياه البحر.

978-9931-9701-1-8

أ-السدود: ورثت الجزائر عن العهد الاستعماري أربعة عشر سدا سنة 1962 بطاقة قدرها 670 مليون م^3 وطاقة فعلية قدرها 487 مليون م^3، وفي الفترة 1962-1978 تم تنفيذ سبع سدود تسمح بتخزين 360 مليون م^3 سنويا.
أما في الحظة الخماسية الأولى (1980-1984) تم انجاز 16 سدا تستوعب 1.2 مليار م^3 سنويا، وبهذا تصبح المياه المخزنة في السدود 2.42 مليار م^3/ سنويا. لتنتقل سنة 2000 إلى 44 سدا تشرف عليها الوكالة الوطنية للسدود وحسب التقديرات فإن عدد السدود سنة 2013 يقدر بـ: 112 سدا منها 65 سدا تفوق سعته 10 مليون م^3 بطاقة تخزين إجمالية تقدر بـ: 6.753مليار م^3. (ONS, 2016, pp. 35-36) أما الباقي فهي سدود صغيرة طاقتها التخزينية ما بين 1 مليون م^3 إلى 10مليون م^3 من المياه تشرف عليها مديريات الري.
ب-الحواجز المائية: تسمى بالبحيرات الجبلية قدرة التخزين فيها لا تفوق 1 مليون م^3 وهي تستعمل أساسا للسقي وتروية المواشي كما أنها مكونة من حواجز ترابية وارتفاعها ما بين 5 إلى 15 م. لم تول الدولة سابقا للحواجز المائية أهمية كبيرة، وقد كان عددها سنة 1979 يقدر بـ: 44 حاجزا طاقة استيعابها تبلغ 21 مليون م^3، وهي تقع في ولايات الشمال التي تكثر فيها هطول الأمطار، وفي سنة 1985 أنجز 667 حاجزا في أماكن عديدة في مدة سنتين بتشجيع وإعانة من الدولة، وقد أمكن استغلال 35 مليون م^3 من طاقتها البالغة 79 مليون م^3، كما أنشئت 123 حاجزا جديدا في 1992 بلغت طاقتها الإجمالية 113 مليون م^3، وفي سنة 2008 قدر عدد الحواجز المستغلة بـ :400 حاجزا بسعة 44 مليون م^3
ج-الآبار: حسب عملية إحصاء الآبار التي قامت بها الوزارة الوصية سنة 1985 قدرت بـ: 5500 بئر، وتم في الفترة 1990-1999 حفر أكثر من 200 بئر في الشمال، والتي توفر 1 مليار م^3 موزعة بين التزود بالماء الشروب بـ 85%والسقي بـ 15%. أما جنوبا تم إنجاز 742 بئر وتسمح بتخزين سنوي يقدر بـ: 221 مليون م^3 للتزود بالماء الشروب و505 مليون م^3 للسقي. وفي سنة 2013 أحصت الوزارة حوالي 147310 بئر وحوالي 66810 نقب موجهة خصيصا لسقي الاراضي الفلاحية.
د-تحلية مياه البحر: إن البحث عن مصادر مائية جديدة لن يتأتى بزيادة مياه الأنهار والأمطار لأن هذه الموارد تعتمد على عوامل جغرافية عديدة لا يمكن التحكم فيها، لذا كان الاتجاه إلى تحلية مياه البحر يمثل حلا عمليا، خاصة وأن الجزائر تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط والذي يمتد إلى أزيد من 1200كم. حيث عمدت الجزائر ابتداء من 2001 إلى برمجة إنجاز 50 محطة لتحلية مياه البحر وتوريد المياه النقية وكان من إنجازات هذه العملية، إنشاء إحدى أكبر محطات تحلية مياه البحر في إفريقيا (محطة الحامة) وهي المحطة التي قدرت تكلفتها بـ 250 مليون دولار، وبقدرة انتاج إجمالية تقدر بـ 200000 م^3/يوميا. وسجل قطاع الموارد المائية للفترة (2014/2010) برنامجا لتحلية مياه البحر والذي يقضي بإنجاز 13 محطة وتهيئتها، من أجل تحقيق 26.2 مليون م^3 يوميا.

هـ-معالجة المياه المستعملة: حرصت الدولة على حماية الموارد المائية، ولهذا أنجزت العديد من محطات التطهير، أولا في إطار البرامج المحلية ثم في إطار برامج قطاعية مركزية وغير مركزية، (تي أحمد و رحال نصر، 2008، صفحة 6) وأنجزت حتى سنة 2011 حوالي 138 محطة بطاقة إجمالية تقدر بـ: 1.918 مليار م^3 /اليوم وبطاقة تصفية حقيقية تقدر بـ: 0.781 مليار م^3/اليوم. (ONS, 2016, p. 34).

978-9931-9701-1-8

I-2-1-3- الغطاء النباتي: تقسم البيئة النباتية في الجزائر إلى ثلاثة : المتوسطية، السهبية والصحراوية، ولكل بيئة مميزاتها. حيث تسود الغابات الكثيفة في الشمال، ونبات الحلفاء في المناطق السهبية، النخيل في الواحات. وقد بلغت مساحة الغابات 4.220 مليون هكتار سنة 2015. (ONS, 2016, p. 37) وهو ما يمثل حوالي 1.77% من المساحة الإجمالية. ولكن تتعرض الغابات إلى عدة انتهاكات كالإزالة والحرائق والأمراض، كما تتعرض النباتات السهبية إلى الرعي، والحرث العشوائي، وهو ما ساهم في انحسار الغابات والنباتات السهبية، مما أدى إلى تراجع خصائصها من حيث النوعية والإنتاج.

I-2-1-4- الثروة الحيوانية: ان الثروة الحيوانية تعتبر مصدرا مهما للتزود بالطاقة، كما توفر المواد الأولية لعدة صناعات، حيث يتميز بنوع من الاستقرار في الإيرادات على خلاف الإنتاج النباتي، ولهذا هناك اهتمام كبير بتربية الحيوانات ضمن المخططات التنموية وهذا بإنشاء الحظائر وتزويدها بالمستلزمات الضرورية، (عياش خديجة، 2011، صفحة 29) وتتميز الثروة الحيوانية في الجزائر بالتنوع، وعرفت هذه الثروة تطورا ملحوظا، حيث بلغت سنة 2015 حوالي 36.822 مليون رأس. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2016، الصفحات 88-93)

I-2-1-5- الموارد البشرية: في الجزائر غداة الاستقلال قدر حجم قوة العمل الزراعية سنة 1969 بحوالي 1.540 مليون عامل بين دائم ومؤقت وهي تمثل نسبة 50 %من مجموع العاملين، ثم بدأ هذا العدد في الانخفاض حيث بلغ في 1990 حوالي 0.907 مليون عامل، (الديوان الوطني للاحصاء، 2012، صفحة 54) وهو ما يمثل نسبة 20.10%من العمالة الكلية. لكن بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية خريف سنة 2000 عرف القوة العاملة تطورا لتسجل سنة 2006 حوالي 1.609 م/ع لكنها انخفضت الى حوالي 0.917 م/ع سنة 2015 وهو ما يمثل حوالي 08.65% من حجم العمالة الكلية.

I-2-1-6- الدعم المالي والإمكانيات التقنية.

I-2-1-6-1- الدعم المالي : استفاد القطاع في إطار قانون المالية لسنة 2011 من حوالي 29691.32مليار سنتيم وهو ما يعادل 6.92 %من ميزانية الدولة، بعد ما كانت ميزانيته سنة 2009 حوالي 8023.129 مليار سنتيم. حين بلغ معدل الارتفاع بين سنتي 2009 و2011 حوالي 270.41%. وبدأت الدولة في إطار سياستها الزراعية دعم هذا القطاع.

الجدول رقم(03): تطور قيمة القروض الفلاحية في الجزائر حسب النوع للفترة 1998 –2015.

السنة	2002-98	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القروض الفلاحية (م /د)	251.11	1018.77	2293.00	71.43	111.33	225.82	538.49	453.82

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد مختلفة.

I-2-1-6-2- الإمكانيات التقنية: الجزائر ومنذ الاستقلال وهي تسعى إلى مكننة الزراعة، ولم يتحقق لها ذلك إلا ابتداء من المخطط الرباعي الأول الذي عرفت فيه الاعتمادات المالية المخصصة للعتاد الفلاحي نموا متواصلا سمح بتطوير حظيرة العتاد الفلاحي، إلا أنه يقابل هذا التطور الحالة الوظيفية للعتاد ومعدل النمو. وكذا التوزيع القطاعي له، والعلاقة التقنية بين أنواع العتاد خاصة بعد إصلاح سنة 1987، حيث تم تقسيم العتاد الفلاحي على المستثمرات. ولكن بعد صدور القانون رقم 12/89 المؤرخ في 1989/07/05 المتضمن رفع الدعم عن أسعار عوامل الإنتاج الزراعي لوحظ ارتفاع كبير في أسعار العتاد الفلاحي ما قلص من عدد المعدات المستخدمة خاصة الجرارات والحاصدات وتدهور حالتها

978-9931-9701-1-8

التقنية، مما صعب من تكلفة تجديدها. لكن بفعل سياسة الدعم المطبقة في هذا المجال من خلال تقديم قروض لاقتناء العتاد الفلاحي، لوحظ تحسن في عدد الجرارات والحاصدات محل الخدمة وهو ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم(04): تطور عدد الجرارات والحاصدات في الجزائر للفترة 1999-2015.

السنة	1999	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الجرارات	94259	100128	107456	100847	102055	103635	105789	108551
عدد الحاصدات	8859	12346	13146	9443	9521	9619	9713	9785

المصدر: بالاعتماد على: -المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد مختلفة.

I-2-1-6-7- التكوين والبحث والإرشاد الفلاحي: يعتبر التكوين، البحث والإرشاد الفلاحي من العوامل الضرورية، لرفع الإنتاجية عن طريق الاستعمال الكفء لوسائل الإنتاج والبحث عن أنجع الطرق لتطبيق برامج التنمية وذلك بالقيام ببحوث ميدانية على كل المستويات. ولتحقيق ذلك قامت الدولة بتوفير ما يلي: (عياش خديجة، 2011، صفحة 39).

- ثلاثة عشر مركزا لتكوين الأعوان التقنيين والعمال المختصين؛
- إحدى عشر معهدا متوسطا لتكوين التقنيين، وثمانية عشر معهدا لتكوين المهندسين والبياطرة؛
- ثمانية معاهد لتكوين التقنيين السامين، أربعة منهم تقنيين في الصحة الحيوانية وأربعة لتكوين في الفلاحة؛

ولإعطاء نجاعة للبحث الزراعي تم إنشاء 31 مخبر من الحجم المتوسط و68 محطة للبحث والتجارب، تتمركز أغلبها في الشمال، بالإضافة تكوين عدة أساتذة وطلبة باحثين. أما فيما يخص الارشاد الفلاحي فقد خصصت الوزارة، 240 ألف دولار لإنجاح مشروع تطوير نظم الاتصال والإرشاد الفلاحي بالشراكة مع منظمة الزراعة والتغذية (FAO)، بغية تحسينه وتجديد الهياكل المكلفة بالإرشاد وتحسين القدرات البشرية، من خلال التدريب والدعم التقني لمختلف الأنظمة الإنتاجية.

II- مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني.

تعتبر المسألة الفلاحية في الجزائر مسألة مترابطة، فهو المنتج للسلع الغذائية الأساسية بهدف إشباع الحاجات المتزايدة للسكان، إضافة إلى مساهمته في الناتج الداخلي الخام، توفير فرص العمل، كذا مساهمته في تطوير العلاقات مع القطاعات الأخرى خاصة القطاع الصناعي، بالإضافة الى مساهمته في الاقتصاد الوطني من خلال تصدير الفائض من الانتاج والحصول على النقد الاجنبي لتمويل عملية التنمية. (غردي محمد، 2012، الصفحات 31-32)

II-1- مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام : يحتل القطاع الزراعي أهمية بالغة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبالد، والجدول التالي يوضح نسبة مساهمة هذا القطاع في PIB، حيث نلاحظ النسبة في تزايد مستمر طيلة فترة الدراسة حيث قدرة سنة 2005 ب 7.7 إلى 12.3% سنة2016.

الجدول رقم (05): تطور مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج الداخلي الخام للفترة 2005-2016.

السنة	2005	2006	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015	2016
PIB%	**7.7**	**7.5**	**6.4**	**9.3**	**8.5**	**8.8**	**9.9**	**10.3**	**11.7**	**12.3**

المصدر: تقارير بنك الجزائر، **2016** عن الموقع: http://www.bank-of-algeria.dz/bulletin-stastistique consulter le1/4/2017

978-9931-9701-1-8

II-2- مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل : يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات كثيفة العمل، خاصة في ظل ضعف نسبة المكننة التي يعرفها القطاع. حيث يلعب دورا كبيرا في تقليص البطالة خاصة في المناطق الريفية التي تمثل نسبة السكان بها حوالي24.79% من مجموع السكان 2014، ويمكنه استيعاب المزيد من القوة العاملة الريفية.

الجدول رقم(06): تطور العمالة الفلاحية في الجزائر للفترة 2000-2015.

	2000	2001	2008	2011	2013	2015
العمالة الكلية (مليون)	6.179	6.229	9.146	9.599	10.789	10.594
العمالة الفلاحية (مليون)	0.872	1.312	1.252	1.034	1.141	0.917
نسبة العمالة الفلاحية الى العمالة الكلية	**14.12**	**21.06**	**13.69**	**10.80**	**10.60**	**8.65**

المصدر: بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية:1962-2011، ص ص58-66.

- ONS, L'Algérie en quelques chiffres, n44, édition 2014, pp18-19.

- ONS, activité, emploi et chômage en 2015, n726, p12.

نلاحظ من الجدول أن عدد العمالة الفلاحية تطور بشكل ملحوظ منذ سنة 2001، أين سجل حوالي 1.312 م/ع عما كان سنة 2000 حوالي 0.872 عامل، بمعدل نمو يقدر بـ: 50.45 %. ويعود هذا الارتفاع الى تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي وفر للتوسع الرأسي والأفقي من خلال برامج الدعم، ومن جهة نجد أن جزء كبيرا من هذه العمالة هي عمالة مؤقتة، مما ينجم عنه عدم الاستقرار، وهو ما أدى الى هروب العديد من العمال الى قطاعات أخرى أكثر استقرارا. بالإضافة الى برامج التشغيل المختلفة التي أطلقتها الدولة بداية من سنة 2011 والتي أدت الى عزوف الكثير من الشباب عن العمل في المجال الفلاحي مما خفض عدد العمالة الفلاحية الى حوالي 0.917 مليون عامل سنة2015.

II-3- مساهمة القطاع الفلاحي في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان: يلعب القطاع الفلاحي دورا في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان، خاصة في ظل المتغيرات العالمية الراهنة كقضية الأمن الغذائي التي يزداد الاهتمام بها يوما بعد يوم على جميع الأصعدة. حيث نفذت الدولة العديد من الاصلاحات والبرامج الطموحة التي عملت على تحسين الانتاج الفلاحي وزيادة معدلات الاكتفاء الذاتي لبعض المنتجات الفلاحية. وبالتالي التقليص من الاستيراد وهوما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم(07): تطور معدلات الاكتفاء الذاتي لأهم المنتجات الفلاحية في الجزائر للفترة 1998-2015.

	2002-1998	2007-2003	2012-2008	2013	2014	2015
الحبوب	36.49	34.72	32.73	39.60	21.65	21.39
القمح	34.79	34.02	32.31	40.70	24.72	23.81
البطاطس	94.47	94.07	96.73	98.50	97.44	96.74
البقوليات	26.98	22.77	25.44	34.00	32.78	27.69
الخضر	99.98	99.64	99.72	99.70	99.80	99.78
الفواكه	88.45	90.22	90.88	82.30	89.97	91.30
الزيوت والشحوم	12.90	7.31	9.01	14.00	8.03	0.24
اللحوم	80.88	84.30	89.17	93.10	90.13	91.96

978-9931-9701-1-8

الاسماك	87.01	88.67	82.18	81.70	71.35	71.81
البيض	98.93	99.61	99.81	99.90	100	99.93
الألبان ومنتجاتها	45.19	43.34	49.04	63.00	50.48	53.59

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد مختلفة.

لكن ما يلاحظ أنه بالرغم من تحسن النتائج المحققة في بعض الشعب الفلاحية، كالخضر، اللحوم، والبيض إلا أنها دون المستوى المطلوب ما يعكس ضعف مساهمة القطاع الفلاحي في تغطية الطلب المتزايد على المنتجات الفلاحية.

II-4- مساهمة الفلاحة في تنمية الصناعة : تعد المحاصيل الزراعية مدخلات في العمليات الانتاجية لبعض الصناعات الغذائية. حيث نجد أن الترابط بين القطاع الفلاحي والصناعي قويا. (النجيفي، سالم توفيق، القريشي، و محمد صالح تركي، 1988، صفحة 135) وقد أثبتت التجارب أن تأخر الفلاحة يمكن أن يهدد مسيرة التصنيع والنمو الاقتصادي في كامل فروع الاقتصاد، وبالمقابل فإن عجز الصناعة على تلبية متطلبات الفلاحة يشكل عائقا أمام تطور الانتاج والانتاجية. وفي الجزائر ساهم القطاع الفلاحي بشكل واضح في تنمية القطاع الصناعي، عن طريق إقامة عدة وحدات صناعية صغيرة ومتوسطة والتي تقوم بتحويل المنتجات الفلاحية إلى صناعية نذكر منها: (غردي محمد، 2012، صفحة 39)

- وحدات صناعة المصبرات النباتية (طماطم، فلفل، جلبانة، زيتون)؛ وحدات صناعة المصبرات الحيوانية؛
- وحدات صناعة العجائن الغذائية المختلفة ومطاحن الحبوب؛ -- وحدات تجميع وتحويل وتعليب الحليب؛
- معامل صناعة المربيات الغذائية؛ -وحدات صناعة الخمائر.

II-5- المساهمة في التجارة الخارجية: يمكن قياس مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية بعدة مؤشرات، أهمها معدل نمو الصادرات والواردات الفلاحية، نسبة تغطية الواردات الفلاحية بالصادرات الفلاحية، وأخيرا مساهمة التجارة الفلاحية في التجارة الخارجية الكلية. (عماري زهير، 2014، صفحة 59) وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (08): الأهمية النسبية للتجارة الخارجية الفلاحية للفترة 2000-2014.

المؤشر	2000	2004	2009	2014
الصادرات الفلاحية	2651.50	5294.60	8464.80	62305.35
الواردات الفلاحية	167013.10	245329.70	391287.80	1565366.49
رصيد الميزان التجاري	164361.6 -	240035.1 -	382823 -	1503061.14 -
حجم التجارة الفلاحية	169644.60	250624.30	399752.60	1627671.84
الصادرات الكلية	1657216.6	2337447.8	3347636	5071456.68
الواردات الكلية	690422.07	1314735.8	2856115.33	4699805.36
حجم التجارة الخارجية الكلية	2347638.67	3652183.6	6203751.33	9771262.04
معدل تغطية التجارة الخارجية الفلاحية (%)	1.59	2.16	2.16	3.98
نسبة الصادرات الفلاحية الى الصادرات الكلية (%)	0.16	0.22	0.55	1.23
نسبة الواردات الفلاحية الى الواردات الكلية (%)	24.19	18.66	13.70	33.31
نسبة التجارة الفلاحية الى التجارة الخارجية الكلية (%)	7.23	6.86	6.44	16.66

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد مختلفة.

978-9931-9701-1-8

نلاحظ من الجدول أنه بالرغم من ارتفاع الصادرات الفلاحية من 2651.5 م دج سنة 2000 الى 62305.35 م دج سنة 2014 إلا أن أهميتها النسبية الى الصادرات الكلية تبقى ضعيفة جدا حيث لم تتجاوز 1.23%. وفي المقابل سجلت الواردات الفلاحية أرقاما مقلقة، حيث ارتفعت من 167013.1 مليون دج سنة 2000 الى 1565366.49 مليون دج سنة 2014، حيث ورغم تسجيلها نسب كبيرة من إجمالي الواردات إلا أنها تراجعت من 24.19 % سنة 2000 الى 13.70 % سنة 2009 وهذا نتيجة لتحسن الانتاج الفلاحي بشقيه. لتعاود الارتفاع بشكل كبير جدا لتسجل 33.31%سنة 2014.

إن مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات وتقليص الواردات الفلاحية يبقى ضعيفا، نتيجة تذبذب الانتاج جراء اعتماده على عوامل لا يمكن التحكم فيها، وزيادة الطلب المحلي نتيجة النمو السكاني وتحسن مستوى دخول الأفراد.

II-6- مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي : يعرف الأمن الغذائي على أنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين كما ونوعا، وبالأسعار المناسبة، أما الاكتفاء الذاتي فهو سد الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا، وهذا ما تسعى إليه الجزائر من خلال تبني استراتيجية زراعية تهدف إلى تطوير هذا القطاع ليكون أحد البدائل الهامة التي تحل محل الإيرادات النفطية. (معوش ايمان و بورحلة نسيمة، 2015، صفحة 48).

III- استراتيجية ترقية الصادرات الفلاحية في الجزائر لتحقيق التنويع الاقتصادي.

III-1- إجراءات ترقية الصادرات الفلاحية في الجزائر : إن ترقية الصادرات غير النفطية تبقى تحديا يواجه الجزائر، ولهذا الغرض عملت على تسطير عدة استراتيجيات من شانها أن تساهم في النهوض بهذا القطاع، فهذا التفكير كان نتيجة الأزمة البترولية أين انخفض سعر البترول إلى أدنى مستوى له مما اجبر السلطات بان تهتم بتحسين أداء الاقتصاد الوطني في إطار محدد ألا وهو القطاع غبر النفطي.

III-1-1- استراتيجية تحرير التجارة الخارجية : عملت الحكومة على تحرير هذا القطاع بصفة تدريجية في إطار برنامج يسمى بالتعديل الهيكلي سنة1989، حمل في طياته سلسلة من التدابير تمثلت في:

- تخفيض عجز الميزانية :يتحقق هذا الخفض عن طريق تقليص الانفاق العام بما في ذلك الإعانات.
- تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية العامة.
- إعادة النظر في سياسة الدعم وتحديد الأسعار.
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

ومن أجل تفعيل عملية تنفيذ تدابير برنامج التعديل الهيكلي عملت الحكومة على اتخاذ إجراءات تمثلت في:

- القانون رقم 89-12 المتعلق بنظام السعار، يخضع لعدة مقاييس أبرزها حالة العرض والطلب.
- القانون رقم 90-16 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 1990 وذلك من خلال :تبني نظام الوكلاء المعتمدين وتجار الجملة، والسماح للوكلاء المعتمدين وتجار المقيمة داخل التراب الوطني باستيراد البضائع من اجل إعادة بيعها على حالها مع إعفائهم من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف
- المرسوم التنفيذي 37/91 المتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية، عمل على تحرير التجارة الخارجية بصورة فعلية على حساب التراخيص و التدخلات الإدارية. وإعادة جدولة الديون

978-9931-9701-1-8

- إلغاء التخصيص المركزي للموارد بالعملة الصعبة بموجب التعليمة رقم 24-20 المؤرخة في 1994/04/12. (مدوري عبد الرزاق، 2011-2012، صفحة 210) وبالتالي استراتيجية تحرير التجارة الخارجية التي اعتمدتها الجزائر تؤكد نية الحكومة في الخروج من منهج الاحتكار الممارس على التجارة الخارجية إلى منهج حر يخضع لضوابط السوق.

III-1-2- سياسة سعر الصرف : شهد نظام الصرف في الجزائر منذ سنة 1986 عدة تعديلات، وكان الهدف منها إعطاء القيمة الحقيقية للدينار الجزائري قبل هذه التعديلات أدى إلى عجز الحساب الجاري الخارجي للدولة، قد كان من وراء هذه التعديلات هو القضاء على هذا الحجز طريق ترقية الصادرات خارج المحروقات والإقلال من الواردات عن طريق إعطاء سعر حقيقي لقيمة الدينار يتناسب وهذا الهدف. (بلقلة براهيم، 2008-2009، الصفحات 164-165)

III-1-3- إجراءات جبائيه : قامت الدولة بإصلاح جبائي وترشيد معدل الضريبة لتخفيف العبء الضريبي خارج النفط ولتضيق الوعاء الضريبي على التجارة الخارجية، من خلال إعفاء كلي أو جزئي على الصادرات من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على القيمة المضافة أو الضريبة على النشاط المهني. (قاسمي لخضر، 2014/2013، صفحة 64)

III-1-4- الإجراءات الجمركية : اتبعت الجزائر سياسة لدعم الصادرات على المستوى الداخلي ترمي إلى تصدير المنتجات الوطنية بأسعار تنافسية، من خلال الإعفاء من الرسوم الجمركية في إطار الحوافز التي يستفيد منها المصدرون.

III-2- إجراءات متعلقة بالاستثمار : ان الإعداد لفترة ما بعد النفط، لابد أن يتم من خلال إصلاحات تتمثل في :

III-2-1- إجراءات الاستثمارات الأجنبية المباشرة : أفرزت العولمة عدة تغيرات على الصعيد الدولي، كان أهمها الاستثمار الأجنبي المباشر، وأهم الإجراءات لتشجيعه في الجزائر نذكر : (رحالية بلال و جابر مهدي، 2016، صفحة 13)

III-2-1-1- إصدار قانون النقد والقرض في 1990: دعما قوبا باتجاه تحرير التجارة الخارجية وحرية تنقل رؤوس الأموال للتمويل المشاريع الاقتصادية، وترخيص غير المقيمين بتحويل رؤوس أموالهم إلى الجزائر.

III-2-1-2- قانون تطوير مناخ الاستثمار وآلياته سنة2001 الجديد في هذا القانون هو تطوير مفهوم الاستثمار ليشمل عمليات الخصخصة بالإضافة إلى إنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

III-2-2- تشجيع القطاع الخاص أفرد المشرع الجزائري في إطار ترقية الاستثمار لمتعاملي القطاع الخاص امتيازات مختلفة عينية وجبائيه لحثهم على المساهمة في التنمية نوضحها في الآتي: (شيخي بلال و رحيم سعيد، 2016، صفحة 6)

-امتيازات عينية :فالمستثمر الخاص الذي تم قبول مشروعه الإنتاجي من قبل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، تمنح له مساحة أرضية لإقامة مصنعه، مع إمكانية استفادته من التجهيزات والمواد الأولية عن طريق الغرفة الوطنية للتجارة.

-امتيازات جبائيه :بغرض تخفيض الضغط الضريبي على القطاع الإنتاجي، ولأجل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، فقد قدمت له امتيازات جبائيه مختلفة تتضمن إعفاء كلي أو جزئي من الضرائب والرسوم شبه جبائيه.

-الامتيازات المالية :تخفيض في معدل الفائدة على القروض البنكية الممنوحة لتجسيد المشاريع الاستثمارية الخاصة.

III-3- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

شهد قطاع (م ص م) في الجزائر وتيرة نمو متسارعة نتيجة لانتهاج اقتصاد السوق الذي يقوم على القطاع الخاص التي تعتبر القاعدة الأساسية له، كما أن الدولة أولت أهمية كبيرة لهذا القطاع بالنظر إلى مساهمته المعتبرة في مختلف النواحي الاقتصادية، وتجلت هذه الأهمية في استحداث هيئات واعتماد برامج لدعم وترقية هذه المؤسسات مما أدى إلى حدوث زيادة ملحوظة في عدد هذه المؤسسات. (فراح رشيد و زميت الخير، 2016، الصفحات 6-7)

978-9931-9701-1-8

رغم ضعف مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني نتيجة المشاكل التي يعاني منها، إلا أنه مازال الأمل قائما في تفعيل دوره وتنميته وتطويره. وذلك من خلال اتخاذ العديد من الاجراءات الاستراتيجية نذكر أهمها فيما يلي:

III-3-1- تنمية والحفاظ على الأراضي الفلاحية: تتعرض الأراضي القابلة للاستغلال بالرغم من محدوديتها الى التدهور وانحسار القطاع النباتي الطبيعي فيها وتعرض التربة للانجراف، بالإضافة الى الزحف العمراني مما يؤدي إلى تدهور صفات التربة وضعف قدرتها الانتاجية وفق التنوع الحيوي. لذا وجب الحفاظ على الأراضي الفلاحية من خلال التوسع الأفقي وذلك باستصلاح الأراضي خاصة في المناطق السهبية والصحراوية حيث الوفرة النسبية للموارد الأرضية القابلة للاستغلال الفلاحي، بالإضافة الى المحافظة على البيئة الفلاحية من خلال الاهتمام بالبحوث العلمية المتعلقة بمكافحة التصحر (براق محمد و غربي حمزة، 2011، صفحة 9) وتطبيق القوانين التي تحد من الاستغلال غير الفلاحي للأراضي الفلاحية.

III-3-2- تنمية الموارد المائية وترشيد استخدامها: يعتبر الارتقاء بكفاءة استخدام كميات المياه المتاحة هو السبيل لتنمية الموارد المائية، وذلك بترشيد استخدام السقي، من خلال تطوير إدارة الموارد المائية لرفع كفاءة شبكات التوزيع وتطوير أنظمة السقي، كما يمكن أن تساعد بعض القيود التنظيمية كتسعيرة المياه على ترشيد استخدامها والتحفيز على استخدام التقنيات الحديثة في السقي كالسقي بالتقطير. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2012، صفحة 216) بالإضافة الى حمايتها وصيانتها في مواجهة أوجه الفقد المختلفة سواء الفقد الكمي أو الفقد النوعي.

III-3-3- زيادة الاستثمار الفلاحي : يعتبر الأداة المحركة والدافعة للتنمية الفلاحية. وتشكل زيادة الاستثمار الفلاحي ورفع كفاءته إحدى الأسس الهامة التي يجب الاعتماد عليها لتحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي والاجتماعي. فرفع حجم وكفاءة الاستثمار الفلاحي يؤدي بالتأكيد الى زيادة الانتاج الفلاحي، (غربي فوزية، 2006، صفحة 302) حيث تبقى آفاق تنميته وترقيته كبيرة جدا نظرا للمؤهلات الطبيعية والبشرية التي يتوفر عليها القطاع وزيادة الاهتمام به، من خلال:

- توفير مناخ استثماري ملائم ومستقر لجذب اهتمام القطاع الخاص للأنشطة التنموية الفلاحية؛
- إعداد خريطة للاستثمارات الفلاحية الواعدة، وتأمين مخاطر الاستثمار الفلاحي.
- إعداد وتنفيذ برامج الترويج لفرص الاستثمار وتقديم المساعدة في إعداد هذه الفرص اقتصاديا وفنيا؛

III-3-4- التطوير التقني للفلاحة : يعد تطوير التقنيات الفلاحية مهما للتنمية الفلاحية. كون أن الفلاحة في الجزائر تعتمد على الطريقة التقليدية، وهذا ما جعلها تعاني من نقص في الوسائل الضرورية لمكننة القطاع. حيث لازمته الظاهرة بشكل يكاد يكون مستمرا. (نور محمد لمين، 2012، صفحة 130) ويمكن تطوير وتحديث التقنيات الفلاحية من خلال:

- تدعيم مسارات التنمية الرأسية للإنتاج الفلاحي؛
- دعم قدرات الفلاحين والمهنيين لتبني التقنيات الحديثة؛ (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010، صفحة 66)
- تطوير البحث والارشاد الفلاحي، حيث أن أي استراتيجية تستهدف تحسين الفلاحة، لابد وأن تعطي أولوية كبرى لوضع البرامج المكثفة في مجال البحوث التطبيقية، في مجال الهندسة الوراثية، بيو تكنولوجيا النبات وعلوم التربة والأمراض النباتية. بالإضافة إلى التعزيز بالتقنيات الحديثة لضمان تعميم المعرفة والتكفل بالانشغالات الحقيقية للتنمية الفلاحية.

III-3-5- تنمية الموارد البشرية : يتم تنمية الموارد البشرية من خلال : (براق محمد و غربي حمزة، 2011، صفحة 10).

- تصميم برامج تدريبية متخصصة في المجالات المتعلقة بنقل التقنيات وتنظيم وإدارة القطاع الفلاحي؛
- الاهتمام بالموارد البشرية اللازمة لدفع مسارات التنمية الفلاحية على مختلف المستويات؛
- النهوض بمستوى التعليم الفلاحي الجامعي، والتحقق من ديناميكية مخرجات التعليم وفقا لاحتياجات القطاع؛

978-9931-9701-1-8

- توفير بيئة العمل المناسبة للارتقاء بالإنتاجية وتحقيق الاستقرار بالقطاع.

III-3-6- النهوض بالصناعات الغذائية: لا شك أن النهوض بالصناعات الغذائية له أثر مضاعف على عدة قطاعات في مقدمتها القطاع الفلاحي، حيث يساهم في زيادة القيمة المضافة من المحاصيل الفلاحية وتقليل الفاقد منها، فضلا على أن الصناعات الغذائية بطبيعتها صناعات كثيفة العمالة، تساهم في خلق التخصص الانتاجي وزيادة الصادرات. إن الامكانيات الكامنة لهذا القطاع هائلة، حيث أن ما يستخدم في الصناعة ضئيل جدا ويقتصر على بعض المحاصيل فقط، بما يكشف عن الفرص المتاحة للتوسع في هذه الصناعات. إذ أنه ورغم أن مسؤولية وتنمية خدمات التصنيع الغذائي تقع على عاتق القطاع الخاص فإن تخطيط ووضع السياسات الدافعة لتطوير هذه الخدمات تقع على الدولة. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية.2010.صفحة70).وذلك مما يستوجب معالجة مشاكل الفلاحين وأصحاب المؤسسات الصناعية في آن واحد، من خلال وضع آلية للتعاون والانسجام تكفل توجيه الانتاج وتأمين المنتجين وضمان استقرار مداخيلهم، الى جانب تزويدهم بالمعلومات عن احتياجات السوق من الخامات الفلاحية حتى لا يحدث تذبذب في توفيرها.

III-3-7- زيادة كفاءة التسويق الفلاحي: اتسمت السياسة الفلاحية في الجزائر بالتركيز على جوانب الإنتاج دون جوانب التسويق، ويشير ذلك إلى أن الجهود التي بذلت في مجال الانتاج لم ترافقها جهود واستثمارات ملائمة لتنمية القدرة على تسويق هذا الانتاج. مما أدى ذلك إلى تقليص الأثر التنموي لما تم إنجازه من استثمارات في قطاع الانتاج. الشيء الذي جعل كفاءة تسويق المنتجات الفلاحية متدنية، بالنظر إلى ارتفاع تكلفة وهوامش التسويق غير المبررة، انخفاض نصيب الفلاح من السعر النهائي لمنتجاته وارتفاع أسعار البيع للمستهلك وتذبذبها الحاد وغير المبرر. وهذا نتيجة لكون نظام التسويق الفلاحي ما زال يعاني من الكثير من النقائص والمعوقات، إذ لا تزال البنى التحتية تعاني من ضعف مكوناتها وتنظيمها وانتشارها وكفاءتها. الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تحقيق التوازن فيما بين أنشطة تنمية الانتاج وتلك الخاصة بالأنشطة التسويقية. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010، صفحة 71)

III-3-8- تطوير التمويل والائتمان الفلاحي: تنبع أهمية التمويل الفلاحي من أهمية القطاع الفلاحي الغذائية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، الى جانب ما تتسم به الفلاحة من موسمية الانتاج والدخل وطول فترة دوران رأس المال وضعف مدخرات الفلاحين واللايقين وغيرها. حيث يلعب التمويل الفلاحي دورا هاما في النهوض بالقطاع. وتزداد أهميته أكثر بالنسبة للدول النامية ومنها الجزائر، إذ أصبح تطويره ضروري نظرا للمشاكل التي تعترضه وذلك من خلال:

- إعادة النظر في السياسة الائتمانية للبنوك من خلال إيلاء الأهمية أكثر للائتمان طويل الأجل والذي يعمل على إدخال الأنماط التقنية الأكثر حداثة حيز التطبيق، ورفع العراقيل البيروقراطية في عملية منح القروض؛
- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في قطاع التمويل الفلاحي؛
- الاهتمام بتمويل صغار الفلاحين من خلال القروض الميسرة بالإضافة الى مساعدتهم على إنشاء بنك خاص بهم.

978-9931-9701-1-8

الخاتمة:

تعد الفلاحة من أهم القطاعات التي تراهن عليها الحكومة في تنويع الاقتصاد، إذ أن الجزائر مرشحة إلى أن تصبح بلدا فلاحيا بامتياز ولكن وفق شروط تعديل وضبط نموذج النمو الحالي، بحيث يتحول من نموذج نمو مبني على الريع البترولي إلى نموذج مبني على الثروة من عدة قطاعات منها القطاع ألفلاحي.

والجزائر وتماشيا مع هذه الظروف وفي ظل الوضعية الغذائية المقلقة، فهي مطالبة بالعمل أكثر على تطوير إنتاج وتجارة المنتجات الغذائية الزراعية لزيادة قدراتها التصديرية. من خلال التركيز على برمجة وتنفيذ عدة مشاريع سواء ما تعلق بتنمية الموارد الطبيعية من خلال انتهاج سياسة زيادة الأراضي الصالحة للزراعة عن طريق الاستصلاح و سياسة إدارة الموارد المائية من خلال الاهتمام بجانبي المسألة المائية والرفع من كفاءتها الاقتصادية، أو ما تعلق بزيادة الاستثمارات الفلاحية من خلال توفير البني التحتية وتشجيع الصناعات الغذائية وتقديم الدعم اللازم لها، وإنشاء المؤسسات والهيئات المكلفة بالتصدير والتسويق وتوزيع المنتجات الفلاحية، إلى جانب تقديم الدعم المالي والتقني وتوفير التمويل الكافي والميسر للفلاحين لإنشاء استثمارات جديدة أو التوسع في الاستثمارات القائمة الى جانب تسهيل إجراءات التصدير والاستيراد.

وعليه فإن تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر مرهون بمدى ترقية الصادرات الفلاحية والتي تعتبر ملاذا امنا في الظروف الراهنة.

978-9931-9701-1-8

قائمة المراجع باللغة العربية:

1. ابراهيم بلقلة. (2009/2008). آليات التنوّع الصادرات خارج مجال المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية) جامعة الشلف.
2. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2010). تقرير أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي لعام 2009، الخرطوم.
3. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2012). اجتماع مسؤولي وخبرات بحوث ونقل التقانة الزراعية في الوطن العربي، الأردن.
4. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2016). الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية، المجلد 36، الخرطوم.
5. النجيفي، سالم توفيق، القريشي، و محمد صالح تركي. (1988). مقدمة في إقتصاديات التنمية. مديرية دار الكتب، العراق،.
6. أوكيل حميدة. (2016). دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.
7. براق محمد، و غربي حمزة. (2011). التوجهات الرئيسية لاستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين من 2005 الى 2025. الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، ورقلة.
8. بلقلة براهيم. (2008-2009). آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي. رسالة ماجستير غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
9. تي أحمد، و رحال نصر. (أفريل, 2008). إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة تجارب بعض الدول العربية-. الملتقى الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف،.
10. خزار بلال. (2013). السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة باتنة.
11. رحالية بلال، و جابر مهدي. (30/29 نوفمبر, 2016). تنمية الصادرات خارج المحروقات كآلية للإقلاع الاقتصادي في الجزائريين الواقع والتحديات –حالة الجزائر-. مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة اكلي محند، الجزائر،.
12. زناقي ابراهيم. (2009). القطاع الزراعي الجزائري وتحديات العولمة. رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر.
13. شيخي بلال، و رحيم سعيد. (30/29 نوفمبر, 2016). حتمية تفعيل دور القطاع الخاص وتحسين مناخ الأعمال لإنجاح السياسة التنموية في الجزائر. مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند، الجزائر.
14. عبد العزيز فهمي هيكل. (1980). موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية. دار النهضة العربّة، بّروت.
15. عماري زهير. (2014). تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري (1980-2009). أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة بسكرة.
16. عياش خديجة. (2011). سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر-دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007-. رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر.
17. غربي فوزية. (2006). الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية. أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قسنطينة.
18. غردي محمد. (2012). القطاع الزراعي وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة. أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر-3-.
19. فراح رشيد. (2000). سياسة تسيير مياه الشرب في الجزائر. رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر.
20. فراح رشيد، و زميت الخير. (30/29 نوفمبر, 2016). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة التنويع الاقتصادي. مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.
21. قاسمي لخضر. (2014/2013). أثر الصادرات الغير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلة حول تنويع الاقتصاد الجزائري. رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، باتنة، الجزائر.
22. مدوري عبد الرزاق. (2011-2012). تحليل فعالية السياسات العمومة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وهران، الجزائر.
23. معوش ايمان، و بورحلة نسيمة. (2015). واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي حمند أوحلاج، البويرة، الجزائر.
24. نور محمد لمين. (2012). دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية كبديل اقتصادي خارج المحروقات-دراسة حالة ولاية تيارت-. مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان.

References en français:

25. ONS. (2016). l'Algérie en quelques chiffres, n46.

978-9931-9701-1-8

دور مشاريع الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في تنمية وتنويع الاقتصاد الجزائري

The role of small and medium food industries projects in the development and diversification of the Algerian economy

- **بلال مشعلي:** أستاذ محاضر أ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر
- **صالح محرز:** أستاذ محاضر أ، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في موضوع الصناعات الغذائية في الجزائر وإبراز الدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية، على اعتبار أنها يمكن أن تكون بديلا استراتيجيا للمحروقات يعوّل عليه في تنويع الاقتصاد الجزائري، فهي تحتل موقعا حيويا ضمن النسيج الصناعي.

حيث تعد هذه الورقة البحثية قراءة لتوجهات الاستراتيجية الجديدة لتنمية القطاع الزراعي في الجزائر من خلال تبني إجراءات تهدف لدعم التنويع الاقتصادي بحلول افق 2022 . في حين يمثل قطاع الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي للبلاد ويفترض ان يعكس الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، الا ان هذه الميزة لا تساهم بنسبة معتبرة كبيرة في الناتج الإجمالي بالرغم من القيمة المضافة التي يضيفها فرع الصناعات الغذائية وهو مزيج من الموارد الزراعية والنشاط الصناعي.

الكلمات المفتاحية: الصناعات الغذائية؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تنويع؛ الاقتصاد الجزائري.

تصنيف JEL: O11,J21,R11,L66

Abstract

This study aims to research the issue of food industries in Algeria and to highlight the role it plays in achieving economic development, considering that it can be a reliable strategic alternative to hydrocarbons in diversifying the Algerian economy, as it occupies a vital position within the industrial fabric.

This research paper is a reading of the new strategic directions for the development of the agricultural sector in Algeria by adopting measures aimed at supporting economic diversification by 2022. While the agriculture sector represents the main economic activity of the country and is supposed to reflect the economic and social situation of the country, this feature does not contribute to a significant percentage of the total output despite the added value added by the food industries branch, which is a mixture of agricultural resources and industrial activity.

Key words*: Food Industry; small and medium enterprises; diversification; Algerian economy.*

JEL Codes Classification *:* O11,J21,R11,L66

مقدّمة:

تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة، حيث توفر المشاريع الصغيرة والمتوسطة فرص عمل واسعة جدا نظراً لصغر رأس المال المستثمر للعامل ومن ثم المساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج، وكذلك إسهامها في ولادة مشاريع جديدة تدعم النمو الاقتصادي.

كما تؤدي المشاريع الصغيرة دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، حيث تشكل نسبة كبيرة من المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية وفي مجالات متنوعة، وبالتالي فهي تسهم في امتصاص إعدادا كبيرة من الأيدي العاملة والتخفيف من مشكلة البطالة، كما تؤدي دورا مهما في اكتساب المهارات الفنية والتقنية، وهي كذلك صاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان من السلع والخدمات.

ولقد حظي قطاع الصناعات الغذائية باهتمام كبير من جانب الدولة لإنتاجه السلع التي تلبي الحاجات الأساسية للسكان ويعتبر مصدر من مصادر الدخل الوطني ووعاء رحبا لاستيعاب العمالة وفرصة لتوظيف عوامل الإنتاج .حيث اتجهت استراتيجية الدولة مؤخرا نحو تثمين مخرجات القطاع الزراعي بإدراجه ضمن نموذج النمو الاقتصادي الجديد الى جانب القطاع الصناعي والسياحي، حيث تبرز هذه الاستراتيجية الأثر الإيجابي لتنويع الاقتصاد الوطني على باقي القطاعات الاقتصادية.

وللصناعات الغذائية في الجزائر آثار اقتصادية على المتغيرات الكلية المتعلقة بالإنتاج والناتج المحلي والاستهلاك والتوظيف والانتاجية والتأثير على ميزان المدفوعات من جهة، كما تمثل حلقة الوصل بين مخرجات القطاع الزراعي ومدخلات الصناعات التحويلية من جهة اخرى.

نظرا لما تكتسبه الصناعات الغذائية من أهمية في الاقتصاد الوطني ومساهمته في الناتج المحلي الوطني، ونظرا للاتجاهات المتزايدة للمستثمرين الخواص نحو هذا الفرع في الآونة الأخيرة، سيتم طرح التساؤل التالي :الى أي مدى تساهم الصناعات الغذائية في تحقيق الأهداف المسطرة ضمن برنامج التنويع الاقتصادي في ظل المكانة التي تحظى بها هذه الصناعات في النسيج الصناعي الجزائري؟

كما يتميز القطاع الزراعي بارتباطه مع القطاع الصناعي بالعديد من الروابط المباشرة وغير المباشرة، حيث يُعتبر أحد مصادر مستلزمات الإنتاج الرئيسية للعديد من القطاعات الصناعية، ويعتبر الصناعة الغذائية أحد أهم مكونات الصناعة لما له من فوائد اقتصادية عديدة تساهم في تحقيق قيمة مضافة ملموسة ومجال حيوي لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

I- **تعريف الصناعة الغذائية**: هناك العديد من التعريفات الخاصة بالصناعة الغذائية نذكر منها:

I-1- **التعريف الأول**: هي الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل المواد الأولية الزراعية وفقا لمواصفات محددة، حيث تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف والاستعمال، تماشيا مع المتطلبات المتعددة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري. (مصنوعة، 2014)

I-2- **التعريف الثاني**: هي جميع الوظائف التي تقوم بها المؤسسة من أجل خلق منافع مكانية (وظيفة النقل)، ومنافع زمنية (وظيفة التخزين) ومنافع شكلية (وظيفة التجهيز)، فالمنفعة المكانية تتحقق عندما لا يجد المستهلك النهائي أو

978-9931-9701-1-8

الوسيط صعوبة في بحثه وشرائه للمواد الغذائية في مكان تواجده، أما المنفعة الزمنية فتتحقق عندما يكون بمقدور المستهلك الحصول على المواد الغذائية في جميع الأوقات والمواسم، وأخيراً المنفعة الشكلية والتي تتحقق من خلال التجهيز والتحضير حيث يتم من خلالها إجراء تعديلات وتحويلات على المنتجات الزراعية الخامة بالشكل الذي يلبي متطلبات ورغبات المستهلك. (تفات، 2011، الصفحات 186-187)

I-3- **التعريف الثالث**: الصناعة الغذائية هي القطاع الذي يقوم بتصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج وتحويلها إلى صورة أخرى من المنتجات الغذائية، مع إمكانية حفظها من الفساد أطول مدة ممكنة، لاستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها أو لاستهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها، حيث تبقى صالحة الاستعمال. (فوزي، 2007)

I-4- **التعريف الرابع**: الصناعة الغذائية تهدف إلى استغلال التكنولوجيا الحديثة من أجل تصنيع وحفظ وتسويق المواد الغذائية، من خلال استغلال نتائج وأسس العلوم الأخرى في تصنيع الأغذية لزيادة عمرها التخزيني والمحافظة على قيمتها الغذائية وجودتها. (فرحات، 2016، صفحة 224)

من خلال التعريفات السابقة يتضح أنها تتفق على أن الصناعة الغذائية فرع من فروع الصناعات التحويلية، حيث تقوم بتحويل الخامات والمواد الفلاحية (نباتية أو حيوانية) القابلة للتلف إلى مواد غذائية صالحة للاستهلاك في أوقات لاحقة، قابلة للتخزين والحفظ، كما يُمكن نقلها إلى أماكن أخرى، وتلبي رغبات وتطلعات المستهلكين.

II- تطور الصناعة الغذائية:

تشير بعض الدراسات إلى أن ظهور الصناعة الغذائية بمفهومها البسيط تزامن مع ظهور الزراعة والتوطن، ففي العصر الحجري كان الإنسان يُجري بعض التحويلات والتغييرات البسيطة على المواد الخام الزراعية والحيوانية القابلة للتلف، حيث تصبح مواد قابلة للتخزين أو الاستهلاك المباشر بنكهة مختلفة، مثل تجفيف اللحوم بإضافة الملح أو طحن الحبوب، لكن مثل هذا النشاط بقي محدود جغرافياً حيث كان يغلب عليه الطابع الحرفي والعائلي. (RASTOIN, 2000, p. 61)

إلا أن الصناعة الغذائية بمفهومها الحالي لم تظهر إلا بعد قيام الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، حيث توفرت لها جميع الامكانيات مثلها مثل قطاع النسيج والتعدين، فالتقدم والتطور التقني ساعد كثيراً مثل هذه الصناعة، فظهر السكر المستخرج من الشمندر (1811 م)، صناعة البسكويت والحلويات (1846)، صناعة الشكولاتة (1824 م)، التعقيم الحراري (1802 م)، أجهزة التبريد (1959 م). (RASTOIN, 2000, p. 64)

ولقد كان للتنافس الشديد في إنتاج الغذاء أثر كبير في دفع هذه الصناعة إلى التطور، فكان التنافس في إنتاج أغذية من المصادر الحيوانية تشبه تلك المستخرجة من مصادر نباتية كالزبدة المستخرجة من الحليب والمارغرين المستخرجة من النباتات، وكذا التنافس في ابتكار وسائل حفظ الأغذية، بالإضافة إلى أن التوجه العالمي الذي بدأ مطلع الثمانينات من القرن العشرين يُركز على موضوع جودة الغذاء وسلامته، مما يكون له انعكاس على تطور الصناعات الغذائية.

III- خصائص الصناعة الغذائية:

تتميز الصناعة الغذائية بالعديد من الخصائص والمزايا نذكر منها: (مصنوعة، 2014، صفحة 8)

- ارتباط الصناعة الغذائية مباشرة بالزراعة في الحصول على مدخلاتها من مواد أولية أو مواد وسيطية وغيرها؛
- غالبية المؤسسات المنتمية لها مؤسسات تحويلية حيث تشكل حلقة ضمن سلسلة طويلة تسمى السلسلة الغذائية؛
- تتميز مخرجاتها بالتنوع والتطور لأنها تعكس تنوع وتطور احتياجات المستهلكين ورغباتهم؛

978-9931-9701-1-8

- يتميز سوق منتجاتها بالتناسق الشديد، حيث يكون أساس التنافس قائم على أصول مختلفة (الأسعار، العلامات التجارية، طرق التغليف والتعليب، الجودة، الخ...).

إذن تتحدد كمية ونوعية المنتجات الغذائية تبعا لأذواق المستهلكين وتفضيلاتهم وقدرتهم الشرائية من جهة، ومن جهة أخرى لمستوى التطور التكنولوجي والفني الذي تتوفر عليه المؤسسات الناشطة في هذا القطاع، لذا يتعين على من يتجه للإنتاج في هذا القطاع أن يولي المستهلك أهمية كبيرة، من خلال دراسة رغباته ودوافعه وطبيعة الظروف المؤثرة في قراراته الاستهلاكية، وذلك لمعرفة ما الذي يرغب في شرائه وما هي الأسباب التي تدفعه إلى اتخاذ قرار بشراء منتجات معينة أو الامتناع عنها، وهذا ما يؤثر بشكل أو بآخر في طرق تصنيع الغذاء و قنوات توزيعه، حتى يصل إلى المستهلك في الوقت و المكان المناسبين وعلى الصورة التي يفضلها، مع ملاحظة أن بعض المنتجات الغذائية لم تتغير في خصائصها العامة لكن طريقة عرضها وأسلوب حفظها هو الذي جعل منها منتجات متطورة. (مصنوعة، 2014، صفحة 9)

IV- أنواع الصناعات الغذائية:

هناك عدد كبير من الصناعات الغذائية يصعب ذكرها جميعها، وعادة ما يتم تجميعها في شعب إنتاج رئيسية، أهمها ما يلي:

- مؤسسات طحن وتصنيع الحبوب وإنتاج مختلف العجائن؛
- مؤسسات المشروبات الغازية والعصائر والمياه المعدنية؛
- مؤسسات إنتاج الحليب ومشتقاته؛
- مؤسسات تصنيع وتعليب وتجفيف الخضر والفواكه؛
- مؤسسات المنتجات الحيوانية واللحوم والأسماك؛
- مؤسسات إنتاج الخبز ومختلف أنواع الحلويات؛
- مؤسسات صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية؛
- مؤسسات إنتاج الأعلاف الحيوانية؛

V- أهمية الصناعة الغذائية:

يحظى قطاع الصناعات الغذائية باهتمام كافة دول العالم لما يوفره من الفائدة التي تتكامل مع القطاع الزراعي بالإضافة إلى أهميته على الصعيد الاستراتيجي والأمن الغذائي ومساهمته في الاكتفاء الذاتي للدول، ولهذا يعتبر قطاع الصناعات الغذائية عنصراً داعماً ومحفزاً لتطوير القطاع الزراعي وركنا أساسيا في تحقيق الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي وزيادة الإنتاج المحلي لإحلال الواردات التي ترتفع يوما بعد يوم في كافة الدول النامية. (جرعتلي، 2016)

وبصفة عامة يمكن إجمال أهمية الصناعة الغذائية فيما يلي:

- تحويل المواد الغذائية السريعة التلف إلى مواد أكثر ثباتاً فيمكن حفظ بعضها عدة أيام أو أسابيع والبعض الآخر لبضعة شهور أو لفترة سنوات حسب طريقة الحفظ المتبعة، ويمكن بهذه الطريقة جعل الغذاء متوفراً طول السنة والاستفادة من المحفوظ منه بالتعليب أو التجميد أو التجفيف في مواسم رداءة الإنتاج بسبب الجفاف أو غيرها من الظروف؛

978-9931-9701-1-8

- تساعد الصناعات الغذائية على تنظيم أسعار المواد الغذائية فتحول دون هبوط أسعارها في مواسم إنتاجها بكثرة إلى حد ربما لا يُشجع على إنتاجها، كما أن توفرها في مواسم ندرتها تعفي المستهلك من دفع أثمان مرتفعة عن أثمانها في فترات إنتاجها؛
- تعمل بعض طرق حفظ الأغذية كالتجفيف على تقليل وزن وحجم الغذاء مما يُسهل ويُقلل من نفقات شحنه ونقله إلى مسافات بعيدة؛
- الصناعات الغذائية مهمة في إعداد غذاء ذي قيمة غذائية متجانسة وكاملة، كما أن الأغذية المصنعة هي رخيصة نسبياً مقارنة مع الطازجة؛
- للصناعات الغذائية تأثير مباشر على تشجيع صناعات أخرى ذات علاقة مباشرة معها كصناعة مواد التعبئة المختلفة وصناعة الآلات الخاصة بالتصنيع وكذا المواد الحافظة؛
- الاستغناء عن استيراد أغذية مصنعة من الخارج مما يؤدي إلى توفير العملة الصعبة وتعديل وضع الميزان التجاري؛
- تساعد هذه الصناعة في تحسين المحاصيل الزراعية والحيوانية ففي حالة الفواكه والخضروات مثلاً تُفضل الأصناف ذات النضج المتجانس وذات النوعية الجيدة؛
- تهيئة مواد غذائية بمواصفات وتراكيب خاصة بالمرضى بحيث لا تؤثر على صحتهم وكذلك تهيئة أغذية خاصة للأطفال تتناسب مع أعمارهم؛
- إيجاد الأغذية الكافية لإطعام سكان العالم المتزايد وإيجاد مصادر غذائية جديدة كالحصول على مواد بروتينية من مصادر أخرى غير معروفة سابقا؛
- استقطاب المزيد من اليد العاملة، لذلك فالصناعات الغذائية تُسهم في التخفيف من حدة البطالة.

VI- و اقع قطاع الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يُعد فرع الصناعات الغذائية من أهم فروع الإنتاج الصناعي في الجزائر، فهو يساهم بأكثرمن50%من الناتج المحلي الخام الصناعي وبحوالي 45 – 50% من القيمة المضافة الصناعية، إضافة إلى توفيره لأكثر من 145000 منصب شغل تمثل حوالي40% من اليد العاملة في القطاع الصناعي. (لطرش، 2015، صفحة 195)

وبالنظر إلى مكانة هذا الفرع في إطار السياسات الاقتصادية والتنموية التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال لا سيما في إطار المخططات التنموية التي ركزت على إقامة قاعدة صناعية مصنعة على حساب الصناعات الخفيفة، يُلاحظ أن هذه الصناعة لم تحظ بالأولوية والاهتمام، إذ لم تتعد حصتها في إجمالي المخصصات الاستثمارية العمومية للفترة (1973 – 1976) نسبة 5%، وإن كانت قد عرفت تحسناً في الفترة الموالية (1976 – 1979) حيث ارتفعت حصتها إلى 13% نظراً لوعي الدولة بأهمية الفرع في تحقيق الأمن الغذائي. (لطرش، 2015، صفحة 196)

وشهدت فترة الثمانينات زيادة في عدد المشاريع المنجزة في فرع الصناعات الغذائية، حيث شكلت في سنة 1982 ما يُعادل 21% من إجمالي المشاريع الاستثمارية المنجزة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وارتفعت إلى 29% في سنة 1983 لتُسجل تراجعاً نوعاً ما في سنة 1984 إلى 15% من إجمالي المشاريع الاستثمارية. (لطرش، 2015، صفحة 199)

وقد تميز هيكل الصناعات الغذائية في الجزائر بعد النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن الماضي في إطار انفتاح الاقتصاد الجزائري والتحول إلى اقتصاد السوق بظهور وانتشار نسيج ديناميكي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص (الذي ظل محروماً من الاستثمار في هذا الفرع في فترات سابقة لأسباب معلومة) في

978-9931-9701-1-8

مجالات وفروع متنوعة منها: الإنتاج الحيواني، منتجات الصيد البحري، الإنتاج النباتي، الأنشطة المتعلقة بتحويل المواد النباتية والحيوانية (المطاحن، الحليب ومشتقاته، الحلويات والبسكويت، تصفية وتكرير الزيوت، السكر، المياه المعدنية والمشروبات المختلفة)، إلى جانب التدخل في مجال خدمات حفظ المنتجات الغذائية، التغليف، ونقل السلع وتوفير شروط الإنتاج الملائمة، حيث تميزت هذه الصناعات بالتمركز في المناطق ذات البنية التحتية الملائمة القريبة من الأسواق الحضرية الكبرى ذات معدلات الاستهلاك المرتفعة (Ministère de l'industrie et des mines, 2020)، كما انتشر نوع آخر من المؤسسات المصغرة -عادة ما تكون عائلية- في الأرياف والمناطق النائية حيث عملت على تنشيط وترقية تلك المناطق وتوفير مناصب شغل ولو موسمياً مثل معاصر الزيتون ومطاحن الحبوب الصغيرة.

وقد شهد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في قطاع الصناعات الغذائية تطوراً هاماً، لا سيما تلك التابعة للقطاع الخاص في الفترة (2009 – 2015)، والجدول رقم (1) يوضح ذلك.

الجدول رقم (1): تطور عدد مؤسسات الصناعة الغذائية الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر (2010-2019)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
العدد	18394	19172	20198	21624	23075	24746	26635	28616	30590	31997
معدل النمو (%)	-	04,22	05,35	07,06	06,71	07,24	07,82	07,44	06,90	04,60

Source: (Bulletins d'information statistique de la PME, 2010 - 2020)

من الجدول السابق يتضح أنه قد انتقل عدد مؤسسات الصناعة الغذائية الصغيرة والمتوسطة الخاصة من 18394 مؤسسة سنة 2010 إلى 31997 مؤسسة سنة 2019، مسجلاً معدل نمو يُقدر تقريبا بـ 74% في هذه الفترة، ونلاحظ أيضاً تزايد معدل النمو السنوي للصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2010 - 2016، رغم الانخفاض الذي طرأ سنة 2014 إلا أن في سنة 2016 سُجل أعلى معدل نمو سنوي يُقدر بـ 07,82%، ذلك كنتيجة للإجراءات والحوافز المقدمة للقطاع متمثلة في التخفيضات الضريبية والجمركية والامتيازات المتضمنة في قوانين الاستثمار، والتي سمحت باندماج هذا القطاع المهم في الاستثمار، إلا أنه بداية من سنة 2017 لوحظ تراجع كبير في معدل نمو عدد مؤسسات الصناعة الغذائية الصغيرة والمتوسطة الخاصة بسبب انخفاض أسعار البترول ودخول الاقتصاد الجزائري مرحلة انكماش وتراجع.

وقد احتلت مؤسسات الصناعة الغذائية الصغيرة والمتوسطة سنة 2019 المركز الأول من بين العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بنسبة قدرها 30,88% من مجمل هذه المؤسسات، ونسبة 04,77% من مجمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في نفس السنة. (Ministère de l'industrie et des mines, 2020)

ووفقاً للبيانات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم لسنة 2014 فقد كانت هناك مساهمة مهمة للصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في كل من:

- **التشغيل (L'emploi)**: قُدر عدد الأجراء في قطاع الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة بـ 81001 شخص يُمثل ما نسبته 23,72% من مُجمل عمال الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- **القيمة المضافة (La valeur ajouté)**: قدرت القيمة المضافة للصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة بـ 122,3 مليار دينار جزائري تُمثل نسبة 25,39% من إجمالي القيمة المضافة للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

978-9931-9701-1-8

- **الناتج الإجمالي (Le produit brute)**: قُدرت قيمة الإنتاج الإجمالي للصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة بـ 642,9 مليار دينار جزائري محققة المركز الأول بالنسبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة قدرها 35,37%.
- **قيمة الاستثمار (L'investissement)**: تم استثمار سنة 2014 في قطاع الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة قيمة مالية قدرها 140 مليار دينار جزائري تمثل نسبة 46,17% من مُجمل استثمارات الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ومع ذلك تظل مساهمة ودور هذا الفرع في تغطية الاحتياجات الغذائية للمستهلكين الجزائريين جد محدود، ولعل أهم ما يُؤكد ذلك هو التزايد المستمر لفاتورة استيراد الغذاء في الجزائر ما جعلها تُعد أول دولة على المستوى الإفريقي في استيراد الحليب ومن بين أكبر خمس دول على المستوى العالمي في استيراد القمح. (لطرش، 2015، صفحة 201)

خاتمه:

إن تكرار الأزمات البترولية وانخفاض أسعارها في الآونة الأخيرة وارتفاع فاتورة الواردات الجزائرية لكل السلع ومخاوف وتحذيرات الخبراء الاقتصاديين الأجانب والمحليين دفع بالدولة إلى إعادة النظر في كل أساليب وسياسات التنمية الاقتصادية معتمدة في ذلك على أفضل التقنيات والاستعانة بالخبرات الأجنبية وتفعيل دور ونشاط كل القطاعات بدون استثناء.

حيث شكلت التوجهات الجديدة نحو تبني استراتيجية جديدة تكون القطاعات الرئيسية للبلاد(الفلاحة، الصناعة والسياحة)محور التنويع الاقتصادي تحدي يواجه الحكومة ، يتمثل في تثمين الموارد الطبيعية وتكثيف النسيج الصناعي على الخصوص الصناعات الغذائية وترقية الصناعات الجديدة وإعادة تأهيل وتوزيع المناطق الصناعية مع ضمان قربها من المناطق الزراعية، كل هذه الإجراءات من شانها ان تساهم في رفع تنافسية السوق الوطني والعمل على توسيع حجم السوق وزيادة إنتاجية القطاعين.

وفي ظل الأهمية المتزايدة لتنويع القاعدة الإنتاجية اعتمدت الجزائر مجموعة من التدابير في إطار سياسات التنويع الاقتصادي، في مرحلتها الأولى لم تستطع هذه الإجراءات من إعادة توجيه القطاع الصناعي والزراعي ما يستدعي إعادة تقييم السياسات الاقتصادية وتبني تجارب الدول الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي حيث تملك الجزائر كل الإمكانيات التي من شانها التغلب على إشكالية القطاع الريعي وتحقيق النمو خارج قطاع المحروقات.

فكان توجه الدولة الجزائرية نحو إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وربطها بالغذاء وكذلك وضع البرامج التأهيلية لهذه المؤسسات سواء بوضع مجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها دعم و ترقية هذه المؤسسات، بهدف تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر أو عن طريق برامج التعاون الدولي بهدف خلق مصادر متعددة للدخل وتوفير مناصب الشغل وزيادة معدل النمو، والمساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية لهذه المؤسسات .

قائمة المراجع:

1. Ministère de l'industrie et des mines. (2010 - 2020). *Bulletins d'information statistique de la PME.* Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, Alger.

2. Ministère de l'industrie et des mines. (2020). *Bulletin d'information statistique de la PME.* Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, Alger.

3. RASTOIN, J.-L. (2000). Une brève histoire économique de l'industrie alimentaire. *Revue Economie rural*, p. 61.

4. ذهبية لطرش. (2015). واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*(15)، صفحة 195.

5. سميرة فرحات. (2016). مساهمة الذكاء التنافسي في تحسين الأداء الصناعي دراسة حالة: مجموعة من الصناعات الغذائية . *أطروحة دكتوراه (غير منشورة)*، 224. جامعة محمد خيضر – بسكرة.

6. عبد الحق بن تفات. (2011). دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي – مع الإشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية"، ، العدد رقم 09، جامعة ورقلة، ص.186-187. *مجلة الباحث*(09)، الصفحات 186-187.

7. عبد الرزاق فوزي. (2007). الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالنشاط الفلاحي – دراسة حالة الجزائر. *أطروحة دكتوراه (غير منشورة)*، 53. جامعة الجزائر.

8. مجد جرعتلي. (26 11, 2016). *مشاريع الصناعات الغذائية" ، مكتب الدراسات الخضراء*. تم الاسترداد من www.green-studies.com.

9. مصنوعة, أ .(2014) .الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول .*الملتقى الدولي التاسع حول :استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ظل المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية* .(p. 07) , كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الشلف.

978-9931-9701-1-8

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صادرات المنتجات المصنّعة في الجزائر خلال الفترة 2015-2019 في ضوء عدم إستقرار أسعار النفط منذ الأزمة النفطية لسنة 2014

The role of small and medium enterprises in exports of manufactured products during the period 2015-2019 in light of the instability of oil prices since the oil crisis of 2014

- **هشام ريغي:** أستاذ محاضر قسم -أ-، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف بميلة، الجزائر

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بحث دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في صادرات المنتجات المصنّعة خلال الفترة 2015-2019 في ضوء عدم إستقرار أسعار النفط وتداعياته على الإقتصاد الجزائري منذ إندلاع الأزمة النفطية في سنة 2014. وبالرغم من العدد الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نتيجة للتدابير التي إتخذتها السلطات الجزائرية لتشجيع إنشاء هذا النوع من المؤسسات، إلّا أنّها لا تساهم سوى بشكل ضئيل جداً في صادرات المنتجات المصنّعة. ومن أجل تعزيز دور هذه المؤسسات في ترقية هذا النوع من الصادرات ينبغي تحفيز الإستثمار في القطاع الصناعي وإنتهاج هذه المؤسسات طرق لتعزيز المواقع في السوق العالمية.

الكلمات المفتاحية: الأزمة النفطية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صادرات المنتجات المصنّعة، الجزائر.

تصنيف JEL: F10، L11، L60

Abstract

This study aims to examine the role of small and medium enterprises in Algeria in exports of manufactured products during the period 2015-2019 in light of the instability of oil prices and its repercussions on the Algerian economy since the outbreak of the oil crisis in 2014. Despite the large number of small and medium enterprises in Algeria as a result of the measures taken by the Algerian authorities to encourage the establishment of this type of enterprise, they contribute very little to exports of manufactured products. In order to strengthen the role of these enterprises in promoting exports of manufactured products, investment in the industrial sector must be stimulated and these enterprises should adopt ways to strengthen its positions on the world market.

***Keywords**: oil crisis, small and medium enterprises, exports of manufactured products, Algeria.*

***Jel Codes Classification** : F10, L11, L60*

978-9931-9701-1-8

مقدمة

يرتبط الإقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي بعائدات الصادرات من المحروقات، وخاصة النفطية منها، من خلال إستخدام تلك العوائد في تمويل الواردات والموازنات المالية السنوية وغيرهما. وتؤثر التذبذبات التي تحدث في أسعار النفط في الأسواق العالمية بشكل مباشر على تلك العوائد وبالتالي على مختلف المؤشرات الإقتصادية وحتى الإجتماعية المرتبطة بتلك العوائد.

وجاءت الأزمة النفطية التي إندلعت منذ النصف الثاني من سنة 2014 والتي تمثلت في الإنخفاض الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية لتشكل أزمة حقيقية بالنسبة للجزائر الأمر الذي يدفع إلى البحث عن التنويع من الصادرات خارج المحروقات وخاصة من المنتجات المصنّعة.

وفي هذ الصدد تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي التحويلي دوراً جد هام بالنظر إلى أن هذا النوع من المؤسسات أصبح يحتل مكانة هامة في النسيج الإقتصادي للدول المتقدمة والنامية ما يدفع إلى الإهتمام بترقية صادرات هذه المؤسسات. وفي الجزائر يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام بالغ من طرف السلطات والتي وضعت من بين أهداف القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدراتها في مجال التصدير. ومن هنا يُمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

"ما هو و اقع صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة 2015-2019 في ظل عدم إستقرار أسعار النفط منذ الأزمة النفطية لسنة 2014 ؟"

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلين الفرعيين التاليين:

- ماهي تداعيات عدم إستقرار أسعار النفط منذ الأزمة النفطية لسنة 2014 على المؤشرات الإقتصادية الكلية في الجزائر؟
- هل لعبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي التحويلي دوراً هاماً في صادرات المنتجات المصنّعة في الجزائر خلال الفترة 2015-2019؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على التساؤلات الفرعية السابقة وبالتالي على التساؤل الرئيسي نطرح الفرضيتين التاليتين:

- تأثرت مختلف المؤشرات الإقتصادية الكلية بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط منذ الأزمة النفطية لسنة 2014.
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي التحويلي في الصادرات محدودة جداً.

أهمية الدراسة وأسباب إختيار الموضوع: تكمن أهمية الدراسة كونها جاءت في ظرف إقتصادي يتميز بتقلبات في أسعار النفط في الأسواق الدولية ما يؤثر على العديد من المؤشرات الإقتصادية الكلية للدول النفطية ومنها الجزائر، وهو ما يستدعي البحث عن الحلول لتجاوز تبعات عدم الإستقرار هذا.

أما عن أهم الأسباب التي دفعت الباحث لتناول هذا الموضوع:

- الأهمية التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع دول العالم؛
- الأهمية التي تحتلها الصادرات من المنتجات المصنّعة في تنويع الصادرات خارج المحروقات؛
- الميل الشخصي للباحث للبحث في مواضيع القطاع الصناعي وأساليب تطويره.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- بحث أسباب الأزمة النفطية لسنة 2014 وتداعياتها على الإقتصاد الجزائري؛

978-9931-9701-1-8

- بحث واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، والناشطة في القطاع الصناعي التحويلي بصفة خاصة في الجزائر؛
- بحث واقع دور المؤسسات . ص .م في القطاع الصناعي التحويلي في الجزائر في ترقية صادرات المنتجات المصنّعة؛
- الوصول إلى توصيات على أساس النتائج المتوصل إليها.

الإطار المكاني والزماني للدراسة: تركز الدراسة على حالة الجزائر خلال الفترة الزمنية 2015-2019، لكن هذا لا يمنع من إستخدام معطيات سنوات أخرى في بعض المواضع لأغراض التحليل. ويُمكن في المواضع إستخدام سنوات أقل من سنوات الفترة الزمنية للدراسة بسبب عدم توفر البيانات.

منهج الدراسة ومصادر البيانات المستخدمة: فيما يخص المنهج المتبع في هذه الدراسة فقد إتبع الباحث المنهج الوصفي والتحليلي، وتم إستخدام العديد من مصادر البيانات في هذا البحث من منظمة الدول المصدرة للنفط، الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر.

أقسام الدراسة: تنقسم الدراسة إلى أربعة أقسام:

1. الأزمة النفطية في الجزائر: الأسباب والتداعيات
2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في صادرات المنتجات المصنّعة في الجزائر
   2. 1. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر
   2. 2. واقع صادرات المنتجات المصنّعة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل ترقيتها

I- الأزمة النفطية في الجزائر: الأسباب والتداعيات: شهد النصف الثاني من سنة 2014 بداية إنخفاض حاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية بعد سلسلة من الإرتفاعات التي شهدتها الأسعار في سنوات سابقة، فلقد تجاوز متوسط سعر النفط الجزائري (صحاري بلند) الفوري عتبة 100 دولار/برميل سنوات 2011، 2012 و2013.

الشكل رقم (01): تطور متوسط سعر النفط الجزائري الفوري (صحاري بلند) دولار/برميل خلال الفترة 2004-2013

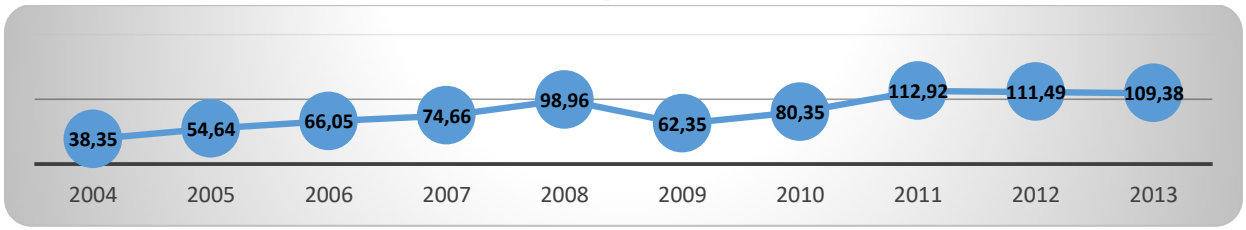

المصدر: من إعداد الباحث إستنادا إلى (OPEC, 2014, p. 82).

وحافظ متوسط سعر النفط الجزائري على مستوى فوق 100 دولار/برميل خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2014، إلّا أنّه وبداية من شهر سبتمبر من نفس السنة إنخفض متوسط السعر تحت عتبة 100 دولار/برميل إلى 97.10 دولار/برميل ليستمر في الإنخفاض ليبلغ متوسط السعر لشهر ديسمبر من نفس السنة 62.93 دولار/برميل.

الشكل رقم (02): تطور متوسط سعر النفط الجزائري (صحاري بلند) دولار/برميل خلال الفترة جانفي – ديسمبر 2014

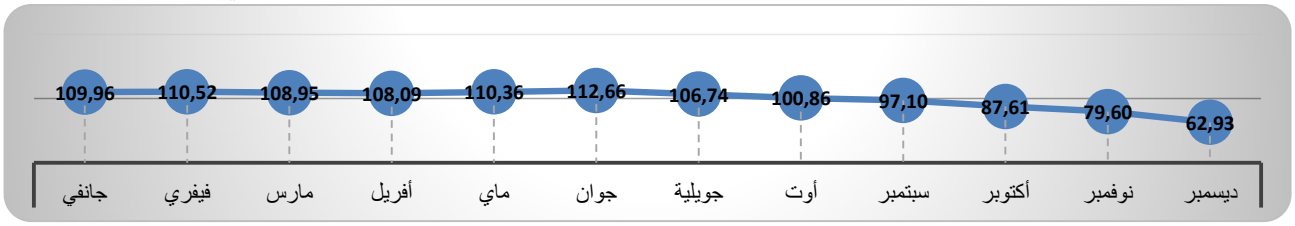

المصدر: من إعداد الباحث إستنادا إلى (OPEC, 2015, p. 61).

978-9931-9701-1-8

وفي سنة 2015 بلغ متوسط السعر 52.79 دولار/برميل وإنخفض إلى 44.28 دولار/برميل سنة 2016، وسجل متوسط السعر لسنة 2017 إرتفاعاً إلى 54.12 دولار/برميل ثم قفز قفزة هامة إلى 71.44 دولار/برميل في السنة الموالية، ليتراجع متوسط السعر في سنة 2019 إلى 64.49 دولار/برميل.

الشكل رقم (03): تطور متوسط سعر النفط الجزائري الفوري (صحاري بلند) دولار/برميل خلال الفترة 2015-2019

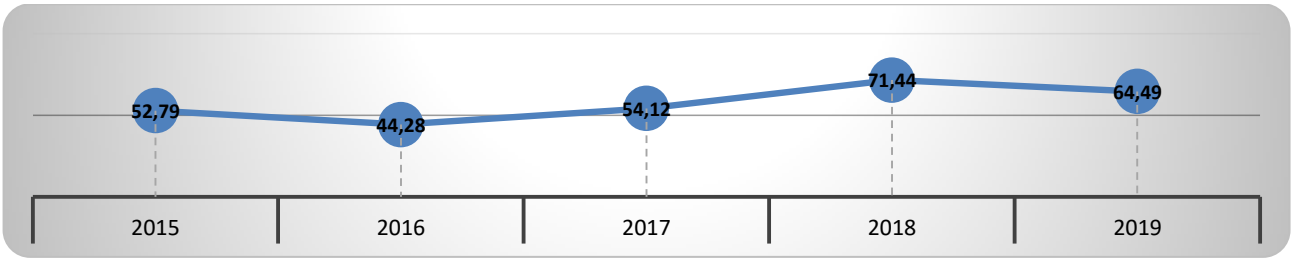

المصدر: من إعداد الباحث إستنادا إلى (OPEC, 2020, p. 66).

وجاء الإنخفاض الكبير في أسعار النفط والذي أشعل شرارة الأزمة مدفوعاً بعاملي العرض والطلب:

فعلى جانب العرض، إكتسبت ثلاثة من العوامل أهمية خاصة:

- الزيادات المفاجئة في إنتاج النفط داخل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك): ويرجع أحد أسباب هذه الزيادات إلى تعافي إنتاج النفط بوتيرة أسرع من المتوقع في بعض البلدان أعضاء أوبك، بما فيها العراق، وكذلك ليبيا في بعض الأحيان، بعد إنقطاعها وتراجعها في وقت سابق.

- زيادة الإنتاج خارج منظمة أوبك: برغم إتساق هذه الزيادات إلى حد كبير مع التوقعات في النصف الثاني من 2014، فقد فاقت التوقعات في 2013 ومطلع 2014. وبوجه عام، إرتفع الإنتاج خارج أوبك بنحو 1.3 مليون برميل يوميا في 2013 وبما يزيد على 2.0 مليون برميل يوميا في 2014. وترجع معظم الزيادات في العرض إلى تزايد الإنتاج في أمريكا الشمالية، يتصدره إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة.

- تحول غير متوقع في دالة العرض داخل أوبك: قررت البلدان أعضاء أوبك في نوفمبر 2014 ألا تخفض الإنتاج إستجابة لبدء توافر عرض موجب من التدفقات الصافية (الفرق بين الإنتاج العالمي والإستهلاك العالمي). وبدلا من ذلك، قررت الحفاظ على المستوى المستهدف من إنتاجها الجماعي وهو 30 مليون برميل يوميا، برغم تزايد مخزون النفط (المقترن بالعرض الموجب من التدفقات الصافية) (صندوق النقد الدولي، 2015، صفحة 28).

وعلى جانب الطلب، شهد نمو إستهلاك النفط على مستوى العالم خلال سنة 2014 تباطؤاً كثيرا إلى نحو 0.7 مليون برميل يوميا (بزيادة مقدارها 0.7% من عام 2013)، أي حوالي نصف النمو الذي تحقق في 2012-2013. ويرجع هذا التباطؤ في الأساس إلى تراجع الإستهلاك من جديد في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي (بصفة رئيسية في أوربا والمحيط الهادئ) بعد زيادة الإستهلاك بصورة غير عادية في 2013 (أخذ الطلب على النفط في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي يتراجع بوجه عام منذ 2005). وفي الأسواق الصاعدة ظل نمو إستهلاك النفط فيها منخفضا فبلغ نحو 1.1 مليون برميل يوميا (بزيادة مقدارها 2.5% عن العام السابق) لكنه وفر صافي نمو الإستهلاك بأكمله. (صندوق النقد الدولي، 2015، صفحة 28)

ونتيجة للإرتباط الشبه الكلي للإقتصاد الجزائري بعائدات صادرات المحروقات، فقد تدهورت العديد من المؤشرات الإقتصادية بفعل الإنخفاض في هذه العائدات، فلقد شهدت إيرادات الصادرات من المحروقات إنخفاضاً من 63,816 مليار دولار سنة 2013 (أي سنة قبل الأزمة النفطية) إلى 58,462 مليار دولار سنة 2014، وإستمر هذا الإتجاه خلال

978-9931-9701-1-8

السنتين اللاحقتين، لكن بشكل حاد، حيث إنخفضت الإيرادات إلى 33,081 مليار دولار و27,918 مليار دولار على التوالي، لتعاود الإرتفاع سنتي 2017 و2018 إلى 33,202 مليار دولار و38,897 مليار دولار على التوالي، وهما سنتان تميزتا بارتفاع متوسط سعر النفط الجزائري، إلّا أن إنخفاض متوسط سعر النفط خلال سنة 2019 أدى إلى معاودة إنخفاض إيرادات الصادرات من المحروقات إلى 32.93 مليار دولار. وسجل رصيد الميزان التجاري إنخفاضاً من 9,880 مليار دولار سنة 2013 إلى 0,459 مليار دولار سنة 2014، ليسجل في سنة 2015 عجزاً بـ 18,083 مليار دولار، ويتعمق أكثر في السنة اللاحقة إلى 20,128 مليار دولار، وإستمر هذا العجز خلال السنوات اللاحقة مع تسجيل إنخفاض في قيمته إلى 14,412 مليار دولار سنة 2017 و7,458 مليار دولار سنة 2018، ليرتفع العجز خلال سنة 2019 إلى 9,64 مليار دولار وهذا في ظل ضعف قيمة الصادرات السلعية خارج المحروقات بالرغم من إرتفاع قيمتها من 1,051مليار دولار سنة 2013 إلى 2,07 مليار دولار سنة 2019. وسجل رصيد كل من الحساب الجاريالخارجي[1] وميزان المدفوعات[2] عجزاً خلال سنة بداية الأزمة النفطية والسنوات اللاحقة ليسجلا 17,11 مليار دولار و16,93 مليار دولار على التوالي سنة 2019 بعد أن سجلا فائضاً بـ 1,153 مليار دولار و0,133 مليار دولار على التوالي سنة 2013. وأدت الوضعية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري إلى تآكل حاد في إحتياطي الصرف (خارج الذهب) حيث سجل إنخفاضاً حاداً من 194,012 مليار دولار سنة 2013 إلى 79,882 مليار دولار سنة 2018.

الجدول رقم (01): تطور بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية خلال الفترة 2013–2019 (الوحدة: مليار دولار)

السنة	الصادرات من البضائع (f.o.b)			الواردات من البضائع (f.o.b)	الميزان التجاري	الحساب الجاري الخارجي	رصيد ميزان المدفوعات	إحتياطي الصرف (خارج الذهب)
	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات	مجموع الصادرات					
2013	63,816	1,051	64,867	54,987	9,880	1,153	0,133	194,012
2014	58,462	1,667	60,129	59,670	0,459	-9,277	-5,881	178,938
2015	33,081	1,485	34,566	52,649	-18,083	-27,289	-27,537	144,133
2016	27,918	1,391	29,309	49,437	-20,128	-26,209	-26.031	114,138
2017	33,202	1,367	34,569	48,981	-14,412	-22,074	-21,762	97,332
2018*	38,897	2,218	41,115	48,573	-7,458	-16,697	-15,820	79,882
2019*	32,93	2,07	34,99	44,63	9,64	-17,11	-16,93	-

المصدر: معطيات 2013: (بنك الجزائر، 2018، صفحة 153)، معطيات 2014–2018: (بنك الجزائر، 2019، صفحة 164)، معطيات 2019: (بنك الجزائر، 2020، صفحة 15)

* معطيات مؤقتة.

إن الإرتباط الواضح للإقتصاد الجزائري بأسعار النفط يستدعي البحث عن البدائل الجدية لتقليص أو فك مثل هذا الإرتباط من خلال تنويع مصادر الدخل من العملات الأجنبية، ومن بين أهم هذه البدائل هو صادرات المنتجات المصنّعة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فما هو واقع هذا النوع من الصادرات من طرف هذه المؤسسات، وما سبل ترقيتها؟

[1] بالإضافة إلى رصيد الميزان التجاري، يتأثر رصيد الحساب الجاري الخارجي أيضاً بكل من البنود التالية: صافي خدمات خارج دخل العوامل، صافي دخل العوامل وتحويلات صافية، حيث تميزت الفترة 2013-2019 بعجز مزمن في البندين الأول والثاني وفائض في البند الثالث. (أنظر المراجع المستخدمة في إعداد الجدول رقم 1).

[2] بالإضافة إلى رصيد الحساب الجاري الخارجي، يتأثر رصيد ميزان المدفوعات أيضاً برصيد حساب رأس المال الذي تميز بفائض خلال الفترة 2013-2019 ما عدا سنتي 2013 و2015. (أنظر المراجع المستخدمة في إعداد الجدول رقم 1).

978-9931-9701-1-8

II- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في صادرات المنتجات المصنّعة في الجزائر:

II-1- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر: أصدرت السلطات الجزائرية القانون رقم 17-02 والمؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القانون رقم 17-02، 2017) والذي يهدف إلى تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتحديد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء والإنماء والديمومة. ووفقاً لهذا القانون تُعرّف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنّها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

- تشغل من شخص إلى 250 شخصاً؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري؛
- تستوفي معيار الإستقلالية (كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

وتُعرّف كل من المؤسسة المتوسطة والمؤسسة الصغيرة والمؤسسة الصغيرة جداً كما يلي:

- المؤسسة المتوسطة: هي مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ورقم أعمالها السنوي ما بين 400 مليون دينار جزائري إلى 4 ملايير دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون دينار جزائري إلى مليار دينار جزائري.
- المؤسسة الصغيرة: هي مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى49 شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري.
- المؤسسة الصغيرة جداً: هي مؤسسة تشغل من شخص واحد إلى 9 اشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من 40 مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري.

ويحدد هذا القانون الأهداف الآتية:

- بعث النمو الإقتصادي؛
- تحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما المبتكرة منها، والحفاظ على ديمومتها؛
- تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدراتها في مجال التصدير؛
- ترقية ثقافة المقاولة؛
- تحسين معدل الإندماج الوطني وترقية المناولة.

وتهدف تدابير مساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، موضوع هذا القانون، إلى:

- نشر وترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري، والقانوني والاقتصادي والمالي، والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع كل مبادرة تسهل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على العقار؛
- العمل على وضع أنظمة جبائية مكيّفة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع وتعزيز ثقافة المقاولة، وكذا التكنولوجيات الحديثة والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها؛

978-9931-9701-1-8

- تشجيع الجمعيات المهنية، وبورصات المناولة والتجمعات؛

- تعزيز التنسيق بين أجهزة إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين المركزي والمحلي.

ونتيجة للتدابير التي إتخذتها السلطات الجزائرية لتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد إرتفع عدد هذه الأخيرة بصورة كبيرة خلال السنوات الماضية، حيث إرتفع عددها مثلاً من 934569 مؤسسة سنة 2015 إلى 1193339 مؤسسة سنة 2019، وتهيمن عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بنسبة 99,98%، أغلبها مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة ذات الشخصية المعنوية حيث تمثل هذه الأخيرة 56,26% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة و56,25% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولا تُمثل حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سوى 0.02%.

الجدول رقم (02): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2015–2019

السنوات	المؤسسات الخاصة						المؤسسات العمومية		مجموع م.ص.م
	أشخاص معنوية		أشخاص طبيعية		المجموع	الحصة* (%)	العدد (أشخاص معنوية)	الحصة* (%)	
	العدد	الحصة* (%)	العدد	الحصة* (%)					
2015	537901	57,56	396136	42,39	934037	99,94	532	0,06	934569
2016	575906	56,32	446325	43,65	1022231	99,96	390	0,04	1022621
2017	609344	56,71	464892	43,27	1074236	99,98	267	0,02	1074503
2018	643493	56,35	498109	43,62	1141602	99,98	261	0,02	1141863
2019	671267	56,25	521829	43,73	1193096	99,98	243	0,02	1193339

Sources:

- Données 2015 : (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2016, pp. 9, 12-13)
- Données 2016-2017 : (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2018, pp. 11, 13, 15)
- Données 2018-2019 : (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2020, pp. 10, 13-14)

* الحصص من حساب الباحث (إلى مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

ملاحظة: بالرغم من أن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المذكور أعلاه (أو حتى القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2001 (القانون رقم 01 – 18، 2001)) يشير إلى أن المؤسسة المتوسطة هي التي تشغل ما بين 50 إلى 250 شخص، إلّا أن المراجع المستعملة لإعداد الجدول تشير إحصائياتها حول المؤسسات المتوسطة على أنّها المؤسسات التي تشغل ما بين 50 و249 شخص، وبالتالي فإن إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المراجع هي المؤسسات التي تشغل ما بين شخص واحد و249 شخص.

وإرتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية في القطاع الصناعي التحويلي من 83862 مؤسسة سنة 2015 إلى 103693 مؤسسة سنة 2019 ممثلة بذلك 15,44% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية و8,69% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ذات الشخصية المعنوية أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية في الصناعة التحويلية بـ 103621 مؤسسة، في حين أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية ذات الشخصية المعنوية في الصناعة التحويلية عددها هو 72 مؤسسة فقط. ويُلاحظ إستحواذ قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية على أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية بـ 54,67% و28,32% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية على التوالي و30,76% و15,94% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التوالي.

978-9931-9701-1-8

الجدول رقم (03): تطور توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أشخاص معنوية) حسب قطاع النشاط في الجزائر خلال الفترة 2015-2019

قطاع النشاط		الزراعة	المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات المتصلة	البناء والأشغال العمومية	**الصناعات التحويلية**	الخدمات	المجموع العام
2015	الخاصة	5625	2639	168557	**83701**	277379	537901
	العمومية	180	8	38	**161**	145	532
	المجموع	5805	2647	168595	**83862**	277524	538433
	الحصة* (%)	1,08	0,49	31,31	**15,58**	51,54	100,00
	الحصة** (%)	0,62	0,28	18,04	**8,97**	29,70	-
2016	الخاصة	6130	2767	174848	**89597**	302564	575906
	العمومية	181	3	28	**97**	81	390
	المجموع	6311	2770	174876	**89694**	302645	576296
	الحصة* (%)	1,10	0,48	30,34	**15,56**	52,52	100,00
	الحصة** (%)	0,62	0,27	17,10	**8,77**	29,60	-
2017	الخاصة	6599	2887	179303	**94930**	325625	609344
	العمومية	88	3	23	**80**	73	267
	المجموع	6687	2890	179326	**95010**	325698	609611
	الحصة* (%)	1,10	0,47	29,42	**15,59**	53,43	100,00
	الحصة** (%)	0,62	0,27	16,69	**8,84**	30,31	-
2018	الخاصة	7068	2981	185121	**99865**	348458	643493
	العمومية	100	4	16	**73**	68	261
	المجموع	7168	2985	185137	**99938**	348526	643754
	الحصة* (%)	1,11	0,46	28,76	**15,52**	54,14	100,00
	الحصة** (%)	0,63	0,26	16,21	**8,75**	30,52	-
2019	الخاصة	7387	3064	190155	**103621**	367040	671267
	العمومية	94	2	15	**72**	60	243
	المجموع	7481	3066	190170	**103693**	367100	671510
	الحصة* (%)	1,11	0,46	28,32	**15,44**	54,67	100,00
	الحصة** (%)	0,63	0,26	15,94	**8,69**	30,76	-

Sources:

- Données 2015 : (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2016, p. 9)
- Données 2016 : (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2017)
- Données 2017 : (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2018, p. 10)
- Données 2018: (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2019)
- Données 2019 : (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2020, p. 9)

* إلى المجموع العام، ** إلى مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الواردة في الجدول رقم 3).

جميع الحصص من حساب الباحث.

ملاحظة: نفس الملاحظة الواردة تحت الجدول رقم 3 يتم أخذها بعين الإعتبار.

978-9931-9701-1-8

II-2- واقع صادرات المنتجات المصنّعة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل ترقيتها:

إن الإهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الناشطة في القطاع الصناعي التحويلي في جميع دول العالم يُعزى إلى القدرات التي تتوفر عليها مثل هذه المؤسسات في تحسين العديد من المؤشرات الإقتصادية الكلية خاصة على مستوى التجارة الخارجية من خلال المساهمة في تنويع الإنتاج والتصدير.

وفي الجزائر وبالرغم من الإرتفاع الكبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلّا أن مساهمتها في الصادرات من المنتجات المصنّعة ضعيفة جداً بالنظر لعدد من الأسباب والإعتبارات منها:

أولاً: بعض العوامل التي تؤثر على أدائها مثل المنافسة غير العادلة من الشركات التي تنشط في القطاع غير الرسمي، البيروقراطية، الفساد، النفاذ إلى التمويل، ضعف الموارد البشرية في مجالات بحوث السوق، الإستراتيجيات التسويقية، الإبتكار والإدارة المالية، القدرات التكنولوجية المتواضعة، المجهودات المتواضعة في البحوث والتطوير. والكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستعمل تكنولوجيا قديمة وغير ملائمة، ينتج عنها مستوى متواضع في الإنتاجية وجودة منخفضة للمنتجات (Bouazza, Ardjouman, & Abada, 2015, pp. 106-107, 109)؛

ثانياً: أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية تُهيمن عليها المؤسسات الخدمية بنسبة 54,67%من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية و30,76% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم المؤسسات التي تنشط في قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 28,32% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية و15,94% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين أن المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعة التحويلية لا تُمثل سوى 15,44% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية و8,69% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا في سنة 2019، وهي نسب متقاربة مع مثيلاتها المسجلة في سنوات الفترة 2015-2018.

الشكل رقم (04): حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية حسب التوزيع القطاعي في الجزائر خلال سنة 2019 (%)

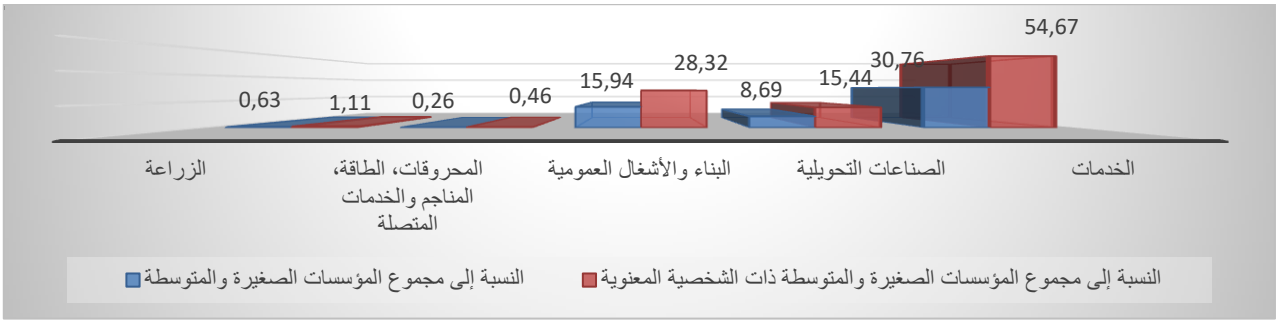

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً إلى المعطيات في الجدول رقم 3.

ثالثاً: هيمنة المحروقات على أغلب الصادرات الجزائرية السلعية بنسب تتراوح بين 93,0% و94,4% خلال الفترة 2015-2018، في حين لا تُمثل الصادرات من المنتجات المصنّعة سوى نسبة صغيرة جداً وتُهيمن عليها منتجات فرع الكيمياء، المطاط، البلاستيك بنسب تتراوح بين 4,4% و5,2% من مجموع الصادرات السلعية خلال نفس الفترة، أما صادرات باقي فروع القطاع الصناعي التحويلي فهي ضئيلة جداً (ONS, 2019, p. 68). وفي سنة 2019 بلغت نسبة صادرات المحروقات إلى الصادرات السلعية الكلية 92,80% (Direction Générale des Douanes, 2019, p. 14).

978-9931-9701-1-8

رابعاً: يبلغ عدد المصدّرين خارج المحروقات 1468 مصدّر سنة 2019، من ضمنهم مؤسسات صغيرة ومتوسطة.[1] ويستحوذ المصدّرون الخمسة الأوائل لوحدهم على 72,69% من القيمة الإجمالية للصادرات السلعية خارج المحروقات[2] والمتمثلة أساساً في منتجات اليوريا (l'urée)، المذيبات (solvants)، الأمونياك (l'ammoniac) والسكر (Direction Générale des Douanes, 2019, p. 15).[3] ويتطلب معالجة هذا الوضع المتميز بضعف صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال المنتجات المصنّعة ما يلي: تحفيز الإستثمارات في القطاع الصناعي؛ إنتهاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طرق لتعزيز المواقع في السوق العالمية.

فيما يخص **النقطة الأول** فلا تكفي الإجراءات المتخذة لإنشاء وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل لا بد من إرفاقها بإجراءات إضافية من أجل توجيه عدد كبير من المؤسسات نحو القطاع الصناعي التحويلي القادر على إحلال الواردات وترقية الصادرات، وبالتالي لا بد من إجراءات تحفيزية لأصحاب المشاريع للإستثمار في القطاع الصناعي، وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

- تكثيف ومواصلة الجهود قصد تسهيل الإجراءات والتشريعات الخاصة والمحفزة والجاذبة للاستثمار؛
- ضرورة تطوير الحكامة الاقتصادية من أجل شفافية أكثر في السياسات والقوانين والقرارات الاستثمارية؛
- تفعيل دور القطاع المالي لتوفير القروض[4] اللازمة للصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحسين الخدمات وتحديث الدراسات القطرية لتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية؛
- عصرنة مناهج التعليم العام والخاص وتنظيم دورات تدريبية نوعية لتأهيل العاملين والكوادر المحلية بهدف مواكبة التطورات العالمية وتلبية حاجيات المستثمرين من الموارد البشرية المدربة ذات الكفاءة والإنتاجية العالية؛
- القيام بمبادرات على النطاق الإقليمي عبر تطبيق محتوى الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف لتوفير مناخ أعمال ملائم وإقامة هيئات موحدة لترويج الاستثمار وتسهيل إجراءات رخص تنفيذ المشروعات؛
- إيجاد بنك معلوماتي متخصص مزود بأحدث التجهيزات والأساليب المعلوماتية والإحصاءات والمؤشرات الدقيقة وذلك لتزويد المستثمرين والممولين وصناع القرار والباحثين والمبدعين والمبتكرين بأحدث وأدق المعلومات والبيانات والمؤشرات المتعلقة بالاستثمار عامة وبالإستثمار الصناعي خاصة (المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، 2010/2009، صفحة 17). وفي إطار تحفيز الاستثمار في القطاع الصناعي التحويلي ينبغي إيلاء الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهمية في هذا الصدد، حيث أن الشركات الأجنبية يُمكن أن تسهم في تطور القطاع الصناعي التحويلي وترقية صادرات المنتجات المصنّعة بالنظر إلى بعض المميزات التي يُمكن أن تميزها عن الشركات الوطنية مثل:

[1] نظراً لعدم عثورنا على إحصائيات واضحة حول عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدّرة في الجزائر، وللتأكد من وجود هذا النوع من المؤسسات ضمن 1468 مصدّر، قمنا بالإطلاع على قائمة المؤسسات المصدّرة في الجزائر لسنة 2019 (CHAMBRE ALGERIENNE DE COMMERCE ET D'INDUSTRIE, 2019) وحددنا بعض المؤسسات، وإستخدمنا دليل المؤسسات "المشير" (http://elmouchir.caci.dz) (Chambre Algérienne de Commerce et d'Industrie) الذي زودنا بمعلومات حول عدد العاملين في هذه المؤسسات وهو المؤشر الذي إستخدمناه في تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الكبيرة وفقاً للقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (هذه العملية تمت بتاريخ 10 أوت 2021).

[2] قيمة الصادرات خارج المحروقات الواردة في المرجع تساوي 2,58 مليار دولار وهي أكبر من القيمة الواردة في الجدول رقم 1.

[3] المعطيات التي يتضمنها المرجع هي معطيات مؤقتة. تقارير سنوات 2015، 2016، 2017 و2018 لم تتضمن عدد المصدّرين.

[4] يُمكن الإستعاضة عن القروض الربوية بصيغ تمويل إسلامية.

978-9931-9701-1-8

- القدرات المالية الكبيرة التي تتمتع بها والتي تمكّنها من الإستثمار في مختلف فروع القطاع الصناعي التحويلي خاصة الصناعات الثقيلة؛

- الخبرات التي تتميز بها في مجال الإستثمار في القطاع الصناعي التحويلي؛

- توفرها على أسواق تصدير جاهزة بالإضافة إلى قدراتها الهائلة على إختراق أسواق جديدة.

ويُمكن لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الإستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الصناعة التحويلية من خلال قناتين: تكثيف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجال الصناعة التحويلية في حالة تصنيف المشاريع الأجنبية على أنّها مؤسسات صغيرة ومتوسطة وفقاً للقانون الجزائري؛ وسواء كانت المشاريع الأجنبية مصنّفة كمؤسسات صغيرة أو متوسطة أو مؤسسات كبيرة، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية أو حتى الأجنبية الأخرى يُمكنها الإستفادة من هذه المشاريع من خلال المناولة، حيث يُعتبر ترقية هذه الأخيرة أحد أهداف القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما فيما يخص **النقطة الثانية** فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يُمكنها إنتهاج طرق تعزز بها موقعها في السوق العالمية، وتتضمن هذه الطرق الإستراتيجيات التالية:

إستراتيجية الإبتكار: يتجسد أهم مصدر للمعرفة والإبتكار في الإقتصاد العالمي الحالي في البحث والتطوير. فعلى الرغم من أن الإستثمار في المعرفة الجديدة نشاط محفوف بالمخاطر لا تستطيع أن تبرره معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حتى في الدول المتقدمة، فإن هناك مصادر أخرى للمعرفة تستطيع الإستفادة منها بعض المنشآت الصغيرة والمتوسطة خاصة تلك الموجودة في الدول المتقدمة، وتتضمن تلك المصادر درجة عالية من تطوير رأس المال البشري وقوة عاملة ماهرة؛

إستراتيجية تقنية المعلومات: يمكن أن يلعب تطبيق تقنية المعلومات الحديثة وتبنيها دوراً فعالاً في خفض التكاليف إذ تستطيع شبكة الانترنت ومعالج البيانات أن يساعدا في التخفيف من تأثيرات وفورات الحجم والاستثمارات الضخمة في مجالات مثل تصميم المنتجات، والتسويق، والاتصالات التي تحد من القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة؛

إستراتيجية الأسواق المحددة: يؤدي الإندفاع نحو الأسواق الكبيرة إلى عدم حصول العديد من شرائح السوق الصغيرة على ما تستحق من انتباه. وتوفر هذه الأسواق فرصاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك مستوى ملائماً من التقنية، إلى جانب المرونة وسرعة التحرك الضرورية لخدمة أسواق محدودة نسبياً، ولكنها متنوعة جغرافياً. وقد كانت هذه هي الإستراتيجة التي تبنتها المنشآت الألمانية الصغيرة والمتوسطة التي ركزت على سوق محددة محدودة توفرت لها فيها ميزة تنافسية، ثم ركزت كل مواردها في المحافظة على الريادة في هذه السوق التي تتطلب أن يتسم الإنتاج والعمليات بمستوى عالٍ من القدرة على تكييف المنتجات حسب إحتياجات الزبائن والتفاعل معهم؛

إقامة الشبكات: تقيم الشركة هنا شبكة من العلاقات مع الشركات الأخرى الكبيرة أو الصغيرة من خلال مجموعة متنوعة من وسائل الربط الرسمية وغير الرسمية مثل التعاقد من الباطن؛

التجمعات الصناعية: في استراتيجية تكوين التجمعات تستفيد المنشآت من الربط مع المنشآت القريبة منها جغرافياً. ويتيح لها ذلك جني مزايا وفورات الحجم (مثال لذلك مجالات الإنتاج والتسويق المشترك)، والإستفادة من فوائض المعرفة. (بن جليلي، 2010، الصفحات 10-11).

978-9931-9701-1-8

الخاتمة:

أظهرت الأزمة النفطية التي إندلعت في منتصف سنة 2014 والناتجة عن إنهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية درجة الإرتباط القوي للإقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، حيث شهدت العديد من المؤشرات الإقتصادية الكلية تدهوراً شديداً. وبالرغم من معاودة أسعار النفط الإرتفاع وتحسن بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلّا أن عدم الإستقرار هذا يستدعي البحث عن سبل تنويع مصادر الدخل من خلال التنويع من الصادرات خارج المحروقات وخاصة من المنتجات المصنّعة بالإعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعات التحويلية والتي يُمكن أن تعلب دوراً هاما في هذا الصدد.

نتائج الدراسة:

بعد الدراسة والتحليل للموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- أدى إنخفاض أسعار النفط ومعاودة الإرتفاع في فترة لاحقة إلى تدهور بعض المؤشرات الإقتصادية مثل الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الحالة الأولى وتحسنها في الحالة الثانية ما يثبت التبعية القوية للإقتصاد الجزائري لتقلبات أسعار النفط؛

- نتيجة للتدابير التي إتخذتها السلطات الجزائرية لتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد زاد عدد هذه الأخيرة بصورة كبيرة خلال السنوات الماضية، حيث إرتفع عددها مثلاً من 934569 مؤسسة سنة 2015 إلى 1193339مؤسسة في سنة 2019، وتهيمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 99.98%؛

- خلال سنة 2019 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية في القطاع الصناعي التحويلي 103693 مؤسسة ممثلة بذلك 15,44% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية و8,69% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- بالرغم من الإرتفاع الكبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إلّا أن مساهمتها في الصادرات من المنتجات المصنّعة ضعيفة جداً؛

- يتطلب معالجة ضعف صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال المنتجات المصنّعة تحفيز الإستثمارات في القطاع الصناعي وإنتهاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طرق لتعزيز المواقع في السوق العالمية.

الإجابة على الفرضيات:

بعد عرض هذا البحث والإحاطة قدر الإمكان ببعض جوانبه يُمكننا إجراء إختبار لفرضياته كما يلي:

- **الفرضية الأولى** تم التأكد من صحتها، فلقد أدى إنهيار أسعار النفط منذ النصف الثاني من سنة 2014 إلى هبوط حاد في إيردات الصادرات من المحروقات وما تبعه من إنهيار كبير في العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل الميزان التجاري وميزان المدفوعات. إلّا أن تحسن أسعار النفط في وقت لاحق نتج عنه تحسن في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وهو ما يثبت الدور الكبير الذي يلعبه القطاع النفطي في الأداء الاقتصادي للجزائر.

- **الفرضية الثانية** تم التأكد من صحتها، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي التحويلي لم تسهم إلّا بشكل محدود جداً في الصادرات من المنتجات المصنّعة خلال الفترة 2015-2019 للعديد من الأسباب والإعتبارات: 1) العوامل العديدة التي تؤثر على أداء مثل هذه المؤسسات مثل البيروقراطية، المجهودات المتواضعة في البحوث

978-9931-9701-1-8

والتطوير، إستخدام تكنولوجيا قديمة وغير ملائمة؛ 2) هيمنة قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية على أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية، في حين لا تُمثل المؤسسات النشطة في مجال الصناعة التحويلية إلّا نسبة صغيرة؛ 3) لا تمثل الصادرات من المنتجات المصنّعة إلّا نسبة ضئيلة جداً، حيث تهيمن الصادرات من المحروقات على أغلب الصادرات السلعية للجزائر؛ 4) إستحواذ المصدّرون الخمسة الأوائل من أصل 1468 مصدّر على نسبة 72,69 %من مجموع الصادرات السلعية خارج المحروقات سنة 2019.

التوصيات والاقتراحات:

على أساس النتائج المتوصل إليها يُمكن أن نُقدم عدد من التوصيات والاقتراحات:

- على السلطات العمومية مرافقة المستثمرين الذين يريدون إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في قطاع الصناعة التحويلية بالنظر إلى المخاطر التي تكتنف الإستثمار في هذا القطاع والتي تحول دون إقبال المستثمرين عليه على عكس الإستثمار في قطاعات أخرى والتي تقل فيها المخاطر مثل تجارة التجزئة.
- لا بد أن تكون التحفيزات المقدمة للمستثمرين في القطاع الصناعي التحويلي مدروسة بشكل لا يؤدي إلى العزوف عن الإستثمار في باقي قطاعات النشاط الاقتصادي والتي تُعتبر بدورها مهمة؛
- على الهيئات المختصة مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعة التحويلية في إيجاد أسواق خارجية لمنتجات هذه المؤسسات؛

978-9931-9701-1-8

قائمة المراجع باللغة العربية

1. القانون رقم 01 - 18. (2001). *المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 77. 15 ديسمبر 2001.
2. القانون رقم 17-02. (2017). *المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 02. 11 جانفي 2017.
3. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين. (2010/2009). *التقرير الصناعي العربي*. الرباط. تاريخ الاسترداد 30 جويلية, 2021، من https://www.aidmo.org/air/download/aidmo_air_2009_2010.pdf
4. بنك الجزائر. (2018). *التقرير السنوي 2017: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*. الجزائر. تاريخ الاسترداد 28 جويلية, 2021، من https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2017arabe.pdf
5. بنك الجزائر. (2019). *التقرير السنوي 2016: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*. الجزائر. تاريخ الاسترداد 27 جويلية, 2021، من https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2018arabe.pdf
6. بنك الجزائر. (2020). *النشرة الإحصائية الثلاثية*. الجزائر. تاريخ الاسترداد 5 أوت, 2021، من https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_49a.pdf
7. رياض بن جليلي. (2010). *تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والتحديات*. الكويت: المعهد العربي للتخطيط. تاريخ الاسترداد 30 جويلية, 2021، من http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/24/24_develop_bridge93.pdf
8. صندوق النقد الدولي. (2015). *آفاق الاقتصاد العالمي: نمو غير متوازن: عوامل قصيرة الأجل وطويلة الأجل*. واشنطن. تاريخ الاسترداد 30 جويلية, 2021، من https://www.imf.org/~/media/Websites/IMF/imported-flagship-issues/external/arabic/pubs/ft/weo/2015/01/pdf/_texta.ashx

Références en français

9. CHAMBRE ALGERIENNE DE COMMERCE ET D'INDUSTRIE. (2019). *FICHIER DES EXPORTATEURS ALGERIENS ANNEE 2019*. Alger. Consulté l'août 10, 2021, sur https://www.caci.dz/fr/Nos Services/Annuaires des entreprises et fichiers/Documents/fichier des exportateurs A 2019.pdf
10. Chambre Algérienne de Commerce et d'Industrie. (s.d.). *Annuaire des entreprises Algériennes*. Alger. Consulté l'août 10, 2021, sur http://elmouchir.caci.dz
11. Direction Générale des Douanes. (2019). *Statistique du commerce extérieur de l'Algérie*. Alger. Consulté l'août 7, 2021, sur https://www.douane.gov.dz/IMG/pdf/rapport_com_ext_2019_vf.pdf
12. Ministère de l'Industrie et des Mines. (2016). *Bulletin d'information Statistique de la PME*. Alger. Consulté l'août 1, 2021, sur https://www.industrie.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_N_28_V20_aM.pdf
13. Ministère de l'Industrie et des Mines. (2017). *Bulletin d'information Statistique*. Alger. Consulté l'août 1, 2021, sur https://www.industrie.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_N_30_vff.pdf
14. Ministère de l'Industrie et des Mines. (2018). *Bulletin d'information Statistique de l`entreprise*. Alger. Consulté l'août 1, 2021, sur https://www.industrie.gov.dz/IMG/pdf/BulletinPME_N_32.pdf
15. Ministère de l'Industrie et des Mines. (2019). *Bulletin d'information Statistique de la PME*. Alger. Consulté le juillet 30, 2021, sur https://www.industrie.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_No_34.pdf

978-9931-9701-1-8

16. Ministère de l'Industrie et des Mines. (2020). *Bulletin d'information Statistique de l'entreprise.* Alger. Consulté le juillet 27, 2021, sur https://www.industrie.gov.dz/IMG/pdf/bulletin_PME_36_VFF.pdf

17. ONS. (2019). Evolution *des échanges éxterieures de marchandises de 2013 à 2018.* Alger. Consulté le juillet 27, 2021, sur https://www.ons.dz/IMG/pdf/s.commercext2013-2018.pdf

References in english

18. Bouazza, A. B., Ardjouman, D., & Abada, O. (2015, April). Establishing the Factors Affecting the Growth of Small and Medium-sized Enterprises in Algeria. *American International Journal of Social Science, 4*(2), 101-115. Retrieved from http://www.aijssnet.com/journals/Vol_4_No_2_April_2015/11.pdf

19. OPEC. (2014). *Annual Statistical Bulletin.* Vienna. Retrieved August 6, 2021, from https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2014.pdf

20. OPEC. (2015, January/February). bulletin. *XLVI*(1). Retrieved July 31, 2021, from https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/OB01_022015.pdf

21. OPEC. (2020). *Annual* Statistical *Bulletin.* Vienna. Retrieved August 6, 2021, from http://www.opec.org

978-9931-9701-1-8

التنمية المالية كخيار استراتيجي لتعزيز النمو الاقتصادي
دراسة حالة الجزائر للفترة (2010-2020)

Le Développement Financier Comme Option Stratégique Pour Promouvoir La Croissance Economique
Etude De Cas Algérie Pour La Période (2010-2020)

د. عزالدين بن شرشار
أستاذ محاضر (ب)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر

مريم هرامزة
طالبة دكتوراه
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر

الملخص :
إن النقاش حول تأثير التنمية المالية علي النمو الاقتصادي وكذا استقرار المستوى الاقتصادي بشكل عام كان محل جدل كبير بين المفكرين الاقتصادي ، ويعتبر وجود نظام مالي قوي ومتطور شرط اساسي من شروط تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي، حاولنا في هذا المقال ابراز نظرة المدارس الفكرية لطبيعة علاقة التنمية المالية والنمو الاقتصادي إضافة الى تحليل المؤشرات الرئيسية للتنمية المالية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية
النمو الاقتصادي، التنمية المالية، النظام المالي، الهيكلية المالية.

Résumé :
Le débat sur l'impact du développement financier sur la croissance économique ainsi que sur la stabilité économique en général a fait l'objet de nombreux débats parmi les penseurs économiques , Un système financier fort et développé est une condition préalable à la réalisation du développement économique et à la promotion de la croissance économique, Nous avons tenté de mettre en évidence le point de vue des écoles de pensée sur la nature de la relation entre développement financier et croissance économique, ainsi que l'analyse des principaux indicateurs du développement financier en Algérie.

Les Mots Clés
Développement Financier, Croissance Economique, Règlement Financier, Structure Financière.

المقدمة

إذا كان السعي لتحقيق التنمية أمر يهم جميع الدول، إلا أن لكل امة خصوصياتها و مبادئ تحكمها، لا يمكن لها أن تنمو إلا في ظلها فلا يفيد التقليد و الاقتباس من مختلف النماذج و الأساليب التنموية الا اذا كان هناك تقارب وتجانس حول الوضعيات الاقتصادية والمالية وغيرها بين هذه الدول، فيمكن الاستفادة من تجاربها التنموية والاستناد اليها وهذا حسب الهدف من التنمية اما تنمية اقتصادية، تنمية مالية، تنمية محلية، تنمية بشرية.

وتعد التنمية المالية احد اهم اشكال التنمية لما تلعبه من دور في توفير الموارد المالية التى تعتبر المورد الاساسي لتنمية أي مجال في الحياة، و لعل من أهم بعض متطلبات التنمية المالية هو توفير التمويل اللازم لما له من دور هام في الحياة الاقتصادية، فهو القلب النابض الذي يمد القطاع الاقتصادي بمختلف وحداته بالأموال اللازمة لدفع عجلة الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي، و تختلف طبيعة و أسس التنمية المالية حسب الإطار المالي و الاقتصادي الذي تتبناه كل دولة، غير أنه مهما اختلفت المناهج و الأنظمة المالية إلاّ أنّها تصبو إلى تحقيق نفس الغايات التي من بينها و أهمها هو رفع معدل النمو الاقتصادي، رفع مستوى الدخل الفردي ونصيبه من الناتج المحلي الاجمالي ،وتحسين مستوى المعيشة. لكن تختلف طبيعة علاقة التنمية المالية مع النمو الاقتصادي و التأثير المتبادل بينهما حسب اراء المنظرين الاقتصاديين الذين سعوا في تحليل هذه العلاقة ومحاولة تفسيرها ودورها التنموي في الاقتصاد. فمن خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي: **هل يمكن اعتبار التنمية المالية الخيار الاستراتيجي لرفع معدل النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

فرضيات الدراسة/تتمثل في:

- يسمح النظام المالي المتنوع و المتطور بتخصيص أكفأ للموارد المالية وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.
- وجود قيود على النظام المالي يؤثر ايجابيا على معدلات النمو الاقتصادي.
- لا يؤثر التوسع في التمويل عن طريق منح القروض على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- أهمية التنمية المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- مساهمة التنمية المالية في توسيع الخيارات المتاحة لتحقيق مستوى جيد للنمو الاقتصادي.
- دور النظام المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي.

أهداف الدراسة:: يمكننا حصر أهم أهداف الدراسة في مايلي:

- البحث في العلاقة التي تربط بين التنمية المالية و النمو الاقتصادي .
- التعرف على بعض التدابير والاصلاحات التي قامت بها الجزائر فيما يخص النظام المالي و القطاع المصرفي.
- تحليل اداء بعض مؤشرات التنمية المالية في الجزائر.

المنهج المتبع: لإثراء الموضوع و الإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، فقد تم استخدامه من خلال ابراز التأصيل النظري للعلاقة بين التنمية المالية و النمو الاقتصادي، وكذا تحليل مؤشرات التنمية المالية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في الجزائر.

وتم تقسيم دراستنا الى أربعة محاور كانت على النحو التالي:

- الاطار النظري للتنمية المالية والنمو الاقتصادي.

978-9931-9701-1-8

- نظرة المدارس الفكرية للعلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي.
- الاصلاحات التي مر بها النظام المالي والمصرفي الجزائري.
- تحليل مؤشرات التنمية المالية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في الجزائر.

I. الاطار النظري للتنمية المالية والنمو الاقتصادي

سنحاول من خلال هذا المحور التطرق لمفهومي التنمية المالية والنمو الاقتصادي، ومن ثم بعدها الإشارة إلى كل من مؤشرات التنمية المالية ومحددات النمو الاقتصادي.

1.I. تعريف التنمية المالية

يمثل النظام المالي جزءا هاما من مكونات النظام الاقتصادي، وأحد المؤثرات الرئيسية في مستوى النشاط من خلال الوظائف التي تؤديها مؤسساته وأسواقه المتنوعة ، حيث يعبر النظام المالي عن مجموع الهيئات والآليات التي تسمح لبعض الأعوان خلال فترة زمنية معينة بالحصول على موارد للتمويل ولآخرين باستخدام وتوظيف مدخراتهم، ويشمل النظام المالي المؤسسات المالية، البنك المركزي ،والبنوك التجارية، ومؤسسات الاقراض الحكومية، ويشمل ايضا بدوره سوق الاوراق المالية والسندات وسوق الاسهم. (**BENALLAL Belkacem et HEMCHE Omar, 2015, P.P.123.124,**)

أما التنمية المالية او ما يمكن ان يطلق عليها بالتطور المالي فهي العملية التي يتم من خلالها تحقيق تحسن في كمية وكيفية وفعالية خدمة الوساطات المالية، وتتضمن هذه العملية تفاعل العديد من الانشطة والمؤسسات مثل الوساطات المالية بين المدخر و المستثمر، وبين المقرض والمقترض، حيث نشجع التنمية المالية الادخار والاستثمار، وتحث على التوجيه الامثل للأموال المتوافرة للاستثمار.(**MOHAMMEDI Fatima Zahra , 2018 pp30-32**)

2.I. مؤشرات التنمية المالية

تستخدم مؤشرات عديدة لقياس التنمية المالية تتعلق بمؤسسات الوساطة المالية سواء تلك التي تخص القطاع المصرفي أو تلك المعبرة عن السوق المالية، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم هذه المؤشرات.

1.2.I. مؤشرات قياس تطور القطاع المصرفي

يستند قياس تطور القطاع المصرفي على مؤشرات عديدة أهمها:

- نسبة العرض النقدي بالمفهوم الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي (M2/PIB أوM3/ PIB): تعكس هذه النسبة نقدية الاقتصاد، وتستخدم كمؤشر لسيولة وحجم القطاع المصرفي قياسا إلى حجم الاقتصاد، حيث يرتبط المستوى المرتفع لهذا المؤشر بتطور الخدمات المالية.
- نسبة أشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي: تعطي صورة أكثر وضوحا عن تطور الجهاز المصرفي، حيث تعبر هذه النسبة عن حجم الوساطة المالية غير البنكية ومدى أهميتها في تمويل النشاط الاقتصادي من خلال الودائع الادخارية.
- نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي: ويمثل قدرة الوسطاء الماليين على تعبئة الموارد بمختلف أنواعها، نظرا لأهمية ذلك للوساطة على اعتبار أن عمليات الإقراض ترتبط بشكل وثيق بحجم الودائع.
- حجم أصول (خصوم) الجهاز المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي: تقيس هذه النسبة حجم القطاع المصرفي في الاقتصاد.

978-9931-9701-1-8

- حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي: نسبة مهمة تعبر عن التخصيص الجيد والفعال للموارد المالية وكفاءة المصارف، على اعتبار أن منح الائتمان إلى القطاع الخاص يولد زيادات كبيرة في الاستثمار والإنتاجية مقارنة بالقطاع العام.
- نسبة الائتمان الموجه إلى القطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان: تعكس هذه النسبة توزيع الائتمان في الاقتصاد بين القطاعين العام والخاص. (عمار حمد خلف،2011 ، ص. ص.184.183.)

2.2.I . مؤشرات قياس تطورالأسواق المالية، وتتمثل في:

- نسبة القيمة السوقية الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي (معدل الرسملة): تقيس هذه النسبة حجم سوق الأوراق المالية، وتدل على المقدرة على توجيه رأس المال وتوزيع المخاطر.
- نسبة حجم التداول الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (نسبة حجم التداول).
- نسبة حجم التداول الإجمالي إلى القيمة السوقية الإجمالية.

يعد المؤشرين الأخيرين مكملين لبعضهما البعض، حيث يعكسان معيار السيولة وحجم التداول بالسوق المالية قياسا إلى حجم الاقتصاد. (أحمد محمد مشعل وزكية أحمد مشعل، 2012،ص. ص.87.86.)

3.I. تعريف النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي على أنه عملية تتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة اكبر من معدل نمو السكان، مع توفير الخدمات الانتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب، كما يعرف النمو الاقتصادي بانه تغيير ايجابي في مستوى انتاج السلع والخدمات لدولة ما في فترة معينة من الزمن، ولذلك يعني النمو الاقتصادي بشكل عام زيادة الدخل لدولة معينة .ويوصف النمو الاقتصادي بالحقيقي عند استبعاد نسبة التضخم وعدم احتساب اسعار السلع و الخدمات، ويتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الاجمالي، وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقاتها. (زياد محمد زريقات وآخرون،2015 ، ص. 6.)

4.I. محددات النمو الاقتصادي

للنمو الاقتصادي محددات عديدة يمكن حصر أهمها فيمايلي:

1.4.I. تراكم رأس المال

يتم تحقيق رأس المال من خلال عملية الاستثمار و توجيهه نحو مجالات الاستهلاك و أن جوهر تراكم راس المال يكمن في حقيقة أن مثل هذا التراكم يمثل طاقة للبلد للقيام بالإنتاج، فمنها ما هو في شكل مصانع والتي تغطي منافع مباشرة بإنتاج السلع الاستهلاكية ومنها ما ينتج سلع أخرى، وبالإضافة إلى هذا فان رأس المال قد يكون العامل الرئيسي لتسهيل وتحقيق التقدم التكنولوجي.

I. 2.4. الموارد البشرية

إن الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات للأفراد والتي تتدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية، وتلعب الموارد البشرية دورا هاما جدا في عملية تحقيق التنمية، حيث أن الإنسان هو غاية التنمية وهو الوسيلة في الوقت نفسه، لذلك فالهدف النهائي للتنمية هو معيشة الإنسان، حيث أن الإنسان هو الذي يرسم وينفذ عملية التنمية، وان ثمار التنمية ناتجة عن النشاط الإنساني ومن هنا تتبين أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية.

978-9931-9701-1-8

I. 3.4. الموارد الطبيعية

تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية، فهي أي شيء يجده الإنسان في بيئة الطبيعية والتي يتمكن من أن ينتفع بها، فالموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية الصناعية بطريقتين هما:

- تمكن البلد من توسيع نشاطه الصناعي بإنتاج مواد خام، كما هو الحال في استخراج المعادن وتصديرها، والتي توفر للبلد العملات الأجنبية.
- تمكن البلد من أن ينتج مواد خام ويصنعها ويحولها إلى سلع نهائية وعلى كل حال الموارد الطبيعية مهمة للتنمية إذا تم استغلالها بشكل مناسب.

I. 4.4. التكنولوجيا

التكنولوجيا هي إحدى مستلزمات الإنتاج، وبذلك فهي تلعب دورا حاسما لإنتاج وتقدم البلد اقتصاديا، فتحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تقدم وتغير تكنولوجي الذي يعني توسع الطاقات الإنتاجية وتشغيلها بمعنى تحسين المنتج وتغييره. (صبحي تادرس قريصة، دون سنة نشر، ص ص. 82-84.)

II. نظرة المدارس الفكرية للعلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي

تعتبر العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي من اهم العلاقات التي درسها الاقتصاديون وقد ظهرت العديد من النظريات و الفرضيات التي تناولت تفسير طبيعة واتجاه هذه العلاقة، نذكر منها بشكل اساسي، فرضية الهيكلة المالية، فرضية الكبح المالي و فرضية النمو الداخلي.

II.1. فرضيات الهيكلية المالية

تعتمد وجهة نظر مدرسة البنيان الهيكلي على أن وجود شبكة واسعة من المؤسسات المالية وكذا تشكيلة متنوعة من الأدوات المالية بالإضافة إلى التوسع في أنشطة هذه المؤسسات سيكون له أثر إيجابي مهم على الادخار والاستثمار وبالتالي على النمو الاقتصادي، وتعود فرضية الهيكلة المالية إلى كل من(Raymond (Curly & Shaw, 1960) ,Goldsmith1969)، الذين نادوا بتشجيع نمو وتوسع مؤسسات النظام المصرفي وتنويع الأدوات المالية وجعلها أكثر انتشارا بوصفه أنجع أسلوب لتحقيق النمو المالي، وأن هذا يدفع باتجاه تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، في حين يؤدي قصور التطورات المالية إلى إعاقة التنمية والنمو الاقتصاديين.

وقد عبر كل من (Gurly & Shaw) في كتابهما "النقود في نظرية المال" عن أهمية وحساسية الدور الذي يلعبه القطاع المالي في تحقيق النمو الاقتصادي، وذهبا إلى أن نظاما ماليا متنوعا ومتطورا سيسمح بتخصيص أكفأ للموارد المالية ويؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، فالتطور المالي يسمح بتركيز أكبر للادخار داخل النظام المالي ويزيد من المنافسة بين الوسطاء الماليين، بفضل تنوع المؤسسات المالية ما يسمح بتخصيص أمثل للادخار نحو الاستثمار بفضل السوق.

وتعد الدراسة التي قام بها الاقتصاديRaymond Goldsmith من أبرز الأعمال التي بلورت الأفكار الأساسية الأولى لفرضيات الهيكلية المالية، والتي اختبر من خلالها العلاقة بين التطور المالي والتنمية الاقتصادية لـ 35دولة متقدمة ونامية، ووجد أنه ومن خلال مسيرة التنمية الاقتصادية للدول محل الدراسة فقد نمت بنية النظام المالي بمعدلات أسرع من نمو الناتج القومي والثروة القومية. (خاطر طارق ومفتاح صالح، 2014، ص.ص. 147.146)

978-9931-9701-1-8

2.II. فرضيات الكبح المالي

تأخذ هذه النظرية بعين الاعتبار القيود التي تفرضها الحكومات على النظام المالي وتجد ان هذه القيود تعيق تطور القطاع المالي وتنعكس بشكل سلبي على النمو الاقتصادي، بينما تنعكس سياسات التحرير المالي بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي.

وتعتبر دراسات McKinnon(1973) و Shaw (1973) من ابرز الدراسات التى استندت الي فرضية الكبح المالي في تفسير العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي.

ويقترح كل من (McKinnon وShaw) بأنه عندما تقوم الحكومة بتخفيض القيود التي تفرضها على القطاع المالي، مثل السقوف التي تضعها لأسعار الفائدة ومتطلبات الاحتياطي القانوني، ستزيد المدخرات ويرتفع عرض الائتمان الخاص وبالتالي تزيد الاستثمارات نتيجة زيادة الاموال المخصصة للإقراض ، مما يرفع معدلات النمو الاقتصادي ،بينما وجود القيود على النظام المالي سيؤدي الى انخفاض المدخرات وزيادة الاستهلاك وبالتالي تراجع معدلات النمو الاقتصادي. (ليندا اسماعيل ورؤى شاكر، 2016، ص .81.)

3.II. فرضيات مدرسة نماذج النمو الداخلي

مع تطور الفكر التنموي ظهرت نظرية النمو الجديدة، والتي تمثل إطارا نظريا لتحليل النمو الداخلي أي النمو المستمر للناتج والذي يتحدد من قبل النظام الخاص بعملية الإنتاج، وتهدف هذه النظرية أساسا إلى تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المتحقق، وتبعا لهذه النظرة الجديدة في مجال النمو والتنمية، حاول بعض الاقتصاديين أن يدرسوا دور النظام المالي كمحدد وعامل من عوامل النمو الاقتصادي

فقد توصل كل من (Greenwood & Jovanovic) من خلال تطبيق نموذج عام للتوازن إلى أن زيادة ثقة المدخرين تجاه الوسطاء الماليين تزيد بصفة تلقائية من حجم المدخرات، وكذلك فإن الاقتصاديين(King & Levine) استخدما نموذجا للنمو الداخلي في إيضاح الدور الإيجابي لمؤسسات النظام المالي وقدرتها في الحصول على معلومات كافية عن كفاءة المشروعات قياسا إلى المدخرين الأفراد، وهي الميزة التي تتيح لهذه المؤسسات التعرف والتوجه إلى تمويل الاستثمارات الأجدى اقتصاديا ومن ثم رفع معدل النمو. (خاطر طارق و مفتاح صالح، 2014،ص . 149.).

III. الاصلاحات التي مربها النظام المالي والمصرفي الجزائري

مر النظام المالي الجزائري بثلاث مراحل الي غاية الآن:

- مرحلة الكبح المالي منذ الاستقلال الي غاية 1985المتزامنة مع اتباع النموذج الاشتراكي واولوية الدائرة الحقيقية عن الدائرة المالية ،مما ادى الي تخلف مالي اثر سلبا على النمو الاقتصادي.
- مرحلة التحضير لتحرير النظام المالي خلال الفترة 1986 -1989كآلية تساعد على تحول الاقتصاد الجزائري من اقتصاد اشتراكي مخطط الي اقتصاد السوق.
- مرحلة تحرير النظام المالي(تحرير تدريجي)منذ1990 ،وهذا برفع القيود علي البنوك التجارية وتحرير اسعار الفائدة الاسمية بهدف الوصول الي معدلات فائدة حقيقية موجبة، قصد الرفع من معدل الادخار و الاستثمار لدفع عجلة النمو الاقتصادي واستمرت عملية الإصلاح من خلال تدعيم آليات الرقابة و الإشراف.

978-9931-9701-1-8

ولقد برزت هذه الإصلاحات الاقتصادية التي جاءت بها بداية من العام 1986م بصدور اربعة قوانين أساسية هي: (أبوبكر سالم ورياض المزاودة ،2016 ، ص.160.)

- قانون 86- 12 المؤرخ في 19/ 08/ 1986 المتعلّق بنظام القروض البنكية.
- قانون 88- 16 المؤرخ في 12/ 01/ 1988 المتعلّق باستقلالية المؤسسات.
- قانون 90- 10 المؤرخ في 14/04/ 1990 المتعلّق بالنّقد والقروض.
-قانون 18-02المؤرخ في 11/04/ 2018 المتعلق بالصيرفة الاسلامية.

III.1. مضمون القانون 86- 12 المؤرّخ في 1986/08/19 المتعلق بنظام القروض والبنوك

صدر القانون البنكي لسنة 1986 في إطار الإصلاحات الاقتصادية المتبعة في الجزائر آنذاك وتماشيا مع التّحولات الاقتصادية العالمية والتوجه نحو اقتصاد السوق، وضح هذا القانون للبنوك نمطا جديدا في إدارة وتقديم القروض، فاستعادت بموجبه البنوك مسؤوليتها عن متابعة استخدام القروض الممنوحة إلى جانب دراسة الأوضاع المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية التي تحصل على القروض واتخاذ كل الإجراءات الضرورية للتقليل من مخاطر عدم السداد، كما استعاد البنك المركزي صلاحياته فيما يخص تطبيق السياسة النّقدية حيث كلّف بإعداد وتسيير أدواتها بما في ذلك تجديد سقوف عمليات إعادة الخصم لتوجيه السياسة الإقراضية المتبعة من طرف البنوك، بالإضافة إلى ذلك فقد تم إنشاء مجلس القروض والخطة الوطنية للقرض، ليجيء هذا القانون البنكي بعدّة تغييرات على مستوى هيكل النظام المصرفي الجزائري تبعا للتوجه نحو اقتصاد السوق، إذ فرّق بين بنك الجزائر وبين مؤسسات الإقراض ذات الطابع العام منها (البنوك)، ومؤسسات الإقراض المتخصصة (البنوك المتخصصة). (الطيب ياسين، 2003، ص. 52.)

III .2. مضمون القانون 88- 06 المؤرخ في 1988/01/12 المتعلق باستقلالية البنوك

شرعت الجزائر منذ عام 1988 في تطبيق برنامج إصلاحي مسّ العديد ن القطاعات الاقتصادية في إطار التحضير للتحوّل من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، حيث تم إصدار القانون رقم 88- 06 المؤرّخ في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العامة، المعدّل والمتمم للقانون المتعلّق بنظام البنوك والقروض في سياق تدعيم الإصلاحات الاقتصادية ومواصلة العمل على إصلاح المنظومة المصرفية تماشيا مع خصوصيات المرحلة الاقتصادية الجديدة.

ويهدف قانون 88- 06 إلى وضع المؤسسة كمحرّك أساسي للتنمية بمنحها الاستقلالية الضرورية، حيث أبعد هذا القانون الدّولة عن إدارة وتوجيه المؤسسات العامة، بالرّغم من بقائها مالكه ومساهمة بجزء من رأس المال في هذه المؤسسات، أمّا الجزء الآخر المتبقي فتعود ملكيته للمؤسسات الاقتصادية العامة الأخرى المساهمة والتي تتولى مسؤولية إدارة هذه المؤسسات ولها كامل الصلاحيات في ذلك، وفي بعض الأحيان كانت هذه المؤسسات تمتلك كل رأس مال المؤسسة، وحسب المادة 02 من القانون البنكي رقم 88- 06 المؤرّخ في 1988/01/12 فإنّ البنوك الجزائرية تتخذ شكلها القانوني كمؤسسة اقتصادية عامة لها رأس مال اجتماعي مكتتب ومحرر من طرف الدّولة أو من طرف مؤسسات اقتصادية أخرى مساهمة، وبهذا تبقى الدّولة مالكة ومساهمة في رأس مال المؤسسة الاقتصادية العامة بدون أن تسيّرها (بلعزوز بن علي، 2003، ص ص185،184)

III. 3. مضمون القانون 90- 10 المؤرخ في 14/04/ 1990 المتعلّق بالنّقد والقروض

رغم المجهودات المبذولة من طرف السلطات الجزائرية لإصلاح المنظومة المصرفية أواخر عقد الثمانينات، إلاّ أنّه لم يستكمل تأسيس النظام المصرفي الجزائري إلاّ في 1990/04/14 بتاريخ صدور قانون النّقد والقرض (90- 10)، الذي جاء استكمالا للإطار القانوني لإصلاح الجهاز المصرفي، وحدد هذا القانون مجموع من المبادئ على قدر كبير من الأهمية كان الغرض منها تنشيط وظيفة الوساطة المالية وتفعيل دور السياسة النّقدية والإسهام في دعم الاقتصاد الوطني الذي يقوم على قواعد السوق وحرّية المنافسة، وعبّر قانون النّقد والقرض عن إرادة واضحة في تغيير النمط التسييري الذي اتبعته المصارف خلال عقد الثمانينات، وأراد بعث الدّور المنوط بها وتنظيم نشاطاتها وفق أسس الربحية ومبادئ اقتصاد السوق، حيث نص صراحة على تدابير جوهرية مؤسسة على مبادئ واضحة المعالم بغية الوصول إلى الأهداف المنشودة من الإصلاح والمتمثلة فيما يلي: (محفوظ لعشب، 2004، ص44)

- وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المصرفي، والعمل على القضاء على الانحرافات الغير مراقبة في إدارة وتسيير البنوك، وإعادة الاعتبار لدور البنك المركزي في إدارة النّقد والائتمان بشكل يحميه من التّعرض لضغوط سياسية قد تؤدي في النّهاية إلى آثار اقتصادية غير مرغوبة.
- إنشاء مجلس النّقد والقرض، الذي يعد بمثابة السلطة النّقدية المسؤولية عن صياغة سياسات الائتمان، النّقد الأجنبي، الدّين الخارجي والسياسات النّقدية.
- تحريك السوق النّقدية وتنشيطها وتشجيع الاستثمارات الخارجية المفيدة وإصلاح الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام، وإرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامّة، بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان.
- إقامة نظام مصرفي ذو مستويين (البنك المركزي كمصدر للنّقود، والبنوك الأخرى كمؤسسات مانحة للقروض، وإلغاء مبدأ التخصص).

أما عن أهم التعديلات التي مست قانون النقد والقرض 10/90خلال الفترة الأخيرة تمثلت في تعديلين اثنين،

الأوّل من خلال أمر 01/01 الصادر في فيفري 2001 وكان هذا تعديلا محدودا ميّز بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النّقد والقرض باعتباره سلطة نقدية، أما التعديل الثاني فجاء بموجب الأمر 11/03 الصادر في أوت 2009، وكان تعديلا شاملا بسبب الصياغة الجديدة التي أعطاها لقانون النّقد والقرض10/90، كما يجب الإشارة إلى أنّ هذا التعديل قد حافظ على القواعد والمبادئ الأساسية التي جاء بها هذا القانون (10/90).(بطاهرعلي، 2006، ص.41.)

كما تم إجراء تعديلات أخرى في الآونة الاخيرة تمثل في قانون17-10 حيث يقوم بنك الجزائر بشكل استثنائي و لمدة 5 سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة ،من أجل المساهمة علي وجه الخصوص فيما يلي:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة.
- تمويل الدين العمومي الداخلي.
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

978-9931-9701-1-8

تنفذ هذه الالية لمرافقة تنفيذ برامج الاصلاحات الهيكلية الاقتصادية و الميزانية، والتي ينبغي ان تقضى نهاية مدة 5 سنوات كأقصى تقدير، الي استعادة: توازنات خزينة الدولة، توازن ميزان المدفوعات، وأليات متابعة وتنفيذ هذا الحكم تكون من قبل بنك الجزائر والخزينة العمومية عن طريق نصوص تنظيمية. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2017 ، ص4)

III. 4. مضمون القانون رقم 18-02 المؤرخ في04/11/2018 المتعلق بالصيرفة الاسلامية

إن البنوك عمومية كانت أو خاصة والمؤسسات المالية باختلافها سيمكنها من الآن عرض خدمات مالية بصيغة إسلامية لزبائنها، وسيتم تقديم المنتجات التشاركية في البنوك ضمن "شباك أو شبابيك تحمل صفة كيان واحد" يكون مستقلا ماليا ومن حيث الموارد البشرية عن باقي الدوائر والفروع في البنك أو المؤسسة المالية المعنية، حسبما أوضحه النظام الصادر عن بنك الجزائر، الذي شدد بالمقابل على أن منتجات الصيرفة التشاركية تخضع رغم هذه الاستقلالية، لجميع الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمصارف والمؤسسات المالية.(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2018 ،ص .21.)

ويشدد المختصون على أن المالية التشاركية لا تخص فقط المعاملات البنكية، وإنما يجب أن تمتد كذلك إلى التأمين التكافلي وصناديق الاستثمار، وإصدار الصكوك وحتى تسيير الأوقاف ومؤسسة الزكاة، بما يستجيب للمنهج المتكامل الذي تقترحه الشريعة الإسلامية.

IV. تحليل مؤشرات التنمية المالية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في الجزائر

لتحليل مؤشرات التنمية المالية اعتمدنا على مؤشرين هامين هما، نسبة العرض النقدي بالمفهوم الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي، وحجم القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، ثم ارتأينا بعدها إلى تحليل وتقييم مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر.

1.IV. نسبة العرض النقدي بالمفهوم الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي (M_2/PIB)

تمثل نسبة العرض النقدي بالمفهوم الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي (M_2/PIB) ذلك المؤشر الذي يعبر عن معامل سيولة الاقتصاد، وهو المعدل نفسه الذي يمثل حجم القطاع المالي الرسمي مقارنة بحجم الاقتصاد، وهو مؤشر للتطور المالي(العمق المالي) في ظل مستوى معين ،حيث أنه إذا كان مرتفعا جدا فهذا إن دل فإنه يدل على التوسع النقدي والتمويل التضخمي للاستثمارات، (أبوبكر بوسالم ورياض المزاودة، ص. 167.).

والجدول الموالي يوضح لنا ذلك.

الجدول رقم (1): نسبة العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي (M_2/PIB)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
M_2/PIB	68,4	69,1	68,0	71,7	79,4	82,1	79,4	79,2

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا علي تقارير بنك الجزائر، التطور النقدي والاقتصادي، من الموقع:
https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ عدم استقرار هذا المعدل من سنة الي اخرى ،حيث سجل معدلات مرتفعة جدا وصلت الي 79,2 %كآخر نتيجة لسنة 2017،(حيث ان معدل مرتفع (70 %الى 90%) يصاحبه ارتفاع في معدلات التضخم). في اقتصاد يتجه الى الهيكل المالي البنكي كليا يدل على ضعف مكانة الوساطة في تمويل الاقتصاد الوطني وبالتالي ضعف حجم القطاع المالي في ظل غياب سوق مالي نشط. مما يؤدي الى نشاط السوق الموازي.

978-9931-9701-1-8

IV. 2. حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي

عند متابعة اتجاهات الائتمان لكل من القطاع العام والقطاع الخاص خلال فترة الدراسة، نلاحظ من الجدول أدناه أنه طوال الفترة ما بين (2010-2013)اتسمت بزيادة نسبية للائتمان الموجه للقطاع الخاص قياسا بالائتمان الموجه للقطاع العام مقارنة بالسنوات السابقة، حيث شهدت قيمة القروض الموجهة للقطاع الخاص حد أقصى لها 2720,2 مليار دج عام 2013 (أي بنسبة 52,77%) ، مقارنة بقيمة القروض الموجهة للقطاع العام أين بلغت حد أقصى لها 2434,3 مليار دج (أي بنسبة 47,23%)من العام نفسه، وهو ما يؤكد عدم السيطرة الدائمة للقطاع العام في مقابل أيضا عدم إزاحة الائتمان عن القطاع الخاص حيث حقق زيادة كبيرة بسبب الارتفاع في موارد البنوك التجارية ولأن القطاع الخاص بدأ دوره يتحدد داخل الاقتصاد خلال هذه الفترة، والجدول الموالي يلخص لنا ذلك.

الجدول رقم (2): تطورحجم القروض داخل الاقتصاد الجزائري وتناسبها مع النشاط الاقتصادي

الوحدة: مليار دج

السنة	مجموع القروض	القروض للقطاع العام	القروض للقطاع الخاص	الناتج المحلي الاجمالي (PIB)	نسبة القروض للقطاع الخاص الي الناتج المحلي الاجمالي(PIB)%
2010	3266,7	1461,4	1805,3	11991,6	15
2011	3724,7	1742,3	1982,4	14588,5	14
2012	4285,6	2040,7	2244,9	16208,7	14
2013	5154,5	2434,3	2720,2	16650,2	16
2014	6502,9	3382,9	3120,0	17242,5	18
2015	7275,6	3689,0	3586,6	16591,9	22
2016	7 909,9	3 952,2	3 957,1	17 406,8	23

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا علي تقاريربنك الجزائر، التطورالنقدي والاقتصادي، من الموقع:
https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

أما ما شهدناه خلال السنتين (2014،2015) هو بسط القطاع العام مجددا سيطرته ولو بنسب متقاربة إلى حد ما، حيث بلغت قيمة القروض الموجهة للقطاع العام حد أقصى لها 3689,0 مليار دج عام 2015(أي بنسبة 50,70%)، مقارنة بقيمة القروض الموجهة للقطاع الخاص أين بلغت حد أقصى لها 3586,6 مليار دج(أي بنسبة 49,30%) من العام نفسه، وفي سنة 2016 كان تقارب كبير بين حجم القروض للقطاع العام و القطاع الخاص حث بلغ 3 952,2 مليار دج و3 957,1 مليار دج على التوالي هو ما يؤكد من جهة أهمية ودور القطاع العام في الاقتصاد الجزائري، أما من وجهة أخرى فيبين أيضا أن هذا القطاع كان يحصل على احتياجاته من النظام المصرفي لتعذر تمويلها من الجمهور والمؤسسات غير المصرفية.

عموما يمكن القول أن اتجاه الأهمية النسبية لائتمان القطاع العام والقطاع الخاص في حصيلة الائتمان الكلي للبنوك التجارية كان تقريبا دائما لصالح القطاع الخاص ولو بنسب متباينة خلال فترة التحليل، كما تجدر الاشارة أيضا

978-9931-9701-1-8

أن اتجاه ائتمان القطاع الخاص شهد معدلا متزايدا في السنة الأولى من فترة التحليل، وذلك في سبيل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار من خلال مشاريع تشغيل الشباب وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر بمنحها العديد من التسهيلات خصوصا المتعلقة بالحصول على القرض البنكي ويأتي إنشاء صندوق لضمان القروض البنكية لتجسيد هذا المسعى، غير أنه مع مرور الوقت بدأ ائتمان القطاع الخاص بدوره يتناقص في السنوات الأخيرة من فترة التحليل مقارنة بالقطاع العام ، وهذا راجع بالدرجة الأولى للسياسة الائتمانية للبنوك و التي كانت متذبذبة بين المرونة والتشدد نتيجة لتراجع أسعار البترول من جهة و عدم توجيه هذه القروض نحو الاستثمارات المنتجة وبالتالي عدم مساهمتها في تنمية الاقتصاد الجزائري من جهة أخرى، وهو ما أخل بقدرة القطاع الخاص على الوفاء بالتزاماته من تسديد مستحقات هذه القروض.

أما فيما يتعلق بنسبة القروض للقطاع الخاص الي الناتج المحلي الاجمالي(PIB) التي تمثل مؤشر من مؤشرات التنمية المالية، لوحظ ارتفاع هذه النسبة تدريجيا خلال فترة الدراسة حيث بلغت 15 % سنة 2010 لتصل الى 23 % سنة 2016، وهو ما يدل علي توسع حجم النظام المالي في منح القروض و تمويل الاقتصاد، حيث قدرت اجمالي القروض لسنة 2010 ب 3266,7 مليار دج لترتفع خلا ل فترة الدراسة الي909,9 7 مليار دج سنة 2016 ، وبالتالي فإن الإفراط في الائتمان المصرفي قد يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية، لذلك يقتضي أن يكون مستوى الائتمان المصرفي متوافقا مع الحاجات الفعلية للنشاط الاقتصادي ومتناسبا مع خطط التنمية لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

IV. 3. تحليل وتقييم مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2010-2020)

اتبعت الجزائر سياسة تنموية خلال الفترة (2010-2020) سبق وان اعتمدتها في العشر سنوات السابقة، والتي تجسدت في البرامج الحكومية التي خصصت لها مبالغ ضخمة بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، وقد كان لهذه المخططات والبرامج الاقتصادية المطبقة كل التأثير على معدلات النمو الاقتصادي المسجلة، والجدول الموالي يوضح لنا تطور معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي بالإضافة إلى معدل النمو بقطاع المحروقات وبالقطاعات الأخرى خارجه.

الجدول رقم (3): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2010-2020)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي	3,6	2,8	3,3	2,8	3,8	3,7
معدل النمو بقطاع المحروقات	-2,2	-3,3	-3,4	-6,0	-0,6	0,2
معدل النمو بالقطاعات الأخرى (خارج المحروقات)	6,3	6,1	7,1	7,3	5,6	5,0
السنة	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	//
معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي	3,3	1,6	1.4	0,8	-5,5	//

978-9931-9701-1-8

معدل النمو بقطاع المحروقات	7,7	-3,0	-6,4	-4,9	/	//
معدل النمو بالقطاعات الأخرى (خارج المحروقات)	2,3	2,6	3,3	2,4	/	//

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

* بيانات الفترة(2010-2017)، التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنتي 2013و 2017، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، من الموقع:
https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

* بيانات الفترة (2018، 2019)، الديوان الوطني للإحصائيات من الموقع: http://www.ons.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي في تذبذب، حيث كان تباطؤ معدل النمو جليا عام 2011 حيث بلغ 2,8% مقابل 3,6% عام 2010، وذلك بسبب الركود المستمر في قطاع المحروقات وانخفاض طفيف في معدل النمو خارج المحروقات.

والشكل الموالي يلخص لنا ذلك.

الشكل رقم (1): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2010-2020)

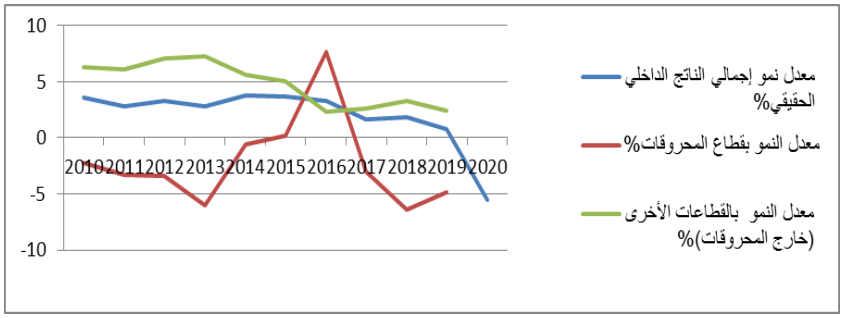

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 2.

أما عام 2012 فقد شهدت انتعاشا للنمو الاقتصادي حيث سجل 3,3%بسبب نمو اقتصادي للقطاعات خارج المحروقات في حين ظل النمو في قطاع المحروقات شبه مستقر، ليعود عام 2013 وينخفض إلى 2,8% ويعود سبب الانخفاض لركود كبير في قطاع المحروقات رغم أن كل القطاعات الأخرى حققت نموا ايجابيا، وفي عام 2014 عاد معدل النمو للارتفاع فسجل 3,8% مع تسجيل ارتفاع في معدلات نمو قطاع المحروقات وانخفاض طفيف في نمو باقي القطاعات، ومع تواصل انتعاش نشاط قطاع المحروقات بينما تراجع نمو إجمالي الناتج خارج المحروقات حافظ معدل النمو الاقتصادي على شبه استقراره عام 2015 مقارنة بعام 2014، ليعود معدل النمو الاقتصادي للانخفاض عام 2016 حيث بلغ 3,3% مع توسع قطاع المحروقات بمعدل نمو 7,7% مقابل0,2% عام 2015، بينما عرفت وتيرة التوسع في القطاعات خارج المحروقات تراجعا إلى 2,3% (5% عام 2015)، ليتراجع بعدها معدل النمو إلى 1,6% عام 2017 بسبب التراجع القوي لوتيرة توسع قطاع المحروقات في حين اكتسب نمو إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات ارتفاعا طفيفا إلى 2,6% (التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2017، ص.14)، ليتواصل الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي عام 2018 حيث سجلت 1,4% كمعدل نمو رغم النمو الذي حققته القطاعات خارج المحروقات التي اصبحت3,3% إلا أنها لم تعوض الانخفاض الذي طرأ على نمو قطاع المحروقات، ليتواصل الانخفاض عام 2019 حيث انخفض معدل النمو إلى 0,8% مع ارتفاع طفيف في نمو المحروقات وانخفاض في القطاعات الأخرى خارج المحروقات، (ONS, 2019)

978-9931-9701-1-8

الخاتمة

إن الحديث عن تحقيق التنمية المالية كخيار لرفع معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يبقى محدود المعالم، وهدا لتركيز تمويل النشاط الاقتصادي على مصادر تمويلية معينة دون الاخرى، ويبرز هدا بالاعتماد على التمويل البنكي بصورة كبيرة في تمويل الاستثمارات واحتياجات النشاط الاقتصادي دون غيره من الوسائل التمويلية المتاحة، لكن تحقيق التنمية المالية بما يؤثر على النمو الاقتصادي يتوقف على التشابك والتكامل بين مختلف القطاعات المالية والاقتصادية وتفعيلها مع بعضها دون اعطاء اولوية لقطاع دون الاخر، و البحث عن مصادر تمويلية تتماشى مع المعطيات الحالية، وهدا ما ابرزه اخر قرار متعلق بالبنوك التشاركية فهو نقطة مهمة في فتح ابواب الاستثمار امام المدخرات المكتنزة ومحاولة جدبها، وهو يعطي نفس جديدة لتنمية الموارد المالية و تحقيق نمو اقتصادي حقيقي.

النتائج واختبار صحة الفرضيات

- الفرضية الاولى: يسمح النظام المالي المتنوع و المتطور بتخصيص أكفأ للموارد المالية ويؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وهي فرضية صحيحة، فالتطور المالي يسمح بتركيز أكبر للادخار داخل النظام المالي ويزيد من المنافسة بين الوسطاء الماليين، بفضل تنوع المؤسسات المالية ما يسمح بتخصيص أمثل للادخار نحو الاستثمار بفضل السوق.
- الفرضية الثانية: وجود قيود على النظام المالي يؤثر ايجابيا على معدلات النمو الاقتصادي، وهي فرضية خاطئة، فحسب فرضية الكبح المالي في تفسير العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي، وجود القيود على النظام المالي سيؤدي الى انخفاض المدخرات وزيادة الاستهلاك وبالتالي تراجع معدلات النمو الاقتصادي.
- الفرضية الثالثة: يؤثر التوسع في التمويل عن طريق منح القروض على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، وهي فرضية خاطئة، فإن الإفراط في الائتمان المصرفي قد يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية، لذلك يقتضي أن يكون مستوى الائتمان المصرفي متوافقا مع الحاجات الفعلية للنشاط الاقتصادي ومتناسبا مع خطط التنمية لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

التوصيات

- محاولة تحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية والمالية بما يضمن تحسن النشاط الاقتصادي.
- الاهتمام اكثر بالبنوك الاسلامية وصيغ التمويل التي تعتمد عليها كونها تجسد مشاريع حقيقية.
- زيادة الاهتمام بحجم القروض المقدمة للقطاع الخاص ودراستها جيدا، على اعتبار أن منح الائتمان إلى القطاع الخاص يولد زيادات كبيرة في الاستثمار والإنتاجية مقارنة بالقطاع العام.

978-9931-9701-1-8

قائمة المصادر و المراجع

أولا: الكتب

1) بلعزوز بن علي، (2003): محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، طبعة ثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

2) صبحي تادرس قريصة، (د س ن): مذكرات في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر.

3) محفوظ لعشب، (2004): الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

ثانيا: المجلات والدوريات

1) أحمد محمد مشعل، زكية أحمد مشعل، (2012): القطاع المالي في الأردن والنمو الاقتصادي: بينة إضافية، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد39 (العدد1)، الأردن.

2) زياد محمد زريقات واخرون، (2015): تأثير تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي في الأردن،(1980-2009)،المجلة العربية للإدارة، ، المجلد 35 (العدد1)،الأردن.

3) الطيب ياسين، (2003): النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مجلة الباحث، (العدد3)، الجزائر.

4) عمار حمد خلف، (2011): قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 17 (العدد64)، العراق.

5) ليندا اسماعيل ورؤى شاكر، (2016): دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1980-2014)، مجلة جامعة البعث، المجلد38 (العدد60)، سوريا.

6) أبوبكر بوسالم ورياض المزودة ، (2016): آثار التحرير المالي على استقرار النظام المالي ومستوى التنمية المالية- الإشارة لحالة الجزائر-، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية ، (العدد6)، الجزائر.

7) مفتاح صالح وخاطر طارق، (2014): التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي، وأهم مؤشراته في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، (العدد16)،الجزائر.

8) HEMCHE Omar. BENALLAL Belkacem, (2015): L'effet Du Développement Financier Sur La Croissance Economique : Cas De l'Algérie (1994-2014) –Etude Econométrique, (N°1).

ثالثا: الأطروحات

1) بطاهر علي، (2006): اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر.

2) MOHAMMEDI Fatima Zahra, (2018): Le Développement Financier Et La Croissance Economique Dans Une Economie Dépendante De Ressources Naturelles : Cas De l'Algérie 1970-2015, THESE En Vue De l'Obtention Du Doctorat En Science Economique, Option : Economie Monétaire Et Financière , Université Abou Bekr Belkaid – Tlemcen, Algérie.

978-9931-9701-1-8

رابعا: التقارير

1) التقارير السنوية، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، صلابة القطاع المصرفي، الصادرة عن بنك الجزائر،2013، 2017،2016.

2) التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنتي 2013و 2017، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، من الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

3) الديوان الوطني للإحصائيات من الموقع: http://www.ons.dz

خامسا: القوانين والتشريعات

1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، 2017.

2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 73، 2018.

978-9931-9701-1-8

أثر التنويع الاقتصادي في تحقيق نمو و تنمية الاقتصاد بعيدا عن الريع النفطي تجربة السعودية، الإمارات والصين.

L'impacte de la diversification économique sur la croissance et le développement économiques – l'expérience de l'Arabie s'audite, les Émérites et la chine.

– **مرنيزرحمة**: طالبة دكتوراه، جامعة 08ماي 1945 قالمة، الجزائر

–**حتحوت مريم**: طالبة دكتوراه، جامعة 08ماي 1945 قالمة، الجزائر

ملخص:

إن الدول التي تعتمد على موارد محدودة سواء كان الذهب الأسود أو غيره تكون معرضة للأزمات و الانهيارات نتيجة هشاشة اقتصادها و عدم قدرته على امتصاص أي تغيرات مفاجئة سواء كانت سياسية، اقتصادية أو حتى طبيعية تؤدي إلى تدهور أسعار هذه المواد. فبذلك يكون التنويع الاقتصادي أحد أساسيات إدارة الاقتصاد الإستراتيجية الآمنة لتحقيق التنمية بعيدا عن مدا خيل البترول كمصدر و مورد وحيد لضمان رفاهية المجتمعات الحالية و حقوق الأجيال القادمة.

تهدف هذه الورقة البحثية لاستعراض تجارب بعض الدول النامية المنتجة و المصدرة للنفط التي انتهجت سياسة التنويع الاقتصادي للخروج من التبعية النفطية في مختلف المجالات كالسعودية في إطار "نظرة 2030"، الإمارات التي حققت تنوعا اقتصاديا بامتياز و الصين و تحولها المبهر من الاقتصاد البني إلى الاقتصاد الأصفر و استغلال الطاقات المتجددة للخروج من التبعية النفطية في المجال الطاقوي.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، التنمية المستدامة، الإدمان على النفط، الاقتصاد الأصفر، الأمن الطاقوي.

Résumé:

Les pays dépendants aux sources limitées sont plus sensibles aux crises à cause de l'incapacité d'absorption des fluctuations et changements environnementales, ce qui conduit à une détérioration des prix des matières, la seule solution optimale est de réaliser une diversification économique pour garantir un développement hors fiscalité pétrolière.

Cette recherche vise à présenter quelques expériences des pays en développement producteurs et exportateurs de pétrole qui ont planifié pour une politique de diversification économique hors hydrocarbures notamment : l'Arabie saoudite et sa vision 2030, les Émérites avec une diversification excellente, la transformation énergétique de la chine dans le cadre d'une diversification économique.

Key words: la diversification économique (N1), le développement durable (O1), accro au pétrole (N5), économie jaune (q2), sécurité énergétique (N7).

978-9931-9701-1-8

مقدّمة:

تزخر العديد من الدول بثروات طبيعية قيمة أهمها النفط الذي اتسعت أسواقه و تنامى دور منظماته، لكن الفرق يكمن في كيفية الاستفادة من هذه الثروات فنجد دولا ترشد استغلالها بشكل يضمن حق الأجيال المستقبلية في الغالب تكون دولا متقدمة تسعى لتحقيق تنمية مستدامة فتضع استراتيجيات واضحة و صريحة تطبقها بحذافيرها، بالجهة المقابلة نجد الدول النامية التي تستنزف خيراتها فتتعرض لانتكاسات في المدى القصير جراء التقلبات في أسعار الموارد الخام مما يرفع احتمال حدوث ركود اقتصادي على المدى المتوسط أما على المدى الطويل فلا شك أن استنزاف الموارد المستنضبة له بالغ الأثر على جميع الأصعدة. يكمن الحل الوحيد للتخلص من التبعية النفطية في تنويع القاعدة الاقتصادية لزيادة مصادر الدخل القومي. على ضوء ما تقدم نحاول في بحثنا الإجابة عن الإشكالية التالية: **ماهي أهم الاستراتيجيات المتبعة من طرف بعض الدول النامية المنتجة والمصدرة للنفط و التي نجحت اقتصادياتها في الاستقلال عن النفط؟** للإجابة على الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهداف التنويع الاقتصادي و آليات تحقيقه؟
- ماهي أهم مراحل التنويع التي يمكن تسليط الضوء عليها في السعودية و خصائص كل مرحلة؟
- بم تميزت التجربة الإماراتية و ماهي القوة الدافعة التي حفزت التنويع الاقتصادي فيها؟
- كيف عمل العملاق الصيني على تحقيق الأمن الطاقوي بعيدا عن الاقتصاد البني؟

لمناقشة الإشكالية يمكن تقديم الفرضيات التالية:

- تعددت أهداف التنويع الاقتصادي لكن الهدف الأكبر هو تحقيق تنمية لضمان رفاهية المجتمعات الحالية وتحفظ حق الأجيال القادمة من الثروات الغير متجددة.
- تعتمد السعودية على النفط لبناء القطاعات الغير نفطية و تجهزها لتكون البديل للدخل القومي السعودي.
- قوة الدفع في التجربة الإماراتية هي تشجيع الدولة للاقتصاد الحر.
- تعتمد الصين على القطاع التكنولوجي لتطوير استغلالها للطاقات المتجددة.

أهداف الدراسة: يكمن الهدف من هذه الورقة البحثية في عرض خبرات دول نجحت في تنويع اقتصادياتها ومداخلها للتعرف أكثر عن أهم المحطات التي انتقلت عبرها لتحقيق أول خطوة نحو التنمية المستدامة، واكتشاف قوة الدفع التي شجعت تحقيقها لمعرفة قوة الردع التي تثبط باقي الدول عن مجارات السعودية أو الإمارات أو الصين.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية البحث من أن التنويع الاقتصادي هو أحد الاستراتيجيات المهمة التي تضمن من خلالها الدول رفاهية شعوبها وحقوق أجيالها القادمة و تحقق التكامل العمودي والأفقي بين الأنشطة الاقتصادية كخطوة رئيسية نحو النمو والتنمية المستدامة.

منهج الدراسة: تبنى البحث المنهج الوصفي مستندا على الدراسات الحديثة التي تناولت موضوع البحث في كل من الدول الثلاث، وكذلك الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل مؤشرات وبيانات الدراسة الأكثر حداثة.

I- مدخل للتنويع الاقتصادي:

I-1- تعريف التنويع الاقتصادي: عرف المعهد العربي للتخطيط التنويع الاقتصادي على أنه سياسة تنموية تهدف لرفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل والتقليل من نسبة المخاطرة الاقتصادية ،وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات وأسوق متنوعة أو جديدة، عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد، بمعنى أخر يمكن أن يشار

إلى التنويع الاقتصادي إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية (المعهد العربي للتخطيط، صفحة 2).

يمكن تعريف التنويع الاقتصادي على أنه: إستراتيجية تهدف لتوسيع الخيارات أمام اقتصاد ما على طول العملية الإنتاجية ابتداء من عمليات الحصول على المواد الأولية و مصادر الطاقة من جهات كثيرة ووصولا إلى توزيع السلع النهائية المتنوعة وطرحها في الأسواق المختلفة لتقليل مخاطر التبعية بأشكالها إضافة لعدم الخضوع لقطاع معين و اعتماده كمصدر واحد ووحيد للتموين أو للدخل القومي (التبعية لا تعني بالضرورة الاعتماد على النفط و لكن تعني ارتباط الاقتصاد في دولة ما على قطاع معين دون باقي القطاعات، فالجزائر مثلا تعاني من التبعية النفطية أما تونس يعاني اقتصادها من التبعية لقطاع السياحة و أزمة الكوفيد رفعت الغطاء على هذا النوع من التبعية).

I-2- أهداف التنويع الاقتصادي (يوسفات علي، 2017، الصفحات 15-28):

- إعطاء أوزان متقاربة لجميع القطاعات لتشارك بقيمها المضافة في الدخل القومي.
- فتح الطريق أمام القطاع الخاص مما يشجع الابتكار والتنافسية ومن ثم تحسين المنتجات و الخدمات.
- حماية الاقتصاد المحلي من التغيرات الحاصلة في الأسواق العالمية.
- تنمية وتطوير القطاعات الغير نفطية كالزراعة و الصناعة كبدائل أقل تأثرا بالأسعار العالمية.

I-3- آليات نجاح سياسة التنويع الاقتصادي (عفاف، 2017، الصفحات 22-30):

- تفعيل دور القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقديم المزيد من التسهيلات على أن لا تكون مجحفة في حق الاقتصاد المحلي و الشركات المحلية.
- الإصلاحات الإدارية و تخفيض تكاليف الفساد و سوء الإدارة
- تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات المساهمات الضئيلة في الدخل القومي ففي حالة تعثر أحداها لا تكون ذات أثر كبير على الاقتصاد الكلي.
- التوجه لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة التي يتم الحصول عليها مجانا و بصفة مستمرة.

II- تجارب بعض الدول النامية الناجحة في تحقيق قاعدة اقتصادية متنوعة:

II-1- السعودية و رؤية المملكة الطموحة لسنة 2030: مما لا شك فيه أن السعودية أكبر منتج و مصدر عربي للنفط، أما عالميا فهي تتنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا على الصدارة منذ 50 سنة و احتلت الصدارة في (عيسى، تعرف على ترتيب الدول الأعلى في انتاج النفط على مدار 50 عاما، 2020) 2019، كانت السعودية تعتمد خصيصا على مواردها النفطية في بناء البنى التحتية و تمويل مختلف القطاعات ؛ إلا أنها و منذ سنة 1970 قررت التحول لتنويع اقتصادها و تنشيط مساهمة مختلف القطاعات في تمويل الميزانية من خلال عشرة خطط تنموية خماسية، وصولا لإعلانها في أفريل 2016 عن برامجها التنفيذية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي في إطار "رؤية المملكة 2030"

خطط التنمية الخماسية هذه و رغم تحفظ الكثير من الخبراء حققت قفزات تنموية نلاحظها من خلال تحسن الأوضاع المعيشية للأفراد على مر السنوات، كانت كل خماسية تنموية تنفرد بخططها إلا أنها مجتمعة تصب في مصب واحد يؤدي لتحقيق الإستراتيجية الاقتصادية المستهدفة و هي إلحاق المملكة بركب الحضارة و تحقيق نمو و تنمية اقتصاديين، فيما يلي يقدم عرض لمختلف الخطط التنموية التي انتهجتها المملكة السعودية (عهد الملك فهد بن عبد العزيز ال سعود):

978-9931-9701-1-8

II-1-1- الخطط الخماسية: طريق السعودية نحو التنمية المستدامة:

1- **الخطة الخماسية الأولى: 1970- 1975 عهد الملك فيصل**: تكللت بالنجاح و فاقت التوقعات فيما يخص قابليتها للتنفيذ و الاستمرار، خصوصا أنها هدفت لإرساء بنية اقتصادية شاملة إضافة لتنمية شاملة للموارد البشرية من خلال التعليم و التدريب بغلاف مالي قدر ب 11 بليون دولار.

2- **الخطة الخماسية الثانية: 1975- 1980نهاية عهد الملك فيصل و بدية عهد الملك خالد**: استفادت المملكة في تلك الفترة من ازدهار إيرادات النفط حيث وجهت 89 بليون دولار لعملية التطوير الضخمة و إنشاء أو استحداث البنى التحتية من مرافئ و طرق و مطارات و خطوط الهاتف و ذلك لتسهيل التواصل و المواصلات بالسعة و النوعية اللازمتين بما يتناسب مع الواردات الوافدة في إطار سد الحاجيات المتزايدة و تحقيق التنمية.

3- **الخطة الخماسية الثالثة:1980- 1985**: استكملت خلال هذه المدة العديد من المشاريع الضخمة التي استلزمت وقتا كبيرا لاستيفائها بتكلفة 188 بليون دولار، أبرز هذه المشاريع كان مطار الملك عبد العزيز الدولي بجدة و الذي تبلغ مساحته 65 ميلا مربعا.إضافة إلى مجموعة من الأهداف التي تتمثل في (عهد الملك فهد بن عبد العزيز ال سعود):

- ✓ تنويع الاقتصاد للتقليل من التبعية النفطية و تنويع الموارد.
- ✓ زيادة المشاريع المشتركة مع الشركات الأجنبية ناهيك عن التوجه لاستقبال المشاريع الأجنبية المباشرة لما لها من الأثر البالغ على نقل التكنولوجيا المتطورة و الخبرات و الاستفادة منها بأقل التكاليف.
- ✓ تنمية الصناعات خاصة الخفيفة منها و ذلك لخلق منافسة بين السلع المحلية و الأجنبية.
- ✓ تفعيل التدريب و التعليم لتحقيق تنمية بشرية شاملة.

4- **الخطة الخماسية الرابعة:1985 -1990**: حددت ثمانية استراتيجيات تشمل مبادئ الخطط التنموية السابقة، تتمثل في (عهد الملك فهد بن عبد العزيز ال سعود):

- ✓ فتح المجال أمام القطاع الخاص في بعض الميادين حتى يتسنى للحكومة التركيز على القطاعات الكبرى ، أو من خلال فتح رأسمال الشركات الحكومية و طرح الأسهم للاكتتاب فيها من طرف الجمهور.
- ✓ تحسين الخدمات والمنافع التي تقدمها الدولة للمواطنين مع تخفيض ثمنها كالكهرباء، التعليم، الأمن و غيرها
- ✓ تطبيق سياسات الدعم و الإعانات الانتقائية في مختلف الحاجيات و الخدمات.
- ✓ تقييم برامج التنمية وإعادة النظر في برامج التدريب التعليم، إضافة للاهتمام بالمجالين الصحي و الاقتصادي.
- ✓ ضمان حماية المواطن و تعزيز سلكي الأمن والدفاع.
- ✓ اعتماد سياسة مالية تهدف لتحقيق التوازن بين إيرادات المملكة و نفقاتها.

5- **الخطة الخماسية الخامسة: 1990-1995**: وضعت خلال هذه الفترة أسسا إستراتيجية تعمق فيها الأهداف التي سطرتها من خلال خططها التنموية الأربعة السابقة على مدار عشرين عاما و التي حققت فارقا تنمويا آنذاك، وبغض النظر عن تداعيات حرب الخليج 1990 ،نذكر من بين أهداف هذه الخطة ما يلي (عهد الملك فهد بن عبد العزيز ال سعود):

- ✓ التحرر المتزايد من التبعية النفطية والتوجه لتنويع القاعدة الإنتاجية بالاستعانة بالقطاعين الزراعي و الصناعي.
- ✓ الاستمرار في تنمية الموارد البشرية وإعداد المواطن العامل والمنتج مع توفير عمل يناسب مؤهلاته ويحدد مكافآته بما يخدم مصالح الاقتصاد الوطني.
- ✓ الاستمرار في تشجيع القطاع الخاص في عملية التنمية الشاملة، اقتصادية كانت أم اجتماعية.
- ✓ تشجيع استكشاف الثروات المعدنية و الاستثمار فيها.
- ✓ تفعيل دور البنوك و صناديق الاستثمار والتنمية السعودية في تمويل الخطط والاستراتيجيات التنموية.

وتوالت الخطط التنموية بأهدافها المتقاربة في المبدأ و المتشعبة في آليات التنفيذ؛ إلى غاية سنة 2010 والخطة الخماسية التاسعة.

6- **الخطة الخماسية التاسعة: 2010-2014**: تستنبط مبادئ هذه الخطة من الأسس الثابتة للمملكة السعودية إضافة لمبادئ الخطط السابقة، وقد حددت لها مجموعة من الأهداف الاقتصادية مع آليات تنفيذها، تتمثل هذه الأهداف في (وزارة الاقتصاد و التخطيط السعودية):

- ✓ تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية و البشرية و جعلها متوازنة بين كل المناطق.
- ✓ رفع مستويات المعيشة و تقليل معدل الفقر.
- ✓ ترشيد استعمال الثروات الطبيعية خصوصا الموارد المائية و تزايد الاهتمام بالاستثمارات الخاصة و الأجنبية و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لما لها من مساهمة في الناتج المحلي.
- ✓ التوجه نحو اقتصاد المعرفة و تكثيف الجهود لتحقيق تنويع للتصدير يسمح بتجنب التقلبات الاقتصادية الناجمة عن التغير المستمر لأسعار النفط.
- ✓ تنشيط قطاعات السياحة والصناعات التحويلية الموجهة للتصدير و الزراعة.

7- **الخطة الخماسية العاشرة: 2015-2019**: أهم ما ورد في بنود هذه الخطة؛ تعزيز ما تم إنجازه على كافة الأصعدة من خلال الخطط السابقة إضافة إلى الدفع بعجلة التنويع الاقتصادي و ضمان السبل لتحقيقه من خلال (موجز خطة التنمية العاشرة و أولوياتها):

- ✓ تشجيع القطاع غير النفطي مع توسيع الإنتاج الصناعي تنمية الزراعات قليلة الاستهلاك للماء ونشاط صيد الأسماك.
- ✓ إنشاء مناطق صناعية و توزيع الأنشطة الاقتصادية حسب الميزات النسبية لكل منطقة.
- ✓ الاستثمار في مشروعات تنويع مصادر الطاقة و الاستعداد المطلق لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و إعطاء مزيدا من الفرص للخواص و التحفيز للمقاولاتية بغية تنويع القاعدة الإنتاجية.
- ✓ تنمية الصادرات غير النفطية وتشجيع التوسع في إنتاج المواد الخام التعدينية و استثمار في الثروات المعدنية.
- ✓ الاستمرار في تدعيم تدريب الموارد البشرية و مختلف الخدمات الاجتماعية.

II-1- 2- سياسة التنويع الاقتصادي و رؤيا2030 ("المالية": الاقتصاد السعودي في وضع مالي قوي يتيح له تحمل الصدمات الخارجية، 2017): هي عبارة عن إستراتيجية تنموية تشمل جميع الميادين، أطلقتها السعودية في 2016 و هي

مجموعة من البرامج التي تصبو لنقل الاقتصاد من "حالة الإدمان على النفط "[1] إلى اقتصاد متنوع بالدرجة الأولى و تشجيع القطاع الخاص والمقاولاتية و تحقيق مجتمع مزدهر تنعدم به البطالة و تتحسن به معيشة الأفراد و يتم ذلك من خلال ما يلي:

- ✓ الاهتمام بالقطاع الخاص من خلال زيادة مشاركة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 30%، لإضافة لتحفيزه من خلال تقليل العوائق و دفعه نحو الابتكار,
- ✓ رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 3،8% إلى 5،7% و بكل صورها خاصة استقبال فروع الشركات المعددة الجنسيات.
- ✓ التوسع في الاستثمارات و زيادة الصادرات غير النفطية .
- ✓ إعادة هيكلة صندوق ق الاستثمار و زيادة أصوله المالية.
- ✓ الاهتمام بالخدمات اللوجيستية لتحتل المملكة رتبة 25 عالميا و الأولى إقليميا
- ✓ إصلاح الهيكل المالي بتخفيض الإنفاق الحكومي غير المنتج و الدعم و زيادة إيرادات الحكومة.
- ✓ إقامة المشروعات و المدن الاقتصادية الضخمة مع توزيعها حسب ما يتناسب مع ميزات كل منطقة على غرار مدينة الملك عبد الله برابع التي تعتبر المدينة المثالية لمزاولة الأعمال.

II-1-3- التنويع الاقتصادي في السعودية و استشفاؤها من إدمان النفط:كانت أهداف المملكة السعودية منذ سنة 1970تتلخص في تطبيق خطط التنمية الخماسية و دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تحقيق العديد من الاستراتيجيات أهمها و أبرزها كانت التنويع الاقتصادي، فيما يلي يتم تقديم التغيرات الرقمية للناتج المحلي و مكوناته بغرض توضيح كيف تغيرت مساهمة كل القطاعات في تنويع مصادر الناتج المحلي للمملكة.

الناتج المحلي الإجمالي للسعودية: في الجدول الموالي نكشف عن بعض الأرقام التي توضح توجه السعودية من القطاع النفطي إلى القطاع غير النفطي إضافة إلى تقسيم الناتج من القطاع الغير نفطي إلى قطاع عام و قطاع خاص من 1970 إلى غاية 2020

[1] استخدمت العبارة "الإدمان على النفط" من قبل ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان آل سعود مطلق رؤية 2030

جدول رقم(01): تقسيم الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات التنظيمية بالأسعار الجارية (ملايين الريالات السعودية)

العام	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي من القطاع النفطي		الناتج المحلي من القطاع الغير نفطي				
		القيمة	النسبة	الإجمالي	القطاع العام		القطاع الخاص	
1970	24198	10390	%42,94	13522	4619	34,16%	8903	65,84%
1980	547381	341641	%62,41	203205	46704	22,98%	156501	77,02%
1990	440525	158928	%36,08	274597	98682	35,94%	175915	64,06%
2000	710681	287519	%40,46	413512	144262	34,89%	269250	65,11%
2010	1980777	881820	%44,52	1084288	333522	30,76%	750766	69,24%
2011	2517146	1 276 416	%50,71	1223444	371169	%30,34	852275	69,66%
2012	2759906	1376576	%49,88	1361836	413470	%30,36	948366	69,64%
2013	2799927	1290789	%46,10	1487964	436977	%29,37	1050987	70,63%
2014	2836314	1197414	%42,22	1615381	465745	%28,83	1149636	71,17%
2015	2453512	659670	%26,89	1767847	554305	%31,35	1213542	68,65%
2016	2418508	595494	%24,62	1797153	569619	%31,70	1227534	68,30%
2017	2582198	735302	%28,48	1823518	576059	%31,59	1247459	68,41%
2018	2949457	985900	%33,43	1944201	643345	%33,09	1300856	66,91%
2019	2973626	926338	%31,15	2026065	671743	%33,16	1354322	66,84%
2020	2625442	607704	%23,15	1995723	667175	%33,43	1328548	66,57%

المصدر: (الهيئة العامة للاحصاء) استرجع من الموقع https://www.stats.gov.sa / بتاريخ 13.08.

978-9931-9701-1-8

فيما يخص البيانات المتعلقة بالناتج المحلي للقطاع غير النفطي فقد قسمت إلى قطاعين الخاص و العام؛ ما يظهر جليا من خلال الجدول هو تحصل القطاع الخاص السعودي على حصة الأسد في الأنشطة الاقتصادية الغير نفطية و هو ما يعتبر مؤشرا جد ايجابي يقلل من احتكار الدولة للأسواق و يشجع التنافسية و يضمن تحسين جودة المنتجات و الخدمات.

ما توضحه بيانات الجدول بخصوص القطاع النفطي يبرز تقلص نسب مساهمته في الناتج الإجمالي ففي 1970 كانت 42،94% لتهوي بسبب جملة من العوامل إلى 23،15% في 2020، قد تأخذ الأسعار بعين الاعتبار لكن ما حصل في 2016 يبين أن التنويع الاقتصادي قلص من تبعات انخفاض أسعار البترول على اقتصاد المملكة. الشكل الموالي عبارة عن أعمدة بيانية توضح ما جاء في الجدول من تقسيم للناتج المحلي لكل من القطاعين النفطي و الغير نفطي

شكل رقم (01):الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات التنظيمية بالأسعار الجارية (ملايين الريالات السعودية)

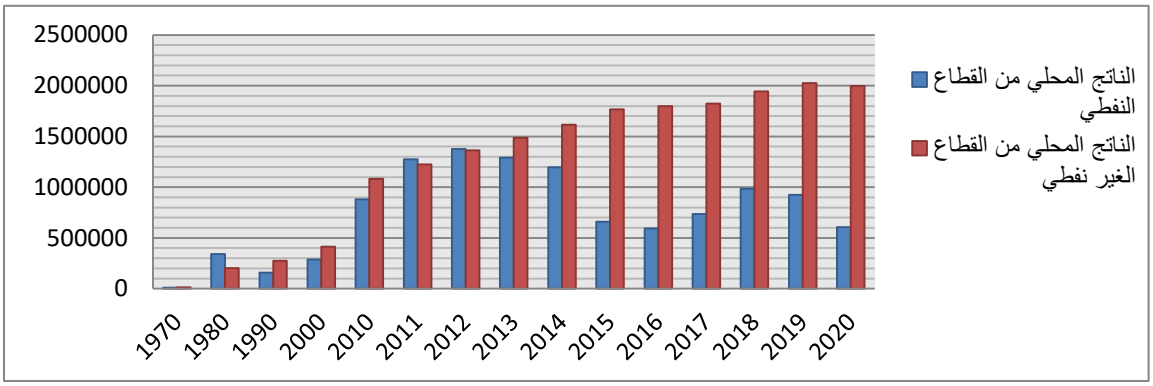

المصدر: (الهيئة العامة للاحصاء) استرجع من الموقع https://www.stats.gov.sa / بتاريخ 13.08.2021

وفق ما تبينه بيانات الهيئة العامة للإحصاء سواء في الجدول أو في الأعمدة البيانية هو توجه الناتج المحلي الإجمالي للارتفاع خلال معظم السنوات منذ سنة 1970 وذلك بنسب متفاوتة إلا أن أول انخفاض كان في فترة 1980-1990 بسبب نكسة أسعار النفط المصدر الأول لإيرادات المملكة آنذاك، فبعدما كان سعر البرميل 35 دولار تهاوى ل14 دولار في 1986 و ما زاد الطين بلة هو تخلي المملكة السعودية عن دور المنتج المرجح[1] لتقرر المدافعة عن حصتها و رفع إنتاجها مع توجه جميع الدول الأعضاء في أوبك لتقليد السعودية موازاة مع زيادة الإنتاج من خارج أوبك و توجه العالم نحو ترشيد الطاقة و استخدام البدائل (مهدي، 2014)، زيادة العرض مع انخفاض الطلب سعر النفط ب 10 دولارات للبرميل مما جعل معظم الدول المنتجة للبترول في وضعية متأزمة. ثم انتصرت السعودية في حرب الأسعار التي أعلنتها لتعود بعدها دول الخليج للتقيد بقرارات أوبك التي تقضي بتسقيف الإنتاج اليومي و اعتماد نظام الحصص الإنتاجية لتتعافى الأسعار و ترتفع بعد الغزو العراقي للكويت ل 23,6 دولار في جانفي 1990 (أسعار البترول في التسعينات بين التحسن والهبوط و أثرها على الاقتصاد العالمي).

أما ثاني انخفاض للناتج المحلي الإجمالي السعودي استمر من عام 2014 إلى 2016؛ و كما هو ملاحظ فالجدول يبرز انخفاض الناتج المحلي من القطاع النفطي ابتداء من 2012متزامنا مع الربيع العربي الذي أثر على أسعار برميل النفط لتتراجع إلى حدود 27 دولار في بداية 2016. ما يجدر بنا التنويه إليه خلال هذه الفترة هو تراجع الناتج الإجمالي بنسبة

[1] قررت السعودية لعب دور المنتج المرجح من خلال توفير النفط في حالة عجز العرض أو التخفيض في الإنتاج في حالة الوفرة .

978-9931-9701-1-8

14,7% موازاة مع تراجع أسعار النفط بما يفوق 500%؛ هنا يظهر الرسم البياني و منذ سنة 2013 تأثير التنويع الاقتصادي و تفوق القطاع غير النفطي الذي هدفت له مختلف الخطط الخماسية ، فنسبة الاعتماد على البترول في تلك السنة قد هوت إلى ما دون 25%. ثم الانخفاض الذي شهدنه المملكة في ناتجها المحلي لسنة 2020 فذلك لتفشي جائحة كورونا و ضغوطها على كل القطاعات الاقتصادية في كل أنحاء العالم.

شكل رقم (2 0): الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية (ملايين الريالات السعودية)

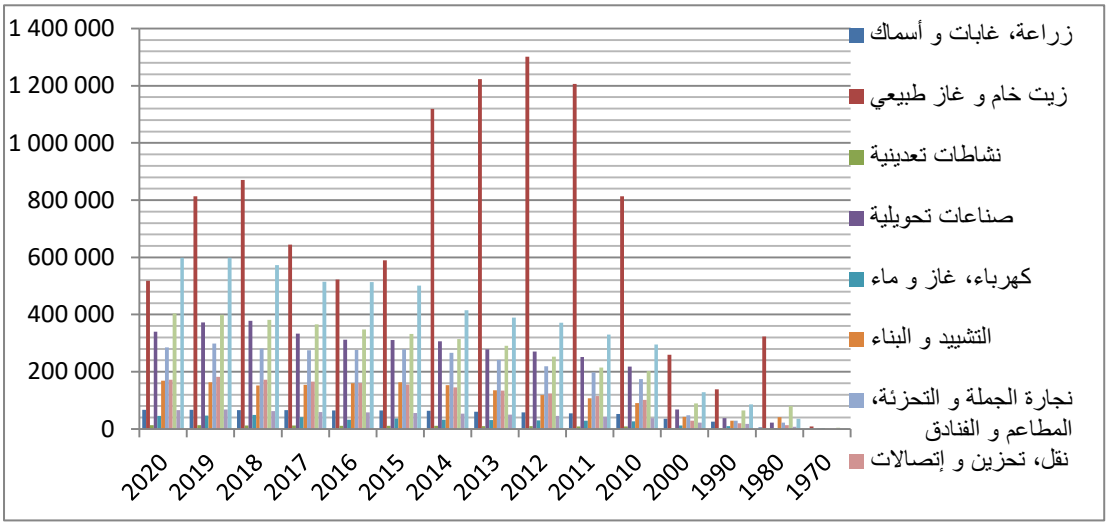

المصدر: (الهيئة العامة للاحصاء) استرجع من الموقع https://www.stats.gov.sa / بتاريخ 13.08.2021

توضح الأعمدة البيانية معظم الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد عليها السعودية و أبرزها النفط كأهم مورد دخل للمملكة، تليه في المرتبة الثانية مختلف الخدمات الحكومية من صحة، سياحة، حج و عمرة وغيرها فالفيروس كوفيد 19 أدى إلى ثبات ناتجها إلا أنها تفوقت على ناتج الذهب الأسود بعد التراجع في أسعاره في 2020. التأمين و خدمات المال و الأعمال بدورها شهدت ارتفاعا ملحوظا منذ سنة 2000 بنسبة تفوق 300%، قطاع التشييد و البناء يشهد على مر السنوات تذبذبا طفيفا تارة نحو الأعلى و أخرى نحو الأسفل، الخدمات الجماعية و الاجتماعية و الشخصية في تطور ملحوظ بينما تطور قطاع النقل و التخزين و الاتصالات يشهد نموا بطيئا، بينما تعتبر مساهمة باقي القطاعات ضعيفة لكن من الأساسي تقويتها و الاستفادة من قيمها المضافة لتعزيز الناتج الإجمالي والمشاركة في التنويع الاقتصادي.

شكل رقم (03): تقسيم الناتج المحلي الإجمالي للمملكة السعودية لسنة 2020 حسب نوع النشاط الاقتصادي

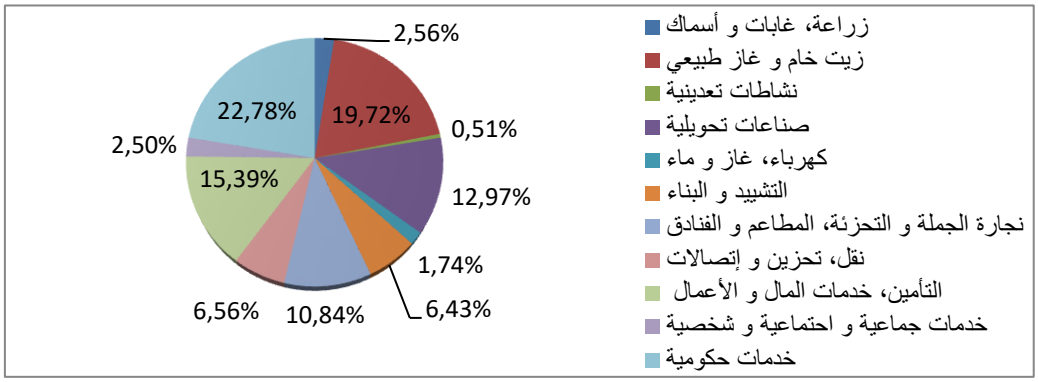

المصدر: (الهيئة العامة للاحصاء) استرجع من الموقع https://www.stats.gov.sa / بتاريخ 13.08.2021

978-9931-9701-1-8

بيانات سنة 2020 تظهر بوضوح تام التنويع الاقتصادي الذي سعت له المملكة من خلال خطط تنميتها الإستراتيجية فالاعتماد على النفط لم يتعد نسبة 20% بينما وزعت نسبة 80% على باقي الأنشطة الاقتصادية التي تم تطويرها و دعمها و الاستثمار فيها من خدمات حكومية و مالية و الصناعات التحويلية و غيرها.

على ضوء كل التحليلات السابقة؛ نستطيع القول أن السعودية و استراتيجياتها التنموية هي مثال يقتدي به لتحقيق التنويع الاقتصادي، مع الإشارة إلى ضرورة ضبط الخطط حسب المميزات و الخصائص التي تتمتع أو تنقص كل دولة في مسارها نحو التنويع و الإقلاع عن إدمان النفط .

II-2- التنويع الاقتصادي من خلال التجربة الإماراتية : ارتأت الإمارات منذ نشأتها تبني الاقتصاد الحر و ذلك خلافا لمعظم الدول النامية، أين أعطت الحرية لقوى العرض و الطلب في تحديد المعطيات الاقتصادية الأساسية، وبخطى ثابتة وأهداف واضحة اتجهت الإمارات إلى تهيئة المناخ الايجابي لمعاونة الفئات داخل و خارج الوطن لتحويل أفكارهم إلى نتائج تطبيقية متميزة تخدم متطلبات النمو و التنمية المستدامة و التي لا تتحقق بالاعتماد على مورد واحد.

فكانت سياسة التنويع الاقتصادي هي الإستراتيجية المتبعة من قبل دولة الإمارات لزيادة مساهمة القطاعات الغير نفطية في الاقتصاد الوطني حيث يصبح التنويع أفقيا في نفس القطاع عن طريق فتح خطوط إنتاج جديدة أو تنويع عمودي عن طريق تحقيق المزيد من الروابط بين القطاعات الاقتصادية (martin, 2013, p. 5) و كنتيجة لذلك احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى عربيا حسب دراسة شملت 122 دولة لعدد من المؤشرات، كافتكاكها المرتبة الخامسة عالميا في المستوى الصحي للسكان، أما في سوق العمل فرتبتها كانت الخامسة عشر ،و المركز السابع عشر في الحوكمة و رأس المال الاجتماعي و فيما يخص الاقتصاد الرقمي فاحتلت المركز الواحد و العشرون.

الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات

جدول رقم (02): نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم للإمارات بين2014 و2019:

السنوات	201	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي	4,3	5,1	3,1	2,4	1,2	1,7
معدل التضخم	2,3	4,1	1,6	2	3,1	-1,9

المصدر: (وزارة الاقتصاد الاماراتية، 2020) استرجع من الموقع https://www.moec.gov.ae / بتاريخ 21.08.2021

ارتفع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2019 ليبلغ 1,7% مقارنة مع نمو بلغ 1,2 في عام 2018 ويعزى هذا النمو في الناتج الحقيقي في عام 2019 لنمو الناتج الغير نفطي بمعدل 1% و نمو الناتج النفطي بمعدل 3,4 و وفقا للتوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2019 فقد استحوذت القطاعات الغير نفطية المتنوعة على 70,2% من الناتج بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي 29,8 من الناتج الحقيقي و من بين القطاعات الغير نفطية استحوذ قطاع تجارة الجملة و التجزئة و إصلاح المركبات على النصيب الأكبر بنسبة 13,5% من الناتج الحقيقي يليه قطاع الصناعات التحويلية وقطاع التشييد و البناء بنسبة 8,4% ثم قطاع المالية وأنشطة التأمين بنسبة 8% . ويوضح الشكل أدناه مستوى التنوع الاقتصادي في الهيكل الإنتاجي للدولة و الأهمية النسبية لمختلف الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي و عليه يلعب القطاع الغير نفطي دورا معوضا لأي تراجعات محتملة في أسعار النفط . أما فيما يخص معدل التضخم فان دولة الإمارات تحقق معدلا قدر ب 1,9% في 2019 و هو أقل من المعدل العالمي للتضخم لنفس السنة و المقدر ب3,4%(federal competitivness and statistics authority) . كنتيجة لتلاشي الأثر التضخمي الناجم عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة انخفض مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة -1,9

978-9931-9701-1-8

% في عام 2019 عن مستواه في 2018 وجاء هذا الانكماش في الأسعار مدفوعا بالانخفاض النسبي في أسعار مجموعات السلع والخدمات ذات الأهمية النسبية المرتفعة في سلة المستهلك.

شكل رقم (04) : نسبة مساهمة القطاعات في الاقتصاد الإماراتي لسنة 2019

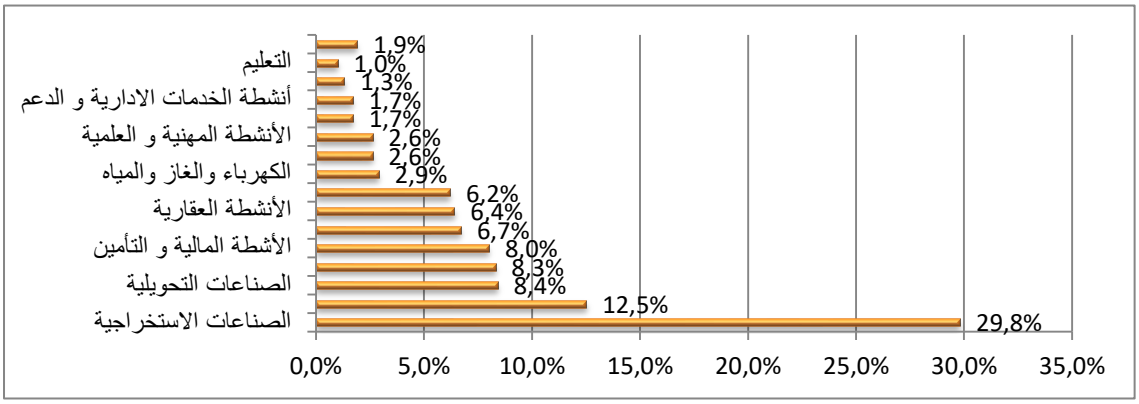

المصدر: (المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء) استرجع من الموقع http://www.economy.gov.J/e بتاريخ 22.08.2021

في إطار سعي دولة الإمارات لبناء اقتصاد متنوع استعدادا لمرحلة ما بعد النفط انصب اهتمامها على قطاع السياحة حيث تعول عليه كثيرا في تعزيز و نمو الناتج الغير نفطي ففي عام 2019 ارتفع ناتج قطاع السياحة في الدولة ب5,6% ليبلغ 177,4 مليار درهم (11,9% من الناتج المحلي الإجمالي (التقرير الاقتصادي السنوي الاصدار 28، 2020)) فهي تحقق طفرة عقارية و تملك أحدث وأكبر مراكز للتسوق في العالم (سيف، 2015، صفحة 153) .ووفقا لتقرير مجلس السفر و السياحة العالمي لسنة 2019 يساهم قطاع السياحة بخلق 47% من الوظائف الجديدة خلال الخمس سنوات الماضية و يتوقع نمو هذا القطاع بمعدل سنوي 77% خلال العشر سنوات القادمة (بصمة القطاع السياحي).

أما فيما يخص قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات فقد بلغت حصته نحو 4,1% من إجمالي الناتج المحلي لدولة الإمارات في عام 2018 إذ ارتفع الإنفاق الإماراتي على تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بين 2016-2018 بمعدل سنوي قدره 2,3% حيث أصبحت سوقا تستقطب شركات تكنولوجية عالمية كبرى ففي عام 2016 أطلقت شركة "علي بابا كلاود" مركزا جديدا للبيانات في دبي و افتتحت عام 2018 خدمات أمازون للشبكات أول مكتب لها في دبي (جاسم، 2020، الصفحات 167-168).

تواصل دولة الإمارات جهودها الرامية إلى تحقيق التنويع الاقتصادي، فتعطي لقطاع الصناعة و التكنولوجيا المتقدمة حيزا كبيرا من خلال مشروع "300 مليار " يخدم نمو و ازدهار هذا القطاع و يساهم في الناتج المحلي الإجمالي من 133مليار درهم إلى 300 مليار بحلول عام2031 (جريدة الخليج ، 2021).

و تأتي هذه المبادرة في إطار سعي الدولة للنهوض بهذا القطاع و توسيع حجمه و نطاقه و الارتقاء بجودة المنتج الصناعي المحلي و دعمه و الترويج له محليا و عالميا.

من خلال ما سبق يمكن القول أن دولة الإمارات تركز على التنويع الاقتصادي لبناء اقتصاد تنافسي و معرفي من خلال عبر تشجيع العلوم و الابتكار من خلال توافر إمكانيات طبيعية و مالية و اقتصادية و حرصها على تحقيق متطلبات الاستدامة الاجتماعية و الانفتاح على الأسواق العالمية و تعميق دور التكنولوجيا و المعرفة في العملية التنموية.

II-3- الصين و التحول من الاقتصاد البني للاقتصاد الأصفر والطاقات المتجددة في إطار التخلص من التبعية النفطية في مجال الطاقة: تعتبر الإمدادات الطاقوية كالدم الذي يجري في شريان مختلف الاقتصاديات، فلا تصنيع بلا

978-9931-9701-1-8

طاقة و لا نقل ولا إنارة ولا تكنولوجيا تستغل بدون مصدر طاقوي مهما كان نوعه، فالطاقة مصادرها عديدة منها المستنضب و منها المتجدد، نشير بالاقتصاد البني هنا لاستغلال مصادر الطاقة الأحفورية و الغير متجددة و الملوثة للبيئة كالنفط والغاز الطبيعي بينما يمكن استغلال مصادر طاقوية متجددة ودائمة و صديقة للبيئة كطاقة الرياح و الماء و الحرارة الجوفية للأرض و الطاقة الشمسية التي تعتبر مصدرا لمعظم الطاقات المتجددة و الغير متجددة و يشار إليها بالاقتصاد الأصفر كأحدث ألوان الاقتصاد1،و من الأسباب الوجيهة التي تدفع المجتمع الدولي للحد من استغلال الطاقات التقليدية؛ تزايد معدلات انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون و تدمير طبقة الأوزون و تلويث البيئة و التخلص من أثار تقلبات أسعار النفط و الاحتكار والتحكم في الإنتاج و من باب تحقيق تنمية مستدامة وجب المحافظة على حق الأجيال القادمة من الطاقات الغير متجددة.

II-1-3: تطورالاستثمارفي الطاقات المتجددة في العالم وفي الصين كتجربة رائدة: والشكل الموالي يوضح ذلك

شكل رقم(5 0): تزايد نسب الاستثمارفي الطاقات المتجددة في العالم بين 2010 و2020

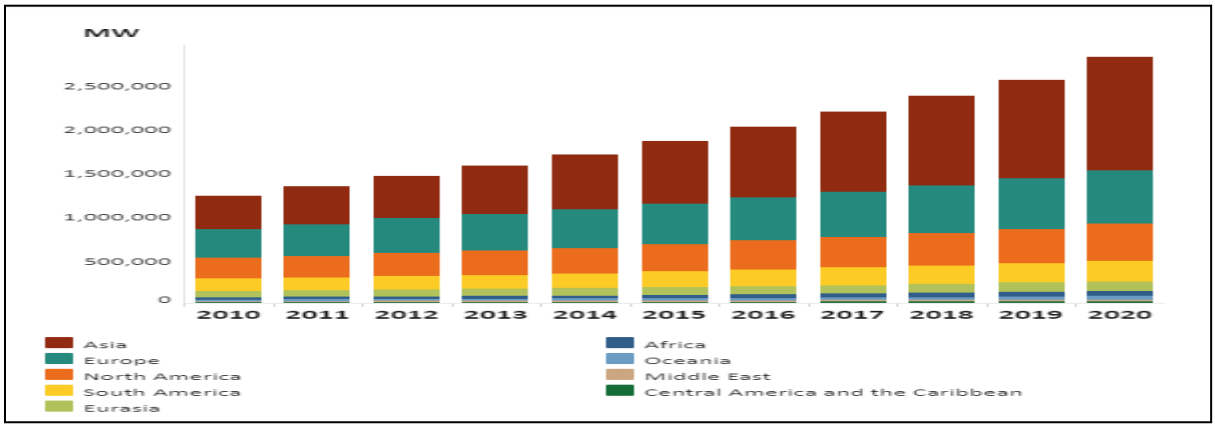

المصدر:(international renewable energy agency, 2010-2020) استرجع من الموقع https://www.irena.org/Statistics/View-Data-by-Topic/Capacity-and-Generation/Regional-Trends بتاريخ 18.08.2021

ما يظهر جليا من خلال الرسم البياني هو تعاظم نسبة الاستثمارات في مجال الطاقات المتجددة بنسبة تفوق 100% ، و نلاحظ أيضا تفوق القارة الأسيوية على باقي القارات فيما تتذيل القارة الإفريقية الترتيب رغم إمكاناتها الهائلة و استحواذها على مصادر متجددة قد تخلصها من التبعية للموارد النفطية إذا تم ترشيد استغلالها. الصين إلى جانب كثير من الدول اتجهت نحو التحول الطاقوي من خلال الاستثمار و استغلال مصادر الطاقة الدائمة، و احتلت الريادة في المجال؛ نذكر من بين الأسباب التي دفعت جمهورية الصين الشعبية للتحول الطاقوي مايلي:

[1] توجد عدة ألوان للاقتصاد؛ فالاقتصاد الأحمر يشير لسيطرة الدولة على وسائل الإنتاج و التوزيع و هو اقتصاد ذو صبغة شيوعية، بينما الاقتصاد البني يشير لتحقيق نمو اقتصادي عن طريق أنشطة مدمرة للبيئة، الاقتصاد الأبيض يعني الاقتصاد الرقمي في لندن أما ايطاليا فتصف به قطاع الصحة لديها، أما الرمادي فيجمع الأنشطة غير الرسمية و التي لا تدرج في الإحصائيات الرسمية بينما الاقتصاد الأسود أو السري أو اقتصاد الظل هي الأنشطة الخارجة عن القوانين كالاتجار بالبشر و الأسلحة تأخذ بعين الاعتبار في الإحصائيات فهذا النوع من الأنشطة يشكل 35% من الناتج المحلي الإجمالي في الهند، الاقتصاد الفضي هو مجموع الأنشطة التي تهتم بفئة عمرية محددة كالشيوخ مثلا و هو نظام متكامل من نقل و صحة و إسكان و سياحة و خدمات مالية ـــ، الاقتصاد الأخضر صديق البيئة غني عن التعريف ، أما الأزرق فهو يشير إلى أنشطة إعادة تدوير مخلفات الإنتاج و استغلالها كمواد أولية، الاقتصاد البنفسجي هو الذي يعطي أهمية كبيرة للتنوع الإنساني و الثقافي في تثمين المنتجات تحت نطاق العولمة، أما اللون البرتقالي الذي يرمز للثقافة و الإبداع عند الفراعنة فهو صبغة الاقتصاد الإبداعي، الاقتصاد الوردي الذي ظهر في الولايات المتحدة منتصف الستينات و يشير للقدرة الشرائية للشريحة الاجتماعية المتكونة من الأزواج الذين يتفقون على عدم الإنجاب فتكون لهم ميزانية أكبر للإنفاق على السلع الاستهلاكية، الاقتصاد الأصفر يشير للدور المحوري الذي يلعبه استخدام الطاقة الشمسية على مختلف الأصعدة أما الاقتصاد الأصفر الفاقع فيعني اقتصاد المعرفة. يوجد وصف خارج عن المألوف للاقتصاد وضعه ليونارد لودر الرئيس الفخري لشركة ايستي لودر الأمريكية لمستحضرات التجميل و هو "اقتصاد أحمر الشفاه" مشيرا بالمصطلح للعلاقة العكسية بين الطلب على مستحضرات التجميل و الوضع الاقتصادي .

978-9931-9701-1-8

- ✓ النمو الديموغرافي الهائل وتزايد الكثافة السكانية و استهلاكها لمصادر الطاقة و المنتجات المصنعة و الخدمات .
- ✓ النمو الاقتصادي و تزايد عدد الوحدات الصناعية وخدمات التوزيع و الخدمات اللوجستية مما صاحبه زيادة على الطلب على الغاز و النفط و الفحم مما يجعل اقتصادها أكثر تأثرا بتقلبات الأسعار وأكثر تبعية لأسواق الطاقة.
- ✓ تفاقم الأوضاع البيئية و ثبوت أن انبعاث ثنائي أكسيد الكربون من الصين لوحدها تتجاوز دول العالم المتقدم مجتمعة (إنبعاثات الصين تتجاوز دول العالم مجتمعة، 2021).
- ✓ تقوية أمنها القومي من خلال الأمن الطاقوي[1] بعد بروز الدور الفعال الذي يلعبه الاستحواذ على مصادر الطاقة في مختلف السياسات الدولية و تحديد مسار العلاقات الدبلوماسية. و تمت الإشارة للأمن الطاقوي خلال الإعلان عن خطة التنمية الخماسية العاشرة

(2001-2005) والتي تقضي بتنويع مصادر تموينها بالنفط و الغاز خارج منطقة الشرق الأوسط (جميلة، أمن الطاقة في السياسة الصينية بين الطاقات الأحفورية و الطاقات المتجددة، 2019)

هذا و قد أشير في كل من خطط التنمية الحادية عشر، الثانية عشر و الثالثة عشر إلى ضرورة التحول الطاقوي و الاستفادة من الطاقات المتجددة كونها صديقة للبيئة، مجانية ودائمة. و فعلا قطعت الصين بسرعة أشواطا كبيرة واحتلت المرتبة الأولى عالميا في مجال الاستثمار في الطاقات المتجددة. فيما يلي عرض لمختلف البيانات التي توضح توجه الصين لتحقيق أمن طاقوي من خلال استغلال طاقات أمنة و نظيفة (جميلة، أمن الطاقة في السياسة الصينية بين الطاقات الأحفورية و الطاقات المجددة، 2019).

II-3-1التطور في القدرات الإنتاجية والاستهلاك للطاقات النظيفة في الصين نسبة للتطور العالمي:

جدول رقم (03) :تزايد القدرات الإنتاجية للطاقات النظيفة في العالم و الصين.

السنة	الطاقات المتجددة في العالمMW	الطاقات المتجددة في الصين MW	النسبة
2010	1 223 533	233 257	19,06%
2011	1 328 870	267 898	20,16%
2012	1 441 737	302 101	20,95%
2013	1 563 346	359 516	23,00%
2014	1 692 941	414 651	24,49%
2015	1 847 079	479 103	25,94%
2016	2 009 632	541 006	26,92%
2017	2 179 492	620 846	28,49%
2018	2 356 065	695 488	29,52%
2019	2 532 866	758 626	29,95%

المصدر: (international renewable energy agency, 2020) استرجع من الموقع https://www.irena.org/Statistics/View-Data-by-Topic/Capacity-and-Generation/Country-Rankings بتاريخ 19.08.2021

يبرز الجدول الاهتمام الوافر الذي يوليه العالم لمجال الطاقات المتجددة، فمنذ سنة 2010 و بنسبة 107% ارتفعت القدرات الإنتاجية العالمية للطاقات الدائمة إلى ما يفوق 2500000 MW، و منذ الس نة نفسها تهيمن الصين على

[1] الأمن الطاقوي حسب وينستون تشرشل يكمن في التنوع .

النصيب الأوفر من القدرات الانتاجية و بنسب متصاعدة حتى قاربت 30% سنة 2019، و يعود ذلك الى تعهد الصين بخفض معدلاتها من انبعاث غاز ثنائي أكسيد الكربون بنسب 40% إلى 45% بعد تدهور نظامها الايكولوجي بسبب تلوث الهواء كما اعتزمت زيادة الاعتماد على الطاقات النظيفة ب 15% (الصين شريك مهم في مكافحة تلوث الهواء، 2013).

جدول رقم (04): نسبة الإنتاج الصيني من الطاقات المتجددة نسبة إلى الإنتاج العالمي.

2019			
نوع الطاقة المتجددة	الانتاج العالميMW	انتاج الصين MW	النسبة
الطاقة الهيدروجينية	1307994	356403	27,25%
طاقة الرياح	622408	210478	33,82%
الطاقة المائية	531000	4250	0,80%
الطاقة الشمسية	584842	205493	35,14%
الطاقة الحيوية	124026	16537	13,33%

المصدر: (international renewable energy agency, 2010-2020) استرجع بتاريخ 19.08.2021 من الموقع https://www.irena.org/Statistics/View-Data-by-Topic/Capacity-and-Generation/Regional-Trends

يبرز الجدول المصدر الأساسي للطاقات النظيفة في العالم هي الطاقة الهيدروجينية بنسبة 41,25% أما الصين 44,93% من إنتاجها الطاقوي المتجدد عبارة عن طاقة هيدروجينية أي ما يعادل 27،25% من الإنتاج العالمي تليها الطاقة الشمسية أو الاقتصاد الأصفر بنسبة 35,14% من الإجمالي العالمي ثم طاقة الرياح ب 33,82%

جدول رقم(05): إنتاج الصين و استهلاكها للطاقات المتجددة حسب القطاعات لسنة 2020.

الانتاجMW	11712924			النسبة
الاستهلاكMW	10399139	صناعة	4096174	39,39%
		نقل	237429	2,28%
		اسكان	4358482	41,91%
		تجارة	1049241	10,09%
		أخرى	657812	6,33%

المصدر: (international renewable energy agency)استرجع بتاريخ 19.08.2021 من الموقع https://www.irena.org/Statistics

بيانات الجدول تبين أن الصين خلال سنة 2020 حققت فائضا في الطاقات المتجددة بما يعادل MW1313785 بعد توزيعها على مختلف القطاعات و على رأسها قطاع الإسكان فقد تم ترسيخ ثقافة استهلاك المتجدد من الطاقة من خلال عدة ميكانيزمات أهمها خفض أسعار الألواح الشمسية لتحفيز اقتنائها و من ثم تحقيق الأمن الطاقوي .

الصين بتجربتها الرائدة و المبهرة أفتكت أرقى المراكز عالميا في الإنتاج و الاستهلاك الطاقوي النظيف وحتى في إنتاج الألواح الشمسية و تصديرها لبقي الدول, من الضروري الاقتداء بالتجربة الصينية نظرا لخصائص مصادر الطاقة المتجددة و توفرها بدون استثناء في جميع الدول.

978-9931-9701-1-8

خاتمة:

أصبح التنويع الاقتصادي الرهان الأكثر فعالية لتحقيق قاعدة تنمية مستدامة، فالبحث أوضح أن السعودية نجحت في تمويل مشاريع البنية التحتية من مداخيلها النفطية فاستقطبت الاستثمارات الخارجية وأقلع الاقتصاد السعودي عن إدمان النفط، أما الإمارات فشجعت الاقتصاد الحر وحفزت القطاع الخاص و حسنت مداخيلها الغير نفطية، العملاق الصيني بدوره أخرج قطاع الطاقة لديه من التبعية النفطية و استغل طاقات متجددة يتحصل عليها مجانا و بصفة دائمة، ما يجدر التنويه له كتوصيات هو أن تجارب الدول غير قابلة للتقليد إلا بما يناسب ميزات البلد من ثروات، الموقع الجغرافي، المحددات الاقتصادية، الإدارة و القوانين .وإلا سيزداد الوضع تفاقما و تأزما، لكن يمكن الاستفادة من هذه التجارب في بعض الجوانب فالتنمية المستدامة إستراتيجية عملت عليها السعودية على مر الأجيال و السنوات و الحكام منذ 1970 و مازالت تتطلع لما يستوجب تحقيقه في 2030 و 2050 فهي زرع لا تحصد ثماره إلا على المدى الطويل، الإمارات و قطاعها الخاص الفعال يبرز حنكة رجال الأعمال و ديناميكيتهم، أما الصين فتعهدها بخفض انبعاث الغازات المضرة بالبيئة لديها حول مسارها نحو طاقات صديقة للبيئة. يمكن للدول التي تحاول تحقيق تنويع اقتصادي أن تجد القوى الرادعة التي تعطل التحول لاقتصاد غير نفطي و تغيرها لتصبح قوى دفع لتحفيز تنويع القاعدة الاقتصادية.

قائمة المراجع باللغة العربية

1. "المالية :"الاقتصاد السعودي في وضع مالي قوي يتيح له تحمل الصدمات الخارجية .(2017) .*جريدة العرب الاقتصادية الدولية الالكترونية*
2. (s.d.).الهيئة العامة للاحصاء/https://www.stats.gov.sa : Consulté le 08 13, 2021, sur
3. (2021). Consulté le 08 24, 2021, sur http://www.alkhalej-JeC.2.جريدة الخليج :
4. *أسعار البترول في التسعينات بين التحسن والهبوط و أثرها على الاقتصاد العالمي* (s.d.). Consulté le 08 18, 2021, sur .موسوعة مقاتل من الصحراء : http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Petrol/sec07.doc_cvt.htm
5. .(2020)*التقرير الاقتصادي السنوي الاصدار 28.*الامارات
6. *الصين شريك مهم في مكافحة تلوث الهواء* (2013, 09 17). Consulté le 08 20, 2021, sur .البنك الدولي : https://www.albankaldawli.org/ar/news/opinion/2013/09/16/china-a-vital-partner-in-combating-climate-change
7. المركز الاتحادي للتنافسية و الاحصاء http://www.economy.gov.J/e . (s.d.). Consulté le 08 17, 2021, sur
8. المعهد العربي للتخطيط .*مفهوم ومحددات التنويع الاقتصادي* .الكويت
9. *إنبعاثات الصين تتجاوز دول العالم مجتمعة* (2021, 05 07). Consulté le 08 15, 2021, sur .جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط : https://aawsat.com/home/article/2959981/%D8%A7%D9%86%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AB%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85
10. *بصمة القطاع السياحي* (s.d.). Consulté le 08 18, 2021, sur http://www.economy.gov.JeEconomicalreport .
11. جاسم ,ه. خ .(2020) .مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في عملية التنمية الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة .*مجلة اقتصاديات شمال افريقيا جامعة البصرة* 168-167 .pp ,
12. جميلة ,ط .(2019, 03 01) .أمن الطاقة في السياسة الصينية بين الطاقات الأحفورية و الطاقات المتجددة .*مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية و الانسانية* 13 .p ,
13. جميلة ,ط .(2019, 03 01) .أمن الطاقة في السياسة الصينية بين الطاقات الأحفورية و الطاقات المجددة .*مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية و الانسانية* 11 .p ,
14. سيف ,ع .ا .(2015) .*تطور دولة الامارات العربية المحدة* .عمان، الأردن :دار المعتز للنشر و التوزيع .
15. عفاف ,ل ,2017) .جويلية .(31التنويع الإقتصادي كبديل إستراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة .*مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية ,المجلد* ,(62)*2017* .ppص ص 30-22

978-9931-9701-1-8

16. *عهد الملك فهد بن عبد العزيز ال سعود*. (s.d.). Consulté le 2021, sur موسوعة مقاتل من الصحراء: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Atrikia51/AfterAziz/sec04.doc_cvt.htm

17. عيسى, ش. (12 08, 2020). *تعرف على ترتيب الدول الأعلى في انتاج النفط على مدار 50عاما*. Consulté le 08 20, 2021, sur جريدة المال؛مصرية اقتصادية يومية : https://almalnews.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%B1%D8%AA%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%81%D9%89-%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84/

18. عيسى, ش. (12 أوت .(2020تعرف على ترتيب الدول الأعلى في انتاج النفط يوميا على مدار 50عاما. *جريدة المال؛مصرية اقتصادية يومية*

19. مهدي, و. (10 12, 2014). *تقلبات أسعار النفط ـ تاريخ طويل من التجارب*. Consulté le 08 16, 2021, sur جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط: https://aawsat.com/home/article/239746/%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%B7%D9%88%D9%8A%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A8

20. *موجز خطة التنمية العاشرة و أولوياتها*. (s.d.). Consulté le 08 14, 2021, sur وزارة التخطيط و الاقتصاد المملكة الغربية السعوديةhttps://www.mep.gov.sa :

21. وزارة الاقتصاد الاماراتية. (2020). *التقرير الاقتصادي السنوي* .

22. *وزارة الاقتصاد و التخطيط السعودية*. (s.d.). Consulté le 08 13, 2021, sur . http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:TwkFa6_Cu_sJ:https://www.mep.gov.sa/ar/AdditionalDocuments/Plans/9th/%25D8%25AE%25D8%25B7%25D8%25A9%2520%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25AA%25D9%2586%25D9%2585%25D9%258A%25D8%25A9%2520%25D8%25A7%25D9%2584%25

23. وسفات علي, و. (31 12, 2017). أهمية التنويع الإقتصادي كإستراتجيية للتقليص من التبعية للموارد النفطية في الدول العربية تجربة المملكة. *مجلة الاقتصاد و ادارة الأعمال*, *1*(5), pp. 15-28.

References in english and french:

24. (s.d.). Consulté le 08 17, 2021, sur federal competitivness and statistics authority: http:FcSJ.gov.Je/JFJe/documents/UAENembersAr2019

25. international renewable energy agency. (s.d.). Consulté le 08 20, 2021, sur IRENA: https://www.irena.org/Statistics

26. international renewable energy agency. (2010-2020). Consulté le 08 22, 2021, sur IRENA: https://www.irena.org/Statistics/View-Data-by-Topic/Capacity-and-Generation/Regional-Trends

27. international renewable energy agency. (2020). Consulté le 08 23, 2021, sur IRENA: https://www.irena.org/Statistics/View-Data-by-Topic/Capacity-and-Generation/Country-Rankings

28. martin, h. (2013). *economic diversification and economic grouth*. united kingdome: the world bank, USA trends..

978-9931-9701-1-8

الإصلاح الجبائي كبديل للخروج من التبعية النفطية في الجزائر
في ظل سياسة التنويع الاقتصادي خلال الفترة 2011-2021
La réforme fiscale comme alternative de sortie de la dépendance pétrolière en Algérie dans la cadre de la politique de diversification économique au cours de la période 2011-2021

عبد الرحمان قروي، أستاذ مساعد قسم ب، المدرسة العليا للتسيير-عنابة، الجزائر
دنيا شبلي، أستاذة مساعدة قسم ب، جامعة الشاذلي بن جديد-الطارف، الجزائر

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الإصلاح الجبائي كإستراتيجية لتحقيق التنوع الإقتصادي في الجزائرخاصة في ظل ثنائية تقلبات أسعار النفط والأزمة الصحية جراء جائحة كورونا، وذلك من خلال تبني مجموعة من الإصلاحات الجبائية الهادفة إلى رفع مساهمة مختلف القطاعات الإقتصادية الغير نفطية في الناتج المحلي الإجمالي وتحسين أدائه، بإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية من خلال توسيع الوعاء الضريبي، ومنح إمتيازات وإعفاءات جبائية خاصة للقطاعات التي تخلق القيمة المضافة، وتشجيع الإستثمار الأجنبي والمحلي وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات للتخلص من دائرة التبعية االنفطية والغاز الطبيعي للإقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: الجباية، الإصلاح الجبائي، التنويع الاقتصادي، الجزائر
التصنيف ***HP , H2: JEL: XX***

Résumé :

Cette étude vise à mettre en lumière l'importance de la réforme fiscale comme stratégie de diversification économique en Algérie, notamment au regard de la dualité des fluctuations des prix du pétrole et de la crise sanitaire due à la pandémie de Corona virus 19. Cela passe par l'adoption d'un ensemble de réformes fiscales, visant à accroître la contribution des différents secteurs économiques non pétroliers au PIB, et à améliorer ses performances en substituant le prélèvement ordinaire à la fiscalité pétrolière. En élargissant l'assiette fiscale et en accordant des privilèges spéciaux et des exonérations fiscales aux secteurs créateurs de valeur ajoutée, mais aussi encourager les investissements étrangers et locaux et promouvoir les exportations hors secteur des hydrocarbures pour sortir du cycle de dépendance au pétrole et au gaz naturel de l'économie national.

Les mots clés : *La fiscalité, La réforme fiscale, Diversification économique, L'Algérie.*
Jel Codes Classification : HP, H2

978-9931-9701-1-8

مقدمة

أدركت الجزائر أن إعتمادها على الجباية البترولية كمصدر دخل واحد (أحادية الإقتصاد) لتمويل ميزانية الدولة وتغطية نفقاتها، أمر عرضها في السنوات الأخيرة إلى صدمات إقتصادية كبيرة ترتبت عليها أثار وخيمة في الميزانية العامة وأدائها الإقتصادي، وذلك نتيجة إنخفاض أسعار النفط في العالم وأزمة كوفيد 19، ولمعالجة هذه الإشكالية، وإيجاد حلول فعلية وناجحة لها، وجدت الجزائر نفسها مجبرة على البحث عن بدائل لغرض تنويع إقتصادها والتحرر من التبعية النفطية (البترول والغاز) القابل للنفاذ دون القطاعات الأخرى (الفلاحة، السياحة، الطاقات المتجددة، الصناعة، المناجم...). ولعل الإصلاحات الجبائية المنتهجة والتعديلات الواردة من خلال قوانين المالية السنوية والتكميلية، تكون حل كفيل للتخلص من تبعية المحروقات، وتنويع الإقتصاد وإنعاش النمو الإقتصادي في مختلف القطاعات، من خلال تشجيع فرص الإستثمار المحلي وتحسين بيئة الأعمال الخاصة به والزيادة في الصادرات والتقليل من الواردات بالعملة الصعبة وتحقيق تنمية مستدامة، وهذا بهدف رد الإعتبار لدور الجباية العادية وتقليص الفجوة مع الجباية البترولية.

وعليه يتم طرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم الإصلاحات الجبائية في تحقيق التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار أسعار المحروقات وأزمة كوفيد 19؟

فرضيات الدراسة: تتمثل في:

- الإصلاح الجبائي يتماشى مع معطيات المحيط الاقتصادي والإجتماعي؛
- قامت السلطات بإدراج جملة من الإصلاحات الجبائية الهادفة لتشجيع التنويع الاقتصادي؛
- شهدت حصيلة الجباية العادية تطورا خلال الفترة المدروسة نتيجة الإصلاحات الجبائية.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أهمية الدور الفعال الذي تلعبه الإصلاحات الجبائية كأحد آليات الجذب الضريبي في تشجيع الإستثمار المحلي ومحاولة تحفيز الصادرات خارج قطاع المحروقات، نظرا للتضرر الحاصل للإقتصاد الوطني جراءالإنخفاض الحاد في مستويات الطلب العالمي على النفط وجائحة فيروس كورونا المستجد، وفي هذا السياق تتضح أهمية مراجعة السياسات الإقتصادية وإنتهاج إستراتيجيات وبدائل تنموية جديدة للإنعاش الإقتصادي وتجديده، والتي أصبحت ضرورة ملحة تقتضيها المرحلة الراهنة.

أهداف الدراسة: ترتكز أهداف هذه الورقة البحثية فيما يلي:

- إظهار علاقة الإصلاح الجبائي بالتنويع الإقتصادي؛
- التعرف على مختلف الإمتيازات الجبائية التي منحها المشرع الجزائري بهدف تشجيع الإستثمار الاجنبي والمحلي؛
- التعرف على أهم التدابير الجبائية التي أقرتها السلطات العمومية المدرجة خلال الفترة 2011-2021 بغية تحقيق التنويع الإقتصادي.

منهج الدراسة: تم الاعتماد لمعاجة هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتغطية الجانب النظري ومنهج دراسة حال ة بالإسقاط على الجزائر.

حدود الدراسة: هذه الورقة البحثية عبارة دراسة تحليلية تقييمية للإصلاح الجبائي كبديل للخروج من التبعية النفطية في الجزائر في ظل سياسة التنويع الإقتصادي خلال الفترة 2011-2021، وفقا للحدود المكانية المتمثلة في الجزائر والحدود الموضوعية والمتمثلة في الإصلاح الجبائي.

تقسيمات الدراسة: قسمت الدراسة وفق المحاور التالية:

978-9931-9701-1-8

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول الإصلاح الجبائي والتنويع الإقتصادي؛

المحور الثاني: الإصلاحات الجبائية المدرجة خلال الفترة 2011-2021 لتشجيع التنويع الإقتصادي؛

المحور الثالث: تطور حصيلة الجباية العادية والبترولية في ظل الإصلاحات الجبائية خلال الفترة 2011-2021

المحور الرابع: متطلبات نجاح الإصلاح الجبائي في الجزائر لتشجيع التنويع الإقتصادي.

I- مفاهيم أساسية حول الإصلاح الجبائي والتنويع الإقتصادي

I-1- تعريف الإصلاح الجبائي يتم تصميم الأنظمة الضريبية في العادة لتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية، الضريبية التي يتم تحديدها بدلالة الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية القائمة، إلا أن معطيات المحيط الإقتصادي والإجتماعي تتغير بفعل عوامل عديدة، مما يجعل النظام الضريبي عاجزا عن تحقيق الأهداف، وهذا ما يستدعي تغيره ومراجعته، وتدعى هذه المراجعة والتغيير بالإصلاح الضريبي. (شاوي، 2016، صفحة 51)

يقصد بالإصلاح الجبائي التغيير المقصود للنظام الضريبي القائم بهدف التأقلم مع التطورات الحاصلة والتكفل بالحاجات الجديدة أو المعدلة والإستجابة لقيود المحيط الجديدة. فالإصلاح الجبائي الحقيقي لابد أن يأخذ بعين الإعتبار الخصوصيات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية الخاصة بكل بلد. (سلطاني و شافعي، 2021)

I-2- تعريف التنويع الإقتصادي يلعب التنويع دورا رئيسيا في النمو الإقتصادي، ويسهم في زيادة إنتاجية العوامل، وتعزيز الإستثمار وإستقرار عائدات التصدير، لا سيما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والتي لا تزال تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الناتجة عن إنتاج التعدين أو النفط. (باهية و رواينية، 2016، صفحة 134)

ويشير التنويع الإقتصادي إلى تلك العملية التي تتضمن تنويع الإنتاج، تنويع الصادرات، تنويع مصادر الدخل وإشراك القطاع الخاص في مختلف قطاعات الإقتصاد. والشكل رقم 1 يوضح مفهوم التنويع الإقتصادي. (أسماء، 2018، صفحة 14) كما يعرف كذلك التنويع الإقتصادي على أنه: "يمثل العملية التي لا تسمح للإقتصاد بأن يكون خاضعا وبشكل مفرط للقطاعات الإقتصادية القائمة على إستغلال وتصدير الموارد الطبيعية الخام وتوسيع مجالات أنشطة الإقتصاد الباحثة عن القدرة التنافسية والواعدة بخلق القيمة المضافة بما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة في المدى الطويل للبلد." (باهية و رواينية، 2016، صفحة 135)

شكل رقم (01): رسم توضيحي لمفهوم التنويع الإقتصادي

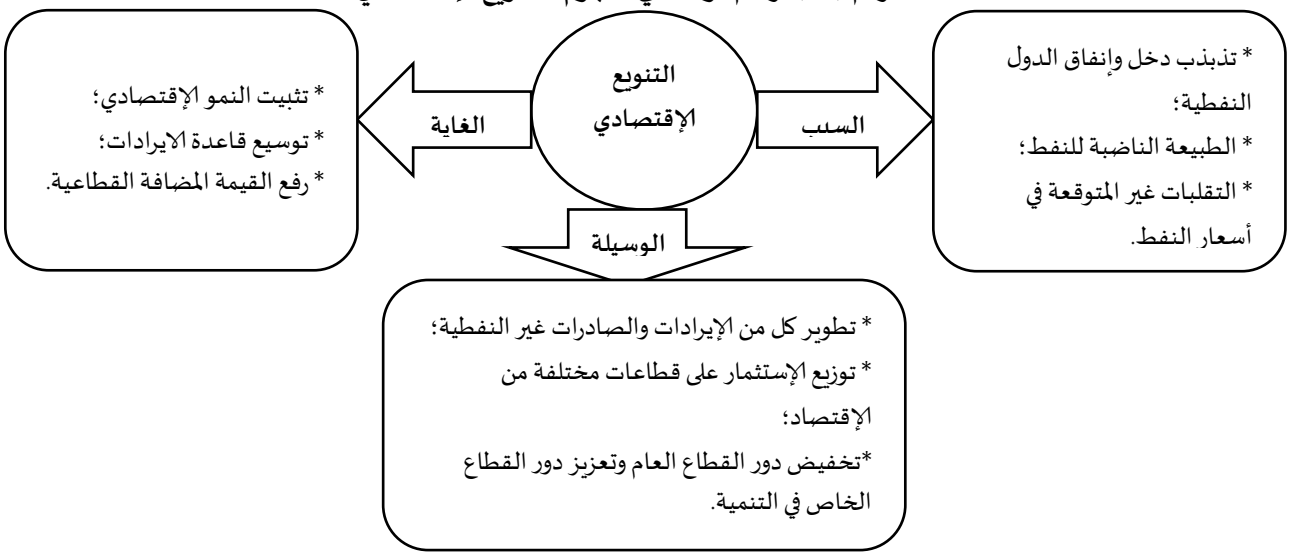

المصدر: بللعما أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الإقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة أحمد دراية أدرار، 2018، ص 14.

978-9931-9701-1-8

I-3- علاقة الإصلاح الجبائي بالتنويع الاقتصادي إتسع هدف الإصلاحات الجبائية ليشمل تحقيق التوازن بين مختلف القطاعات الإقتصادية بما يتماشى وأولويات السياسة الإقتصادية للدولة، ففرض ضريبة أقل على قطاع معين يراد تنميته بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، يؤثر على قرارات المستثمرين ويعمل على تهيئة بيئة أعمال مناسبة للإستثمار في مختلف القطاعات الإقتصادية، بالإضافة إلى قدرة السياسة الضريبية على المساهمة في تحقيق النمو والإستقرار الإقتصاديين، كل هذا دليل على إتجاه السياسة الضريبية نحو تحقيق التنويع الإقتصادي. (أسماء، 2018، صفحة 81)

ويوضح الشكل أسفله كيف تسهم الإصلاحات الجبائية في تحقيق التنويع الإقتصادي

شكل رقم (02): رسم توضيحي لإتجاه الإصلاحات الجبائية نحو تحقيق التنويع الإقتصادي

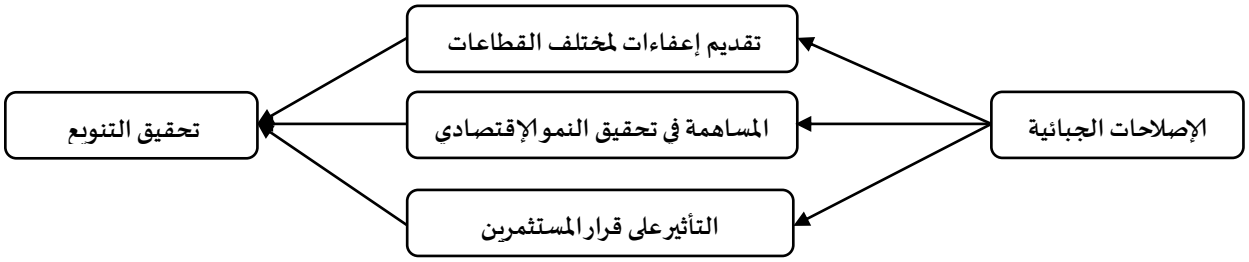

المصدر: بللعما أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 81.

II- الإصلاحات الجبائية المدرجة لتشجيع التنويع الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2011-2021

يكمن تحدي الإصلاح الجبائي في تحسين الخدمة العمومية وتوسيع الوعاء الجبائي من خلال تشجيع التنويع الإقتصادي لتعبئة الموارد من خلال عصرنة الإدارة الجبائية وإعادة هيكلتها وإدخال الرقمنة في تسيير خدمتها بالشكل التي تسمح بالتحكم الأمثل في المعلومة الجبائية وإحتواء السوق الموازي ومحاربة الغش والتهرب الضريبي.

II-1- الإصلاحات القانونية والتشريعية على غرار كل بلد مهتم بتحديث نظامه الجبائي، تعمل الجزائر على أن يكون نظامها جاذبا ومتطابقا بشكل دائم مع المتطلبات الإجتماعية والإقتصادية للبلد، لذلك فهي تسعى دوما إلى تحقيق رضا المكلف متبعة عدة أساليب وطرق تجسدت في التخفيضات والإعفاءات الجبائية من أجل تشجيع على التنويع الإقتصادي.

II-1- 1- التخفيض المشروط لتخفيف القضايا النزاعية: يعرف التخفيض المشروط على أنه معاملة جبائية بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة ينهي بموجبها الطرفين معارضة ناشئة أو يتجنب إخلاف سينشأ يجب أن يحرر هذا العقد كتابيا بالضريبة مع إلتزامات كتابية من كلا الجانبين، وبشكل خاص إضفاء عليه طابع الرسمية.

يتضمن التخفيض المشروط عقوبات الوعاء والغرامات الجبائية ذات الصلة بضرائب مفروضة ناشئة عن إعادة تقويم ناتج عن عملية الرقابة الجبائية "الرقابة على الوثائق، التحقيق في المحاسبة، التحقيق المصوب أو التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة" التي يمكن الطعن فيها أو كانت من قبل محل طعن، فهو يمكن أن يتعلق بالعقوبات الجبائية المطبقة بعنوان: الضرائب المباشرة؛ الرسوم على رقم الأعمال؛ حقوق التسجيل؛ حقوق الطابع والضرائب غير المباشرة؛ و كذا الحقوق والرسوم غير المقننة التي تكون القواعد الخاصة بوعائها، تحصيلها و نزاعها منظمة بموجب التشريع الجبائي. يحدد معدل التخفيض المشروط حسب كيفيات التسديد على النحو التالي:

* 90% إلى 95 % إذا التزم المستثمر بالدفع الفوري للحقوق الرئيسية والعقوبات التي لا تزال عالقة على ذمته وذلك فور إبرام عقد التخفيض المشروط؛

978-9931-9701-1-8

* تماشيا مع جدول الدفع بالتقسيط الممنوح من طرف الإدارة الجبائية، إذا إلتزم المستثمر بدفع الحقوق الأساسية والعقوبات التي لا تزال عالقة على ذمته تبعا لجدول الدفع بالتقسيط، وذلك فور إبرام عقد التخفيض المشروط كما يلي: 80 % على أربعة (4) أشهر، 70 % على ثمانية (8) أشهر، و60 % على اثنا عشر (12) شهرا. (نشرة المديرية العامة للضرائب، التخفيض المشروط أداة لتخفيف القضايا النزاعية، 2014)

II-1- 2- الضريبة على أرباح الشركات IBS (Impot sur les Bénéfices des Sociétés): وهي ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة).

عدل معدل الضريبة على أرباح الشركات في قانون المالية التكميلي لسنة 2015 كالاتي: (المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة)

- 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع؛
- 23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري وكذا الأنشطة السياحية والحمامات؛
- 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

II-1- 3- الضريبة الجزافية الوحيدة IFU (Impot Forfaitaire Unique): عرفت الجهود المبذولة من طرف الإدارة الجبائية الرامية إلى عصرنة هياكلها وإصلاح إطارها التشريعي، تقدما معتبرا فيما يخص تخفيف الإجراءات وتحسين الخدمة التي تقدمها لمستعمليها، وعليه، توجهت كل من الإجراءات الجبائية المبسطة والضغط الجبائي المخفف والحقوق والضمانات المعززة للمكلف بالضريبة والإستقبال الذي يتسم بالمهنية أكثر فأكثر، بإنشاء الضريبة الجزافية الوحيدة. (نشرة المديرية العامة للضرائب، الضريبة الجزافية الوحيدة تخفيف وتبسيط معتبرين، 2015)

تحل الضريبة الجزافية الوحيدة محل كل من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات وكذا الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني. وجاء قانون المالية لسنة 2015 يحمل في طياته تعديل وتبسيط لهذه الضريبة، حيث قام بتوسيع دائرة نطاقها لتشمل «الأشخاص الطبيعيون و/أو المعنويون، الشركات و/أو التعاونيات التي تمارس نشاطا صناعيا، تجاريا، حرفيا أو مهنة غير تجارية والذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثين مليون دينار30.000.000 دج، (المادة 13 من قانون المالية، 2015) ليصبح لا يتجاوز 15.000.000 دج منذ سنة 2020. (المادة 08 من قانون المالية لسنة 2020).

بإدراج الإدارة الجبائية لهذا الكم الهائل من التسهيلات والتخفيفات، تكون بذلك قد قطعت مرحلة جديدة من إستراتيجيتها الهادفة إلى تبسيط إجراءاتها، وبعنوان سنة2016، يتعين على المكلفين بالضريبة التابعة لهذه الضريبة، والذين يمثلون قرابة واحد مليون، أن يصرحوا ويدفعوا بأنفسهم الضريبة دون إنتظار أي تبليغ من الإدارة الجبائية كما كان معمول به في السابق نظام التعاقد، ومن الواضح جليا أن هذا الإجراء يدخل ضمن إطار تحول الإدارة الجبائية وطموحها في أن تصبح أكثر نجاعة، لاسيما مع دخول النظام المعلوماتي حيز الخدمة في سنة 2017. (نشرة المديرية العامة للضرائب، الضريبة الجزافية الوحيدة تخفيف وتبسيط معتبرين، 2015)

II-1- 4- برنامج الامتثال الجبائي الإرادي: تم تأسيس برنامج الإمتثال الجبائي الإرادي بموجب أحكام المادة 43 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015، إذ يندرج في إطار رغبة السلطات العمومية الرامية إلى تعبئة الموارد المالية قصد تمويل الإستثمارات المنتجة وتشجيع أكثر المتعاملين الإقتصاديين وكذا المواطنين على الإنضمام بصفة تدريجية إلى المجال الرسمي.

978-9931-9701-1-8

تأتي هذه العملية بعد تراكم الموارد النقدية نتيجة المعاملات الشخصية أو العائلية أو التجارية وكذا التباين بين إجراء جمع الموارد وتفاعل المؤسسات المعنية التي لم تؤدي إلى إيداع هذه الموارد في البنوك، غير أنه يتعين أن تكون في الأصل هذه الأموال أو المعاملات من مصدر مشروع ولا ترتبط بأي فعل يجرمه قانون العقوبات والتشريع المنظم لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

تتضمن هذه العملية عدد معتبر من الضمانات القانونية والتقنية التي تقود إلى حرية التصرف في الأموال المودعة لدى البنوك وكذا تسوية الوضعية الجبائية من خلال تقديم إلزامي للشهادة الجبائية المحررة عند دفع رسم جزافي بمعدل 7% تدخل هذه الإجراءات حيز التنفيذ إعتبارا من تاريخ 02 أوت 2015 إلى غاية 31 ديسمبر 2016. (نشرة المديرية العامة للضرائب، برنامج الامتثال الجبائي الإرادي -من أجل عالقة مبنية على الثقة-، 2015)

II-1- 5- الإمتيازات الجبائية للشباب المستثمر: في إطار مخطط دعم التنمية الإقتصادية وتطبيق برنامج الحكومة الرامي لمكافحة البطالة واللااستقرار الإقتصادي، وضعت الدولة أجهزة تدعم خلق الأنشطة، وهذا ما جاء به قانون المالية التكميلي لسنة 2011.

أعطى هذا الأخير امتيازا للنشاطات التي يمارسها الشباب ذوي المشاريع المؤهلون للإستفادة من "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب/ الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية حاليا" و"الصندوق الوطني للتأمين على البطالة" و "الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر" ترجمت جهود الدولة لتمويل مشاريع الإستثمار من خلال تخصيص موارد ميزانية ضخمة.

تستفيد مشاريع الإستثمار المنشئ و/أو الموسع للنشاط من المزايا الجبائية التالية:

II-1- 5-1- خلال مرحلة إنجاز مشروع الاستثمار: وهي كما يلي:

أ- ف ي مجال حقوق التسجيل:

* إعفاء من حق التحويل بعوض بمعدل 5% فيما يخص الإقتناء العقارية التي تتم من طرف الشباب المستثمر والمخصصة لخلق أنشطة صناعية؛

* إعفاء من حقوق التسجيل للعقود التي تتضمن إنشاء شركات.

ب-فيما يخص الرسم على القيمة المضافة (النظام الحقيقي):

* **الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة** بالنسبة لـ:

- إقتناءات السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار؛
- إقتناءات السيارات السياحية التي تشكل الأداة الرئيسية للنشاط؛
- بعض الخدمات المرتبطة بإنجاز الإستثمار كالقروض البنكية والتأمينات والهيئات.

* **الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة** بالنسبة لـ:

- إقتناءات سلع التجهيزات الخاصة والخدمات الموجهة لإنجاز عمليا ت غير خاضعة للرسم على القيمة المضافة.

ج-فيما يخص الحقوق الجمركية: تستفيد التجهيزات المستوردة والموجهة لإنجاز المشروع من تطبيق معدل مخفض لحقوق الجمارك ب 5 %، كما يمكن أيضا أن يستفيد من هذا الإمتياز، السيارات السياحية التي تشكل الأداة الرئيسية للنشاط.

II-1- 5-2- خلال مرحلة إستغلال مشروع الإستثمار: تستفيد الأنشطة التي يمارسها الشباب المستثمر من إعفاء كلي من:

978-9931-9701-1-8

* **الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة الجزافية الوحيدة وكذا الرسم على النشاط المهني** لمدة ثلاثة (03) سنوات إعتبارا من تاريخ بداية النشاط، وإذا كانت النشاطات ممارسة في منطقة يجب ترقيتها، ترفع مدة الإعفاء إلى ستة (06) سنوات، إعتبارا من تاريخ الدخول في الإستغلال (المناطق التي يجب ترقيتها محددة بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 09 أكتوبر 1991)، تمدد هذه الفترات لمدة سنتين (02) عندما يلتزم المستثمرون بتوظيف على الأقل ثلاثة (03) عمال لمدة غير محدودة، وعندما تتواجد الأنشطة في منطقة تستفيد من إعانة «الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب»، تمدد فترة الإعفاء بعشر (10) سنوات إعتبارا من تاريخ الدخول في الإستغلال .(المادة 2 و4 من قانون المالية لسنة 2014).

* **الرسم العقاري** لمدة ثلاثة (03) سنوات إعتبارا من تاريخ إنجاز البناء الذي يستعمل لممارسة النشاط؛

- تحدد مدة الإعفاء بستة (06) سنوات عندما تتواجد هذه البنايات وإضافات البنايات في منطقة يجب ترقيتها؛

- تمدد فترة الإعفاء بعشر (10) سنوات عندما تتواجد هذه البنايات وإضافات البنايات في مناطق تستفيد من إعانة "الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب"؛

- تمدد فترة الإعفاء بستة (06) سنوات عندما تتواجد هذه البنايات وإضافات البنايات التي تستعمل في الأنشطة الممارسة، في مناطق تستفيد من إعانة الصندوق الخاص لتطوير مناطق الهضاب العليا. (نشرة المديرية العامة للضرائب، الشاب المستثمر المنشئ للثروة ومناصب الشغل، 2015)

عند إنتهاء فترة الإعفاءات تستفيد هذه الأنشطة من تخفيض وذلك خلال السنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، كما يلي: (بلاغ عام يتعلق بالتدابير الرئيسية لقانون المالية التكميلي لسنة 2011، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب)

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 70%؛
- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 50%؛
- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 25%.

II-1- 6- إعادة جدولة الديون الجبائية للمؤسسات التي تعاني من صعوبات مالية: أسست المادة 90من قانون المالية لسنة 2017 على إجراء إعادة جدولة الديون الجبائية لفائدة المؤسسات التي تواجه صعوبات مالية تمنعها من إحترام الإستحقاقات المالية، التي لم تستطع تسديد مجمل الضرائب التي على عاتقها.

ويهدف هذا الاجراء الخاص إلى مساعدة مرافقة المؤسسات التي تواجه صعوبات مالية إلى تمكين هذه الأخيرة من إعادة جدولة ديونها الجبائية على مدة لا تتجاوز ستة وثلاثون (36) شهرا مع مسح كلي ومسبق لغرامات الوعاء والتحصيل، أما الديون الجبائية المعنية بهذا الإجراء هي تلك المتعلقة بضرائب مفروضة ولها طابع نهائي، بمعنى أنها ليست موضوع طعن أو تلك التي إستنفذت جميع الطعون النزاعية. (نشرة المديرية العامة للضرائب، إعادة جدولة الديون الجبائية للمؤسسات التي تعاني مه صعوبات مالية – تسهيلات جبائية معتبرة-، 2017)

II-1- 7- تشجيع الإستثماروترقية الإنتاج الوطني: منح قانون المالية لسنة 2015 مزايا جبائية فيما يخص الإستثمارات المنجزة ضمن النشاطات التابعة للفروع الصناعية بهدف تحفيز الصناعة الوطنية، لصالح الإستثمارات التابعة للفروع الصناعية، المزايا الجبائية التالية: (https://www.mfdgi.gov.dz)، 2021)

* إعفاء مؤقت من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني لمدة خمس (05) سنوات؛

* منح تخفيض يقدر بـ 3 % من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية.

978-9931-9701-1-8

تضاف هذه المزايا إلى المزايا المشتركة الممنوحة في إطار الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 (مزايا إضافية)، عندما تتعلق الإستثمارات بالنشاطات التابعة لمجموع الفروع الصناعية، المحددة عن طريق التنظيم.

* منح ترخيص للخزينة بالتكفل بالفوائد المترتبة عن القروض البنكية التي اكتتبتها مؤسسات القطاع الصناعي، والموجهة لإقتناء التكنولوجيا والتحكم فيها،بغرض تعزيز معدل الإدماج الصناعي لمنتجاتها وقدراتها على المنافسة.

* الإعفاء من حقوق التسجيل ورسم الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية، فيما يخص العقود الإدارية المعدة من طرف مصالح أملاكالدولة والمتضمنة منح الإمتياز على الإملاك العقارية المبنية وغير المبنية في إطار الأمر 08-04 المؤرخ في أول سبتمبر 2008، المعدل والمتمم، الذي يحدد شروط وكيفيات منح الإمتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع إستثمارية.

*منح مزايا جبائية فيما يخص الإستثمارات التي تنجزها مؤسسات القطاع الصناعي في مجال البحث والتطوير.

II-1- 8- المحرر الجبائي: يعتر إدراج المحرر الجبائي واحد من أهم التدابير المتضمنة في قانون المالية لسنة2012، كما هو معرف في المادة 02 من المرسوم التنفيدي رقم 12-334 المؤرخ في 8 سبتمبر2012، والمتعلق بالمحرر الجبائي:

"يعتبر المحرر الجبائي قرارا قطيعا إتخذته الإدارة الجبائية التي لجأ إليها المكلف بالضريبة حسن النية، يشكل هذا المحرر ردا واضحا ونهائيا على طلب المكلف بالضريبة الذي يريد معرفة الأحكام الجبائية المطبقة في وضعية ما بالنظر إلى التشريع الجبائي المعمول به.".

يضع هذا الإجراء المكلف بالضريبة بمنتأ من كل تقويم جبائي إزاء وضعية قد كانت موضع طلب محرر جبائي، يشمل مجال تطبيق المحرر الجبائي في المقام الأول الشركات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات، وتجدر الإشارة أن أحكام المحرر الجبائي تطبق فقط على المكلف بالضريبة الذي تقدم بالطلب المتعلق بوضعيته، وبعبارات أخرى لا يمكن للمكلف بالضريبة الإستفادة من محرر جبائي أعد لمكلف أخر بالضريبة حتى وإن واجه نفس وضعية هذا الأخير. (نشرة المديرية العامة للضرائب، المحرر الجبائي أداة لتحسين الحماية القانونية للمؤسسات، 2012)

II-2- الإصلاحات الإدارية: لقد مضى قرابة عشرية كاملة منذ شروع الإدارة الجبائية في إصلاح هياكلها، في الوقت الذي يعرف فيه الإقتصاد الوطني تحولات عميقة، ينبغي على الإدارة الجبائية تكييف هياكلها وطريقة تسييرها مع متطلبات السوق وذلك من خلال:

II-2-1- عصرنة الإدارة الجبائية: تجسد إصلاحات برنامج عصرنة الإدارة الجبائية أهداف إستراتيجية الحكومة في منح المستثمرين خدمة عمومية ذات نوعية تعكس إهتمامها الرئيسي بوضعهم في صميم إهتماماتها، مع التركيز بشكل متزايد على التكنولوجيات الجديدة للإتصال، ومن هذا المنظور، وعملا بالتوسع المستمر في العالم الرقمي، تبذل الإدارة الجبائية حاليا جهدا كبيرا لتكون إدارة مبدعة ومبتكرة تستجيب للتطورات التكنولوجية.

منذ أكثر من عشرية، باشرت الإدارة الجبائية في إصلاحات عميقة مست هياكلها وأحكامها الجبائية بوتيرة متزايدة قصد تحقيق إدارة خدماتية تجسد مبدأ المحور الجبائي الوحيد وتتمثل في:

II-2-1-1- مديرية كبريات المؤسساتDGE (Direction des Grandes Entreprises) : يندرج مسار مديرية كبريات المؤسسات المنشأة بموجب المادة 32 من قانون المالية لسنة 2002.

1. في إطار البرنامج الشامل لتحديث الإدارة الجبائية سواء من الناحية التنظيمية أو العملية، التي تم فتحها للجمهور بتاريخ 02 جانفي2006، بتسيير أساسًا الملفات الجبائية المتعلقة بالمؤسسات التابعة للقانون الجزائري/ الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات والتي يفوق رقم أعمالها 100 مليون دينار جزائري، الشركات البترولية وكذا الشركات

978-9931-9701-1-8

الأجنبية التي ليس لها إقامة مهنية في الجزائر. (https://www.mfdgi.gov.dz)، 2021) والتي لم تتوقف منذ إنشائها عن التقدم سواء من خلال التسيير الدائم لملفات المكلفين بالضريبة المنتمين إليها أو نوعية الخدمة المقدمة إليهم، ويرجع هذا التقدم إلى التطور الإيجابي لأدائها من خلال سعيها الدائم لتدعيم وتطوير محيط يسوده الثقة بين الشركات المنتمية إليها. (نشرة المديرية العامة للضرائب، مديرية كبريات المؤسسات: مصلحة متجهة نحو النجاعة، 2013)

II-2-1-2- مراكز الضرائب CDI (Centre Des Impots) والمراكز الجوارية CPI (Centre de Proximité des Impots): باشرت الدولة بإنشاء مراكز الضرائب، حرصا منها على نوعية الخدمة المقدمة، إرتأت الإدارة الجبائية أن تدرج جانب النوعية ضمن إستراتيجياتها الشاملة قصد إنشاء ديناميكية جديدة للتقدم وتعزيز الوعي الجبائي. (نشرة المديرية العامة للضرائب، مراكز الضرائب: تحسين نوعية الخدمة، أولوية إستراتيجية، 2013)

إفتتاح مركز الضرائب النموذجي للرويبة في سنة 2009، وتم تشين عدة مراكز سنة 2011 على مستوى عدة ولايات، فرصة قصد تثمين هذه التجربة والإستفادة من دروسها المفيدة في إطار تشييد مراكز أخرى للضرائب.

ورافق إنشاء المراكز الجوارية للضرائب قصد الإستجابة للإحتياجات الخاصة للمكلفين بالضريبة الصغار. (نشرة المديرية العامة للضرائب، مرجع نوعية الخدمة مسعى جديد للنوعية"، 2012)

ستشهد هذه الهيئات الجديدة إزدهارا في نوعية الوسائل والإجراءات من أجل إتمام مهامها وبالتالي منح المستثمرين خدمة عصرية مزودة بعديد الخاصيات الجديدة ذات الصلة بتقديم المساعدة على الأنترنت وعلى التشغيل الآلي التدريجي لكيفيات التصريح والدفع المدعمة بنظام معلومات جديد للحد من الوثائق في الإجراءات المتعلقة بالإلتزامات الجبائية، وتحسين مؤشر رضا المستثمرين لتفادي التنقلات والإنتظار في الشباك، وتسهيل حصوله على المعلومة الجبائية، فهو يعتبر تحول إدارة جبائية إلى مصلحة عمومية حقيقية تستند إلى رهان التحضر الجبائي وإلى أكبر قدر من الثقة المتبادلة الذي هو قبول الضريبة. (نشرة المديرية العامة للضرائب، عصرنة الإدارة الجبائية من أجل نجاعة الإدارة، 2014)

II-2-2- تحسين نوعية الخدمة: ضمن المنحنى الجديد الذي أخذته علاقة الإدارة الجبائية مع المكلف بالضريبة، لا يمكن لأحد إنكار إتساع متطلبات هذا الأخير فيما يخص نوعية الخدمة التي أصبحت تشكل إحدى أهم إنشغالات السلطات العمومية.

تواجه الإدارة الجبائية اليوم، تحديا كبيرا يتمثل في التخفيف من مستوى تعقيد الإجراءات الإدارية قصد الإستجابة للتطلعات الأولية للمكلفين بالضريبة فيما يخص تبسيط الإجراءات الإدارية دون أن يكون ذلك على حساب فعالية التسيير العمومي.

مع إدراج نظام التصريح عن بعد، توفر المديرية العامة للضرائب فرصة إضافية تسمح لهم بتقديم للمكلفين بالضريبة خدمة عصرية وذات نوعية مندرجة ضمن مسار العصرنة، تساهم الإجراءات الإدارية المبسطة في إضفاء أكثر مرونة على العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة من خلال تجسيد خدمة عمومية أكثر فعالية.

وتتمثل بعض الإجراءات في تحسين نوعية الخدمة للمستثمرين في:

* إجراءات مخففة عند تسليم الوثائق الجبائية من شأنها إضفاء فعالية أكثر على الخدمة العمومية؛
* الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب نافذة معلومات للمستثمر؛
* وضع نظام التصريح عن بعد؛ (نشرة المديرية العامة للضرائب، تبسيط الإجراءات الإدارية نحو تحسين الخدمة العمومية، 2013)

978-9931-9701-1-8

* تسيير وظيفة الإستقبال عن طريق إلصاق المعلومات الخاصة عن كيفيات الدخول والإستقبال في كل المصالح، تهيئة فضاء الإستقبال والصاق الإشارات وتسيير الوثائق؛

*التكفل بالإستقبال الهاتفي والإستقبال الجسماني والرد على البريد الإلكتروني؛

* تطير قدرة إصغاء الإدارة الجبائية من خلال اللقاءات مع الجمعيات والإتحادات المهنية وتنظيم ملتقيات وأيام دراسية. (نشرة المديرية العامة للضرائب، مرجع نوعية الخدمة مسعى جديد للنوعية"، 2012)

II-2- 3- رقمنة الإدارة الجبائية: منذ إطلاق مشروع العصرنة الرقمية للحكومة "الجزائر الإلكترونية 2013"، لم تدخر الجزائر أي جهد في سبيل رقمنة الإجراءات.

وتهدف هذه "الإستراتيجية" إلى تطور قطاع التكنولوجيات الجدّيدة وتبنّها فِي جمّيع القطاعات الحكومية بهدف تعزّيز الثقة لدى المواطنّين من خلال الشفافّية والتبادل الحر للمعطّيات، لم تكن الإدارة الجبائية بمنأى من هذه المتطلبات الجدّيدة لأنها تشكل الإدارة الرائدة فِي وضع مخطط العصرنة، وبذلك تم توجّه التفكّر نحو إدراج نظام معلومات عصري قادر على الإستجابة للتحديات التّي تواجه هذه الإدارة بإعتبارها ممول لإيرادات ميزانية الدولة، وطرف معني في القطاع المالي (نشرة المديرية العامة للضرائب، إطلاق النظام المعلوماتي للمديرية العامة للضرائب "جبايتك": تسيير أكثر شفافية للضريبة، 2017) إدارة الضرائب في ورشة للعصرنة على نطاق واسع تهدف إلى إعادة هيكلة مصالحها وتبسيط إجراءاتها وتحسين أدائها، ظهر جليا الأهمية الكبرى لبرنامج عصرنة الإدارة الجبائية على ضوء التوقعات المتنامية لمجموع مستعملها وكذا موظفها، يتم توجيه إستراتيجيتها في هذا المجال بأهداف واضحة تتمحور حول رقمنة جميع العمليات الجبائية وكذا التشغيل الآلي الشامل لجميع إجراءات معالجة المعطيات ذات الصلة بفرض الضريبة والتحصيل والرقابة والمنازعات، وعلى هذا الصعيد، وضعت المديرية العامة للضرائب تنفيذ نظام معلوماتي ناجع كأحد أولوياتها الأساسية بالإعتماد على تكنولوجيات مبتكرة والإرتكاز على إجراءات مبسطة من شأنها أن تسمح بتحسين الفعالية والشفافية ونوعية خدماتها. (.نشرة المديرية العامة للضرائب، 2015)

II-2-3-1- نظام جبايتيك: حددت أولوية كبرى لإنشاء نظام معلوماتي يطلق عليه إسم «جبايتك ".

يرتكز على المادية كل العمليات الجبائية والآلية الكاملة لجميع إجراءات معالجة البيانات، (نشرة المديرية العامة للضرائب، عصرنة الإدارة الجبائية محور استراتيجي لوزارة المالية، 2018)فهو يعتمد على التشغيل الآلي ورقمنة الإجراءات الإدارية من خلال تقديم خدمات عن بعد للتصريح ودفع الضرائب والرسوم، يعد إنشاء هذا النظام خطوة هامة بالنسبة للإدارة الجبائية (.نشرة المديرية العامة للضرائب، 2015)، والتي بدأت ثمارها الأولى تظهر على مستوى 22 مركز للضرائب ومديرية كبريات المؤسسات وسيتم تعميمها قريًبا على مستوى كل المراكز الجوارية للضرائب عبر كامل التراب الوطني. (نشرة المديرية العامة للضرائب، عصرنة الإدارة الجبائية محور استراتيجي لوزارة المالية، 2018)

يتم من خلال بوابة جبايتك تقديم عن طريقه خدمات متعددة وهي: (نشرة المديرية العامة للضرائب، عصرنة الإدارة الجبائية محور استراتيجي لوزارة المالية، 2018)

* الولوج الى بيانات التعريف في الفضاء الخاص (اسم الشركة، العنوان، وما إلى ذلك)؛

* إمكانية المساعدة من خلال إكتتاب التصريح، مع الحساب التلقائي وإختيار الخيارات في شكل قوائم؛

* إكتتاب وفق للقواعد الجبائية السارية المفعول؛

* تحديث تصريح تم إدخاله ولم يتم ارساله بعد؛

* ألية إرسال التصريحات من أجل الدفع مع متابعة مستمرة طوال السنة المالية؛

978-9931-9701-1-8

* تتبع أفضل وتحكم في التبادل مع الإدارة الجبائية وذلك بفضل المتابعة الدقيقة للتصريحات الجبائية المرسلة؛
* إمكانية تقديم لوحة القيادة على العمليات المنفذة.

II-2-3-2- نظام مساهمتك: بوابة جديدة للإدارة الجبائية الجزائرية مخصصة لتقديم خدمات الإجراءات عن بعد.

تقوم هذه البوابة بتقديم خدمات التصريح وتسديد الضرائب والرسوم عن بُعد، وهي مطورة في بيئة تضمن بساطة وسهولة الإستخدام، خدمات البوابة موجهة للمكلفين بالضريبة التابعين للمديريات الولائية للضرائب التي لا تتوفر على مركز للضرائب ولا على مركز جواري للضرائب حيز الخدمة، البوابة بصدد تحسن مستمر وإثراء وظيفي وتوسيع للخدمات. (https://www.mfdgi.gov.dz/moussahamaticar/presentation.html#presentation، 2021)

II-2-3-3- الترقيم الجبائي عبر الأنترنت: قامت المديرية العامة للضرائب بوضع تحت تصرف المستثمرين خدمة عبر الأنترنت تسمح لهم بتقديم طلب الترقيم الجبائي عبر الأنترنت من خلال العناوين الإلكترونية التالية:
www.mfdgi.gov.dz أو https://nifenligne.mfdgi.gov.dz/، لهذا الغرض تسمح هذه البوابة للمستثمرين بمتابعة معالجة طلباتهم المتعلقة بالترقيم الجبائي وإصدار شهادة الترقيم الجبائي والمصادقة على الرقم التعريف الجبائي وإدخال الإستفسارات المتعلقة بالترقيم الجبائي، تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لسنة 2006، حيث يجب إظهاره خلال كل معاملة تجارية أو مالية لتبرير التواجد الجبائي، وإنطلاقا من الفاتح جوان 2013، أصبح تقديم طلب الحصول عليه عبر الأنترنت من خلال العناوين الإلكترونية المذكورة أعلاه، في غضون 48 ساعة التي تلي إيداع الطلب. (نشرة المديرية العامة للضرائب، تبسيط الإجراءات الإدارية نحو تحسين الخدمة العمومية، 2013)

III- تطور حصيلة الجباية العادية والبترولية في ظل الإصلاحات الجبائية خلال الفترة 2011-2021 إن مسار الإصلاحات الجبائية التي طرأت منذ سنة 1992 إلى يومنا على النظام الجبائي والإدارة الجبائية، كان الهدف منها هو إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتغطية نفقات الميزانية العامة بإعتبارها مصدر هام للتمويل. والجدولان المواليين يوضحان تطور حصيلة الجباية العادية والبترولية (الفعلي والمتوقع) في الجزائر خلال الفترة 2011-2021.

جدول رقم (01): تطور حصيلة الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 2011-2021

بالدينار (دج)

السنة	الإيرادات الجبائية المحققة	تقديرات قانون المالية	الإنجازات%	الفارق بالقيمة	الفارق ب %
2011	1.473.500.000.000	1.511.445.011.004,61	102,58	37.945.011.004,61	2,58
2012	1.651.740.000.000	1.911.211.234.743,54	115,71	259.471.234.743,54	15,71
2013	2.027.743.097.935,20	1.831.400.000.000	110,72	196.343.097.935,20	10,72
2014	2.267.450.000.000	2.089.770.984.315,44	92,164	177.679.015.684,56	-7,84
2015	2.616.370.000.000	2.360.373.213.774,42	90,21557	255.996.786.225,58-	9,78-
2016	2.491.990.013.508,81	2.722.680.000.000	91,53 -	230.689.986.491,19	8,47 -
2017	2 845 374 000 000	2 661 685 036 241,07	93,54	-183 688 963 758,93	-6,46
2018	2 869 776 000 000	2 713 154 866 630,10	94,54	-156 621 133 369,90	-5,46
2019	*	3.041.418.091,0			
2020	*	3.046.865.000			
2021	*	2.651.704.004			

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على قوانين ضبط الميزانية لسنوات (2011-2018)، وقوانين المالية (2019-2021)

*المعلومات غير متوفرة.

978-9931-9701-1-8

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- إرتفاع تدريجي في الإيرادات الجبائية الفعلية المحصلة من سنة إلى سنة، حيث بلغت حصيلتها 1.473.500.000.000 سنة 2011 لترتفع إلى 2 869 776 000 000 سنة 2018 بزيادة قدرها 94.75% وهذا راجع إلى زيادة في حواصل الضرائب المباشرة مثل الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات وحواصل الضرائب الغير مباشرة مثل الرسم على القيمة المضافة، وكذلك سعي الحكومة إلى توسيع دائرة الجباية العادية لضمان تحصيل أكبر والتقليل من الإعتماد على الجباية البترولية، خاصة مع إنهيار أسعار المحروقات.

- إرتفاع تدريجي في الإيرادات الجبائية التقديرية في قوانين المالية لكل سنة، حيث بلغت حصيلتها سنة 2011 1.511.445.011.004,61 لترتفع إلى 2.651.704.004 سنة 2021، وهذا راجع إلى نية إحلال الجباية المحلية محل الجباية البترولية.

- وجود فارق بين ما هو متوقع ومنجز وهذا يرجع إلى الغش والتهرب الضريبي والسوق الموازي، وتحديد المادة الخاضعة، بالرغم من تسهيل عملية تسديد الديون الجبائية عن طريق جدولة الديون، ونظام تسديد الديون دفعة واحدة مقابل الإعفاء من غرامات التحصيل (الإعفاء المشروط).

- لا تزال نسبة مساهمة الجباية العادية ضئيلة مقارنة بالجباية البترولية على رغم الإصلاحات المدرجة كل سنة.

جدول رقم (02): تطور حصيلة الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2011-2021

بالدينار (دج)

السنة	الجباية البترولية المحققة	تقديرات قانون المالية	الانجازات%	الفارق بالقيمة	الفارق ب %
2011	1.529.400.000.000	1.529.400.000.000	**100**	-	0,00
2012	1.519.040.000.000	1.519.040.000.000	**100**	-	0,00
2013	1.615.900.000.000	1.615.900.000.000	**100**	-	0,00
2014	1.577.730.000.000	1.577.730.000.000	**100**	-	0,00
2015	1.722.940.000.000	1.722.940.000.000	**100**	-	0,00
2016	1.682.550.000.000,00	1.682.550.000.000,00	**100**	-	0,00
2017	2 .200 .120. 000. 000	2. 126. 987. 484. 339,35	**96,676**	-73 132 515 660,65	-3,32
2018	2.349.940.694.000,00	2.349.940.694.000,00	**100**	-	0,00
2019	*	2.714.469.557,3			
2020	*	2.200.325.000			
2021	*	1.919.231.097			

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على قوانين ضبط الميزانية لسنوات (2011-2018)، وقوانين المالية (2019-2021)

*المعلومات غير متوفرة.

تعتبر الجباية البترولية في الجزائر المورد الأول والرئيسي للدخل العام والمستخدم في تمويل ودعم برامج النمو الاقتصادي، ويوضح الجدول أعلاه تطور حصيلة الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2021 حيث أن هناك تأثير انعكاس أسعار النفط على الجباية البترولية، ففي سنة 2011 كانت الجباية البترولية تقدر بـ 1.529.400.000.000 ووصلت سنة 2013 إلى 1.615.900.000.000 بزيادة قدرها 5.65% وانخفضت سنة 2014 إلى 1.577.730.000.000، الأمر الذي تزامن مع بداية انخفاض أسعار النفط بسبب عدة عوامل اقتصادية وأخرى سياسية كانت أهمها إصرار الدول الأعضاء المصدرة للنفط على إنتاج نفس الكمية، كما أنه وبالنظر إلى التقديرات في

978-9931-9701-1-8

قانون المالية مقارنة بالجباية البترولية المحققة نجد هناك بلوغ للأهداف بنسبة 100% خلال كل سنة على خلاف سنة 2017 والتي سجلت فارق بقيمة 3.32%- وهذا راجع إلى الإنهيار التام لأسعار المحروقات.

IV- متطلبات نجاح الإصلاح الجبائي في الجزائر لتشجيع التنويع الاقتصادي: الجباية هي ورشة دائمة البناء، ومن ناحية أخرى أنه لا يمكن تصور أي إصلاح لمشروع إلا من خلال منظور منهجي، ولتحقيق النجاح، يجب إتخاذ الترتيبات المسبقة ومواجهة التحديات الكبرى والتي نوجزها فيما يلي:

IV-1- البنية التحتية: هناك حاجة إلى إنشاء بنية تحتية رقمية مناسبة، فقد رفعت السلطات العمومية مكانة التكنولوجيا الرقمية إلى مرتبة" الأولوية الوطنية"، يظهر بوضوح تطوير البنية التحتية لدعم تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في خطة عمل الحكومة (فيفري 2020)، إذ يتعلق الأمر ب:

*تعميم الولوج إلى الإنترنت عالي التدفق؛

*تكثيف شبكة الإتصالات السلكية واللاسلكية؛

*تأمين البنى التحتية لشبكة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات وحماية المستعملين.

IV-2- الأمن المعلوماتي: يجب أن تلبي البنية التحتية الموضوعة متطلبات الموثوقية والأمان.

IV-2-3- الجاهزية والموارد البشرية: يجب أن يتم تشغيل الشبكة دون إنقطاع، وهذا يعني أن الشبكة تحتاج لكي تشتغل على نحو أمثل، إلى موارد بشرية مؤهلة جاهزة للتدخل لمعالجة أي إختلالات وظيفية، فهذا أكثر من مهم، نظرًا لأن الإجراءات عن بعُد أصبحت حاليا تتمتع بمكانة جعلتها تفرض نفسها في مخطط عمل المديرية العامة للضرائب بإعتبارها أحد الأدوات المميزة لتجاوز تعددية الإجراءات وتعقيدها، وبذلك فإن تحسين العلاقات مع المكلفين بالضريبة لا يمكن أن تتم فقط من زاوية الإجراءات وحدها، ومع ذلك يجب أن تسعى الإدارة الجبائية إلى تحديد العناصر المكونة للثقة وتعزيزها، ومن خلال المعاملة بالمثل، تحديد العناصر التي تخلق أو تزيد من فقدان الثقة، والعمل على القضاء عليها. يساعد برنامج الإصلاح الجبائي في تحقيق التنويع الإقتصادي من أجل جزائر جديدة وأقوى وبعث الإنعاش الإقتصادي، لتحسين وزيادة تحصيل الإيرادات من الجباية العادية من أجل إستخلاف الجباية البترولية عن طريق توسيع الوعاء الضريبي بتبسيط وتخفيف الإجراءات الإدارية وتحسين نوعية الخدمة وإعادة هيكلة الإدارة وعصرنتها، وتشجيع الإستثمار المحلي، ولكن على الرغم من الإصلاحات التي شملت النظام الجبائي والإعفاءات والإمتيازات الممنوحة للمستثمرين إلا أنها لم يرق إلى مستوى التطلعات بعدم الإعتماد على الجباية البترولية، لذلك يجب إعادة النظر في هذه الإصلاحات بالتركيز على الإستثمار في القطاعات المنتجة وخالقة للقيمة المضافة للإقتصاد الوطني كقطاع الفلاحة والسياحة والطاقات المتجددة التي تعتبر قطاعات ذات إمكانيات لتحقيق الأرباح وجلب العملة الصعبة. (نشرية المديرية العامة للضرائب، 2020)

نتائج الدراسة:

- اتبعت الجزائر مجموعة من الأساليب والطرق الهادفة لتشجيع التنويع الاقتصادي أهمها التخفيضات والإعفاءات الجبائية؛

- تهدف السلطات العمومية من وراء الإصلاحات إلى عصرنة الإدارة الجبائية من أجل تحسين، تطوير وتسهيل الخدمات العمومية؛

- تعمل الحكومة على منح المستثمرين خدمات عصرية والتقليل من الوثائق في الإجراءات، وهذا من خلال مراكز الضرائب والمراكز الجوارية؛

978-9931-9701-1-8

- رغم الإرتفاع التدريجي في الإيرادات الجبائية العادية إلا أنها لا تزال نسبتها ضئيلة بالمقارنة مع الجباية البترولية، وهذا رغم جهود الدولة.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: والتي كان مفادها أن الإصلاح الجبائي يتماشى مع معطيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي، فمن خلال ما تم دراسته نقر بقبول الفرضية فالإصلاح الجبائي يأخذ بعين الإعتبار الخصوصيات الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية الخاصة بكل دولة.

الفرضية الثانية: قامت السلطات بإدراج جملة من الإصلاحات الجبائية الهادفة لتشجيع التنويع الإقتصادي، هذه الفرضية صحيحة حيث أن هذه الإصلاحات تجسدت في التسهيلات، التخفيضات والإعفاءات الضريبية.

الفرضية الثالثة: نصت على أن حصيلة الجباية العادية شهدت تطورا خلال الفترة المدروسة نتيجة الإصلاحات الجبائية، فالإعتماد على الإحصائيات المقدمة يتم قبول الفرضية إلا أنه ورغم هذا التطور فهي قليلة بالنسبة للجباية البترولية.

التوصيات: نوصي بضرورة

- تجسيد التنويع الإقتصادي وإطلاق المشاريع الإستثمارية خارج قطاع المحروقات ميدانيا ونقله من إستراتيجية مجردة على الورق إلى التنفيذ على أرض الواقع؛
- القضاء على الإقتصاد الموازي لتحقيق العدالة في توزيع العبء الجبائي على المستثمرين والعمل على محاربة الغش والتهرب الضريبي عن طريق إنشاء نظام اليقظة الجبائية؛
- تشجيع والنهوض بالإستثمار المحلي والأجنبي وتحسين مناخ أعماله من خلال تبسيط قوانين الإستثمار وإزالة العراقيل البيروقراطية التي تكبح المستثمرين؛
- ترقية المؤسسات الناشئة خارج قطاع المحروقات؛
- تكييف الجباية مع الرؤية الإقتصادية الجديدة للبلاد بإيجاد إقتصاد بديل للمحروقات؛
- تسريع من عملية تحديث الإدارة الجبائية ورقمنتها عبر كامل القطر الوطني؛
- تقييم فعالية الإصلاحات الجبائية في تحقيق أهدافها، وفهم أفضل الإتجاهات المالية الحالية والمستقبلية؛
- ضرورة تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

978-9931-9701-1-8

قائمة المراجع

نشرة المديرية العامة للضرائب. (2015). النظام المعلوماتي: ركيزة أساسية لعصرنة المديرية العامة للضرائب. (81).

(https://www.mfdgi.gov.dz). (22 09, 2021).

https://www.mfdgi.gov.dz/moussahamaticar/presentation.html#presentation. (2021).

بللعما أسماء. (2018). *دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي*. أدرار، جامعة أحمد ج، الجزائر.

سمير سلطاني، و عبدو شافعي. (2021). دور الاصلاحات الضريبية في تحسين الأداء الضريبي للمؤسسات الاقتصادية-دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية. *مجلة اقتصاد المال و الأعمال*، 219.

شاوي. (2016). *الاصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجباية العادية* (المجلد 6). كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة تلمسان، الجزائر.

موسى باهية، و كمال رواينية. (2016). التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، 135.

نشرة المديرية العامة للضرائب. (2012). المحرر الجبائي أداة لتحسين الحماية القانونية للمؤسسات. (63).

نشرة المديرية العامة للضرائب. (2012). مرجع نوعية الخدمة مسعى جديد للنوعية". (60).

نشرة المديرية العامة للضرائب. (2013). تبسيط الإجراءات الإدارية نحو تحسين الخدمة العمومية. (69).

نشرة المديرية العامة للضرائب. (2013). مديرية كبريات المؤسسات: مصلحة متجهة نحو النجاعة. (65).

نشرة المديرية العامة للضرائب. (2013). مديرية كبريات المؤسسات: مصلحة متجهة نحو النجاعة. (65).

نشرة المديرية العامة للضرائب. (2013). مراكز الضرائب: تحسين نوعية الخدمة، أولوية إستراتيجية. (66).

نشرة المديرية العامة للضرائب. (2014). التخفيض المشروط أداة لتخفيف القضايا النزاعية. (74).

نشرة المديرية العامة للضرائب. (2014). عصرنة الإدارة الجبائية من أجل نجاعة الإدارة. (75).

نشرة المديرية العامة للضرائب. (2015). الشاب المستثمر المنشئ للثروة ومناصب الشغل. (78).

نشرة المديرية العامة للضرائب. (2015). الضريبة الجزافية الوحيدة تخفيف وتبسيط معتبرين. (80).

نشرة المديرية العامة للضرائب. (2015). برنامج الامتثال الجبائي الإرادي -من أجل عالقة مبنية على الثقة-. (77).

نشرة المديرية العامة للضرائب. (2017). إطلاق النظام المعلوماتي للمديرية العامة للضرائب "جبايتك": تسيير أكثر شفافية للضريبة. (85).

نشرة المديرية العامة للضرائب. (2017). إعادة جدولة الديون الجبائية للمؤسسات التي تعاني مه صعوبات مالية – تسهيلات جبائية معتبرة-. (86).

نشرة المديرية العامة للضرائب. (2018). عصرنة الإدارة الجبائية محور استراتيجي لوزارة المالية. (90).

نشرة المديرية العامة للضرائب. (2020). الجلسات الوطنية حول الإصلاح الجبائي. (رقم خاص).

978-9931-9701-1-8

قطاع السياحة كبديل إستراتيجي لتنويع الإقتصاد الجزائري دراسة تحليلية للفترة (2000-2018)

The tourism sector as a strategic alternative to diversify the Algerian economy - analytical study(2000-2018)

- **فاطمة بن يوب:** دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر
- **سليمة طبايبية:** أستاذ دكتور، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر

الملخص

يعتبر القطاع السياحي قطاع أساسي في بعض الدول وبديلا ناشئا في دول أخرى، فصناعة السياحة عرفت تطورا كبيرا على الصعيد الدولي سواء من ناحية السياح أو من خلال المداخيل الناتجة عنها، حيث تعتبر الجزائر من الدول التي تتوفر على مجموعة المقومات الطبيعية و الجغرافية، التاريخية و الأثرية الهامة، و من هذا المنطلق حرست على إعداد إستراتيجية وطنية لتنمية القطاع السياحي، تهدف الى تنويع الإقتصاد الوطني و محاولة الرفع من نسبة هذا القطاع في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وتهدف أيضا إلى إبراز التوجهات الإستراتيجية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق2030، كمرجعية أساسية لترقية الإطار السياحي.

الكلمات المفتاحية: التنويع الإقتصادي، مقومات سياحية، الإقتصاد الجزائري، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030.

Abstract

The tourism sector is a main sector in some contries and an alternative or emerging in other contries, the tourism industry faced a great development internationally in terms of both tourists or through the incomes resulting from the touristic investments.

Algeria is one of the richest countries in way of natural sources, geographical ,and its historic and archaeological, and for this effect, its always anxious to develop strategies national for the development of the touristic sector which aim at activating the performance of the sector of the tourism in the state economy, it also aims the strategic direction of the guidetime for horizons of 2030 as a basic reference for the promotion of the tourism sector.

Key words: *Tourism, Economic diversification, touristic factors, Algerian economy, the guide line plan for toutism adaptation.*

978-9931-9701-1-8

مقدّمة:

ففي ظل التذبذب وعدم الإستقرار في أسواق النفط، تطرح ضرورة العمل على تخفيف درجة الإعتماد على القطاع النفطي، وجعل عملية تفعيل مصادر الدخل غير النفطية ضرورة إستراتيجية من خلال التركيز على التنويع الإقتصادي، لأن الإقتصاد المتنوع قادر على خلق المزيد من الوظائف والفرص للأجيال القادمة، وأقل عرضة لدورات الإزدهار والكساد في أسعار النفط والغاز الطبيعي.

وبالنظر إلى الجزائر وما تزخر به من مقومات سياحية تميزها عن باقي دول البحر الأبيض المتوسط لإنفرادها بخصائص طبيعية وتاريخية هائلة، يمكن أن تجعل الجزائر قطبا سياحيا بإمتياز، ولهذا يتعين النهوض بهذا القطاع وتنشيطه حتى يصبح من المصادر الرئيسية للدخل الوطني، مصدرا للعملات الصعبة، ويكون خيارا إستراتيجيا فعالا لتنويع الإقتصاد الجزائري.

ولقد أصبحت تسعى كل دولة اليوم الى تنمية وتطوير عرضها السياحي لتحسين صورتها السياحية لتواكب وتحقق التنويع في مداخيلها، إلا إنه لم يولى لقطاع السياحة الأهمية البالغة ضمن البرامج التنموية السابقة لمختلف القطاعات الأخرى، لإعتماد الدولة على المداخيل التي يوفرها قطاع المحروقات، لكن في الفترة الأخيرة أعطى إهتمام للسياحة في البرامج والإستراتيجيات التنموية الموضوعة سعيا لتحقيق التنويع الإقتصادي.

إشكالية البحث:

تبعا لما سبق، تتجلى معالم الإشكالية لهذا البحث، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم قطاع السياحة في تحقيق التنويع الإقتصادي خارج المحروقات ؟

وللوقوف على هذه الإشكالية نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

فيما تتمثل أهمية السياحة في الإقتصاد الوطني؟ وماهي الإستراتيجية المتبعة لتنمية هذا القطاع في الجزائر ؟ و هل حققت الدولة مساعيها فيما يخص تحقيق التنويع الإقتصادي عن طريق قطا ع السياحة؟

فرضيات البحث: يتم الاعتماد في معالجة التساءلات المطروحة على مستوى الاشكالية على الفرضيات التالية:

- قطاع السياحة له اهمية بالغة في تنويع الاقتصاد الجزائري
- استرتيجية التنمية السياحية هي سبيل لانعاش هذا القطاع
- المخطط التوجيهي لآفاق 2030 للسياحة تخطيط استراتيجي لتنويع الاقتصاد الوطني

أهمية و اهداف البحث: تتمثل في:

-تنبع اهمية هذه الدراسة من المكانة التي اصبحت صناعة السياحة تحتلها في تنمية الاقتصاد الوطني كخيار استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول

- التعرف على مكانة السياحة الجزائرية ضمن الاقتصاد الوطني و توضيح مدى الاداء السياحي في ظل تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

منهج البحث والأدوات المستخدمة: وبصدد الإحاطة بمختلف جوانب الورقة البحثية وللإجابة على إشكالية البحث إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي كحتمية أملتها طبيعة الموضوع لأننا بصدد جمع وتلخيص ووصف بيانات وحقائق مرتبطة بالمتغيرات المدروسة، ومعالجتها بطريقة تحليلية دقيقة بالإعتماد على إحصائيات متعلقة بالإقتصاد الحقيقي

978-9931-9701-1-8

متحصل عليها من مصادر رسمية، إعتمدت كأدوات للتحليل عبر الجداول والأشكال المختلفة كذلك من بين الأدوات المستخدمة في الدراسة تم الإعتماد على الكتب، المجلات، المذكرات، الملتقيات، والمؤتمرات، بهدف الوصول لحصر دقيق لمختلف جوانب الورقة البحثية محل الدراسة.

هيكل البحث: تم عرض دراستنا المعنونة ب"قطاع السياحة كبديل إستراتيجي لتنويع الإقتصاد الوطني دراسة تحليلية للفترة(2000- 2018) في ثلاث عناصر مترابطة، تسبقهم مقدمة تتضمن الأبعاد الأساسية للورقة البحثية، وتعقبهم خاتمة تتضمن النتائج النظرية المتوصل إليها.

I- أساسيات حول التنويع الإقتصادي:

I-1- مفهوم وأهمية التنويع الإقتصادي

يؤدي التنويع الإقتصادي دورا رئيسيا في النمو الإقتصادي، إذ يسهم في زيادة الإنتاجية وتعزيز الإستثمار وإستقرار عائدات التصدير، فأصبح هدفا أساسيا وشرطا ضروريا لبناء إقتصاد أكثر إستدامة، من خلال تنوع السلع والخدمات التي ينتجها، لتحقيق الإكتفاء الذاتي.

من هذه الأهمية تعددت مفاهيم التنويع من بينها نذكر مايلي:

- ✓ هو تنويع مصادر الدخل عن طريق تبني أسلوب متوازن للتنمية الإقتصادية قائم على التكامل المدروس بين القطاعات والأنشطة المختلفة، في عملية إقحام تغيرات هيكلية في البنية الإجتماعية والإقتصادية والعلاقات الإجتماعية التي ترافق النمو الكمي بهدف تحقيق الرفاهية (أوكيل، **2016**، ص**57**)؛
- ✓ كما يقصد بالتنويع بشكل عام هو تقليل الإعتماد على المورد الوحيد والإنتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء إقتصاد وطني سليم يتجه نحو الإكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. (لافي، مكي، **2014**، ص**143**).

أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد على قطاع النفط فالتنويع الإقتصادي يعني لها الحد من الإعتماد الشديد على الصادرات ومداخيل قطاع المحروقات وتطوير إقتصاد نفطي وإستحداث صادرات غير نفطية، أما بالنسبة للبلدان التي تتميز بهيمنة القطاع العام على النشاط الإقتصادي فيعني التنويع لها ضرورة تطوير القطاع الإقتصادي الخاص وإعطائه الأولوية والريادة (قدي، **2015** ، ص**3**).

من التعاريف السابقة نستنتج أن التنويع يقصد به الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها أن تعزز قدرات الدولة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة مثل الزراعة والصناعة والسياحة...إلخ. وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد.

I-2- مؤشرات قياس مدى التنويع الإقتصادي:

من أهم المؤشرات الدالة على التنويع الإقتصادي نجد:(ضيف،**2015**، ص**196**)

978-9931-9701-1-8

– معدل ودرجة **التغير الهيكلي**، تدل عليها النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن، كما يتم قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك؛

– درجة عدم **إستقرار الناتج المحلي الإجمالي**، وعلاقتها بعدم إستقرار **سعر النفط**، حيث أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الإستقرار مع مرور الزمن؛

– تطوير **الإيرادات النفطية** كنسبة من مجموع **الإيرادات الحكومية**، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الإعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة إتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على نجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية؛

– إتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية مما يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية؛

– نسبة **الصادرات غير النفطية** إلى مجموع **الصادرات**، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية. وبصورة عامة يدل الإرتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الإقتصادي، على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته؛

– تطور **إجمالي العمالة** بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛

– تغيرات **القطاع العام والقطاع الخاص** من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الإقتصادي يعني ضمنا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي الإجمالي؛

– مقاييس **الإنتاجية**، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

II– الأهمية النسبية لقطاع السياحة في الإقتصاد الوطني:

قبل التطرق لمؤشرات السياحة في الجزائر نعطي نظرة سريعة عن الأهمية النسبية للسياحة بالنسبة للدول العربية وموقع الجزائر من هذه الأهمية، لقد اعطي إهتمام كبير لقطاع السياحة في السنوات الأخيرة من طرف الدول العربية عامة والجزائر خاصة لمساهمة إيراداتها بنسبة معتبرة في الناتج المحلي ولأهميتها في المساهمة في تحقيق النمو الإقتصادي، حيث بلغت نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلى على مستوى الدول العربية نحو 11.4% في عام 2019 لترتفع الأهمية النسبية للقطاع في عدد من الدول تعتبر وجهات سياحية عالمية إلى ما يفوق 10% من الناتج المحلي الإجمالي.

كما إرتفع ناتج قطاع السياحة على مستوى الدول العربية ليصل إلي 313.6 مليار دولار في عام 2019 مقابل 281.5مليار دولار في 2018 مسجل بذلك زيادة قدره 2.2 % مقارنة بعام 2018 وفق بيانات صندوق النقد العربي، ويلاحظ أن عدد من الدول العربية قد شهدت إرتفاعا لناتج قطاع السياحة في عام 2019، جاء على رأسها مصر بإرتفاع بلغ 22 % كما إرتفع ناتج القطاع بنسبة تراوحت بين 8 و 9 % في كل من الأردن والجزائر وجيبوتي، لكن سرعان ما عرف القطاع تدهور لان قطاع السياحة يعتبر من أكثر الأنشطة الإقتصادية تأثرا بجائحة فيروس كورونا المستجد نتيجة لتأثر كل من

978-9931-9701-1-8

جانبي العرض والطلب على السفر والسياحة بدرجة كبيرة، بسبب القيود المفروضة على وجهات السفر، إضافة إلى قيام عدد كبير من الدول بإلغاء رحلات الطيران للحد من تفشي الفيروس، وهو ما أدى إلى تراجع كبير لأنشطة السياحة والسفر. والشكل الموالي يوضح ذلك.

شكل رقم(01): تموقع الجزائر من الأهمية النسبية لقطاع السياحة في الدول العربية

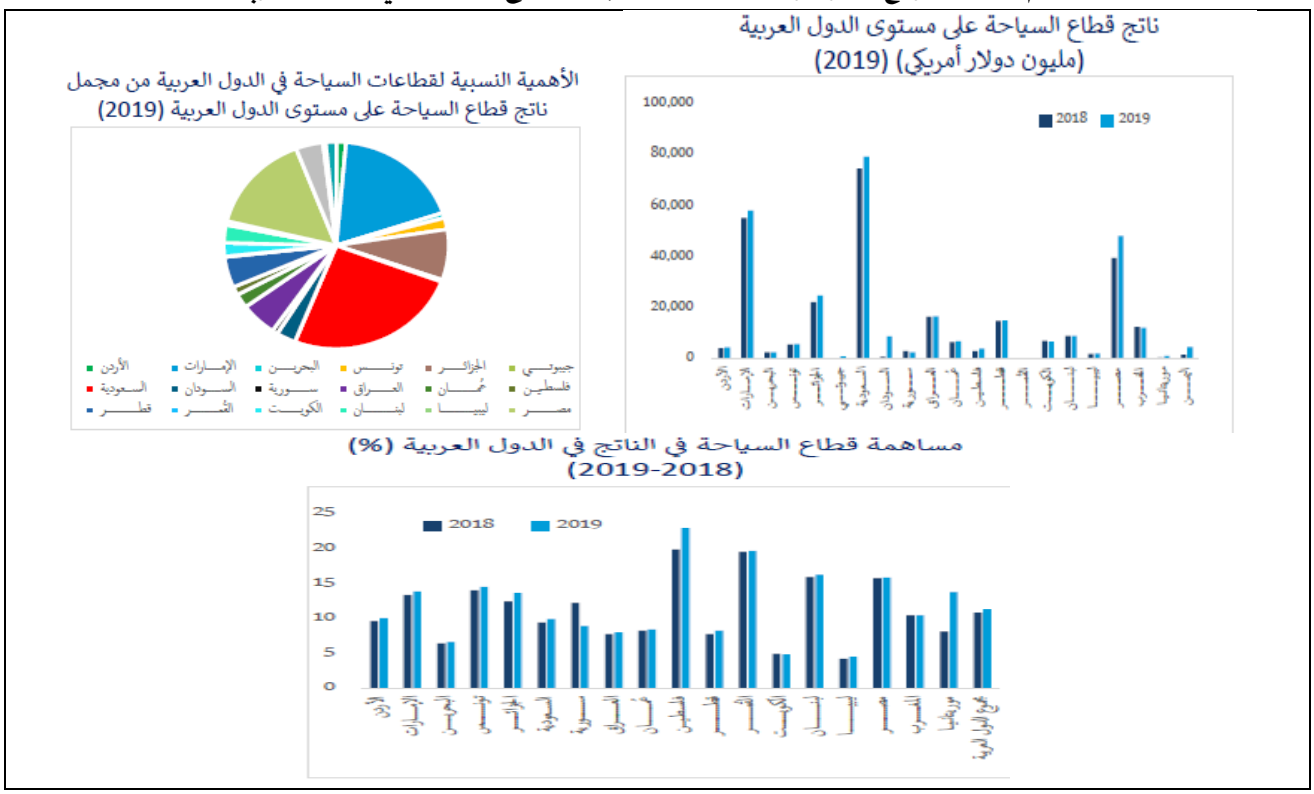

المصدر: تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة في الدول العربية وسياسات دعم التعافي- صندوق النقد العربي من الموقع:
https://www.amf.org.ae › files › economic_brief

II-1- مساهمة قطاع السياحة في تنمية الإقتصاد الوطني:

تعرف السياحة على أنها مجموعة الأنشطة الحضارية والإقتصادية والتنظيمية الخاصة بإنتقال الأفراد إلى بلاد غير بلادهم وإقامتهم فيها لفترة محددة، فهي تعتمد على حركة السكان أكثر من البضائع (كافي، **2016**، ص**36**) يمكن لهذا القطاع أن يساهم في:

- **المساهمة في الإيرادات وتطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر:** يرتبط حجم الإيردات السياحية بشكل أساسي بالتدفق السياحي، أي أنه كلما كان عدد الوافدين كبير كلما ساهم ذلك في تحصيل أكبر قدر من الإيرادات، فرغم تزايد عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال السنوات الأخيرة، إلا أن حجم الإيرادات بقي ضعيف إذ ما قورن بالإمكانيات السياحية في الجزائر، والجدول **رقم (01)** يوضح ذلك؛

- **المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:** للسياحة دور فعال في زيادة الدخل الوطني من خلال مساهمته بصورة مباشرة في PIB، وإستنادا إلى إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة سجلت الجزائر نسبة 3.5% من حصة السياحة في الناتج المحلي الخام لسنة 2015، والجدول الموالي يوضح تطور مساهمة السياحة في PIB خلال الفترة (2000-2018) .

978-9931-9701-1-8

جدول رقم (01): عدد السياح، الإيرادات والنفقات السياحية، المساهمة لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (العملة بالدولار الأمريكي) من 2000– 2018

السنوات	عدد السياح	الايرادات السياحية	النفقات السياحية	المساهمة الاجمالية	نسبة المساهمة	المساهمة المباشرة	نسبة المساهمة المباشرة
2000	865984	102000000	193000000	5,53	5,65	3,06	3,13
2001	901416	100000000	194000000	6,33	6,27	3,26	3,24
2002	988060	111000000	248000000	7,12	6,69	3,54	3,32
2003	1166287	112000000	255000000	8,32	7,29	3,88	3,4
2004	1233719	178000000	341000000	9,52	8	4,33	3,64
2005	1443090	477000000	660000000	9,64	7,64	4,88	3,87
2006	1637582	393000000	414000000	9,89	7,71	4,22	3,29
2007	1743084	334000000	502000000	10,06	7,58	4,27	3,22
2008	1771749	473000000	613000000	9,23	6,8	4,22	3,11
2009	1911506	361000000	574000000	10,68	7,74	5,04	3,65
2010	2070496	324000000	716000000	9,85	6,89	4,85	3,39
2011	2394887	300000000	595000000	9,48	6,45	4,83	3,29
2012	2634056	295000000	598000000	9,78	6,44	5,05	3,32
2013	2732731	326000000	532000000	10,55	6,76	5,54	3,55
2014	2301373	348000000	685000000	10,18	6,26	5,3	3,25
2015	1709994	357000000	765000000	10,95	6,58	5,88	3,53
2016	2039444	243000000	475100000	11,4	6,68	6,12	3,54
2017	2450785	140000000	580000000	11,3	6,8	5,4	3,3
2018	2657000	250000000	212500000				

المصدر: طه ياسين مرباح، كرمية توفيق، الإستثمار السياحي وعلاقته التنموية بالقطاع السياحي في الجزائر، مجلة نور الدراسات الإقتصادية، العدد 10،الجزائر،جوان 2020.

من خلال الجدول نلاحظ أن الإيرادات السياحية في الجزائر شهدت تذبذبا، مما أدى ذلك إلى عجز الميزان السياحي طول الفترة، لكن تم حصول العكس في سنة 2018 و هذا راجع للإهتمام بقطاع السياحة من طرف الدولة وبرمجتها ضمن الخطط الاستراتجية للتنويع والنمو الإقتصادي وزيادة نوعا ما في عدد السياح الوافدين للجزائر .و الجدول الموالي يوضح ذلك.

.جدول رقم (02) : توزيع عدد السياح حسب الغرض من السياحة لعام 2018

الغرض من السياحة	عدد السياح الوافدين	النسبة %
السفر للعطلات و الترفيه	**785 مليون**	**% 56**
زيارة الأصدقاء و الأقارب،العلاج ،سياحة دينية وغيرها	**378 مليون**	**% 27**
أغراض تجارية ومهنية	**182 مليون**	**% 13**
غير محددة	**56 مليون**	**% 4**
المجموع	**1401 مليون**	**% 100**

المصدر: قادري عبد القادر، السياحة كنموذج مقترح لتنويع مصادر الدخل في الجزائر، مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، المجلد 01،العدد 01،الجزائر،2019، ص 66.

978-9931-9701-1-8

من خلال الجدول رقم (02) يشكل السفر للعطلات والترفيه اكبر نسبة وتشكل أكثر من نصف عدد السياح الدوليين الوافدين عام 2018 (56% أو 785 مليون) بينما تليها نسبة 27% والتي تمثل زيارة الأصدقاء والأقارب، العلاج سياحة دينية كالحج، ثم تليها 13%والتي تمثل أغراض تجارية ومهنية ولم يتم تحديد نسبة 4%من الوافدين، حيث نلاحظ من خلال المعطيات الجدول أن السفر الترفيهي هو الغرض الرئيسي من الزيارة في جميع مناطق العالم لذا نقترح إعطاء أولية وأهمية بالغة للإستثمار السياحي في الجزائر في مجال بنى ومرافق الترفيه والإستجمام، لان الجزائر تعتبر غنية بالموارد البشرية والطبيعية وذلك من أجل النهوض بالقطاع السياحي لتنشيط السياحة.

أما بالنسبة لمساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمساهمة المتوسط العالمي للسياحة والذي بلغ 11 %سنة 2017 بلغ في الجزائر 6.8 %وهي معدلات ضعيفة مقارنة بالإمكانات السياحية للجزائر.

– **المساهمة في التشغيل:** تعتبر السياحة من أهم القطاعات المساهمة في خلق وتوفير مناصب شغل والحد من البطالة، سواء من خلال خدمات النقل، الإرشاد والإيواء كما تساهم في تفعيل بعض القطاعات الأخرى التي تمدها بمختلف الاحتياجات من سلع وخدمات، والجدول التالي يوضح لنا مدى مساهمة السياحة في توفير مناصب الشغل سواء بشكل مباشر داخل القطاع ذاته أو بشكل غير مباشر أي بتوفيرها في مختلف القطاعات التي لها علاقة بالقطاع السياحي، والجدول رقم (03) يوضح ذلك.

حجم الإستثمارات: الجدول التالي يبين حجم المبالغ للإستثمارات المدرجة في قطاع السياحة.

جدول رقم (03): المساهمة في التشغيل لقطاع السياحة والمبالغ الموجهة للإستثمار في القطاع السياحي من (2000– 2017)

السنوات	المساهمة المباشرة	نسبة من مجموع العمالة	المساهمة الكلية	نسبة من مجموع العمالة	السنوات	المساهمة المباشرة	نسبة من مجموع العمالة	المساهمة الكلية	نسبة من مجموع العمالة
2000	154,74	2,48	229,38	4,68	**2009**	269,18	2,84	593,12	6,26
2001	166,31	2,52	338,31	5,12	**2010**	254,09	2,61	539,54	5,54
2002	180,5	2,61	379,32	5,5	**2011**	266,57	2,77	535,43	5,58
2003	180,39	2,69	402,76	6,02	**2012**	292,23	2,87	583,01	5,73
2004	225,51	2,91	518,1	6,64	**2013**	321,38	2,97	634,45	5,87
2005	258,85	3,16	527,95	6,45	**2014**	305,91	2,82	604,42	5,57
2006	239,02	2,69	576,25	6,49	**2015**	324,6	2,83	682,9	5,97
2007	225,41	2,62	546,19	6,35	**2016**	318,3	2,78	677,6	5,92
2008	227,66	2,48	515,04	5,62	**2017**	320,1	2,8	678,7	6

المصدر: طه ياسين مرباح، كرمية توفيق، الإستثمار السياحي وعلاقته التنموية بالقطاع السياحي في الجزائر، مجلة نور الدراسات الإقتصادية، العدد 10،الجزائر،جوان 2020.

حيث يلاحظ من الجدول تزايد معتبر ومستمر في عدد العمال من (2010–2016) رافقها زيادة في معدل نمو الإستثمار، ثم بدأ التناقص في 2017 والذي يرجع لعدة أسباب منها إنهيار أسعار البترول.

II–2– مساهمة قطاع السياحة في تنويع الإقتصاد الوطني مقارنة بالقطاعات الأخرى:

يشهد اليوم الإقتصاد الجزائري صدمات متوالية بفضل انخفاض أسعار النفط مما إنعكس سلبا على الوضعية الإقتصادية والاجتماعية للبلد، اذ كان لزاما على الحكومة الجزائرية البحث عن بدائل للخروج من الازمة، فلجات لتفعيل القطاعات الإقتصادية المتمثلة في الزراعة والصناعة والخدمات وذلك رغبة لتحقيق مستويات نمو إقتصادي والجدول الموالي يوضح نسبة مساهمة مختلف القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الخام خلال فترة (2008–2017).

978-9931-9701-1-8

الجدول رقم (04): نسبة مساهمة مختلف القطاعات الإقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2008–2017)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المحروقات	45.3	31.2	34.9	35.9	34.2	29.8	27	18.8	17.3	19.7
الفلاحة	6.6	9.3	8.5	8.1	8.8	9.9	10.3	16.6	12.3	12.3
الصناعة	4.7	5.7	5.1	4.6	4.5	4.6	4.9	5.5	5.6	5.7
البناء وأشغال عمومية	8.7	11	10.5	9.1	9.2	9.8	10.4	11.5	11.9	11.8
خدمات	19.1	23.6	21.6	20.1	20.4	23.1	24.3	27.2	27.6	26.2
قطاعات أخرى	13.8	19.2	19.4	22.1	2.3	22.7	23.2	26.1	25.4	24.3

المصدر: حنيش أحمد، بوضياف حفيظ، دراسة تحليلية لمساهمة القطاعات الإقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في تنمية الإقتصاد الجزائري خلال فترة (2008- 2017)، المجلد 14، العدد 02، الجزائر ،2020، ص 77.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تباين في مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج الداخلي الخام:

– **قطاع المحروقات**: يلاحظ من خلال جدول المساهمة الكبيره لقطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام والتي قدرت في المتوسط 20.41%، مما يدل على أن قطاع المحروقات هو المحرك الرئيسي للإقتصاد الوطني،

– **قطاع الفلاحة**: تبقى مساهمة قطاع الفلاحة مقارنة بالإعتمادات المالية المرصودة بهذا القطاع من خلال البرامج التنموية ضعيفة جدا، إذا لم تتعدى مساهمته في المتوسط 9.76% من الناتج الداخلي الخام بسبب عدة عوامل منها المناخية بسبب الجفاف أخرى مرتبطة بضعف الإستثمارات في القطاع، إلا ان هذه المعدلات تحسنت نوعا ما بين 2014 و 2017؛

– **قطاع الصناعة**: سجل هذا القطاع نسبة متوسطة متدنية قدرت ب 5.09% من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة ضعيفة إذا قورنت بالقطاعات الأخرى، رغم الإعتمادات المرصودة لهذا القطاع من خلال البرامج التنموية إلا إن غياب إستراتيجية واضحة خاصة بالقطاع حالت دون تسجيل معدلات مقبولة تعكس الأهداف المسطرة، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فتمثلت مساهمته في المتوسط10.39% من الناتج الداخلي الخام؛

– **قطاع الخدمات**: تأتي مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام في المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات، حيث كانت المساهمة في المتوسط في حدود 23.32%، إلا إنه كان هناك تحسن في السنوات الأخيرة حيث وصلت نسبة المساهمة إلى 27.2% سنة 2017 ويرجع ذلك للتراجع الكبير في قطاع المحروقات مما إنعكس على معدلات مساهمة القطاعات الأخرى (حنيش، بوضياف، **2020**،ص ص**78–79**)؛

– **قطاع السياحة**: تشير إحصائيات المجلس العالمي للسياحة والسفر إلى أن متوسط مساهمة قطاع للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تصل إلى 10%، علما أن القطاع السياحي غير مدرج في حسابات الناتج فهو ضمن قطاع الخدمات ككل فهو من بين القطاعات المعول عليها في التنويع الإقتصادي نظرا لما يتضمنه من إمكانيات كبيرة كما تمت ملاحظته سابق

978-9931-9701-1-8

III – إستراتيجية التنمية السياحية لتنويع الإقتصاد الوطني:

III-1- المخطط التوجيهي للسياحة في الجزائر لآفاق 2030:

يشكل هذا المخطط الإطار الإستراتيجي والمرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، التي تولي مرتبة هامة لهذا القطاع في إطار الوطنية الرامية إلى تنويع الإقتصاد الوطني وجذب الإستثمارات الأجنبية كبديل للمحروقات التي شكلت عمادا للإقتصاد الوطني طوال الخمسين سنة منذ الإستقلال، فهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين إمكانياتها الطبيعية، الثقافية والتاريخية ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية، وكذا ترقيتها لتصبح من الوجهات المميزة في المنطقة الأورومتوسطية. وبالتالي فإن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية هو أداة مرجعية للتنمية المنسجمة والمستدامة للسياحة في الجزائر، وإطار مرجعي لتكوين إستراتيجية الإنتعاش والتنمية السياحية في آفاق 2030 من خلال خطوات رئيسية التالية (وزارة البيئة والسياحة والتهيئة العمرانية، 2014،ص17) على المدى القصير 2015، على المدى المتوسط 2020، على المدى الطويل 2030.

يسعى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر إلى تحقيق الأهداف التالية: (وزارة البيئة والسياحة والتهيئة العمرانية، 2014، ص37)

– جعل السياحة إحدى محركات النمو الإقتصادي:

- ✓ ترقية إقتصاد بديل يحل محل المحروقات؛
- ✓ تنظيم العرض السياحي بإتجاه السوق الوطنية؛
- ✓ إعطاء الجزائر إنتشارا سياحيا دوليا وجعلها وجهة إمتياز ومنارة في حوض المتوسط قصد المساهمة في خلق وظائف جديدة وبصورة أساسية في الإقتصاد العام للبلاد؛
- ✓ المساهمة في تحسين التوازنات الكبرى (توازنات المدفوعات، توازنات الميزانية).

– الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى (الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الصناعة التقليدية والخدمات):

- ✓ النظر إلى السياحة في إطار مقاربة عريضة تشمل مختلف العوامل (النقل، التعمير، التكوين ...)، تأخذ بعين الإعتبار منطق جميع المتعاملين الخواص والعموميين؛
- ✓ الانسجام مع إستراتيجية القطاعات الأخرى وإحداث حركية شاملة على مستوى الإقليم الوطني في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

– التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة: يتعلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة في مجمل حلقة التنمية المستدامة؛

– تثمين التراث التاريخي، الثقافي والديني: يقيم الإقتصاد السياحي علاقة متينة مع الإقليم، المكان المعبر عن التاريخ والتنوع الثقافي، إنها العناصر التأسيسية للتراث الإقليمي (الإنساني، الطبيعي، المناخي، التاريخي...الخ) التي تشكل صورته، جاذبيته، موقعه وإنتاجه؛

978-9931-9701-1-8

– **التحسين الدائم لصورة الجزائر:** يرمي بناء صورة الجزائر إلى إحداث تغيرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون في السوق الجزائرية ضمن هدف، لجعل منها سوقا هامة وليست ثانوية بما في ذلك مجموعة المواد والطاقات المتاحة التي تستجيب لحاجيات المستهلكين.

III–2– الحركيات الخمسة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:

تشكل هذه الحركيات الطريق المستدام والسريع لإنعاش السياحة، مدعومة بعودة الجزائر الى الساحة الدولية، ضمن أفاق التحكم في الرهانات التي تقوم عليها سياسة التنمية، وتتمثل الحركيات الخمسة في ما يلي:

- **تقويم وجهة الجزائر:** تبقى ترقية صورة الجزائر مسالة أساسية لتصبح وجهه سياحية وتنافسية كاملة، تكون أبرز ملامحها الأصالة، الإبتكار، النوعية، وعليه يجب تعزيز جاذبية وجهة الجزائر بالتموقع بالصورة على المستوى الأسواق المطلوب المحافظة عليها والفئات السكانية المستهدفة، ففي المرحلة الأولى يجب منح الأولوية للأسواق الواعدة المطلوب المحافظة عليها مع حصر الفروع والمنتوج الواجب تطويره، كما يتعين تحديد الأهداف لهذه الأسواق؛
- **مخطط الأقطاب السياحية للإمتياز:** القطب السياحي هو تركيبة من العرض السياحي للإمتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة ،التسلية، الأنشطة السياحية، والدورات السياحية، بالتعاون مع مشاريع التنمية المحلية، ويستجيب لطلب السوق ويتمتع بالاستقلالية، و متعدد الأقطاب، ويدمج المنطق الإجتماعي، الثقافي، الإقليمي، التجاري، مع الأخذ بعين الإعتبار توقعات طلب السوق (سماعيني، 2020، ص385)

تتمثل هذه الاقطاب في ما يلي:

- ✓ **القطب السياحي للإمتياز شمال شرق:** ويشمل كل من عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، تبسة، سوق أهراس.
- ✓ **القطب السياحي للإمتياز شمال الوسط:** الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلى، البويرة، بجاية، تيزي وزو.
- ✓ **القطب السياحي للإمتياز شمال غرب:** مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غليزان.
- ✓ **القطب السياحي لإمتياز جنوب شرق(الواحات):** غرداية، بسكرة، الوادي، ورقلة.
- ✓ **القطب السياحي للإمتياز جنوب غرب:** ادرار، بشار، البيض، النعامة.
- ✓ **القطب السياحي للإمتياز جنوب الكبير طاسيلي (ناجر):** إليزي.
- ✓ **القطب السياحي لإمتياز جنوب الكبير (الأهقار):** تمنراست.

- **مخطط الجودة السياحية:** تعكس هذه الإستراتيجية ادارة الدولة في دعم الإمكانيات الطبيعية والثقافية والتاريخية من أجل ترقيته، إلى مركبه الإمتياز في المنطقة الاورو متوسطية وجعل الجزائر وجهة سياحية بإمتياز، يرتكز مخطط جوده السياحة زيادة على تطوير الموارد البشرية وتحديد المؤسسات والتجهيزات، على وضع علامة خاصة تصدر منتوج السياحة الجزائري، وتضمن الجودة للعميل من قبل المؤسسات الملتزمة بهذا النهج وهذه العلامة "جودة السياحة الجزائر" وتركيز علامة سياحة الجزائر، على الإمتياز وتتجاوز مفهوم تصنيف المؤسسات السياحية، فهي تشيد بصوره واضحة على ان المؤسسة إلتزمت إراديا بإنتهاج الجودة وهي تسعى دائما لإرضاء العملاء؛

978-9931-9701-1-8

- **مخطط الشراكة العمومية الخاصة:** لا يمكن تصور تنمية دائمة للسياحة دون تعاون فعال بين القطاع العام والخاص، ويمكن الحديث عن الشراكة عندما يتحرك المتعاملون العموميون والخواص سويا إستجابة للطلب الجماعي للمنتجات السياحية وعلى هذا الأساس مخطط الشراكة العمومية –الخاصة ،وذلك من أجل المنافسة الاجنبية وتحقيق منتوج سياحي وجعل الواجهة الجزائرية أكثر جاذبية وتنافسية.

– **مخطط تمويل السياحة:** تعتبر السياحة صناعة ثقيلة لمستهلكوا الإستثمارات على المدى البعيد، وعائداتها بطيئة لكنها ضخمة، إذ ما امتلكت شروط النشاط السياحي المحترف والمستقر، فان عملية تحسين الربح الداخلي منها تتطلب إيجاد دعم ومرافقة من الدولة وهو دور مخطط التمويل كما هو مبين في النقاط التالية:

- ✓ حماية ومرافقة المؤسسات السياحية الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ السهر على تجنب توقف المشاريع السياحية؛
- ✓ جذب و حماية كبار المستثمرين الوطنيين والأجانب؛
- ✓ –تشجيع الإستثمارات في القطاع السياحي باللجوء الى الحوافز الضريبية والمالية؛
- ✓ –تسهيل وتكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية (سماعيني،2020،ص387)

978-9931-9701-1-8

خاتمة

كختام وخلاصة لما تم عرضه في مختلف أضواء هاته الورقة البحثية أمكننا الوقوف على:

- بالنظر إلى الجزائر وما تزخر به من مقومات سياحية تميزها عن باقي دول البحر الأبيض المتوسط لإنفرادها بخصائص طبيعية وتاريخية هائلة، يمكن أن تجعل الجزائر قطبا سياحيا بإمتياز، ولهذا يتعين النهوض بهذا القطاع وتنشيطه حتى يصبح من المصادر الرئيسية للدخل الوطني، مصدرا للعملات الصعبة، ويكون خيارا إستراتيجيا فعالا لتنويع الإقتصاد الجزائري؛
- بدات الجزائر تتفطن الى أهمية السياحة فظهرت بعض المبادرات للنهوض بالقطاع السياحي وتنميته، وقد تبنت السلطات ما يعرف بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030، فبموجبه تم تحديد الأهداف لجعل الجزائر بلد سياحي وجعل قطاع السياحة مساهما فعالا في عملية التنمية الإقتصادية ما يساعد على تخفيض الإتكال على قطاع المحروقات والتنويع في مصادر المداخيل خارج هذا القطاع؛
- يعتبر القطاع السياحي قطاعا حيويا له إرتباط وعلاقة جد وطيدة بالعديد من القطاعات الإقتصادية الأخرى، إلا أن هذا القطاع في الجزائر يعاني من مجموعة نقاط ضعف، تشكل في مجملها معيقات ونقائص لها آثار بالغة في الحد من فعالية هذا القطاع لجذب السائح الاجنبي ناهيك عن تحفيز سكان المحليين الدخول في تجارب سياحية؛
- فرغم تزايد عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال السنوات الأخيرة، إلا أن حجم الإيرادات بقي ضعيف وحتى معدلات مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بقت ضعيفة إذ ما قورنت بالإمكانيات السياحية للجزائر، فبذلك لم يتحقق التنويع اللذي كانت الدولة تأمل تحقيقه من هذا القطاع؛
- بالرغم من حدوث إرتفاع نوعا ما لناتج قطاع السياحة في عام 2019 ، بنسبة تراوحت بين 8 و 9 % ، لكن سرعان ما عرف القطاع تدهور نظرا لتأثره بجائحة فيريوس كورونا المستجد نتيجة لتأثر كل من جانبي العرض والطلب على السفر والسياحة بدرجة كبيرة، بسبب القيود المفروضة على وجهات السفر، إضافة إلى قيام عدد كبير من الدول بإلغاء رحلات الطيران من بينها الجزائر للحد من تفشي الفيروس، وهو ما أدى إل تراجع كبير لأنشطة السياحة والسفر.

في ظل هذه النتائج نجد انفسنا امام جملة من الاقتراحات نذكر مها:

- اعطاء الأهمية اللازمة لقطاع السياحة في الجزائر و استغلاله لتحقيق التنمية
- المحافظة على الموارد السياحية خاصة الطبيعية لضمان حق الاجيال القادمة لاستغلالها
- خلق ثقافة سياحية لدى المواطن الجزائري و تشجيع الاستثمارات السياحية الداخلية و الخارجية
- تخصيص ميزانية معتبرة لتنمية قطاع السياحة في الجزائر.

978-9931-9701-1-8

– الإحالات والهوامش :

– قائمة المراجع باللغة العربية

1. أوكيل حميدة، 2016، **دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الإقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص 57.
2. حنيش احمد، بوضياف حفيظ، 2020،**دراسه تحليلية لمساهمة القطاعات الإقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في تنمية الإقتصاد الجزائري** خلال فترة (2008– 2017)، المجلد 14، العدد 02، الجزائر ،2020، ص ص 78–79.
3. سماعيني نسيبة، 2020، **الأهمية والأثر الإقتصادي لصناعة السياحة في الجزائر**، مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، العدد الأول 01 مارس، الجزائر، ص385.
4. المرجع نفسه، ص 387.
5. ضيف أحمد، 2015، **أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، ص196.
6. عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة،2014 ، **التنويع الإقتصادي. مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، مجلة الغرى للعلوم الإقتصادية والإدارية، السنة العاشرة–المجلد الثامن– العدد الحادي والثلاثون، ص 143.
7. قدي عبد المجيد، 2015، **سياسة التنويع الإقتصادي**، بحث مقدم ضمن اليوم الدراسي حول إستراتيجية جديدة للتنويع الإقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط، جامعة البويرة، الجزائر، يوم 5 ماي ، ص 3.
8. مصطفى يوسف كافي، 2016، **إقتصاد السياحة والسفر**، دار الجامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ص 36.

Références en français:

1. Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme, SDAT 2030, Janvier 2014, p 17.
2. IBID, p 37.

978-9931-9701-1-8

الفلاحة خيار استراتيجي لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

Agriculture is strategic option for economic diversification in Algeria

- **جزيرة معيزي** أستاذة التعليم العالي، جامعة 8ماي1945 قالمة.الجزائر

- **ليلى سعدي** طالبة دكتوراه، جامعة 8ماي 1945 قالمة، الجزائر.

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع و آفاق القطاع الفلاحي في الجزائر، كبديل اقتصادي لتفعيل إستراتيجية التنويع الاقتصادي للتحرر من التبعية النفطية، حيث مع انهيار أسعار البترول منتصف 2014 وانخفاض الطلب عليه بسبب تفشي وباء كوفيد19 ، ما تسبب في أثار وخيمة على الاقتصاد الجزائري، فأصبح لزاما على الدولة البحث عن مصادر أخرى للدخل،و تحسين أداء مختلف القطاعات في الاقتصاد،على غرار الفلاحة التي تعد رهانا حقيقيا للجزائر للتخلص من لعنة النفط، وذلك من خلال تبني عدة سياسات وإصلاحات للنهوض بالقطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي من جهة، و ترقية الصادرات خارج المحروقات من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي ، التنويع الاقتصادي، كوفيد19،التبعية النفطية. الأمن الغذائي.

التصنيف : O13-N57

Abstract

The study aims to identify the reality and prospects of the agricultural sector in Algeria, as an economic alternative to activating the economic diversification strategy to liberate from oil dependency, as with the collapse of oil prices in mid-2014 and the drop in demand for it due to the outbreak of the Covid-19 epidemic, which caused dire effects on the Algerian economy, It became imperative for the state to search for other sources of income, and to improve the performance of various sectors in the economy, such as agriculture, which is a real bet for Algeria to get rid of the oil curse, by adopting several policies and reforms to advance the agricultural sector to achieve food security on the one hand, and to promote exports on the one hand. On the other hand, oil.

Keywords: *the agricultural sector, economic diversification, COVID-19, oil dependency, food security.*

Classification: *O13-N57*

978-9931-9701-1-8

مقدمـة

إن الوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري تتميز بأزمة خانقة متعددة الجوانب جعل السلطات العمومية تراهن أكثر من أي وقت على إدخال عدة قطاعات في هيكلها الإنتاجي حيث أن الجزائر ومنذ عدة سنوات بدأت بالحديث عن ضرورة فك الارتباط بقطاع النفط وتنويع اقتصادها،ولكن لم تتحقق أي نتائج في هذا الإطار وظلت التنمية مرهونة بقطاع النفط.ولكن الأزمة الحالية (انهيار أسعار البترول وتفشي وباء الكوفيد19) جعل من التنويع قضية وطنية مصيرية تستوجب سياسات واتخاذ إجراءات لازمة لتحقيق ذلك.وهنا يبرز القطاع الفلاحي كأهم البدائل خارج المحروقات ،فالجزائر و بما تملكه من إمكانيات طبيعية وبشرية و مالية تجعل من الفلاحة قطاعا يعول عليه لتعويض النضوب المحتمل للثروة النفطية ولمواجهة التقلبات المستمرة في أسعار النفط وما تتركه من أثار سلبية على إيرادات الجزائر الخارجية.

وللقطاع الفلاحي عموما قدرة عالية على خلق سلسلة من العمليات والنشاطات الإنتاجية ويساهم في تحقيق العديد من الصناعات بالإضافة إلى تحقيق الأمن الغذائي،وبذلك يكون محركا قويا للاقتصاد و بديلا استراتيجيا لتحقيق تنويع اقتصادي حقيقي. وهذا يقودنا إلى طرح الإشكالية الأتية:

- **إشكاليةالدراسة:** ما هي استراتيجيات ترقية القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل التنويع الاقتصادي؟

ومن أجل تحليل الإشكالية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- قامت الجزائر باتخاذ عدة إجراءات لتحسين أداء القطاع الفلاحي في الاقتصاد..
- رغم الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية للنهوض بالقطاع الفلاحي. إلا أنه لم يحقق المأمول منه.

- **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية هذه الدراسة تسليط الدور على إحدى الأطروحات التنموية والمتمثلة في ضرورة النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر، لتحقيق التنويع الاقتصادي نظرا لما تتمتع به هذه الأخيرة من إمكانيات طبيعية يمكن أن تجعل من هذا القطاع قاطرة للتنويع هذا من جهة بالإضافة إلى اعتماد الاقتصاد الوطني على عائدات النفط مما يعرضه لتقلبات الأسعار بسبب عدم تنويع الموارد.

- **منهجية الدراسة** للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف و تشخيص وضعية القطاع الفلاحي في الجزائر .والمنهج التحليلي لتحليل بيانات الدراسة.

1- الإطار النظري للتنويع الاقتصادي

1-1- تعريف التنويع الاقتصادي: للتنويع الاقتصادي مفاهيم متعددة تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر إليه من خلالها، فهناك من يربط التنويع بالإنتاج و بمصادر الدخل في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، وفي الكثير من الأحيان يعتقد بأن التنويع هو تنويع فقط لقطاع الصادرات، بينما تنويع سلة السلع التصديرية هو في الحقيقة جزء من مفهوم التنويع الاقتصادي وجزء أساس من تنويع هياكل الإنتاج، وبالتالي فالتنويع الاقتصادي لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب بل يمكن أن يتضمن أيضا إحلال الواردات. (بللعما و بن عبد الفتاح، 2018، الصفحات 331-332) .كما يعرف التنويع الاقتصادي بأنه الرغبة في تحقيق عدد أكبر من مصادر الدخل الرئيسية في الاقتصاد المعني، والتي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن التنافسية العالمية، وذلك برفع القدرة الإنتاجية للقطاعات المتنوعة، حتى وإن لم تكن ذات تنافسية عالية، وذلك بهدف الارتقاء بمساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، وتنويع هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتفعيل دور الجباية الضريبية لتوسيع إيرادات الموازنة العمومية، وبذلك تتعدد البدائل الاقتصادية لتحل محل المورد الواحد (كورتل، 2019، صفحة 6)

978-9931-9701-1-8

وعليه فإن التنويع الاقتصادي هو عملية التحول الهيكلي للاقتصاد الذي ينتقل من نسيج اقتصادي تهيمن عليه قطاعات النشاطات الأولية(الموارد الطبيعية) إلى القطاعات الثانوية مثل صناعة المعالجة و التصنيع و القطاعات الثالثة كالتجارة والسياحة.و مع ذلك فإن هذه العملية الديناميكية معيارية و لا تترجم بالضرورة إلى اختفاء القطاعات الأولية، ولكنها تتميز فقط بتقلص الأهمية النسبية لمساهمتها في تكوين ثروة الاقتصاد المعني. (paterna, 2013, pp. 80-81)

2-1- التنويع الاقتصادي أهداف و مبررات: إن سعي الحكومات نحو تنويع الاقتصاد مرتبط كذلك بقضايا التنمية على جميع مستوياتها، فمشاكل مثل انخفاض معدلات النمو، عدم وجود حوافز للقطاع العام و الخاص لتحقيق التراكم في رأس المال البشري، و عدم امتلاك القدرة التنافسية في التصنيع .....الخ، وزيادة احتمال حدوث الصدمات وامتداد أثارها في عمق الإقتصادات المحلية، والآثار الريعية المختلفة، كلها تجعل من الضروري على هذه البلدان إتباع استراتجيات التنويع الاقتصادي من أجل:

- ✓ تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة التي تعزز من مستويات المعيشة،و تولد الثروات وفرص العمل و تشجع على تطوير المعارف و التكنولوجيا الجديدة.
- ✓ تأمين بيئة اقتصادية مستقرة لتشجع على الاستثمار المحلي و الأجنبي و تعزز المناخ الملائم لبيئة الأعمال.
- ✓ هيكلة الاقتصاد الوطني بشكل يجعله أكثر تنوعا و إنتاجية وأقل عرضة لمخاطر الاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة
- ✓ تحقيق التنوع في مصادر الدخل الوطني والاعتماد على أكثر من مصدر للحد من الاعتماد على عائدات القطاع الأحادي.
- ✓ رفع مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدخل الوطني و تحسين كفاءة و فاعلية هذا القطاعات وترابطها، و بخاصة قطاع الصناعات التحويلية.
- ✓ تقليص مخاطر تقلبات أسعار السلع المصدرة و رفع معدل التبادل التجاري من خلال تنويع الصادرات
- ✓ الزيادة في خلق وظائف في القطاع الخاصة للموطنين من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- ✓ رفع إنتاجية العمل و رأس المال البشري، وبالتالي معدلات النمو الاقتصادي.
- ✓ إرساء قواعد الاقتصاد غير النفطي الذي ستنشأ الحاجة إليه بمرور الوقت عندما تبدأ الإيرادات النفطية في التراجع.و هذا ما حدث خلال العام الأخير بشكل ملحوظ.
- ✓ التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية و المقدرة على التعامل مع الأزمات و الصدمات الخارجية ،مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبترول والمواد الزراعية.....
- ✓ تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة و متنوعة كمصدر للدخل و للنقد الأجنبي و لعائدات الميزانية.
- ✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل و بالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد. (شليحي و بن موفق، 2018، الصفحات 200-201) كما أشارت إلى ذلك الأمانة العامة لتخطيط التنموي في قطر ،بالقول أن :" اقتصاد أكثر تنوعا هو بطبيعته أكثر استقرارا،و أكثر قدرة على خلق فرص العمل و إتاحة الفرص للجيل القادم ،وأقل

978-9931-9701-1-8

عرضة للتقلبات الدورية في فترات الكساد والازدهار في أسعار النفط والغاز الطبيعي. (باهي و رواينية، 2016، صفحة 137)

1-3- أنماط التنويع الاقتصادي: يوجد جوانب و أشكال مختلفة من التنويع :

1-3-1- تنويع الهيكل الإنتاجي(الصناعي): يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية، وهو ينطبق بشكل خاص على الإقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج و تصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية ،وتفادي الظواهر غير المرغوب فيها مثل لعنة الموارد أو المرض الهولندي.التنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا و المهارات ، وبالتالي بمعناه الأكثر شمولية.

1-3-2- تنويع الأسواق: ويحتل نفس القدر من الأهمية ،إذ أن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك وجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى، وعلاوة على ذلك ،هناك وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية على سبيل المثال، المهارات التكنولوجية و إنشاء قنوات تسويق التي تحتاج لفتح منافذ تصدير محتملة، كما تحتاج المهارات المتخصصة والمؤسسات الناشئة للدعم للدخول في خطوط المنتجات الجديدة ، وعموما تنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية، ويعمل على تخفيف سرعة الطلب و المنافسة الجديدة، و علاوة على ذلك ،فإن التصدير لأكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا.

إن النظر إلى درجة تنويع المنتجات و تنويع الأسواق معا يعطي صورة متكاملة على مدى المخاطر الجسيمة المحيطة بالهيكل الإنتاجي والتصديري لبلد ما. وفي معظم الحالات فإن هيكل الإنتاج الأكثر تنوعا أفضل من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع، وخاصة السلع الأولية. ونفس الشيء. فإن الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة ووجهات التصدير، بشكل عام، هو أفضل من التركيز على القليل.و مع أن عملية تنويع الإنتاج و التجارة قد تكون مكلفة، ومحفوفة بالمخاطر وطويلة الأجل، فإنه بالمقابل لا يمكن الاستهانة بالمكاسب التنموية المحتملة في ذلك. (باهي و رواينية، 2016، صفحة 136)

1-4- مظاهر التنويع الاقتصادي : يتجلى نجاح التنويع الاقتصادي بسيادة عدة مظاهر في الاقتصاد تتمثل في :

- ✓ تطوير البنية التحتية التي من شأنها المساهمة في تحسين بيئة الأعمال، وإعطاء دافعا محفزا للاستثمار الخاص و الأجنبي المباشر.
- ✓ احتلال القطاع الخاص مكانته الإيجابية في الاقتصاد، فيساهم في خلق الناتج المحلي والقيمة المضافة، ويشارك في تنويع الدخل وخلق فرص العمل خاصة إذا ما تم دعمه و توجيهه نحو مجال التصنيع
- ✓ ترقية الأداء في المؤشرات الدولية، التي تعكس إيجابيا الأداء و التنويع الاقتصادي ،كمؤشر التنافسية، مؤشر الخدمات اللوجيستية و مؤشر سهولة ممارسة الأعمال و مناخ الاستثمار.
- ✓ وجود تشابك بين القطاعات الاقتصادية وتغذية عكسية بينها أمامية وخلفية، من خلال الشراكة التي تفتح أفاقا لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتلعب دورها الفعال في التنمية الاقتصادية في البلدان الأقل تنويعا.

978-9931-9701-1-8

- ✓ التبني الدائم لبرامج الإصلاح والإنعاش الاقتصادي على جميع الأصعدة: المالية، النقدية، التجارة الخارجية وتعزيز آلية السوق و هو ما يفسر إيجابا على زيادة مساهمة كل القطاعات الاقتصادية في خلق الناتج المحلي الخام،أما تحرير التجارة الخارجية يرفع من حصيلة الإيرادات بالعملة الصعبة، مما يسد العجز الذي تعاني منه إيرادات خزينة الدولة، وبذلك يتحقق استقرار الموازنة.
- ✓ للاعتماد على القطاع النفطي كمورد أساسي وحيد، والتفكير في استغلال موارد طاقوية بديلة لضمان التنمية المستدامة (كورتل، 2019، الصفحات 8-9)

2- التنويع الاقتصادي و الفلاحة في الجزائر في الجزائر واقع و أفاق: لا شك أن اعتماد اقتصاد الجزائر على مصدر واحد ألا وهو النفط أمر خطير للغاية، حيث يترتب على تقلباته في الأسواق العالمية تحديات كبيرة من حيث التأثير المباشر على الموازنات العامة للدولة واستقرارها المالي، وعلى نموها الاقتصادي ويكمن الحل في بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.

2-1- هيكل الناتج الداخلي الخام: حيث سوف نقوم بدراسة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، بواسطة التنويع في النشاطات الإنتاجية أي هيكل **الناتج الداخلي الخام PIB**الذي يعبر عن مجموع السلع و الخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة داخل دولة ما، لذا سوف يتم تحليل التنويع في الناتج الداخلي الخام والذي يتوزع على سبعة قطاعات كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 01 تطورهيكل الناتج الداخلي الخام في الجزائر في الفترة (2000- 2019)

الوحدة(نسبة مئوية%)

السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	خدمات خارج الإدارة العمومية	خدمات الإدارة العمومية	حقوق ورسوم على الواردات
2000	39.20	8.40	07.05	08.12	20.44	10.30	06.49
2001	33.89	9.67	07.34	08.42	22.49	11.80	07.11
2002	32.55	09.19	07.18	09.03	22.72	11.00	08.32
2003	35.58	09.69	06.55	08.48	21.53	10.51	07.66
2004	37.94	09.18	06.05	08.29	20.97	10.39	07.19
2005	44.33	07.69	05.55	07.46	20.08	08.35	06.53
2006	45.56	07.53	05.22	07.91	20.05	7.96	05.78
2007	43.94	07.57	04.98	08.87	20.53	08.41	05.70
2008	45.48	06.57	04.39	08.80	19.91	09.41	05.43
2009	31.19	09.34	05.73	10.98	23.57	12.01	07.18
2010	34.86	08.47	05.15	10.49	21.57	13.24	06.24
2011	36.10	08.15	04.57	09.18	19.67	16.44	05.89
2012	32.88	08.97	04.60	09.34	20.14	16.93	07.14
2013	29.84	09.85	04.64	09.78	23.12	15.32	07.45
2014	27.04	10.29	04.86	10.41	24.30	15.89	07.21
2015	18.8	11.6	05.50	11.50	27.20	17.40	08.10
2016	17.3	12.2	05.60	11.80	27.60	17.50	08.00
2017	19.6	11.8	05.50	11.70	27.40	16.30	07.80
2018	22.4	12.00	05.60	11.60	26.20	14.80	7.400

978-9931-9701-1-8

*2019	19.3	12.00	05.90	12.20	27.50	15.40	07.70
المتوسط	32.39	9.95	5.6	9.72	22.85	12.97	6.52

المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات التقارير السنوية لبنك الجزائر (بنك و الجزائر، 2000–2019)

بالنظر لمعطيات الجدول رقم(01) يتضح أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات أخذت منحى تصاعدي من سنة 2000 إلى غاية سنة 2008 مقارنة بالقطاعات الإنتاجية الأخرى، حيث وصلت نسبة مساهمة قطاع المحروقات إلى 45.48 بالمئة سنة 2008 بعدما كانت تقدر بـ39.20 بالمئة سنة 2000. على عكس كل من قطاع الفلاحة والصناعة تراجعا ما نسبته 1.83 و 2.66 بالمئة سنة 2008 مقارنة بسنة 2000 على التوالي أما قطاع البناء والأشغال العمومية الذي عرفت نسبة مساهمته ارتفاعا طفيفا المقدربـ0.68 بالمئة و ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار البترول من جهة و عدم الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية

الأخرى من جهة ثانية. ولكن مع حلول سنة 2009 أخذت نسبة مساهمة قطاع المحروقات بالتراجع من سنة لأخرى بسبب الأزمة المالية العالمية و أزمة انهيار أسعار البترول منتصف سنة 2014 إلى وصلت 19.30 بالمئة سنة 2019

على عكس قطاعي الفلاحة والبناء والأشغال العمومية اللذان سجلا ارتفاعا طفيفا في نسبة مساهمتهما في الناتج المحلي حيث قدرت نسبتهما سنة 2019 بـ 12.00بالمئة و 12.20 بالمئة على التوالي ،أما نسبة مساهمة قطاع الصناعة بقيت شبه ثابتة ، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط إلى جانب اهتمام الدولة بالقطاعات الإنتاجية الأخرى. وعلى الرغم من تبني الجزائر فكرة التنويع الاقتصادي منذ الاستقلال إلا أنه تبقى مساهمة قطاع المحروقات في الـPIB مرتفعة مقارنة بمساهمة باقي القطاعات حيث مثلت نسبته خلال فترة الدراسة أكثر من ثلث الناتج المحلي الخام بينما قدرت نسبة مساهمة الفلاحة بـ9.95 % وهي نسبة محتشمة مثلها مثل قطاع الصناعة 6.52% كما يبينه الشكل رقم:01

شكل رقم 01: متوسط مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة (2000-2019)

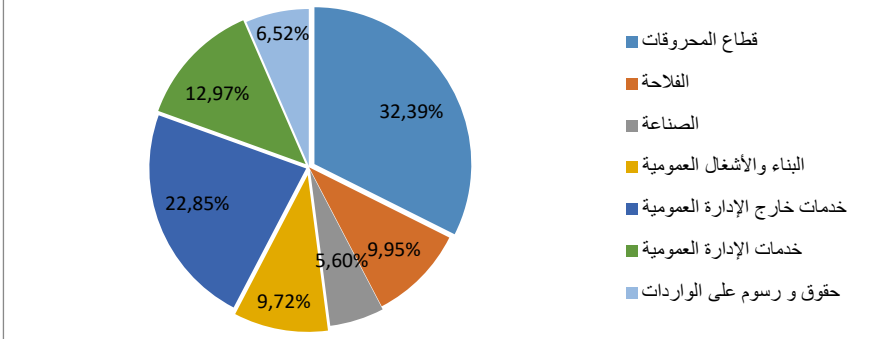

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01

II-2 واقع القطاع الفلاحي في الجزائر:

يعد القطاع الفلاحي من أهم قطاعات الاقتصاد الوطني نظرا لأهميته في الناتج الإجمالي واستيعابه لقوى العمل،وأهميته في الميزات التجاري،ودوره الكبير في تحقيق الأمن الغذائي للسكان،وقد بذلت الحكومة الجزائرية جهودا معتبرة لإنعاش هذا القطاع باعتباره يمتلك إمكانيات ومؤشرات تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية إذا ما تم استغلالها.

978-9931-9701-1-8

II. -2-1مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر:إن تطور أي قطاع اقتصادي مرهون بحجم الموارد و الإمكانيات المتاحة والتي ذا استغلت بطريقة مثلى سوف تجعل من هذا القطاع قطاعا رائدا يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد على غرار الجزائر حيث يتميز القطاع الفلاحي فيها بتوفره على مقومات هامة تتمثل في:

-**الموارد الطبيعية** : الأرض هي العنصر الأساسي للإنتاج الفلاحي،وتتميز الجزائر بتنوع الموارد الأرضية المؤهلة للزراعة بمساحة إجمالية تقدر 2.381.471كلم^2 تقدر المساحة الزراعية الإجمالية بـ42.4 مليون هكتار و التي تمثل 18% من المساحة الإجمالية للبلاد.كما تقدر المساحة الزراعية المستعملة بـ8,458مليون هكتار أي ما يعادل 28 % من المساحة الزراعية الإجمالية. ((crop science، 2020)

فتمثل الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي،ما يجعلها ثروة إستراتيجية لابد من العمل على حمايتها و تنميتها بالوسائل المتاحة من خلال العمل على تحسينها و توسيعها عن طريق تزويدها بالمحسنات العضوية،واستصلاح الأراضي والحد من التوسع العمراني والانجراف والتصحر ما يجعل ممارسة النشاط الزراعي عليها يهدف إلى زيادة الإنتاج عن طريق ثلاثة محاور وهي :

محورزيادة الإنتاج بزيادة مساحة الأراضي المزروعة(التوسع الأفقي)

محورزيادة الإنتاج بزيادة المساحة المحصولية(التكثيف المحصولي)

محورزيادة الإنتاج بزيادة إنتاجية وحدة المساحة(التوسع الرأسي)

ويختلف تطبيق هذه المحاور من دولة إلى أخرى،فالدول المتقدمة تركز على المحور الثاني والثالث وذلك لاعتمادها على التقدم،أما الدول النامية لازالت تعتمد على المحور الأول،ما يجعلها تحتاج لاستثمارات ضخمة لاستصلاح الأراضي وتوفير البنية التحتية.فعلى هذه الدول أن تحذوا حذو الدول المتقدمة بتطبيقها المحورين الثاني والثالث الذي يتيح إنتاجية أكبر و أحسن كفاءة لاستخدام أراضي زراعية بأقل تكلفة. (مرباح و فرحات، 2020، الصفحات 255-256)

الموارد المائية تلعب المياه دورا أساسيا في الإنتاج الزراعي،حيث تعتبر من المحددات الأساسية لنوعيته وحجمه،وهذا ما نلاحظه في انتاجات الزراعات الحديثة والمتطورة التي تعتمد على تقنيات الري والسقي المختلفة وتقدر الموارد المائية في الجزائر (بن موفق، 2019، صفحة 252)، حيث يمكن تقسيم الموارد المائية في الجزائر في الجدول التالي::

جدول رقم 02 توزيع الموارد المائية في الجزائر

المورد المائي	الحجم (مليارم^3)	المنطقة
المياه السطحية المتجددة	11	الشمال والجنوب
المياه الجوفية المتجددة	2.5	الشمال
المياه الجوفية غير المتجددة	6.1	الجنوب

المصدر:(**https://water.fanack.com/algeria/water-resources/, 2020**)

ونظرا لاحتياجات الجزائر للمياه فقد قامت ببناء السدود وإدخال تقنيات جديدة تمثلت في الري بالتنقيط و طريقة التدفق المائي تحت الضغط الطاقوي الضعيف،وفي السنوات الأخيرة اتجهت نحو استغلال مواردها المائية البحرية من خلال إنشاء العديد من مصانع تحلية البحر.

978-9931-9701-1-8

-**الموارد البشرية**: تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري في الإنتاج الزراعي خاصة في ظل قلة المعدات اللازمة أو تعذر استخدامها في ببعض العمليات و هو ما أدى إلى وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع إلا أن حجم القوة العاملة في الزراعة مقارنة بباقي القطاعات لا يزال منخفض حيث سجل سنة 2012 حجم عمالة قدر بـ247650 عامل بعد أن كانت تقدر بـ235834 عامل سنة 2000 إلا أن هذه الزيادة5.01% لا تزال ضئيلة فقد شهدت نسبة العمالة الزراعية إلى نسبة العمالة الإجمالية انخفاض متواصل على مر السنوات الأخيرة وهذا راجع إلى تخلي الشباب الجزائري عن رغبته في العمل في القطاع الفلاحي و توجهه إلى قطاع الصناعة،التجارة،الخدمات وغيرها من القطاعات الأخرى. (بوجطو و مصطفاوي، 2020، صفحة 26)

II. -2-2السياسات المنتهجة لترقية القطاع الفلاحي الجز ائري خلال الفترة(2000-2020):

عرف القطاع الفلاحي في الجزائر منذ الألفية الثالثة جملة من الإصلاحات الجذرية واسعة النطاق لم يشهدها القطاع منذ الاستقلال،سواء تعلق بالموارد البشرية أو الوسائل المادية والمالية،كان ذلك تحت عناوين مختلفة هدفها تصحيح السياسات السابقة و تتمثل في :

-**المخطط الوطني للتنمية الفلاحيةPNDA (2000-2004):** يهدف هذا المخطط إلى محاولة تحقيق مستوى الأمن الغذائي الذي يصبو إلى تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا و تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني وتنمية قدرات الناتج للمدخرات الفلاحية من بذور و شتائل وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف تنمية مستدامة وفي هذا الإطار يتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PANDA حول تحفيز و تدعيم المستثمرين الفلاحين. (حمريط، 2014، الصفحات 41-42)

وقد تضمن هذا المخطط تسعة برامج فلاحية تنموية منها خمسة برامج موجهة لتحسين مستوى و عصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي و هي:

أولا: البرامج الموجهة إلى إعادة تأهيل و تحديث المستثمرات الفلاحية. ثانيا: التشغيل الريفي ثالثا:برنامج تكثيف و تحويل أنظمة الإنتاج رابعا:برنامج تثمين الإنتاج الفلاحي (التكييف،التحويل،التخزين،التسويق خامسا:برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية.)

وأربعة برامج أخرى موجهة لحماية و تنمية المحيط الطبيعي و إنشاء مناصب مناصب عمل و هي كما يلي:

أولا: البرنامج الوطني لتشجير ثانيا :التشغيل الريفي ثالثا:برنامج حماية و تنمية المناطق السهبية،رابعا:برنامج حماية وتنمية الواحات.

لقد تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في سنة 2002،لإدماج دعم العالم الريفي،ونتيجة لذلك أصبح يسمى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية،وهكذا تم قطع مرحلة جديدة،ومع البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية حددت أهداف أوسع تتمثل في:

تعزيز المساهمة في الأمن الغذائي،تثمين كل الموارد المتاحة،حماية البيئة،كما تضمنت هذه الأهداف الموسعة تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية وكذا دعم سكان الأرياف الأكثر فقرا قصد تحسين حالة السكان الذين يوجدون في وضع صعب،ويقوم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على أربعة محاور أساسية هي:إنتاج وإنتاجية الفروع المختلفة والتي يتم تدعيمها عن طريف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية،تكثيف الأنذمة الزراعية،دعم

978-9931-9701-1-8

استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز واستصلاح الأراضي في الجنوب،توسيع عملية التشجير لزيادة نسبة الغطاء الغابي في شمال البلاد من 11 في المائة إلى 14في المائة (جعفري و العجال، 2018، الصفحات 105-106)

- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009:

خصص ضمن هذا البرنامج لسياسة التجديد الفلاحي والريفي ما يقارب 300 مليار د ج و هو امتداد للبرنامج السابق،يقوم الهدف الأساسي للسياسات الفلاحية المتعاقبة منذ سنة 1962، و"هو التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع تشديد على ضرورة تحويل الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل" بفعل تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية الإستراتيجية من خلال التغيير المحسوس للقواعد الهيكلية للقطاع على المدى المتوسط مع الاشتراك القوي للفاعلين في القطاعين العام و الخاص،و أهم أهدافه:

-ترقية الصادرات الفلاحية(المنتجات المحلية و الفلاحية الحيوية) و حمايتها و تنويعها.

-توجيه الاهتمام نحو القطاع الريفي إلى جانب القطاع الفلاحي.

-تحقيق امن غذائي مستدام واستحداث طرق جديدة لحكامة القطاع الفلاحي.

-الوصول إلى نمو اقتصادي داخلي و مدعم (عاتي و غانم، 2019، صفحة 243)

-إصلاح قطاع الفلاحة من خلال البرنامج الخماسي 2010-2014: والذي يهدف إلى تنشيط الطلب الكلي و دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي و في المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة وتهيئة و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية و تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية، حيث خصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشات القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية،خصص منه أكثر من 1.500مليار د ج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني أخذت منه التنمية الفلاحية النصيب الأوفر بأكثر من 1.000 مليار د ج تم رصدها لدعم التنمية الفلاحية و الريفية.كما تقرر دعم قطاع الفلاحة بإعادة تفعيل نشاط الديوان الوطني للأراضي الفلاحية من خلال قانون الامتياز الفلاحي الذي حل إشكالية العقار الفلاحي، وهو قانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010 الذي يحدد شروط و كيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة بالدولة. (عبدلي و جعفري، 2017، صفحة 33)

مخطط عمل الفلاحة (2015-2019): يقوم المخطط على ثلاث ركائز أساسي يمكن عرضها في الشكل التالي:

الشكل رقم 02:ركائز مخطط عمل الفلاحة

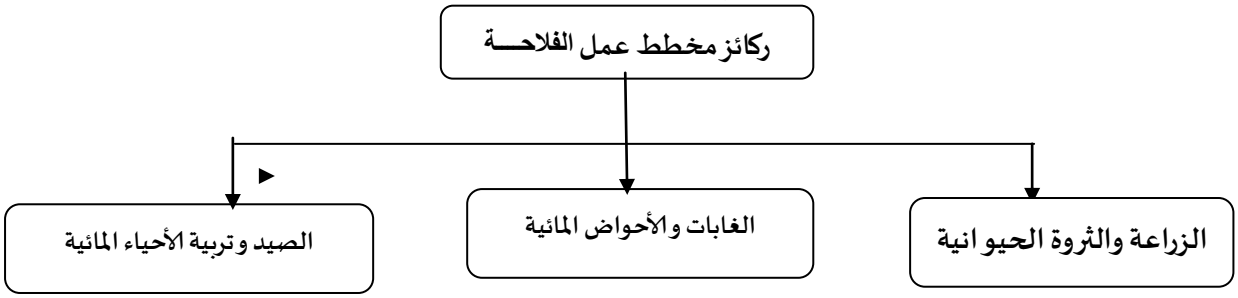

المصدر: جمال جعفري،العجال عدالة مبادرات إصلاح القطاع الفلاحي الزراعي في الجزائر و أثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية و قياسية للفترة (2000-2015) مجلة دفاتر اقتصادية،المجلد رقم 10،العدد 02،2018،ص108

978-9931-9701-1-8

تقوم الركيزة الأولى من مخطط عمل الفلاحة 2019،على الزراعة و الثروة الحيوانية ويكون ذلك من خلال تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي، ومتابعة و دعم أصحاب المشاريع الفلاحية،أما الركيزة الثانية فتقوم على إعطاء أهمية للإنتاج الغابي و كذا تشجيع السياحي البيئية في حين تقوم الركيزة الثالثة على متابعة ودعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات،زيادة تطوير صادرات السمك مع الحرص على حماية ووقاية أماكن صيد الأسماك (جعفري و العجال، 2018، صفحة 109)

- مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020- 2024:تحت شعارفلاحة وصيد بحري عصريين من أجل أمن غذائي أمثل:

بالنسبة للفلاحة: تعتزم الحكومة تجسيد سياسة فلاحية مستدامة من شأنها تعزيز الأمن الغذائي للبلاد والحد من اختلال الميزان التجاري للمنتجات الزراعية الغذائية الأساسية والمساهمة بشكل فعال في تنويع الاقتصاد الوطني.

كما ستوجه جهود التنمية الفلاحية وتهيئة المناطق الريفية والفلاحة الصحراوية و الجبلية نحو تنفيذ أعمال مهيكلة ترمي إلى ضمان الانسجام في شغل الأقاليم الريفية مع استغلال مستدام للموارد الطبيعية،من خلال تشجيع مبادرات الخواص التي من شأنها خلق الثروة واستحداث مناصب الشغل.

إن الحماية والتثمين المستدامين للفضاءات الطبيعية،عموما،والأملاك الغابية ومناطق الحلفاء خصوصا،من شأنهما أن يسمحا بتنمية إنتاج السلع والخدمات لفائدة السكان المحليين و الاقتصاد الوطني.

بالنسبة للصيد البحري والموارد الصيدية: وتتمثل أهم الأهداف المتوخاة في مجال التنمية المستدامة لنشاطات الصيد البحري و تربية المائيات في رفع حجم العرض الوطني من المنتجات الصيدية، من خلال ترقية وتطوير نشاط تربية المائيات على نطاق واسع و كذا تطوير الصيد البحري في أعالي البحار،و موازاة مع ذلك ،ستولى عناية خاصة باستمرار للتسيير المستدام و المسؤول لنشاطات الصيد البحري الممارسة إلى حد الآن، و تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمهني الصيد البحري و تربية المائيات. (مخطط عمل الحكومة، 2021)

II. 2-3-مؤشرات القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري:

مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية خلال الفترة(2000-2020): يمكن قياس مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية من خلال عدة مؤشرات،من أهمها نمو كل من الصادرات و الواردات الفلاحية،نسبة تغطية الواردات الفلاحية بالصادرات الفلاحية، ومساهمة الصادرات الفلاحية إلى الصادرات الكلية إلى جانب نسبة الواردات الفلاحية إلى الواردات الكلية،وأخيرا مساهمة التجارة الفلاحية في التجارة الخارجية الكلية.

جدول رقم02 :تطورالتجارة الخارجية الفلاحية في الجزائرخلال الفترة (2000- 2020)

السنة	الصادرات الفلاحية مليون دولار	الواردات الفلاحية مليون دولار	الميزان التجاري الفلاحي مليون دولار	نسبة صادرات الفلاحة إلى الصادرات الكلية	نسبة واردات الفلاحة إلى الواردات الكلية
2000	43.00	2500.00	-2457	%0.2	%27
2001	50.00	2550.00	-2500	%0.3	%26
2002	55.00	2888.00	-2833	%0.3	%24
2003	49.00	2807.00	-2758	%0.2	%21
2004	59.00	3770.00	-3711	%0.2	%21
2005	67.00	3747.00	-3680	%0.1	%18
2006	74.00	3896.00	-3822	%0.1	%18

978-9931-9701-1-8

2007	89.00	5100.00	-5011	%0.1	%18
2008	120.00	7987.00	-7867	%0.2	%20
2009	113.00	6096.00	-5983	%0.3	16%
2010	316.00	6399.00	-6083	%0.6	%16
2011	355.00	10237.00	-9882	%0.5	%22
2012	316.00	9352.00	-9036	%0.4	%19
2013	402.00	10088.00	-9686	%0.6	%18
2014	325.00	11663.00	-11338	%0.5	%20
2015	236.00	9980.00	-9744	%0.7	%19
2016	327.00	8726.00	-8399	%1.1	%19
2017	349.00	9049.00	-8700	%1.2	%20
2018	374.00	8574.00	-8200	%0.9	%18.5
2019	408.00	8072.00	-7664	%1.14	%19.25
2020	442.00	8094.00	-7652	%1.86	%23.54
المتوسط	217.59	6800	-6582	%0.54	%19.15

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Direction Générale des Douanes, "Evolution du commerce extérieur de l'Algérie par groupe d'utilisation", Algérie, période: 2000-2020 (direction generale des douanes, 2000-2020) (www.douane.gov.dz, 2000-2020)

تبين معطيات الجدول السابق أن كل من الصادرات و الواردات الفلاحية عرفت اتجاها تصاعديا معظم فترة الدراسة،كما أن الواردات كانت أكبر من الصادرات،أو بالأحرى كانت ضئيلة جدا حتى أن متوسط الصادرات خلال الفترة (2000-2020) لم تتجاوز 0.6%من إجمالي الصادرات في حين كان متوسط الواردات الفلاحية من إجمالي الواردات عند حدود 20%،الأمر الذي جعل الميزان التجاري الفلاحي في عجز دائم خلال كل سنوات الدراسة.

مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي: إن وزن الفلاحة في النشاطات المنتجة يتراوح بين 8.40 و14.23 %والجدول رقم.04 يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة للقطاع الفلاحي ، حيث يتضح لنا أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2020) بلغت 6.56 في أدنى مستوياتها سنة 2008،و شهدت منحى تصاعدي خلال السنوات الأخيرة لتسجل أعلى نسبة لها سنة 2020 تقدر بـ14.23% وهذا يرجع للبرامج والسياسات المتبعة من طرف الدولة الجزائرية لتحسين أداء هذا القطاع.

الجدول رقم:04تطور القيمة المضافة الفلاحية في الناتج الداخلي الخام للفترة(2000-2020)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة المضافة	8.40	9.75	9.22	9.81	9.44	7.69	7.54	7.57	6.59	9.34	8.47
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
القيمة المضافة	8.11	8.77	9.85	10.29	11.57	12.22	11.94	11.97	12.38	14.23	

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على: إحصائيات البنك الدولي نقلا عن الرابط: **www.albankaldawli.org**(البنك الدولي، 2021) ،

978-9931-9701-1-8

1- **مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل**: من بيانات الجدول يتضح لنا أن هناك تراجع مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل،ويعود هذا التراجع نتيجة هجرة القوى العاملة من هذا القطاع إلى قطاعات اقتصادية أخرى نتيجة الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل،وكذا عدم توفر الإمكانيات المادية للفلاح مما ساعد على الهجرة الريفية نحو المدن لأبناء الريف لتحسين أوضاعهم الاجتماعية و زيادة دخولهم . (مرباح و فرحات، 2020، صفحة 559) بالإضافة أنه لا يوجد هناك دعم للفلاح من قبل الحكومات السابقة لتشجيعه على ممارسة هذا النشاط بدل التوجه إلى القطاعات الأخرى .

جدول رقم05 : تطور مساهم قطاع الفلاحة في التشغيل

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النسبة	22.34.	21.71	21.72	21.72	20.10	18.54	17.06	15.63	14.33	13.03	11.87
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019		
النسبة	10.77	10.69	10.59	10.49	10.38	10.28	10.16	9.88	9.60		

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على: إحصائيات البنك الدولي نقلا عن الرابط:www.albankaldawli.org تحديث 2020/08/01 ((البنك الدولي، 2021)

4-2 معوقات وصعوبات القطاع الفلاحي: هناك العديد من الصعوبات التي أدت إلى ضعف أداء القطاع رغم كل الجهود المبذولة من أهمها:

-**المعوقات الطبيعية**: وتنحصر في مجال الموارد الطبيعية، كالأراضي الزراعية المتاحة والمساحات المزروعة والمياه المتاحة.....الخ.وتعتبر كل من الموارد الأرضية والمائية بمثابة الركيزة الأساسية للتنمية الزراعية، غير أن بعض الممارسات البشرية غير الرشيدة المرتبطة بالزراعة وغيرها من الأنشطة التي يمارسها الإنسان قد أدت إلى التدهور الكمي والنوعي لهذين الموردين،الأمر الذي انعكس سلبا على الإنتاج و الإنتاجية على مر السنين،بحيث أصبحت نادرة و تمثل عائقا أمام تطور الزراعة،ورفع قدرتها الإنتاجية،وتنقسم المعوقات الطبيعية إلى: معوقات مناخية،تملح التربة،التصحر، (بوعقل و مباركي، 2017، صفحة 96)

-**المعوقات التكنولوجية**: تعتبر التكنولوجيا المستعملة في الزراعة عاملا أساسيا في تحديد معدل الإنتاج و الإنتاجية،ويعود انخفاض الإنتاجية بالجزائر إلى اعتمادها على تكنولوجيا بسيطة وتقليدية كالعمل اليدوي الإنساني والحيواني و رغم توسع استفادة القطاع من كثير من المدخلات الحديثة للإنتاج كالجرار والحاصدات والآلات المختلفة واستخدام الأسمدة،إلا أن ذلك ليس بالكافي،ويجب على السلطات العمومية دعم القطاع بالمكننة وباقي مدخلات الإنتاج الحديثة. كما ينبغي الإشارة إلى الإرشاد الزراعي في الجزائر و ضعف ربطه بمراكز البحوث الزراعية.ورغم بدل الدولة لمجهودات في سبيل تأسيس معاهد للدراسات والبحوث في الاقتصاد الزراعي ووضع برامج للتدريب والإرشاد الزراعي وتنفيذها وتسخير التكنولوجيا الزراعية في مجال الهندسة الوراثية التي إن عممت سوف تحدث تغيرات واسعة في مجال إنتاج الغذاء،إلا أننا لم نصل إلى تحقيق الأهداف المرجوة (بوجطو و مصطفاوي، 2020، صفحة 32)

مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية،مادية وتنظيمية: وترتبط هذه المشاكل بالجوانب ذات الصلة بممارسات العاملين في القطاع الزراعي كأشخاص و تنظيمات من حيث قدراتهم الأدائية و إمكانياتهم المادية التي يتم تسخيرها للعمل في هذا المجال ونوجزها فيما يلي:

مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية و المؤسسية: ونعني بها خصائص القوى الزراعية العاملة و متطلباتها العملية حيث يعاني القطاع الزراعي مشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمالة الزراعية،أين تبر مشكلة الفائض في هذه القوى مما يؤدي إلى بطالة مقنعة،كما أن هذا القطاع غير مغري مما يجعل الإقبال عليه ضعيفا دون أن ننسى

978-9931-9701-1-8

نوعية اليد العاملة التي تعاني نقصا في معرفتها لأساليب الإنتاج العملية ووسائله الحديثة وكيفية استخدامها وذلك بسبب عدم حصولها على فرص التعليم والتدريب الفني والزراعي وانتشار الأمية وإتباع الطرق التقليدية الذي يؤثر بصفة مباشرة في مستوى الإنتاجية.

مشاكل ومعوقات تنظيمية: والتي تتعلق بعمليات تنظيمية كالتسيير، التسويق وغيرها نذكر منها:

***مشاكل التسويق:** هي عبارة عن انتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك و تبادلها و هناك عدة مشاكل تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب فهذا يعرف بتدني في نوعية المنتجات الزراعية المعروضة في الأسواق،ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية و دراسة الأسواق و العجز في الكفاءات التسويقية المدربة.

***مشاكل متعلقة بالصادرات:** تتصف الصادرات الزراعية الجزائرية بصفة العشوائية بالإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الأمطار مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة من سنة إلى أخرى.

***مشاكل التسيير الإداري للزراعة:** يتفق الجميع أن الزراعة الجزائرية تتوفر على إمكانيات بشرية و فنية معتبرة ولكنها ليست مستغلة و مسخرة لتفعيل الأنشطة والتنمية المختلفة. (غربي، 2008، صفحة 253)

الخاتمة: إن اعتماد الجزائر على سلعة النفط و عوائدها كسلعة أساسية لتمويل البرامج التنموية جعل اقتصادها يتأثر بالتقلبات التي تشهدها أسواق النفط العالمية و انعكس ذلك في أداء اقتصادها الكلي.

من خلال هذه الدراسة والتي تمحورت حول القطاع الفلاحي كبديل اقتصادي لتفعيل إستراتجية التنويع الاقتصادي ،حيث قمنا بتشخيص واقع القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال التطرق لمقوماته،بالإضافة إلى السياسات والبرامج المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية للنهوض بهذا القطاع ،كما تم الإشارة مساهمة القطاع الفلاحي في أهم المؤشرات الاقتصادية وقد تم التوصل إلى مايلي:

رغم الإصلاحات المعتمدة و البرامج الكبرى ذات المخصصات المالية الضخمة للقطاع الفلاحي لم يصل للمستوى المطلوب لدعم التنويع الاقتصاد ي، حيث مازالت الجباية البترولية تشكل النسبة الكبرى من مدا خيل القطاعات.

الاقتراحات: أبثثت الدراسة غياب استراتيجية واضحة للتنويع الاقتصادي في الجزائر حيث يمكن طرح بعض الاقتراحات لتحقيق التنويع الاقتصادي والتخلص من التبعية النفطية:

-إعطاء أولوية و اهتمام للفلاحة بوضع إستراتيجية فعالة و طويلة الأمد مع تشجيع الاستثمار الفلاحي، والاهتمام بالجنوب لأنه يقدم نماذج فلاحية تنموية و حيوية ناجحة في القطاع

- عصرنة الفلاحة من خلال إدماج منتجات المعرفة و الرقمنة .لزيادة الإنتاجية والمرودية مع توسيع المساحات الزراعية وتطوير الزراعات الإستراتجية و تنمية البحث في الميادين الزراعية.

- تقديم مختلف أنواع التمويل للفلاحين خاصة صيغ التمويل الإسلامي، ناهيك عن توفير التأمين، خفض و إعفاء الفلاحين من مختلف الضرائب.

- العمل على تنظيم الأسواق لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق و التخزين مع إلغاء الاحتكار.

- كل هذه الاقتراحات تتطلب إرادة سياسية قوية و فعالة لتبني القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي لتحقيق التنويع الاقتصادي إلى جانب باقي القطاعات.

-

978-9931-9701-1-8

قائمة المراجع باللغة العربية

1. يمينة عاتي، و عبد الله غانم. (2019). الغلاحة بديل استراتيجي لتنمية الاقتصاد الوطني في ظل تراجع عائدات النفط. صفحة 243.
2 -أسماء بللعما، و دحمان بن عبد الفتاح. (2018). استراتيجية التنويع الإقتصادي. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية* ،
3 الطاهر شليحي، و مرزوق بن موفق. (2018). المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية. *مجلة الحقيقة* ، الصفحات 200-201.
4-وتيارة ,ع .,العمراوي ,س & .,بن لحرش ,ص .(s.d.) .دور ادارة فوائض صادرات المحروقات في تحقيق النمو الاقتصادي)تجربة صندوق النفط النرويجي .(*مجلة البحوث الادارية والاقتصادية* ,
5-زوق بن موفق. (2019). *استراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة*. اطروحة دكتوراه، الجزائر: جامعة زيان عاشور
6- موسى باهي، و كمال روابنية. (2016). التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية-حالة البلدان المصدرة للنفط. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية* ، الجلفة.
7-نجاة كورتل. (2019). الاقتصاد الجزائري بين واق الاقتصاد الريعي و رهانات التنويع الاقتصادي-دراة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة2011-2017. *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية*
8- ادريس عبدلي، و جمال جعفري. (2017). الاصلاحات الفلاحية في الجزائر ،واقعها،افاقها و اثرها على تطور الانتاج الفلاحي. *الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الابيض المتوسط*. جامعة الجزائر.
9-جمال جعفري، و عدالة العجال. (2018). مبادرات اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر و أثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة(2000-2015). *مجلة دفاتر اقتصادية*
10-حكيم بوجطو، و محمد أمين مصطفاوي. (2020). القطاع الفلاحي في الجزائر بين الواقع والمأمول. *مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون*
11-رشيد حمريط. (2014). *دور الاستثمار الفلاحي في دعم ايرادات الدولة-الزراعات الصحراوية-ولاية بسكرة نموذجا،اطروحة دكتوراه*. جامعةمحمد خيضر -بسكرة، الجزائر.
12-طه ياسين مرباح، و عباس فرحات. (2020). القطاع الفلاحي في الجزائر كالية للتنويع الاقتصادي. *المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية* ،
13 فوزي غربي. (2008). الزراعة بين الاكتفاء والتبعية. *اطروحة دكتوراه* ، 253. العلوم الاقتصادية: جامعة قسنطينة.
14-احصائيات البنك الدولي. (2021). تاريخ الاسترداد 2021، من https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS
15-مخطط عمل الحكومة ,م .أ .(2021) *بوابة الوزارة الأولى* .Consulté le جويلية 2021, sur http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/documents/textes-de-references/plans-d-actions.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

16-paterna, N. (2013, octobre). Diversification economique territoriale:enjeux,determinants,stratégies,modalités, conditions et perspectives . 80-81. université du Quebec, Canada.
17-fanack water. (2020). Consulté le 08 07, 2021, sur https://water.fanack.com/algeria/water-resources/.
18-direction generale des douanes, a. (2000-2020). *evolution du commerce exterieure*. Consulté le juillet 2021, sur https://www.douane.gov.dz/IMG/pdf/rapport_sur_les_statistiques_du_commerce_exterieur_.
19- https://www.algeria.cropscience.bayer.com/ar- من 2021، تاريخ الاسترداد .Algerie crop science (2020) .DZ/Qui-Sommes-nous/L-agriculture-en-Algerie.aspx

978-9931-9701-1-8

التنويع في الصادرات كآلية لنجاعة سياسة تخفيض العملة في الجزائر
-دراسة قياسية للفترة (1986-2019)-

Diversification in exports as a mechanism for the effectiveness of the currency devaluation policy in Algeria Standard study for the period (1986-2019)

- **تمار أمين:** أستاذ محاضر ب ، بليدة 2، الجزائر.
- **سلاوتي حنان :** أستاذة محاضرة ا ، بليدة 2، الجزائر

ملخص

تهدف الدراسة إلى ابراز أثر سياسة تخفيض العملة على الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1986-2019)من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ *ECM* ودراسة سببية *Granger* والتي اظهرتا غياب مرونة بين متغيرتي الدراسة و غياب علاقة سببية من سعر الصرف الحقيقي بالاتجاه الصادرات أي ان سياسة تخفيض العملة لم تساهم في تحفيز الصادرات التي ترتبط في الجزائر بعوامل خارجية مثل الطلب العالمي و ما يحدث في الأسواق العالمية للنفط ، مما يستوجب ضرورة التفكير في تنويع الصادرات و هذا ما يتيح لسياسة تخفيض الدينار الجزائري إلى زيادة حقيقية في قيمة و حجم الصادرات، و تحسين المركز التنافسي للبلد كما نصت عليه النظرية الاقتصادية.

الكلمات المفاتيح: سياسة تخفيض العملة، تنويع الصادرات، نموذج تصحيح الخطأ *ECM* ، سببية *Granger* .

تصنيف **JEL** : O24 ، F13 ، C32 ،

Abstract

The study aims to highlight the impact of the currency devaluation policy on Algerian exports during the period (1986-2019) by estimating the error correction model (ECM) and the Granger causality study, which showed the absence of flexibility between the two study variables and the absence of a causal relationship from the real exchange rate to the direction of exports, meaning that the policy of reduction The currency did not contribute to stimulating exports that are linked in Algeria to external factors such as global demand and what is happening in the world markets for oil, which necessitates the need to think about diversifying exports and this allows the policy of reducing the Algerian dinar to a real increase in the value and volume of exports, and to improve the position The competitive position of the country as stated by economic theory.

***Key words**: devaluation policy, diversification of exports , ECM , Granger causality*

Jel Codes Classification : O24 ، F13 ، C32،

978-9931-9701-1-8

مقدّمة

ترتبط الصادرات في أغلب البلدان النامية في رأي الكثير من الباحثين والمفكرين و الكتاب الاقتصاديين إلى عامل ثابت يتحدد بعوامل خارجية مثل الطلب العالمي بالإضافة إلى أسعار البترول الخام على اعتبار أن الاقتصاد الجزائري يعتمد أساسا على صادرات المحروقات، إلا أنّنا في بحثنا سنركز على درجة استجابة تغير الصادرات نتيجة التقلبات التي تحدث في سعر الصرف الذي يعتبر من محددات هامة في تفسيرها، و في ظل الوضعية الصعبة التي مرت بها الجزائر ابتداء من منتصف الثمانينات إلى غاية التسعينات و التي تعاني منها حاليا بسبب جائحة الكوفيد19 و ما خلفته من تبعات على الاقتصاديات دفعتها إلى الإصلاحات الاقتصادية التي مست كافة القطاعات و منها قطاع التجارة الخارجية الذي مر بعدة مراحل كانت تهدف في كل مرة إلى تحريرها من القيود التي كانت مفروضة في ظل الاقتصاد المخطط ، و شكلت سياسة تخفيض العملة إحدى السياسات الهامة التي فرضها صندوق النقد الدولي على الدول النامية التي تعاني موازين مدفوعاتها من اختلالات مؤقتة عارضة أو هيكلية مزمنة ، و قد أسفرت الأزمة الاقتصادية 1986 و 2015 والمتمثلة في تزامن تدهور أسعار البترول وتراجع سعر الدولار الأمريكي عن نتائج اقتصادية واجتماعية مست مختلف دول العالم لاسيما الجزائر حيث كشفت هاتين الازمتين عن حقيقة ضعف الاقتصاد الجزائري و التي أدخلته في دوامة إصلاحات من بينها اجراء سياسة تخفيض التي لم تكن هذه السياسة ضمن اولويات السلطات الجزائرية ، لكن مع تدهور الوضع الاقتصادي و مؤشرات التوازن الخارجي دفع السلطات الى تبني هذه السياسة بهدف كبح الواردات و دعم الصادرات التي بقيت لعقود تخضع لعديد العوامل ادت الى تذبذبها وعدم ثباتها خاصة في ظل انهيار اسعار النفط في سنوات الاخيرة و عدم استقرارها لذا و بناءا على ما سبق نطرح الاشكالية التالية : **الى أي مدى يمكن أن تساهم سياسة تخفيض العملة في تحفيز الصادرات بالجزائر خلال الفترة (1986-2019)؟**

أهمية البحث: تكمن أهمية الدراسة من أهمية السياسات الاقتصادية الكلية بصفة عامة و سياسة تخفيض العملة بصفة خاصة لما لها من دورا هاما في تحفيز الصادرات و بتالي تسوية العجز في الميزان التجاري الذي يشكل أحد اهم مؤشرات التوازن الخارجي كما تبرز اهمية دراستنا من نموذج تصحيح الخطأ ECM باعتبار ه احد اهم نماذج الاقتصاد القياسي نظرا لبساطة استعماله وكذا لدراسة علاقة التكامل المشترك .

أهداف الدراسة: يهدف البحث الى تحليل اثر سياسة تخفيض العملة على الصادرات الجزائرية من خلال الاعتماد على بيانات سنوية للفترة (1986-2019) من خلال اختبار التكامل المشترك وفق نموذج نموذج تصحيح الخطأ ECMو سببية غرانجر هذا بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة (1986-2019) ، مما يسمح لنا باختبار اشكالية الدراسة و الوصول الى النتائج المرجوة.

منهج الدراسة: بالنظر إلى طبيعة الموضوع ومن أجل تحقيق أهداف هذا البحث والإحاطة بمختلف جوانبه سنعتمد على المنهج الوصفي لدراسة الموضوع في الجانب النظري والدراسات السابقة كما سنستعين بالمنهج التحليلي من خلال عرض بعض الجداول المتعلقة بمتغيرتي الدراسة، كما ستتبع في الدراسة المنهج القياسي عن طريق الاستعانة بالطرق القياسية والإحصائية الحديثة.

978-9931-9701-1-8

الدراسات السابقة: من خلال اطلاعنا على الدراسات السابقة توصلنا أنه توجد مجموعة واسعة من الدراسات الأكاديمية، كما ان نتائج تلك البحوث كانت متباينة من حيث الدلالة الإحصائية والاقتصادية وحسب مختلف المناطق والدول المختارة وكذا المنهجية القياسية المتبعة ومن بين اهم البحوث نذكر:

- **دراسة ل** (ASIF, 2011) **بعنوان" أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري في باكستان"** حيث حاول اثبات آثار تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري في باكستان في كل من المدى الطويل والقصير باستخدام اختبار التكامل المشترك و توصل الى نتيجة تظهر أن انخفاض قيمة عملة باكستان (روبية) فعالة في تحسين الميزان التجاري و كذلك اوضح ان هناك علاقة تكامل كما لفت انتباهنا

- **دراسة** (Elif Guneren Genc, 2014) بعنوان **" تأثير اسعار الصرف على الصادرات و الواردات لبعض الدول النامية"** حيث قام الباحث بالاستخدام بيانات سنوية للفترة (1985-2012) لاختبار التكامل المشترك توصل ان اسعار الصرف تؤثر على الواردات و الصادرات في بعض الدول النامية على المدى الطويل اما البعض الاخر من البلدان فسعر الصرف لا يعتبر ذو دلالة احصائية.

- اما دراسة (سي محمد، 2016) بعنوان **" اختبار منحنى J للتجارة الخارجية في الجزائر دراسة قياسية من 1980 الى 2015"** حيث قام الباحث من خلال ها اختبار اثر تخفيض العملة على الميزان التجاري الكلي و الميزان و التجاري الغير النفطي خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2015 باستخدام نموذج ARDL و توصلت الدراسة إلى انه بالرغم من تحقق منحنى J ومن ثم شرط مارشال –لينر للميزان التجاري الكلي إلى أن هذا التأثير لتخفيض الدينار كان تأثيرا وهميا راجع لكون الصادرات مهيمنة من طرف قطاع المحروقات في حين أن الواردات ليست مرنة لكون انه لا يوجد سلع بديلة للمستوردات الا في حدود ضعيفة و هذا راجع لتخلف القطاعات الاقتصادية في ظل ما يعرف بالعلة الهولندية

- و في دراسة (وعيل هاني، 2018) **"تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2015"** قام الباحث بتقييم تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2015 و توصل إلى أن انخفاض قيمة الدينار، سواء أكان تخفيضا مقصودا من طرف السلطات النقدية، أو انخفاضا ناتجا عن قوى العرض والطلب، فإنه يؤدي إلى تخفيض نزيف احتياطات الصرف إلى الخارج، لوجود علاقة سالبة بين سعر صرف الدينار واحتياطات الصرف الأجنبي؛ اتضح أيضا أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري، والتي تم اللجوء إليها كثيرا وبشكل مبالغ فيه، هي صحيحة من الناحية النظرية في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، إلا أن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الجزائر، قد ألغت الأهداف المرجوة من هاته العملية.

I– دراسة تحليلية للصادرات في الجزائر : يتسم هيكل صادرات الجزائر بالتركيز السلعي، أي الاعتماد على سلعة واحدة حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على عائدات المحروقات وسنتطرق في هذا المحور الى تركيبة السلعية للصادرات الجزائرية وكذا التوزيع الجغرافي لها.

I–1– التركيبة السلعية للصادرات: يتميز هيكل الصادرات بنوع من الثبات من سنة إلى أخرى ، فالجزائر تعتبر دولة مصدرة لمنتوج واحد و هو المحروقات و التي تغطي نسبة 96 % من الصادرات ، و يعبر الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية عن طبيعة هيكل الاقتصاد الوطني، أمّا بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فقد كان ينتظر من الجهود المبذولة لترقيتها تقليص التبعية الشبه الكلية لقطاع المحروقات، إلّا أنّ المعطيات الموضّحة في الجدول رقم (01) تكشف غير ذلك إذ تبقى مساهمتها في إجمالي الصادرات ضئيلة جدا و لم تتعدى في غالب الأحيان 7 % خلال سنوات الدراسة .

978-9931-9701-1-8

الجدول رقم (01): جدول يوضح تطور الصادرات الجزائرية للفترة (2010-2019) الوحدة : مليون دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي الصادرات	57 762	73 802	72 620	65 823	61 172	35138	29310	34570	41110	35600
الصادرات خارج المحروقات	1 619	2 140	2 048	2 161	2 810	2057	1781	1930	2216	2068
للصادرات خارج المحروقات%	2.80	2.90	2.82	3.28	4.59	5.85	6.076	5.58	5.390	5.80

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على النشرة الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي في مارس2018 و ديسمبر2019.

من خلال الجدول(01) الوزن الكبير الذي تمثله صادرات المحروقات بالنسبة لإجمالي الصادرات ، فصادرات المحروقات تمثل ما يقارب 97.19 % من إجمالي الصادرات الوطنية ، مع العلم أنّ صادرات المحروقات بالكامل تعتبر مواد أولية أي أنّها عرضة للتقلبات في السوق الدولية من حين لآخر ، ممّا يجعل الاقتصاد الوطني دائما في تبعية للخارج خاصةً ما تعلّق بتحصيل العملة الصعبة لتسديد خدمات الديون و كذا الواردات ، في حين أنّ الصادرات خارج المحروقات مازالت دون مستوى 7 في المائة و تصل في بعض الأحيان إلى دون 1.6 %كما هو الحال في سنة 2005 حيث قدره ب 1.95 % من إجمالي الصادرات، أمّا السنوات المتبقية فقد شهدت صادرات المحروقات ارتفاعا متواصلا بلغ حدّه الأقصى سنة 2006 حيث بلغت 98 % من إجمالي الصادرات و قد يعود ذلك إلى توتر العلاقات السياسية العالمية ، في وقت تعتمد فيه الجزائر بصورة مفرطة على العائدات النفطية. و انهار إجمالي الصادرات سنة 2009 ليصل إلى 20537 مليون دولار بسبب الأزمة المالية و التي أثرت على استهلاك الطاقة و انهيار أسعار الغاز الطبيعي .

و مع بداية تعافي الاقتصاد العالمي نسبيا سنة 2010 من الأزمة المالية شهدت الصادرات الجزائرية نموا مطردا لتصل إلى 72620 مليون دولار سنة2012. كما هو ملاحظ من جدول انخفاض ملموس في الصادرات الجزائرية لسنة 2015 بسبب الازمة النفطية للتزايد بشكل مطرد الى غاية سنة 2019 لتبلغ 35600 مليون دور.

I-2- التوزيع الجغرافي للصادرات: الملاحظ من خلال الشكل البياني رقم(01)و الجدول رقم (02) يرى أن هناك تنويعا جغرافيا لتصريف الصادرات السلعية حيث تحتل المنطقة الاقتصادية الأوروبية المرتبة الأولى كشريك تجاري تتقدمهم كل من إسبانيا و إيطاليا و فرنسا و هولندا و بريطانيا ثم هولندا على الترتيب ثم باقي أعضاء الاتحاد و يعود سبب في ذلك إلى إنّ هذا الاتحاد يضم عددا كبيرا من الدول الصناعية المتقدمة التي تعتبر من أكثر الدول المستعملة للمواد الخام و المواد الأولية كما يمكن تفسير ذلك بالقرب الجغرافي لمعظم الدول الأوربية مما يسهل عملية النقل إلى دول المنطقة و مختلف العلاقات التاريخية معها كما تتنوع صادرات الجزائر تجاه مناطق الدول الآسيوية تأتي الصين بحجم1311 و اليابان ب 1.59% في مقدمة هذه القارة ، و تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى من حيث المعاملات الاقتصادية مع الجزائر ب في دول أمريكا الشمالية .

978-9931-9701-1-8

الجدول رقم (02): جدول يوضح أهم شركاء الصادرات لسنة 2019. الوحدة: مليون دولار

بلد التصدير	اسبانيا	ايطاليا	فرنسا	بريطانيا	هولندا	تركيا	و م أ
الحجم	5002	6127	4631	2771	2250	2318	3857
بلد التصدير	الصين	البرتغال	البرازيل	بلجيكا	ج.كوريا	المغرب	الهند
الحجم	1311	1111	2248	1225	1264	653	1622

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك .

I-3- رؤية تحليلية لأثر سياسة التخفيض على الصادرات الجزائرية: مبدئيا، فإنّ تخفيض سعر العملة الوطنية يؤدّي إلى زيادة الصادرات من السلع الوطنية، أي يخلق زيادة في نمو الطلب الخارجي عليها، و بالتالي زيادة في حجم و قيمة الصادرات الوطنية ، مما يؤدّي إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري، و لتوضيح التحليل أكثر على الميزان التجاري الجزائري سنعتمد على الإحصائيات الموجودة بالجدول رقم (03) .

الجدول رقم (03): تطور نسب التخفيض وسعر الصرف السنوي ورصيد الميزان التجاري للفترة (2004-2019).

السنوات	سعر الصرف دولار	أسعار برميل البترول بالدولار	نسبة تخفيض العملة %	رصيد ميزان التجاري الوحدة مليون دولار
2004	72,0603	38.328	-6,89	14270
2005	73,3596	54.587	1,80	25644
2006	72,646	66.025	-0,97	33157
2007	69,3757	74.664	-4,50	32532
2008	64,5828	98.06	-6,90	39819
2009	72,6349	62.16	12,46	5900
2010	74,3908	80.25	2,41	16580
2011	72,8567	112.89	-2,062	26242
2012	78,10	111.523	7,19	21940
2013	78,15	109.441	0,064	9946
2014	87,90	46.56	12,47	4306
2015	107,13	49.5	21,87	-10332
2016	109,46	44,206	2.17	-7115
2017	110,96	54,204	1.37	-7076
2018	116,62	71,166	5.10	-6110
2019	118.01	64,2	1.19	-4530

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: -التقارير السنوية لبنك الجزائر - الديوان الوطني للإحصاء ons -الموقع الرسمي لوزارة المالية - منظمة الدول العربية المصدرة للنفط

من خلال إحصاءات الجدول رقم (03) يتضح انه من الرغم استقرار في قيمة سعر الصرف خلال الفترة (2003-2011) باستثناء سنة 2009 نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية على الجزائر في ظل محيط دولي يتميز بعدم اليقين فيما يخص الآفاق المستقبلية للدول الشريكة ، فإن رصيد الميزان التجاري لم يغير من سلوكه و بقيت دائما يمثل مستوى متدني لا يوافق و تطلعات السلطة الجزائرية، كما يبز للعلن عجزه في سنة 2015 بسبب الانهيار المفاجئ

978-9931-9701-1-8

لسعر الصرف و خلاصة القول فإن السبب الرئيسي في اتجاه رصيد الميزان التجاري هو أداء الصادرات ، و هذه الأخيرة تتأثر بصورة مباشرة بأسعار النفط في الأسواق العالمية، و ذلك بفعل الثقل الكبير للصادرات النفطية ضمن إجمالي الصادرات الجزائرية ، بعبارة أخرى فإن الميزان التجاري للجزائر شديد الحساسية لتغيرات أسعار البترول في الأسواق أن تخفيض الدينار الجزائري خلال تذبذبه بين نسبة -6.90 كادنى قيمة سنة 2008 و كأعلى قيمة سنة 2015 لم يؤدي إلى زيادة حقيقية في رصيد الميزان التجاري .

II- التقديم النظري لسياسة تخفيض العملة

II-1- مفهوم سياسة تخفيض العملة: تعتبر سياسة تخفيض العملة من سياسات التي تحظى بأهمية بالغة لدى الدول النامية، لغرض تسوية العجز الذي تعاني منه موازين مدفوعاتها من اختلالات وتعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة من أهم سياسات سعر الصرف وتعرف على انها " اجراء تقرر فيه الدولة تخفيض قيمة عملتها مقابل العملات الأجنبية، بحيث تصبح تساوي عددا أقل من ذي قبل من هذه العملات، ومعنى هذا أن التخفيض هو إجراء يخفض سعر الصرف للعملة ويخفض قوتها الشرائية في الخارج " (شهاب حشيش، 2003، صفحة 192) كما تعتبر عملية تخفيض القيمة الخارجية للعملة بمثابة زيادة في سعر الصرف، ما يعني رفع سعر العملة المخفضة بالنسبة للعملات الاجنبية. (زواوي، 2010، صفحة 204) ومن خلال هذا المثال البسيط سنحاول توضيح كيفية تخفيض قيمة عملة كتالي:

فاذا كان لدينا مثلا: 1 $=132.45 da

وقمنا بتخفيض قيمة الدينار ب 10% يصبح لدينا سعر الصرف الجديد:

1 $=132.45+13.245=145.695 da

حيث نسبة التخفيض تقدر ب:

13.245= %10×132.45

II-2- الفرق بين سياسة تخفيض و انخفاض قيمة العملة: هناك مشكلة التداخل في المصطلحات ، فعبارة التدهور Dépréciation و كذلك التخفيض Dévaluation و الرفع من قيمة العملةRéévaluation تظهر بكثرة في أي حديث عن التجارة الدولية أو التمويل الدولي و يأخذ التخفيض في العملة مكانه عندما يكون سعر العملات الأجنبية في ظل نظام الصرف الثابت ، يزداد بقرار رسمي ، و عكس التخفيض و هو الرفعRéévaluation أما تغيرات سعر العملات في ظل سعر الصرف المرن فتسمى تتدهور العملة Currency Dépréciation و التحسنAppréciation .تتدهور العملة (في ظل سعر الصرف المرن) عندما تصبح أقل قيمة بدلالة العملات الأجنبية، و تتحسن العملة لما تصبح أكثر قيمة بدلالة النقد الأجنبي. و لمعرفة ما إذا كانت سلعنا أصبحت أرخص أو أغلى من السلع الأجنبية يجب أن نأخذ بالحسبان ماذا حدث هنا و في الخارج و للقيام بذلك ننظر إلى سعر الصرف الحقيقي و الفعلي. (تومي، 2004، صفحة 295) فالانخفاض عبارة عن حركة تلقائية نتيجة توافر بعض الظروف الاقتصادية تؤدي في السوق الداخلية إلى انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية في سوق الصرف إذا توافرت بعض الظروف. (جاهين، 2001، صفحة 229) لذلك ينبغي أن نفرق بين تخفيض قيمة العملةDévaluation و بين انخفاض قيمتهاDépréciation فالانخفاض يحدث تلقائياً، أما التخفيض فيحدث بصورة متعمدة حيث يتم بقرار من السلطات.

978-9931-9701-1-8

III- الدراسة القياسية لأثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات

III-1- النموذج المستخدم: رغم اختلاف نماذج محددات الطلب على الصادرات في الدراسات التطبيقية من دولة لأخرى، إلا أن هناك اتفاقا عاما على أن المتغيرات المؤثرة في الصادرات الجزائرية حيث تشمل سعر الصرف الحقيقي و الناتج العالمي الاجمالي و سعر البترول الخام الجزائري في الأسواق الدولية .

$$X=\alpha_0+\alpha_1 Rex+\varepsilon_t$$

يمكن أن نشير إلى رموز متغيرات الدراسة كالآتي:

إجمالي الصادرات (X): و يمثل حجم الصادرات الجزائرية المقدرة بمليون دولار تم حصول عليه من بيانات البنك الدولي.

سعر الصرف الحقيقي (Rex): تم حسابه وفق الشكل التالي من خلال بيانات البنك الدولي : (Larbi Dohni, 2004, p. 16)

$$R^{i}_{j.t}=s^{i}_{j}\times\frac{P_{j.t}}{P_{i.t}}$$

$R_{i.}$:سعر الصرف الحقيقي ،

$P_{I.T}$: مؤشر الاسعار بالبلد I ،

s_i:سعر الصرف الاسمي ،

$P_{j.T}$: مؤشر الاسعار بالبلد j

و نلاحظ هنا بأن هذه الدالة غير خطية و يمكن تحويلها إلى دالة خطية بإدخال المؤثر اللوغاريتمي الليبيري ثم إضافة الخطأ العشوائي :

$$lnX=\alpha_0+\alpha_1 lnRex+\varepsilon_t$$

III-2- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية : كما جرت العادة في الدراسات التي تعتمد على السلاسل الزمنية لابد من التأكد من استقراريتها لذلك يهدف اختبار جذر الوحدة ADF و PP إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل متغيرة من متغيرات الدراسة وكانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): جدول يوضح نتائج اختبار الجذر الوحدي لمتغيرات الدراسة.

السلسلة		اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)			
		عند المستوى		عند الفرق الاول	
		t-Stat	*t-tab 5%*	t-Stat	*t-tab 5%*
lnX	None	0.9038	-1.951332	-5.342727	-1.951687
	Trend, C	-1.3853	-3.552973	5.433512-	-3.557759
	C	-1.386097	-2.954021	-5.414350	-2.957110
Lnrex	*None*	0.482649	-1.951332	-5.477621	-1.951687
	Trend, C	-2.005707	-3.552973	-5.547090	-3.557759
	C	1.8814-	-2.954021	-5.452105	-2.957110
السلسلة		اختبار pp			
		عند المستوى		عند الفرق الاول	
		t-Stat	***t-tab 5%***	**t-Stat**	***t-tab 5%***

978-9931-9701-1-8

lnX	None	1.0160	-1.951332	-5.332407	-1.951687
	Trend, C	-1.385340	-3.552973	-5.469208	-3.557759
	C	-1.355679	-2.954021	-2.957110	-2.957110
Lnrex	*None*	0.437140	-1.951332	-5.503472	-1.951687
	Trend, C	-2.035595	-3.552973	-5.565096	-3.557759
	C	-2.015467	-2.954021	-5.479309	-2.957110

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews10

**تم تحديد فترات الابطاء لكل متغيرة بالاعتماد على كل معياري (AIC) و معيار (SC) و ذلك بأخذ أدنى قيمة للمعيارين حيث تعطى أوتوماتيكيا وفق برنامج EViews10 .

- يبين اختباري ديكي فولر الموسع (ADF)وجود جذر وحدة عند مستوى المعنوية 5%، حيث أن القيمة المحسوبة tQ_J أكبر من القيمة المجدولة مما يدفعنا إلى قبول فرضية العدم التي تشير عدم استقرارية السلسلتين ، و لتعزيز هذا الاختبار قمنا باختبار PP و حصلنا على نفس النتائج ، وبالتالي فإن السلاسل الزمنية لمتغيرات *lnX* و *lnRex* غير مستقرة عند المستوى، وبعد أن قمنا بإجراء الفرق الأول لكل سلسلة زمنية على حدى ، تبين أن جميع القيم الحرجة (بالقيمة المطلقة) عند الفرق الأول لديكي فولر الموسع (ADF)، أكبر من القيم الإحصائية المحسوبة أي أن هذه السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول، وعليه فكل متغير يعتبر متكاملا من الدرجة الأولى I(1) .

III-3- اختبار التكامل المتزامن: على ضوء اختبار جذر الوحدة السابق، تبين لنا أن كل متغير على حدة متكامل من الدرجة الأولى أي من الدرجة I(1) ، أي أنها غير ساكنة في المستوى وساكنة في الفرق الأول. وتركز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة، حيث يشير (Engle-granger :1987) الى امكانية توليد مزيج خطي يتصف بالاستقرار من السلاسل الزمنية غير المستقرة. واذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي الساكن، فان هذه السلاسل الزمنية تعتبر غير ساكنة ،واذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي الساكن، فان هذه السلاسل في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الرتبة ، وبالتالي فانه يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار، وتوصف بالعلاقة التوازنية في المدى الطويل وتكوين المزيج الخطي من النموذج الأول يكون كالآتي:

$$\varepsilon_t = lnX - (\alpha_0 + \alpha_1 lnRex)$$

وعلينا التحقق إذا كان هذا المزيج الخطي (ε_t) ، والمتولد من متغيرات النموذج ، متكامل من الدرجة صفر أي عند I(0) ، أي أن سلسلة زمنية ساكنة فإذا كان هذا المزيج متكامل من الدرجة صفر ، فان متغيرات النموذج تحقق التكامل المشترك أي أنها متكاملة من نفس الدرجة، وبما أننا لدينا فقط متغيرين الصادرات و سعر الصرف الحقيقي نستعمل اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل-غرا نجر(Engle-Granger test) . و ذلك بتقدير انحدار العلاقة طويلة الأجل بين الصادرات وسعر الصرف الحقيقي والتي كانت نتائجها كالآتي:

$lnX = -1.09035\, lnRex + 14.2198$
DW=0.0717 **R**=0.11 **R-adj**=0.0919 **F**=4.33 ***n***=34

978-9931-9701-1-8

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات EViews10

ثم نقوم باختبار مدى استقرار السلسلة (ε_t) بتقدير العلاقة التالية:

$$\varepsilon_t = lnX - (\alpha_0 + \alpha_1 lnRex)$$

بعد تقدير النموذج كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (05): نتائج اختبارات pp و ADF لاستقرار سلسلة البواقي (ε_t)

السلسلة		اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)		اختبار pp	
		عند المستوى		عند المستوى	
		t-Stat	*t-tab 5%*	t-Stat	*t-tab 5%*
ε_t	None	- 2.137586	-1.951332	- 2.130246	-1.951332
	Trend, C	- 1.211261	-3.552973	- 1.032352	-3.552973
	C	- 2.182542	-2.954021	-2.302670	-2.954021

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات EViews10

انطلاقا من نتائج الجدول (04) ونتائج اختبارات pp و ADF بما أن فرضية العدم مرفوضة ، وبالتالي تكون السلسلة (ε_t) مستقرة و بيانات سلسلتي كل من المتغيرتين *lnX و lnRex* تتصفان بخاصية التكامل المشترك ، وبالتالي يمكن تقدير العلاقة بينهما ، ويمكن تصميم نموذج تصحيح الخطأ في تقدير العلاقة بين الصادرات و سعر الصرف الحقيقي .

III-4- الاختبارات التشخصية للبواقي: بهدف دراسة الاختبارات التشخصية لبواقي معادلة لنموذج سنعتمد على لدراسة الارتباط الذاتي لبواقي المعادلات لنموذج نستعمل اختبار LM Test على النموذج للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي في السلاسل الزمنية ، و الجدول التالي يوضح نتائج الاختبار و اختبار ARCH لعدم ثبات التباين بالانحدار الذاتي .

الجدول رقم (06): الاختبارات التشخصية للبواقي

نوع الاختبار	*prob*	*f-statistic*
LM Test	*0.8436*	*0.3401*
ARCH	*0.9426*	*0.0051*

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات EViews10

نلاحظ من خلال الجدولين أعلاه أن كل القيم الاحتمالية prob أكبر من مستوى المعنوية من 5% و عليه نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود الارتباط الذاتي بين البواقي.

كما يشير إحصاء ARCH إلى رفض أو قبول فرضية ثبات التباين و انطلاقا من قيمة Obs*R-squared حيث أن قيمة الاحتمال الحرج المقابل لها يساوي 0.9426 أي أكبر من قيمة 5 % مما يعني تحقق فرضية ثبات أو تجانس التباين.

III-5- تقدير نموذج تصحيح الخطأ: بعد اختبار سلسلة البواقي و التي اتضح انها مستقرة عندى مستوى وعلية حسب انجل وجرانر يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM لمتغيرتي الدارسة .

978-9931-9701-1-8

الجدول رقم (07): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

المتغرات	*coefficient*	*t-statstic*	*prob*
Dlnrex	-1.6728	-6.2150	0.000
E(-1)	-0.1221	-2.7766	0.0092
R-squared=0.57	**n**=33	**DW**=1.83	

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات EViews10

أظهرت العلاقة المقدرة أن المعلمة معامل تصحيح الخطأ $Cointeq_{-1}$ و التي قيمتها 0.121- كانت سالبة و معنوية إحصائيا عند مستوى 5% حيث تظهر قيمة 0.0092 =*prob* و هذا يعكس وجود علاقة توازنية في الأجل القصير بين المتغيرات المدروسة باتجاه التوازن طويل الأجل كما أن إشارة معلمة تصحيح الخطأ السلبية و المعنوية إحصائيا تقود للتأكيد على الاستنتاج فيما يخص علاقة التكامل المشترك كما تشير إلى أن سرعة التعديل من الأجل القصير للأجل الطويل تعدل بنسبة% 12.21 .

-يتضح من خلال معادلة نموذج تصحيح الخطأ معنوية متغيرة سعر الصرف الحقيقي كما تظهر علاقة عكسية ضعيفة مع الصادرات أي أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي أي تخفيض في قيمة العملة ب 1% مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى يؤدي إلى انخفاض في نسبة الصادرات ب 1.6728 % أي نتيجة لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تشير أن تخفيض العملة يعزز حجم الصادرات ، منها يمكن القول أن تخفيض العملة لم يساهم و لم يكن له في تحسين الصادرات التي ترتبط في الجزائر بعوامل خارجية مثل الطلب العالمي و ما يحدث في الأسواق العالمية للنفط حيث عرفت الجزائر على مر العقود الأربعة الأخيرة ظهور طفرة في النفط و الغاز كقطاع ريادي و كقطاع الثروة الجزائرية بجل ميادينها و لعلّ ما يثبت ذلك صادرات الجزائر من النفط في هذه المرحلة التي تتراوح ما بين 95 %و% 98 .

III-6- اختبارات العلاقة السببية لجرانجر: عندما نتحدث عن العلاقة السببية في الاقتصاد القياسي ، فنحن نتساءل عن ما إذا كان التغير في متغير ما يسبب التغير في متغير آخر وتعد مساهمة Granger (1969) الأبرز بين باقي الدراسات التي تعرضت لمفهوم السببية وطبقاً له ، فإن التغير في متغير ما (Xt) يسبب التغير في متغير آخر (Yt) بمعنى أن (Xt Yt) وذلك عندما يكون توقع قيم Yt الحالية بشكل أفضل باستخدام قيم Yt الماضية وذلك بالمقارنة مع توقعها بدون هذه القيم وهذا يشير إلى أن التغيرات في X_t تسبق التغيرات في Yt. (Zhang Chutang، 2011) و لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات ، أجرينا اختبار جرانجر للعلاقة السببية بين سعر الصرف الحقيقي و الصادرات وذلك بالاعتماد على برنامج Eviwes10 مع أخذ عدد الفجوات الزمنية تساوي 1(lags=1) اين تحصلنا على النتائج المعروضة في الجدول رقم (8):

الجدول رقم(08): نتائج اختبار جر انجر للعلاقة السببية بين متغيرين دراسة .

excluded	*Chi-sq*	*df*	*pob*
lnrex	2.7194	2	0.2567
all	2.7194	2	0.2567

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج Eviwes10

978-9931-9701-1-8

حيث نستخدم اختبار فيشر للحكم على وجود علاقة سببية من عدمها بين المتغيرات دراسة فعند مستوى معنوية 5% و درجة نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة كما يعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لإحصائية فيشر التي تساوي 0.2567 وهي اكبر من 5 % وبالتالي لا توجد علاقة سببية من سعر الصرف الحقيقي بالاتجاه الصادرات أي أن التغير في سعر الصرف الحقيقي لا يؤدي الى التغير في الاستثمار الاجنبي المباشر و هذا ما يتوافق و يعزز نتائج نموذج تصحيح الخطأ إذن نستنتج أن سعر الصرف الحقيقي لا يسبب الصادرات .

978-9931-9701-1-8

خاتمة

في ختام الدراسة تم التوصل الى ان معظم صادرات الدول النامية أحادية البضاعة، إذ لا تكاد تصدر منتوجًا واحدًا في أغلب الأحيان يرتكز على المواد الأولية (الصادرات الاستخراجية)، و هي الحالة الملاحظة بالنسبة للجزائر،التي أشرنا أنّ السلع تتكون أساسا من المحروقات التي ظلت تمثل نسبة تفوق % 95 من مجموع الصادرات و بالتالي فإن تخفيض قيمة الدينار لا يشجع الصادرات ما دام الهيكل الإنتاجي المحلي مبني أساسا على استخراج المحروقات و تصديرها، إذ أنّ زيادة الطلب الخارجي على المحروقات تحكمه كليةً عوامل خارجية . أي لم يكن لقيمة الدينار دوراً في تحديد الصادرات(البترول) وستكون في نفس المستوى سواءً خفّضت قيمة الدينار أم بقيت على حالها هذه المعطيات جعلت الصادرات النفطية تتميز بعدم مرونة الطلب الأجنبي عليها وكذلك العرض المحلي لها. أما الصادرات من غير المحروقات فهي شبه منعدمة وتتكون من مجموعة من منتجات وسلع ذات قيمة مضافة ضعيفة، و تتميز بعدم مرونة العرض المحلي لها خاصة في الأجل القصير لضعف الجهاز الإنتاجي في الاستجابة للطلب العالمي حتى و إن أدى التخفيض إلى انخفاض أسعارها فإنّه لن يؤدي إلى زيادة كمية التصدير منها و بالتالي فهي لا تؤثر على الأسواق العالمية، و بصفة عامة فالمرونة اللانهائية للصادرات الجزائرية هو شرط صعب التحقيق أو القبول . وهذا ما بينتها الدراسة القياسية من

خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ ودراسة سببية انجل جرانر والتي اظهر غياب مرونة بين متغيرتي الدراسة و غياب علاقة سببية من سعر الصرف الحقيقي بالاتجاه الصادرات و خلاصة القول فإن الصادرات تتأثر بصورة مباشرة بأسعار النفط في الأسواق العالمية، و ذلك بفعل الثقل الكبير للصادرات النفطية ضمن إجمالي الصادرات الجزائرية ، بعبارة أخرى فإن الميزان التجاري للجزائر شديد الحساسية لتغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية مما يستوجب ضرورة التفكير في تنويع الصادرات و هذا ما يجعلنا نصل إلى أن تخفيض الدينار الجزائري لم يؤدي إلى زيادة حقيقية في قيمة و حجم الصادرات، و تحسن للمركز التنافسي لها كما نصت عليه النظرية الاقتصادية.

978-9931-9701-1-8

– الإحالات والهوامش:

قائمة المراجع باللغة العربية

1. أحمد محمد جاهين. (2001). *سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح الاقتصادي في مصر*. القاهرة: دار النهضة العربية.
2. حبيب زواوي. (2010). أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة على متغيرات المربع السحري للسياسة النقدية –لدراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2007). *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 8*، 204.
3. صالح تومي. (2004). *مبادئ التحليل الاقتصاد الكلي*. دار اسامة.
4. عادل أحمد ، مجدي محمود شهاب حشيش. (2003). *أساسيات الاقتصاد الدولي*. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
5. كمال سي محمد. (2016). اختبار منحنى J للتجارة الخارجية في الجزائر دراسة قياسية من 1980 الى 2015. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 15* .
6. ميلود محمد ، وعيل هاني. (2018). تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة. *مجلة أوراق إقتصادية، 1* (2)، 1-21.

References in english

7. *ASIF, M. (2011). Impact of Devaluation on Trade Balance in Pakistan. Oeconomics of Knowledge, 3(3).*
8. *Elif Guneren Genc, O. K. (2014). the effect of exchange rates on exports and imports of emrging countries. European Scientific Journal May, 10(13).*
9. *Larbi Dohni, C. H. (2004). Les taux de change (Déterminants, opportunités et risques). Bruxelles,: DeBoeck Université.*
10. *Zhang Chutang, E. S. (2011). Impact of Short-Term Interest Rates on Stock Prices Evidence from Sri Lanka. Proceedings of the 7th International Conference on Innovation & Management, (p. 1091).*

978-9931-9701-1-8

ترقية السياحة الحلال مدخل لتفعيل القطاع السياحي و المساهمة في تنويع الاقتصاد الجزائري

Promoting halal tourism is an access to activate the tourism sector and the contribution to the diversification of the Algerian economy

طوالبية أحلام :أستاذة مساعدة أ ،جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر toualbia.ahlem@univ-guelma.dz
بخاشة موسى:أستاذ التعليم العالي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر Moussa.b24@hotmail.fr

ملخص

إن الأمن و الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي لأي دولة مرهون بالتنويع الاقتصادي، الذي يمكن أن يشمل أكثر من قطاع . و لأن لكل قطاع مجالات وفروع تتفاوت فيما بينها من حيث المساهمة في التنمية الاقتصادية، وجب تصنيفها و تحديد أكثرها قدرة على إحداث التنويع الاقتصادي و توجيه كل الجهود اللازمة نحوها.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهمية تنبني نمط السياحة الحلال لما له من أثر في ترقية المجال السياحي الذي يعتبر من أهم مداخل تنويع الاقتصاد الجزائري، كما تركز على إظهار الفرص التي يمكن أن تتيحها السياحة الحلال و كذا التحديات التي قد تواجها، و كذا السُبل التي من شأنها تفعيل السياحة الحلال في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: السياحة، السياحة الحلال، التنويع الاقتصادي، مداخل التنويع الاقتصادي.

تصنيفات JEL : Z32، O49

Abstract

The security and economic and social stability of any country is contingent on economic diversification,which can include more than one sector. Because each sector has fields and branches that differ between themselves in terms of contribution to economic development, it is necessary to classify and identify the sector that is most capable of generating economic diversification and to direct all necessary efforts towards it.

This research paper aims to highlight the importance of adopting the halal tourism pattern because of its impact in promoting the tourism field, which is one of the most important entry points to diversify the Algerian economy. It also focuses on demonstrating the opportunities that Halal tourism can offer and the challenges that it may face, as well as the ways in which Halal tourism can be activated in Algeria.

Keywords: tourism, halal tourism, economic diversification, access to economic diversification.
Jel Codes Classification : **Z32 ،O49**

مقدّمة

يُعتبر اقتصاد الجزائر أحد أقل الاقتصادات تنوعا لإصابته بالمتلازمة الهولندية أو ما يعرف بلعنة الموارد، حيث خلقت وفرة الموارد الطبيعية - سيما النفط- اقتصادا ريعيا يعتمد في إيراداته على مصدر يكون إسهام المواطنين فيه محدودا. فلا يملك المتأمل في الوضع الاقتصادي الجزائري إلا أن يندهش من كم التناقضات التي تميز هذا الأخير، ففي الوقت الذي تُعد فيه الجزائر أكبر بلد إفريقي مساحة و تمتلك العديد من المقومات السياحية و الزراعية و ثروة بشرية أغلبها شباب، يكشف الواقع مشهدا سوداويا لاقتصاد هش يعيش تحت رحمة تقلبات أسعار النفط.

لقد بات جليا أن الحلول التي اعتمدتها الحكومات المتوالية على الجزائر للنهوض بالاقتصاد الوطني غير ناجحة، فلا يمكن بناء اقتصاد قوي على آمال ارتفاع أسعار البترول مستقبلا، أو على سياسة التقشف، أو على الاستدانة من الخارج. اليوم و أكثر من أي وقت مضى على الجزائر أن تتبنى استراتيجية تنويع اقتصادي كحتمية و ضرورة ملحة و ليس كخيار، خاصة و أنها تمتلك كل الإمكانيات المحفزة على التنويع الاقتصادي. و في هذا الإطار رشح الخبراء السياحة كأحد أهم المجالات التي يمكن أن تساهم في إحداث تنويع اقتصادي في الجزائر، و ذلك بالنظر لانعكاساتها الايجابية على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وقدرتها على التحفيز الإيجابي لقطاعات أخرى ، هذا من جهة. من جهة أخرى تنفرد الجزائر بمقومات طبيعية و تاريخية نادرة يُعول عليها في بناء اقتصاد قوي متنوع .

إن السياحة في شكلها العام و المتعارف عليه في مختلف الدول لا تراعي ضوابط و تعاليم الدين الإسلامي، ما انعكس سلبا على أداء القطاع السياحي خاصة في المجتمعات الإسلامية و المجتمعات المحافظة، حيث أُقصيت شريحة واسعة من الزبائن الملتزمين دينيا. لكن في السنوات الأخيرة تفطن الناشطون في مجال السياحة إلى أن هناك شريحة سوقية لا تجد من يخدمها، فسارعوا إلى تقديم عروض سياحية تتميز بالاحتشام و مراعاة الضوابط الشرعية، فرضت نفسها كنمط سياحي بديل، أُطلق عليه تسمية السياحة الحلال أو السياحة الإسلامية، و هو توجه جديد نجح خلال فترة وجيزة في تثبيت أركانه وأثبت بالتجربة إمكانية أن تكون المتعة خالية من المحرمات، و تمكن هذا التوجه السياحي من الاستحواذ على حصص سوقية معتبرة و حققت من خلاله العديد من الدول إيرادات كبيرة.

بناء على ما سبق، تم طرح الإشكالية الآتية:

هل يمكن ترقية السياحة الحلال في الجزائر من أجل تفعيل المجال السياحي و المساهمة في إحداث تنويع اقتصادي؟

و ستتم الإجابة على هذه الإشكالية من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

I. العلاقة بين التنويع الاقتصادي و السياحة في الجزائر.

II. ماهية السياحة الحلال.

978-9931-9701-1-8

III. إحصائيات حول السياحة الحلال و دواعي اللجوء إليها.

IV. السياحة الحلال في الجزائر: فرصها و تحدياتها و سبل تفعيلها.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في تقديمه لمفهوم السياحة الحلال كتوجه حديث مُقترح للنهوض بالقطاع السياحي من أجل أن يساهم هذا الأخير في تنويع اقتصاد الجزائر.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

- التأكيد على أن تنويع الاقتصاد الجزائري حتمية، و أن السياحة أحد أهم مداخله؛
- تسليط الضوء على مفهوم السياحة الحلال كتوجه حديث يمكن الاعتماد عليه في ترقية مجال السياحة في الجزائر؛
- إبراز أهمية السياحة الحلال و الفرص التي يمكن أن تتيحها و كذا تقديم سُبل تفعيلها في الجزائر من أجل ترقية القطاع السياحي.

منهج البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع المعلومات وتصنيفها. ومن ثم تحليلها وكشف العلاقة بين أبعادها المختلفة من أجل تفسيرها تفسيرا كافيا والوصول إلى استنتاجات عامة تسهم في فهم موضوع الدراسة.

1- العلاقة بين التنويع الاقتصادي و السياحة في الجزائر: تزايد الاهتمام مؤخرا بموضوع التنويع الاقتصادي، و أصبح يشكل قضية جوهرية خاصة بالنسبة للدول أحادية الدخل، و التي تسعى جاهدة لإيجاد البدائل الملائمة لما تتوفر عليه من إمكانيات. و في مايلي سيتم التطرق إلى التنويع الاقتصادي و السياحة باعتبارها أحد أهم المداخل المرشحة لإحداث تنويع اقتصادي في الجزائر.

1-1- التنويع الاقتصادي: لا يمكن أن يختلف اثنان حول العواقب الوخيمة لعدم التنويع الاقتصادي، فالدول التي تعتمد على مورد وحيد أو على عدد قليل من مصادر الدخل تعاني من اختلال وهشاشة كبيرة في هيكلها الاقتصادي، وهذا ما يجعل من التنويع الاقتصادي استراتيجية فعالة للتخلص من تبعات الاعتماد على الاقتصاد أحادي أو محدود الدخل.

1-1-1- تعريف التنويع الاقتصادي: تعددت التعريفات التنويع الاقتصادي و اختلفت باختلاف و تعدد رؤى المختصين، فمنهم من يربطه بتنويع الانتاج و منهم من يربطه بتنويع الصادرات و هناك من يربك التنويع بالإيرادات المالية. نورد في مايلي بعض من أهم تعريفات التنويع الاقتصادي:

يعتبر التنويع الاقتصادي عنصرا مهما في دفع النمو الاقتصادي، حيث يتم الاعتماد على قطاعات وعدم الاكتفاء بقطاع واحد، و لا يمكن أن نعتبر أن هناك تنويع اقتصادي إلا إذا كان هيكل إنتاجية الدولة متشعبة ومتفرع الى العديد من الأنشطة و هي بدورها مختلفة عن بعضها البعض، مثل السلع والخدمات المنتجة **(Jean-Claude Berthélemy, 2005, p. 598)**

يمكن وصف اقتصاد بأنه متنوع إذا كان هيكله الانتاجي موزع على عدة أنشطة مختلفة عن بعضها البعض باختلاف طبيعة السلع المنتجة **(دنيا خنشول، 2020، صفحة 202)**

التنويع الاقتصادي هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد ،والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية ،وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع **(عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، 2014، صفحة 56)**.

تنويع اقتصادي هو بناء اقتصاد وطني سليم قوامه إنتاج قائمة واسعة من السلع و الخدمات التي من شأنها تحقيق الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع **(طالم صالح، 2020، صفحة 35)**.

عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية في كل من إنتاج وتوزيع السلع والخدمات و اتساع الاقتصاد لخلق فرص للأنشطة الاقتصادية المختلفة على نطاق واسع بتوفير فرص العمل واستقرار الاقتصاد ضد التقلبات الاقتصادية ، ويحافظ على آفاق النمو للدول **(صباغ رفيقة، 2020، صفحة 69)**.

عملية تهدف إلى تنويع هيكل الانتاج و خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العامل الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل **(شليحي الطاهر، بن موفق رزوق، 2018، صفحة 192)**.

يمكن القول أن التنويع الاقتصادي مفهوم مرتبط بقوة و سلامة الاقتصاد الوطني، حيث يقتضي هذا الأخير استغلال الموارد المتاحة لدولة ما و توظيفها في القطاعات الاقتصادية المختلفة(صناعة،زراعة،خدمات) بشكل غير مركز. و من ثم توجيه مخرجات كل قطاع إلى أسواق و زبائن مختلفين ، بغرض زيادة الإيرادات و تنويع مصادرها مما يساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي.

1-1-2- مبررات التنويع الاقتصادي: إن التنويع الاقتصادي كحل تنموي لا يمكن أن يحدث اعتباطيا، فله من المبررات ما يجعله حتمية في كثير من الحالات الاقتصادية، و يمكن أن نورد أهم هذه المبررات فيمايلي: **(أحمد ضيف، أحمد عزوز، 2018، صفحة 22)**

- تقليل المخاطر الاستثمارية؛
- تقليل المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات؛
- توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الانتاجية
- تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي
- توليد الفرص الوظيفية
- زيادة القيمة المضافة

1-2- السياحة أحد أهم مداخل تنويع الاقتصاد الجزائري : تتعدد المداخل التي يمكن الاعتماد عليها في التنويع الاقتصادي و تتزايد و تتناقص أهميتها تبعا للمقومات التي تمتلكها الدولة. يجمع مختلف الاقتصاديين و الخبراء أن الجزائر تملك العديد من الحلول للإقلاع باقتصادها خارج المحروقات، وبالتالي تنويع مداخيلها. فحسب التقرير الصادر عن المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول (Conseil national economique et social, Novombre 2015, p. 20)، فانه من أجل تنويع

الاقتصاد الوطني يُفترض انتقاء بعض المجالات التي تُمكن من وضع إستراتيجية تساهم في تقليص فاتورة الواردات من جهة، و من جهة أخرى تعمل على تطوير الصادرات . و قد تم تحديد حوالي خمسة عشرة مجال إستراتيجي يُفترض أن تبذل فيه الدولة جهود استثمارية،و أن تضع أدوات لسياسة اقتصادية قادرة على إعادة النشاط لهذه المجالات المتمثلة في: الصناعة والكهرباء البتروكيمياء والصيدلة و الالكتروميكانيك والزراعة الغذائية و السياحة و الحديد والصلب ، الكيمياء و الميكانيك، الطيران و النسيج و الخدمات و التركيز على ترقية تكنولوجيا المعلومات الجديدة التي تشكل ميادين تتمتع فيها الجزائر بقدرات وأسواق واعدة.

إن إدراج السياحة كواحدة من أهم خمسة عشر مجالا قادرا على المساهمة في إحداث تنويع اقتصادي في الجزائر ليس خيارا اعتباطيا، بل لأنها- أي السياحة- تلعب دورا هاما و يظهر ذلك من خلال: **(بنين بغداد، بنين عبدالرحمان، 2016، صفحة 87)**

- المكانة الهامة للسياحة و مساهمتها في الاقتصاد العالمي؛
- تحقيق مداخيل جديدة من العملة الصعبة مما يزيد من الإيرادات؛
- المساهمة في توفير مناصب شغل و بالتالي الحد من البطالة؛
- تنمية الصناعات التقليدية والحرفية ذات الطابع التراثي؛
- التخلص من التبعية الاقتصادية.

لا يمكن أن ننكر أن فكرة التركيز على مجالات محددة للتنويع في الاقتصاد الجزائري خطوة مهمة لكنها غير كافية، فلكل مجال فروع و شُعب تتفاوت من حيث مساهمتها في دعم التنمية الاقتصادية. و بالتركيز على مجال السياحة في الجزائر نجد أن هناك عدة أنواع للسياحة(السياحة الصحراوية و الجبلية و الشاطئية ...إلخ) يجب تحديد أكثرها ربحية و قدرة على إحداث فروق إيجابية في القطاع و بالتالي الاقتصاد الوطني ككل، و من ثم علينا أن نتساءل هل يمكن أن تعتمد الجزائر مختلف أنواع السياحة و فق النمط التقليدي أم أن السياحة الحلال سيكون بديلا أفضل؟

2- ماهية السياحة الحلال: تعتبر السياحة الحلال مفهوما حديثا نسبيا،قائما على احترام تعاليم الدين الإسلامي في تقديم الخدمات السياحية، وفيما يلي نستعرض تعريف السياحة الحال و مكوناتها الرئيسية و ضوابطها الشرعية.

2-1- تعريف السياحة الحلال: تعتبر السياحة الحلال مفهوما حديثا نسبيا،قائما على احترام تعاليم الدين الإسلامي في تقديم الخدمات السياحية، وفيما يلي نستعرض بعض التعريفات:

السياحة الحلال مفهوم جديد للسياحة. فهي مختلفة عن السياحة الدينية التي تقتصر على زيارة الأماكن المقدسة كأداء العمرة أو الحج. بل هي نشاط يلبي مختلف الأنشطة السياحية وفقًا لاحتياجات العملاء المسلمين و متطلباتهم **(Amini Amir Abdullah et autre, 2020, p. 198)**

978-9931-9701-1-8

السياحة الحلال هي السياحة التي تراعي الاحتياجات و المتطلبات الدينية للمسافرين المسلمين، مع عرض متنوع يشمل الفنادق الساحلية و الرحلات العائلية و وكالات السفر المتخصصة ، بما في ذلك التطبيقات التي تتيح الحجز و تقييم جودة الإقامة. (Rapport DinarStandard growth strategy research and advisory, 2019/2020)

كما عُرفت السياحة الحلال على أنها:" توفير حاجة المسلم المسافر بغرض السياحة من حيث تهيئة الطعام الحلال والبيئة المساعدة على أداء الشعائر، بالإضافة إلى أبعاد أخرى تتمثل في زيادة المعلومات والتفكر في آيات الله وخلقه ومد جذور التواصل مع شعوب العالم المتعددة فضلا عن الدعوة الإسلامية السلمية، وتبادل كثير من المنافع. **(فوزية بوصفصاف، 2018، صفحة 272)**.

يمكن القول أن السياحة الحلال هي نوع من أنواع السياحة التي تراعي خصوصية المسلمين الذين يلتزمون يتعاليم دينهم، فتقدم لهم خدمات نقل و إطعام و إيواء و ترفيه حلال و تمكنهم من أداء شعائرهم، بغض النظر عن المقصد السياحي الذي يمكن أن يكون مكان مقدس للمسلمين أو غيره من الأماكن و الوجهات غير المقدسة.

2-2- الضوابط الشرعية للسياحة الحلا: تقوم السياحة الإسلامية على مجموعة من الضوابط الشرعية التي تنظمها، نوردها فيما يلي: (بوصفصاف فوزية، 22-24 أفريل 2014، الصفحات 4-5)

- **المشروعية:** وتعني أن تحقق السياحة مقاصد الشريعة الإسلامية وهي: حفظ: (الدين، العقل، حفظ النفس، العرض والمال) كما تعين الإنسان على الذكر والعبادة وأي سياحة تمس هذه المقاصد فهي حرام؛
- **الطيبات:** وتعني أن تكون السياحة في مجال الطيبات سواء في المأكل أو المشرب أو السلوك، وتجنب الخبائث والفواحش، وهذا الضابط من موجبات تحقيق ضابط المشروعية؛
- **القيم الأخلاقية الفاضلة:** فالسياحة بدون أخلاق تصبح فحشا، وبلغة أخرى يجب أن تساهم السياحة في تنمية القيم الأخلاقية، عند المسلم أو على الأقل المحافظة عليها، ومن القيم الأخلاقية: المعاملة الحسنة، والصدق والأمانة والحب والتعاون والعفة والنزاهة والكرم والجود وتأصيل معنى الأخوة بين الناس؛
- **السلوكيات المهذبة السوية:** إن الالتزام بالقيم الإيمانية والأخلاقية يشكل الشخصية الإسلامية المتميزة في كل شيء، وبذلك تعتبر رمز للإسلام، وهذا من موجبات السياحة في الإسلام؛
- **الالتزام بفقه الأولويات الإسلامية:** تعني أن لا تطغى التحسينات والكماليات على الضروريات والحاجيات، فلا يجوز للمسلم القيام برحلة سياحية وليس عنده ما يكفيه من الضروريات والحاجيات، كما لا يجوز له أن يقترض للسياحة، كما لا يجوز له أن يسرف ويبذر في النفقات السياحية وهو معسر أو مثقل بالديون؛
- **الإتقان والإحسان:** وذلك في أداء العمل السياحي من قبل شركات السياحة ليكون تعبيرا صادقا عن الاسلام، و حتى ينظر للمسلم كرائد و قائد حضاري يحتذى به، فلا يجوز الإهمال والتقصير والتعدي على حقوق السائح أو ابتزاز ماله أو التغرير به أو التدليس عليه؛
- **المحافظة على الفرائض والواجبات المشروعة:** فلا يجوز أن تؤدي السياحة الترفيهية إلى تعطيل المسلم عن القيام بفريضة من فرائض الإسلام أو ضياع واجب ديني.

978-9931-9701-1-8

2-3- مكونات السياحة الحلال و أهدافها: تتمثل المكونات الرئيسية للسياحة الحلال فيما يلي: (فلاق صليحة، 2018، صفحة 81)

- **الفنادق الملتزمة بالحلال:** تشمل بعض المؤشرات الرئيسية للفندق الإسلامي كعدم تقديم المشروبات الكحولية أو لعب القمار وماشبه ذلك من المحرمات في الشريعة الإسلامية، وتوفير الطعام الحلال والمصاحف والسجادات الصلاة وبوصلة تشير إلى اتجاه القبلة في كل غرفة ولبس الموظفين لألبسة محافظة، وتوفير مرافق ترفيهية خاصة بالرجال وأخرى بالنساء منفصلةعن بعضها؛
- **النقل الملتزم بالحلال:** تشمل المؤشرات الرئيسية للنقل الحلال النظافة وعدم تقديم المشروبات الكحولية والمنشورات التي تتعرض مع الشريعة الإسلامية؛
- **منشآت الطعام الحلال:** يجب أن تكون الأغذية المقدمة في المطاعم حلالا وأن يتم ذبح الحيوانات على الطريقة الإسلامية، مع عدم تقديم أية مشروبات كحولية في مثل هذه المنشآت؛
- **الجولات السياحية الحلال:** يجب أن يكون محتوى الرزم السياحية قائما على مواضيع إسلاميو؛
- **التمويل بالحلال:** يجب أن تكون الموارد المالية الخاصة بالفنادق والمطاعم ووكالات السفر وشركات الطيران تحترم مبادئ التمويل الإسلامي.

أما الأهداف التي وجدت من أجلها السياحة الحلال فتتمثل في مايلي: **(تقرير منظمة التعاون الإسلامي، 2017)**

- إرضاء السياح الذين يبحثون عن الوجهة التي يمكنها تلبية احتياجاتهم دون التعرض لأي موقف محرج أو يتعارض و قناعاتهم؛
- تطوير جميع المنتجات و الخدمات ذات الصلة بالسياحة و التي تم تصميمها و انتاجها و عرضها على السوق وفق الشريعة الإسلامية ؛
- توفير بيئة مريحة للأسرة المسلمة كون السياح المسلمون غالبا ما يسافرون رفقة أفراد الأسرة.

3- إحصائيات حول السياحة الحلال و دواعي اللجوء إليها

3-1- إحصائيات حول السياحة الحلال: بدأت الخدمات السياحية الحلال عموما بمراعاة الخصوصيات والقيم الإسلامية كي توفر عروض ملائمة للمسلمين المسافرين، فلاقت رواجا و إقبالا متزايدا لأنها تخدم شريحة سوقية عانت من التهميش لفترة طويلة لأنها لا تجد متطلباتها في الأنماط السياحية التقليدية لعدم مراعاتها تعاليم الدين الإسلامي. في ما يلي جدول يوضح إنفاق السياح المسلمين على السياحة الحلال عبر العالم:

جدول رقم (1): إحصائيات حول الإنفاق على السياحة الحلال

السنة	عدد السياح المسلمين	حجم الإنفاق
2014	47.5 مليون سائح	142 مليار دولار
2017	121 مليون سائح	156 مليار دولار
توقعات خلال سنة2026	////////////////	300 مليار دولار

المصدر: (بوغازي أميرة، 2021، صفحة 38)

978-9931-9701-1-8

يظهر الجدول أعلاه التزايد المطرد لعدد السياح المسلمين فبعد أن كان عددهم سنة 47.5 مليون سائح سنة 2014 بحجم إنفاق وصل إلى 142 مليار دولار، قفز إلى 121 مليون سائح سنة 2017 بحجم إنفاق بلغ 156 مليار دولار ، و يتوقع أن يصل الانفاق على السياحة الحلال إلى 300 مليار دولار بحلول سنة 2026، ما يعني أن هذا التوجه السياحي سيكون مجالا واعدا بالنسبة للمستثمرين و للدول التي تشجع على تبنيه.

شهد قطاع السياحة الحلال ازدهارا كبيرا في مجالات سياحية متنوعة من الناحية الثقافية، والتاريخية، والدينية والشاطئية. وتلقى المنتجعات الشاطئية المُراعية للمبادئ الإسلامية شعبية واسعة على وجه الخصوص، حيث تمكنت الدول التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي والغير التابعة لها أيضا من الارتقاء بمستوى التصنيف من خلال تحسين خدماتها لجذب سوق السفر الحلال بشكل أفضل، وسيتم عرض أفضل الوجهات للسياحة الحلال في العالم من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (2): أفضل الوجهات للسياحة الحلال في العالم لسنة 2018

أعضاء منظمة التعاون الإسلامي				غير أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي			
الترتيب	الترتيب العالمي	الدولة	التنقيط	الترتيب	الترتيب العالمي	الدولة	التنقيط
1	1	ماليزيا	80.6	1	6	سنغافورة	66.2
2	2	اندونيسيا	72.8	2	16	تايلاند	56.1
3	3	الإمارات	72.2	3	22	المملكة المتحدة	53.8
4	4	تركيا	69.1	4	25	اليابان	51.4
5	5	السعودية	68.7	5	27	تايوان	49.6
6	6	قطر	66.2	6	27	هونغ كونغ	49.6
7	8	البحرين	65.9	7	32	جنوب إفريقيا	47.7
8	9	عمان	65.1	8	35	ألمانيا	45.7
9	10	المغرب	61.7	9	36	فرنسا	45.2
10	11	الكويت	60.5	10	37	استراليا	44.7

المصدر: (مصطفاوي الطيب، بدروني عيسى، 2019، صفحة 30)

يتضح من خلا ل الجدول أن دول منظمة التعاون الاسلامي تتصدر الترتيب العالمي لأفضل الوجهات السياحية لسنة 2018، حيث تحتل دولة ماليزيا التي تعتبر رائدة في هذا المجال المرتبة الأولى بـ 80,6 نقطة . و يظهر جليا من خلال الجدول أعلاه أن الدول غير المسلمة تستثمر بشكل جيد في السياحة الحلال، فسنغافورة مثلا تحتل نفس ترتيب دولة قطر (الترتيب السادس) بـ 66,2 نقطة.

لقد ظهرت خدمات سياحية جديدة في العديد من الدول الأوروبية لجذب المزيد من السياح المسلمين، ليس لأن تلك الدول تحرص على أن يؤدي المسلمون شعائرهم الدينية و أن يلتزموا بتعاليم دينهم أثناء رحلاتهم

978-9931-9701-1-8

السياحية، بل في الحقيقة هي - الدول غير المسلمة- ترى في السياحة الحلال مصدرا لتحقيق المزيد من المداخيل و دعما لنشاطها السياحي.

2-3- دواعي اللجوء إلى السياحة الحلال: هناك عدة أسباب ساهمت في تبني العديد من الهيئات السياحية عبر العالم لمفهوم السياحة الحلال، نوردها في مايلي:

- **تزايد نمو عدد السكان المسلمين:** يشهد عدد السكان المسلمين نموا متزايدا يتوقع أن يصل إلى 2,8 مليار مسلم سنة 2050 أي مانسبته 30% من إجمالي سكان العالم.
- **نمو الطبقة الوسطى في الدول ذات الغالبية المسلمة:** كالدول الخليجية ، أندونيسيا، ماليزيا، تركيا، نيجيريا، بنغلاداش...إلخ فضلا عن أن الجيل الثاني و الجيل الثالث من المسلمين في أوربا الغربية و أمريكا الجنوبية أصبحوا من ذوي التعليم العالي و من بين القوى العاملة الأمر الذي زاد من قيمة الدخل المتاح لفئة كبيرة من المسلمين الذين تعتبر السياحة لديهم من بين العناصر الاستهلاكية المتزايدة.
- **تزايد فئة الشباب من المسلمين:** يتميز المسلمون بكثرة الفئات الشابة و الأصغر سنا مقارنة بالفئات الدينية الأخرى حيث يصل الفرق إلى 7 سنوات عن متوسط العمر من غير المسلمين. إذ تعتبر فئة الشباب الفئة الأكثر تخطيطا للسياحة في الرحلات العائلية.
- **توفر الخدمات والمرافق الصديقة للمسافرين المسلمين :**كالمطاعم الحلال ومختلف الخدمات التي تلبي احتياجات المسافرين المسلمين **(فلاق صليحة، 2018، صفحة 81)**
- **خلق فرص للمؤسسات الناشطة في المجال السياحي:** و من أكثر المؤسسات المرشح ازدهارها الوكالات السياحية المتخصصة في الخدمات الحلال و كذا المنتجعات البحرية الحلال.
- **خلق فرص للمستثمرين:** باعتبار سوق السياحة الحلال يشهد نموا معتبر بلغت فيه قيمة إنفاق المسلمين على السفر سنة 2018 مايقارب 198 مليار دولار و يتوقع أن تصل إلى 247 مليار دولار بحلول 2024 بنسبة نمو سنوي تقدر بـ 6,8 % مما يجعل من هذه السوق الواعدة عنصر جذب للكثير من المستثمرين.
- **خلق فرصة للحكومة:** تعتبر السياحة الحلال مصدر دخل للعديد من الدول التي تبنتها كنمط سياحي إضافة لما هو سائد من أنماط سياحية أخرى. حيث شهدت دول منظمة التعاون الإسلامي زيادة قدرها 1 % من الناتج المحلي الإجمالي من سببها السياحة الحلال **(Rapport DinarStandard growth strategy research and advisory، 2020/2019)**

إضافة إلى الأسباب التي ذُكرت أعلاه و التي يمكن أن تكون داعيا و حافزا لتبني السياحة الحلال بالنسبة لأي وجهة في العالم، هناك أسباب أخرى تنفرد بها الجزائر، و لعل أهمها انعدام الهيئات السياحية التي تقدم خدمات حلال - بالمفهوم السائد في الدول الرائدة في المجال- هذا من جهة. من جهة أخرى و على المستوى الوطني أثبتت دراسة استكشافية لاتجاهات الجزائريين نحو الخدمات السياحية الحلال أن لديهم اتجاهات إيجابية بدرجة عالية جدا **(بوغازي أميرة، 2021، الصفحات 88-89)**. إن هذان السببان كفيلان بجعل الناشطين في مجال السياحة يتبنون نمط السياحة الحلال، و ذلك لأن هناك سوق داخلية لا تجد من يخدمها متمثلة في

978-9931-9701-1-8

الزبائن الجزائريين الذين يرغبون في الحصول على خدمات سياحية حلال - غير متوفرة حاليا- و هو ما يعتبر تسويقيا فرصة ذهبية تساعد على تنشيط السياحة الداخلية أولا والسياحة الخارجية كخطوة موالية. .

4- السياحة الحلال في الجزائر: فرصها و تحدياتها و سبل تفعيلها: إن تبني نمط السياحة الحلال يفرز العديد من التحديات التي تشكل عقبات تحول دون تطبيقه بالشكل الذي يحقق كافة الأهداف المرجوة منه، لكن بالمقابل نجد أن السياحة الحلال توفر العديد من الفرص الجيدة مما يشجع على السعي لإيجاد السبُل و الآليات المساعدة على تفعيلها.

4-1- فرص السياحة الحلال: أثبتت تجارب الدول الرائدة في مجال السياحة الحلال أنها تتيح العديد من الفرص، نذكر أهمها فيما يلي: (بن عمار نوال، 2020، الصفحات 90-91)

- **اقتصاديا:** توفر السياحة الحلال على الكثير من فرص العمل للسكان المحليين خاصة لأولئك الذين يركزون على نمط الحياة الإسلامية، على سبيل المثال في مجال الضيافة، عادة ما تكون هذه الصناعة بتوظيف العمال الذين لا يريدون الحجاب لاسيما خدمة الفندق، وبالمثل فقد أفضت السياحة الحلال إلى إنشاء فندق متوافق مع الشريعة، حيث يتمتع العمال بحرية ارتداء الحجاب لخدمة عملائهم، ففي عام 2011 أنتجت صناعة السياحة والسفر 98.013.500 وظيفة مع 3.3% من إجمالي العمالة حول العالم ومن المتوقع أن تنمو إلى 292.100.000 مع نمو 2.3% و3.4% من إجمالي العمالة في عام 2012، مع وجود منتجات سياحية جديدة ومن المتوقع أن يتم توظيف 470.120.000 وظيفة مباشرة في الوظائف الشاغرة للسفر والسياحة.
- **اجتماعيا:** تعمل السياحة الحلال كعامل لزيادة العلاقة بين المسلمين حول العالم، فهي تعمل كوسيلة للحفاظ على الحضارات الإسلامية وحفظها.
- **سياسيا:** تساعد السياحة الحلال على التعاون بين الدول في جميع الجوانب، مما يساهم في هذا المجال في الاستقرار السياسي الخارجي وأيضا النمو الاقتصادي الإيجابي لكلتا المنطقتين بسبب كثرة الرحلات الجوية بين الدول الإسلامية.
- **بيئيا:** تساهم السياحة الحلال بآثار بيئية أقل لأن هذا المنتج يرتبط عادة بالأماكن الخاضعة للرقابة مثل زيارة المساجد، تناول الطعام الحلال، والنظر في النظافة إلى حد كبير، بما أن الإسلام يدرسه بشكل خاص للغاية.

4-2- تحديات السياحة الحلال في الجزائر: تواجه الدول التي تبنت نمط السياحة الحلال عبر العالم العديد من التحديات، أهمها: (بن عمار نوال، 2020، الصفحات 93-94)

- **عدم وجود معايير وشهادات عالمية موحدة:** لا توجد أية معايير وشهادات عالمية موحدة تخص السياحة الحلال، وفي الواقع ليس هناك هيئة رسمية في معظم بلدان دول "منظمة التعاون الإسلامي" للمصادقة على الفنادق والجهات وفقا للمتطلبات الإسلامية. وفي الوقت نفسه، هناك شركات خاصة مقرها "سنغافورة"

978-9931-9701-1-8

تحت اسم "كريسانتريتينغ"، وهي رائدة في تقديم شهادة السفر الودي الحلال عبر تصنيف الفنادق، المنتجعات بناء على خمسة معايير "كريسانتريتينغ".

- **القيود المالية:** تعتبر أحد الأقسام الناشئة الجديدة في صناعة السياحة العالمية، حيث لم تتلق السياحة الحلال موارد حالية كافية، وربما سيدفع تزايد قصص نجاح المستثمرين ليلاء الاهتمام الواجب لهذا القسم الناشئ من خلال النظر في إمكانيته وحجم سوقه المتزايد.
- **النوع الاجتماعي:** يعتبر تشغيل الإناث في القطاع السياحي، في كثير من البلدان ذات الأغلبية المسلمة مشكلة اجتماعية وثقافية ، بالإضافة إلى ذلك لا يسمح للنساء بالسفر في غياب محرم في بعض البلدان الإسلامية، وبالتالي فإن نسبة كبيرة من السكان المسلمين في العالم هي افتراضيا خارج نطاق سوق السياحة الإسلامية.
- **اختلاف في تأثير القيم والمعتقدات الإسلامية:** هناك اختلافات كثيرة بين دول "منظمة التعاون الإسلامي" بشأن فهم وتأثير القيم والمعتقدات الإسلامية، وتنعكس هذه الاختلافات الموجودة أيضا في سياستها لتنمية قطاعها السياحي. ففي الوقت الذي تتعامل بعض دول المنظمة بأريحية وترحيب تجاه السياح. تبقى بعضها أكثر تحفظا وأقل اهتمام.

على غرار الكثير من الدول العربية، يواجه قطاع السياحة الحلال في الجزائر عددا من التحديات التي تحول دون ترقية المنتج السياحي الحلال بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للسياحة بوجه عام، وفيما يلي أهم التحديات مرتبة حسب أهميتها ودورها في إعاقة النشاط السياحي الحلال في الجزائر: **(ثابتي حبيب،بن عبو جيلالي، 2013، الصفحات 48-49)**

- غياب الاهتمام الرسمي بالسياحة الحلال بحيث يلمس الدارس لواقع القطاع السياحي في الجزائر إقصاء تاما لهذا النمط في السياسات والبرامج الحكومية، ولا أدل على ذلك من إعراض المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 الصادر عن وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة في الجزائر في جانفي 2008، إعراضه عن مجرد التلميح إلى السياحة الحلال.
- غياب الوعي لدى المستثمرين ورجال الأعمال بمدى أهمية الاستثمار في حقل السياحة الحلال، إذ لا يستطيع هؤلاء تصور سياحة بدون محرمات ولعل المقولة المتداولة في هذا الشأن خير تعبير عن هذا التصور "لا أعمال بدون خمور".
- غياب المعلومات الكافية عن المواقع والهياكل السياحية الموجهة للعائلات المحافظة والملتزمين بأحكام الدين، نظرا لعدم اعتماد سياسات اتصال فعالة وبسبب لا رسمية هذا النمط السياحي، الذي يستمر في حالة تهميش عن قصد أو بغير قصد.
- غياب المعايير والضوابط الرسمية التي من شأنها أن تضمن تميز المرافق الحلال عن غيرها ويؤمن خدمات مطابقة للأحكام الشرعية وذات جودة تستجيب فعليا لمتطلبات هذه الفئة من السياح.

- تضارب الرؤى والمواقف بل والفتاوى الشرعية أحيانا، حول الخدمات والمنتجات المندرجة في نطاق السياحة الحلال، مما يثير الشكوك والتشويش في أذهان عامة المسلمين ويحدث من ثم اضطراب في نمو الصناعة السياحية برمتها.

3-4- سُبل تفعيل السياحة الحلال في الجزائر: لا يمكن الحديث عن تبني مفهوم السياحة الحلال و توطينه في الجزائر إلا باتباع مجموعة من التدابير نوجزها في ما يلي: **(بوغازي أميرة، 2021، الصفحات 88-89)**

- الإرادة السياسية الجادة في معالجة مشاكل قطاع السياحة بشكل عام، و جعل هذا الملف من الأولويات و ذلك من خلال استصدار النصوص التشريعية والتنظيمية التي تكفل تنظيم القطاع وترقيته، فلا يعقل أن تضيع الجزائر مزيدا من الوقت و الفرص دون أن تستغلها في تحقيق إيرادات يمكنها أن تغنيها عن إيرادات المحروقات.
- التوجه الحكومي نحو التخطيط لتقديم منتجات سياحية حلال في الجزائر، و توعية المستثمرين بأهمية نمط السياحة الحلال و بالفرص التي يتيحها و من ثم توفير الدعم الحكومي و المالي و الفني اللازم لهم.
- الإستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال السياحة الحال و محاولة الاشتراك معها في تحديد معايير محددة و موحدة لصناعة السياحة الحلال تمكن الممارسين من العمل بشكل منظم و تساعدهم على تقييم أدائهم و مقارنته بالمنافسين.
- تحديد المناطق السياحية الأكثر ملائمة لتقديم خدمات سياحية حلال، سواء من حيث المقومات الطبيعية التي تسمح بتشييد منشئات يمكن الفصل فيها بين المناطق المخصصة للجنسين مثلا، أو من حيث التقبل الاجتماعي و الثقافي في المنطقة لمفهوم السياحة الحلال و المساهمة في توطينه و هنا يمكن ترشيح منطقتين(جيجل و غرداية) كبداية.
- إجراء دراسات تسويقية استطلاعية لتحديد الأسواق التي يمكن استهدافها و من ثم توجيه الجهود التسويقية نحوها بشكل مكثف.

978-9931-9701-1-8

خاتمة. أصبحت الجزائر تستوفي كل مُوجبات التنويع الاقتصادي، و تجاوزت مرحلة أن يكون هذا الأخير خيارا. إن التنويع الاقتصادي اليوم و أكثر من أي وقت مضى ضرورة و حتمية، فلا يعقل أن يبقى الوضع الاقتصادي رهن تقلبات أسعار النفط ، و لا يمكن أن نكرر نفس الحلول و السياسات التي طالما أثبتت فشلها.

رُشحت العديد من القطاعات الاقتصادية للنهوض باقتصاد الجزائر، و لعل أبرزها قطاع السياحة لما يحدثه من آثار إيجابية على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي. و لأن السياحة أنواع عديدة حاولنا في هذا البحث التركيز على السياحة الحلال و تبيان كيف يمكن أن تساهم ترقيتها في تفعيل القطاع السياحي و بالتالي المساهمة في تنويع الاقتصاد الجزائري. و في ختام هذا البحث توصلنا إلى مجموعة من نتائج قمنا على ضوئها بتقديم مجموعة من التوصيات.

النتائج: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- التنويع الاقتصادي في الجزائر ضرورة و حتمية ملحة ؛
- السياحة مجال مهم جدا لما له من انعكاسات ايجابية (اقتصاديا و اجتماعيا وثقافيا)؛ و هو أحد أهم مداخل التنويع الاقتصادي في الجزائر؛
- السياحة الحلال نمط سياحي يلتزم بتقديم الخدمات السياحية المختلفة في إطار ما تمليه الشريعة الإسلامية، سواء خدمات النقل أو الإطعام أو الترفيه أو الخدمات الفندقية؛
- سوق السياحية الحلال سوق واعدة، حققت من خلاله عديد الدول الإسلامية و غير الإسلامية إيرادات ضخمة، و هو في تزايد مستمر؛
- تتيح السياحة الحلال العديد من الفرص للحكومات ، المستثمرين و المؤسسات الناشطة في مجال السياحة؛
- يمكن للجزائر تبني نمط السياحة الحلال من أجل تفعيل القطاع السياحي باتباع مجموعة من الآليات و السبل المساعدة على ذلك.

التوصيات: بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج نوصي بما يلي:

- ضرورة اعتماد استراتيجية تنويع اقتصادي واضحة المعالم و الأهداف، و تحديد مختلف القطاعات الاقتصادية القادرة على بناء اقتصاد وطني قوي، فلا يمكن تضييع المزيد من الوقت و الفرص،
- التركيز على قطاع السياحة كمدخل هام من مداخل التنويع الاقتصادي في الجزائر، و معالجة جميع مشاكله و نقائصه بكل جدية، و لن يكون ذلك إلا بإرادة سياسية جادة و صارمة تفرض التشريعات و القوانين اللازمة لإحداث التغيير المرغوب؛
- يتوجب على الجزائر الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في السياحة الحلال و أن تحذو حذوها لتستفيد من الفرص التي يتيحها هذا النمط السياحي خاصة و أن السوق تعتبر ناشئة؛
- السياحة الحلال نمط سياحي ملائم جدا لطبيعة الشعب الجزائري المسلم المحافظ، لذلك يمكن اعتماده - أي نمط السياحة الحلال- من أجل تفعيل السياحة الداخلية كخطوة أولى و اكتساب خبرة تمكن من استهداف الأسواق الخارجية كخطوة لاحقة.

978-9931-9701-1-8

قائمة المراجع باللغة العربية:

1) أحمد ضيف، أحمد عزوز. (2018). و اقع التنويع في الجزائر و آلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، 14* (19)، 22.
2) بن عمارنوال. (أوت, 2020). السياحة الحلال مقومات وتحديات و تجارب دولية. *مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة ، 2* (1)، الصفحات 93-94.
3) بنين بغداد، بنين عبدالرحمان. (ديسمبر, 2016). السياحة كبديل لتفعيل التنويع الإقتصادي في الجزائر. *مجلة الدراسات الاقتصادية المتقدمة* (1)، صفحة 87.
4) بوصفصاف فوزية. (22-24 أفريل 2014). استراتيجية تسويق السياحة الحلال في الدول الإسلامية،: دراسة حالة ماليزيا. *المؤتمر العالمي الخامس للتسويق الإسلامي*، (الصفحات 4-5). كوالالمبور.
5) بوغازي أميرة. (2021). *دراسة استكشافية لاتجاهات الزبائن الجزائريين نحو الخدمات السياحية الحلال*. تخصص تسويق خدمات. جامعة 8 ماي 1945 قالمة.
6) تقرير منظمة التعاون الإسلامي. (2017). *السياحة الدولية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق و التحديات*. أنقرة: مركز الأبحاث الإحصائية و الإقتصادية و الإجتماعية و التدريب للدول الأسلامية.
7) ثابتي حبيب،بن عبو جيلالي. (فيفري, 2013). ترقية منتجات السياحة الحلال بين الفرص الاستثمارية و المحاذير الشرعية. *المجلة العالمية للتسويق الاسلامي ، 2* (1)، الصفحات 48-49.
8) دنيا خنشول. (2020). التنويع الاقتصادي في الجزائر: الو اقع وإمكانية التحقيق. *مجلة دراسات الاقتصادية ، 7* (1)، 202.
9) شليحي الطاهر، بن موفق رزوق. (2018). المنظورالاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية. *مجلة الحقيقة ، 17* (4)، 192.
10) صباغ رفيقة. (2020). التنويع الاقتصادي استراتجية الجزائر لما بعد البترول. *مجلة أوراق اقتصادية ، 4* (1)، 69.
11) طالم صالح. (2020). النشاط المقاولاتي آلية استراتيجية للتنويع الاقتصادي و تحقيق التنمية المستدامة. تأليف *التنويع الإقتصادي الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان-العربية و سبل استدامته* (صفحة 35). برلين: المركزالديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية.
12) عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة. (2014). التنويع الاقتصادي مفهومه و أبعاده في بلدان الخليج و ممكنات تحقيقه في العراق. *مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية ، 8* (31)، صفحة 56.
13) فلاق صليحة. (نوفمبر, 2018). السياحة الإسلامية كخيار استراتيجي لتفعيل القطاع السياحي في الجزائر. *مجلة الباحث ، 18* (1)، صفحة 81.
14) فوزية بوصفصاف. (جوان, 2018). تسويق السياحة الحلال: أفاق و تحديات-دراسة مقارنة بين ماليزيا و فرنسا-. *مجلة التنمية والاستشراف للبحوث و الدراسات ، 3* (4)، صفحة 272.
15) مصطفاوي الطيب، بدروني عيسى. (2019). السياحة الحلال الصناعة التي تنمو بسرعة. *مجلة الشعاع الاقتصادية ، 3* (1)، صفحة 30.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

16) Amini Amir Abdullah et autre. (2020, July). Islamic Tourism: The Characteristics Concept and Principles. *KnE Social Sciences* , 198.
17) Conseil national economique et social) .Novombre 2015 .(*Rapport de Conjoncture economique et sociale* .Alger.
18) Jean-Claude Berthélemy. (2005). commerce international et diversification économique. *Revue d'économie politique , 115,* 598.
19) Rapport DinarStandard growth strategy research and advisory .(2020/2019) .*situation et perspectives sur l'economie islamique dans le monde vers la revolution de l'economie islamique* .Dubai.

978-9931-9701-1-8

الصكوك الإسلامية الحكومية كمصدر تمويلي لتنويع الإيرادات العامة وتخفيف العبء عن مصارف الإيرادات النفطية في الجزائر

Islamic Sukuk as a financing alternative to diversify public revenues and reduce the burden on Oil revenue expenditures in Algeria

– **نهاد طوالبية:** دكتوراه، العربي التبسي، الجزائر

ملخص

يهدف هذا البحث إلى إبراز دور الصكوك الإسلامية الحكومية في توفير مصدر تمويل للمشاريع الحكومية والتّي تغطى تكاليفها من خزينة الدولة وذلك من أجل تنويع مصادر الإيرادات العامة، وتجسيد سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر؛ من خلال أخذ الموازنة العامة لسنة 2020 كمثال ومحاولة إيجاد هياكل للصكوك الحكومية لتمويل بعض نفقاتها العامة، وتمّ التوّصل إلى أن الحكومة الجزائرية يمكن أن تصدر صكوك إسلامية حكومية بعدة صيغ لتمويل مشاريعها وتخفيف العبء على الإيرادات العامة من جهة، وترشيد النفقات العامة من جهة أخرى وكلّه ينصب ضمن تحقيق التنويع الاقتصادي في البلاد.

الكلمات المفاتيح: الصكوك الحكومية، التنويع الاقتصادي، التمويل، الإيرادات العامة، الجزائر.

التصنيف : G15 , G39

Abstract

This research aims to highlight the role of Islamic Government Sukuk in providing a source of funding for government projects; whose costs are covered by the state treasury and embodying the economic diversification policy in Algeria; by taking the general budget for the year 2020 as an example and trying to find structures for Islamic Government Sukuk to finance some of its public expenditures, It was concluded that the Algerian government can issue Islamic Governmental Sukuk in several formats to finance its projects and reduce the burden on public revenues on the one hand, and rationalize public expenditures on the other hand, and all of it is within the realization of economic diversification in the country.

Key words: Government Sukuk, Economic Diversification, Financing, Public Revenues, Algeria.

Jel Codes Classification : G15, G39

978-9931-9701-1-8

مقدّمة:

خدمة للتنمية المستدامة وتحقيقا لأهدافها تسعى الدول النفطية عامة والجزائر بشكل خاص إلى تنويع قاعدتها الإنتاجية لتتنوّع وتتعدد بذلك مصادر دخلها من أجل تقليل الاعتماد الكبير على المداخيل النفطية كمصدر رئيسي للإيرادات العامة، وبالتالي حماية اقتصادها من الأزمات التّي يوّلدها الاعتماد على مورد واحد، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقرار الاقتصادي؛ فتلجأ إلى الاعتماد على تطوير الاستثمار في قطاعات أخرى مدّرة للدخل كالصناعة، الزراعة، الخدمات، السياحة، وغيرها، وتفتح الباب أمام المشاريع والاستثمارات الخاصة في هذه القطاعات، وهذه الإجراءات هي ما يرسي سياسة التنويع الاقتصادي في البلد وبالنظر إلى هذه المسألة من زاوية تنويع الإيرادات العامة ومع الأخذ بعين الاعتبار قانون النقد والقرض المعدّل في الجزائر والمتضمن لعقود وأدوات الصيرفة الإسلامية؛ فإنّه يمكن للحكومة الجزائرية في ظل سياسة التنويع الاقتصادي أن تموّل بعض بنود النفقات لموازناتها العامة بمصادر جديدة بعيدا عن عائدات الريع النفطي باستخدام إحدى أدوات التمويل الإسلامي والمتمثلة تحديدا في الصكوك الحكومية، و في هذا الإطار يمكن طرح التساؤل الآتي:

كيف يمكن تفعيل استخدام الصكوك الإسلامية الحكومية لتمويل مشاريع استثمارية وتخفيف العبء عن مصارف الإيرادات العامة النفطية في الجزائر؟

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحديد دور وأهمية الصكوك الإسلامية الحكومية كأداة لتمويل المشاريع الاستثمارية والمشاريع الكبرى للحكومة الجزائرية وتوجيه استخدام عائدات النفط في مصارف أخرى أو ادخارها كفوائض، و إبراز مدى الحاجة لاستخدام هذه الصكوك من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

منهجية الدراسة والأدوات المستعملة: لتحقيق هدف البحث والإلمام بجوانب الموضوع محل الدراسة، تمّ الاعتماد على كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي؛ وذلك من خلال تجميع البيانات، المعلومات، والحقائق المتعلقة بالموضوع محل الدراسة باستخدام التقارير والكتب والأوراق العلمية، ثمّ تحليلها وتبويبها واعادة صياغة هذه المادة العلمية بأسلوب الباحث بما يخدم الإجابة عن إشكالية البحث.

I – الاطار المفاهيمي للصكوك الإسلامية الحكومية:

I–1– مفهوم الصكوك الإسلامية الحكومية (سندات الاستثمار الحكومية): تعرّف الصكوك الإسلامية الحكومية حسب قانون الصكوك المصري بأنّها: "صكوك تصدرها الحكومة أو الهيئات أو وحدات الإدارة المحلية، أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة". (ناصر و زيد، دون ذكر سنة النشر)، هذا التعريف ينظر إلى الصكوك الإسلامية من جهة الطرف المحتاج للتمويل؛ حيث يحدد الجهة المصدرة للصكوك وهي الحكومات.

كما تعرّف الصكوك الحكومية الإسلامية على أنّها: "شهادات مالية تصدرها جهات حكومية مختلفة (المستفيد من الصكوك) تمثلها أو تنوب عنها وزارة المالية، وتقوم على أساس شرعي، ويتم تسويقها عبر البنوك وشركات الوساطة المالية للجمهور في داخل الدولة وخارجها". (عثمان، 2009)

978-9931-9701-1-8

وتعرّف أيضا الصكوك الإسلامية الحكومية على أنّها: "سندات الخزينة المخصصة للاستثمار الإسلامي تقدم كبديل عن سندات الدّين العام في الاقتصاد الوضعي". (حمود، 1998)

والصكوك الجكومية هي "الصكوك التي تصدرها الحكومات، و تستخدم حصيلتها في توفير السلع و الخدمات العامة و في استغلال الموارد الطبيعية، كما تستخدمها الدولة كوسيلة من وسائل تعبئة المدخرات، و للعمل على تشجيع الاستثمار في بعض القطاعات طبقا لبرنامج التنمية، و تشمل صكوك الإجارة، الاستصناع، السلم، المشاركة و صكوك القرض الحسن". (الدين، 2014)

وعليه يمكن القول أنّ الصكوك الإسلامية الحكومية هي: " أوراق مالية تصدرها الحكومة ممثلة في إحدى هيئاتها وتطرحها للأفراد، وقد تكون هذه الصكوك محلية على المستوى الوطني أو خارجية، وتخضع للضوابط الشرعية للصكوك الإسلامية التّي يحددها الفقهاء، توّجه للاستثمار الإسلامي".

I-2- مقارنة الصكوك الإسلامية بالسندات: هناك صورتان من سندات الدّين العام إحداهما قصيرة الأجل لمدة تسعين 90 يوما في الغالب وتسمى "أذونات الخزينة"، والأخرى طويلة الأجل وتسمى "سندات الخزينة" أو "سندات التنمية"، ورغم هذا الاختلاف بين نوعي سندات الدّين العام حسب تفاوت الأجل إلا أنّه لا يكاد يوجد فرق حقيقي من حيث نتيجة المديونية، لا سيما بالنسبة للترتيب الغالب في إصدار أذونات الخزينة بصورة دورية مرتبة في نهاية كل ثلاثة أشهر؛ حيث يتم تسديد الإصدار المنتهي بإصدار جديد في أغلب الدول، بينما سندات الاستثمار الإسلامي ليست صيغا جامدة بل متجددة تبعا للحاجة وحسب الواقع والاحتياجات المتغيرة للمجتمعات المتعاقبة في العصور المختلفة، فقط ضمن إطار قواعد الشريعة الإسلامية دائما. (حمود، 1998، صفحة 96،100)

يوجد اختلاف وتشابه في نفس الوقت بين الصكوك الإسلامية والسندات ويمكن توضيحهما فيما يلي: (درغال، دون ذكر سنة النشر)

I-2-1- أوجه الاختلاف بين الصكوك الإسلامية والسندات: تتمثل في:

- السندات تمثل دينا في ذمة المدين أي علاقة مديونية أو مداينة، فيما الصكوك الإسلامية تمثل حصة شائعة في موجودات المشروع أي علاقة شراكة أو مشاركة؛
- السندات تحدد لها فائدة ثابتة أو متغيرة من زمن إلى آخر، والصكوك إذا تحقق لها الربح فهي تأخذ نصيبها منه وإذا خسرت الشركة فإنّ الموجودات التّي يمثلها الصك قد تقل؛
- عند تصفية المشروع يكون لصاحب السند الأولوية في الحصول على قيمة السند وفوائده المتفق عليها، أما الصك الاستثماري فليس له الأولوية، وإنمّا تصرف له نسبته ممّا يبقى من موجودات المشروع بعد سداد الديون وتسوية كل الالتزامات أي أنّ موجودات المشروع ملك لأصحاب الصكوك وتعود عليهم؛
- الصك يعتبر دليلا وإثباتا على نقل الملكية في عمليتي البيع والشراء، بينما لا يعتبر السند نقل ملكية لمبلغ نقدي.

I-2-2- أوجه التشابه بين الصكوك الإسلامية والسندات: تتفق الصكوك الإسلامية مع السندات في أنّ:

- كلاهما أوراق مالية متداولة، غرضها الأساس هو الحصول على التمويل؛

978-9931-9701-1-8

- من خلال الصكوك أو السندات يمكن أداء وتنفيذ العديد من الوظائف المهمة كالتحكم في حجم السيولة النقدية، وتمويل أغراض القطاعات المختلفة؛
- تصنَف الصكوك والسندات بشكل عام بأنّها أوراق مالية ذات استقرار كبير ومخاطر متدنية.

وبالنسبة للسندات فقد أجمع الفقهاء على تحريم إصدارها وتداولها في ندوة حول الأسواق المالية عقدت في الرباط (المغرب) في شهر ربيع الثاني 1410 هـ الموافق لشهر أكتوبر 1989 م، ثمّ أكّد على ذلك مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورته السادسة بجدة (السعودية) في شهر شعبان 1410 هـ الموافق لشهر مارس 1990 م؛ حيث جاء في توصياته أنّ السندات التّي تمثل التزاما بدفع مبلغها مع فائدة منسوبة إليه أو نفع مشروط؛ محرّمة شرعا من حيث الإصدار أو الشراء أو التداول لأنها قروض ربوية سواء أكانت الجهة المصدرة لها خاصة أو عامة ترتبط بالدولة، ولا أثر لتسميتها شهادات أو صكوك استثمارية أو ادخارية أو تسمية الفائدة الربوية الملتزم بها ربحا أو ريعا أو عمولة أو عائدا، بينما البديل الشرعي لهذه السندات السالفة الذكر والمحرّمة شرعا هو الصكوك الإسلامية والتّي تتمثل في إصدار شهادات يكون صاحبها طرفا في العلاقة التمويلية التّي تجسدها إحدى صيغ التمويل الإسلامي، وتوجد العديد من أنواع هذه الشهادات أو الصكوك؛ فهي تتلائم مع الأوضاع الاقتصادية والشرعية. (ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، 2002)

I-3- مقارنة أنواع الصكوك الحكومية الإسلامية حسب مجالات التوظيف (حسب الصيغة): (مصطفى، 2017) تتعدد أنواع الصكوك الإسلامية الحكومية بتعدد صيغ التمويل الإسلامي من جهة، وكذلك من حيث طبيعة الأصل الممثل كمعين للصكوك، في الحالات التّي يتم فيها اللّجوء للتصكيك للحصول على السيولة من جهة أخرى، كما يمكن توليف مختلف الصيغ لابتكار صيغ جديدة بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتقسيم الأكثر اعتمادا هو تقسيم هيئة المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛ حيث قسمتها هذه الاخيرة إلى مجموعتين أساسيتين هما صكوك مصدرة بغرض التمويل، وصكوك مصدرة بغرض الاستثمار وتتضمن كل مجموعة عدة أنواع للصكوك الإسلامية:

I-3-1- صكوك المضاربة: عبارة عن تقسيم لرأس المال إلى حصص متساوية، قد يتم تقديمة بواسطة طرف واحد أو عدة أطراف؛ وهي صكوك ذات عائد مالي غير محدد و لكنه متوقع، وذلك بقراءة نشاط الشركة المصدرة لها من خلال ميزانياتها المعروضة عبر السنوات الماضية وكذلك مؤشرات السوق.

I-3-2- صكوك الإجارة: عبارة عن وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات في مشروع استثماري، يدّر دخلا، والغرض منها هو تحويل الأعيان والمنافع والخدمات التّي يتعلق بها عقد الإجارة إلى أوراق مالية بصكوك قابلة للتداول في الأسواق الثانوية.

I-3-3- صكوك المشاركة: تصدر لإنشاء مشروع أو تطويره، و يصبح المشروع ملكا لحملة الصكوك في حدود حصصهم، و تدار على أساس تعيين أحد الشركاء أو غيرهم لإدارتها.

I-3-4- صكوك السلم: تصدر لتحصيل رأس مال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لأصحاب الصكوك.

978-9931-9701-1-8

I-3-5- صكوك الاستصناع: تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكا لحملة الصكوك.

I-3-6- صكوك المرابحة: تصدر لتمويل شراء سلع المرابحة وتصبح السلع مملوكة لحملة الصكوك؛ فالمصدر لصكوك المرابحة هو البائع لبضاعة المرابحة، والمكتتبون هم فيها المشترون لهذه البضاعة، وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة شراء البضاعة، ويملّك حملة الصكوك سلعة المرابحة ويستحقون ثمن بيعها.

I-3-7- صكوك المساقاة: عبارة عن وثائق متساوية القيمة، تصدر لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها ويصبح لحملة الصكوك حصة في الثمار حسب الاتفاق.

I-3-8- صكوك المزارعة: عبارة عن وثائق متساوية القيمة، يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها لتمويل مشروع معيّن على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك نصيب في المحصول وفق ما حدده العقد.

I-3-9- صكوك المغارسة: وثائق متساوية القيمة، يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس أشجار، وفيما يتطلبه هذا الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة ويصبح لحملة الصكوك حصة من الأرض والغرس.

I-3-10- صكوك الوكالة بالاستثمار: وهي وثائق تمثل مشروعات أو أنشطة، تدار على أساس عقد الوكالة بالاستثمار بتعيين وكيل عن حملة الصكوك لإدارتها.

II- الجانب السلبي للتنويع الاقتصادي وبرامج التنمية في الجزائر:

II-1- نقاط ضعف تنويع الاقتصاد في الجزائر: يمكن إيجاز أهم أسباب ضعف سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر فيما يأتي: (أسماء و دحمان، 2018)

II-1-1-مشكل الدعم: أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى بلوغ تكلفة الدعم حوالي 14% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015، وهذا الدعم غير عادل في معظمه، فعلى سبيل المثال تنفق أغنى 20% من الأسر على منتجات الوقود المدعمة أكثر مما تنفقه أفقر 20% من الأسر بالإضافة إلى ذلك، يشجع الدعم الاستهلاك المفرط، ويمكن جعل النظام أكثر عدالة مع خفض تكلفته من خلال زيادة التخفيض التدريجي للدعم المعمم وإبداله بنظام للتحويلات النقدية يوجه بدقة إلى أقل الأسر دخلا.

II-1-2- الاعتماد على النفط وغياب استراتيجية بعيدة المدى لتنويع الاقتصاد : ظلت عوائد النفط تشكل المصدر الأساس لتمويل برامج التنمية والإنفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر خلال فترة طويلة من الزمن، ورغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد في فترات ارتفاع أسعار النفط، إلا أن النتائج كانت ضعيفة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي كما أن الاقتصاد الجزائري لم يصل إلى مرحلة النمو المستدام، والسبب في ذلك الاعتماد التام على عوائد النفط وغياب استراتيجية للتنويع الاقتصادي.

II-1-3- مشكل التمويل : يتمثل هذا المشكل أساساً في قصور الادخار عن معدلات الاستثمار نتيجة انخفاض مستويات الدخل، وضعف السياسات والهياكل المالية والمصرفية القادرة على تعبئة المدّخرات ونشر الوعي الادخاري،

978-9931-9701-1-8

زيادة على تحويل الفوائض المالية للخارج بسبب غياب المناخ الاستثماري المناسب، ممّا يؤدي إلى الاعتماد على أسلوب التمويل التضخمي وتمويل الاستثمار طويل الأجل بالائتمان قصير الأجل.

II-2- الجانب السلبي لبرامج التنمية المتبعة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019):

- كغيرها من الدول تخطط الجزائر كل سنة لموازنتها العامة تحدد فيها إيراداتها العامة المتوّقعة، وتضع تخصيصات لنفقاتها العامة، والهيئة المنفذة للموازنة العامة هي وزارة المالية الجزائرية من خلال جهازها المتمثل في الخزينة العمومية الجزائرية؛ فهي المسؤولة عن تحصيل الإيرادات العامة، وتوجيهها نحو أوجه الإنفاق العام المخطط لها حسب الموازنة العامة، وهي المسؤولة أيضا عن توفير التمويل اللّازم في حال حدوث عجز موازني لتغطيته.
- و الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (2000 – 2019) سجلت عجزا دائما و متفاوتا في القيمة باستثناء سنة واحدة هي سنة 2002؛ أين سجلت فائضا و إن كانت قيمته 29,4 مليار دج، وفي محاولة لتفسير و تحليل ذلك يمكن تقسيم الفترة إلى جزئين؛ فمن سنة 2000 إلى سنة 2014 على اعتبار أنّها فترة جسدت فيها الجزائر عدة برامج خماسية متتالية؛ وهي تطبيقها لبرنامجها الخماسيين "برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي" خلال الفترة (2000- 2004) و "البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي" خلال الفترة (2005- 2009)، والبرنامج الخماسي الثالث "برنامج الاستثمارات العمومية" من سنة 2010 إلى سنة 2014 وأدت كل هذه البرامج التنموية إلى التوّسع في الإنفاق على حساب الإيرادات.
- أمّا الفترة من 2014 إلى 2019 على اعتبار أنّ سنة 2014 كانت بداية أزمة هبوط أسعار البترول وبداية لفترة جديدة في اقتصاد الجزائر.
- ويمكن القول أنّ اتباع الحكومة الجزائرية لسياسة ميزانية تعتمد على التوّسع في الإنفاق دعما وتنفيذا لمشاريع تنموية أثر تأثيرا كبيرا يمكن اعتباره سلبيا على وضعية الموازنة العامة لفترة طويلة تقارب العشرين (20) سنة، وللخروج من هذه الدائرة و لوضع قانون مالية بعيد بنسبة كبيرة عن السعر المرجعي للبترول و عن تبعاته؛ اقترحت الجزائر في قانون المالية لسنة 2017 نموذجا أسمته "النموذج الاقتصادي الجديد" ومدته ثلاث (03) سنوات بدءا من سنة 2017 محتواه يجعل الاقتصاد الجزائري بعيد عن التبعية الريعية ويعزز من الإيرادات خارج المحروقات، لكن بوادر هذا النموذج لم تظهر إلى اليوم ولم تقيّم حتى نتائجه من سنة لأخرى مع أنّه استنفذ مدته الزمنية المفترضة.
- إنّ التطرق إلى واقع التمويل الإسلامي و الصكوك الإسلامية في الجزائر يفرض الإطلاع على المنتجات المالية الإسلامية المستخدمة في البنوك و مؤسسات التأمين في الجزائر، و تحديد التحديات التي تحول دون تطبيقها للصكوك الإسلامية.

III- استخدام الصكوك الإسلامية الحكومية لتمويل بعض بنود النفقات العامة للجزائر:

III-1- مضمون الموازنة العامة المتوقعة لسنة 2020: حسب قانون المالية لسنة 2020 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 81 المؤرخة في تاريخ 30 ديسمبر 2019؛ فإنّ التأطير الاقتصادي الكلي للموازنة العامة لسنة 2020 يعتمد على سعر نفط مرجعي قدره: 50 دولار للبرميل، ومعدل نمو قدره: 1,8 % و معدل تضخم قدّر ب: 4,08 %. و يتوّقع

978-9931-9701-1-8

قانون المالية لسنة 2020 على صعيد الموازنة العامة إجمالي إيرادات عامة قدرها: 6,289.7 مليار دج بانخفاض قدره 3,3 مقارنة بالإيرادات العامة لسنة 2019 و من بينها 2,200.3 مليار دج كعائدات للجباية النفطية، وتقدّر ميزانية التسيير ب: 4,893.4 مليار دج بينما تتوّزع ميزانية التجهيز على 2,929.8 مليار دج كاعتمادات الدفع، و 1,619.9 مليار دج كرخص البرامج الموّجهة لمشاريع جديدة أو لإعادة تقييم المشاريع. (الشعبية، 2019)

III-2- بعض البنود و المشاريع الحكومية المقترحة من الموازنة العامة لسنة 2020 لتمويلها باستخدام الصكوك الإسلامية:

III-2-1- بند دعم الحصول على السكن في نفقات التجهيز: انطلاقا من قانون المالية لسنة 2020 فإنّه في نفقات التجهيز حاز قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية على الصدارة بمبلغ قدّرت قيمته ب: 602.151.806 آلاف دينار جزائري كاعتماد أو كأكبر اعتماد في الموازنة العامة للجزائر لسنة 2020، يليه قطاع مواضيع مختلفة بمبلغ قيمته: 600.000.000 آلاف دينار جزائري، وفي المرتبة الثالثة قطاع دعم الحصول على السكن بقيمة: 329.950.660 آلاف دينار جزائري. (الشعبية، 2019، الصفحات 50-52)

وهذا المبلغ المالي الأخير يعكس أحد مصادر و طرق التمويل السكني في الجزائر، وفي ظل عزوف المواطن الجزائري على اقتناء السكن عن طريق البنك، بسبب ما توفره البنوك الجزائرية من صيغ تمويلية مخالفة للشريعة الإسلامية من خلال اعتمادها على القروض الاستهلاكية التقليدية، و في ظل تزاحم و تكّتل الطلبات على السكنات الاجتماعية من طرف مختلف طبقات المجتمع الجزائري رغم أنّها صيغة سكنية مخصصة لفئة من أفراد المجتمع محدودي الدخل وبما أنّ الحكومة الجزائرية كلّفت و حملّت نفسها مسؤولية عملية بناء السكنات لفئة من أفراد المجتمع و هي عملية تتطلب تمويلات ضخمة؛ فإنّه يمكن اقتراح الصكوك الإسلامية في مجال الاستثمار العقاري لتمويل المشاريع الحكومية لبناء السكنات في الجزائر، و بيعها بعد ذلك إلى المواطنين، وهذا من شأنه تخفيف العبء على بند "دعم الحصول على السكن" في شق نفقات التجهيز في الموازنة العامة للجزائر المقترحة حسب قانون المالية لسنة 2020 و منه تخفيض العجز الموازني المتوّقع، ولعل أهم الخطوات الممكن اقتراحها لاعتماد الصكوك الإسلامية في هذا المجال: (هني و مدنيا، 2015)

- تقوم وزارة السكن والعمران الجزائرية بتحديد حجم الطلب على السكنات بمختلف صيغها وأنواعها بما فيها السكن الاجتماعي؛
- تحدد وزارة السكن والعمران الجزائرية التكلفة و الربح المتوّقع وتقوم بدراسة اقتصادية لمشروع سكني محدد؛
- تقدّم وزارة السكن والعمران الجزائرية طلبا بإصدار صكوك ولتسمى مثلا "صكوك بناء" إلى شركة ذات الغرض الخاص؛ حيث تكون قيمة هذه الصكوك مساوية للتكلفة المتوّقعة للبناء حسب الدراسة الاقتصادية للمشروع؛
- تعرض وزارة السكن والعمران الجزائرية على حملة الصكوك المموّلين لمشروع البناء؛ اقتسام عائد الإيجار بنسبة معيّنة تكون محددة بناءا على الدراسة الاقتصادية للمشروع؛

978-9931-9701-1-8

- يخصص جزء من العائد الذي تملكه وزارة السكن و العمران لإطفاء الصكوك؛ أي: شراؤها من حامليها شيئا فشيئا لتعود الملكية الكاملة بعد فترة من الزمن للمباني إلى وزارة السكن والعمران؛
- تكون الحكومة الجزائرية أيضا ضامنة لإطفاء الصكوك عند حلول أجلها إذا عجزت وزارة السكن والعمران عن القيام بذلك، على أن يكون ما تدفعه الحكومة دينا دون فائدة في ذمة الوزارة؛
- وزارة السكن هي من تنشأ شركة ذات غرض خاص لتنوب عنها في إصدار الصكوك وإدارة محفظتها والمشروع السكني، وفي نفس الوقت تكون وكيلا عن المموّلين (حملة الصكوك) كما تتولى إعداد نشرة الإصدار التّي تتضمن كل تفاصيل الصكوك وعملية التصكيك وشروط العقد؛
- الشركة ذات الغرض الخاص تختار نوع الصكوك الملائم لطلب التمويل ولعل أهم الصكوك الممكن استخدامها في هذا المجال هي صكوك المرابحة، صكوك الاستصناع، صكوك الإجارة، صكوك المشاركة المنتهية بالتمليك.

إذن استخدام الصكوك الإسلامية بصيغ مختلفة لتمويل و دعم مشاريع بناء السكنات في الجزائر سيقلل من الاعتماد المخصص لبند "دعم الحصول على سكن" المدرج ضمن نفقات التجهيز والمقدّر لسنة 2020 ب: 329.950.660 آلاف دينار جزائري، وهذا قد يقلب موازين الموازنة العامة ويخفض طبعا من العجز المتوّقع.

III-2-2- مشاريع تطوير مطارات الجزائر: حسب برنامج رئيس الجمهورية الجزائري "عبد المجيد تبون" فإنّه ستكون هناك مشاريع لتطوير كل المطارات على مستوى الجزائر، لذلك يقترح توفير التمويل اللازم لهذه المشاريع باستخدام الصكوك الإسلامية مع مراعاة المحلية في إصدار هذه الصكوك أو على الأقل الجهوّية في حال مشاريع تطوير مطارات الجنوب الجزائري؛ والهدف من ذلك هو تنشيط كل المناطق و الولايات وجلب كل المدخرات، وأيضا لتفادي الاستحواذ على عدة مشاريع من طرف نفس المكتتبين في عدة ولايات، وإتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من الأفراد للمشاركة كلّ على قدر مدخراته، ويمكن الاعتماد في هذه المشاريع على صكوك الإجارة أو صكوك المشاركة المتناقصة.

III-2-3- مشاريع إنشاء معاهد للتكوين في مجال الصناعات البترولية والغازية: حسب برنامج رئيس الجمهورية الجزائري "عبد المجيد تبون" فإنّه ستكون هناك مشاريع لإنشاء معاهد للتكوين في مجال الصناعات البترولية و الغازية في مختلف المناطق من الجزائر، ويقترح بخصوص تمويل هذه المشاريع أن تستخدم الصكوك الإسلامية بصيغة صكوك الإجارة و لكن تكون مخصصة و موّجهة للمؤسسات و وحدات الإنتاج والمجمعات البترولية و الشركات البترولية في الجزائر لتكتتب فيها عن طريق البورصة، فمن المعلوم أن هذه الشركات هي المفعّل وبنسبة 90 % تقريبا لبورصة الجزائر فهذا سيجعل البورصة أكثر ديناميكية، ويمكن تصوّر الهيكل الآتي:

978-9931-9701-1-8

شكل رقم (01): هيكل صكوك الإجارة المقترح اعتمادها لتمويل مشاريع إنشاء معاهد التكوين في مجال الصناعات البترولية و الغازية في الجزائر:

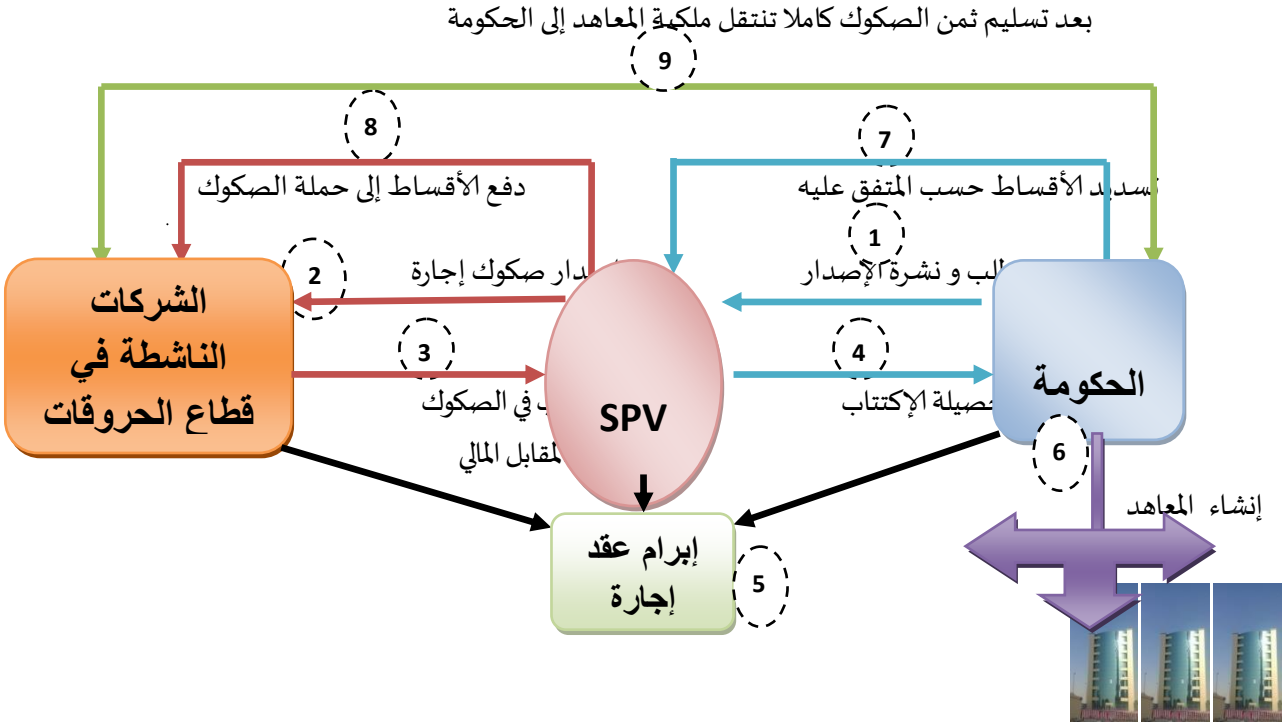

المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال الشكل رقم 01 فإنّ الحكومة الجزائرية تستغل صكوك الإجارة لتمويل مشاريع إنشاء معاهد للتكوين في مجال الصناعات البترولية و الغازية و ذلك وفق الخطوات الآتية:

- الحكومة تقوم بتحديد و تقدير المبلغ المالي الإجمالي الذّي يتطلبه إنشاء المعاهد التكوينية؛
- الحكومة تنشأ شركة ذات غرض خاص لتنوب عنها في عمليات إصدار الصكوك و إدارتها و كذا إبرام العقود كما تنوب عن المكتتبين؛
- الحكومة و من خلال الشركة ذات الغرض الخاص تصدر صكوك إجارة بقيمة المبلغ المالي الإجمالي الذّي تم تقديره لتمويل المشاريع؛
- المكتتبون و هم في هذه الحالة محددون بالشركات الناشطة في مجال المحروقات في الجزائر يبرمون عقد إجارة و يقدمون الأموال مقابل الصكوك؛
- الشركة ذات الغرض الخاص تقدم الأموال للحكومة؛
- الحكومة تقوم بإنشاء المعاهد؛
- الحكومة تدفع الأقساط حسب المتفق عليه في عقد الإجارة من الأموال للشركة ذات الغرض الخاص و هي بدورها تقدمها للمكتتبين؛

978-9931-9701-1-8

- عند الانتهاء من تسليم ثمن الصكوك كاملا حسب المتفق عليه في العقود، تطفأ الصكوك و تنتقل الملكية التامة للمعاهد من المكتتبين إلى الحكومة؛

III-2-4- تسديد الديون: في حال تهيئة البيئة الملائمة و البدء الفعلي في استخدام الصكوك الإسلامية من طرف الحكومة الجزائرية؛ فإنّه من الضروري الابتعاد عن أدوات الدّين التقليدية و إيجاد حلول لمسألة الديون المتراكمة ويقترح الباحث في هذا المجال الاعتماد على الصكوك الإسلامية لتسديد الديون؛ وذلك من خلال إحصاء الحكومة الجزائرية لديونها و تحديد المبلغ الإجمالي الذي بلغته قيمة الديون ثمّ طرح صكوك بنفس قيمة المبلغ الإجمالي للديون وفوائدها المتراكمة، و توّجه حصيلة الاكتتاب في الصكوك إلى تسديد الدّين، وهذا من شأنه تخفيف عبء تراكم الفائدة الربوّية والارتباط بدين دون فوائد و منه توفير مبالغ و التزامات ثابتة مستقبلية.

III-2-5- الحصول على التمويل الأجنبي باستخدام صكوك السلم بدل الاستدانة الربوية: صكوك السلم ترتب على الحكومة الجزائرية إلتزاما بسلعة مؤجلة تسلّمها في أجل محدد متفق عليه مستقبلا، مقابل حصولها على ثمن عاجل و تكون السلعة موصوفة ومحددة؛ فصكوك السلم إذن مناسبة للموارد الطبيعية تماما كإنتاج البترول في حالة الجزائر ويمكن أن تكون هذه الصكوك ذات إصدار دولي تسمح للدول الأجنبية بالاكتتاب فيها.

978-9931-9701-1-8

خاتمة: إنّ سياسة التنويع الاقتصادي في الدول النفطية تركّز على تطوير ودعم القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد كالزراعة والصناعة لأنّ هذا يخفف من الآثار السلبية للأزمات الناتجة عن اعتمادها على مورد النفط فقط، وبالنسبة للجزائر فإنّ سياستها الاقتصادية مبنية على المحروقات كمصدر رئيسي للدخل، وعلى الإنفاق الحكومي كمحرك أساسي للاقتصاد الوطني، كما تعتمد على الواردات بنسبة كبيرة في ظل غياب المنتوج الزراعي والصناعي المحلي الذّي يغطي ويلبي احتياجات الطلب المحلي المتزايد، بالإضافة إلى عدم تنوّع صادراتها خارج المحروقات؛ وهو ما يجعل البنية الهيكلية للاقتصاد الجزائري ضعيفة وسياسة التنويع الاقتصادي رغم التنظير لها في الجزائر والدعوة إلى الابتعاد عن الارتباط بعوائد النفط إلا أنّها لم تجسد في الواقع بالشكل المطلوب وعلى ضوء هذا الواقع يمكن عرض بعض النتائج التّي توصل إليها هذا البحث:

- يمكّن استخدام الصكوك الحكومية الإسلامية من توفير التمويل وتنويع مصادر الإيرادات العامة وتخفيف العبء على النفقات العامة؛ وبالتالي توفير موارد مالية يمكن توجيهها لأغراض أخرى استثمارية ومدّرة للدخل؛
- تتفادى الحكومة الجزائرية باستخدام الصكوك الحكومية الإسلامية تراكم الفوائد الربوّية ومخاطر التمويل التقلدي ومشكلة الدين العام؛
- بعد اختيار مجموعة من البنود والمشاريع الحكومية المقررة من الموازنة العامة للجزائر لسنة 2020، وبعد محاولة إيجاد صيغ لتمويل هذه البنود والمشاريع باستخدام الصكوك الإسلامية الحكومية تبيّن أنّه يمكن ذلك فعليا من الناحية المالية والاقتصادية يبقى فقط تحكيم الهيئات الشرعية المختصة في هذا المجال.

بالنسبة للاقتراحات والتوصيات:

- إصدار صكوك من طرف الحكومة الجزائرية تكون صكوك حكومية إسلامية بدل السندات التقليدية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الكبرى التنموية، مشاريع البنى التحتية والمشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات المقرر إنجازها في سنة مالية معينة مثلا خلال 2022 لتخفيف العبء على شق النفقات العامة؛ حيث تستخدم هذه الصكوك بصيغ مختلفة لإنجاز تلك المشاريع إذا كانت مشاريع قصيرة الأجل منتهية في نفس السنة، أو توفير قسط التمويل الخاص والواجب إنفاقه خلال تلك السنة إذا كانت المشاريع طويلة الأجل؛ وبهذا تنوّع الحكومة الجزائرية من مصادر إيراداتها العامة؛
- تطوير وتصميم هياكل وصيغ للصكوك الإسلامية الحكومية تتماشى مع احتياجات الحكومة الجزائرية ومتطلبات المجتمع الجزائري؛
- استخدام الضرائب التحفيزية لشركات الخاصة المستخدمة والمكتتبة في الصكوك الحكومية الإسلامية في جميع القطاعات الاقتصادية تشجيعا لهذه الشركات من أجل تفعيل وتطوير سياسة التنويع الاقتصادي ؛
- إقامة مشروعات واستثمارات مدروسة وذات عائد مستدام وذات قيمة مضافة عالية بعيدا عن قطاع المحروقات لإرساء سياسة التنويع الاقتصادي؛
- تشجيع المشاريع الخاصة وتقوية الروح الاستثمارية لدى الأفراد على اختلاف حجم مدخراتهم، وإدماج القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الحكومية وتمويلها باعتباره شريكا ومساهما فيها؛
- خلق مناخ الأعمال الاستثماري الذّي يساهم فعليا في ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد العالمي وجلب الاستثمارات الأجنبية وحتى المحلية.

978-9931-9701-1-8

قائمة المراجع باللغة العربية

1. أدهم ابراهيم جلال الدين. (2014). *الصكوك والأوراق المالية الاسلامية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية*. مصر: دار الجوهرة للنشر والتوزيع.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (30 ديسمبر, 2019). الجريدة الرسمية. *الجريدة الرسمية*، الصفحات 41-42.
3. بللعما أسماء، و بن عبد الفتاح دحمان. (دون ذكر اليوم دون ذكر الشهر, 2018). استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية. *مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*، صفحة 340.
4. رشيد درغال. (دون ذكر سنة النشر). دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة. *مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية*، صفحة 89.
5. سامي حسن حمود. (1998). *صيغ التمويل الإسلامي مزايا وعقبات كل صيغة ودورها في تمويل التنمية*. فرجينيا الولايات المتحدة الأمريكية: أنترناشيونال جرافيكس للتنضيد والإخراج والطباعة.
6. سليمان ناصر. (2002). *تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية*. غرداية الجزائر: جمعية التراث للنشر.
7. سليمان ناصر، و ربيعة بن زيد. (دون ذكر سنة النشر). إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية-دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية. *مجلة دراسات اقتصادية إسلامية*، صفحة 4.
8. عبد القوي ردمان محمد عثمان. (2009). الصكوك الإسلامية وإدارة السيولة. *المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية* (صفحة 6). دمشق سوريا: دون ذكر الناشر.
9. لعرابي مصطفى. (دون ذكر اليوم مارس, 2017). دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد-ماليزيا أنموذجا. *مجلة البشائر الاقتصادية*، الصفحات 70-71.
10. محمد جعفر هني، و أحمد مدنيا. (دون ذكر اليوم دون ذكر الشهر, 2015). التصكيك الإسلامي كآلية لتمويل قطاع الإسكان في الجزائر. *مجلة بحوث الشرعية الSI*، الصفحات 123-124.

طرق استغلال الاراضي الرطبة نموذج للسياحة المستدامة في ظل التنويع الاقتصادي بالجز ائر

Ways to exploit wetlands as a model for sustainable tourism in light of economic diversification in Algeria

–د.سكينة حملاوي: استاذ محاضر" ا"، الجامعة الوادي، الجزائر،hamlaoui-sakina@univ-eloued.dz

- **د.رحيمة بوصبيع صالح:** استاذ محاضر" ا"، الجامعة الوادي، الجزائر ، مخبر PEDAA، bousbia-rahima@univ-eloued.dz،

ملخص

تهدف هذه الدراسة لمعالجة موضوع طرق استغلال الأراضي الرطبة بالجزائر من خلال الاستراتيجية الوطنية المعتمدة بعد التوقيع على اتفاقية رامسار (RAMSAR) ، في في ظل البحث عن التنويع الاقتصادي بالجزائر، وقد اعتمدنا لذلك على المنهج التحليل الوصفي.

من خلال دراسة توصلنا الى ان الجزائر تزخر بأراضي رطبة عديدة، الا ان الاهتمام بهاذه الاراضي ضعيف جدا بسبب التدخلات المختلفة، بجعلها تفقد قيمتها الاقتصادية والثقافية والعلمية وحتى الترفيهية ويصل لتهديد وجودها في حد ذاته. رغم اهميتها في تفعيل التنمية المستدامة ودورها في التنمية الاقتصادية .

كلمات مفتاحية: المناطق الرطبة، اتفاقية رامسار، استراتيجية الجزائر للمناطق الرطبة، السياحة المستدامة.

تصنيفاتJEL : Q57 Q01,Q56

Abstract:

This study aims to address the issue of ways to exploit wetlands in Algeria through the national strategy adopted after the signing of the Ramsar Convention (RAMSAR), in light of the search for economic diversification in Algeria, and for this we have relied on the descriptive analysis method.

Through a study, we concluded that Algeria is rich in many wetlands, but the interest in these lands is very weak due to various interventions, making them lose their economic, cultural, scientific, and even recreational value and threaten their existence in and of themselves. Despite its importance in activating sustainable development and its role in economic development.

Keywords: *Wetlands, Ramsar Agreement, Algeria Strategy for Wetlands, sustainable tourism .*

JEL Classification Codes: *Q57 ,Q01 ,Q56*

978-9931-9701-1-8

مقدّمة:

لقد اصبحت القضايا البيئية تحتل مكانة هامة في مختلف النقاشات على مختلف المستويات المحلية والدولية، خصوصا ما تعلق بعلاقتها بالمجتمع والعنصر البشري، وعلى اعتبار ان الأراضي الرطبة هي جزء من المنظومة البيئية وتشهد تدخلات من الانسان الأمر الذي جعلها تعاني من حالة عدم توازن ايكولوجي بسبب هشاشتها وصلت تبعات ذلك حد تهديد بقاء واستمرار هذه الفضاءات.

والجزائر تمتلك عديد المناطق الرطبة وتعتبر في حد ذاتها بنية تحتية طبيعية ويمثل الماء فيها العنصر المحدد لوجودها إضافة للعلاقة الوطيدة لهذه المناطق بالتنوع البيئي، تعتبر ذات اهمية كبيرة، اذا ركزنا في ما مدى مساهمتها في السياحة المستدامة ، هذه المناطق لاقت الاهتمام والعناية بعد انضمام الجزائر لاتفاق رامسار الدولي حول المناطق الرطبة من خلال الاستراتيجية الوطنية التي تم اطلاقها شهر فيفري 2017 لمدة 15 سنة والتي تهدف لحماية المناطق الرطبة في الجزائر، اذ تحصي 50 موقعا في اطار هذه الاتفاقية تسعى لتسييرها وفق لاستراتيجية اساسها الاستغلال العقلاني للمناطق الرطبة والتنوع مع استفادة الجزائر من دعم تقني ومادي عن طريق PNUD وWWF. ولدراسة هذا الموضوع حاولنا أن نصيغ الاشكالية التالية : **كيف يساهم استغلال الأراضي الرطبة في السياحة المستدامة بالجزائر في ظل البحث عن التنويع الاقتصادي ؟**

وللإجابة عن هذا التساؤل حاولنا صياغة اهم الفرضيات كالتالي:

- الأراضي الرطبة تعتبر انظمة بيئية، فيها منسوب الماء مرتفع عن سطح الارض، وركز الاهتمام بها في اتفاقية رامسار 1971.
- تعتمد الجزائر في استغلال الاراضي الرطبة على تنفيذ الاتفاقيات الدولية فقط، دون مراعاة الفائدة الاقتصادية لهاته الاراضي.
- ترتبط الاراضي الرطبة ارتباط وتيق بأبعاد التنمية المستدامة لذلك لها ارتباط وثيق بالسياحة المستدامة، اذا استغلت احسن استغلال في الجزائر.

وركزت الدراسة على الاهداف التالية:

- التعريف بالأراضي الرطبة وأهميتها.
- علاقة الأراضي الرطبة بالسياحة المستدامة.
- التطرق الى استراتيجية استغلال الأراضي الرطبة في الجزائر باعتبارها تحوي على العديد منها.

وقد اعتمدنا على المنهج التحليلي الوصفي لعدم توفر احصائيات وبيانات كثيرة لهاته الاراضي بالجزائر.

I- مفهوم الأراضي الرطبة

I-1- تعريف الأراضي الرطبة: لقد تزايد اهتمام العالم بالأراضي الرطبة بعد سنة 1971، وهي السنة التي تم فيها التوقيع على اتفاق رامسار التي تعتبر هي المبادرة للسلطة الحكومية الدولية المعنية بالأراضي الرطبة وهي تسعى جاهدة لضمان أن تكون مساهمات الأراضي الرطبة المخصصة لجميع جوانب رفاهية الإنسان معترف بها وقوية في جميع القطاعات وعلى جميع مستويات المجتمع. (رامسار 2008)

978-9931-9701-1-8

يمكن أن نعرف الاراضي الرطبة على انها مناطق انتقالية، وهي قطعة من الأرض يكون فيها منسوب المياه قريبا أو اعلى بقليل من سطح الأرض لمعظم السنة، وهي من بين الأنظمة البيئية الاكثر انتاجية في العالم مقارنة بالغابات المطرية وسلاسل الشعاب المرجانية، فهي انظمة بيئية لها قيمتها حيث انها تشغل 6% من مساحة اليابسة في العال (اثير 2018)، ولا يعتبر الماء العنصر الوحيد المحدد للمناطق الرطبة بل كذلك وجود تربة خاصة مشبعة بالمياه وكذا وجود نباتات مائية.

تأوي هذه المناطق أنواعا نباتية وحيوانية أو احداهما بصفة دائمة أو مؤقتة، وتلعب الأراضي الرطبة دورا هاما في التخفيف من آثار تغير المناخ المتمثلة في الأحداث المناخية المتطرفة من خلال الخدمات المتعددة التي تقدمها. وتشمل وظائف الأراضي الرطبة الهامة تخزين المياه وإعادة تغذية المياه الجوفية والحماية من العواصف والتخفيف من الفيضانات والمساهمة في استقرار الخط الساحلي ومكافحة التعرية وتخزين الكربون وهي مصدر للتنوع البيولوجي ومصدر اقتصادي وعلمي. (وزارة البيئة الجزائرية بلا تاريخ)

وحسب تعريف رامسار للأراضي الرطبة فهي تمثل مناطق من المستنقعات أو السبخات أو الأرض الخُث، أو المياه، سواء كانت طبيعية أو اصطناعية، دائمة أو مؤقتة، ذات مياه راكدة أو متدفقة، عذبة أو أجاج أو مالحة، تتضمن مناطق بحرية لا يتجاوز عمق مياهها، في مواقع انحسار المياه، (06) ستة أمتار. (المادة الاولى من اتفاقية رامسار 2011، 3)

I-2- أنواع الأراضي الرطبة: وضعت عدة أنظمة مختلفة لتصنيف أنواع الاراضي الرطبة لكن كانت هذه الأنظمة محدودة النجاح على مستوى بلد معين أو قارة معينة ولم يكن شاملة لكل الأراضي الرطبة على مستوى العالم . نشأت أربعة أنظمة أساسية أو مدارس لكل قارة مثال المدرسة الأمريكية والكندية في قارة امريكا الشمالية والمدرسة الأوروبية في قارة أوروبا والأسترالية في استراليا ولقد اعتمدت هذه المدارس على المقاييس والمواصفات البيئية السائدة في مناطقها وأغلبها محلية (Hussain 2017)، لكن سنحاول أن نبين اهم نوعين : (بريني 2021)

- **الأراضي الرطبة الساحلية:** على طول السواحل من مناطق خطوط العرض المتوسطة إلى العالية في جميع أنحاء العالم، ولكنها أكثر شيوعًا على طول سواحل المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ وألاسكا وخليج. تقع الأراضي الرطبة الساحلية بالقرب من مصبات الأنهار، وهي المنطقة التي يلتقي فيها النهر مع البحر، وتكون عرضة لمستويات مختلفة من الملوحة ومستويات المياه بسبب حركة المد والجزر . بسبب الطبيعة المتغيرة لهذه المواقع، تتكون معظم الأراضي الرطبة المدية من الطين والطين غير المسطح.

- **الأراضي الرطبة الداخلية:** تتكون دائمًا من المياه العذبة. وهي تشمل المستنقعات والمروج الرطبة المليئة بالنباتات العشبية والمستنقعات التي تهيمن عليها الشجيرات والمستنقعات الخشبية المليئة بالأشجار.

I-3- اتفاقية رامسار و انضمام الجزائر : في اجتماع دولي نظمته وزارة الصيد والاسماك الايرانية، والذي عقد في منتجع رامسار على بحر قزوين، تمت الموافقة على نص الاتفاقية في 2 فيفري 1971 حيث وقعها مندوبون من 18 دولة في اليوم الثاني. دخلت المعاهدة حيز التنفيذ في ديسمبر 1975،بعد استلام يونسكو، وهي وديع الاتفاقية، وبذاك اصبحت رامسار اول المعاهدات الحكومية الدولية العالمية للحفظ والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. (اتفاقية رامسار 1971-2011، 5)

978-9931-9701-1-8

إذن هي نظام عالمي وحيد وفعال للحفاظ على الاراضي الرطبة والاستخدام الحكيم لها، وتضطلع بتحديد مواقع الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وحمايتها، بالإضافة إلي تشجيع عمل الأطراف المتعاقدة فيها والبالغ عددها 170، والتعاون فيما بينها. ولقد تم حتى هذه اللحظة تسجيل أكثر من 2372 أرضا رطبة حول العالم على لائحة اتفاقية رامسار، تمتد على أكثر من 5.2 مليون كم مربع، منها 424في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ويعكف حاليا مجموعة من الناشطين في هذا المجال على تسجيل المزيد من الأراضي الرطبة في المنطقة لتكون موقع محمية بموجب" اتفاقية رامسار". (MedWet 2020، 6-7)

ان الجزائر غنية بالمناطق الرطبة، وهذه البيئات هي أكثر الموارد قيمة من حيث التنوع البيولوجي والإنتاجية الحياة بعض الأنواع الحيوانية والنباتات المائية. الطبيعية، وتلعب المناطق الرطبة دورا هاما في العمليات الحيوية والحفاظ على الدورات المائية وإكمال دورات، في عهد الاستعمار وبحثا على الأراضي الزراعية جديدة، قام المستعمر بتجفيف العديد من البحيرات والمستنقعات مثل بحيرة حلولة بمتيجة التي جففت واختفت تماما، وكذلك سبخة الماكتة بولاية معسكر، وبحيرة فتزارة بعنابة وبحيرة طونقة بولاية الطارف التي خضعت لعدة محاولات لتجفيف هذه المناطق الرطبة.

وقعت الجزائر على اتفاقية رامسار في 11ديسمبر 1982م موجب المرسوم رقم 82-439، انضمت فعليا إلى هذه الاتفاقية في1984/ 04/03، وصنفت أول منطقة رطبة جزائرية في قائمة رامسار في 4 نوفمبر 1983م، والتي موجود في ولاية الطارف، وتتمثل في بحيرتي: طونقا بـ مساحة 700 2 هكتار وأوبيرا بـ مساحة 160 3هكتار، ويبلغ حاليا 50 موقع رامسار والتي تقدر بمساحة إجمالية بـ 013 991 2هكتار حسب اتفاقية رامسار 2012،وتعتبر بحيرة بولحي الموجودة في ولاية أم البواقي من أهم المناطق الرطبة الموجودة في الجزائر، والتي تحتل المرتبة حيث المساحة. الأولى من حيث المساحة وتقدر بـ 500 855هكتار. (مهوبي 2014، 17)

ويقصد بالاستخدام الحكيم للأراضي الرطبة الذي تم تحديده بموجب هذا الاتفاق بأنها المحافظة على طابعها الايكولوجي الذي تحقق من خلال تنفيذ أساليب النظام الايكولوجي ضمن سياق التنمية المستدامة **Source spécifiée non valide.**وفي هذا السياق هناك « ثلاث ركائز» للاتفاقية، تتعهد الأطراف المتعاقدة باحترامها:

- العمل من أجل الاستخدام الرشيد لجميع أراضيها الرطبة ؛
- تسجيل الأراضي الرطبة المناسبة في قائمة الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية "قائمةRAMSAR،وضمان الإدارة الفعالة لها؛
- التعاون على المستوى الدولي فيما يخص الأراضي الرطبة العابرة للحدود، وأنظمة الأراضي الرطبة المشتركة، وكذلك الأصناف المشتركة؛

978-9931-9701-1-8

الشكل1: خريطة مجمعات الأراضي الرطبة والمجمعات الفرعية بالجزائر

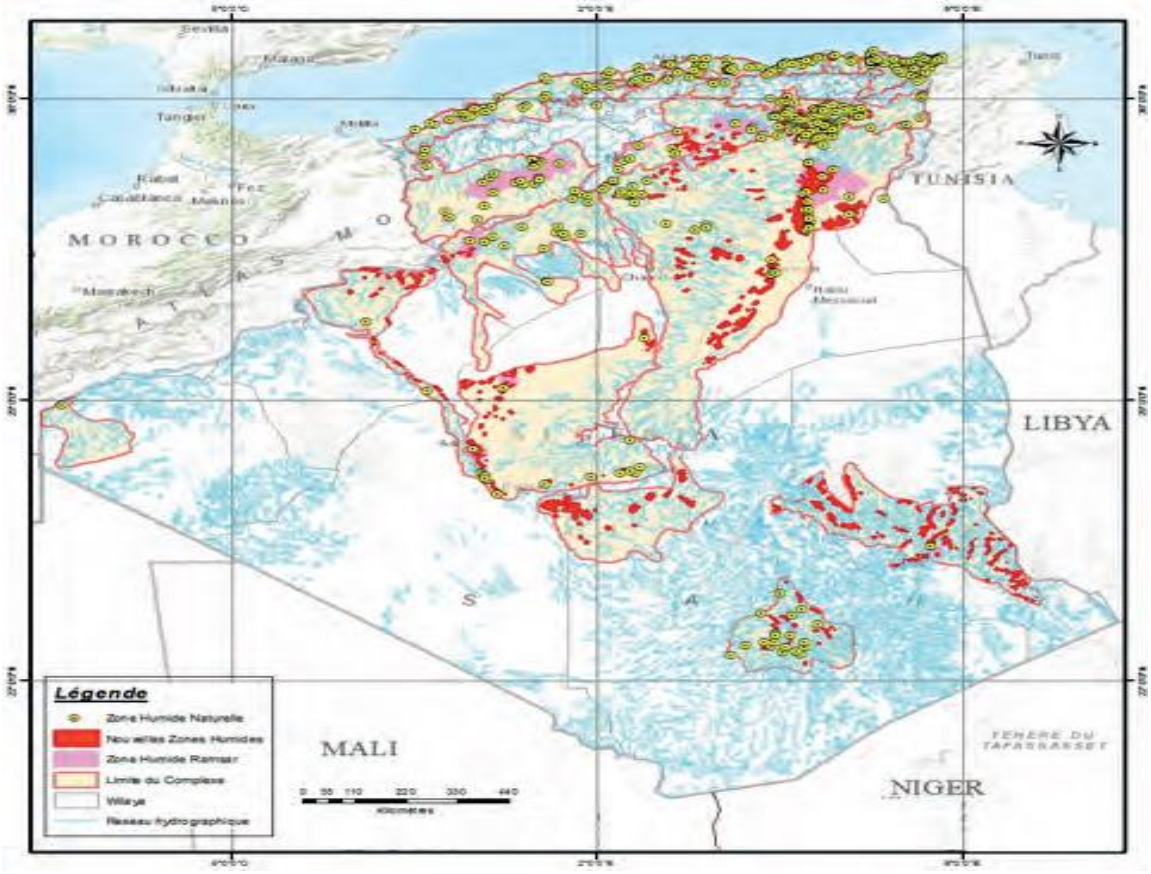

Source : (STRATEGIE NATIONALE DE GESTION ECOSYSTEMIQUE DES ZONES HUMIDES D'ALGERIE 2016, 17).

الجدول1:مجمعات الاراضي الرطبة بالجزائر

الرقم	مجمعات الاراضي الرطبة	المساحة"هكتار"
01	نوميديان	1 190 340
02	القبايل	2 125 215
03	الجزائري	491 490
04	وهران الظهرة	3 432 725
05	سبخات الأوراس	2 492 330
06	شط العش	7 050 470
07	شط زهرز	1 439 210
08	شط الحضنة	3 129 490
09	مزاب / ميا - سوف	29 964 100
10	جبال قصر القصور	7 304 860
11	غار الساورة	4 302 515
12	سفوح تادمايت	13 760 590
13	واد الذرع تندوف	2 232 170
14	سفوح مويدير	6 277 020

978-9931-9701-1-8

15	طاسيلي	8 892 390
16	اهقار	4 609 740
المجموع		**98 694 655**

Source : (STRATEGIE NATIONALE DE GESTION ECOSYSTEMIQUE DES ZONES HUMIDES D'ALGERIE 2016, 16)

تم تحديد 16 مجمعًا و103 مجمعًا فرعيًا (الجدول 1)، تضم 2375 منطقة أراضي رطبة ظاهرة (2056 أرض رطبة طبيعية و319 أرض رطبة صناعية) بما في ذلك 50 أرض رطبة مدرجة في قائمة رامسار ذات الأهمية الدولية.

3. اليات استغلال الاراضي الرطبة بالجزائر : للأراضي الرطبة أهمية ايكولوجية كبيرة لكونها وسط حيوي خصب للتنوع البيولوجي فهي تلعب دورا كبيرا في تحقيق التوازن البيئي من خلال مراقبة الفيضانات والتقليل من مخاطرها والتحكم في الدورة الهيدرولوجية، تجديد الدائم للمياه الجوفية، حجز الرواسب والمواد السامة ونجد المواد الكيميائية وتصفيتها وإزالتها طبيعيا.

II– اليات استغلال الاراضي الرطبة بالجزائر: للأراضي الرطبة أهمية ايكولوجية كبيرة لكونها وسط حيوي خصب للتنوع البيولوجي فهي تلعب دورا كبيرا في تحقيق التوازن البيئي من خلال مراقبة الفيضانات والتقليل من مخاطرها والتحكم في الدورة الهيدرولوجية، تجديد الدائم للمياه الجوفية، حجز الرواسب والمواد السامة ونجد المواد الكيميائية وتصفيتها وإزالتها طبيعيا.

II–1– الحماية القانونية الدولية: بدأ الاهتمام الدولي بالمناطق الرطبة من خلال "اتفاقية رامسار" وهي معاهدة دولية للحفاظ والاستخدام المستدام للمناطق الرطبة، من أجل وقف الزيادة التدريجية لفقدان الأراضي الرطبة، وتنمية دورها الاقتصادي والثقافي والعلمي وقيمتها الترفيهية، اعتمدت الاتفاقية في مدينة رامسار الإيرانية في 02 فيفري 1971 ودخلت حيز التنفيذ في 21 ديسمبر 1975 وهي الاتفاقية الدولية الوحيدة في مجال البيئة التي تعالج نظام بيئي خاص، وحرصت الاتفاقية على مر السنين على توسيع نطاقها ليشمل كافة الجوانب التي تتعلق باستخدام الرشيد للمناطق الرطبة والحفاظ عليها، وتنص الاتفاقية أن مهمتها الأساسية هي «الحفظ والاستخدام الرشيد لجميع الأراضي الرطبة من خلال الجهود المحلية والإقليمية والوطنية من خلال التعاون الدولي قصد تحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم». (اتفاقية رامسار"مؤتمر الاطراف الحادي عشر" 2012، 3)

II –2– الحماية القانونية المحلية للمناطق الرطبة: بدأ اهتمام المشرع الجزائري بالمناطق الرطبة بعد مصادقة الجزائر على "اتفاقية رامسار" بموجب المرسوم 439/82 بتاريخ 11 ديسمبر 1982 لتؤكد التزامها بتمثيل هذه المناطق وضمان المراقبة والاستغلال العقلاني لمواردها الحية، وإعداد مخططات لتهيئتها. كما انضمت إلى ما يسمى "بمشروع **MED WET** " أي مشروع الأراضي الرطبة للبحر الأبيض المتوسط سنة 1994. (مشروع MED WET 1991) إلا أن هذا الاهتمام لم يتمخض عنه تكريس تشريع خاص لهذا النوع من المحميات (المناطق الرطبة)، ذلك أنه من خلال استقراء التشريع البيئي نلمس بعض النصوص المتفرقة كالمادة 39 من القانون رقم 12/05 المؤرخ في 04 ديسمبر 2005، المتعلق بالمياه التي حضرت كل الأفعال التي من شانها تلويث المياه بما فيها المناطق الرطبة سواء بسبب التفريغ أو رمي النفايات بها. (المادة39 2005/2008) كما قرر قانون التهيئة والتعمير 90-29 حماية غير مباشرة لهذه المناطق من خلال أدوات التهيئة والتعمير التي تلتزم بتوفير الحماية اللازمة للمناطق الطبيعية الفريدة والمتميزة، وكذا من خلال الرقابة السابقة واللاحقة للبناء التي تحظر انشاء منشئات بها. وحتى عند صدور قانون المجالات المحمية 11-02 نجد أنه اهتم بتصنيفها وتقسيمها حسب ما جاء في المادة 14 منه دون تخصيص أجهزة وآليات لحمايتها وتطويرها.

978-9931-9701-1-8

II-3- التنظيم الإداري للمناطق الرطبة: إن اهتمام المشرع بالمناطق الرطبة جعله يخضعها إداريا إلى وزارة البيئة من خلال المديرية الفرعية للحفاظ على الساحل والوسط البحري والمناطق الرطبة، التي تتكفل بوضع النصوص التشريعية لتنظيمها وحمايتها وتنميتها وجردها، كما يدخل ضمن استراتيجيات مديريات الغابات المحافظة على المناطق الرطبة، وتم إنشاء "اللجنة الوطنية للمناطق الرطبة" تحت وصاية الوزير المكلف بالغابات (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري بتمويل من صندوق الطبيعة الدولي).تجتمع هذه اللجنة في دورة عادية مرتين في السنة بناء على استدعاء من رئيسها ويمكن أن تستدعي في دورة غير عادية وتعدّ محضر مداولات بعد كل جلسة ترسله إلى الوزير المكلف بالغابات خلال يوما من الاجتماع. (القرار الوزاري 2012) ينص على أن الأخير "مسؤول عن مراقبة التنمية وضمان تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية لإدارة وحفظ الأراضي الرطبة ".

III- استراتيجية استغلال المناطق الرطبة بالجزائر تتميز الجزائر بتنوع كبير في النظم البيئية للأراضي الرطبة التي تعتبر موردا ثمينا في مجال التنوع البيولوجي المشجّع لمختلف أشكال الحياة البرية، وهو عامل وفر ملاذا طبيعيا للسكان المحليين وسمح باستقرار عشرات الأنواع من الطيور البرية المهاجرة. تتوزع المناطق الرطبة على مساحات مائية وأحواض ومستنقعات بما فيها مساحات المياه البحرية التي لا يتجاوز عمقها ستة أمتار، وتتوفر على مياه مترسبة وأخرى عذبة ومالحة. حُظيت المناطق الجزائرية الرطبة بتثمين دولي وعقد اتفاقيات دولية، تزامن مع إطلاق عديد المشاريع المحلية اختصت بتطوير التسيير العقلاني لهذه المناطق وتحديثها.

III-1- الاتجاهات المختلفة لاستغلال الاراضي الرطبة في الجزائر:

ا- الحفاظ على الاراضي الرطبة والموائل: ضمن "اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية" موائل للطيور المائية "، المشار إليها فيما يلي باسم اتفاقية رامسار، بمرسوم رقم الرئيس رقم 82-439 الصادر في 11 ديسمبر 1982، هو النقطة المحورية، ويشير المرسوم إلى "مراعاة الوظائف البيئية الأساسية للأراضي الرطبة وكمنظمين لأنظمة المياه وكموائل للنباتات والحيوانات المميزة وخاصة الطيور المائية.

ب-الحفاظ على الطيور المائية المهاجرة : انضمت الجزائر إلى "اتفاقية الحفاظ على الطيور المائية المهاجرة الأفريقية – الأوراسية، المشار إليها فيما بعد باسم AEWA، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-140 المؤرخ في 15 أبريل 2006.وينص المرسوم على أن الأطراف المتعاقدة "على علم بأن الطيور المائية المهاجرة هم عرضة للخطر بشكل خاص لأن هجرتهم تحدث عبر مسافات طويلة وأنهم يعتمدون على شبكات من الأراضي الرطبة تتناقص مساحتها وتتدهور بسبب الأنشطة البشرية التي لا تمتثل لمبدأ الاستخدام المستدام، كما هو موضح في اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية1971، ولا سيما الموائل الطيور، "وتدرك" الحاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية لوقف تدهور أنواع الطيور المائية المهاجرة وموائلها في المساحة الجغرافية التي تحدث فيها أنظمة هجرة الطيور المائية من أفريقيا وأوراسيا ".وفي هذا السياق، تم إنشاء شبكة وطنية من المراقبين مع المديرية العامة للغابات علم الطيور، بقرار وزاري مؤرخ في 2 أغسطس 2011، مؤلف من ممثلين عن إدارة الغابات، ومؤسسات القانون العام أو الخاص وعلماء الطيور المحترفين أو هواة.، في الاجتماع الرابع لـ AEWA الذي عقد في فرنسا في مايو 2012، وبصفتها نقطة محورية لمنطقة شمال إفريقيا، ساهم في التنمية نتائج التعدادات الشتوية للطيور المائية بالمنطقة بالتنسيق مع الأراضي الرطبة الدولية. (STRATEGIE NATIONALE DE GESTION ECOSYSTEMIQUE DES ZONES HUMIDES D'ALGERIE 2016, 53).

978-9931-9701-1-8

ج- المحافظة المناطق المحمية: الغرض من القانون رقم 11-02 المؤرخ 17 فبراير 2011 هو "تصنيف المناطق المحمية وتحديد طرائق إدارتها وحمايتها في إطار التنمية المستدامة وفقا للأسس والأسس التشريعية النافذة في مجال حماية البيئة"، وفي المادة 3 تم التركيز جزء منها على الاراضي الرطبة "ومنه تعتبر الأراضي الرطبة "أي منطقة تتميز بوجود مياه عذبة أو قليلة الملوحة أو مالحة، دائمة أو مؤقتة، على السطح أو منخفضة العمق في الأرض، راكد أو جاري، طبيعي أو اصطناعي، في موضع الواجهة و/ أو الانتقال، بين البيئات الأرضية والمائية، هذه المناطق [المأوى] بشكل مستمر أو لحظة من الأنواع النباتية و/ أو الحيوانية (STRATEGIE NATIONALE DE GESTION ECOSYSTEMIQUE DES ZONES HUMIDES D'ALGERIE 2016, 54).

د-التثمين الدولي وإعداد مخططات تسيير للاستغلال الامثل المناطق الرطبة بالجزائر: قامت مديرية الغابات بعدة نشاطات لتسيير أحسن لهذه المواقع وتثمينها عبر مخططات تسيير وجرد وكذا متابعة دائمة لحيويتهم الإيكولوجية، ولتسيير هذه المواقع، تمّ وضع أوّل مخطّط لتسيير مدمج في 1996 لموقع بني بلاي جيجل بدعم من مبادرة **MED WET** للمناطق الرطبة في البحر الأبيض المتوسط.

الشكل2: خريطة توضح الدول 26 المنظمة المبادرة المناطق الرطبة المتوسطية " MedWet "

المصدر: (MedWet 2020، 6-7)

وتم إشراك مديرية الغابات منذ 2003 في مشاريع إقليمية لمتابعة المناطق الرطبة عبر صور الأقمار الصناعية مع الوكالة الفضائية الأوروبية ومعاهدة رامسار لإنجاز خرائط استغلال الأراضي وتقييم مناطق الفيضانات خلال السنة. ولهذا تم إنشاء لجنة وطنية متعددة القطاعات في 2012 لمتابعة وضع هذه الاستراتيجية وتطبيقها، كما تمّ وضع مخطّطات تسيير أخرى لمواقع دوقلة الدايرة النعامة ودايت الطيور بشار في 2005 وبحيرة الرغاية الجزائر سنة 2006 و5 مناطق رامسار على مستوى الحظيرة الوطنية بالقالة الطارف في 2012 ومجمع المناطق الرطبة بقربس الصنهاجة سكيكدة في نفس السنة .

من جهة أخرى، تمّ في 2011 وضع شبكة وطنية لمراقبين من خبراء الطيور بما أنّ الطيور المائية تعتبر كمؤشر مثالي لصحة المناطق الرطبة، كما تقود مديرية الغابات جانب التوعية والاتصال عبر مراكز التربية المحيطية على غرار ذلك التي تم إطلاقه ببحيرة الرغاية في 2003 ومركز قربس الصنهاجة في 2016، حيث تم إطلاق العديد من الأعمال في

978-9931-9701-1-8

مجال الاتصال منها طبع أربعة مجلدات خرائط للمناطق الرطبة الجزائرية ذات الأهمية الدولية وإنشاء موقع إلكتروني مخصّص للمناطق الرطبة في 2007. (https ://www.ennaharonline.com/ 2021)

د- استراتيجية 2015-2030: وضعت الجزائر استراتيجية متعددة القطاعات للمناطق الرطبة 2015-2030 كأداة مرافقة لكل القطاعات لتطور ايكولوجي واجتماعي، اقتصادي دائم لهذه المناطق، ويهدف بهذا المساعدة في محاربة التصحر والتخفيف من آثار التغيرات المناخية وكذا أمن البلاد من الجانب المائي.

هـ- خطة حوكمة الوطنية: تدعم خطة الحوكمة المعتمدة في إطار الاستراتيجية الوطنية على مستويين: على المستوى المركزي وعلى مستوى مجمعات الأراضي الرطبة أنفسهم، توفر خطة الحوكمة أداة إدارة مناسبة، في هذه الحالة نظام إدارة مجمعات الأراضي الرطبة على المستوى المركزي ومجمعات الأراضي الرطبة ذاتها، التي تم تحديدها أثناء التطوير التشاركي للاستراتيجية، سمح فهم أفضل لتوزيع الأراضي الرطبة في البلاد وحجم المساحات التي تغطيها هذه المجمعات، هذا يمكن أن يسهل الحماية فقط والمحافظة عليها بالإضافة إلى عملها وصلاحيتها البيئية الشبكة الهيدروغرافية السطحية، التدفقات، تواتر الفيضانات، الجغرافيا النباتية، موارد المياه الجوفية، والجيولوجيا المائية، والجيولوجيا وغيره) (STRATEGIE NATIONALE DE GESTION ECOSYSTEMIQUE DES ZONES HUMIDES D'ALGERIE 2016, 42).

و- الخطة العمل الوطنية لاستغلال مناطق الرطبة: لحماية هذا النظام البيئي تم إدراجه ضمن الأهداف المسطرة في الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي المنجزة من طرف الوزارة والمصادق عليها في اجتماع الحكومة المنعقد في 28 مارس 2018، حيث تنص هذه الاستراتيجية في اهم اهدافها: (وزارة البيئة الجزائرية بلا تاريخ)

- الهدفين السابع والثامن: ينصا على تطوير الرسملة والبحث والتدريب لتحسين المعارف المتعلقة بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك قوائم جرد التنوع البيولوجي والممارسات الجيدة لحفظ التنوع البيولوجي واستعادته وتعزيزه، أيضا نشر المعارف والمعلومات من أجل جعلها متاحة للقطاعات والمنتفعين والمديرين والمستفيدين المعنيين من التنوع البيولوجي، بهدف تعزيز ونشر المعرفة التقليدية وفرص النمو الأخضر المتصلة بالتنوع البيولوجي وهذا في إطار خطة العمل للتوجه الاستراتيجي الخاصة بتطوير المعرفة والمعارف وتبادلها وقيمتها، وزيادة الوعي والتواصل بشأن أهمية التنوع البيولوجي من أجل التنمية المستدامة الشاملة للجميع .
- الهدف الثاني عشر: ينص على الحماية، المحافظة وترميم الأنظمة البيئية من أجل الحفاظ على توازنها وديمومتها وضمان استدامة إنتاج خدمات النظم الايكولوجية بهدف الحفاظ على ما لا يقل عن 50 % من المناطق البرية و5% من المناطق البحرية والساحلية وترميم النظم الايكولوجية الطبيعية على مساحة لا تقل عن 5 ملايين هكتار.

III-2- الاراضي الرطبة نموذج للسياحة المستدامة: تتعلق السياحة المستدامة في مبادئ الاستدامة بالمظاهر البيئية والاقتصادية والاجتماعية-الثقافية للتنمية السياحية، ويجب اقامة توازن مناسب بين هذه المظاهر الثلاث لضمان استدامتها على المدى البعيد، للمناطق الرطبة عدة ابعاد تساهم في التنويع الاقتصادي ومن الممكن الاستفادة من ذلك، تتميل في ما يلي:

ا-ابعاد بيئية: الأراضي الرطبة هي أكثر الأنظمة البيئية تنوعاً وإنتاجية على سطح الأرض تعد الأراضي الرطبة من أكثر البيئات الغنية بالتنوع البيولوجي والتي تحتوي على أعداد هامة من الأنواع المختلفة، حيث تأوي الأراضي الرطبة ذات المياه العذبة أكثر من 40% من الاصناف الموجودة في كوكبنا و12% من جميع الأصناف الحيوانية.

978-9931-9701-1-8

كما تمثل أيضاً مصدرا هاما للتنوع الوراثي، وأنّها تعمل كإسفنجات طبيعية تمتص وتخزن فائض مياه الأمطار وتقلص من الفيضانات في حين يكون دورها في مواسم الجفاف تحرير المياه المخزنة، ما شأنه تأخير الجفاف والتقليل من أزمات نقص المياه حسب شروحات المديرية العامة للغابات بالجزائر.

اذن تحقق الاستخدام الأمثل للموارد البيئية التي تشكل عنصر أساسيا في التنمية السياحية، والمحافظة على العمليات البيئية الرئيسية، والمساعدة في الحفاظ على التراث الطبيعي والتنوع الحيوي؛

- حماية ضد الفيضانات (اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة" بلا تاريخ، 12):عندما يرتفع منسوب المياه بسبب الأمطار الغزيرة، يبطئ الغطاء النباتي من تدفق المياه ويخزن جزءا منها في التربة أو على السطح مما يقلل بشكل طبيعي من خطر الفيضانات والانجراف، بوظيفتها هذه، تمثل الأراضي الرطبة خطوط الدفاع الأولى والطبيعية ضد الفيضانات وخير بديل للهياكل الاصطناعية مرتفعة التكلفة التي يتم انشاؤها.
- الحماية من تآكل التربة: يعمل الغطاء النباتي للأراضي الرطبة كمصدر للرواسب التي تساعد على تماسك ضفاف البحيرات والأنهار والشواطئ. إن الفقدان المتزايد للتربة والرواسب هي مشكلة شائعة بسبب الأنشطة البشرية كإزالة الغطاء النباتي وتجفيف الأراضي الرطبة بغرض تحويلها إلى أراض زراعية او مدن سكنية.
- الحفاظ على نوعية المياه ومكافحة التلوث (امانة رامسار 2013، 4):تمثل الأراضي الرطبة خزانات طبيعية، ويمكن اعتبارها نظام صرف صحي طبيعي. إن النبات المائي – نباتات متكيفة تكيفاً جيداً – تبطئ تدفق المياه وتقوم بتنقيتها. يتم فصل الرواسب وجميع الملوثات الكيميائية التي تلج المنطقة الرطبة عن طريق المصادر الزراعية والنفايات البشرية والتصريفات الصناعية. ثم تنساب هذه الرواسب الى القاع ليتم امتصاصها من قبل النباتات، وتحويلها إلى عناصر مغذية، والتي تُمرَّر بدورها إلى الحياة البرية.

إن وظيفة مكافحة الرواسب والمواد الكيميائية وإعادة تدوير العناصر المغذية تمنع انسداد مجاري الانهار وإغناء المسطحات المائية بالمغذيات.

ب-ابعاد اقتصادية: تتمثل في:

- منتجات الأراضي الرطبة: يمكن للأراضي الرطبة أن تكون مثمرة للغاية إذا ما أديرت بشكل جيد، فهي توفر مزايا أخرى للبشر في شكل مجموعة من المنتجات التي يمكن استغلالها على نحو مستدام، نذكر منها، على سبيل المثال، الفواكه، الأرز، الأسماك، المحار، الغزلان، الأخشاب للبناء، الحطب للتدفئة والقصب لتغطية أسقف المنازل، إضافةً إلى الأعلاف الحيوانية وغيرها من المنتجات الأخرى... كما تستغل الأراضي الرطبة في جميع أنحاء العالم في عدة مجالات مثل اقتصاد الكفاف، الصناعات المحلية والأنشطة التجارية. وكذا النشاطات السياحية.

ج-ابعاد اجتماعية (https ://medwet.org/ar/aboutwetlands/world-wetlands-day/ بلا تاريخ):

- الترفيه: تمثل الأراضي الرطبة، بجمالها الطبيعي وتنوع الحياة الحيوانية والنباتية فيها، فبعضها إما مناطق محمية أو مواقعاً للتراث العالمي، يمكن القيام بالعديد من الأنشطة في هذه المناطق مثل صيد السمك، ركوب الزوارق، مشاهدة الطيور إضافةً إلى الصيد.
- السياحة: تعتبر المناطق الرطبة ذات وجهة سياحة بيئية، ببساطة لمجرد التمتع بجمالها الطبيعي وموقعها الاستراتيجي الطبيعي.

978-9931-9701-1-8

- التعليم والثقافة: أماكن يمكن للناس زيارتها للتعليم، والتغذية الروحية والخبرات الثقافية، كما يمكن أن تكون ذات فائدة تعليمية كبيرة جدا لأطفال المدارس وأيضا لعامة الناس.

ان احترام الأصالة الاجتماعية و الثقافية للمجتمعات المحلية المضيفة، والحفاظ على الموروث الثقافي المشيد والحي والقيم التقليدية، والمساهمة في التفاهم والتسامح بين الثقافات؛ يساهم في السياحة المستدامة.

- الصحة: الأراضي الرطبة هامة جدا لما توفره من فوائد صحية ممكن ان تكون ذات فوائد للمعالجة الصحية.
- تجمعات الحضرية: تجعل الأراضي الرطبة الحضرية المدن صالحة للعيش بأكثر من طريقة فهي تعتبر اداة تخفف من آثار الفيضانات، وتجدد إمدادات المياه الجوفية والتي تعتبر مصدرا هاما لتزويد المياه، وتعمل كمرشحات طبيعية من خلال تنقية المياه والسيطرة على التلوث وإزالة السموم، كما توفر مساحات حضرية خضراء وتوفر مصدرا لكسب العيش للعديد من الناس. لقد اكتسبت فوائد الأراضي الرطبة أكثر أهمية الآن بعد أن تجاوز عدد السكان الذين يعيشون في هاته المناطق.

الجدول2:خدمات النظم الايكولوجية للأراضي الرطبة ووظائف هيكل النظم الايكولوجية

خدمات النظم الايكولوجية	هيكل النظم الايكولوجية ووظيفتها
حماية المناطق الساحلية	تقلل من و/أو تبدد الأمواج وتحجز الرياح
مكافحة التحات	توفر تثبيت الرواسب والاحتفاظ بالتربة
الحماية من الفيضانات	تنظيم تدفق المياه والتحكم فيه
الامداد بالمياه	إعادة تغذية /تصريف المياه الجوفية
تنقية المياه	توفر المادة الغذائية وامتصاص التلوث بالإضافة إلى الاحتباس وترسب الجزيئات
عزل الكربون	ينشئ التنوع والانتاجية البيولوجية
حفاظ على أنشطة البحث عن الغذاء وصيد الأسماك والصيد	يوفر أراضي مشاتل وموائل إنتاجية مناسبة ومجالاً حيويًا آمنا
سياحة والاستجمام والتعليم والبحث	مناسبًا للحيوانات والنباتات توفر منظرًا طبيعيًا جميلاً وفريدًا وموئلاً المتنوعة
ثقافة والفوائد الدينية والروحية والقيم الأفضل	توفر منظرًا طبيعيًا جميلاً وفريدًا للمعنى الروحي أو الثقافي أو التاريخي

المصدر: (امانة رامسار 2013، 5)

المواد والوقود. كما تساهم الاراضي الرطبة في الاستجمام والتعليم والبحث والسياحة. تستحق هذه الفوائد إعادة تقييم كبير من حيث أهميتها ليتم أخذها في الاعتبار.

كما تمكن من ضمان عمليات اقتصادية قابلة للاستمرار على المدى الطويل للاستغلال الامثل الاراضي الرطبة ، توفر منافع إجتماعية - إقتصادية لجميع المعنيين وأصحاب المصلحة بحيث تكون موزعة بشكل عادل، بما في ذلك العمالة الثابتة وفرص كسب الرزق، والخدمات الإجتماعية في المجتمعات المضيفة، وتسهم في القضاء على الفقر.

978-9931-9701-1-8

خاتمة: إن للأراضي الرطبة أهمية كبرى كجزء من الموروث الثقافي للبشرية، فالأراضي الرطبة ترتبط ارتباطا وثيقا بالمعتقدات الدينية والكونية، وتعتبر أحد منابع الحس الجمالي، وملاذا للحياة البرية وهي ترتبط عادةً بالأشكال التقليدية للحياة. لهذا فأن الحفاظ عليها يساهم في الحفاظ على التقاليد البشرية باعتبارها جزء من الهوية الثقافية لشعوب كثيرة، وتعد أوساط طبيعية ذات أهمية حيوية على الأنظمة الإيكولوجية (المناخ والأرض وباطن الأرض...) وهيدرولوجية (موارد مائية) واجتماعية واقتصادية وحتى في مجال التنوع البيئي (الثروة الحيوانية والنباتية)..، تتطلب التنمية السياحية المستدامة للاراضي الرطبة المشاركة الواعية من المعنيين اصحاب المصلحة، فضلا عن قيادة سياسية قوية لضمان المشاركة الواسعة وبناء أراء توافقية، إن تحقيق السياحة المستدامة هي عملية مستمرة وتتطلب رصد مستمرا للتأثيرات المحتملة، تقدم التدابير الوقائية و/ او التصحيحية اللازمة كلما استدعت الضرورة.

وقد توصلنا الى ان اهتمام الجزائر بالأراضي الرطبة وفق الاتفاقيات الدولية فقط، اما الاهتمام المحلي ضعيف جدا، مما ادى الى تدهور المناطق الرطبة بالجزائر بما فيها المصنفة على قائمة "رامسار"، يرجع الى استعمال تقنيات انتاج مكثفة وتطوير الصناعة وصرف المياه المستعملة. اذن الاجراءات يجب مراعاتها قبل فقدان الارضي الرطبة:

- الحفاظ على صحة الأراضي الرطبة البكر تعتبر داعمة للسياحة المستدامة؛
- مضاعفة الجهود المبذولة الفعلية في تناول الدوافع الرئيسية لفقدان الأراضي الرطبة والتدهور) فقدان الموائل، التلوث، الإفراط في سحب المياه العذبة، الأنواع الغازية، الإفراط في الاستغلال، الخ؛
- المساهمة في تحديد النظم البيئية والأنواع المعرضة للخطر ووضع وتنفيذ برامج عمل لإصلاحها؛
- تحديد الأولويات الخاصة بإدارة الأراضي الرطبة والتخطيط لها بالإضافة إلى وضع برامج استعادة لمواجهة مناخ متغير وأكثر تنوعا؛ فسوف يضطر المسؤولون إلى تعديل خططهم للأخذ في الحسبان تلك التغيرات بهدف الحفاظ قدر المستطاع على تقديم خدمات النظم البيئية؛
- الاستمرار في استعادة الأراضي الرطبة المتدهورة، نظرا لأن الأراضي الرطبة الأكثر صحة تكون أكثر مقاومة من المتدهورة؛

توصيات الدراسة: تتمثل في الآتي:

- يتعين على الحكومات أن تدرج إدارة الأراضي الرطبة وتدبير المياه في استراتيجيات فعالة لمعالجة تغير المناخ على المستوى الوطني لبناء نموذج السياحة المستدامة داعمة للتنمية المستدامة؛
- المديرين وصناع القرار في هذه القطاعات الإنمائية بحاجة إلى أن يكونوا اكثر جدية في تركيز على الابعاد التنمية المستدامة للأراضي الرطبة، واتخاذ جميع التدابير الممكنة لتجنب تدهور الاراضي الرطبة؛
- الأنشطة والتنمية السياحية لا تخالف الإلتزامات الوطنية وذلك لضمان الإستخدام الحكيم لجميع الأراضي الرطبة المدرجة في اتفاقية رامسار؛
- الخطط والسياسات السياحية يجب ان تكون تحت التطوير محليا واقليميا ، فإن الأراضي الرطبة وقيمها السياحية تدمج بشكل أفضل في الخطط والسياسات؛

السياسات وعمليات اتخاذ القرار، بما فيها العمليات الخاضعة للموافقة والترخيص في التنمية السياحية تعترف بأن الأراضي الرطبة السليمة لديها القدرة على الاستدامة السياحية على المدى البعيد.

978-9931-9701-1-8

المراجع:

1. *الاراضي الرطبة الساحلية وأزمة المناخ*. (2020). مركز التعاون للمتوسط لإلتحاد الدولي لصون الطبيعة)MedWet(Med-UICN ..
2. NA Hussain. (2017). *تصنيف وتقسيم االراضي الرطب:* أفريل 2017.http://sci.uobasrah.edu.iq/images/Ecology/Wt_L_2_classification.pdf .
3. اتفاقية رامسار. (1971-2011).*الاصول السائلة لاتفاقية رامسار"اربعون عاما عاى الاتفاقية الاراضي الرطبة"* . سويسرا: امانة رامسار.
4. اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة". (بلا تاريخ).*الاهتمام بالأراضي الرطبة حل لتغير المناخ اليوم العالمى للاراضي الرطبة ثاني فيفري"* .
5. اتفاقية رامسار"مؤتمر الاطراف الحادي عشر". (2012).*الاراضي الرطبة موطن ووجهة*. رومانيا.
6. "https://www.atheer.om "./https://www.atheer.om/archives/2021 ,04 25
7. القرار الوزاري. (20 3, 2012).
8. المادة الاولى من اتفاقية رامسار. (2011). *التنوع البيولوجي للنظم الايكولوجية للميته الداخلية*. تقرير الاتفاقية بالتنوع البيولوجي.
9. المادة39. (2005/2008). قانون 12/05 قانون 03/08.
10. امانة رامسار. (2013). *اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي"TEEB" لمياه والأراضي الرطبة4*. حقوق الطبع والنشر، معهد السياسات البيئية الأوروبية.
11. امانداا بريني. (2021). تاريخ الاسترداد 26 04, 2021، من «https://eferrit.com/.» 2021.
12. جميلة مهوبي. (2014). مساهمة في دراسة التنوع البيولوجي للافقاريات (الحشرات و الرخويات) في الأوساط. *مذكرة ماجستير في بيولوجيا الحيوان تخصص: المحافظة على التنوع الحيوي للحيوانات*، 17. جامعة سطيف1، قسم: بيولوجيا و فيزيولوجيا الحيوان، سطيف-الجزائر.
13. رامسار. (4-28 اكتوبر-نوفمبر, 2008).*"إعلان تشانجوان الخاص برفاهية الإنسان والأراضي الرطبة.. 4-28 أكتوبر-نوفمبر, 2008. (تاريخ الوصول 25 أفريل, 2021).* تاريخ الاسترداد 25 04, 2021، من " https://www.ramsar.org/sites/default/files/documents/pdf/cop10/cop10_changwon_arabic.pdf.
14. مشروع MED WET. (1991). *المناطق الرطبة المتوسطية*. ايطاليا.
15. وزارة البيئة الجزائرية. (بلا تاريخ).*"المناطق الرطبة*.
16. STRATEGIE NATIONALE DE GESTION ECOSYSTEMIQUE DES ZONES HUMIDES D'ALGERIE. ALGERIE: .(2016). MINISTÈRE DE L'AGRICULTURE, DU DEVELOPPEMENT RURAL ET DE LA PECHE DIRECTION GENERALE DES FORETS.
17. https ://www.ennaharonline.com. 25 04, 2021 ،
18. https ://medwet.org/ar/aboutwetlands/world-wetlands-day 25 04, 2021,
19. https://www.me.gov.dz/a/?page_id=2317. 2021.2021 ,04 22

978-9931-9701-1-8

السياحة الصحراوية في الجزائر بين وفرة المقومات وغياب الاستراتيجيات

Desert tourists in Algeria between the abundance of ingredients and the absence of strategies

– **عشي صليحة**: أستاذ التعليم العالي، جامعة الحاج لخضر باتنة1، الجزائر
– **يامن بلمرداسي**: دكتور، ا جامعة الحاج لخضر باتنة1، الجزائر

الملخص

من خلال هذا البحث يتضح لنا بان السياحة الصحراوية تتميز بعدة خصائص تميزها عن باقي أنواع السياحة الأخرى، وذلك بارتباطها الوثيق بالبيئة الصحراوية، وهي تلعب الدور الكبير في التنمية الاقتصادية، سواء على مستوى التشغيل، أو على مستوى زيادة الدخل القومي إذا أخذت نصيبها من الاهتمام في إطار المخططات والبرامج التنموية التي تضعها للدولة.

لكن رغم أهمية السياحة الصحراوية نجد أن الجزائر لم تولها الاهتمام والرعاية المناسبة ولم تستغل مقوماتها وثرواتها بشكل جيد وما زال هذا النوع يعاني من التهميش وعدم القدرة على الاستجابة لحاجات ورغبات السياح، وهذا ما يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل.

الكلمات المفاتيح: السياحة، السياحة الصحراوية، المواقع السياحية، الصناعات التقليدية.
التصنيف JEL: G21,G32 .

Abstract:

Through this research it is clear to us that desert tourism has several characteristics that distinguish it from other types of tourism, which is closely linked to the desert environment, and it plays a major role in economic development, both at the level of employment, or at the level of increasing national income if they take their share of interest in The framework of development plans and programs developed by the State.

However, despite the importance of desert tourism, we find that Algeria did not pay proper attention and care and did not exploit its resources and wealth well.This type still suffers from marginalization and the inability to respond to the needs and desires of tourists, and this negatively affects the economic development in its comprehensive sense.

Key words: Tourism, desert tourism, tourist sites, traditional industries.
Jel Codes Classification : G21 , G32 .

978-9931-9701-1-8

مقدّمة:

تعتبر السياحة نشاطا أساسيا نظرا لآثارها المباشرة على القطاعات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية فبفضل السياحة تتلاقى الثقافات وبالتالي يحصل التعارف وتمنح فرصة لإقامة علاقات صداقة بين الشعوب أو تشكيل جو من التسامح بين الشعوب والدول، وتعد السياحة الصحراوية أحد المجالات التي شهدت في الآونة الأخيرة اهتماما متزايدا . باعتبارها أصبحت تشكل أحد الموارد للتنمية الشاملة والمعول عليها للمساهمة في رفع النمو الاقتصادي.

وتمثل السياحة علم وفن وأعمال لجذب السياح وإقامتهم وتقديم خدمات تشجع حاجاتهم ورغباتهم، وإحدى الدعامات الرئيسية لدعم الاقتصاد (سالم حميد و طارق، 2009)، فحسب المنظمة العالمية للسياحة في تقريرها الصادر عام 2000 ان السياحة كنظام منظم هي صناعة مازالت تحقق نجاحات كبيرة نتيجة التطورات الايجابية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتحولات الثقافية والتكنولوجية التي يشهدها العالم.

وعليه سيتم من خلال هذا العمل التطرق إلى تعريف السياحة الصحراوية في الجزائر ونشأتها وأهميتها وكذا مقوماتها ومجالاتها.

I-مفهوم السياحة الصحراوية : تعدّ السياحة الصحراوية أحد أهم أنواع السياحة وذلك لتنوّعها من جهة، وللإقبال الشديد عليها من جهة أخرى من أنحاء العالم كافة، حيث يتّسم هذا النوع بجاذبية وخاصة لهواة الطبيعة في المحميات الطبيعية وخارجها، وما تحويه من نقاء وجمال وكنوز جيولوجية وتكوينات جغرافية رائعة وحفريات تسجّل عصور التاريخ، إلى جانب أنماط السياحة الأخرى الموجودة على التراب الوطني. (ابراهيم خليل ، 2009)

I -1 - تعريف، ونشأة وتطور السياحة الصحراوية : سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تناول مفهوم السياحة الصحراوية، نشأتها وتطورها من خلال منظور الباحثين في هذا لمجال وتحليلها والوقوف على مدى أهميتها في تحديد مفهوم السياحة الصحراوية.

I - 1-1- تعريف السياحة الصحراوية : السياحة الصحراوية هي كل النشاطات الناتجة من سفر وإقامة الأشخاص في منطقة صحراوية معينة لفترة أكثر من 24 ساعة واقل من سنة وتشمل السياحة الصحراوية كل النشاطات الخاصة بزيارة الواحات، الأماكن التاريخية الأثرية والثقافية في منطقة صحراوية معينة داخل الوطن أو خارجه ولا تكون بغرض العمل أو الإقامة الدائمة.(منير، 2012)

وقدّم المشرّع الجزائري مفهومه للسياحة الصحراوية وعرّفها بأنها «كل إقامة سياحية في منطقة صحراوية تقوم على استغلال مختلف القدرات الطبيعية والتاريخية والثقافية لهذه البيئة، مرفقة بأنشطة مرتبطة بها من تسلية وترفيه واستكشاف (الجريدة الرسمية (الجزائر)، 2003)» ، أي أن المنتج السياحي يمكن أن يقدم أنماطاً مختلفة كالسياحة الصحراوية الترفيهية والاستكشافية التي تستجيب لرغبات كل المقبلين عليها. التعريف الإجرائي للسياحة الصحراوية: هي كل رحلة أو إقامة سياحية للأفراد في المناطق الصحراوية، غرضها الاستجمام والترفيه واستكشاف المنتوج الطبيعي للصحراء.

I- 1-2-نشأة وتطور السياحة الصحراوية في الجزائر :

- **أثناء فترة الاستعمار الفرنسي:** تعد ظاهرة السياحة في الجزائر حديثة النشأة، إذ يعود ظهورها إلى الحقبة الاستعمارية، فظهور النشاط السياحي في الجزائر يعود إلى بداية القرن التاسع عشر خلال الاحتلال الفرنسي، حيث تفطن المستعمر، باكرا للقدرات السياحية للجزائر أسس المستعمر ما يسمى ب :اللجنة الشتوية الجزائرية في سنة

978-9931-9701-1-8

1887والتي كانت مهمتها بطبيعة الحال تنظيم قوافل سياحية عديدة من أوروبا إلى الجزائر المحتلة، واستقراء للأحداث آن ذاك كانت النية تعميرية خالصة بتعريف الوافدين الأوروبيين بخيرات الجزائر المحتلة والتي من الممكن استغلالها أيحسن استغلال .

أما في عام 1889 تم تشكيل ما أسموه ب :الفدرالية السياحية، والتي كانت تضم حوالي 20 نقابة سياحية والتي كانت تستفيد من دعم مالي معتبر من طرف الحكومة الفرنسية المحتلة، بالإضافة إلى ذلك تم تشكيل فيدرالية الفنادق، وذلك في نفس السنة والتي استفادت من تدعيمات مالية معتبرة بدورها هي الأخرى.

ففي سنة 1914 تم تشكيل نقابة سياحية في مدينة وهران، وفي 1916 تم تشكيل نقابة سياحية في وقسنطينة، تمثلت مهام هذه النقابات في التنسيق فيما بينها لتنظيم رحلات سياحية في اتجاه الجزائر.

في نفس سياق السياسة التوسعية الاستعمارية الفرنسية تم إنشاء في 1929 ما أسموه ب: القرض الفندقي والمكلف هو بدوره بمنح القروض الميسرة للمستثمرين في ميدان السياحة، وبالتالي هو بنك مكلف بتشجيع وتوسيع الطاقة الفندقية في الجزائر المحتلة من قبل الحكومة الفرنسية .(محمد العربي، 2015)

واستمرارا منها عرفت سياسات فرنسا الاستعمارية إنشاء المزيد من المؤسسات ذات الطابع السياحي في شكلها ومنها ما أنشأته سنة1931 م– حوالي مئة سنة من الاحتلال-ما أسمته ب :الديوان الوطني الاقتصادي والسياحي، وذلك بهدف تنمية السياحة وحث المزيد من الأوروبيين على زيارة مختلف المدن الجزائرية .إنها طريقة للعمار من التنظيم بمكان بما يسمح لها بالامتداد والتوسع الثقافي تهدف إلى طمس الثقافة العربية وقد بلغ عدد السياح الذين ا زاروا الجزائر في 1950م، 150 ألف سائح ولكن كل ذلك توقف تقريبا منذ اندلاع الثورة الجزائرية المجيدة سنة 1954م.

إن المستعمر كان يدرك أهمية الموارد السياحية التي تتوفر عليها الجزائر، وما البرنامج الموسع الذي تم وضعه والخاص بالتجهيزات السياحية في مخطط وقسنطينة1957 ، والخاص بإنجاز 17200 غرفة لفنادق حضرية 17 % .منها ممركزة في الجزائر العاصمة إلا دليل على أهمية السياحة في الجزائر ويشمل هذا البرنامج كذلك على انجاز 1130 غرفة في المحطات المعدنية والمناخية. إن دراستنا لتاريخ السياحة خلال الحقبة الاستعمارية، تؤكد أهمية الموارد السياحية التي تتوفر عليها الجزائر. (خالد، 2004)

أين أسس المستعمر اللجنة الشتوية الجزائرية وتمكن من تنظيم قوافل سياحية من أوربا إلى الجزائر، وفي سنة 1931تم إنشاء الديوان الوطني الجزائري للنشاط الاقتصادي والسياحي، عند الاستقلال مباشرة ورثت الجزائر طاقات ايواء تقدر ب 5922 :سرير مبينة في الشكل رقم (01) كما يلي:

الشكل رقم (01) توزيع طاقات الإيواء السياحي في سنة 1962

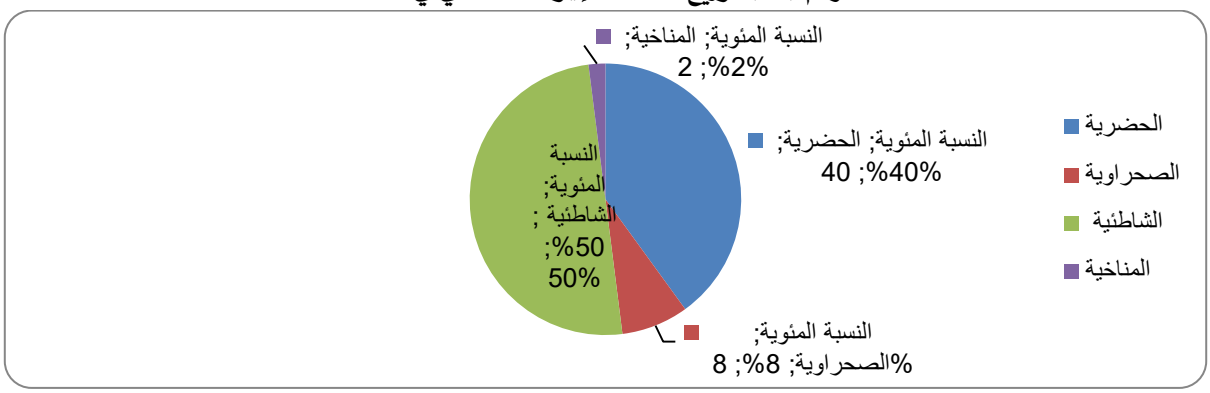

Source:Heddar Belkacem. Rôle Socio- Economique du Tourisme OPU. Alger. P 48.:المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على

978-9931-9701-1-8

من خلال الشكل رقم (01) نلاحظ أن الطاقة الإيوائية للسياحة الصحراوية كانت تمثل 08% وهي نسبة ضعيفة وهي تدل على عدم الاهتمام من جانب سلطات الاحتلال آنذاك.

- **بعد الاستقلال:** وبعد الاستقلال مرت بعدة مراحل، وذلك من خلال إدراج السياحة الجزائرية في ميثاق السياحة والمخططات التنموية وكان من ضمنها السياحة الصحراوية، وجدت نفسها أمام هياكل سياحية ضعيفة وغير قادرة على تلبية الطلب السياحي الصحراوي، مقارنة مع ما تملكه الجزائر من إمكانيات طبيعية في صحرائها.

حيث ورثت الجزائر 5922 سرير، تولى تسير هذه الهياكل السياحية، لجنة مختصة والتي تأسست في سنة 1965 وهي خاضعة لنظام (COGEHORE)، في تسيير الفنادق والمطاعم التسيير الذاتي. وفي سنة 1966 تخلت الدولة عن لجنة تسيير الفنادق والمطاعم (COGEHORE) وأسندت مهامها الى الديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONAT) الذي أنشأ سنة 1962 ، وكان تحت وصاية وزارة الشباب والرياضة الى غاية 1964 تاريخ إعادة هيكلة الوزارات، وبواسطة قرار رئاسي تم إحداث وزارة السياحة وتتمثل مهام الديوان في تسيير أملاك الدولة والتعريف بالمنتج السياحي الجزائري في السوق الدولي للسياحة وذلك بواسطة وسطائه الثلاث في الخارج (ستوكهولم، باريس، فرانكفورت).

مرت السياحة الوطنية غداة الاستقلال بمراحل أساسية:

- **فترة 1962-1966** بعد الاستقلال، وجدت الجزائر آنذاك نفسها أمام هياكل سياحية فقيرة، وعاجزة عن تلبية الطلب السياحي من حيث عدم كفايتها أو مواكبتها لما تزخر به بلادنا من تنوع سياحي كبير إلا أن الدولة بادرت إلى إنشاء برنامج يهدف إلى تهيئة مناطق التوسع السياحي، وذلك في الفترة ما بين سنة 1962 و 1966من أجل بناء مرافق للأعمال والمؤتمرات، والملتقيات المختلفة.وحددت في ثلاث مناطق كبرى هي :(عبد القادر و عبد القادر شلالي، 2010)

- الجهة الغربية للجزائر العاصمة : مركب موريتي، سيدي فرج، مركب تيبازة.
- الجهة الشرقية : سريدي بعنابة، فندق بالقالة.
- الجهة الغربية للوطن : الأندلسيات بوهران.

خلال هذه الفترة القطاع السياحي الجزائري لم يستفيد من أية تنمية محددة المعالم فتميزت، لسياحة خلال هذه المرحلة بضعف وتردي الهياكل السياحية، نقص في اليد العاملة المؤهلة، انعدام الوكالات السياحية التي تتكفل بالدعاية والإشهار، انعدام أي تنظيم للهياكل والثروات السياحية.

عموما فان القطاع السياحي اتصف عشية الاستقلال بجملة من النقائص تتمثل في: (ahmed, 1974)

- تخلف هيكلي، ضعف الصناعة الفندقية وعدم قدرتها على تلبية حاجيات المواطنين في المجال السياحي.
- الظروف الاجتماعية (التخلف والفقر) السائدة عشية الاستقلال جعلت الأغلبية الكبيرة من الشعب الجزائري لا تهتم بالسياحة وتجهل حتى معنى العطل المدفوعة الأجر.
- انعدام وجود عادات وتقاليد فندقية وسياحية.
- انعدام العمال المؤهلين والأكفاء في المجال السياحي.

هذه الظروف دفعت الدولة ابتداء من سنة 1963 الى محاولة استغلال الثروات السياحية، وتجلى ذلك بالقيام بعملية إحصاء شامل للمشاكل التي تعاني منها السياحة، غير أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي سادت غداة الاستقلال أدت الى تأخير عملية استغلال الثروات السياحية الى غاية سنة 1966 من خلال صدور الميثاق السياحي (ahmed, 1974) وابتداءً من سنة1966 ، ومع صدور أول وثيقة رسمية يوم 26 مارس1966 ، التي تعتبر بداية الاهتمام

978-9931-9701-1-8

الحقيقي بالسياحة من قبل الدولة، فبعد تقييم شامل وعام للمشاكل التي كان يعاني منها القطاع السياحي، وحصر مجمل الثروات السياحية عبر الوطن من طرف وزارة السياحة، اعتمادًا على هذا تم تحديد سياسة الدولة في هذا القطاع، في وثيقة صادرة عن الحكومة سنة 1966 سميت ميثاق السياحة وفيها حددت التوجهات الأساسية للقطاع السياحي، والمتمثلة في:

- توجيه النشاط السياحي نحو السياحة الدولية، أي الخارجية من أجل جلب العملة الصعبة، وذلك لحاجة الجزائر لموارد مالية معتبرة لتغطية وتمويل برامج التنمية المختلفة.
- خلق مناصب شغل، من خلال توسيع هياكل هذا القطاع مع إدماج الجزائر في السوق الدولية للسياحة، ومن أجل بلوغ تلك الأهداف تم تحديد استراتيجية لتنمية القطاع كما يلي:

- الشروع في تطوير الصناعة الفندقية، حيث برمج إنشاء 11 ألف سرير عند نهاية المخطط الثلاثي مع اختيار الفنادق والمطاعم والمقاهي ذات الطابع السياحي وإصلاحها وإعادة تهيئتها، مما يجعلها تتماشى وتنوع الزبائن المقصودين" السياح الأجانب."

- إصلاح كل المرافق المخصصة للسياحة عبر الشواطئ، الصحراء، والمناطق السياحية الجبلية والريفية.

- إحصاء كل الآثار السياحية والتاريخية وتحسينها، مع تنمية الجوانب الثقافية والفنية، وخلق تقاليد وثقافة سياحية لدى المواطن الجزائري.

- الشروع في إقامة الهياكل اللازمة لتكوين الإطارات السياحية المختصة واليد العاملة المؤهلة.

- تسهيل عملية الدخول عبر الحدود والمطارات وإنشاء الوكالات السياحية في الداخل والخارج بغرض الدعاية والإشهار للمنتَج الجزائري.

السياحة ضمن المخطط الثلاثي:(عبد القادر و عبد القادر شلالي، 2010) بعدما حددت الحكومة أهدافها من التنمية السياحية، وحددت نوع السياحة التي ترغب في تطويرها، حاولت ترجمة ذلك في المخطط الثلاثي، حيث سجلت السياحة ضمن الاستثمارات الوطنية التي ترصدها الدولة للمشاريع التنموية بمختلف القطاعات الاقتصادية، وكان الهدف من وراء ذلك هو جعل القطاع السياحي يساهم في عملية التنمية الوطنية، ولكن هل برامج تنمية القطاع السياحي حظيت بنفس العناية اللازمة، مثل بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى (القطاع الصناعي، الزراعي، التعليم، الخ .) وهذا ما سوف نراه، من خلال والاعتمادات المالية المخصصة لمختلف القطاعات الاقتصادية في الجدول التالي:

الجدول رقم: (01) توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية خلال المخطط الثلاثي 69/67.

القطاعات	المبالغ المخصصة لكل قطاع (الوحدة :مليون دينار جزائري)	النسبة المئوية	القطاعات	المبالغ المخصصة لكل قطاع (الوحدة مليون د ج)	النسبة المئوية
الصناعة	5400	48,74	السياحة	282	02,54
الزراعة	1869	16,87	التكوين	127	01,14
الهياكل الأساسية	1124	10,14	الضمان الاجتماعي	295	02,66
التربية	912	08,23	الإدارة	441	03,68
السكن	413	03,72	متفرقات	215	01,94
المجموع				11078	%100

المصدر :وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية أثناء المخطط الثلاثي بين سنتي **1969/1967**.

978-9931-9701-1-8

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن القطاع السياحي رتب في آخر الاهتمامات من حيث المبالغ المالية المخصصة له، وذلك بمبلغ لا يتجاوز 282 مليون دينار جزائري، أي نسبة 02,54% من والاعتمادات الكلية المخصصة لهذا المخطط، والمقدرة ب 11078 مليون دينار جزائري ، ونستنتج من هذا التوزيع أن الدولة كانت حذرةً في التعامل مع هذا القطاع، من حيث المساهمة التي يمكن أن تقدمها للتنمية، وخاصةً المردود من العملة الصعبة مقارنةً مع القطاعات الأخرى، مثل القطاع الصناعي الذي كانت الدولة تعول عليه كثيرا، وهذا يظهر من خلال الاعتماد المالي المخصص له، والمقدر ب 5400مليون دينار جزائري، أي نسبة 48,74% من إجمالي الاستثمارات المخصصة لهذا المخطط، وفي هذا المخطط بدأ بإنشاء بعض الفنادق، وإنشاء معاهد التكوين المهني السياحي، وانجاز 11308 سرير.

الجدول رقم:(02) حصيلة برنامج المخطط الثلاثي بين سنتي 1967-1969.

العمليات المقررة	الأسرة المبرمجة	النسبة المئوية	الأسرة المنجزة	النسبة المئوية	العجز	
					ع .الأسرة	%
محطات شاطئية	6766	51,7	2406	35,5	4360	64,5
محطات حضرية	1650	12,6	245	15,4	1396	84,6
محطات صحراوية	1818	13,9	286	15,7	1532	84,3
حمامات معدنية	2847	21,8	00	00	2847	76,2
المجموع	13081	%100	2946	22,5	10135	77,5

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية أثناء المخطط الثلاثي بين سنتي **1967/1969**

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أنه إلى غاية نهاية هذه السنة 1969 مجموع الأنواع السياحية المقررة انجازها لم تتجاوز نسبة 22,5%، ما يعادل 2946 سرير من مجموع 13081 سرير المقرر انجازها وبلغت نسبة العجز 77,5% وهذا مرده إلى ضعف قدرات الإنجاز، وسوء تحديد المسؤولية الإدارية كما أعلى نسبة انجاز خلال هذا المخطط تم تسجيلها في المنتج السياحي الساحلي بنسبة تقدر ب 35,5%. (يوسف، 2011)

ومن خلال هذا الجدول يلاحظ أيضا ان المنتج السياحي الصحراوي تم تسجيل 1818 سرير مقرر انجازه ولم تتجاوز نسبة 15,7%، ما يعادل 286 سرير وبلغت العجز نسبة العجز ب 84,3% ما يعادل 1532 سرير.

السياحة ضمن المخطط الرباعي الأول: جاء هذا المخطط بنفس أهداف المخطط السابق تقريبا، وهي العمل على بناء مرافق سياحية موجهة بالدرجة الأولى للسياحة الخارجية، حيث ترمي الأهداف المسطرة في هذا البرنامج إلى استقبال أكثر من مليون سائح مع نهاية العشرية، ولاستقبال هذا العدد وحسب تقديرات المختصين، فإنه يجب رفع قدرات الاستقبال إلى 700000 و 900000 سرير مع نهاية العشرية ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف برمج إنجاز 35000سرير خلال نهاية المخطط الرباعي الأول و المقرر تطبيقه في الفترة 1970-1973 وذلك من أجل تلبية الحاجيات السياحية الداخلية والخارجية حيث رصد لهذا البرنامج 700 مليون دينار أي نسبة 02,5% من إجمالي الاستثمارات المقدرة بحوالي28 ألف مليون دينار (ahmed, 1974) ، و الموزعة حسب الجدول التالي:

978-9931-9701-1-8

الجدول رقم: (03) توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال الرباعي الأول بين سنتي 73/70.

القطاعات	المبالغ المخصصة لكل قطاع (الوحدة :مليون دينار جزائري)	النسبة المئوية	القطاعات	المبالغ المخصصة لكل قطاع (الوحدة :مليون دينار جزائري)	النسبة المئوية
الصناعة	12400	40	التكوين	585	02
الزراعة	4140	15	الضمان الاجتماعي	934	03,5
الهياكل الأساسية	2307	08	الإدارة	870	03,2
التربية	2718	10	النقل	760	03,1
السكن	1520	05	متفرقات	800	03
السياحة	700	02,5			
المجموع	27736	100			

المصدر :وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية أثناء المخطط الرباعي الأول بين سنتي 1973/1970.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القطاع السياحي لم يخصص له سوى 02,5% من إجمالي الاستثمارات المبرمجة خلال المخطط الرباعي الأول ما يعادل 700 مليون دج مما يتضح أن القطاع السياحي ما زال يحتل المراتب الأخيرة بين القطاعات الاقتصادية، رغم أن الميزانية المخصصة لهذا القطاع زادت إلى أكثر من نصف بالنسبة للمخطط الثلاثي السابق، وللأسف هذا لا يدل على إعطاء العناية اللازمة للقطاع السياحي، بل هو ناتج عن الزيادة الكلية في ميزانية المخطط الرباعي الأول.

ويظهر أيضًا في الجدول أعلاه، أن الأهمية الكبرى أعطيت للمشاريع المتبقية من المخطط الثلاثي السابق، وهذا ما يبين عدم القدرة على الإنجاز في الفترة المحددة، وعدم تقدير ميزانية المشاريع بطريقة ناجحة أدى إلى تداخل المشاريع المتبقية على حساب المشاريع الجديدة، وهي من بين الأسباب التي أدت إلى عدم تطور القطاع السياحي بالشكل المناسب، وبعد نهاية فترة المخططين الثلاثي والرباعي الأول الممتدة من سنة 1967إلى 1973 ، وصل عدد الأسرة المنجزة إلى 9230 سرير بعجز يقارب 26000 سرير عما كان مقرر إنجازه، حيث تم إنجاز 6860 سرير فقط من البرنامج المقرر في المخطط الرباعي الأول، أي تسجيل عجز تقدر نسبته ب 65,55% عما كان مقررا وبالتالي نقول أن المخطط الرباعي الأول في المجال السياحي كان كسابقه من حيث العجز المسجل في الإنجاز وعدم بلوغ الأهداف المسطرة في هذا المخطط، وهي بوجه خاص:

- زيادة الدخول من العملة الصعبة عن طريق السياحة الخارجية.
- خلق مناصب شغل جديدة من خلال توسيع هياكل الاستقبال والهياكل المرافقة لها. (محمد و حسن، 1991)

السياحة ضمن المخطط الرباعي الثاني(1974-1977): جاء هذا المخطط في ظروف اقتصادية خاصة، تميزت بالأزمة البترولية العالمية حيث قفزت أسعار النفط إلى مستويات قياسية، مما أدى بالجزائر إلى تحقيق إيرادات كبيرة كان لها الأثر في الاستثمارات التي برمجها المخطط الرباعي الثاني، (عبد القادر و عبد القادر شلالي، 2010) حيث تضاعفت كمية الاستثمارات المخصصة للقطاع السياحي مقارنة بالمخطط السابق وعرفت هذه الفترة عدة تغيرات تمثلت فيما يلي:(عبد القادر و عبد القادر شلالي، 2010)

- إلحاق المصالح التجارية التابعة ل(SONATOUR) بالوكالة التجارية للسياحة (ATA) لكن هذه الأخيرة أثبتت عدم نجاعتها، ولم تدم العملية سوى سنتين.

978-9931-9701-1-8

- في سنة1976 ، أنشئت الشركة الوطنية للسياحة (SAN-ALTOUR) التي أسندت إليها مهمة تسويق المنتج السياحي الجزائري.

- إنشاء مؤسسة الأعمال السياحية الجزائرية (ETT) التي تولت مهمة إنجاز مشاريع التنمية السياحية، لكن هي الأخرى فشلت، فمن بين 50000 سرير المبرمج إنجازها، لم ينجز سوى 18000 سرير، وفي هذا المخطط وصل حجم الاستثمارات المرصودة لهذه الفترة حوالي 1230 مليون دينار جزائري، أي بزيادة تفوق % 100 عما كان عليه الحجم في المخطط الرباعي الأول، غير أن ذلك لا يعني أن القطاع ارتفع في سلم أولويات التنمية الوطنية، لأن مقدار الزيادة المقررة في هذا المخطط كانت نفسها بالنسبة لجميع القطاعات الأخرى، وذلك بسبب زيادة حجم الميزانية العامة، وارتفاع تكاليف الاستثمار في جميع القطاعات.مما يجعل مكانة السياحة ثابتة في السياسة التنموية للدولة الجزائرية عبر المخططات الثلاثة، والجدول التالي يبين كيفية توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات التنموية، في المخطط الرباعي الثاني من1974 الى 1977 زائد برنامج خاص بقطاع السياحة لسنة 1978:

الجدول رقم:(04) توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات التنموية خلال المخطط الرباعي الثاني79/74

القطاعات	المبالغ المخصصة لكل قطاع (الوحدة :مليون دينار جزائري)	النسبة المئوية
الصناعة	48000	43,5
الزراعة	12005	10
المياه	4600	04,2
السياحة	1500	01,4
الصيد	155	01
البنية الاقتصادية	15500	14
التربية و التكوين	9947	09
الشؤون الاجتماعية	14610	13,3
الإدارة	1399	01,3
دراسات مختلفة	2520	02,3
المجموع	110236	100

المصدر :وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية أثناء المخطط الرباعي الثاني بين سنتي **1979/1974**.

من ملاحظتنا للجدول السابق، فإن حصة السياحة في توزيع الاستثمارات الإجمالية، والمقدرة ب 110236 مليون دينار جزائري، قد انخفضت عما كانت عليه في المخطط الرباعي الأول، وذلك من نسبة 02.5% إلى% 01.4 ، ورغم هذه الزيادة الرقمية في الاستثمار لهذا القطاع والمقدرة ب 1500 مليون دينار.

أما الشيء الذي تم تأكيده في هذا المخطط، هو الاهتمام بالسياحة الداخلية التي كانت مهملة من قبل أما الشيء الذي تم تأكيده في هذا المخطط، هو الاهتمام بالسياحة الداخلية التي كانت مهملة من قبل وهذا ما أكده المخطط الرباعي الثاني الذي جاء فيه" :في إطار المبادرات الجديدة للمخطط الرباعي الثاني يجب أن نشرع في ترقية السياحة الداخلية، التي توجه من الآن فصاعدًا إلى تلبية حاجيات الراحة المنتظمة، التي أدى إليها ارتفاع مستوى المعيشة ونمو الدخل وعليه، فإنه تقرر إنجاز مركزين سياحيين في هذا المجال"، وتتمثل هذه المراكز في الحمامات المعدنية، والخدمات الصيفية والقرى صيفية...الخ. وهذا يقودنا لان نقول بان السياحة الصحراوية أيضا كانت مهملة في هذا المخطط.

978-9931-9701-1-8

السياحة ضمن المخطط الخماسي الأول (1980-1984): ان ما يميز هذا المخطط، هو بلوغ الوعي لدى المسيرين بضرورة إحداث التوازن الجهوي، والأولوية التي أعطيت للسياحة الحضرية دون سواها في المخططات السابقة، فقد خصص مبلغ 34000 :مليون دينار (فؤاد، 2009) لتغطية التكاليف الخاصة بتطوير ثلاثة مناطق سياحية نموذجية، في شرق وغرب ووسط البلاد، والموجهة أساسًا نحو السياحة الداخلية، والتي توافق التقاليد الجزائرية، ووزعت هذه المبالغ كما يلي:

01.6مليار سنتيم جزائري مخصصة للمشاريع الجديدة قيد الإنجاز، و01,8 مليار سنتيم جزائري مخصصة للمشاريع الجديدة، وكان هدف هذا المخطط الوصول إلى طاقة إيواء تقدر ب 50880 سرير سنة 1985، وعليه برمج 89 مشروع، وزعت كما يلي: (محمد العربي، 2015)

الجدول رقم (05): المشاريع المبرمجة في المخطط الخماسي الأول

النوع	ساحلي	صحراوي	مناخي	حضري	تخييم	حمامات	المجموع
عدد المشاريع	02	1	5	32	40	09	89
عدد الاسّرة	3300	2350	1150	6900	1200	1650	16550

المصدر :وزارة السياحة، **1986**.

ما يلاحظ من الجدول أعلاه، أنه لم يتم انطلاق أي مشروع من المشروعات الجديدة التي وضعت في إطار المخطط، هذا رغم انتهاء الدراسات الخاصة بها، بسبب الأزمة الاقتصادية للدولة، والتوجهات السياسية والاقتصادية الجديدة، (حميد، 2011) المنتوج الصحراوي كان نصيبه مشروع واحد فقط بطاقة إيواء 2350 سريرا، وهي نسبة ضئيلة جدا إذا ما قورنت بباقي المشاريع الأخرى المبرمجة في هذا الإطار.

لتوضيح أرقام الجدول نورد الشكل التالي والذي تظهر فيه نسبة المشاريع الصحراوية وهي 01% مقارنة بنسب أنواع المشاريع السياحية الأخرى المبرمجة في المخطط السابق ذكره:

الشكل رقم (02) : عدد المشاريع المبرمجة في المخطط الخماسي الأول 1980–1984

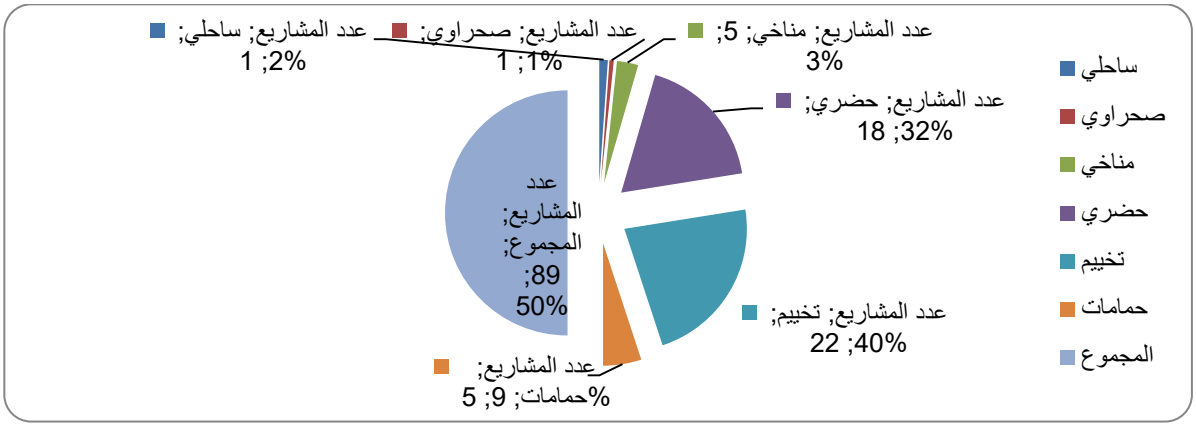

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على: وزارة السياحة، **1986**.

السياحة ضمن المخطط الخماسي الثاني (مسعود مصطفى، 1990): أدركت الدولة الجزائرية في هذا المخطط، أهمية السياحة في تفعيل النشاط الاقتصادي، لذا خصصت برنامجًا ماليًا كبيرا هدفه متابعة سياسة التهيئة السياحية، وتطوير الحمامات المعدنية والمناخية، وكذا تنويع المتعاملين كالجماعات المحلية والقطاع الخاص، والعمل

978-9931-9701-1-8

على لامركزية الاستثمار، والتحكم في الطلب السياحي، ولهذا الغرض، خصصت الدولة غلافًا ماليًا قدره 1800 مليون دينار جزائري، لتحقيق هذه المشاريع فقد وصلت طاقات الاستقبال في نهاية 1989 إلى ما يلي:

الجدول رقم (06): طاقة الاستقبال نهاية 1989.

النوع	العام	الخاص	المجموع	النسبة
البحري	12182	1145	13327	27,60
الصحراوي	3731	2250	5981	12,38
الحمامات	3588	1528	5116	11,41
الإقليمي	954	76	1030	02,13
الحضري	5337	17161	22498	46.57
المجموع	25842	22460	48302	100
النسبة	53,50	46,49	100	

المصدر :وزارة السياحة والصناعات التقليدية، تقرير حول المخطط الخماسي الأول و الثاني.

إذا ما قارنا الفترات السابقة أي من سنة 1966 إلى 1980 مع الفترة الممتدة بين 1980-1989 نلاحظ أن طاقات الإيواء قد ارتفعت خلال هذه الفترة بحوالي 30539 سرير بنسبة 46,57% للقطاع الخاص، كما نلاحظ أن الفنادق الحضرية تحتل المرتبة الأولى، بينما نسبة الفنادق الإقليمية تبقى ضئيلة أي بنسبة .% 02.13 أما التدفقات السياحية بقيت مستقرة مقارنة بالفترة السابقة، إذ ت ا روحت بين 250000 و400000 سائح حسب السنوات، وبمعدل سنوي يقدر ب 324000 سائح.

بينما شكلت طاقة الإيواء للنوع السياحي الصحراوي الى غاية نهاية 1989، ما نسبته 12,38% وهذه النسبة تبقى ضئيلة جدا إذا ما قورنت بالأنواع السياحية الأخرى حيث بلغت طاقة الإيواء مجتمعتين بين القطاع العام والخاص 5981 سائح، وهذا يؤدي بنا للقول ان السياحة الصحراوية الى غاية هذه الفترة كانت مهملة من طرف السلطات، إذا ما تمعّنا جيدا في قراءة الأرقام وتحليلها من خلال هذه المخططات التنموية المتنوعة عبر هذه الفترات.

I-2 - مجالات وأهمية السياحة الصحراوية:

I-2-1-مجالات السياحة الصحراوية: تشمل السياحة الصحراوية عدة أنواع يمكن توضيحها كما يلي:

I-2-1-1-السياحة التاريخية:

- **المو اقع الأثرية والثقافية :**تعتبر الآثار التاريخية عاملا مهما في اجتذاب السياح لا سيما إذا توفر قربها وسائل الترفيه والراحة والدليل السياحي المدْرب .ويستقطب هذا النوع من السياحة كبار السن والعلماء المثقفين والباحثين، وتحتوي الصحراء الجزائرية على العديد من الأماكن التاريخية والثقافية المتمثلة في:

- **المعالم والآثار:** تزخر الصحراء الجزائرية بمعالم وأثار تمتاز بنقوشها ورسوماتها الجدارية في الطاسيلي والقهار وبذلك فان الجزائر تعتبر موطنا للكثير من المعالم التاريخية والثقافية التي صنفت بعضها إرثا عالميا لاحتوائه على تغيرات حضارية فريدة ومتنوعة مثل مدينة غرداية العتيقة.

- **الصناعات التقليدية الصحراوية :**تزخر الجزائر بعديد من الصناعات التقليدية الصحراوية مثل صناعة الزرابي والتطريز على القماش والتي تقام حفلات وأعياد ومواسم سنوية للاحتفال بها مثل، عيد الزربية غرداية، موسم تاغيت، ربيع أهقار، أسبوع تيميمون.

978-9931-9701-1-8

- **الزوايا:** توجد في الجزائر العديد من الزوايا التي تستقطب اهتمام العديد من السياح ومن بينها الزاوية التجانية والزاوية العيساوية.

I-2-1-2-السياحة المناخية: يعتبر المناخ المتميز عاملا مهما في جذب السياح لزيارة إقليم معين بحيث يمتاز إقليم المنطقة الصحراوية بقلة الأمطار التي لاتزيد عن 553 ملم في السنة وبحرارة شديدة في النهار ومنخفضة في الليل، ويسودها المناخ الجاف الذي يتميز بموسم حار طويل يمتد من مايو حتى سبتمبر بدرجات حرارة تتراوح من 23 إلى 25 °وبقية الأشهر تتميز بمناخ متوسط الحرارة وهذا يساعد على استمرارية النشاط السياحي خلال فصول السنة.

I-2-1-3-السياحة الطبيعية :تلعب الطبيعة دورا مهما في جذب السياح إليها خاصة إذا كانت تتميز ببنية نظيفة تنوع النباتات الطبيعية، الجبال وتتميز منطقة الصحراء الكبرى بالمساحات الشاسعة، الجبال الشامخة، الحرارة المعتدلة طول السنة والتي تشكل مصدر هاما للسياحة الشتوية تختلف المناطق الصحراوية عن المناطق الشمالية من حيث طبيعتها الجغرافية، تضاريسها، نباتاتها، مناخها ومن أهم محطاتها السياحية:

- مدينة الوادي و غرداية المنفردة بهندستها المعمارية شكلا وطرازا ...
- واحات الساروة من أهمها، تاغيت، بني عباس تيميمون
- سلاسل الجبلية ذات الطبيعة البركانية في الأهقار الطاسيلي التي تعتبر أول محمية صح ا روية مصنفة عالميا.(ahmed, 1974)

I-2-2- أهمية السياحة الصحراوية : تتمثل أهمية السياحة الصحراوية فيما يلي:[26] (ahmed, 1974)

- تساهم السياحة الصحراوية في دعم الاقتصاد الوطني من خلال جذب السواح الأجانب وبالتالي الدخل بالعملة الصعبة.
- تساهم السياحة الصحراوية في الحد على البطالة من خلال تشغيل اليد العاملة وبالتالي زيادة الدخل الوطني الإجمالي للبلد من خلال الاستفادة من خدمات الإقامة، النقل، الطعام.
- تشجيع الصورة الإيجابية عن البلدان المعنية في السوق السياحية. (عبد القادر و عبد القادر شلالي، 2010)

I-2-2-1-معالم السياحة الصحراوية :يمكن حصر معالم السياحة الصحراوية فيما يلي

- **الواحات** :تمثّل أحد المقومات الطبيعية التي تزخر بها الصحراء التي تشكّل مغريات بالنسبة إلى السائحين مثل واحات تاغيت في الجزائر وهي أروع واحة في العرق الغربي الكبير.
- **الصحراء** :تجذب الشواطئ الرملية السائحين وتبهرهم بامتدادها الشاسع، وكانت الصحراء وما زالت محل شغف العديد من السائحين.
- **القصور** :تزخر الصحراء الجزائرية بالهندسة المعمارية الأخاذة التي تترجمها تلك لقصور المترامية في مختلف المناطق الصحراوية لتبقى شاهدة على حضارات مرت من هنا. مثل قصور ورقلة وتندوف في الجزائر.
- **الآثار** :تزخر المناطق الصحراوية بالمعالم الأثرية المتنوعة من القصور ذات الشكل المعماري المتميّز وصولاً إلى المعالم التاريخية والآثار الرومانية المنتشرة عبر مختلف الأماكن، وهذه الآثار متمثّلة بالنقوش واللوحات الصخرية التي تعكس عمق الصحراء والمصنّفة ضمن التراث العالمي

I-2-2-2-أهم المو اقع السياحية الصحراوية:

- **تيميمون** :نظرا للمكانة التي تعرفها السياحة الصحراوية ،وخاصة مدينة تيميمون والمعروفة بالواحة الحمراء وإقليم قواررة. هذه المدينة التي تشتهر بطابعها العم ا رني والزخارف المنقوشة على الجدران ،وقصورها المتعددة والواحات

978-9931-9701-1-8

الخضراء ،لتخلف محطة سياحية هامة امتزجت فيها الطبيعة الساحرة بالنمط المعماري الأصيل، ترى أن التسيير السياحي يقضي منا معرفة واسعة بها تحتويه المدينة السياحية من مؤهلات سياحية (المقومات السياحية) ، فهي إضافة إلى كونها العامل الأساسي في تواجد السياحة في أي منطقة ما تعتبر من أهم العناصر في استقطاب السائحين وذلك للاطلاع على تراثها العتيق.

- **أدرار:**ولعل من إابرز المناطق التي تحمل هذه المقومات في الجنوب الجزائري نجد ولاية أدرار التي تميز بموقع استراتيجي في الصحراء الكبرى وهي حلقة ربط بوادي والساورة ومنطقتي الميزاب الهقار. تنتشر بها واحات النخيل ومجار للمياه التي تنحدر من جبال والشلالات من أبار عميقة متعددة نتصل ببعضها البعض يطلق عليها بالاسم المحلي' الفقارة 'وهي من اختراع سكان المنطقة الذين اهتدوا إلى هذه الفكرة لضمان الحياة والاستقرار بالصحراء وهذا النوع من السقي التقليدي كان محل اهتمام ومتابعة للكثير من الباحثين، كما يجد الزائر للمنطقة المناظر الخلابة لكثبان الرمال، إضافة إلى سحر جمالها عند مشاهدة المغيب، وتقع أدرار في الجنوب الغربي للجزائر وتبعد عن الجزائر العاصمة بنحو 1500كلم. وهي عاصمة إقليم توات التاريخي (ahmed, 1974)

- **تمنراست** :يقطع السياح مساحات شاسعة للوصول إلى الصحراء وبالتحديد إلى منطقة الأهقار حيث تنطلق الرحلة من العاصمة إلى ولاية تمنراست عاصمة الصحراء الجزائرية، إن مدينة تمنراست تعد قبلة للسائحين واللذين يهتمون بسحر مرافعاتها"الأهقار "والتي يبلغ علوها 2000 متر، و"الأهقار" عبارة عن سلسلة جبلية يصل ارتفاعها 3 آلاف متر الاتاكور" أي الرأس " باللهجة الترقية التي بتحدثها التو ارق" سكان الأهقار الأصليون " وقد صنفت منظمة" اليونسكو السلسلة الصخرية ضمن التراث الأثري، واعتبرتها منهلا للباحثين المختصين في والجداريات للحيوانات المحلية التي عاشت في المنطقة قبل مئات ألاف من السنين كما ورد في الدراسات المتخصصة إن عمر موقع((الأهقار))يتراوح بين 600 ألف سنة ومليون سنة ويشاهد زوار الموقع عشرات الآلاف من الصور المنقوشة على الصخور أشكالا لا حصر لها من الرسوم، وعلى مسافة 200 كلم دائما في محيط الأهقار يكتشف السياح سلسلة من الطاسيلي التي صنفتها اليونسكو تراثا عالميا عام 1982 م، كما صنفتها خزانا للبحوث العلمية حول الإنسان والحيوان وتبلغ مساحة الطاسيلي 10 آلاف هكتار وتضم ألاف النقوش الصخرية التي تعكس جانبا عن ص ا رع الإنسان من اجل كسب قوت يومه من خلال صور مطاردة الغ ا زل وحيوانات أخرى، ويقع في شمال الطاسيلي،ما يعرف ب(طاسيلي نويدر)والى الشرق ب (طاسيلي نازجر)والى الجنوب الشرقي ب(طاسيلي الهقار)وطاسيلي إن روح وفي الجنوب توجد جبال أخرى تنتمي إلى الطاسيلي تدعى طاسيلي سيساو ،ويغطي الأهقار الطاسيلي مساحة 55 ألف كلم مربع.

- **غرداية** :ولاية غرداية تبعد 600 كلم جنوب العاصمة، مساحتها الإجمالية تقدر ب 86105 كلم مربع،امتدادها من الشمال إلى الجنوب 450 كلم ،ومن الشرق إلى الغرب من 200 إلى 250 **كلم** ،ترتفع من مستوى سطح البحر ب 486 م تحد ولاية غرداية كل من ولاية الجلفة وولاية الاغواط شمالا، وولاية أدرار غربا وولاية ورقلة شرقا،وتعد مدنها القديمة خصوصا مدينة وادي" الميزاب " آثار تستحق مقصد السياح.

- **اليزي:** وهي تقع في الجنوب الشرقي للج ا زئر،تبعد عن عاصمة البلاد ب 2000 كلم ،تحدها ولاية ورقلة شمالا وولاية تمنراست غربا ومن الشرق ليبيا 950 كلم ومن الجنوب النيجر 100 كلم ،تضم بعض المدن مثل عين اميناس وجانت وبعض الدوائر الصغرى تتميز بطبيعة جد مذهلة بحيث تمتلك اليزي موروثا ماديا وثقافيا يعتبر ثروة طبيعية وحضارية ،وهي الحديقة الوطنية للطاسيلي التي تتواجد في منطقة مناخية صحراوية على ارتفاع يتراوح بين 1400 م و2000 م يوفر الظروف المناخية المفضلة وهي مسجلة في قائمة التراث العالمي من قبل منظمة اليونسكو.

978-9931-9701-1-8

II-الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة الصحراوية:

تعد السياحة من أهم النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في كثير من الدول وتعتبر المحور الرئيسي للترفيه والراحة، وتشكل موردا أساسيا تعتمد عليه الدول في تنمية اقتصادها، فيعد مصدرا مهما للعملة الصعبة لها، ويساهم بشكل مباشر في تنمية الناتج الخام وتخفيض نسبة البطالة وتنشيط القطاعات الأخرى كالتجارة، البناء، البنوك والصناعات التقليدية.

II-1- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة الصحراوية:

II-1-1- أثر السياحة الصحراوية على الإنفاق: يمكن تعريف الإنفاق السياحي بأنه التقويم الاقتصادي لمجموع الخدمات المقدمة الى السائحين بمعنى أن كل إنفاق من جانب السائح إنما هو في المقابل خدمة سياحية يحصل عليها، كالإنفاق على الخدمة الفندقية والتي تشمل الإيواء، الإطعام، وعلى مختلف الخدمات التي يطلبها السائح أثناء إقامته بالفندق، هذا الإنفاق يمثل انتقال الأموال من السائحين الى أصحاب المؤسسات الفندقية. (محمد و حسن، سياسة التمويل وتنظيمها في الجزائر، 1991)

وما يقال عن الخدمات الفندقية، يقال على سائر الخدمات المتصلة بالنشاط السياحي كخدمات الرحلات السياحية داخل المناطق الصحراوية، التي تتولاها الشركات السياحية على اختلافها، خدمات النقل البري، السكك الحديدية والصناعات التقليدية، كما يؤدي كذلك نشاط الحركة السياحية الى زيادة الإنفاق على السلع التذكارية والاستهلاكية، وزيادة الإنفاق في شتى المجالات المتصلة" المرتبطة" بالسياحة الصحراوية يؤدي الى زيادة الدخل، الذي يؤدي الى ارتفاع معدل الإنفاق على السلع الاستهلاكية، وارتفاع معدل الادخار، الذي يؤدي بدوره الى زيادة الاستثمار، ومن المسلم به أن كل استثمار جديد يولد إنفاقًا، وكل إنفاق ينشأ دخولا، وفضلا عن كل ما تقدم فإن الخزينة العمومية للدولة، تستفيد من رسوم التأشيرات، الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية، الضرائب على الدخول رسوم الترخيص بمزاولة المهن والأعمال المتصلة بالسياحة الصحراوية، وهذه جميعها يتسع وعاؤها بتوسع النشاط السياحي الصحراوي

ومن خلال ما سبق، السياحة تؤثر على مختلف أنشطة الاقتصاد الوطني من خلال:

- السياحة الصحراوية تساهم بصورة مباشرة في تكوين الإنتاج الداخلي الخام للوطن وبصورة غير مباشرة في إنتاج القطاعات الأخرى.
- السياحة الصحراوية تعتبر كعامل في تكوين التراكم الخام للأصول الثابتة، من خلال ما تنشأ من هياكل سياحية ومستلزماتها.
- السياحة الصحراوية تعتبر كعامل في زيادة إيرادات الدولة من خلال فرض ضرائب مباشرة على مدا خيل القطاع السياحي وضرائب غير مباشرة" رسوم جمركية، رسوم على المبيعات...."
- تؤثر السياحة الصحراوية على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى عن طريق آثار السحب الخلفية والأمامية.

- آثار السحب الخلفية :تتمثل فيما تستهلكه السياحة وسيطيًا من منتجات مختلف القطاعات الأخرى مثل :النقل، الزراعة، الصناعات الغذائية، الطاقة...."
- آثار السحب الأمامية :تتمثل فيما تستهلكه وسطيًا القطاعات الأخرى من منتوج القطاع السياحي .

II-1-2- آثار السياحة الصحراوية على ميزان المدفوعات:

978-9931-9701-1-8

ميزان المدفوعات هو ذلك السجل الذي تقيد فيه جميع العمليات الخاصة بالمعاملات التجارية وحركة رؤوس الأموال بين الدول وتعد السياحة الصحراوية أحد العناصر الهامة لتبادل السلع والخدمات، وبالتالي فان الاهتمام بهذا النوع من السياحة سوف يشكل مصدرا مهما لمدا خيل الدولة من العملة الصعبة ويساهم بشكل مباشر في زيادة الدخل القومي.

إن السياحة كصناعة تصديرية غير منظورة تساهم في تحسين ميزان المدفوعات في البلد، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، وزيادة موارد النقد الأجنبي والمنافع التي يمكن تحصيلها نتيجة لخلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى، ويبين الجدول التالي على سبيل المثال في الحجم الهائل لعائدات السياحية للعشر دول الأكبر عائدا لسنتي 2008 /2009.(الوحدة مليار دولار أمريكي)

الجدول رقم (07): العائدات السياحية للعشر دول الأكبر عائدا لسنتي 2009/2008

الترتيب	الدولة	العائد لسنة 2008	العائد لسنة 2009
1	الولايات المتحدة الأمريكية	110	93,9
2	اسبانيا	61,6	53,2
3	فرنسا	56,6	49,4
4	ايطاليا	45,7	40,2
5	الصين	40,8	39,7
6	ألمانيا	40	34,7
7	المملكة المتحدة	36	30
8	استراليا	24,8	25,6
9	تركيا	22	21,3
10	النمسا	21,6	19,4
المجموع		459,1	407,4

Source: **Faits Saillants WTO**, **Edition 2010**, **P. 05**.

يتضح جليا من الجدول رقم (07) الحجم الهائل من مدا خيل السياحة في بعض الدول والتي تساهم في تحسين ميزان المدفوعات لخاص بها، وبالتالي فان الاهتمام بالسياحة الصحراوية يشكل رهانا قويا وكبيرا من اجل المساهمة في رفع وتحسين ميزان المدفوعات للجزائر.

إذا السياحة تعتبر صادرات غير منظورة فهي لا تتمثل في ناتج مادي يمكن نقله من مكان لآخر، وهي تعتبر واحدة من الصناعات القليلة التي يقوم فيها المستهلك بالحصول على المنتج بنفسه من مكان إنتاجه، وعليه فان الدولة المصدرة للمنتج السياحي "الدولة المضيفة " لا تتحمل نفقات النقل خارج حدودها، كما هو الحال بالنسبة للمنتجات الأخرى، التي تتطلب بالإضافة الى تكاليف إنتاجها تكاليف نقلها. (نبيل، 2003)

II-1-3- آثار السياحة الصحراوية على التشغيل: إن الاهتمام بالسياحة الصحراوية وتطورها يؤدي حتما الى عملية التشغيل لليد العاملة وهذا يعود لكونه يركز على السائح الفرد وهذا يتطلب خدمات يؤديها الأفراد والعاملون بالقطاع وبالتالي يؤثر في زيادة اليد العاملة وإيجاد فرص التشغيل مما يساهم في التقليل نسبة في البطالة بعكس القطاعات الأخرى التي تعتمد على تطوير التكنولوجيا والصناعات التي تفرضها التقنية المتطورة مما يؤدي حتما الى تسريح العمال.

978-9931-9701-1-8

إن تنشيط القطاع السياحي الصحراوي سوف يفرض حتما بحركية القطاعات الأخرى ويؤدي الى خلق فرص عمل وتشغيل جديد مما من شانه يزيد من حركية النشاط الاقتصادي بهذا القطاع، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو بصفة موازية وبالتالي تخفيض نسبة البطالة.

وتعتبر السياحة من أكبر القطاعات الاقتصادية توفيرًا لفرص العمل حيث تستوعب حوالي 11 % من إجمالي القوى العاملة على مستوى العالم، وذلك لكونها تعتمد بالدرجة الأولى على المورد البشري، وكذلك لتشعب هذه الصناعة وتداخلها مع العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى. (نبيل، 2003)

وحسب تقديرات منظمة السياحة العالمية بلغ عدد العاملين في قطاع السياحة 251,6 مليون عامل بنهاية عام 2010 م. وتساهم السياحة بما نسبته 6% من إجمالي الناتج العالمي، وما نسبته 10 % من قيمة الصادرات العالمية من سلع وخدمات حسب إحصائية منظمة التجارة العالمية. (فؤاد، 2009)

وتعد السياحة من بين أكبر القطاعات توفيرا لفرص العمل فهي صناعة كثيفة العمالة، وتساهم في خلق فرص عمل بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال القطاعات الداعمة للسياحة، والجدول التالي يوضح عدد العاملين في قطاع السياحة في الجزائر وبعض الدول العربية.

الجدول رقم (08): عدد العاملين في قطاع السياحة في الجزائر وبعض الدول العربية في عام2007.

البلد	الجزائر	الاردن	تونس	البحرين	مصر	المغرب
المشتغلين الوحدة: (ألف عامل)	497	329	524	93	2816	1658
النسبة من مجموع % من مجموع العمالة	5,4	19,1	17	23	13,7	15,5

Source: WORLD TRAVEL & TOURISM COUNCIL: World Travel & Tourism: Navigating The Path Ahead, The 2007 Travel and Tourism Economic Research.

يمكن القول بأن نسبة حجم العمال في القطاع السياحي في الجزائر بالنسبة للمجموع العام يبقى غير كافيا و ضعيفا من حيث قدرته في توفير فرص العمل، و هو ما يتجلى من بنسبة 5,4% في حين نجدها في الدول العربية الأخرى الممثلة في الجدول (08) لا تقل عن13,7%.

وعليه وبالنظر الى ما تمتلكه الجزائر من موارد سياحية على مستوى الجنوب الكبير فانه يمكنها وفق استراتيجية محكمة تنشيط القطاع السياحي الصحراوي والبدء في عمليات الاستثمار المباشر وهذا مقارنة ببعض الدول الجوار التي استطعت ان تحقق نسبا مرتفعة في هذا المجال.

إذا ما ربطنا بين السياحة والتشغيل نجد ان السياحة مصدر هام للتوظيف، إذ تهيئ مجالا واسعا للتشغيل في مختلف المجالات والمستويات العلمية المؤهلة وغير المؤهلة، والسياحة[33] تمثل أحد القطاعات الاقتصادية التي يعتبر فيها العامل البشري أحد عناصره الأساسية لقيام النشاط السياحي، عكس الصناعة والزراعة التي يمكنها ان تعتمد أكثر على الوسائل التكنولوجية والتقليل من العنصر البشري.

II-1-4- آثار السياحة الصحراوية على الصناعات التقليدية والحرفية: تعتبر الصناعات التقليدية والحرف من أهم من الموارد المكونة للمنتج السياحي الصحراوي فهي مكسب حضاري لبلدنا وارث تاريخي يكتسي طابعا فنيا وجماليا فائق التميز نعتز به وتبرز فيه عبقريات المجتمعات الصحراوية في ميدان النسيج، الحلي، الألبسة، الطرز وصناعة الجلود، الآلات الموسيقية، الفخار والرمل.

978-9931-9701-1-8

وبالتالي تتأثر الصناعات التقليدية والحرفية الصحراوية بالتدفقات السياحية وذلك بارتفاع الطلب والإقبال على هذه المنتجات يؤدي الى الرفع من مستوى مبيعات المنتجين وتحقيق مدا خيل من العملة الصعبة والمحلية.

إن خاصية هذه الصناعات والحرف أنها تستعمل اليد العاملة المحلية والمواد الأولية المنتجة محليا، ويباع منتجها في مكان تكوينها وصناعتها دون دفع تكاليف النقل والتامين مما يخفض من التكاليف وبالتالي زيادة الأرباح، وخاصة أن الدولة تعمل جاهدة على حماية الصناعات التقليدية وتشجعها من خلال البرامج والخطط المسطرة حتى تبقى هذه الصناعات والحرفة محفوظة دوما.

978-9931-9701-1-8

المراجع:

1. سالم حميد سالم وطارق سلمان،(2009)، الأصالة التفاعلية بين السياحة والبيئة المستدامة، المجلة العراقية لبحوث السوق والمستهلك، مجلد 1، العدد 2.
2. إبراهيم خليل بظاظو،**(2009)**، الجغرافية السياحية :تطبيقات عن الوطن العربي، ط 1، مؤسسة الورق، عمان.
3. يوسف جعفر،**(2011)**، السياحة والفنادق، الإرشاد السياحي والتربية السياحية، دار الكتاب الحديث، عمان.
4. حميد بوعموشة ،**(2011)**، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف.
5. نوري منير،**(2012)**، أهمية الاتصالات التسويقية في تنمية السياحة الصحراوية في الجزائر، ورقة مقدمة في ملتقى الدولي الثاني حول السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بسكرة.
6. مسعود مصطفى الكتاني ،(1990)،علم السياحة و المتنزهات ، دار الحكمة للطباعة و النشر الموصل ،بغداد ،الجمهورية العراقية.
7. القانون رقم 03-01 ، (2003)،المتعلّق بالتنمية المستدامة للسياحة، » الجريدة الرسمية (لجزائر) ، العدد 11.
8. ساكر محمد العربي و آخرون، مقال حول "صناعة السياحة في الجزائر بين الفرص الضائعة والرؤى الواعدة"،السياحة الصحراوية في دراسة نقدية و استشرافية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
9. كواش خالد،(2004)،" مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد :الاول، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ،الجزائر.
10. عوينان عبد القادر، عبد القادر شلالي،(2010)،"الواقع السياحي في الجزائر و آفاق النهوض به مطلع" 2025 ، الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع و الآفاق، المركز الجامعي آكلي محمد أولحاج ،البويرة، الجزائر .
11. AHMED Houari,(1974) , : la Politique Touristique et les Investissement en Algérie Depuis 1965 - DE.S. I.S.E P: 05.
12. محمد بلقاسم حسن بهلول، (1991)سياسة التمويل و تنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية .
13. أبركان فؤاد،(2009) السياسات السياحية و التنمية في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص رسم السياسات العامة، جامعة بن يوسف بن خده، الجزائر.
14. نبيل الروبي، التخطيط السياحي، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر.

978-9931-9701-1-8

دور التنويع الاقتصادي في انتعاش التجارة الخارجية في الجزائر

"The role of economic diversification in the recovery of foreign trade in Algeria"

– الاسم واللقب: حاكم أسماء، دكتوراه علوم تخصص إدارة اعمال، جامعة بشار، الجزائر

الملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور التنويع الاقتصادي في انتعاش التجارة الخارجية في الجزائر على المستوى لنظري، يعتبر موضوع التنويع الاقتصادي عنصرا لا غنى عنه ضمن آليات التنمية الاقتصادية، كونه يضمن الإنتاج من مداخل متعددة كالتقليل من تذبذب الإيرادات وتقليص التبعية لمجموعة محدودة من السلع المصدرة ذات التأثير الكبير بالتقلبات في الأسواق العالمية، كما يعتبر إحدى محددات درجة التنويع الاقتصادي هي السياسات التجارية ،ونظرا للأهمية الكبيرة التي تلعبها الثروة النفطية في الاقتصاد الجزائري وباعتبارها مادة ناضبة وغير متجددة,سارعت الجزائر كدولة نامية ومصدرة للنفط من أجل الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع, ولتحقيق ذلك انتهجت مجموعة من الإجراءات والتحفيزات المالية والضريبية, الجمركية, التجارية, إضافة إلى خلق إطار مؤسساتي لمرافقة وتحفيز المؤسسات الوطنية على التصدير واختراق الأسواق الدولية, قصد ترقية وتنويع صادراتها غير النفطية والقضاء على وحدانية التصدير للنفط، حيث أن معظم الدراسات تجمع على الأثر الواضح لدور التنويع الاقتصاد في انتعاش التجارة الخارجية لتجارة الخارجية ،وتوصلت هذه الدراسة أي انه كلما تنوع الاقتصاد الوطني كلما ارتقت التجارة الخارجية بمعنى تنوعت الصادرات وأُحلِلَت الواردات وحُققت التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية: كيف يساهم التنويع الاقتصادي في انتعاش التجارة الخارجية؟

الكلمات المفاتيح: التنويع الاقتصادي، محددات التنويع الاقتصادي ،التجارة الخارجية ،التنمية الاقتصادية.

التصنيف**JEL** : *P47*

Abstract

This research paper aims to highlight the role of economic diversification in the recovery of foreign trade in Algeria at the theoretical level. The subject of economic diversification is an indispensable component of economic development mechanisms, as it guarantees production from multiple approaches such as reducing revenue fluctuation and reducing dependency on a limited set of exported goods with impact The major fluctuations in global markets, as one of the determinants of the degree of economic diversification are trade policies, and given the great importance that oil wealth plays in the Algerian economy and as a depleted and non-renewable substance, Algeria rushed as a developing country A set of oil exports in order to move from a rentier economy to a diversified economy. To achieve this, a set of financial, tax, customs and commercial measures and incentives were adopted, in addition to creating an institutional framework to accompany and motivate national institutions to export and penetrate international markets, in order to promote and diversify their non-oil exports and eliminate Oneness of oil exports. As most studies collect on the clear impact of the role of economic diversification in the recovery of foreign trade for foreign trade, this study concluded, meaning that the more diversified the national economy, the more foreign trade rises in the sense of diversified exports, imports are analyzed and economic and social development of the state has been achieved. Through the foregoing, we can raise the following problem: How much does economic diversification contribute to the recovery and promotion of foreign trade? Key words: economic diversification, foreign trade, Déterminants de la diversification économique ,economic developmen

Jel Codes Classification :P47

مقدّمة:

تعتبر التجارة الخارجية عصب الاقتصاد الوطني، إذ تمكن من تلبية احتياجات ومتطلبات الاقتصاد وكذا الحصول على العملة الصعبة وهذا من خلال عمليات الاستيراد والتصدير، ولكن مع ظهور الأزمات النفطية من جهة وعدم استقرار عملة الدولار من جهة أخرى بالإضافة إلى مشكل المديونية هذا كله أثر بصفة مباشرة على إقتصاد الدول المرتبطة بعائدات المحروقات. فالجزائر كباقي دول العالم، سارعت بالاهتمام في هذا المجال حيث عرف قطاع التجارة الخارجية تذبذبات قوية ومستمرة خلال ثلاث عقود الماضية من خلال تأثره بعوامل خارجية وداخلية، الخارجية مثلا كعدم استقرار أسعار المحروقات التي هي العنصر الأساسي في إيرادات الصادرات الجزائرية وتدهور سعر الصرف الدولار الأمريكي في السوق الدولية، وتأثير التضخم الخارجي عبر السلع مستوردة، أما العوامل الداخلية فتتمثل في ضعف الإنتاجية الحدية للعامل الجزائري في مختلف القطاعات الإنتاجية الحدية للعامل الجزائري في مختلف القطاعات الإنتاجية، فشل أغلب سياسات الإصلاح الاقتصادي المتبعة خلال هذه الفترة التي أدت إلى تراجع الإنتاج، وبالتالي زيادة الواردات وانحصار الصادرات في جانب المواد البترولية فقط. فصادرات النفط تحقق أكبر نسبة دخل للدولة الذي كان يتحدد سعره وكميته على حد كبير بعوامل خارجية مما جعل الاقتصاد الجزائري سريع التأثير بالتقلبات التي تحدث في أسواق النفط، هذا ما دفع الجزائر في تنويع اقتصادها الوطني حيث واجهت العديد من التحديات لإنهاء حالة التبعية الكبيرة للمحروقات لاسيما بعد تراجع عائداتها الدالية خلال العام الجاري بسبب انخفاض أسعار النفط، وما سببه ذلك من انكماش في ميزان التجاري الجزائري، كان لو أثر مباشر على الحياة اليومية للمواطن الجزائري. كل هذا حتم على الجزائر إعادة النظر في وضعية الصادرات وتغيير الاتجاه نحو الاهتمام بتنويع الصادرات الغير نفطية، وإنشائها لأجهزة تتكفل بتبني سياسات تهدف إلى تنمية وتطوير تشكيلة صادراتها و اتخاذ عدة تدابير وإيرادات من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستقرة. و تعد غالبية الدول المنتجة للنفط دولا ذات اقتصاديات وحيدة الجانب تعتمد بشكل كبير على المورد الريعي في تمويل ميزانية الدولة وتوفير جل احتياجاتها، هذا جعل من هذه الدول لا سيما النامية منها تدور في حلقة مفرغة ألا وهي حلقة النفط، الأمر الذي سهل لها أن تتخبط في مشاكل اقتصادية واجتماعية جمة، خاصة عندما تنخفض أسعار النفط العالمية، وتنخفض معه الإيرادات المتأتية منه، وهذا ما يحدث شللا في القطاعات الاقتصادية الأخرى ومن نواحي كثيرة.

أما التنويع فينصرف إلى دراسة ممكنات تقليل اعتماد الدول الريعية على المورد الوحيد، وفي هذا الشأن مستلزماته ومقوماته تتطلب توافر الشروط الأساسية من حيث قدرة البلد المادية والبشرية على الانتقال التدريجي من التركيز إلى التنويع. وقد تبين من هذه الدراسة انه رغم المجهودات و الإجراءات و التحفيزات المالية و الضريبية، الجمركية، التجارية، إضافة إلى خلق إطار مؤسسي لتحفيز المؤسسات الوطنية على التصدير و اختراق الأسواق الدولية لخلق اقتصاد متنوع و تنمية الصادرات غير النفطية إلا أن الجزائر فشلت في تحقيق ذلك و هذا ما يوضحه هيكل الصادرات الجزائرية حتى2016،لا تزال صادرات البترول تمثل أكثر من 95%من إجمالي الصادرات في الجزائر هذا ما جعل من قضية التنويع الاقتصادي تحدي كبير أمام الحكومة الجزائرية و هدف استراتيجي على أمل تحقيقه.

يهدف البحث الى التعرف على أهمية التنويع الاقتصادي والدور الذي يلعبة في انتعاش التجارة الخارجية وبالتالي تبيان الاثار الايجابية على الاقتصاد الوطني والدولي.

978-9931-9701-1-8

كما تم الاعتماد الاسلوب الوصفي كمنهجية تلائم غرض الدراسة. وتأسيساً على ما تقدم، وبغرض التعرف على دور التنويع الاقتصادي في ترقية التجارة الخارجية تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الإشكال التالي :**كيف يساهم التنويع الاقتصادي في انتعاش التجارة الخارجية** ؟ وسيتم تغطية هذه الورقة البحثية من خلال ثلاث محاور رئيسية ، الأول تمَّ تخصيصه للإطار المفاهيمي التنويع الاقتصادي، أمّا الثاني تضمن ماهية التجارة الخارجية، والمحور الثالث المتمثل في التنويع الاقتصادي محدد لانتعاش التجارة الخارجية.

I. الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي: تهدف عملية التنمية باعتماد التنويع الاقتصادي، إلى إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد تؤدي إلى تكوين قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات، متشابكة النشاطات ومتكاملة الوحدات. هذه القاعدة، تكون قادرة على الاستجابة للتغيرات الهيكلية في نمط الإنتاج المستقبلي والتكيف مع متطلبات التنمية، بما يحقق في النهاية توليد طاقة إنتاجية ذاتية ومتجددة ذات أداء اقتصادي واجتماعي، كفؤ، توفر الاحتياجات الأساسية للمجتمع، تحسن نوعية حياته وتحرر الاقتصاد من التبعية المتعددة الجوانب.

1.I. مفهوم التنويع الاقتصادي: إن مفهوم التنويع الاقتصادي يطرح على مستويين، فيعرف على المستوى الجزئي على أنه استيراتيجية لتنمية المؤسسة التي تهدف إلى توسيع مكونات منتجاتها واستهداف قطاعات سوقية جديدة في نفس الوقت في حين يعرف على المستوى الكلي والذي هو صلب موضوعنا على أنه زيادة عدد مناصب الشغل في إقليم ما بفضل ظهور قطاع نشاط اقتصادي جديد أو التوسع في قطاع نشاط موجود مسبقا وليس هو النشاط الوحيد أو المهيمن في هذا الإقليم. (Ndjambou, 2013, p. P82) ، للتنويع تعاريف متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي من خلالها ينظر بها إلى هذه الظاهرة فالبعض يربط التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادارت السلعية. كما يرتبط التنويع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها، أو تخضع إلى انخفاض مزمن.

- يعنى عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات، حيث يعد التنويع من الأولويات التي تترجم الاهتمام بسد منابع التخلف والتبعية المفرطة والاعتمادية المستمرة على الخارج . (طبايبية، التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، افريل يومي16-17-2008)

- كما يعرف التنويع الاقتصادي على أنه:" عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العامل الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل". (لمعهد العربي للتخطيط بالكويت،2018، صفحة 9)

- ويعرف المعهد العربي للتخطيط التنويع الاقتصادي على أنه:سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد .بمعنى آخر، التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي ، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية . (حامد، 2017، صفحة ص2)

978-9931-9701-1-8

وفي الأخير يمكن إعطاء تعريف استنتاجي لهذا الأخير على انه:الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها أن تعزز قدرات الدولة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة. وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد.ومن هنا فالتنويع ينطبق خاصة على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم. بمعنى أن التنويع الاقتصادي هو العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة من القطاعات تتشارك في تكوين الناتج.

I. 2. محددات التنويع الاقتصادي: يلعب التنويع دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد. لكنه يبقى مرتبطا ورهيناً بمجموعة من المتغيرات والتي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله. في هذا الإطار، يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع لسنة 2006خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع،وهي: (لافي مرزوك، 2013، الصفحات 9-10)

- ✓ **العوامل المادية:** كالاستثمار ورأس المال البشري؛
- ✓ **متغيرات الاقتصاد الكلي:** سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية؛
- ✓ **المتغيرات المؤسسية:** الحوكمة، والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛
- ✓ **السياسات العمومية:** المالية والتجارية والصناعية(من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية)؛
- ✓ **الوصول إلى الأسواق:** درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال) القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية، والحصول على التمويل. ،(Esanov, 2012, p. P13)

وهكذا، فإن غياب القطاع الخاص والقوة العاملة الماهرة والمتطورة وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، كارتفاع معدلات التضخم، لا يساعد على إنشاء وتطوير صناعات جديدة أو خلق مناخ ملائم لعملية تنويع الأعمال. كما أن نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب توافر الخدمات المساندة والأساسية مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية بما يساهم في رفع معدات الإنتاج والإنتاجية. كما يتطلب أيضا توفر بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات والمنافع العامة وغيرها. (بن حسين، 2007، صفحة 78)

I. 3.قياس التنويع الاقتصادي: يقاس التنويع الاقتصادي بعدة مؤشرات إحصائية تتفاوت كفاءتها وملاءمتها حسب أغراض القياس، فالبعض منها يعتمد على قياس ظاهرة التشتت مثل معامل الاختلاف، والبعض الآخر يقيس خاصية التركيز كمؤشر جيني وبعضها على مفهوم التنوع كمعامل هيرفندال –هيرشمان الذي يعد أكثر شيوعا.

أما المتغيرات التي تطبق عليها هي كثيرة نذكر منها الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاطات الاقتصادية في الحسابات الوطنية وبنية الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعه بين الناتج النفطي وناتج غير النفطي وبنية الصادرات وتوزيعها وتوزيع الإيرادات الفعلية للحكومة بين النفطية وغير النفطية فقد وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولة تحديد الدول الأقل نموا معيار لتنوع الاقتصادي يتكون من أربع عناصر هي مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ونسبة إسهام العمل في الصناعة، ومقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء ومقدار تركيز الصادرات. (Esanov, Diversification in Resource-Dependent Countries: Its Dynamics and)

في حين يقيس مؤشر تنويع الصادرات انحراف حصة الصادرات من السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، ويتراوح هذا المؤشر ما بين 0-1بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية(GIZ, 2015)

978-9931-9701-1-8

I. 4. استراتيجيات و مستويات التنويع الاقتصادي: من أجل ضمان نجاح سياسة التنويع الاقتصادي، من الضروري توافر مجموعة من الخدمات الأساسية كالتعليم، التدريب والصحة مما يساهم في رفع الإنتاج والإنتاجية، إضافة إلى البنى التحتية المتطورة ، (رواينية و باهي، 2016، صفحة 136) وإتباع إستراتيجية التصنيع التي تعتبر من أهم استراتيجيات التنويع الاقتصادي من خلال إحلال الواردات عن طريق الترويج للمنتوج المحلي والاهتمام بالصناعات المحلية وإستراتيجية تنمية الصادرات ،ضافة إلى دعم القطاعات غير النفطية من أجل خلق اقتصاديات تنافسية واندماج الفعال في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على المحروقات.(الدامي و الصوفي، 24-25 افريل 2017)

يوجد أنماط وأشكال مختلفة من التنويع. أولا قد يكون التنويع في جعل الهيكل الإنتاجي المحلي لبلد ما أكثر تنوعا وذو قاعدة اقتصادية عريضة وأقل اعتمادا على عدد قليل من الأنشطة .ثانيا، على صعيد الصادرات، التنويع قد يكون حول توسيع سلة الصادرات البلد أو عن دخول أسواق جديدة للتصدير بوجه عام يمكن أن نميز بين مستويين هامين هما : (طبابيبة، 2008)

أولا. تنويع الإنتاج: يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية. وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصاديات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص تهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر غير المرغوب فيها مثل" لعنة الموارد طبيعية" أو ما يسمى بالمرض الهولندي. فالتنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية بمعناه الأكثر شمولية. (لزعر، 2016، صفحة 16)

ويحصل تنويع الإنتاج، عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي. وهذه القطاعات تشتمل على الزراعة، الصناعة(الإستخراجية/التحويلية) والخدمات. وهنا يظهر بجلاء أن تنويع الإنتاج لابد أن يقوم بالإجمال على ميل إلى زيادة الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي، باعتباره هو محور التحولات الهيكلية في الاقتصاد، وذلك بالنظر إلى دوره كقطاع قيادي يضمن توسعا وتشابكا متناميين لكافة النشاطات الأخرى، إلا أن تنويع القاعدة الإنتاجية تواجه تحديات تكمن في اتجاهين:

1. **جانب الطلب** :ويتمثل في إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي، والتي تهدف إلى تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي، ويتمثل هذا الإطار بمجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسية المستخدمة في إدارة الطلب الكلي، وهي: السياسة المالية، والسياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف؛

2. **جانب العرض** :ويتمثل في تنمية تراكم رأس المال البشري، وإصلاح القطاع العام، وتشوهات سوق العمل، وبناء قاعدة صناعية تدعم الصادرات.في هذا الإطار يمكن كذلك التمييز بين نوعين:

- **التنويع الأفقي** :يقصد به توسيع إنتاج السلع الأساسية بمعنى زيادة عددها؛
- **التنويع العمودي** :الذي يعنى الانتقال إلى مرحلة المواد المصنعة ونصف المصنعة بما يؤدي إلى تحقيق ما يسمى باقتصاديات العمليات المتصلة، وصناعة الحديد والصلب أكبر مثال على ذلك.

ثانيا. تنويع التجارة الخارجية(الأسواق):إنه ومن خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة من جهة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة عن طريق قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات ودراسة طبيعة هذه السلعة

978-9931-9701-1-8

(هل هي أولية أو مصنعة ؟) فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية ومنه فتنويع التجارة الخارجية، يرتبط إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها. ويتم تنويع الأسواق في جانبين رئيسيين :

- **تنويع هيكل الصادرات:** وهو الحل الأمثل ويقصد بعملية تنويع الصادرات قبل كل شيء توسيع أصنافها، وذلك لا بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فحسب بل أيضا بمنتوجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي.

- **تنويع هيكل الاستيراد:** وعدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة معينة من السلع؛ لأن ذلك سيوثر على مسار التنمية ويفقدها استقلاليتها، ولذلك فإن تنويع الواردات، قد يعني حتى تقليل أصنافها على عكس الصادرات وذلك بأن يشطب البلد المعني في قائمة البضائع التي يستوردها أبوابا كباب الأغذية، الأقمشة والسلع الفاخرة...إلخ ثم تدريجيا أصنافا كثيرة من المنتوجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أراضيه وعوضا عن ذلك يتم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة .(عبد العظيم، 2000، صفحة 13)

وبالنظر إلى درجة تنويع المنتجات وتنويع الأسواق معا يعطي صورة متكاملة على مدى المخاطر الجسيمة المحيطة بالهيكل الإنتاجي والتصديري لبلد ما. وفي معظم الحالات فإن هيكل الإنتاج الأكثر تنوعا (التنويع الراسي)أفضل من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع، وخاصة السلع الأولية(التنويع الأفقي). ونفس الشيء، فإن الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة ووجهات التصدير، بشكل عام، هو أفضل من التركيز على القليل.

II- ماهية للتجارة الخارجية: مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن ذلك لأن إتباعها يضطر الدولة أن تنتج كل احتياجاتها رغم أن ظروفها الاقتصادية والجغرافية قد لا تمكنها من ذلك، ومهما يكون ميل أي دولة أن تعيش هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى ، أي أن الدول كالأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع والخدمات وإنما يقتضي الأمر أن تختص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن تنتجها ثم تبادلها بفائض منتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها أو تستطيع إنتاجها ولكن بتكلفة مرتفعة يصبح عندها الاستيراد من الخارج مفضلا. إن التجارة هي العمود الفقري للعلاقات الاقتصادية والدولية لما توفره من مزايا، وسوف نحاول تسليط الضوء على بعض جوانبها في هذا الجزء.

1II. مفهوم التجارة الخارجية: إن المفهوم العام للتجارة الخارجية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال تنشأ بين إفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية مختلفة أيضا.

وقد تعددت التعاريف الخاصة بالتجارة الخارجية، ولذلك سيتم عرض أهم هذه التعاريف بهدف الوصول إلى مفهوم شامل لها على النحو التالي:

- التعريف (01): التجارة الدولية هي الحلقة المركزية في المنظومة المعقدة للعلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة،حولها تتمحور عمليا جميع أشكال التقسيم الدولي للعمل،وهي ترتبط جميع بلدان العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة وهي تمثل مجموعة التجارة الخارجية لبلدان العالم كافة ويحتسب حجمها من خلال جمع أحجام الصادرات في العالم. (الصوص، 2008، صفحة 55)

- **التعريف (02):**نعرف التجارة الخارجية على أنها كل تبادل أو حركة للمتلكات،الخدمات أو القيم التي تخص اقتصاد دولتين على الأقل. (محمود شهاب وآخرون، 1998، صفحة 19)

978-9931-9701-1-8

- **التعريف (3):**التجارة الخارجية هي عملية تبادل السلع ماديا عبر الحدود السياسية للدولة، إما داخلة إليها وتسمى « الواردات أو "خارجة "منها وتسمى "الصادرات"، كما أخذ أيضا شكل خدمات تؤدى من رعايا دولة إلى رعايا دولة أخرى، وتسمى الخدمات التي تؤدي للغير بالصادرات غير المنظورة ، وتسمى الخدمات التي يتم تلقيها من الغير بالواردات غير المنظورة .» (مجدي محمود، 1988، صفحة ص19)

- **التعريف (04):** عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل». (حمدي، 2000، صفحة ص13)

- **التعريف (5):**يمكن تعريفها بأنها ذلك الكل الذي يحتوي دول العالم أجزاءه المختلفة كأعضاء وتتفاعل مع بعضها البعض من خلال آلية محددة هي آلية السوق ولقد اخذ هذا التبادل والتفاعل شكل التبادل الدولي. (عبد الخالق عبد الرحمن، 2002، صفحة ص116)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن وضع تعريف استنتاجي شامل للتجارة الخارجية على أنها :"عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الدولي،وكذلك بين الشركات والأشخاص على المستوى الدولي،كما يمكن على نحو أعمق تعريفها بأنها عبارة عن منظومة العلاقات السلعية والنقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية بلدان العالم كافة،ويمكن أن تشمل التجارة الدولية الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون وكذلك الحكومات ومختلف الشركات العالمية وبالتالي علاقات التي تنشأ بين العناصر التي يتكون منها النشاط الاقتصادي لمختلف بلدان العالم وكذلك العلاقات بين هذه البلدان،فضلا عن حركة عناصر الإنتاج(قوة العمل ورأس المال) على المستوى الدولي والعلاقات النقدية والائتمانية الدولية،والتعاون الإنتاجي والتكنولوجي.

II.2. أهمية التجارة الخارجية: تلعب التجارة الخارجية دورا مميزا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح السياسية للدولة والجوانب والمظاهر والأشكال الأساسية لعلاقاتها مع الدول الأخرى ويتمثل هذا الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية:

أولا. المجال الاقتصادي: تسعى التجارة الخارجية في المجال الاقتصادي إلى تحقيق: (مظهر، 2002، صفحة ص116)

- تعتبر منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية إستعابه ، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي .

- تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه. (العطار وآخرون، 2000، صفحة 113)

- تشجيع صادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي يلعب دورا في زيادة الاستثمار وبناء المصانع وإنشاء البنية خاصة في الدول النامية وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية.

- تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة في المعاملات الأجنبية . (عبد المطلب، 2000، صفحة 373)

- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات النامية وتعزيز عملية التنمية الشاملة.

- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة التوازن بين كميات العرض والطلب .

ثانيا. المجال الاجتماعي: تسعى التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي إلى تحقيق التالي:

978-9931-9701-1-8

- زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع الاختيار فيما يخص الاستهلاك.
- تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيرات في البنية الاقتصادية.
- الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.
- إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية بأسعار رخيصة نسبيا.
- التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على الحياة اليومية. (رعد الصرن، 2000، صفحة 57)

ثالثا. المجال السياسي: تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي:

- تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا.
- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.
- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات، فهي تحاول أن تجعل العالم قرية كونية واحدة وبذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيا الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود. (سالمي و بندي، 2016، صفحة 14)

III . علاقة تنويع الاقتصاد في ترقية التجارة الخارجية في الجزائر: يعتبر هيكل و بنية الصادرات والواردات بالنسبة لأي دولة إحدى أهم مؤشرات التنويع التي يتمتع بها اقتصاد تلك الدولة من عدمه.

III.1. مؤشرات التنويع والتركز الخاصة بالتجارة الخارجية: يقاس التنويع الاقتصادي المتعلق بالتجارة الخارجية بمؤشرات إحصائية عديدة تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس. ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركز كمؤشر جيني أو على مفهوم التنوع كمعامل هيرفندال-هيرشمان والذي يختصر بالشكل H.H.I ويعد الأكثر شيوعا، وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي. وعموما نذكر بعض المؤشرات لقياس التنويع الاقتصادي:

أولا. مؤشر التنوع الاقتصادي: هو مؤشر الانكتاد(UNUCTAD) يتم قياسه وفقا لرقم قياسي مركب(ويستند إلى حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وحصة الأيدي العاملة في قطاع الصناعة، ونصيب الفر من الاستهلاك التجاري للطاقة وقد وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحديد الدول الأقل نموا، معيار لتنوع الاقتصاد. يتكون من أربعة عناصر هي:

- مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة إسهام العمل في الصناعة؛
- مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء؛
- مقدار التركز في الصادرات (قروف، 2016، الصفحات 641-642)

ثانيا. معامل هيرفندال هشمان: ويعتمد على قياس تركيب المتغير وبنيته (Herfindal-Hirshman) ومدى تنوعه ويستخدم لقياس التنويع في ظاهرة ما، وإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنويع الاقتصادي. وقد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين. وقد استخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينات1982لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين. كما قامت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) باستخدام هذا المؤشر لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير. (عوض الخطيب، صفحة ص224)

978-9931-9701-1-8

ثالثا. معامل التركز: ويعتمد على قياس تركيب المتغير وبنيته أو عدم توزيعها بشكل عادل أو متساو بدل تركزها. ويعد مؤشر جيني ،(Gini coefficient) نسبة للعالم الايطالي كورادو جيني 1912من أفضل مقاييس التركز وأبسطها يهتم بقياس عدالة توزيع الدخل القومي.

III.2. العلاقة بين سياسات تحرير التجارة الخارجية وتنويع الاقتصادي: بالرغم من المفارقة القائمة بين إسهام كل نمط من أنماط التجارة الخارجية في تنويع الإقتصاد إلا أنه هناك تناغم نظري وتجريبي حول دور سياسة الحرية التجارية في تنويع الصادرات، حيث أثبتت العديد من الدراسات الحديثة أن مستوى التعريفات الجمركية ذو تأثير مباشر على القدرات التصديرية للدول وذلك من منطلق نموذج "د.ريكاردو" الذي كان يؤمن بأن خفض الحواجز الجمركية يؤدي بالضرورة إلى توسيع تشكيلة السلع المصدرة.

وحسب دراسة اجراها ميلتز 2003 تبّين إمكانية أن تؤدي التجارة الخارجية إلى تعزيز تنويع الصادرات من خلال زيادة عدد المصدرين في القطاعات المستفيدة من فرص التصدير ومصدر تلك التأثيرات هو انه في نموذج المنافسة الاحتكارية فإن كل مؤسسة تتمكن من إنتاج تشكيلة منوعة من السلع الموجهة للتصدير ذلك في حين أنه في الدول التي تتمركز فيها الصادرات حول المواد الأولية فإن التفسيرات التقليدية مثل نموذج" هيكشر- أولين" يكون مناسبا لتفسير الأثر الكامن لتحرير التجارة الخارجية على تنويع الصادرات حيث أنه في تلك البلدان وبفعل إرتفاع إيرادات القطاعات التقليدية تصبح الإصلاحات التجارية ذات أثر سلبي على تنويع الصادرات. (Manuel R. Agosin, 2011, p. p11)

وفي دراسة تجريبية قام بهاKehol & Ruhl تم تحليل السياسات التجارية لستة دول هي إسبانيا؛ اليونان؛ البرتغال؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛ كندا والمكسيك خلال المراحل االحاسمة لتحرير التجارة الخارجية (الإنضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية اتفاقية التبادل الحر بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا) اتضح انه بفعل تخفيض الحواجز الجمركية حدث نمو كبير لصادرات تلك الدول خاصة بالنسبة للسلع الأقل تداولا قبل التحرير التجاري والتي لم تمثل حينها سوى نسبة 10 %من المبادلات حيث أن تداولها تطور ليمثل ما نسبته 50 %من المبادلات بعد تبني التحرير التجاري. وفي عام 2005قام Feenstra & Keeبتحليل تنوع الصادرات الصناعية للمكسيك والصين خلال الفترة الممتدة بين 1990و 2001وعلى إثرها اتضح أن توسيع تشكيلة الصادرات في تلك الدول كان أيضا بمحرك رئيس ي هو تحرير المبادلات التجارية (Volpe & Gómez, p. p6)

III. 3. أساسيات تنمية التجارة الخارجية في ظل التنويع الاقتصادي في الجزائر: تتطلب تنمية التجارة الخارجية في ظل التنويع الاقتصادي في الجزائر جملة من الأساسيات، والتي تتمثل في: (أولاد زاوي و حريشي، 2019، صفحة ص8)

- تدخل الدول لتأدية دور واضح في عملية التنمية و يتمثل في إزالة معوقات التصدير؛
- العمل على تنمية الصادرات كماً وكيفاً وذلك بتنويع التركيبة السلعية لهذه الصادرات؛
- العمل على تحقيق التوزيع الجغرافي للصادرات و ذلك بتنويع أسواقها.

و الجزائر كمثيلاتها من الدول النامية بدلت مجهودات و إجراءات لترقية صادراتها تمثلت في:

- ✓ تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة الوطنية.
- ✓ التحرير الكلي لعمليات التصدير
- ✓ التسهيلات الضريبية و الجمركية

978-9931-9701-1-8

- ✓ استحداث مؤسسات لترقية الصادرات غير النفطية(وزارة التجارة الوطنية، الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة ، الشركة الوطنية لتامين وضمان الصادرات ، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير، الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، إنشاء المناطق الحرة، تأسيس صندوق خاص لترقية الصادرات.
- ✓ صممت برنامج جزائري فرنسي لدعم الصادرات خارج المحروقات في 2008أطلق عليه" اوبتيم ايكسبورت "يرتكز على تعزيز قدرات التصدير لدى عموم المجموعات التجارية الجزائرية مع تركيز خاص على فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ إجراء اتفاقيات لترقية الصادرات في ظل التعاون الدولي.

III.4. اثر التنويع الاقتصادي على تحقيق التنمية الاقتصادية: إن تنويع الاقتصاد يعتبر الطريق الأمثل للخروج من وضعية التبعية الحالية للموارد البترولية ولظروف الأسواق الخارجية، ومن هنا تبرز لنا عدة أسباب ومبررات خاصة بحالة البلدان النفطية، أهمها: (محمد الهادي و البزة، يومي 3و 4نوفمبر2016، صفحة ص16)

- اتصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب، وبالتالي فلابد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة.

- اعتبار استخراج النفط نوعا من استنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنويع القاعدة الاقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة. وعدم استقرار أسعار النفط وتتذبذب الطلب العالمي منه مما تؤدي إلى تقلبات في الصادرات.

- إعاقة تقلبات مستويات الدخل القومي الناجمة من تذبذب الإيرادات النفطية، الاستقرار في مستويات الاستثمار، وفرض العمل ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات واستقرار المصادر التمويلية.

الخاتمة: من خلال ما توصلنا إليه في هذه الورقة البحثية أنه يمكن القول أن التنويع الاقتصادي آلية يتم من خلالها الحد من الاعتماد على مصدر واحد, وذلك ضمن توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد.بمعنى آخر أن التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة, أو تنويع الأسواق الخارجية مما يؤدي إلى قيام التجارة الخارجية التي تعد عصب أي إقتصاد فهي تلعب دور كبير في النشاط الاقتصادي من خلال اعتبارها مؤشرا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد.ومن خلال هذه الورقة توصلنا الى:

-التنويع الاقتصادي يعتبر الحل الأمثل للتقليل من مخاطر تقلبات أسعار النفط العالمية، و بهذا بعدم الاعتماد على قطاع المحروقات في إنعاش التجارة الخارجية.

-السياسة التجارية تنقسم إلى اتجاهين الأول يقوم على أساس تحرير التجارة والاتجاه الثاني يتمثل في السياسة.

-الحمائية للتجارة الخارجية، في حين نجد أن التطبيق العملي للتبادل التجاري يجمع بين سياسة الحماية وسياسة التحرير في آن واحد، وأن المصلحة الاقتصادية للدولة هي التي تحدد الاتجاه المناسب

-رغم الإجراءات التي حاولت الجزائر اتخاذها للرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات إلا أنها باءت بالفشل

-لتعقدها وبطئها وغياب إستراتيجية واضحة ومتكاملة لترقية الصادرات خارج المحروقات.

-تنامي مستمر للصادرات خارج المحروقات من حيث القيمة ومازالت الصادرات خارج المحروقات تمثل نسبة 3% من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

-شهد الميزان التجاري فائض بتحسن أسعار البترول ويمكن أن يعود العجز في الميزان بمجرد تراجع أسعار البترول.

-شهد سعر الصرف الدينار الجزائري استقرار خلال فترة الدراسة باستثناء بعض الفترات التي شهدت أحداث هامة في الجزائر كانخفاض أسعار البترول والتي تميزت بانحرافات معتبرة في سعر الصرف الحقيقي للدينار عن وضعه التوازني.

-عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزايد خلال الفترة المدروسة، فكان قطاع الخدمات هو الرائد في هذه الزيادة.

-ساهم سعر الصرف كأداة لتحرير التجارة في ترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق جعل المنتجات المحلية أقل سعر وأكثر تنافسية في الأسواق الأجنبية.

-يؤثر الميزان التجاري في صافي الصادرات بشقيه الصادرات والواردات .د

التوصيات: نلخصها في الاتي:

-على الجزائر بناء اقتصاد قائم على تنويع النشاطات في مختلف المجالات للحد من التبعية للنفط.

- ضرورة الاهتمام بإدارة أسعار الصرف في الدولة للاستفادة منه في دعم تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق الأجنبية وبالتالي تنشيط العمل التصديري.

-إعطاء عناية أكثر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الدولة لزيادة عملها وخلق نتائج تكون ذات مردود على التجارة الخارجية..

-تنشيط مختلف الهيئات المكلفة بترقية الصادرات خارج المحروقات لتفعيل عملية إنعاش التجارة الخارجية بشكل اكبر.

-الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات التوجه التصديري وتوفير الدعم الضروري لها، لما تلعبه هذه المشروعات من دور في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

-الاهتمام بقطاع الخدمات كالقطاع السياحي ليساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

978-9931-9701-1-8

قائمة المراجع بالغة العربية

_أثر استراتيجيات ادارة المعرفة في الأداء التنظيمي لاختبار الدور الوسيط للريادة2017*مجلة الاقتصاد والتجارة المجلد 25* العدد 2168

أثر الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات على الميزة التنافسية-دراسة حالة شركة صناعة الأدوية صيدال2018-*مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية* العدد 1341

أثر التمكين الإداري والدعم التنظيمي في السلوك الابداعي كما يراه العاملون في شركة الاتصالات الأردنية2006*مجلة دراسات العلوم الادارية المجلد 33* العدد 253-2249

الابداع الإداري وعلاقته بالأداء الوظيفي لمديري القطاع العام، رسالة ماجيستير في إدارة الأعمال13 2009،15كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزةكلية التجارة، الجامعة الاسلامية

الثقافة التنظيمية والابداع الإداري العلاقة والتأثير2016*مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية المجلد 8* العدد 3160،173،175

الثقافة التنظيمية وتأثيرها في بناء المعرفة التنظيمية2006*المجلة الأردنية في إدارة الأعمال المجلد 2* العدد 237-2232

الثقافة التنظيمية وعلاقتها بالإبداع الاداري لدى عمداء الكليات ومعاونيهم في جامعة بغداد2018*مجلة البحوث التربوية والنفسية* العدد 56151

القياس وتطبيقاته في البحوث الميدانية 2004 جدةمكتبة الملك فهد الوطنية للنشر

(لمعهد العربي للتخطيط بالكويت،2018). *المعهد العربي للتخطيط بالكويت*.

أميرة طه بحش. (2009). جودة الحياة وعلاقتها بمفهوم الذات لدى المعاقين بصريا والعاديين بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير. المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى،.

توفيق محمد عبد المحسن. (2006). *قياس الجودة والقياس المقارن*. مصر: مكتبة النهضة المصرية.

ثابت عبد الرحمن ادريس. (2006). *كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية*. مصر: الدار الجامعية .

جاد الرب سيد. (2008). *جودة الحياة الوظيفية في منظمة الأعمال المعاصر*. مصر: الدار الفكر العربي للنشر.

جيلالي بوزكري. (2016). الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية ،و اقع و آفاق، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير. الجزائر: جامعة الجزائر3.

جيلالي قالوف. (2003). *تسيير جودة الخدمة، رسالة ماجستير*. الجزائر: جامعة الجزائر3.

حسن رعد الصرن. (2000). *أساسيات التجارة الدولية المعاصر*. سوريا: دار الرضا للنشر.

حمدي عبد العظيم. (2000). *اقتصاديات التجارة الدولية*. الأردن: دار النهضة للطباعة والنشر.

رافيق بن مرسلي. (2011). الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغييرومعوقات التطبيق، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية . تيزي وزو: جامعة مولود معمري.

رشاد العطاروآخرون. (2000). *التجارة الخارجي*. الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

سحر قدوري. (2010). الإدارة الالكترونية وامكانياتها في تحقيق الجودة الشاملة. *مجلة المنصور، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المنصورة* ، 157-175.

سليمة طبايبية. (2008). المؤتمر الدولي حول تقييم أثار البرامج الاستثمارية العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثماروالنمو الاقتصادي خلال الفترة (2014 -2001). جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

سليمة طبايبية. (افريل يومي16-17-2008). التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية. تأليف سليمة طبايبية (المحرر)، *لمؤتمر الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير*، (صفحة ص13). جامعة فرحات عباس بسطيف.

شهاب وآخرون مجدي محمود. (1988). *أساسيات الاقتصاد الدولي*. مصر.

صالح بوعبدالله. (2014). *نماذج وطرق قياس جودة الخدمة*. سطيف - الجزائر: أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.

ضيف الله محمد الهادي، وهشام البزة. (يومي 3و4نوفمبر2016). سياسة التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة،. (صفحة ص16). جامعة حمه لخضروادي سوف، الجزائر.

عاطف لافي مرزوك. (2013). التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي: مقاربة للقواعد و الدلائل. (العدد24)، ص ص 9-10.

عبد الحسين الجبوري حامد. (2017). *التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية*. تم الاسترداد من شبكة النبأ العنكبوتية:http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989

عبد الحميد عبد المطلب. (2000). *النظرية الاقتصادية*. مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر.

عبد الخالق مظهر. (2002). الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية. مصر: دار الكتب القانونية.

عبد الرحمن أولاد زاوي، وناجي حريشي. (2019). سياسة تحرير التجارة الخارجية كمدخل لتنويع صادرات الدول المغاربية . *مجلة الباحث الاقتصادية ، المجلد3* (العدد 7)، ص8.

عبد العزيز أبو نبعة. (2005). *تسويق الخدمات المتخصصة*. الأردن: الوراق للنشر والتوزيع.

عبد العظيم حمدي. (2000). *اقتصاديات التجارة الدولية*. الأردن: دار النهضة للطباعة والنشر.

عبد القادر بريش. (2005). جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك. *مجلة اقتصاديات شمال* ، 251-274.

عبد المنعم الدامي، واشرف الصوفي. (24-25 افريل 2017). القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الاقتصادي الجزائري. *ملتقى الوطني الأول حول : المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي الجزائري، في ظل تغير أسعار البترول* (صفحة ص3). جامعة قالمة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

عد الجبار سالمي، وعبد السلام بندي. (2016). تحول الاقتصاد الحديث نحو المنطق المقولاتي. *المجلد 5* (العدد9)، ص14.

علي بن عبد الله المهيدب. (2005). *إدارة الجودة الشاملة وامكانية تطبيقها في الأجهزة الأمنية، أطروحة دكتوراه*. الرياض - السعودية: جامعة نايف للعلوم الإدارية.

كمال رو اينية، و موسى باهي. (2016). التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية :حالة البلدان العربية المصدرة للنفط. (العدد 05)، ص136 .

ليندة فليسي. (2012). و اقع جودة لخدمات في المنظمات ودورها في تحقيق الأداء المتميز، رسالة ماجسيتير. بومرداس: جامعة أمحمد بوقرة.

مجدي محمود شهاب وآخرون. (1998). *أساسيات الاقتصاد الدولي*. مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.

محفوظ أحمد جودة. (2006). *إدارة الجودة الشاملة (مفاهيم وتطبيقات)*. الأردن: دار و ائل للنشر.

محمد أمين لزعر. (2016). *التعريف بمفهوم التنويع ومحدداته*. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

محمد كريم قروف. (2016). قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجز ائر دراسة تحليلية للفترة(2014 – 1980). *مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد09* (العدد02)، ص ص641 –642.

مظهر عبد الخالق عبد الرحمن. (2002). الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية. مصر: دار الكتب القانونية.

ممدوح عوض الخطيب. (بلا تاريخ). مجلة العربية للعلوم الإدارية. *اثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع الغير النفطي السعودي* ، ص212.

مولاي لحسن بن فرحات. (2012). *إدارة الكفاءات ودورها في عصرنة الوظيفة العمومية في الجزائر، مذكرة ماجستير*. باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر.

ناجي بن حسين. (2007). ، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجز ائر ،. تأليف *أطروحة دكتوراه* (صفحة ص78). جامعة قسنطينة: الجز ائر.

نداء محمد الصوص. (2008). *الجارة الخارجية*. عمان:الاردن: مكتبة المجتمع العربي.

نزيهة بن عمران. (2015). الإدارة العمومية والمواطن أية علاقة تشخيص للإختلالات وسبل الإصلاح على ضوء التجربة الجز ائرية. *مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة* (12)، 475-481.

نورالدين بوعنان. (2007). *جودة الخدمة و أثرها على رضا العملاء، رسالة ماجستير*. المسيلة: جامعة محمد بوضياف .

هابيل وسيم إسماعيل، عايش علاء محمد. (2012). تقييم إجراءات السلامة والصحة المهنية في المختبرات العلمية من وجهة نظر العاملين "دراسة ميدانية على العاملين في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة ". *مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، 20* (2)، 83.

Références in English

The impact of knowledge sharing on the relationship between organizational culture and job satisfaction: the perception of .(2014) .Canon Tong .22 ،(no 1) *vol 5 ، International journal of human resource studies* .information communication and technology (ICT) bractitioners in hong kong

Employee perception of the knowledge sharing culture in kuwaiti companies: effect of demographic characteristics2015 *ibres vol 25*no 2107

Esanov, A. (2012). Diversification in Resource-Dependent Countries: Its Dynamics and.

GIZ, U. (2015). *Enhancing the Quality of Industrial Policies "EQULP", tool 4, "Diversification– omestic and Export Dimensions", : /.* Consulté le 06 02, 2021, sur http://www.equip-project.org/tool-4- diversification-domestic-andexport-dimensions

.Paul SABATIER université'l .de service des systèmes, thèse de doctorat spécialisé la qualité .(1998) .Hanan Bentalab

Impact of organizational culture on organizational commitment and job satisfaction2014 *Europen journal of business and management vol 6*no 2731,32

knowledge sharing and firm innovation capability: an empirical study2007 *international journal of manpower vol 28*no 3/4315

Knowledge sharing framework for disaster management2015 *Journal of information systems research and innovation vol 19*no 151

knowledge sharing in collaborative research activities2012 *journal of information systems reserch and innovation vol 2*special issues2

Manuel R. Agosin, &. o. (2011). Determinants of Export Diversification around the word 1962-2000. *the word economy* , p11.

Ndjambou, P. (2013). Diversification économique territoriale: enjeux, déterminants, stratégies modalités, conditions et perspectives. Dans *Thèse de doctorat* (p. p 82). Université du Québec à Chicoutimi.

organizational culture and knowledge sharing2011 *african journal of business management vol 5*no 145900

organizational culture and knowledge sharing: critical success factors2007 *journal of knowledge management vol 11*no 225

relationship between organizational structure and knowledge sharing culture2013 *interdisciplinary journal of contemporary reserch in business vol 5*no 2519,520

The effects of knowledge sharing on individual creativity in higher education institutions2018 *administrative sciences vol 8*no 213

The relationship between organization culture and knowledge sharing towards business system success2015 *australasian conference on information systems* 2

the role of collaborative culture in knowledge sharing and creativity among embloyees2016 *pakistan journal of commerce and social sciences vol 10*no 2338,339

The role of organizational culture in promoting creativity and innovation: A review of the literature2015 *multidisciplinary international journal vol 1*no 1

using likert-Type scales in the social science2011 *journal of adult education vol 40*no 119,20

Volpe, M., & Gómez, S. M. (s.d.). , Op.cit. p 06.

978-9931-9701-1-8

التنويع الاقتصادي و أثره على الناتج الداخلي الخام دراسة قياسية على الجزائر للفترة 2019/1996

Economic diversification and its impact on the gross domestic product, a record study on Algeria for the period 1996-2019

– سليم مجلخ، أستاذ التعليم العالي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة الجزائر
– وليد بشيشي، أستاذ التعليم العالي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة الجزائر

ملخص

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على التنويع الاقتصادي وتحديد مؤشراته في الجزائر خلال الفترة 2019/1996 هذا من جهة ومن جهة ثانية اجراء دراسة تطبيقية قياسية لأثر مؤشر التنويع الاقتصادي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة 2019/1996.

توصلت الدراسة إلى عدم وجود تنويع اقتصادي في الجزائر من خلال مؤشر هرفندال، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الناتج الداخلي الخام إلى التنويع الاقتصادي ووجود علاقة طردية بين الناتج الداخلي الخام ومؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2019/1996.

الكلمات المفاتيح: التنويع الاقتصادي، الناتج الداخلي الخام، الجزائر، أثر

التصنيف : L25. A

Abstract

The study aims to shed light on economic diversification and identify its indicators in Algeria during the period 1996-2019.

The study concluded that there is no economic diversification in Algeria through the Hervendal indicator, and the study also found a causal relationship in one direction from the gross domestic product to economic diversification and the existence of a direct relationship between the gross domestic product and the economic diversification index in Algeria during the period 1996-2019.

Key words: *Economic diversification, GDP, Algeria, impact*

Jel Codes Classification : L25. A

978-9931-9701-1-8

المقدمة

تعاني العديد من دول العالم وخاصة النامية من التبعية الاقتصادية للمورد الواحد خاصة المرتبط بالمواد الأولية الخام، حيث تسعى هذه الدول جاهدة للتخلص من هذه الوضعية من خلال محاولة تنويع اقتصادها، باعتماد النشاطات الاقتصادية التي لها فيها ميزة تنافسية.

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي تعتمد على الجباية البترولية كمورد رئيسي لاقتصادها على الرغم من امتلاكها للعديد من المؤهلات في مجالات عديدة كالزراعة، الصناعة التقليدية والحرفية، السياحة، الصيد البحري...، لذلك فهي تسعى جاهدة لتنويع اقتصادها والخروج من هذه الوضعية.

- **بمشكلة الدراسة:** تتمحور مشكلة الدراسة حول ارتباط الاقتصاد الجزائري بالجباية البترولية وعدم اعتماده على مصادر أخرى للدخل وهذا ما يقودنا لطرح الإشكالية التالية: ما هو أثر تغير مؤشر التنويع الاقتصادي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة 2019/1996؟ وعليه يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ✓ ما هي أشكال التنويع الاقتصادي؟ وكيف يمكن قياسه؟
- ✓ ما هي مستويات التنويع الاقتصادي في الجزائر؟
- ✓ ما هو أثر التنويع الاقتصادي على الناتج الداخلي الخام؟ وما طبيعة العلاقة بينهما؟

- **فرضيات الدراسة:** نلخصها في النقاط الآتية:

- ✓ توجد مجموعة من الأشكال للتنويع الاقتصادي؛ ويمكن قياسه بعدة طرق؛
- ✓ يعتبر التنويع الاقتصادي من الأهداف المسطرة في الجزائر وبالتالي لم تبلغ بعد أي مستوى للتنويع؛
- ✓ يؤثر التنويع الاقتصادي ويتأثر بالنمو الاقتصادي، والعلاقة بينهما هي علاقة طردية.

- **أهمية الدراسة:** تكتسي الدراسة أهمية بالغة فهي تعالج احدى مواضيع الساعة التنويع الاقتصادي الذي تسعى جميع الدول سواء كانت متقدمة أو نامية لتحقيقه هذا من جهة ومن جهة ثانية تهدف الدراسة لإجراء تطبيق قياسي على الاقتصاد الجزائري من خلال تحديد أثر مؤشر التنويع على الناتج الداخلي الخام للفترة 2019/1996.

- **أهداف الدراسة:** للدراسة جملة من الأهداف نلخصها في النقاط الآتية:

- ✓ التعرف على التنويع الاقتصادي وأهم المفاهيم المرتبطة به؛
- ✓ تحديد مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 2019/1996؛
- ✓ تحديد تأثير مؤشر التنويع الاقتصادي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر؛
- ✓ تحديد السببية بين الناتج الداخلي الخام والتنويع الاقتصادي.

978-9931-9701-1-8

- **منهجية الدراسة:** تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته وطبيعة الموضوع وذلك من خلال وصف كل من التنويع والناتج الداخلي الخام، وتحليل قيمهما في الجزائر خلال فترة الدراسة، إضافة إلى الاعتماد على الأدوات الإحصائية والأساليب الكمية للقياس بالاعتماد على برمجية Eviews10 . ونتناول هذه الدراسة من خلال ثلاث نقاط رئيسية تتمثل في:

- ✓ الاطار العام للتنويع الاقتصادي؛
- ✓ دراسة تحليلية لتطور كل من مؤشر التنويع الاقتصادي و الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة 2019/1996؛
- ✓ دراسة قياسية لأثر تغير مؤشر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2019/1996.

1- الاطار العام للتنويع الاقتصادي: تختلف أوجه النظر حول مفهوم التنويع الاقتصادي فهناك من يربطه بالانتاج أو بمصادر الدخل أو بهيكل الصادرات السلعية، فحسب الاقتصادي Jean Claude Berthéleny نقول عن اقتصاد ما أنه اقتصاد متنوع اذا كان هيكله الإنتاجي موزع على أكبر عدد ممكن من الأنشطة الاقتصادية المختلفة عن بعضها البعض. (بن جلول، بعلي، و فلفول، 2019، صفحة 72)

عرفته هيئة الأمم المتحدة لتغير المناخ على أنه عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل وتنويع الأسواق. (محسوم فرج، 2018، صفحة 165).

يعرف التنويع في المالية على أنه احدى سياسات إدارة المخاطر، بمعنى أخر تنويع المحفظة الاستثمارية على أكثر من نوع أو أداة استثمار (باهي، 2018-2019، صفحة 127).

1-1- أهداف التنويع: تتمثل في الآتي: (كورتل، 2019، الصفحات 6-7) (الشارف بن عطية، 2018، صفحة 107)

- تنويع مصادر الدخل بالاعتماد على توسيع القاعدة الانتاجية
- دعم قطاعات وفروع إنتاجية قادرة على المساهمة بقوة في خلق قيمة مضافة للاقتصاد؛
- تنويع الصادرات؛
- ضمان استمرارية وتحسين التنمية بمختلف أشكالها؛
- المقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية؛
- تنويع مصادر الإيرادات في الميزانية العامة؛
- تحقيق تنمية متوازنة إقليميا واجتماعيا؛

1-2- خصائص التنويع الاقتصادي: تتمثل في: (زرموت، 2017، صفحة 1186)

- ✓ يعني التحرر من اعتماد سلعة واحدة رئيسية؛
- ✓ عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل؛
- ✓ عملية نسبية لتحويل الاقتصاد الوطني؛
- ✓ عملة تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي والإنتاجية؛
- ✓ عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة.

978-9931-9701-1-8

1-3- مؤشرات قياس التنويع: توجد العديد من المؤشرات المستخدمة في قياس التنويع الاقتصادي تختلف باختلاف درجة تأثيرها حيث توجد العديد من المؤشرات القياسية التي يتم الاعتماد عليها في قياس التنويع الاقتصادي تختلف كفاءتها من مؤشر إلى أخر فمنها من يعتمد على ظاهرة التشتت (Dispersion) كمعامل الاختلاف، ومنها من يعتمد على خاصية التركيز كمؤشر جيني (Concentration) ومنها من يعتمد على التنوع (Diversification) كمعامل هيرفندال – هيرشمان الذي يعتبر الأكثر شيوعا، وتتقارب هذه المؤشرات في نتائج قياسها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي. (الخطيب، 2011، صفحة 210) ومنها:

- ✓ معامل التمركز Concentration Coefficient؛
- ✓ مؤشر هرفندال – هيرشمان Herfindahl-Hirschman Index – HHI؛
- ✓ مؤشر Ogive (the Ogive index)؛
- ✓ مؤشر Entropy (Entropy Index).

1-4- شروط نجاح التنويع: تتمثل في: (بلعيدي، بدون تاريخ، صفحة 193)

- ✓ القيام باستراتيجية تنويع طويلة نسبيا؛
- ✓ تعديل أسلوب الدولة الريعية في إدارة فوائضها؛
- ✓ تعاظم دور الدولة في تمويل المشاريع الضخمة؛
- ✓ يجب أن تكون السياسات غير مفروضة من قبل المؤسسات المالية الدولية؛
- ✓ الاهتمام بالسياسات التي تدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في سياسة التنويع؛
- ✓ الاعتماد والانتقال إلى اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي؛
- ✓ الانفتاح التدريجي؛
- ✓ الدخول في التحالفات الاقتصادية؛

2-5- مبررات التنويع: تتلخص في:

- ✓ تقليل المخاطر الاستثمارية؛
- ✓ توطيد علاقات الترابط بين القطاعات الاقتصادية؛
- ✓ تقليل التذبذب بين مستويات الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ توليد الفرص الوظيفية؛
- ✓ زيادة القيمة المضافة؛

إضافة إلى: (صناع، 2020، صفحة 70)

- ✓ اتجاهات معدلات التبادل التجاري؛
- ✓ عدم استقرار الأسعار في أسواق السلع الأولية؛
- ✓ الحد من مخاطر المحفظة.

978-9931-9701-1-8

2- دراسة تحليلية لتطور كل من مؤشر التنويع الاقتصادي و الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة 2019/1996: مر كل من مؤشر التنويع الاقتصادي والناتج الداخلي الخام بمجموعة من التطورات خلال الفترة 2019/1996

2-1- دراسة تحليلية وصفية لتطور مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر: مر مؤشر التنويع الاقتصادي بتطورات هامة في الجزائر خلال الفترة 2019/1996، والشكل الموالي يوضح تطور مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 2019/1996، والذي تم احتسابه من خلال مؤشر هرفندال – هيرشمان والشكل الموالي يوض2019/1996.

الشكل 01 تطور مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 2019/1996

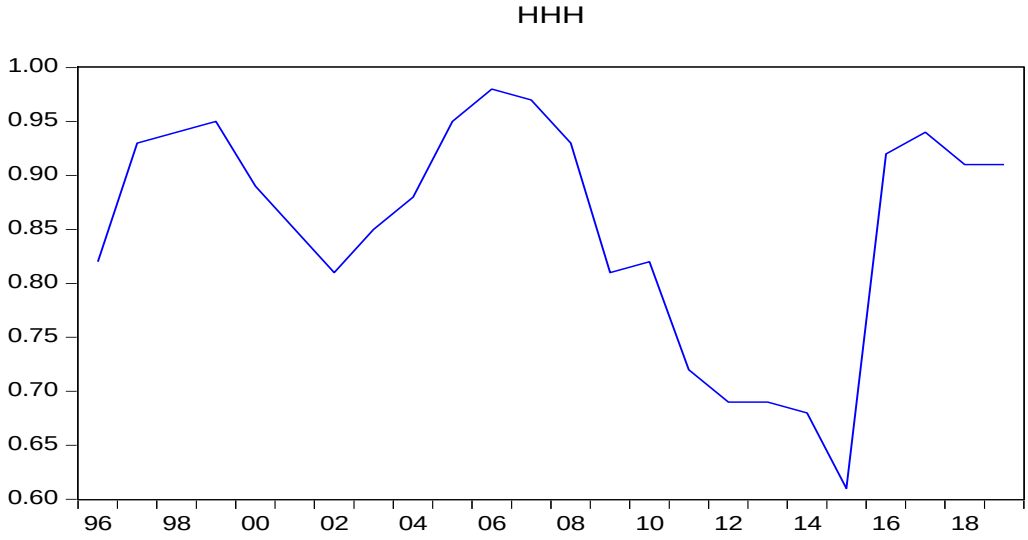

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية Eviews10

من خلال الشكل نلاحظ أن مؤشر التنويع مر في تطوره بتذبذبات تتراوح بين الارتفاع والاقتراب من الواحد الصحيح والعكس ويمكن ارجاع هذا التغير إلى محاولات التنويع التي تبذلها الدولة من أجل تنويع الاقتصاد الوطني، حيث تراوحت قيمه بين 0.61 و 0.97 كأصغر وأكبر قيمة سنتي 2015 و 2007.

2-2- دراسة تحليلية وصفية لتطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر: مر الناتج الداخلي الخام في الجزائر الممثل بالناتج الداخلي الخام PIB بتطورات هامة في الجزائر خلال الفترة 2019/1996، والشكل الموالي يوضح تطور الناتج الداخلي الخام للفترة في الجزائر للفترة 2019/1996.

978-9931-9701-1-8

الشكل 02 تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة 2019/1996

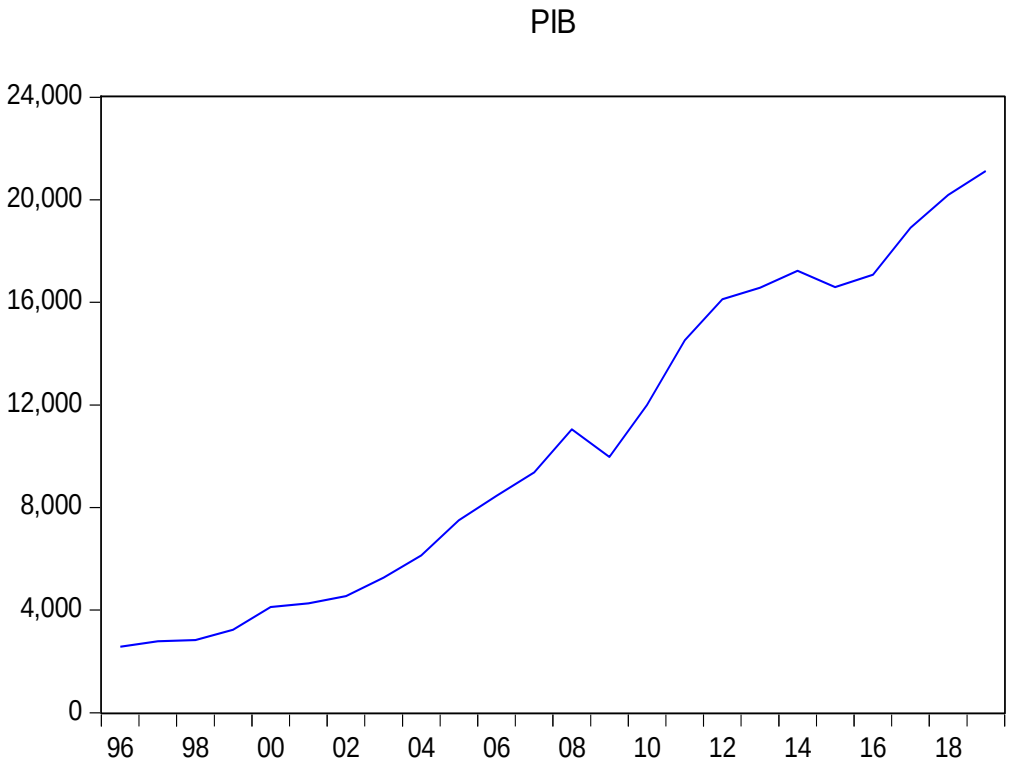

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية Eviews10

من خلال الشكل نلاحظ أن الناتج الداخلي الخام في الجزائر عرف تطورات كثيرة حيث عرف على العموم تطور وزيادة على طول فترة الدراسة مع تراجع طفيف خلال سنة 2015 و 2009 نتيجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والركود الاقتصادي العالمي وانهيار أسعار البترول.

3- دراسة قياسية لأثر تغير مؤشر التنويع الاقتصادي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة 2019/1996: اعتمدنا في الدراسة التطبيقية القياسية على سلسلة زمنية طويلة نسبيا 24 مشاهدة سنوية، حيث يتم الاعتماد على نتائج استقرارية السلاسل الزمنية من أجل اختيار النموذج المناسب للدراسة التي يكون فيها التنويع الاقتصادي كمتغير مستقل ومؤثر على الناتج الداخلي الخام كمتغير تابع.

3-1- دراسة استقرارية المتغيرين للفترة 2019/1996: ان اختبار جذر الوحدة لاستقرارية السلاسل Root Test Unit من أجل تحديد أثر المتغير المفسر على المتغير التابع لا بد من تحديد استقرارية السلاسل وفقا لاختبار ديكي فولر المطور ADF. نعتمد على اختبار ديكي فولر المطور ADF من أجل تحديد استقرارية سلاسل متغيرات الدراسة، والجدول الاتي يبين نتائج اختبار استقرارية السلاسل وفقا لاختبار ADF.

978-9931-9701-1-8

الجدول رقم 01 اختبار ADF لاستقرارية السلاسل الزمنية

ADF						
المتغير	اختبار المستوى بقاطع	اختبار المستوى بقاطع و اتجاه عام	اختبار الفروق الأولى بقاطع	اختبار الفروق الأولى بقاطع و اتجاه	اختبار الفروق الثانية بقاطع	اختبار الفروق الثانية بقاطع و اتجاه عام	درجة التكامل $I(D)$
HHH	-1.934054	-2.002140	-4.686410	-4.626096	/	/	$I(1)$
PIB	0.772180	-2.860489	-2.102055	-2.171836	-4.536241	-4.589788	$I(1)$

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية Eviews10

من خلال البيانات المبينة في الجدول أعلاه يتضح لنا أن كل من السلسلتين غير مستقرة في المستوى سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام (حيث القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أقل من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة)، كما نلاحظ أن سلسلة مؤشر التنويع الاقتصادي أصبحت مستقرة بعد اجراء الفروق الأولى سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام (حيث القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة)، أما سلسلة الناتج الداخلي الخام استقرت في الفروق الثانية سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام (حيث القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة)، اذن سلسلة التنويع الاقتصادي HHH مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى $I_{(1)}$. في حين سلسلة الناتج الداخلي الخام PIB مستقرة ومتكاملة من الدرجة الثانية $I_{(2)}$.

3-2- دراسة السببية باستخدام اختبار السببية لغرانجر (Granger Causality Test): تعني العلاقة السببية في الاقتصاد قدرة أحد المتغيرات على التنبؤ (تسبب في) في متغير أخر ويركز هذا الاختبار على العلاقة المباشرة بين المتغيرات واتجاهها والجدول رقم (02) يوضح نتائج الاختبار:

الجدول رقم (02) نتائج اختبار السببية بين متغيري الدراسة

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 09/07/21 Time: 15:52
Sample: 1996 2019
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
PIB does not Granger Cause HHH	22	2.86901	0.0844
HHH does not Granger Cause PIB		0.33288	0.7214

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية Eviews10

من الجدول نلاحظ أن سببية غرانغر تعمل في اتجاه.واحد من الناتج الداخلي الخام إلى التنويع الاقتصادي.

2-3- دراسة قياسية لأثر تغير مؤشر التنويع الاقتصادي على الناتج الداخلي الخام.: بالاعتماد على نتائج الاستقرارية للسلاسل الزمنية التي تم التوصل فيها سابقا إلى استقرارية التنويع الاقتصادي في الفروق الأولى واستقرارية الناتج الداخلي الخام في الفروق الثانية، فانه يتم الاعتماد على نموذج VAR لتفسير أثر تغير التنويع الاقتصادي على الناتج الداخلي الخام.

حتى نتمكن من تطبيق نموذج VAR الذي يفسر أثر التنويع الاقتصادي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر ، لا بد أولا من تحديد مدد التباطؤ للنموذج. حيث الجدول الموالي يوضح نتائج اختبارات مدد التباطؤ.

الجدول رقم 03 درجة التأخر المعتمدة في نموذج VAR بين مؤشر التنويع الاقتصادي والناتج الداخلي الخام

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: HHH PIB
Exogenous variables: C
Date: 09/07/21 Time: 16:00
Sample: 1996 2019
Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-202.6552	NA	412253.1	18.60502	18.70421	18.62839
1	-152.0950	87.33124*	6002.563*	14.37228*	14.66983*	14.44237*
2	-148.5409	5.492694	6331.013	14.41281	14.90874	14.52964

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية Eviews10

من خلال الجدول أعلاه وحسب عدد المشاهدات الـ 22 في دراستنا نأخذ درجة التأخر والتي تقابل أصغر قيمة في كل مقياس (HQ,SC, AIC, FPE) والتي توافق (P=1).

978-9931-9701-1-8

معايرة نموذج VAR (Vector Auto Regression) للمتغيرين المعتمدين في الدراسة

من خلال نموذج متجه الانحدار الذاتي **VAR** يعتمد كل متغير على القيم السابقة له والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى وفقا لفترات التباطؤ المحددة بـ 01، والمعادلة الآتية توضح ذلك.

PIB = 1738.33172776*HHH(-1) + 1.03606717108*PIB(-1) - 1032.99281216

R-squared =0.983071 F = 580.7107 N =22

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية Eviews10

من خلال المعادلة أعلاه نلاحظ ما يلي:

- ✓ الناتج الداخلي الخام يعرف من خلال هذه المعادلة بثابت وتأخير بالنسبة لكل من: الناتج الداخلي الخام ومؤشر التنويع الاقتصادي أي أن الناتج الداخلي الخام في السنة t يعرف ويتأثر بالناتج الداخلي الخام ومؤشر التنويع الاقتصادي خلال سنة سابقة (t-1)؛
- ✓ قيمة الثابت سالبة ويمثل قيمة الناتج الداخلي الخام في غياب مؤشر التنويع الاقتصادي وهي مرفوضة اقتصاديا؛
- ✓ هناك علاقة طردية بين الناتج الداخلي الخام وقيمها المؤخرة الأولى (إشارة موجبة) ويعني هذا أنه في حالة إرتفاع الناتج الداخلي الخام لسنة ما فيتوقع أن يتواصل هذا الارتفاع في السنة المقبلة وأن إنخفاض الناتج الداخلي الخام لسنة ما فيتوقع أن يتواصل التراجع بعد ذلك خلال السنة المقبلة وهذا راجع إلى التغير في إيرادات الدولة والمعتمدة أساسا على الجباية البترولية الذي تأخذ أسعاره تغيرات في الارتفاع والانخفاض على مراحل مختلفة وهو مقبول اقتصاديا.
- ✓ هناك علاقة طردية بين الناتج الداخلي الخام ومؤشر التنويع الاقتصادي للتأخير الأول بمعنى زيادة التنويع الاقتصادي لسنة ما يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام لتلك السنة والعكس بالعكس بسبب زيادة المداخيل الناتجة عن زيادة القطاعات المولدة للدخل؛
- ✓ أما من الناحية الإحصائية الكلية نلاحظ أن قيمة معامل التحديد **0.98** وهي قيمة موجبة مرتفعة تقترب من الواحد وهو ما يفسر شدة العلاقة بين المتغير التابع (الناتج الداخلي الخام) والمتغير التفسيري (التنويع الاقتصادي) أي تغير الناتج الداخلي الخام يرجع إلى مؤشر التنويع الاقتصادي بنسبة 98% والباقي يعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، كما أن قيمة فيشر المحسوبة 580.71 أكبر من قيمتها الجدولية وهذا يعني أن للنموذج ككل معنوية إحصائية.

978-9931-9701-1-8

نتائج الدراسة: نلخصها في النتائج التالية:

- ✓ يعتبر التنويع الاقتصادي سياسة مستهدفة من قبل جميع الدول في العالم؛
- ✓ التنويع الاقتصادي خطوة ضرورية وأكيدة للخروج من التبعية النفطية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر؛
- ✓ قيم مؤشر التنويع الاقتصادي تقترب من الواحد الصحيح وهو ما يفسر غياب سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر؛
- ✓ وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الناتج الداخلي الخام إلى التنويع الاقتصادي؛
- ✓ ضعف مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر حيث تقترب قيمه من الواحد؛
- ✓ وجود علاقة طردية بين الناتج الداخلي الخام والتنويع الاقتصادي في الجزائر فزيادة التنويع الاقتصادي تساهم في زيادة الناتج الداخلي الخام؛

توصيات الدراسة: نلخصها في النقاط الآتية:

- ✓ -ضرورة تبني استراتيجيات واضحة المعالم تهدف للنهوض بجميع القطاعات المؤهلة في الجزائر لاسيما المرتبطة بالزراعة، السياحة والصيد البحري...؛
- ✓ الإسراع في ادخال إصلاحات جذرية تتماشى مع متطلبات التنويع الاقتصادي؛
- ✓ الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال التنويع الاقتصادي؛
- ✓ الاهتمام بتكوين رأس المال البشري مع محاربة كل مظاهر الفساد، البيروقراطية، التبذير...

أفاق الدراسة: نلخصها في النقاط الآتية:

- ✓ دراسة قياسية لأثر تغير مؤشر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في مجموعة من الدول؛
- ✓ تفعيل استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر على المستويين الكلي والجزئي؛
- ✓ التنويع الاقتصادي في الجزائر كآلية للخروج من التبعية البترولية.

978-9931-9701-1-8

المراجع

ممدوح عوض الخطيب. (ماي, 2011). أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي. (جامعة الملك سعود، المحرر) *المجلة العربية للعلوم الإدارية، 18*(2)، 203-231.

خالد بن جلول، حمزة بعلي، و عبد القادر فلفول. (2019). استراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال دعم الاستثمارات السياحية في الجزائر 2000-2016. *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية*، 48-65.

خالد زرموت. (2017). التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة. *مجلة دراسات في الاقتصاد، التجارة والمالية*، 1183-1200.

رفيقة صناع. (2020). التنويع الاقتصادي: استراتيجية الجزائر لما بعد البترول. *مجلة أوراق اقتصادية*، 67-81.

سفيان الشارف بن عطية. (2018). الاقتصاد الجزائري بين التنويع الاقتصادي ولغز أحادية المصدر: دراسة تحليلية. *مجلة المالية والأسواق*، 105-117.

سفيان الشارف بن عطية، و بوحفص حاكمي. (2018). التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية لتأثير القطاعات الأساسية خارج المحروقات خلال الفترة 1990-2017. *مجلة دفاتر اقتصادية*، 321-335.

ماردين محسوم فرج. (2018). قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في العراق خلال الفترة 2004-2016. *مجلة جامعة التنمية البشرية*، 162-178.

محمد بلعيدي. (بدون تاريخ). التنويع الاقتصادي، أي استراتيجية للجزائر؟ *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية*، 189-204.

موسى باهي. (2018-2019). التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية. *رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصاديةتخصص اقتصاد المعرفة والعولمة*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية: جامعة باجي مختار عنابة.

نبيلة نوي. (2017). استارتيجية تطوير الصناعات التحويلية لتحقيق التنويع الاقتصادي خارج النفط - الامارات العربية المتحدة نموذج. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية*، 117-132.

نجاة كورتل. (2019). الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهنات التنويع الاقتصادي - دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2011-2017. *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية*، 1-20.

978-9931-9701-1-8

آليات النهوض بالقطاع البنكي الجزائري كأهم مصدر تمويلي في إطار دفع عجلة التنويع الاقتصادي

Mechanisms for promoting the Algerian banking sector as the most important source of financing in the framework of advancing economic diversification

- سعاد شعابنية: أ محاضر أ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر
- آسيا سعدان: أ محاضر أ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الى رصد واقع القطاع البنكي الجزائري في وقتنا الراهن ومدى مسايرته للتوجهات الحديثة التي يعرفها الاقتصاد الجزائري من جهة والتحديات التي تواجهه من جهة أخرى وآليات دعمه لتحقيق الأهداف المنوطة به، وقد تم الاعتماد في ذلك على استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الواقع الغير مطمئن الذي يعيشه القطاع البنكي الجزائري يدل على حقيقة واحدة وهي وجوب إعادة هيكلته بطريقة تضمن إعادة هيكلة جوانبه التشريعية بصفة أساسية ثم التنظيمية والإدارية فالرقابية قبل التفكير في الدعم المالي وفقط، لأن هذا الدعم لن يؤدي إلا إلى تبذير المالي العام بسبب سوء التسيير.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، القطاع البنكي الجزائري، البنوك العمومية، الخدمات البنكية.

التصنيف JEL: *G-M*

Abstract

This study aims to monitor the reality of the Algerian banking sector at the present time and the extent to which it aligns with the modern trends known to the Algerian economy on the one hand, and the challenges it faces on the other hand, and the mechanisms of its support to achieve the goals entrusted to it. The study concluded that the uncertain reality experienced by the Algerian banking sector indicates one fact, which is that it must be restructured in a way that guarantees the restructuring of its legislative aspects mainly, then the organizational, administrative and supervisory aspects before thinking about financial support and only, because this support will only lead to a waste of public finances. due to mismanagement.

key words: *Economic diversification, the Algerian banking sector, public banks, banking services.*

Jel Codes Classification *: G, M*

978-9931-9701-1-8

مقدّمة

كانت الجزائر دولة مستعمرة من قبل الاحتلال الفرنسي، وبعد استقلالها ورثت بعضا من البنوك التي كانت تعمل لصالح اقتصاد الدولة المستعمرة، فعملت على تأميم هذا الموروث، لتبدأ سلسلة الإصلاحات المتتالية لتطوير هذه البنوك الهشة الموروثة والمؤممة من جهة واستحداث بنوك تحمل راية السيادة الوطنية من جهة أخرى.

إن القطاع المصرفي لدولة الجزائر المستقلة على غرار بقية القطاعات المصرفية لدول المغرب العربي يعتبر حديث النشأة مقارنة بمعظم القطاعات المصرفية لباقي دول العالم، وهو يعاني لغاية اليوم من ضعفه وهشاشة هياكله بسبب حداثته من جهة وضعف جانبه التأطيري والتشريعي من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى قصور موارده المادية والبشرية .

وعلى اعتبار أن البنوك الجزائرية الممول الأساسي لمختلف المؤسسات الاقتصادية في الجزائر أو بعبارة أخرى الممول الأساسي للتنمية في الجزائر وفي ظل التوجه الحديث للدولة نحو تنويع اقتصادها وبالتالي تنويع مصادر إيراداتها وعدم الاعتماد فقط على مداخيل المحروقات، وجب عليها الالتفات بنظرة جديدة للنهوض بقطاعها البنكي والذي يعتبر الممول الأساسي لهذا التوجه.

من خلال ما سبق يتبلور لنا إشكال هذه الورقة البحثية والمتمثل في: كيف يمكن النهوض بالقطاع البنكي الجزائري ليكون أكثر كفاءة في تمويل بقية القطاعات الأخرى في ظل التوجه نحو التنويع الاقتصادي؟

وللإجابة على الإشكال السابق ارتأينا صياغة الفرضية الآتية:

نظرا لحداثة القطاع المصرفي الجزائري فهو يعاني من الكثير من النقائص هذه الأخيرة التي تحول بينه وبين لعب الدور المنوط به من جهة، وتفرض عليه مجموعة من التحديات من جهة أخرى.

نهدف من خلال ورقتنا البحثية هذه الى تبيان ماهية التنويع الاقتصادي وكذا واقع القطاع المصرفي الجزائري من حيث هياكله والإصلاحات التي مرت به وكذا تطور خدماته المقدمة ومؤشرات وساطته المالية وجملة التحديات التي تواجهه والآليات الكفيلة بالنهوض به، وذلك من خلال المحاور الآتية:

أولا- مدخل للتنويع الاقتصادي؛

ثانيا- واقع القطاع البنكي الجزائري والنقائص التي يعانيها؛

ثالثا- آليات النهوض بالقطاع البنكي الجزائري.

I- مدخل للتنويع الاقتصادي

I-1- تعريف التنويع الاقتصادي وخصائصه: تعددت تعاريف التنويع الاقتصادي حسب وجهة نظر واضعيها وانطلاقا من هدفها بين من يرى ضرورة التركيز على عدة قطاعات بصفة متقاربة وبين من يدعو إلى التحرر من التبعية لقطاع واحد كالدول النفطية، ومن يدعو إلى تنشيط الاستثمار في الدرجة الأولى حيث عرف التنويع الاقتصادي على أنه: "توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة في الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط من الاستثمار في مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا" (عودة الطائي، 2021، صفحة 50)، كما عرف التنويع الاقتصادي من وجهة نظر أخرى على أنه: "سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد. بمعنى آخر، التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية" (لزعر، 2014).

978-9931-9701-1-8

كما يعرف التنويع الاقتصادي أيضا على أنه: "الرغبة في تحصيل أكبر عدد من مصادر الدخل الرئيسة للبلد، والتي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك من خلال محاولة رفع القدرات الإنتاجية في مختلف القطاعات دون أن يقتضي الأمر إلى تلك القطاعات ذات الميزة التنافسية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد". (الشارف و بوحفص، 2018، صفحة 323)

بصفة عامة يمكن القول أن التنويع الاقتصادي هو عملية التحرر من التبعية لقطاع اقتصادي واحد خاصة الثروات النابضة كالنفط والغاز وغيرها وخلق اقتصاد متنوع قادر على التصدي للأزمات التي قد تصيب إحدى مكوناته.

يتميز التنويع الاقتصادي بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي (بللعما، 2019، الصفحات 19-20):

- **التنويع الاقتصادي تحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية:** إن اعتماد الاقتصاد على إنتاج يهدد مصيره، خاصة إذا وتصدير سلعة واحدة رئيسة كمصدر وحيد للدخل وتمويل التنمية، يشكل خطرا كان هذا الاقتصاد يعتمد بشكل متزايد ومفرط على إنتاج وتصدير المواد الخام الأولية، هذه الأخيرة غالباً ما تكون لها بدائل معوضة عنها، أو أجل نضوبها محدود، أو أن سعرها وعوائدها معرضة باستمرار للتقلبات والتذبذبات الحادة، وبالتالي فالتنويع الاقتصادي يتضمن معنى التحرر من الاعتماد على سلعة رئيسة واحدة، قد تكون عرضة لتدهور مستمر في شروط التبادل التجاري الدولي؛
- **التنويع الاقتصادي عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج والإنتاجية:** إن التنويع هو العملية التي تهدف إلى توازن البنية الهيكلية للاقتصاد، وذلك عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل يضمن أيضاً زيادة الإنتاج كماً ونوعاً، وصولاً الوطني، ما من شأنه أن إلى مرحلة التراكم وتحقيق الاكتفاء الذاتي التام، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، يؤدي التنويع الاقتصادي إلى زيادة إنتاجية العمل، لا الفرعية فقط بل الوطنية العامة أيضاً، ففي سياق التنويع يتعاظم تجهيز الاقتصاد الوطني بالأجهزة والآلات، وتنشأ مجموعة واسعة من الفروع والأنشطة المترابطة، وكل هذا يعني تحطيم بنية الاقتصاد الوطني الأحادي؛
- **التنويع الاقتصادي توسيع لجهود التنمية المستدامة:** إن التنويع الاقتصادي عملية تهدف إلى إضفاء نوع من الاستقرار يضمن حضور قوي للقطاع الخاص دون إهمال للقطاع العام يسهم في دعم عملية التنمية، بحيث يرى البعض أن تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مورد اقتصادي واحد، يعد توجهاً استراتيجياً للتنمية، وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة تملك مقومات البقاء والتطور المستمر، لأن هناك رابطاً مشتركاً بين التنويع الاقتصادي وبين الاستدامة من حيث كونهما يمثلان عنصرين أساسيين في تحقيق اقتصاد مستدام، لذلك باستطاعة التنويع الاقتصادي أن يحد من التذبذب الاقتصادي للدولة وزيادة أداء نشاطها الفعلي.

I-2- أنواع التنويع الاقتصادي ومحدداته: يمكن التمييز بين نوعين مختلفين من التنويع حسب الاقتصاد السياسي فهناك (لوصيف و العابد، 2019، الصفحات 9-10)

- التنويع الأفقي الذي يهدف إلى خلق فرص جديدة للمنتجات الجديدة داخل القطاع نفسه، مثل التعدين، الطاقة أو الزراعة.
- التنويع الرأسي، الذي يستلزم إضافة المزيد من مراحل تجهيز المدخلات المحلية أو المستوردة. فالتنويع الرأسي يشجع الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، حيث يصبح ناتج نشاط ما مدخلات نشاط آخر وبالتالي رفع مستوى القيمة المضافة المنتجة محليا. بالإضافة إلى ذلك ينطوي التنويع الرأسي على الانتقال من القطاع الأولي إلى القطاعين الثانوي والثالث.

يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع (2006) خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع، وهي (بوشول، 2017، صفحة 229):

- العوامل المادية: الاستثمار ورأس المال البشري؛
- السياسات العمومية: السياسات المالية والتجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية)؛

978-9931-9701-1-8

- متغيرات الاقتصاد الكلي: سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية؛
- المتغيرات المؤسسية: الحوكمة، والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛
- الوصول إلى الأسواق: درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال، القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية، والحصول على التمويل.

3- أهمية التنويع الاقتصادي: يمكن تلخيص أهمية التنويع الاقتصادي بالآتي (عبد الحسين الجبوري، 2016):

- إن اقتصادات البلدان الريعية تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات الموارد الطبيعية (الخامات)، التي تساهم بدرجة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وفي تمويل النفقات العامة بشقيها الجارية والاستثمارية، التي تتحدد اسعارها وخصوصاً النفط في اسواق خارجية كبرى كسوق نيويورك وسوق لندن وفقاً لعوامل اقتصادية وسياسية وطبيعية، ولذلك فان استقرار توازن الموازنة العامة في الدول النفطية يكون مرتبطاً بأسعار النفط، وهذا ما يجعل الموازنة شديدة الحساسية للصدمات الخارجية المتولدة عن تقلبات اسعار النفط، كذلك ان هذه الاخيرة تعيق تنفيذ الخطط المستقبلية لتلك الدول.
- وعليه فإن أهمية وضرورة التنويع الاقتصادي تكمن في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة ومن ثم تحقيق الاهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الانتاجية الأخرى على الاقل بنسبة مساهمة لكل قطاع تساوي نسبة مساهمة قطاع النفط في الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي والصادرات، كذلك يؤدي الى تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية وذلك من خلال توفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية واجنبية ومؤسسات ادارية وبيئة اجتماعية...إلخ عن طريق توفير الاموال اللازمة لذلك.
- تتسم الموارد المستخرجة من باطن الأرض بغياب التجدد وبشكل خاص الوقود الأحفوري، هذا يستوجب أن تكون هناك قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج وفي ظروف غياب مثل هذه القاعدة فإن النشاط الاقتصادي المحلي والعائدات تنخفض مع استمرار استنزاف النفط مما يؤثر سلباً في النشاط الاقتصادي للبلد. فضلاً عن ذلك عدم بذل الجهود والمساعي النظامية اللازمة لتحسين الكفاءة في استخدام مصادر الطاقة المختلفة وتقنين استهلاكها من قبل المنتجين والمستهلكين خاصة مصادر الطاقة الناضبة كالنفط والفحم وغيرها، فالحل ما بعد النفط يكمن في تحقيق التنويع الاقتصادي.
- تأخذ الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية دوراً أساسياً لدى صانعي القرارات والسياسات، اذ نجد أنّ قطاع النفط الذي يرتبط بالدولة بصورة مباشرة لا يستطيع أن يوفر بمفرده آلية لتوزيع الدخل، الأمر الذي دفع الحكومات باستخدام قنوات مباشرة وغير مباشرة لتوزيع الدخول الا انّ أغلب الدول النفطية لم توفق في تحقيق ذلك، لذا فالتنويع بعيداً عن النفط من شأنه أن يؤدي الى تنمية قطاع خاص قادر على تقليل أبعاد هذه المشكلة، فضلاً عن ذلك يقلل التنويع الاقتصادي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي ترتبط بتركيب اقتصاد احادي شجعته التكنلوجيا المتقدمة وقطاع النفط ذو الاجور المرتفعة.
- سوء ادارة الموارد النفطية والتي يطلق عليها لعنة الموارد: لعنة المورد هي قضية ذات صلة قوية وحيوية بالتنويع الاقتصادي، حيث إنّ هناك تأثيراً مباشراً وغير مباشر للاعتماد على النفط يتضح من خلال محدودية تنويع الصادرات، وانخفاض مساهمة التصنيع فيها، وانخفاض درجة تطور المنتوج وغيرها. وعادة ما تشهد البلدان المصدرة للنفط بصورة عامة بعد نمو صادراتها (النفطية) تقلبات اقتصادية شديدة تتمثل في انهيار النمو في مرحلة ما بعد الطفرة النفطية، مما يؤدي الى ركود طويل الامد والى انخفاض دخول هذه البلدان. وذلك بسبب زيادة الطلب على عملة البلد النفطي وهذا ما يرفع قيمتها اكثر من اللازم فتحصل نتيجتان: الاولى تتمثل بانخفاض اسعار السلع الاجنبية والثانية فقدان الصناعيون والمزارعون الوطنيون (داخل البلد) لقدراتهم التنافسية في اسواق العالم، فتنخفض الاستثمارات داخل البلد وبالتالي تقليص خلق فرص عمل جديدة.

978-9931-9701-1-8

II- واقع القطاع البنكي الجزائري والنقائص التي يعانيها

يتشكل النظام المصرفي من تسعة وعشرين (29) مصرفا ومؤسسة مالية، تقع كل مقراتها الاجتماعية بالجزائر العاصمة تقوم البنوك الجزائرية بجمع الموارد من الجمهور وتوزع قروض للزبائن بصفة مباشرة أو من خلال شراء سندات المؤسسات وتضع بحوزة الزبائن أدوات الدفع وتضمن تسييرها كما تقوم بعمليات مصرفية أخرى ملحقة (http://www.bank-of-algeria.dz). في حين تقوم المؤسسات المالية بجميع العمليات المصرفية باستثناء جمع الموارد من لدى الجمهور وتسيير وسائل الدفع. ولمعرفة مدى قيام البنوك بالمهام المسندة إليها من خلال وساطتها البنكية سنوضح فيما يلي هيكل القطاع المصرفي الجزائري وأهم مؤشراته المالية.

ويضم القطاع البنكي الجزائري حاليا برئاسة البنك المركزي شبكة للبنوك تمثل 20 بنكا تجاريا ومتخصصا بما فيها البنوك الأجنبية والوطنية العامة والخاصة. وتهيمن البنوك العمومية على هذا القطاع من خلال عدد وكالاتها وقيمة قروضها المقدمة (http://www.bank-of-algeria.dz) والبالغة نسبة 85%، وودائعها المجمعة والبالغة نسبة 90 % من إجمالي الودائع المقدمة. وقد بلغ مجمل عدد الفروع الداخلية للبنوك الجزائرية 1328 فرعا، أما عدد الموظفين العاملين في هذا القطاع فقد بلغ 3500 موظف (اتحاد المصارف العربية). وندرج في الجدول الآتي قائمة بأسماء البنوك العاملة في الجزائر وتوزعها حسب نوعها:

جدول رقم (15): توزَع البنوك العاملة في الجزائر حسب نوعها

بنوك تجارية محلية	بنوك عربية		بنوك أجنبية
	تجارية	إسلامية	
البنك الخارجي الجزائري	فرنس بنك	بنك البركة	سيتي بنك
البنك الوطني الجزائري	البنك العربي	المؤسسة العربية الاسلامية	بنك ناتكسيس
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	بنك الخليج	بنك السلام	سوسيتيه جينيرال
بنك التنمية المحلية	بنك الإسكان للتجارة والتمويل		HSBC
القرض الشعبي الجزائري			BNP Paribas
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط			Crédit Agricole
ترست بنك			

Source : http://www.bank-of-algeria.dz

لقد حقق القطاع المصرفي الجزائري تطورا كبيرا خلال السنوات القليلة الماضية، وذلك بمواكبته لكل ما هو حاصل من تغيرات على المستوى التكنولوجي والتشريعي العالمي، ولكن على الرغم من هذه الانجازات لا يزال أمامه الكثير من العمل إذا ما قورن بالقطاعات المصرفية لدول عربية أو الدول الأجنبية الأخرى.

أما فيما يتعلق بالصيرفة الإسلامية في الجزائر فقد كانت تستند إلى عمل ثلاثة مؤسسات مالية إسلامية عربية وهي: بنك البركة الجزائري الذي تأسس سنة 1990 ويعتبر أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في الجزائر، والمؤسسة العربية المصرفية التي تأسست عام 1998 وبنك السلام الذي دخل السوق المصرفية الجزائرية عام 2008. ويدرس بنك الجزائر حالياً مجموعة من المقترحات تحضيراً للسماح للمصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر بفتح نوافذ خاصة بالتمويل الإسلامي لتساهم في زيادة الادخار المحلي وفي توفير التمويل اللازم للقطاع الفلاحي وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ..وفي العام 2013، بلغ حجم الأصول الإسلامية في الجزائر أكثر من 3 مليار دولار أي حوالي 2.4% من إجمالي الأصول المصرفية. وتنمو المصارف التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية في الجزائر بوتيرة أسرع من البنوك التقليدية، اذ سجلت نسبة نمو 15% في العام 2013. وقد بلغ حجم أصول بنك البركة في الجزائر 2.01 مليار دولار، وأصول المؤسسة العربية المصرفية الإسلامية 0.66 مليار دولار، وأصول بنك السلام حوالي 0.41 مليار دولار.

978-9931-9701-1-8

ومع حلول سنة 2020 دخلت الجزائر عالم الصيرفة الإسلامية لأول مرة من خلال فتح نوافذ لمنتجات إسلامية وهذا بعد إفراج البنك المركزي عن القانون المنظم لها وذلك بعد سنوات طويلة من تردد السلطات في السماح بهذا النوع من الخدمات البنكية، والذي كان مقتصراً على بنكين يشتغلان "خارج القانون" الذي أطر عمل البنوك التجارية، إلى حين تعديل القانون المنظم لأعمال البنوك سنة 2020؛ ويأتي ذلك في إطار محاولات الحكومة امتصاص الأموال المتداولة خارج القنوات البنكية، لمواجهة أزمة السيولة التي تعصف بالبنوك والبلاد خاصة مع تداعيات وباء كورونا الخطيرة على الاقتصاد، كما يأتي في اطار محاولات لجذب الأموال الجزائرية المستثمرة في بنوك إسلامية تعمل خارج البلاد خاصة في أوروبا.

ووفقا للقانون الذي أصدره البنك المركزي الجزائري فإن مفهوم العملية البنكية التي تدخل ضمن الصيرفة الإسلامية، هي كل عملية لا يترتب عليها تحصيل أو تسديد فوائد. ووفق نفس القانون، فإن البنوك مرخص لها بتسويق 8 منتجات مصرفية إسلامية هي: المرابحة والمضاربة والمشاركة والإجارة والسلم والاستصناع وحسابات الودائع وودائع الاستثمار.

أما فيما يتعلق بالمشاكل والنقائص التي يعاني منها القطاع المصرفي الجزائري فإن النظرة الشاملة الغير مطمئنة للبنوك الجزائرية تفرض على أصحاب القرار السعي بجد نحو صياغة استراتيجية فعالة تخدم هذه البنوك بصفة خاصة وتفعل دورها الاقتصادي التنموي في البلد بصفة عامة، فالدعم المالي الممارس والمستمر للبنوك العمومية- حيث وصل المبلغ المخصص لإعادة رسملة البنوك العمومية 42 مليار دينار سنة 2016، وهو ما يساهم أساسا في تطهير ديونها قبل الدعم لأصولها أو زيادة مواردها- (الموقع الاقتصادي الإخباري الجزائري" إيكو ألجيريا) يمكن أن يمنح الطمأنينة في قلوب الكثير من المسؤولين، لكن إلى متى يبقى هذا الدعم الذي يغطي أعين أصحاب القرار عن اتخاذ التدابير العلمية السليمة و الملائمة في التسيير للرقي بقطاعنا البنكي وليس التغطية والتستر على عيوبه خوفا من فضيحة الإفلاس؟، إن هذا الدعم شجع بطريقة غير مباشرة على تفشي ظاهرة الاختلاسات التي تشهدها البنوك الجزائرية وتحديدا وكالاتها. فالواقع الذي يعيشه القطاع البنكي الجزائري يدل على حقيقة واحدة وهي وجوب إعادة هيكلته بطريقة تضمن إعادة هيكلة جوانبه التشريعية بصفة أساسية ثم التنظيمية والإدارية فالرقابية قبل التفكير في الدعم المالي وفقط، لأن هذا الدعم لن يؤدي إلا إلى تبذير المالي العام بسبب سوء التسيير.

كما أن الواقع التنافسي للبنوك الجزائرية يفرض على أصحاب القرار وقف الامتيازات الممنوحة للبنوك العمومية وتهيئة الظروف الملائمة لإتباع استراتيجية تدعم موقفها التنافسي..

إن إتباع أحد البدائل الاستراتيجية المتاحة أمام البنوك تتطلب رؤية متمعنة في الأهداف المراد الوصول إليها في ظل الظروف القائمة والإمكانات لمتاحة، ومن هذا المنطلق ارتأينا أن تطبيق استراتيجية تنافسية لم يكن من عدم، وإنما لأسباب واقعية وموضوعية تتمثل في المشاكل والنقائص التي تتخبط فيها البنوك الجزائرية على عدة مستويات تتمثل في:

1- من حيث النظام الرقابي المطبق واحترام معايير الملاءة المالية (مقررات بازل): من خلال التعليمة رقم 74/94 الصادرة بتاريخ 29 نوفمبر 1994 والتي حررت معظم المعدلات المتعلقة بالقواعد الحذرة (Les Règles Prudentielles) وأهمها تلك المتعلقة بكفاية رأس المال وبطريقة مشابهة تماما لما ورد في اتفاقية بازل الأولى، إلا أن تلك التعليمة دعت إلى رفع رأس مال البنوك ليصل إلى نسبة بازل العالمية على مراحل تبدأ من 4% نهاية شهر جوان 1995 وتنتهي ب 8% نهاية شهر ديسمبر 1999.

و على الرغم من أن إلزام البنوك الجزائرية بهذه النسبة العالمية تأخر بسنوات عن التاريخ المحدد من قبل لجنة بازل ويرجع سبب ذلك إلى المرحلة الانتقالية التي مر بها الاقتصاد الجزائري على نحو اقتصاد السوق الحر، وكذا التطبيق المتدرج للإصلاحات الاقتصادية منذ بداية التسعينيات فإن استجابتها للتعليمة سابقة الذكر كان سريعا وفي المعدلات المطلوبة وحتى أكثر منها حيث بلغت نسبة الملاءة المالية ، أما بالنسبة لبازل الثانية فقد تأخر تطبيقها إلى نهاية سنة2006 (ناصر، النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة،المنعقد الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور الألمانية، المكتبة الوطني، 2005)؛ لكن الملاحظ هو محافظة البنوك الجزائرية وتحقيقها لنسب ملاءة مالية تفوق حتى النسب المطلوبة من قبل

978-9931-9701-1-8

لجنة بازل، الأمر الذي جعل القطاع البنكي الجزائري يحتل سنة 2014 المرتبة الأولى من بين القطاعات المصرفية العربية من حيث نسب الملاءة المالية المحققة.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من التعديلات المتتالية التي أدخلت على القانون المنظم للنشاط البنكي- لا سيما بعد فضائح الإفلاس التي عرفتها البنوك الخاصة كبنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي- تبقى ظاهرة الإفلاس هي المسيطرة على المظهر العام للبنوك الخاصة في الجزائر، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على هشاشة القوانين الردعية والرقابية لعمل البنوك ، وهو الأمر الذي يؤكده تفشي ظاهرة الاختلاسات في البنوك العمومية كالفضيحة التي هزت أحد وكالات البنك الوطني الجزائري المتواجدة ببوزريعة، والتي أسفرت عن اختلاس أكثر من200 مليار سنتيم، و فضيحة أحد وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية المتواجدة بالخروب ولاية قسنطينة على شكل قروض بدون ضمانات لشخص واحد على مدى عشر سنوات، ليبقى مسلسل الإفلاسات والاختلاسات مستمرا ليثبت بجدارة ضعف أنظمة الرقابة المصرفية سواء الداخلية التي تمارس على مستوى البنك نفسه، أو الخارجية التي يمارسها البنك المركزي على البنوك. (ناصر، تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية الجزائرية – الأسلوب والمبررات-،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006، صفحة 5)

2- من حيث فعالية المورد البشري في القطاع البنكي: يعاني القطاع المصرفي الجزائري من نقص تأهيل العنصر البشري (ناصر، تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية الجزائرية – الأسلوب والمبررات-،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006، صفحة 11)، فمن الناحية التاريخية قام الموظفون الذين كانوا يعملون في البنوك الأجنبية المتواجدة في الجزائر بتأطير الموارد البشرية في البنوك، وقد ذهب القطاع البنكي ضحية جمود مزدوج. لقد تطورت مهنة البنوك في العالم وتضاعفت الأدوات و المنتجات المالية بشكل كبير و بكيفية أكثر جودة، و ما كان لهذا التطور أن يتم إلا عن طريق موظفين أكفاء و مؤهلين لمهنة البنوك و قادرين على استيعاب الإبداعات، إلا أنه في الجزائر يبقى التوظيف بالنسبة للموظفين الجدد معتمدا بشكل كبير على عنصر المحسوبية- الواسطة- أما بقية الموظفين في البنك فهم عبارة عن موظفين كبار في السن واصلوا مسيرتهم في هذه البنوك معتمدين على التسيير الإداري الروتيني و غير المتطور مع مهنة البنوك، وبالتالي يطلب من القطاع بذل جهود للتكيف مع التطورات الحاصلة في عالم البنوك و ضرورة تعزيز صفوفه بمستخدمين ذو مستوى عالٍ، فعلى الرغم من مجهودات الجامعة التي تعمل على تخريج دفعات بتكوين جيد ومؤهلين ليصبحوا إطارات في المستقبل، و إنشاء شركة تكوين بين البنوك غير أنها تبقى عاجزة عن توفير جميع الوسائل الضرورية لتلبية الحاجات الضخمة للبنوك في مجال التكوين التطبيقي و في جميع الفروع و المدرسة العليا للبنوك التي تم تشغيلها منذ 1996 و القادرة على تكوين متخصصين ما بعد التدرج لا يتم اللجوء إليها إلا قليلا من قبل البنوك التي يبدو أنها تهمل الجانب النوعي لإطاراتها، حيث بقي مستوى التأطير محدودا نوعا ما من حيث التكوين (بن عبد العزيز، 2012).

إن الموظف في البنوك الجزائرية يكرس عمله وجهده لإرضاء مديره أو مسؤوله، في حين نرى أنه في البنوك المتطورة يوجد نمط آخر من التنظيم والإدارة المشتركة (Corporat Management) ، بحيث يعمل جميع الموظفون أو المستخدمون لخدمة الزبون، فالإدارة المشتركة تساعد مديرها العام لخدمة العميل، والمدير العام يدعم الأقسام التابعة له لخدمة الزبون ومدراء الأقسام يطورون الأنظمة التي تسمح للمشرفين بتقديم خدمة جيدة للزبون، وللمشرفين مساعدة المستخدمين بأي شكل من الأشكال في خدمة هذا الزبون. (حميدي، 2014، صفحة 339)

نضيف إلى ما سبق أن ضعف العنصر البشري والمتعلق بقلة وضعف الخبرات البنكية الإدارية وعدم دراية العاملين في البنوك الجزائرية بأسس العمل المصرفي، مرده أيضا المفهوم السائد في كل الإدارات والقطاعات الحكومية وهو أن الموظف الذي يحضر للبنك يحضر بنية الوصول في وقت محدد لينهي بعض ساعات عمله وينصرف في آخر الدوام (هذا وبدون احتساب الوقت بدل الضائع الذي يذهب في القيل والقال باستخدام الهاتف أو مع الزملاء)، في حين أن العاملين في البنوك المتطورة

978-9931-9701-1-8

يعملون بمعنويات مرتفعة وروح مبادرة عالية؛ إن الحديث عن الكوادر البشرية يقودنا للحديث عن مسألة الحوافز والتعويضات والمكافآت، حيث لا يتقاضى العاملين في البنوك الجزائرية الأجور والتعويضات المناسبة، ونظام الحوافز لا يسمح بإسناد مهام إضافية للموظفيين المتميزين. (حميدي، 2014، صفحة 340)

و أمام هذا التعقيد المتزايد الذي تعرفه مهنة البنكي الناتجة من عدم خلق، ابتكار أو تطوير منتجات بنكية جديدة، وارتفاع مستوى العام للمعارف الاقتصادية و المالية لدى الزبائن، على البنوك أن تبذل جهودا جبارة في مجال التكوين و التدريب لإتاحة الفرص للجيل الجديد لتطبيق أساليب المهنة البنكية المعاصرة والملحة التي يرتجيها الزبون.

3- من حيث المنافسة البنكية في الجزائر: إن المنافسة بين بنوك القطاع المصرفي الجزائري تكاد تكون منعدمة وذلك بسبب استحواذ البنوك العمومية على حصة الأسد من مؤشرات الوساطة مقارنة بالبنوك الخاصة الأجنبية (Benzai, 2016)، مع العلم المسبق بعدم وجود ولا بنك وطني خاص واحد؛ أما المنافسة الحاصلة بين البنوك العمومية نفسها فهي ضئيلة بسبب توجيه هذه البنوك من قبل البنك المركزي والحكومة، وبالتالي فلا سلطة لأصحاب القرار من مديري ومسيري هذه البنوك على توجيهها أو تبني استراتيجيات من شأنها الرفع من القدرة التنافسية لهذه البنوك.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المنافسة الضئيلة الحاصلة بين البنوك العمومية تشتد حدتها بين ثلاثة بنوك فقط هي (BNA)، (BEA) و(CNEP-BANQUE) وتقتصر منافستها على كسب أكبر حصة من السوق بالاستحواذ على أكبر قدر من الموارد ومنح أكبر حجم من الائتمان (ناصر، تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية الجزائرية – الأسلوب والمبررات-،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006، صفحة 3)

4- من حيث نوعية الخدمات المصرفية المقدمة: بشكل عام تتميز الخدمات البنكية في الجزائر بـ (حميدي، 2014)، (ناصر، تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية الجزائرية – الأسلوب والمبررات-،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006):

- ✓ خدمات تقليدية لا تتماشى ومتطلبات التطور الحاصلة في المجتمع، ففي الوقت الذي تقدم فيه البنوك الدولية المئات من الخدمات لاتصل الجزائر إلى مستوى 40 خدمة.
- ✓ ثقل الإجراءات والبيروقراطية في المعاملات، فدراسة ملف طلب قرض مثلا في بنك عمومي تستغرق عدة شهور في حين لا تستغرق مدة الأسبوع في بنك أجنبي في الجزائر كبنك سوسيتي جنرال.
- ✓ عدم التجاوب مع شكاوى العملاء، فبالرغم من أن الشكاوى التي تقدم في البنوك المتطورة تعتبر من بين المؤشرات الدالة على مدى جودة الخدمات البنكية المقدمة للعملاء ومستوى رضاهم عنها، والتي تسمح باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على أي عقبة تقف في وجه رضا عملاء البنك، نجد أنه على مستوى البنوك الجزائرية يقابل العاملون وحتى مديرو البنوك شكاوى العملاء بكثير من التذمر والانزعاج، بحيث يتم تجاهلها في كثير من الأحيان أو حتى قد تتم مواجهتها بكلام غير لبق و معاملة تتصف بالفضاضة والخشونة.
- ✓ انتشار ظاهرة التعاملات التجارية النقدية بسبب عدم التفعيل الايجابي والفعلي لأنظمة الدفع الالكتروني، فعلى سبيل المثال معظم البطاقات الالكترونية (بطاقات الدفع مابين البنوك) المصدرة أطلق عليها تسمية بطاقات الدفع الالكتروني في حين أنها هي بطاقات تستخدم للسحب فقط وليست للدفع من خلال أجهزة الصراف الآلي. أما فيما يتعلق ببطاقات الدفع الدولية فهي محدودة الإصدار من البنوك الجزائرية مقارنة بالبطاقات المصدرة على المستوى العالمي.
- ✓ قلة استعمال أجهزة الإعلام الآلي والاستعمال المفرط للموارد البشرية لمعالجة العمليات التجارية.
- ✓ اكتظاظ استقبال الزبائن والعجز الكبير في مراقبة وتدقيق الحسابات الداخلية.
- ✓ طريقة تنظيم الوكالات أو طريقة تموضع المكاتب غير ملائمة لأداء المهام الجارية على أحسن وجه، حيث أن تنظيم الوكالات وفقا لمكاتب أمامية وخلفية دون وضع حلقة وصل بينهما يخلق بطئ في التعامل.

978-9931-9701-1-8

✓ عدم الدقة في تحديد أهداف وأولويات البنك التسويقية وخاصة فيما يتعلق بالبحث في احتياجات الزبون و توقعاته، بالإضافة إلى ضعف تفويض المهام للعاملين .

5- فوائض في السيولة غير الموظفة:

تعاني البنوك الجزائرية من إشكالية الفائض في السيولة غير الموظفة، وقد برزت هذه الظاهرة تحديدا سنة 2001 بعد ما كانت تعاني البنوك الجزائرية من العكس(العجز في السيولة). إن نمو حجم السيولة غير الموظفة بوتائر متصاعدة يعتبر خسارة حقيقية للاقتصاد الجزائري بالنظر إلى اتساع مجالات الاستثمار وتفشي ظاهرة البطالة؛ والجدول والشكل الآتيين يوضحان تطور هذه الفوائض للفترة (2006- 2013):

جدول رقم(35): نمو فوائض السيولة غير الموظفة في البنوك الجزائرية للفترة(2006- 2013) بالمليار دينار.

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الفائض من السيولة	1612,4	2313,6	2547,7	2061,3	2552,4	3008,3	2952,4	2632,9

المصدر: سليمان ناصر، آدم حديدي، (2015): تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة- أي دور لبنك الجزائر؟-، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، (العدد 2)، ص 19

من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح لنا جليا النمو المتصاعد للسيولة الغير موظفة في البنوك، التي وصلت ذروتها سنة 2011 ويعود سبب ذلك إلى فوائض الريع البترولي المحققة والتي تنعكس على ثروة الأفراد والمؤسسات مما يزيد في حجم المدخرات والمداخيل وبالتالي حجم الودائع لدى البنوك.

لكن انطلاقا من سنة 2015 عرفت هذه الفوائض انخفاضا جليا على الرغم ن عدم لجوء بنك الجزائر المركزي لإعادة التمويل، وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم(01): تطور ودائع البنوك لدى البنك المركزي الجزائري خلال الفترة(2002-2016)

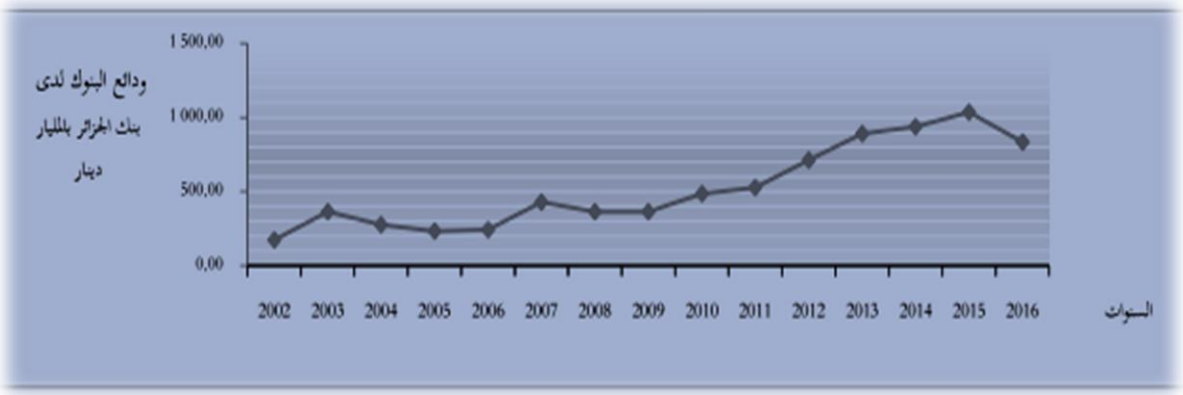

المصدر: وردة شرشم، عبد المجيد قدي، (2020): اتجاهات تعامل بنك الجزائر مع تطورات السيولة البنكية في الجزائر خلال الفترة (2002-2016)، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، (العدد 14)، ص 4

حسب الشكل السابق فان ودائع البنوك لدى بنك الجزائر سنة 2014 كانت تفوق نظيرتها سنة 2002 بـ6 مرات، حيث انتقل حجمها من 172.9 مليار دينار سنة 2002 ليصل سنة 2015 إلى حوالي 1036.70مليار دينار، الا انها انخفضت سنة 2016 بنسبة تتجاوز 19.50% مقارنة بالنة التي سبقتها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن وجود كل ذلك الكم من السيولة يعكس عدم قيام

978-9931-9701-1-8

بنك الجزائر بدوره كمقرض أخير، غير أنه في سنة 2016 تم إعادة تمويل البنوك بمبلغ 432.6 مليار دينار، وهذا مايبينه سبب تراجع حجم السيولة البنكية. (شرشم و قدي، 2020، الصفحات 4-6)

6- من حيث القروض المتعثرة: القروض المتعثرة هي عدم قدرة العميل على تسديد أصل المبلغ والفوائد لمدة تزيد عن 180يوما، ومن المتعارف عليه أنه إذا تجاوزت النسبة عن 10.0% فانه يتوقع حدوث أزمة في الجهاز المصرفي وبالرجوع الى التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري لسنة 2018 حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر اعترف بنك الجزائر ولأول مرة، بارتفاع مستوى القروض غير الناجعة، أي تلك القروض غير المسددة، خلال الثلاث سنوات الأخيرة، وارتفع مستواها إلى 12.3 بالمائة من إجمالي القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية، وهو ما يمثل 1071 مليار دينار أي أزيد من 100 ألف مليار سنتيم، من مجموع قروض بلغت قيمتها 7706,02 مليار دينار، أي أزيد 770 ألف مليار سنتيم، وحسب بنك الجزائر فهذه القروض المتعثرة، والمتمثلة في ديون زبائن البنوك غير المدفوعة، ارتفعت من نسبة 9.8 بالمائة سنة 2015، إلى 12 بالمائة سنة 2016، ثم ارتفعت الى 12,3 بالمائة سنة 2017. والمعدل المرشح، حسب تقديرات البنك، إلى الارتفاع السنة الجارية والسنة القادمة بعد غلق العديد من المؤسسات وإعلانها الإفلاس. (الجريدة الرقمية الإخبارية، الخضرة. كوم، 2021)

واعتبر تقرير بنك الجزائر معدل 12.3 بالمائة من القروض غير الناجعة الأعلى، وفسر الأمر بتحويل حصة كبيرة، بما يمثل 42 بالمائة من القروض الممنوحة في إطار برنامج دعم التشغيل "أونساج وكناك وأنجام"، التي بلغت آجال استحقاقها إلى مستحقات غير محصلة، وحسب نفس التقرير فإن هذه القروض ساهمت بنسبة 78 بالمائة في ارتفاع القروض غير الناجعة للبنوك العمومية في 2017، بما أنها استفادت من ضمانات بنسبة 74 بالمائة لدى مؤسسات ضمان القروض..

وعلى عكس البنوك العمومية، سجلت المصارف الخاصة انخفاضا في معدل المستحقات غير المحصلة في 2017 مقارنة بمستوها المسجل سنة 2016، حيث تراجعت من 8.2 بالمائة إلى 7.9 بالمائة، أما بالنسبة للقروض غير المسددة من طرف الأسر والمؤسسات، والمقيدة على مستوى مركزية المخاطر، فسجل بنك الجزائر نسبة 55.4 بالمائة من القروض المتعثرة، غير القابلة للتسديد، حيث بلغت نهاية 2017، ما قيمته 720.8 مليار دينار، مقابل 521,8 مليار دينار في نهاية 2016.

7- تخلف أنظمة الدفع وشبكات الاتصال في البنوك وعدم مسايرتها للتطورات العالمية: يبرز تخلف القطاع البنكي الجزائري بالنسبة لأنظمة الدفع والاتصال الحديثة في العديد من المظاهر أهمها (ناصر و حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة- أي دور لبنك الجزائر؟-، 2015، الصفحات 17-18):

- ✓ ضعف شبكة الاتصالات الالكترونية في البنوك: بادرت بعض المؤسسات المصرفية والمالية إلى تطوير شبكات إلكترونية للدفع والتسديد منتشرة في نقاط محدودة من التراب الوطني، لكن عدم القدرة في التحكم فيها وتسييرها جعل بعضها يتوقف عن أداء خدماته وذلك بسبب اعتماد المؤسسات على حلول أو أنظمة مستوردة وغير متوافقة وخصائص السوق الجزائرية، وكذلك عدم تزايد الطلب على هذه الخدمات، وهذا العامل كان من الممكن أن يشجع هذه المؤسسات على مواصلة العمل بهذه الوسائل. ويعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) من رواد المؤسسات المصرفية في الجزائر في تطوير هذه الشبكة، فقد قطع شوطًا كبيرًا على مستوى نظام الاتصالات، فهو يمتلك شبكة منها تعم جل مناطق الوطن، وهي مخصصة للتحويل المالي المباشر من وإلى وكالاته.
- ✓ غياب استخدام الهاتف في الخدمات المصرفية: لا تستعمل البنوك الجزائرية الهاتف في تقديم خدماتها سواء الثابت أو المحمول، وهذا رغم ما شهده هذا الأخير من تطور كبير بعد فتح السوق الجزائرية في السنوات الأخيرة، ورغم العدد الكبير من مشتركي خدمة الهاتف في الجزائر، وهي الشبكة التي يمكن أن تساهم في تقديم الخدمات المصرفية لأكبر عدد ممكن من الزبائن.
- ✓ ضعف استخدام البطاقات البنكية والتأخر في أنظمة الدفع: رغم التطورات التي عرفتها وسائل الدفع

978-9931-9701-1-8

الالكتروني في العالم وتوسع نطاق استخدامها ليشمل مختلف المجالات حيث أصبحت من أهم وسائل الدفع في الوقت الراهن، إلا أن البنوك الجزائرية بقيت في منأى عن هذه المستجدات رغم أن العديد من الدول العربية وخاصة المجاورة قد قطعت أشوطًا كبيرة في هذا المجال. ومن أهم البطاقات المستعملة في الجزائر حاليًا وعلى نطاق محلي أي داخل الوطن، بطاقة الدفع مابين البنوك (Carte Inter Bancaire CIB) والتي صدرت عقب إنشاء شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك (Société d'Automatisation des Transactions Interbancaire et de Monétique SATIM) في أفريل 1995؛ وتهدف هذه الشركة إلى إنشاء نظام وطني للدفع الإلكتروني من خلال إنشاء بطاقة مابين البنوك، والتي بدأ العمل بها س 1997. وقد أنشأت هذا النظام البنوك العمومية الستة بالإضافة إلى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وبنك البركة الجزائري، أما الآن فيضم هذا النظام 17 عضوًا، فبالإضافة إلى الأعضاء السابقين أصبح يضم9 بنوك خاصة أخرى إضافة إلى مؤسسة بريد الجزائر؛ وتعمل شركة (SATIM) على ضمان السير الحسن لعمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي لكل البنوك المشاركة، بالإضافة إلى تأمين قبول البطاقات من جميع هذه البنوك، وإجراء عمليات المقاصة بصفقات السحب فيما بينها، كما يعمل على تأمين تبادل التدفقات المالية للإسراع في وتيرة تألية نظم المعلومات والدفع وتعميم الصيرفة الالكترونية في الجزائر؛ لكن وبالرغم من تأسيس شركة (SATIM) إلا أن الهدف والنتائج لم تتحقق بالقدر الذي كان مرجوا، نظرًا لتأخر إنجاز عدة مشاريع شراكة مع شركات أجنبية في هذا المجال، هذا بالإضافة إلى أن بطاقة الدفع مابين البنوك بقيت للسحب فقط ولمدة طويلة رغم أن إنشاءها في الأساس كان من أجل تطوير آليات الدفع الالكتروني في الجزائر، وهذا رغم تجارب محدودة لاستعمالها لدفع بعض الفواتير وبشكل محدود جدًا .والشكل الآتي يوضح نسب استخدام البطاقات الالكترونية البنكية في المعاملات:

شكل رقم (02): العمليات المنجزة باستخدام البطاقات الالكترونية في الجزائر

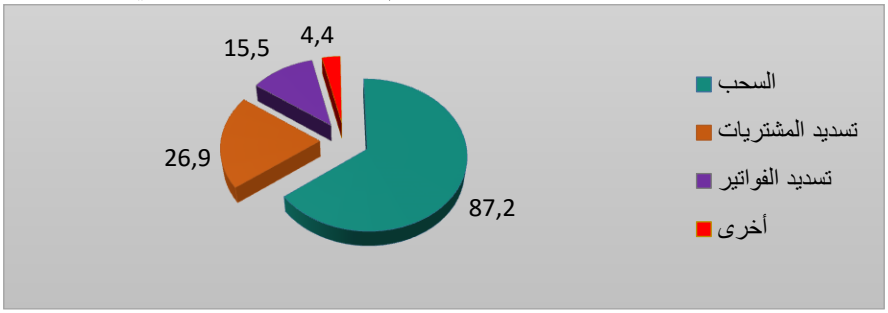

Source : Les Internautes et Le Paiement Electronique en Algérie, p 7 sur le site :

http://www.webdialna.com

إن عدد الحسابات البريدية بلغ 14.5 مليون حساب سنة 2012، لكن عدد البطاقات الإلكترونية التي أصدرها بريد الجزائر تصل إلى حوالي 6 ملايين بطاقة (وهي تشكل العدد الأكبر من بطاقات الدفع)، وبالتالي فإن عدد البطاقات يشكل أقل من نصف عدد مالكي الحسابات البريدية، وبالنسبة لسنة 2013 وبداية سنة 2014، فقد وصل عدد البطاقات التي أصدرها بريد الجزائر حوالي 7 مليون بطاقة لكن هذا العدد لا يزال بعيدًا عن عدد مالكي الحسابات البريدية والذين يتجاوزون 24 مليون حساب حاليًا.

أما بالنسبة للبطاقات البنكية الدولية فلا يزال عددها قليلا جدًا مقارنة بعدد الحسابات البنكية في الجزائر، وتتمثل خاصة في بطاقة (Visa) الدولية التي أصدرتها بعض البنوك العمومية والخاصة، إضافة إلى بطاقة (Master Card) التي أصدرها بنك الخليج (AGB) مؤخرًا، ويعود السبب الرئيسي لقلة إصدار البطاقات البنكية الدولية إلى ندرة أماكن استخدامها في السوق الجزائرية، إذ يقتصر الأمر على بعض الفنادق الفخمة أو بعض شركات الخدمات الخاصة بكبار رجال الأعمال، ومعظم الذين يطلبونها للتعامل بها في الأسفار الخارجية.

978-9931-9701-1-8

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن أهم برامج التحديث والتطوير للنظام المصرفي الجزائري كانت ضمن برنامج " آمسفا" دعم عصرنة القطاع المالي الجزائر (Appui à la Modernisation du Secteur Financier Algérien AMSFA) الذي طبقته الجزائر في إطار برنامج" ميدا" (MEDA) والشراكة مع الاتحاد.

III- آليات النهوض بالقطاع البنكي الجزائري لدعم التوجه نحو التنويع الاقتصادي في البلاد

ان المتتبع للوضع الاقتصادي للجزائر من خلال تقرير البنك المركزي الجزائري الأخير يجد أن وتيرة توسع النشاط الاقتصادي الإجمالي عرفت تراجعا من 3.3 في المائة في 2016 إلى 1.6 في المائة عند نهاية السنة الماضية، بسبب انخفاض نشاط قطاع المحروقات الذي انخفض نمو قيمته المضافة من 7.7 في المائة في 2016 إلى -3 في المائة خلال نفس السنة في حين اكتسب النمو خارج المحروقات 0.3 نقطة مئوية ليبلغ 2.6 في المائة جراء زيادة النشاط في قطاع الخدمات والصناعة خارج المحروقات والحفاظ على مستوى جيد للنمو في قطاع البناء والأشغال العمومية والري.

أما على الصعيد النقدي، وترابطا مع العجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، تواصل تراجع السيولة المصرفية خلال الـ10 أشهر الأولى من 2017 التي انتقلت من 820.9 مليار دينار في نهاية 2016 إلى 482.4 مليار دينار، نهاية أكتوبر 2017، في ظرف يتميز باستئناف عمليات إعادة التمويل من قبل بنك الجزائر مع إدخال التمويل غير التقليدي منذ نوفمبر 2017 وفيما يتعلق بالوساطة المصرفية، تطورت الودائع والقروض المصرفية بشكل موات، وبخصوص التضخم، عرف التطور نحو الارتفاع لمتوسط الوتيرة السنوية للتضخم المسجل في 2015 و2016 اتجاها معاكسا في سنة 2017 لينخفض المتوسط إلى 5.6 في المائة مقابل 6.4 في المائة في 2016.

وفيما يخص التشغيل، يؤكد التقرير أن النمو الطفيف خارج المحروقات لم يصحبه أي تحسن في نسبة البطالة التي ارتفعت إلى 11.7 في المائة من القوى العاملة اي ما يعادل 1.44 مليون عاطل عن العمل مقابل 10.5 في المائة في 2015 وبالمثل ارتفعت نسبة البطالة عند الشباب من بين 16-24 سنة إلى 28.3 في المائة في 2017، مقابل 26.7 في المائة في 2016

أما في الشق المتعلق بالحسابات الخارجية، فقد أدى ارتفاع الصادرات من المحروقات إلى تقلص العجوزات بصفة متقاربة في الحسابات الجارية والإجمالية سواء بالنسبة لميزان المدفوعات بما يقارب 22 مليار دولار في 2017 في ظرف انخفاض جد طفيف، بل شبه استقرار للواردات، ورغم تحسن نسبة العجوزات التي لا تزال معتبرة باستمرار، تآكلت احتياطات الصرف التي انتقلت من 114.14 مليار دولار في 2016 الى 97.33 مليار دولار في 2017.

أما في الشق المتعلق بالإيرادات الضريبية، فيلاحظ التزايد الاستثنائي للإيرادات غير الضريبية مع ارتفاع الإيرادات الضريبية المتأتية من المحروقات بـ33.2 في المائة مع تراجع ملحوظ في العجز الميزاني بمقدار 13.5 في المائة من اجمالي الناتج المحلي الداخلي في 2016 إلى 6.4 في المائة في 2017، إذ تم تمويل هذا العجز بواقع 1.3 في المائة من خلال آخر اقتطاع من قائم صندوق ضبط الايرادات الذي أعلنت الحكومة نضوبه بصفة رسمية شهر جوان من السنة الماضية

إنّ البنوك الجزائرية ونظرا لما تعانيه من مشاكل وقصور هيكلي ووظيفي أصبحت مجبرة اليوم على اعتماد أحد الخيارات الآتية إما:

- ✓ البقاء في ظل الحماية أو الدعم الدائم والملكية للدولة وسيرورتها بنفس المنهج والأسلوب النمطي والبطيئ في التسيير منذ الاستقلال الى يومنا هذا: وتقود مجالات هذا الخيار في محصلتها النهائية إلى مزيد من الانغلاق، ومن ثم انعدام قدرة البنوك الجزائرية حتى الكبيرة منها نسبياً على المنافسة على نطاق عربي أو عالمي؛
- ✓ تبني استراتيجية فعالة لحوكمة القطاع البنكي على كل المستويات، المحاسبية منها، البشرية والإدارية؛
- ✓ خصخصة البنوك العمومية لتصبح أكثر تنافسية؛

978-9931-9701-1-8

- ✓ ضرورة مسايرة التطورات التكنولوجيا الحديثة والإسراع في التحول نحو العمل البنكي الإلكتروني من خلال تبني إستراتيجية متكاملة برسم أهداف واضحة تتماشى مع البيئة الداخلية والخارجية للدولة الجزائرية؛
- ✓ اعتماد استراتيجية الاندماج المصرفي حتى يصبح بالإمكان المنافسة مع البنوك الأجنبية داخل المنطقة العربية وخارجها بعد التسليم بالمعايير الموحدة عالمياً : وذلك بحيث أن اندماج الاقتصاد والبنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي يوفر فرصاً ومكاسب لا غنى عنها من منطلق الاستناد إلى قاعدة اقتصادية صحيحة تنص على أن المنافسة العالمية تعمل على تحسين كفاءة استخدام الموارد، ومن ثم التسليم مصرفياً بأهمية تحرير القطاع المالي في إطار تنظيمي ومؤسسي سليم، وهذا الخيار تدعمه جملة من التحديات التي تواجه القطاع المصرفي الجزائري الذي تأثر بالعولمة وإفرازاتها وسيكون إزاءه الخيار المناسب المتمثل في الاندماج بين البنوك. (جابر شنجار، 2007، صفحة 300) و تجدر الإشارة هنا إلى أن البنوك الجزائرية تمتلك إطارا تشريعيا متكاملا فيما يتعلق بعمليات اندماجها سواء مع بعضها البعض أو مع بنوك أجنبية أو حتى مع مؤسسات أخرى غير بنكية كمؤسسات التأمين مثلا؛ وبالتالي فلا وجود لعائق تشريعي يمنع الاندماج البنكي في الجزائر، أما بخصوص الدمج المصرفي وهو ذلك النوع من الاندماج التعسفي الذي تمارسه البنوك المركزية في إطار المحافظة على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي، فلا وجود له ضمن التشريعات البنكية أو غيرها من التشريعات التي تحكم أعمال البنوك، وهو أحد الأسباب المفسرة لعدم تسجيل ولا حالة واحدة للاندماج البنكي في الجزائر، خاصة في ظل تعثر أحد البنوك التي يكون مآلها إعلان الإفلاس مباشرة وسحب رخصة اعتمادها.

978-9931-9701-1-8

خاتمة:

إن النظرة الشاملة الغير مطمئنة للبنوك الجزائرية تفرض على أصحاب القرار السعي بجد نحو صياغة إستراتيجية فعالة تخدم هذه البنوك بصفة خاصة وتفعل دورها الاقتصادي التنموي في البلد بصفة عامة، فالدعم المالي الممارس والمستمر للبنوك العمومية- حيث وصل المبلغ المخصص لإعادة رسملة البنوك العمومية 42 مليار دينار سنة 2016 (الموقع الاقتصادي الإخباري الجزائري" إيكو ألجيريا "، 2021)، وهو ما يساهم أساسا في تطهير ديونها قبل الدعم لأصولها أو زيادة مواردها يمكن أن يمنح الطمأنينة في قلوب الكثير من المسؤولين، لكن إلى متى يبقى هذا الدعم الذي يغطي أعين أصحاب القرار عن اتخاذ التدابير العلمية السليمة و الملائمة في التسيير للرقي بقطاعنا البنكي وليس التغطية والتستر على عيوبه خوفا من فضيحة الإفلاس؟، إن هذا الدعم شجع بطريقة غير مباشرة على تفشي ظاهرة الاختلاسات التي تشهدها البنوك الجزائرية وتحديدا وكالاتها. فالواقع الذي يعيشه القطاع البنكي الجزائري يدل على حقيقة واحدة وهي وجوب إعادة هيكلته بطريقة تضمن إعادة هيكلة جوانبه التشريعية بصفة أساسية ثم التنظيمية والإدارية فالرقابية قبل التفكير في الدعم المالي وفقط، لأن هذا الدعم لن يؤدي إلا إلى تبذير المالي العام بسبب سوء التسيير.

تعتبر البنوك الجزائرية الممول الأساسي لمختلف المؤسسات الاقتصادية في الجزائر أو بعبارة أخرى الممول الأساسي للتنمية في الجزائر. وللأسف فانّ الواقع التنافسي للبنوك الجزائرية يفرض على أصحاب القرار وقف الامتيازات الممنوحة للبنوك العمومية وتهيئة الظروف الملائمة لإتباع أساليب عقلانية تدعم موقف هذه البنوك التنافسي، فالبنوك الجزائرية خلال السنوات القادمة لن تجد مكانا لها في ظل المنافسة الشديدة للبنوك الأجنبية التي ستجد الحرية في دخول السوق الجزائري خاصة بعد التسهيلات والإصلاحات التشريعية التي تشجع على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يفرض على البنوك الجزائرية بصفة خاصة والمنظومة البنكية بصفة عامة التفكير بجدية في أحد البدائل الاستراتيجية الكفيلة بالنهوض بها وبالتالي النهوض باقتصاد الدولة ككل لا سيما والدولة تتبع توجها لتنويع اقتصادها وعدم اعتمادها على عائدات المحروقات لتمويل خزينتها

978-9931-9701-1-8

الإحالات والهوامش:

الموقع الاقتصادي الإخباري الجزائري" ايكو ألجيريا " . (21 05, 2021). تم الاسترداد من www.eco-algeria.com

الجريدة الرقمية الإخبارية، الخضرة. كوم. (01 06, 2021). تم الاسترداد من elkhadra - Algérie, Société, Economie, Sport, Éducation,Culture, Emploi

Benzai, Y. (2016). *Mesure de l'Efficience des Banques Commerciales Algériennes par les Méthodes Paramétriques et Non Paramétriques.* Récupéré sur Université Abou Bakr Belka.

http://www.bank-of-algeria.dz. (s.d.).

اتحاد المصارف العربية . (s.d.). Récupéré sur http://www.uabonline.org

أسماء بللعما. (2019). دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر. *أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود ومالية*. جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر: قسم العلوم القسم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،.

السعيد بوشول. (2017). ، رشيد غانية، سعاد جرمون، (2017): المقاولاتية كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي - دراسة حالة: المملكة العربية السعودية. (جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المحرر) *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*(7).

الشارف ,ب & ,.بوحفص ,ح .(2018) .التنويع الاقتصادي في الجزائر :دراسة قياسية لتأثير القطاعات الأساسية خارج المحروقات خلال الفترة .2017- 1990*مجلة دفاتر اقتصادية*.

الموقع الاقتصادي الإخباري الجزائري "ايكو ألجيريا . (s.d.). Récupéré sur www.eco-algeria.com

بشير هادي عودة الطائي. (2021). دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق: الشروط وآليات القياس دراسة كمية للسنوات 2003 – 2019. (جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المحرر) *مجلة شمال إفريقيا، 17*(26).

حامد عبد الحسين الجبوري. (2016). التنويع الاقتصادي واهميته للدول النفطية. *شبكة النبأ المعلوماتية*.

سليمان ناصر. (6-7 06, 2005). النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة. *الملتقى الدولي للإصلاحات الاقتصادية في ظل العولمة – واقع وتحديات-*. (الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور الألمانية، المحرر)

سليمان ناصر. (6-7 06, 2005). النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة،المنعقد الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور الألمانية، المكتبة الوطني. *الملتقى الدولي للإصلاحات الاقتصادية في ظل العولمة – واقع وتحديات-*. (الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور الألمانية، المكتبة الوطنية، المحرر) الجزائر.

سليمان ناصر. (17-18 04, 2006). تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية الجزائرية – الأسلوب والمبررات-،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. *الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية* . الشلف الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.

سليمان ناصر، و أدم حديدي. (2015). تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة- أي دور لبنك الجزائر؟-. *لمجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية* .

عبد الرزاق حميدي. (2014). *أثر إدارة الجودة الشاملة في تطوير تنافسية البنوك- مع الإشارة لحالة الجزائر-*. (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المحرر) تم الاسترداد من أطروحة دكتوراه غير منشورة.

عمار لوصيف، و لزهر العابد. (2019). نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات -رؤية استشرافية-. *مجلة العلوم الإنسانية*(52).

محمد أمين لزعر. (2014). *سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية*. تم الاسترداد من المعهد العربي للتخطيط: https://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2014/221_P14017-1.pdf

وردة شرشم، و عبد المجيد قدي. (2020). اتجاهات تعامل بنك الجزائر مع تطورات السيولة البنكية في الجزائر خلال الفترة (2016-2002). *مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي*(14).

978-9931-9701-1-8

أثر الاستراتيجيات التسويقية الناجحة على أداء قطاع التصدير في الجزائر (تجارب بعض المؤسسات الاقتصادية في الجزائر)

The impact of successful marketing strategies on the performance of the export sector in Algeria (experiences of some economic institutions in Algeria)

- **علال عادل:** طالب دكتوراه سنة الثالثة، 8 ماي 45 قالمة، الجزائر.
- **بورنان الشرف شيماء:** طالبة دكتوراه سنة الثالثة، 8 ماي 45 قالمة، الجزائر.

الملخص:

تمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في معرفة دور المزيج التسويقي الدولي في تحسين الأداء التصديري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، ومن أجل تحقيق ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في بعض أجزاء الورقة البحثية إضافة إلى المنهج الاستقرائي لدراسة أهم التجارب الناجحة لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في اختراق الأسواق الدولية.

ولقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: لا تخلو دولة من فرص التصدير إليها أو الاستيراد منها بغض النظر عن مستوى تطورها، من هنا بات على المسوق أن يطور أساليب وطرق معينة وجعلها كأولويات لدخول الأسواق الأجنبية من بينها: التصدير، التحالفات الاستراتيجية...الخ، كما يسهم المنتوج الدولي في تنمية الأداء التصديري عبر مراعاة خصائص المنتوج في الأسواق الدولية، ويسهم الترويج الدولي في تنمية الأداء التصديري عبر مراعاة العوامل المؤثرة في الترويج على نطاق دولي، أما التوزيع الدولي يسهم في تنمية الأداء التصديري عبر اختيار استراتيجية التغطية السوقية الأكثر ملائمة.

الكلمات المفتاحية: التسويق الدولي، المزيج التسويقي الدولي، الأداء التصديري، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

التصنيف: M31

Summary:

The main objective of this study is to know the role of the international marketing mix in improving the export performance of the Algerian economic institution.In order to achieve this, the descriptive analytical method was relied on in some parts of the research paper in addition to the inductive method to study the most important successful experiences of some Algerian economic institutions in penetrating international markets.

The study found To a number of results, the most important of which are: No country is devoid of export or import opportunities Regardless of their level of development, the marketer has to develop certain methods and methods and make them as priorities to enter foreign markets, including: export, strategic alliances ... etc. The international product also contributes to the development of export performance by taking into account the characteristics of the product in international markets, International promotion contributes to the development of export performance by taking into account the factors affecting promotion on an international scale, while international distribution contributes to developing export performance by choosing the most appropriate market coverage strategy.

Keywords: international marketing, international marketing mix, export performance, Algerian economic institution.

Jel Codes Classification : M31

978-9931-9701-1-8

تمهيد

شهدت نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين سلسلة من التطورات والأحداث المهمة في العديد من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ما أسهم في تبلور نظام اقتصادي عالمي جديد، فمع اشتداد المنافسة الدولية اضحى النشاط التصديري محركا للتكتلات الاقتصادية الإقليمية والدافع لتنامي دور منظمة التجارة العالمية، هذا الواقع جعل المؤسسات الاقتصادية المحلية أكثر عرضة لمواجهة المنافسة المحلية وعالمية في آن واحد، الأمر الذي يفرض عليها ضرورة الاستجابة لمقتضيات التسويق الدولي، فتبني استراتيجيات التسويق الدولي يسمح بانتقال هذه المؤسسات من الاحتكار إلى المنافسة ومن الاستقرار إلى الديناميكية.

ومن بين الطرق التي تعتمد عليها المؤسسة الاقتصادية المحلية للدخول والتواجد في الأسواق الخارجية، نجد التصدير الذي يكتسي أهمية بالغة على مستوى السياسة الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، فكل مؤسسة منتجة لسلعة أو خدمة تتبنى تفكيرا عالميا يدخل التصدير ضمن استراتيجياتها لجملة الفوائد المترتبة عنه في زيادة التنافسية وتقليل التكلفة وزيادة جودة منتجاتها وتحقيق إمكانية الوصول لمستويات عالية من التشغيل الإنتاجي للطاقات المتاحة نتيجة تباطؤ فرص تشغيلها في السوق المحلي، فضلا عن تحقيق أهداف الربح والنمو والاستقرار في حجم الإنتاج والمبيعات.

استنادا إلى ما سبق عرضه تتجلى معالم إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي :

ما مدى مساهمة المزيج التسويقي الدولي في تحسين الأداء التصديري للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- ✓ تعتبر عملية التصدير من الأنشطة الهامة للمؤسسات التي تسعر إلى تحسين وضعها التنافسي سواء محليا أو خارجيا.
- ✓ إبراز أهمية المزيج التسويقي الدولي وأثره في تحسين الأداء التصديري عبر تقديم منتجات تنافسية تستجيب لرغبات المستهلك الأجنبي من حيث التسعير والتوزيع والترويج.
- ✓ هذا النوع من الدراسات يحتاج إليه الاقتصاد الوطني والمؤسسات الاقتصادية الوطنية المطالبة بترقية صادراتها باتجاه الأسواق الدولية عبر الممارسات التسويقية للانتقال بالاقتصاد الوطني من محنة الريع والتبعية للمحروقات إلى اقتصاد منتج للقيمة وبقاعدة اقتصادية متنوعة.

منهجية وخطة الدراسة

اعتمدت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي في بعض أجزاء الورقة البحثية، إضافة إلى المنهج الاستقرائي لدراسة بعض التجارب الناجحة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في اختراق الأسواق الدولية، وذلك بالاعتماد على البيانات والدراسات المتوفرة.

بناءا على ما سبق، فقد تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

- ✓ التسويق الدولي قضية المؤسسة المصدرة.
- ✓ سياسات المزيج التسويقي الدولي.
- ✓ الأداء التصديري واسهام المزيج التسويقي الدولي في تنميته.
- ✓ تجارب بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في اختراق الأسواق الدولية.

978-9931-9701-1-8

I-التسويق الدولي قضية المؤسسة المصدرة

يعتبر التسويق الدولي المركز الرئيسي الذي تدور حوله مختلف النشاطات الأخرى للمؤسسة فهو المسؤول عن دراسة السوق وجذب الزبائن والاحتفاظ بهم، فهو بذلك المحدد لنجاح واستمرارية المؤسسة عبر فهم الفرص في الأسواق الخارجية واستيعابها لضمان النجاح في مواجهة المنافسة الدولية.

I-1-تعريف التسويق الدولي

*عرفت الجمعية الأمريكية للتسويق (1985) التسويق الدولي بأنه "عملية دولية لتخطيط وتسعير وترويج السلع والخدمات لخلق التبادل الذي يحقق أهداف المؤسسة والأفراد" (الخطيب فهد سليم وعواد محمد سليمان، 2002، صفحة 194).

*عرف كولتر 1997 التسويق الدولي على أنه "عبارة عن نشاط ديناميكي مبتكر للبحث عن المستهلك القابع في سوق تتميز بالتفاوت والتعقيد والوصول إلى هذا المستهلك وإشباع رغباته" (العبدلي قحطاني والعلاق بشير، 2009، صفحة 374).

*كما عرفه croué 2003 على أنه "عبارة عن منهجية أو مسار عمل موجه للاستغلال الأمثل قصد تعظيم الموارد وتركيز أهداف المؤسسة صوب الفرص المتاحة في الأسواق العالمية" (Croué Charles, 2003, p. 102).

يلاحظ من هذه المفاهيم أن التسويق الدولي هو مجموعة من الأنشطة المتكاملة والمتناسقة والمتعلقة بإنتاج وتسعير وترويج وتوزيع منتجات المؤسسة وفقا للاعتبارات البيئية السائدة لتسهيل انسيابها وتدفقها إلى الأسواق الدولية المستهدفة، بهدف إشباع حاجات ورغبات المستهلكين.

I-2-أهمية التسويق الدولي

تكمن أهمية التسويق الدولي من خلال الفوائد التي تعود على الدولة والمؤسسة والمجتمع ككل فيما يلي:

I-2-1-بالنسبة للدولة:

- ✓ استفادة الدول من الاستثمارات الأجنبية المباشرة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا رغم أن الدول المستثمرة في الدول النامية لا تعمل إلا لمصلحتها الخاصة.
- ✓ يساهم في خلق مناصب شغل من خلال التوسع في نشاط المؤسسة بغية تحقيق أكبر عائد من خلال رفع حجم الإنتاج.
- ✓ الإسهام في دعم عجلة التنمية لأن التسويق الدولي يحتاج إلى مهارات ويخضع لعدة اعتبارات أخرى. (الحماد خالد، 2010، الصفحات 15-16).
- ✓ تخفيض تكلفة اليد العاملة والمواد الأولية.

I-2-2-بالنسبة للمؤسسة:

- ✓ يمكن للمؤسسة من الاستفادة من اقتصاديات الحجم من جراء اتساع السوق الذي تتعامل معه وهذا ما سينعكس إيجابا على تخفيض تكاليف الإنتاج للوحدة الواحدة. (البكري تامر، 2006، صفحة 276).
- ✓ النشاط في بيئة يسودها التنافس تتطلب من المؤسسة المصدرة تطوير الهيكل الإنتاجي والمواصفات الفنية واستخدام أساليب ترويج أكثر تأثيرا في الأسواق، وهذا ينعكس إيجابا على الصناعات التصديرية لهذه المؤسسة.
- ✓ يفرض على المؤسسة اليقظة الدائمة من أجل المحافظة على المكتسبات، كما أنه يساعد على اكتشاف أسواق جديدة ومن ثمة استهدافها. (فارس فضيل، 2010، صفحة 30).
- ✓ التوفيق بين العرض والطلب، فإذا كان الطلب المحلي على منتوج ما غير كاف وبالتالي يمكن المؤسسة من اتخاذ قرار الدخول إلى الأسواق الدولية من أجل زيادة الطلب على هذا المنتوج.

I-3-أساليب اختراق الأسواق الدولية

978-9931-9701-1-8

*حدد (Donal and Wndell, 1993) ستة طرق لدخول المؤسسة الأسواق الدولية كما يبينه الشكل الموالي:

شكل رقم (01): الطرق الستة لدخول الأسواق الدولية

المصدر: (الصميدعي محمود جاسم و يوسف ردنية عثمان، 2007، صفحة 134)

*أما كوتلر (kotler 1997) فقد أشار إلى وجود خمسة أساليب لدخول الأسواق الدولية موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم (02): الطرق الخمسة لدخول الأسواق الدولية

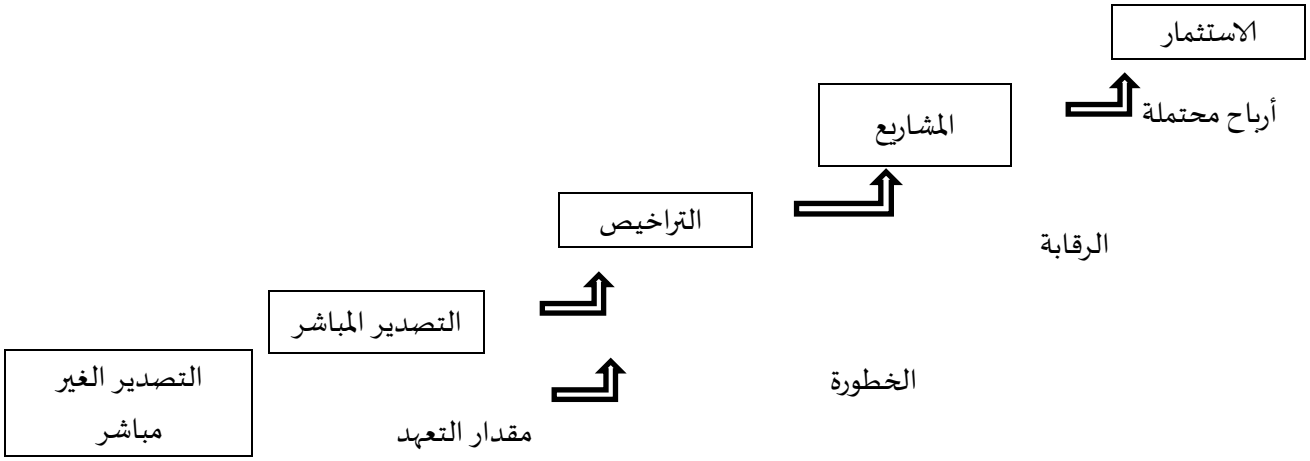

المصدر: (البكري تامر، 2006، صفحة 279).

978-9931-9701-1-8

*وحدد كل من (kotler et aremestrong 1999) ، ثلاثة طرق رئيسية لدخول الأسواق الدولية:

شكل رقم (03): الطرق الثلاث لدخول الأسواق الدولية

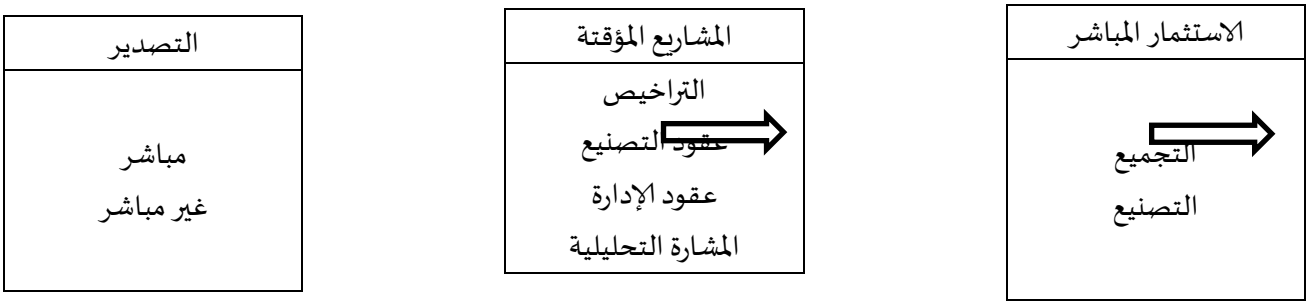

المصدر: (kotler et aremestrong, 2008, p. 553)

I-3-1-التصدير: يعتبر التصدير أبسط طريقة تستطيع بها المؤسسة الدخول إلى السوق الأجنبية، فهو قدرة الدولة ومؤسساتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق دولية أخرى. (النجار فريد، 2002، صفحة 15)

I-3-2-التراخيص: في هذا المدخل للتعامل مع الأسواق الأجنبية يتم بيع حقوق استخدام اسم العلامة أو الخبرة بحيث يمكن مانح الترخيص وصاحب العلاقة للمرخص له بيع سلع وخدماته تحت نفس اسم العلامة في الأسواق الخارجية، كما يمتاز هذا المدخل بأنه لا يتطلب من المؤسسة المرخصة استثمارا ماليا في الدولة الأجنبية وانتشار اسم علامتها دوليا، ولكنها في المقابل لا تستطيع الرقابة والسيطرة بشكل مطلق على كيفية إنتاج وتسويق المنتجات التي تحمل اسمها، وبذلك تكون التراخيص أقل مخاطرة بالنسبة للشركة الأجنبية. (سويدان نظام موسى، 2010، صفحة 391)

I-3-3-المشاريع المشتركة: تختلف المشاريع المشتركة عن الترخيص من حيث أن الشركة الأم لها حق الملكية في الشركة الأجنبية حيث تقدم هذه الصيغة للشركة الأم حق التصويت (51%) والذي لم يكن له وجود في الترخيص، تحدث المخاطرة عندما تشترك شركات أجنبية مع شركات وطنية في إقامة مشاريع ذات ملكية ورقابة مشتركة وغالبا ما تكون هذه الصيغة ضرورية أو مرغوبة لأسباب سياسية واقتصادية، غالبا ما تحدث صيغة المشاريع المشتركة في الصناعات ذات الاستثمارات الكبيرة كالصناعات الاستخراجية أو عندما تعاني الشركات ضعفا في الموارد المالية أو البشرية أو الادارية والتي لا تتمكن من تحمل مخاطرها بمفردها. (الصميدعي محمود جاسم و يوسف ردنية عثمان، 2007، صفحة 293).

I-3-4-الاستثمار المشترك (التحالفات الاستراتيجية): تعمل أغلب الشركات الدولية على إجراء التحالف الاستراتيجي فيما بينها لزيادة قدراتها الانتاجية والتكنولوجية والتسويقية لتستطيع السيطرة على المنافسة في أغلب المواقع في الأسواق الدولية، إذ يعرف على أنه الموافقة على التعاون بين المنافسين، حيث تتم هذه الاستراتيجية بين شركات من بلدان مختلفة مع تحقيق فوائد. (الزغبي علي فلاح، عزام زكريا أحمد، 2012، صفحة 337)

II- سياسات المزيج التسويقي الدولي

لقد أجمع عدد كبير من الخبراء والمختصين في مجال التسويق على أن مفاهيم ومحتويات عناصر المزيج التسويقي الدولي هي نفسها مفاهيم ومحتويات المزيج التسويقي المحلي، غير أن آلية تطبيق ومدى استخدام هذه العناصر يكون مختلفا في النطاق الدولي عن النطاق المحلي.

978-9931-9701-1-8

II– 1–المنتج الدولي

المنتج له أهمية حيوية بالنسبة لأي مؤسسة على اختلاف حجمها أو طبيعة نشاطها. إذ تعرف سياسة المنتوج الدولية على أنها مجموع القرارات من أجل بيع تشكيلة منتجات في آن واحد أو عدة أزواج منتجات/أسواق، فهي إذا قرارات متعددة باختيار تشكيلة المنتجات ونوع الغلاف وشكل المنتوج وعلامته والضمانات الممنوحة، فضلا عن الاختيار ما بين سياسة التوحيد والتعديل للمنتجات. (غول فرحات، 2008، صفحة 116)

ويمكن أن تظهر أهمية المنتج الدولي في العناصر التالية:

- ✓ يعتبر المنتج الحلقة الرئيسية لتحقيق الاتصال بين الطرفين مؤسسة/مستهلك.
- ✓ إن الاهتمام المتزايد بهذه الحلقة سوق بينهم في زيادة مكانة وموقع المؤسسة في السوق وعليه رفع حصة الأرباح.
- ✓ يسهم المنتج إلى حد كبير في تكوين حالة تطور اجتماعي لدى الأفراد لاعتماد ما هو جديد وبما يسهل عملية الاستخدام والاستفادة منه بشكل أفضل.
- ✓ يسعى مقدم المنتج من خلاله إلى تتبع حاجات ورغبات المستهلكين المتجددة من خلال تقديم منتجات مواكبة لذلك. (البكري تامر، 2006، صفحة 126)

II– 2–التسعير الدولي

تعتبر عملية تحديد سعر المنتجات من القرارات الرئيسية في سياسة المزيج التسويقي ذلك أن السعر يؤثر إلى حد كبير على مبيعات وأرباح المؤسسة. فالسعر الدولي هو تلك القيمة التبادلية للمنتوج المسوق دوليا والتي تستجيب لاعتبارات في تحديدها من طرف المؤسسة ولأساليب استراتيجية في تعديلها، وعلى اعتبار أن الاختلاف الوحيد بين التسويق الدولي والتسويق المحلي يكمن في المناخ الدولي، لذلك يختلف السعر الدولي عن المحلي بسبب وجود عوامل تخص الأسواق الدولية أكثر حدة في تأثيرها على تحديده وعلى استراتيجياته في الوقت الذي يجب أن تحرص فيه المؤسسة على إرضاء المستهلكين الدوليين وعلى تحقيق أهدافها في تلك الأسواق. (فارس فضيل، 2010، صفحة 254)

II– 2–1–أهمية التسعير الدولي

- ✓ يعتبر التسعير وسيلة لتحقيق أهداف المؤسسة، كما يعتبر العامل المهم والمؤثر مباشرة على ربحيتها ولهذا فإن اتخاذ قرار التسعير يتضمن إشراك عدة إدارات أخرى معينة مثل: الإنتاج، التمويل...الخ، كما يمثل العنصر الوحيد من عناصر المزيج التسويقي الذي يؤدي إلى توليد الإيرادات.
- ✓ يتميز السعر بالمرونة حيث يمكن تغييره وفقا لمستجدات البيئة التسويقية وهذا الأثر الناجم عن مرونة التغيير يعطي نتائج سريعة على فترات قصيرة بالمقارنة مع باقي عناصر المزيج التسويقي. (قيو كاترين، 2008، صفحة 197)
- ✓ السعر عادة يساهم في التمييز بين المنتجات العالية الجودة والمنتجات القليلة الجودة عند الترويج للمنتجات.
- ✓ الميزة التنافسية تتحقق من خلال تقديم منتجات بسعر أقل أو باستخدام بعض أساليب التمييز وتقديم منتج أفضل يعتقد المستهلكون أنه يستحق سعرا أعلى.
- ✓ يساعد التسعير على تحديد الفرص عند اختيار الوسطاء، فالمؤسسة تحتاج إلى تجار الجملة للقيام بالتخزين والترويج وتسليم البضاعة مقابل تخفيضات تجارية ويتم ذلك بتحديد السعر المناسب، ويجب على المنتجين أن يتوقعوا كيف سيكون رد فعل الوسطاء تجاه سياستهم التسعيرية المتعلقة بهامش الربح والحسومات الأخرى. (الزغبي علي فلاح، عزام زكريا أحمد، 2012، صفحة 204)

978-9931-9701-1-8

II– 3–التوزيع الدولي

يفرض تباعد المستهلكين عن أماكن الإنتاج بفعل تواجدهم وانتشارهم في أماكن بعيدة ومتفرقة ليس فقط على مستوى الدولة الواحدة وإنما على مستوى عدد معين أو معتبر من الدول عبر العالم، الأمر الذي يلزم إدارة التسويق بالاعتماد على الوظيفة التي تضمن لهم تصريف منتجات المؤسسة بشكل سهل من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها، فعملية التوزيع هي الوظيفة التي تضمن تحقيق هذا المبتغى في إطار عملية التبادل بين الطرفين، فهو عبارة عن عملية إيصال المنتجات إلى المستهلك النهائي أو الصناعي، وذلك عن طريق مجموعات الأفراد والمؤسسات التي يتم عن طريقها خلق المنافع الزمانية والمكانية والحيازية للسلع. (معلا ناجي، توفيق رائف، 2005، صفحة 241)

II– 3–1–خصائص التوزيع الدولي

يتميز التوزيع عن باقي عناصر المزيج التسويقي بالخصائص التالية:

- ✓ **التوزيع متغير ذو أهمية بالغة:** شأنه في ذلك شأن كل عناصر المزيج التسويقي الذي يكتسي أهمية معينة من منظور عملياته، وأهمية التوزيع المميزة تبرز في أن المؤسسة لا تستطيع بيع منتجاتها دون الاعتماد على قناة التوزيع حيث أن اتاحة المنتج في الزمان والمكان المناسبين تتم عبر التوزيع وبذلك تنعدم تماما إمكانية الاستغناء عن هذا العنصر التسويقي.
- ✓ **التوزيع متغير ضعيف المرونة:** تعتبر عملية تصميم وبناء هيكل وقناة التوزيع آلية تتم على المدى الطويل: هذا ما يجعل من الصعب إجراء أي تعديل في نظام التوزيع لمواجهة ظروف معينة تفرضها البيئة التسويقية من منافسة وغيرها هذا ما يجعله ضعيف المرونة والتكيف مع هذه التغيرات.
- ✓ **التوزيع متغير يصعب التحكم فيه:** يستطيع المنتج تصميم سلعه وخدماته وفق التصور الذي يجده مناسبا، كما يقوم بتسعير هذه المنتجات وإطلاق الحملات الترويجية المساندة لتسويق المنتج في السوق الدولي، إلا أن الأمر يختلف بالنسبة للتوزيع أين يفقد المنتج نسبيا السيطرة على السلعة بمجرد انتقال ملكيتها إلى الوسطاء فهو لا يستطيع فرض سياسته على الموزعين وإجبارهم على تطبيقهم خاصة في التوزيع الغير المباشر إلا في حالات قليلة وهنا على المنتج اللجوء إلى أساليب التحفيز وعليه أن يبحث على إقامة علاقة تعاون وتفاهم مع هؤلاء الوسطاء. (Lendrevie Jaques et Lindon Denis, 2008, p. 414)

II– 4–الترويج الدولي

الترويج يعمل على تنشيط الطلب على السلع الحالية وخلق الطلب على السلع الجديدة التي تطرحها المؤسسة في السوق، في ذات السياق يكتسي الترويج أهمية أكبر على مستوى التسويق الدولي بفعل البعد الجغرافي والتقني الذي يفصل المؤسسة عن المتعاملين المستهدفين من الوسطاء والمستهلكين الذين تتعامل معهم، ناهيك عن كون السوق الدولي يمتاز بالمنافسة الشديدة بفعل التنوع والكم الهائل المطروح من المنتجات في السوق الدولي، إضافة إلى اعتبارات أخرى تظهر على النطاق الدولي نتيجة التركيبة البيئية وتعقيداتها واختلافاتها من دولة لأخرى. إذا الترويج الدولي يعني استخدام المؤسسة المسوقة دوليا لمجموعة من الأساليب وفق استراتيجية واضحة ومحكمة من أجل إقناع المستهلكين في الأسواق الدولية التي يتعامل معها على اتخاذ قرار اقتناء منتجاتها وثباتهم على الولاء لها، أو تكريس ثقتهم من جديد في اقتناءها بما يخدم أهداف محددة لها. (فارس فضيل، 2010، الصفحات 278-279)

II– 4–1–أهمية الترويج الدولي

يمكن مناقشة أهمية الترويج الدولي عبر ثلاث مستويات هي:

- ✓ **أهمية الترويج للمؤسسات:** تتزايد أهمية الترويج للمؤسسات سواء كانت صغيرة أو كبيرة بشكل متزايد حيث أن كل الدلائل تشير إلى أن الاتفاق على الترويج أدى إلى زيادة المبيعات، كذلك فإنه من الصعب تصور منظمة أعمال لا تستخدم الترويج في

978-9931-9701-1-8

أي شكل من أشكاله لترويج سلعتها أو خدمتها، فهو وسيلة الاتصال بين المؤسسة وجماهيرها كما يساهم في تحسين صورتها في المجتمع وتقوية مركزها التنافسي.

✓ **الأهمية الاقتصادية للترويج:**

- يعتبر مجالا هاما من مجالات العمل في تسيير الأعمال والتجارة.
- يؤدي إلى زيادة المبيعات من سلعة معينة مما يسمح بتحقيق وفرات الحجم الكبير في الإنتاج، وينعكس أثر ذلك في تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي تخفيض سعر السلعة، مما يجعلها متاحة لفئة كبيرة من المستهلكين.
- يعتبر نوعا من الإضافة إلى معلومات المستهلكين، وهذا يمثل جانبا تعليميا للترويج الدولي.

✓ **الأهمية الاجتماعية للترويج:**

- ارتفاع مستوى تعليم الجماهير.
- كثرة السفر إلى الخارج مما يزيد من وعي المواطنين وتقبله لأي نشاط ترويجي.
- بعد المسافة بين المنتج والمستهلك مما يتطلب إيجاد وسائل اتصال لنقل المعلومات بينهم.
- كثرة عدد الشركات المتنافسة في السوق. (العاصي شريف أحمد شريف، 2006، صفحة 396)

III–الأداء التصديري واسهام المزيج التسويقي الدولي في تنميته

قبل المرور لإسهامات المزيج التسويقي الدولي في تنمية الأداء التصديري، لابد من تقديم تعريف للأداء التصديري فهو محصلة المواءمة التفاعلية بين المحددات الداخلية للمؤسسة والمحددات البيئية المحيطة بها فتترجم في شكل استجابة سلوكية معينة تجسدها الآلية التي تزاول بها المؤسسة نشاطها التصديري في الأسواق الدولية، ويتم التعبير عنه بمؤشرات تقيس درجة انجاز الأهداف المسطرة مسبقا من قبل المؤسسة المصدرة اعتمادا على معايير كمية مالية ومعايير ذاتية بتقديرات شخصية.

والشكل الموالي عبارة عن نموذج عام للأداء التصديري:

978-9931-9701-1-8

شكل رقم (04): نموذج عام للأداء التصديري

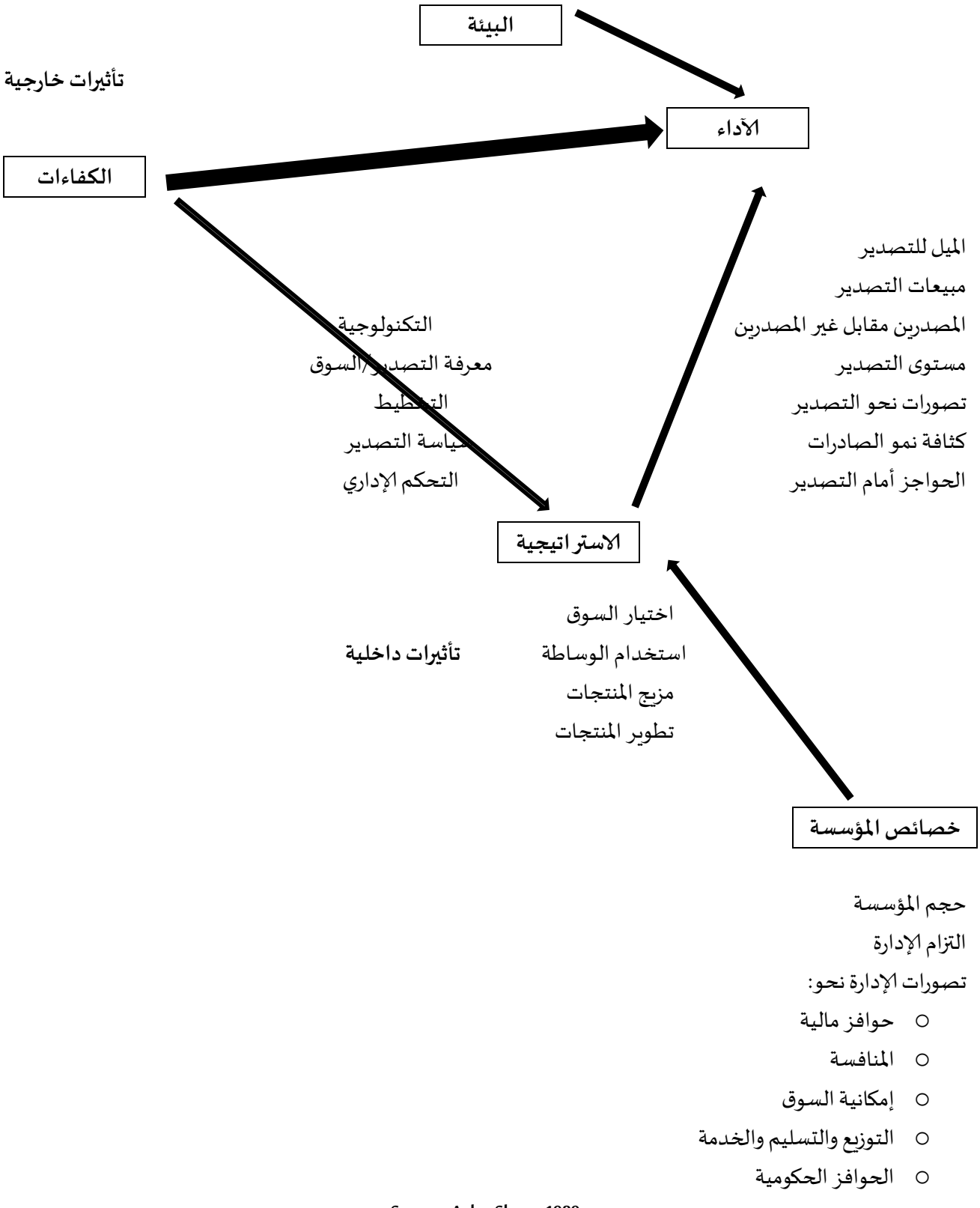

Source : Aaby, Slater, 1989

978-9931-9701-1-8

III-1-اسهام المنتوج الدولي في تنمية الأداء التصديري

يجب أن يشمل منتوج المؤسسة المصدر عددا من الخصائص والخدمات حتى تتمكن من تسويقه دوليا بما يستجيب لأكبر قدر من متطلبات المستهلكين الدوليين، ومن ثم تتمكن من تحقيق أهدافها التسويقية المتمثلة في تعظيم الأرباح بالتوازي مع تخفيض التكاليف وتعظيم حصصها السوقية لأجل تحقيق أهداف وجودها (فارس فضيل، 2010، صفحة 247)،وبناءا على ذلك يمكنها من أن تحسن المفاضلة بين سياستي التنميط أو التعديل لمنتجاتها المصدرة.

III-1-1-مراعاة خصائص المنتوج في الأسواق الدولية:

المؤسسة يجب أن لا تهتم فقط عند تسويق منتوجاتها في الأسواق الدولية بتبني سياسة الجوهر المادي، بل عليها أن تهتم بوضع سياسات تخص الجوانب الملموسة في المنتوج وكذلك الخدمات الإضافية المتعلقة به، والتي تتمثل في:

- سياسة العلامة التجارية أو التميز.
- سياسة التعبئة والتغليف في الأسواق الدولية.
- سياسة التبيين في الأسواق الدولية (البيانات التي يتم الافصاح عنها حول المنتج).
- أهمية اسم بلد المنشأ (بلد المنتج).
- الجودة والمواصفات العالمية.
- سياسة الضمان والخدمة في الأسواق الدولية.

III-1-2-المفاضلة بين سياستي التنميط والتعديل:

من أهم المشكلات التي تواجه رجل التسويق الدولي عند وضع سياسات المنتجات المصدرة هي المفاضلة ما بين تصدير منتجات نمطية لإشباع احتياجات مختلف المستهلكين في السوق الدولية، وما بين تكييف منتجاته بحسب الظروف الخاصة بكل سوق أجنبي على حدي (العمر رضوان المحمود ، 2007)،وبذلك تجد المؤسسة نفسها بين بديلين:

- **البديل الأول:** تسويق نفس المنتوج الذي تقوم بإنتاجه وتسويقه بالسوق المحلي وبدون أي تعديلات في الأسواق الدولية، وهذا الخيار يأخذ التسمية التالية: سياسة الإمداد أي سياسة امتداد للمنتوج المحلي، كما يأخذ التسمية الأخرى: سياسة التنميط أي قيام المؤسسة بتقديم منتوج بمواصفات موحدة في مختلف الأسواق الدولية دون أن تجري عليه تعديلات معينة.
- **البديل الثاني:** هي عكس البديل الأول الذي يعني إدخال تعديلات على المنتوج الذي يتم إنتاجه وتسويقه محليا ليتلاءم مع متطلبات واحتياجات المستهلكين وميولتهم وأذواقهم بالأسواق الدولية، ويسمى هذا الخيار بـ: سياسة التكييف أو سياسة التعديل. (فارس فضيل، 2010، صفحة 242)

III-2-اسهام التسعير الدولي في تنمية الأداء التصديري

تصادف المؤسسة حالات يجب عليها فيها أن تعدل أسعارها إما بالزيادة أو بالنقصان وهذا بفعل التغيرات التي تشهدها المؤشرات الاقتصادية التي تنشط ضمنها المؤسسة من بينها: التضخم والتغيرات في النظم الفنية والتكنولوجية المؤثرة على خفض التكلفة...الخ (أسعد طلعت عبد المجيد، 1998)،وهذا التعديل يجب أن يكون مبني على استراتيجية معينة تتناسب مع ظروف المؤسسة وتجنبها العديد من المخاطر.

III-2-1-سياسة خفض السعر:

إن سياسة خفض الأسعار تكون مجدية في الحالات التالية:

- ✓ وجود طاقة إنتاجية كبيرة فائضة.
- ✓ انخفاض حصة المؤسسة في السوق في مواجهة سعرية قوية.
- ✓ السيطرة على السوق وقيادة الأسعار.

978-9931-9701-1-8

III-2-2-سياسة الرفع في السعر:

- ✓ إن السبب الرئيسي الذي تبرر به المؤسسة لجوئها لزيادة أسعار منتجاتها هو تأثير ارتفاع التكاليف لتجنب انخفاض الأرباح، وغالبا ما تقوم المؤسسة بهذا الإجراء لأنها تتوقع ارتفاع في معدلات التضخم أو في التكاليف وبذلك فهي تقوم بهذه الخطوة بشكل وقائي استباقي.
- ✓ أيضا الحالة الثانية التي تكون فيها رفع الأسعار مبرر هو زيادة معدل الطلب في فترات معينة على منتجات المؤسسة وعدم مقدرتها على مجاراة هذا الارتفاع بالزيادة في حجم الإنتاج.(Kotler philip et dubois bernard , 2006) ، أيضا قد ترفع المؤسسة من أسعار منتجاتها بفعل ارتفاع قيمة وجودة المنتج لدى المستهلكين بالمقارنة مع منتجات المؤسسة.

III-2-3-ردود الأفعال من تغيرات الأسعار:

إن أي تغير في مستوى الأسعار من طرف المؤسسة يثير ردود أفعال متباينة سواء من طرف المشترين أو من طرف المنافسين.

III-2-4-أسعار التصدير:

إن الأسعار الدولية (أسعار تصدير المنتجات إلى الأسواق الدولية) ليس بالضرورة أن تكون مطابقة للأسعار المحلية (أسعار المنتجات في السوق المحلية)، والأسعار الدولية قد تكون في حالات معينة مساوية للأسعار المحلية، وقد تكون في حالات أخرى أعلى من الأسعار المحلية، وقد تكون أيضا في بعض الحالات أقل من الأسعار المحلية.

III-2-5-أسعار التحويل بين الشركات العالمية وفروعها:

تعرف أسعار التحويل بتلك الأسعار التي تخص الصادرات والواردات المتعلقة بمختلف السلع والخدمات بين المؤسسة الأم الموجودة في الدولة الأصلية وفروعها الموجودة في الدولة المضيفة أو بين فرعين أو عدة فروع للمؤسسة العالمية، ويمكن تلخيص أهداف سياسة أسعار التحويل الدولي في:

- ✓ ضمان التوزيع الاقتصادي للموارد بين المؤسسات الشقيقة في البلاد المختلفة، أي زيادة الأرباح الاجمالية إلى أقصى حد في الأجل الطويل.
- ✓ وضع معيار لقياس فعالية الأداء في كل من الشركات الشقيقة، وهناك بالطبع أهداف ثانوية أخرى من بينها: توسيع نطاق السوق، تدعيم المركز التنافسي للمؤسسة، وتحقيق وفورات الإنتاج الكبيرة.

III-3-اسهام التوزيع الدولي في تنمية الأداء التصديري

لتحقيق التغطية السوقية المختارة على المؤسسة اختيار وسطاء قناة التوزيع الذين ستتعامل معهم في توزيع منتجاتها بالسوق الدولي فإن المؤسسة عليها بالحرص على ربط علاقات جيدة مع هؤلاء الوسطاء عبر المتابعة المستمرة والتسيير الحسن والتحفير للحصول على أفضل أداء منهم.

III-3-1-اختيار استراتيجية التغطية السوقية:

التغطية السوقية هي الكثافة التوزيعية في المنطقة الجغرافية بمعنى عدد الوسطاء من كل نوع والذين يجب أن يتواجدوا في القناة التوزيعية (عيد يحي سعيد علي، 1997، صفحة 207)،وتشمل هذه التغطية ثلاثة أنواع (التوزيع المكثف، التوزيع الانتقائي، التوزيع الحصري).

III-3-2-تحفيز أعضاء القناة:

من أهم النقاط التي تعتمد عليها المؤسسة لتنمية العلاقات الطيبة مع الموزعين وضمان تعاونهم نذكر:

- ✓ قيام مندوبي المؤسسة بالزيارات الدورية للموزعين لحل مشاكلهم والوقوف على وضع المنتجات في السوق التصديري.
- ✓ تقديم بعض المساعدات الترويجية للموزعين مثل: الملصقات الورقية، أدوات لعرض السلعة عليها، بعض الهدايا في المناسبات...الخ.

978-9931-9701-1-8

- ✓ تدريب عمال البيع لدى تجار الجملة والتجزئة على فن البيع وكيفية معالجة المشاكل التي تواجههم في السوق الدولية. (الصحن محمد فريد، 1996، صفحة 292)

III-3-3-تقييم أداء الوسيط:

يجب أن تتعامل المؤسسة مع عملية اختيار الوسطاء على أنها عملية مستمرة، بمعنى أنه يجب أن تقوم بمراجعة دورية لأداء كل وسيط وتقييمه على أساس معايير تضعها لهذا الغرض، والهدف من هذا التقييم هو التأكد من استمرارية صلاحية الوسيط للعمل في سلسلة توزيع سلعة المؤسسة.

III-3-4- فن عرض المنتجات:

فن العرض أو تقنيات العرض هو وسيلة تسييريه يستخدمها الموزعون في نقطة البيع لتشجيع التقاء العرض والطلب من خلال اعتماد طريقة جذابة وملفتة في ترتيب المكان في مكان البيع.

III-4-اسهام الترويج الدولي في تنمية الأداء التصديري

الترويج الدولي يسمح بالاتصال والتواصل بين المؤسسة ومختلف المتعاملين بمنتجاتها والمنتشرين في أسواقهم التصديرية، فهو يخلق حلقة ربط وجسر من التفاهم المشترك لإيصال منتجات، خدمات وأفكار للمؤسسة وفلسفتها وفقا لإمكانياتها ومواردها إلى المستهلكين المستهدفين في السوق الدولي بما يتناسب مع ثقافتهم وخصوصياتهم وتركيبتهم المجتمعية بمختلف قيمها وتوجهاتها عبر اعتماد المزيج الترويجي المناسب.

III-4-1-العوامل المؤثرة على الترويج الدولي:

هناك عدة محددات للبرنامج الاتصالي للمؤسسة في الأسواق الدولية، ومن أهمها:

- ✓ خصائص المستهلك الأجنبي.
- ✓ استراتيجية الاتصال للمنافسين وطبيعة المنافسة.
- ✓ طبيعة المنتوج الذي يراد تسويقه.
- ✓ دورة حياة المنتوج.
- ✓ الثقافة والعروض الإعلانية.
- ✓ الاختلافات اللغوية.

III-4-2-التنميط أو التكييف لسياسة الترويج الدولي:

تجد المؤسسة نفسها أمام اختيار أحد البديلين عند تنفيذ سياسة الترويج على المستوي الدولي إما تنميط سياسة الترويج بصور موحدة في جميع الأسواق المصدر لها أو تكييف السياسة الترويجية مع كل سوق أجنبي مستهدف.

- ✓ **سياسة الترويج المنمطة أو الموحدة:** إن توحيد الترويج الدولي للمؤسسة تترجم باستعمال اتصال متماثل أو متشابه في كل البلدان أو في منطقة جغرافية معينة. (غول فرحات، 2008، صفحة 182)
- ✓ **سياسة الترويج المكيفة أو المعدلة:** تكييف سياسة الترويج الدولي للمؤسسة تترجم بوضع حيزا لتنفيذ سياسة ترويج تراعي خصوصية كل سوق مصدر له على حدا، وهذا ما يجعل سياسة الترويج لكل سوق مختلفة ومستقلة عن باقي الأسواق الأخرى.

III-4-3-أنواع الاستراتيجيات الترويجية:

978-9931-9701-1-8

تعتمد صياغة الاستراتيجية الترويجية على الأهداف العامة للمؤسسة بحيث تكون هناك علامة تجارية محددة ومنتجات محددة ومنافذ توزيع تم اختيارها وأسعار تم وضعها، يمكن الإطار العام لاستراتيجية الترويج ويتوقف اختيار نوع الاستراتيجية الترويجية على جملة من العوامل أهمها: دورة حياة المنتج، نوع السوق المستهدف...الخ.

وعمليا يتوفر لدى المؤسسة نوعين رئيسيين من البدائل الاستراتيجية للمفاضلة بينهما ويتمثلان في:

- ✓ **استراتيجية الدفع:** في ظل هذه الاستراتيجية يحاول المنتج إقناع تاجر الجملة بالتعامل في مجموعة السلع التي ينتجها مستخدما في ذلك جهود البيع الشخصي خاصة للتأثير عليه، فهو يهدف إلى إقناعه بالحصول على معينة من السلع لتصريفها، وبنفس الأسلوب يقوم تاجر الجملة بالتأثير على تاجر التجزئة للتعامل مع هذه السلع والذي يقوم بدوره بالتأثير على المستهلك واستمالته للشراء.
- ✓ **استراتيجية الجذب:** البديل الثاني من الاستراتيجيات الترويجية هو استراتيجية الجذب (العبدلي قحطاني والعلاق بشير، 2009، صفحة 291)، وتسمى هكذا لأنها تركز على المستهلك النهائي لإقناعه وحثه على شراء المنتج أو الخدمة، وبالتالي خلق الطلب عليها وجعله يطلبها من أعضاء القناة التوزيعية ويبدو واضحا من هذه الاستراتيجية أنها تعتمد على الإعلان بشكل ساسي أكثر من بقية العناصر الأخرى للمزيج الترويجي، حيث تعتمد على الإعلان المكثف مع التكرار الذي يؤدي بالنتيجة إلى جعل المستهلك يسأل الموزع عن المنتج أو الخدمة، والذي يقوم بدوره بتوفيرها عبر القنوات التوزيعية، فالمستهلك يطلب السلعة من تاجر التجزئة الذي بدوره يطلبها من تاجر الجملة ويطلبها هذا الأخير من المنتج.

V- تجارب بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في اختراق الأسواق الدولية

V-1-أساليب اختراق المؤسسة الجزائرية ALZING للأسواق الدولية

من أهم المؤسسات الجزائرية التي تساعد في تنمية وانعاش الاقتصاد الوطني، نجد مؤسسة ALZING مكملة ومساعدة في تنمية بعض القطاعات وهذا من خلال تموينها بسبائك الزنك (Zink Lingot)، حامض الكبريت(Acide Sulfurique) ، الزماك (Zamac)، الكادميوم (Cadimuim)، التي تعتبر وحدة التحليل الكهربائي للزنك، وهي وحدة صناعية لا تقل أهمية عن الصناعات الأخرى.

V-1-1-التصدير داخل مؤسسة ALZING:

إن طريقة التصدير التي تنتجها المؤسسة في اختراقها للأسواق الدولية، تعتبر الأسلوب الرئيسي والمهم عند المؤسسة وذلك لتناسب هذه الطريقة مع امكانياتها المادية والبشرية من جهة وحساسية السوق الذي تنشط فيه، حيث يتميز بدرجة عالية من المنافسة والتعقد مما يزيد عملية اختراق الأسواق الدولية صعوبة.

V-1-2-السياسات المنتهجة من طرف المؤسسة في تسويق الصادرات :

- ✓ **البحث والتنقيب على الأسواق الدولية:** تعد مهمة البحث والتنقيب عن الأسواق الدولية التي يمكن أن تستهدفها مؤسسة ALZING لطرح منتجاتها مهمة وجد محدودة وغير فعالة، نظرا لاعتمادها على طرق ووسائل بسيطة جدا تعد تقليدية إذا ما قورنت مع طرق ووسائل المؤسسات العاملة في نفس المجال، وكذلك مع الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المهمة وخاصة بالنسبة للمنتوج حمض الكبريت الذي يجب على المؤسسة طرحه في الأسواق الدولية وهذه الطرق والوسائل المتبعة من طرف المؤسسة في البحث عن الأسواق الدولية تتمثل فيما يلي:
  - معلومات حول الأسواق تتحصل عليها من طرف المصالح الدبلوماسية للدولة الموجودة عبر مختلف بلدان العالم.
  - الاتصال بالزبائن.
- ✓ **الأسواق المستهدفة من طرف مؤسسة ALZING:** قامت مؤسسة ALZING بطرح منتجاتها في عدة أسواق في مختلف البلدان الإفريقية والعربية، الآسيوية والأوروبية، باعتبارها تنتج منتجات استراتيجية ومتعددة الاستعمالات، بالإضافة إلى ذلك

978-9931-9701-1-8

يشهد الاقتصاد العالمي تطور كبير وسريع في المجالات الصناعية والتجارية، وينتج عن هذا التطور الزيادة في متطلبات الصناعة من مواد أولية، كما نعلم أن المؤسسة تنتج مواد أولية نصف نهائية تستعمل في جميع المجالات وخاصة الصناعية، وهذه التطورات ساعدت المؤسسة على تنويع الأسواق الدولية وذلك حسب الطلب، والجدول التالي يوضح مختلف البلدان المستهدفة من طرف المؤسسة.

الجدول رقم (01): أسواق ALZING الخارجية

أوروبا	آسيا	إفريقيا
هولندا إيطاليا تركيا إسبانيا، بلغاريا، اليونان	الصين الفليبين	المغرب تونس

من خلال الجدول نلاحظ عدم تعامل المؤسسة مع قارة أمريكا، وهذا راجع إلى عدم قدرة المؤسسة تلبية جميع طلبات الأسواق وذلك لمحدودية الإمكانيات.

V-1-3-معوقات و آفاق التصدير في مؤسسة ALZING:

✓ **المعوقات:** هناك مجموعة من المعوقات التي تعاني منها المؤسسة، من أهمها:

- **مشكل التمويل:** تعاني مؤسسة ALZING نقص فادح في التمويل وهذا راجع لعدم وجود هيئات مالية متخصصة، وكذلك غياب أي دعم مالي من طرف الدولة لتشجيع صادرات المؤسسة واقتصار المؤسسة التعامل فقط مع المؤسسات الجزائرية (البنوك العمومية الجزائرية) وعدم اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية.
- **مشكل النقل، التأمين والجمارك:** النقل نحو الدول المستهدفة يعد أكبر المشاكل التي تعاني منها المؤسسة نظرا لارتفاع تكلفتها وعدم توفر بدائل كثيرة في السوق، كذلك ارتفاع تكلفة التأمين على البضائع المصدرة نظرا لتوفر عميل واحد في السوق الجزائري متخصص في تأمين الصادرات، كما تعاني من التعريفات الجمركية.

✓ **آفاق المؤسسة:**

- التطوير مسايرة لمرحلة التحول الجذري الذي يشهده المحيط من شأنها دفع المؤسسة لبذل قصارى جهدها للتكيف مع التطورات العالمية.
- التوسع باستغلال جميع إمكانياتها وتحسينها وتطويرها لتحقيق التوسع في الأسواق الدولية.
- القيام بشراكة تجارية وصناعية مع أكبر المؤسسات الصناعية من أجل تحقيق منشأتها الصناعية والرفع من مستوى جودة منتوجاتها.
- استثمار مبالغ ضخمة لتجديد أدوات الإنتاج الحالية حتى يتمكن من رفع طاقته الإنتاجية الحالية التي تسمح لها من رفع رقم الأعمال.

V-2-التصدير كاستراتيجية لدخول الأسواق الدولية من طرف مجمع صيدال SAIDAL

978-9931-9701-1-8

يعتبر التصدير الاستراتيجية الوحيدة لدخول الأسواق الدولية، وذلك لتناسب هذه الاستراتيجية مع إمكانيات وقدرات المجمع المادية والبشرية هذا من جهة، ومن جهة أخرى إن صناعة الدواء ليس بالعملية السهلة إضافة إلى أن هذا القطاع يواجه منافسة شديدة الأمر الذي يجعل عملية دخول الأسواق الدولية بالأمر الصعب والمكلف في آن واحد.

V-2-1-استراتيجية التصدير في المجمع:

استطاع المجمع أن يتواجد في الأسواق الدولية عن طريق اختياره لأحد منافذ الدخول والمتمثل في التصدير.

تنظيم وظيفة التصدير في المجمع، يتم توضيحها من خلال الشكل أدناه:

شكل رقم (05): تنظيم وظيفة التصدير

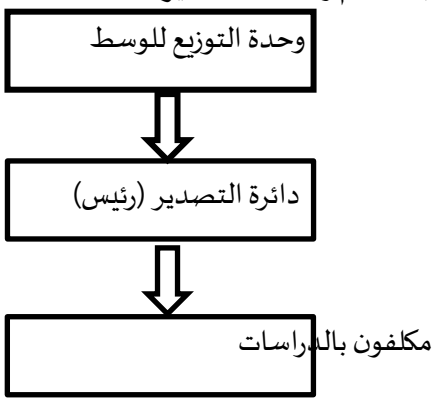

V-2-2-السياسة المتبعة من طرف المجمع في التصدير:

تعد عملية البحث عن الأسواق الدولية التي يستهدفها المجمع لتصدير منتجاته عملية محدودة بسيطة وذلك لاعتماده في ذلك على طرق ووسائل غير فعالة إذا ما قورنت بمثيلاتها من المؤسسات العاملة في نفس القطاع، ولعل أهم ما يلجأ إليه المجمع في البحث عن الأسواق الدولية ما يلي:

- ✓ البحث في الإصدارات الدولية المختصة والمجلات الدولية، وكمثال على ذلك "jeune Afrique" على عروض لمناقصات بخصوص توفير الأدوية.
- ✓ معلومات يتحصل عليها المجمع من طرف المصالح الدبلوماسية والقنصليات الموجودة عبر مختلف بلدان العالم.
- ✓ اتصال بعض الزبائن من دول أخرى مباشرة بالمجمع لطلب بعض الأدوية.

وما يلاحظ عن طرق المجمع في البحث عن الأسواق الدولية أنها غير عملية، إضافة إلى غياب بحوث التسويق كليا، ويعود السبب في ذلك نقص وضعف الإمكانيات المادية والبشرية، إضافة إلى أن الملاحق التجارية التي تعتبر كمصدر رئيسي للمعلومات عن الأسواق الدولية لا تقوم بعملها كما ينبغي الأمر الذي يؤثر سلبا.

V-2-3-نحو استراتيجية اختراق أسواق دولية أكثر فعالية للمجمع:

يكتسب المجمع نقاط قوة لا بأس بها تمكنه من استغلالها للبحث عن أساليب واستراتيجيات من شأنها أن تؤهله لمواجهة التحديات المستقبلية الخاصة باقتصاد السوق والعولمة المفروضة وذلك عن طريق صياغة استراتيجية فعالة تمكن المجمع أكثر في مجال التسويق الدولي وبالتالي إيجاد مكانة تنافسية بين المؤسسات، ولا يتخفف إلا بالتحليل الدقيق لعناصر البيئة الداخلية المحلية والخارجية الدولية من أجل استراتيجية دقيقة وفعالة.

للمجمع عدة خيارات استراتيجية تمكنه من التوجه إلى الأسواق الدولية من أهمها:

✓ **الدخول للأسواق الدولية عن طريق استراتيجية التصدير:** بما أن المجمع دخل الأسواق الدولية عن طريق التصدير فينبغي عليه وضع استراتيجية للتصدير محكمة يتبعها خطوة بخطوة والتي تتطلب الشروط التالية:

978-9931-9701-1-8

- الاستعداد لدخول الأسواق الدولية يتم بممارسة الأعمال في السوق المحلية.
- اكتساب حرفة المصدر قبل الخوض في غمار الأسواق الأجنبية.
- تحديد مسعى المؤسسة من التصدير وتحديد أهدافها التسويقية دوليا.
- صياغة استراتيجية التسويق للتصدير. (بربارة دليلة، 2004، صفحة 200)

✓ **الدخول للأسواق عن طريق استراتيجية الاستثمار المباشر:** وهي من أهم البدائل الاستراتيجية للدخول للأسواق الدولية، إلا أن المجمع لا يفكر فيها وذلك لنقص إمكانياته المادية وقلة خبرته رغم الفائدة التي قد تحققها له، لكنه قد يتمكن من الدخول للأسواق الدولية وبأقل المخاطر من خلال الدخول مع مخابر عالمية في الشراكة، وبالتالي يتمكن المجمع من دخول السوق الأجنبي.

هاذين الخيارين المقدمين لو تم تحقيقهما سيكونان فرصة كبيرة للمجمع لدخول الأسواق الدولية واكتساب الخبرة، الأمر الذي يمكنه في المستقبل من إقامة استثمارات أجنبية في الأسواق الدولية، حتى ولو عن طريق الاتفاق مع مخابر محلية لدخول سوق أجنبي معين بعد القيام بدراسته ومعرفة الفرص التي يحتويها.

V-3-واقع استراتيجية التسويق الخارجي للتمور على مستوى مؤسسة DATTA ZELFFANA

بعدما تخلت الدولة عن احتكار تسويق التمور منذ سنة 1988 فتح المجال واسعا لدخول الخواص في هذا الميدان، وتعتبر مؤسسة "زلفانة" لمعالجة وتكييف وتسويق التمور أحد المؤسسات الرائدة في ولاية غرداية، وقد تم اختيارها للوقوف على واقع تسويق التمور في الجزائر من خلال واقع هذه المؤسسة.

V-3-1-الأهمية الاقتصادية للمؤسسة:

✓ **على المستوى المحلي:** تحتل المؤسسة أهمية بالغة وكبيرة كونها الوحيدة على مستوى ولاية غرداية العاملة في ميدان تكييف وتهيئة وتسويق التمور، مما جعلها ذائعة الصوت على مستوى الولاية وحتى على المستوى الجهوي مما تقدمه من خدمات ذات جودة عالية سمح لها بامتلاك ميزة تنافسية على مستوى الأسواق المحلية، أما فيما يخص نشاط المؤسسة على مستوى الأسواق الوطنية فهي تتعامل مع تجار الجملة والتجزئة في مختلف ولايات الوطن وتستهلك المؤسسة كميات كبيرة من منتوج التمور لتقوم بإعادة تكييفها وتعليبها وحتى تصنيعها.

✓ **على المستوى الدولي:**

- المساهمة في تنمية الصادرات خارج المحروقات.
- دعم الاقتصاد الوطني من خلال جلب العملة الصعبة.
- التعريف بالمنتوج الوطني للتمر على مستوى الأسواق الدولية.
- المساهمة في تطوير الصناعة الغذائية من خلال تحويل بعض أصناف التمور.
- المساهمة في التقليل من البطالة من خلال فتح مناصب شغل على مستوى المؤسسة.

V-3-2-مراحل التسويق الخارجي للتمور:

تعمل المؤسسة مع المجموعة الأوروبية خاصة إسبانيا وفرنسا وبعض الدول الإفريقية ودول الخليج حيث تمر عملية التصدير بعدة مراحل:

✓ **عملية التفاوض مع الزبون:** تعتبر عملية التفاوض أولى المراحل وتتم في الغالب بأسلوب غير مباشر أي عبر الهاتف أو الفاكس، حيث يتم مناقشة الاتصالات وطريقة تسديد والشروط المتعلقة بالسلعة والتأمين والنقل.

✓ **تحضير السلعة (منتوج التمر):** تقوم المؤسسة بإنتاج كميات معتبرة من التمور وفق مواصفات عالية بهدف تسويقها إلى الخارج حيث يخضع هذا المنتوج لعدة عمليات قبل وصوله لصورته النهائية.

978-9931-9701-1-8

- ✓ **عملية الشحن:** بعد أن تقوم المؤسسة بإعداد السلعة المطلوبة بالكميات والمواصفات المحددة تقوم المؤسسة بتسليم البضاعة إلى شركة الشحن عن طريق الوكيل المفوض.
- ✓ **وصول البضاعة إلى المستورد:** بعد القيام بعملية الشحن في الميناء من طرف الوكيل المعتمد تحصل المؤسسة على وثائق تثبت عملية الشحن حيث يتم إرسال هذه الوثيقة إلى البنك المعتمد من طرف المستورد ويقوم هذا الأخير بدفع المبلغ المستحق ويكون التسديد إما فوري أو آجل حسب ما تم عليه مسبقا.

خاتمة:

على ضوء التساؤل المطروح في اشكالية الدراسة وبناءا على ما جاء في الورقة البحثية، نقدم جملة النتائج التالية:

- تفضل الكثير من المؤسسات العمل في ميدان التسويق الدولي لعدة أسباب أهمها: التقليل من الخاطر عن طريق تعدد الأسواق، زيادة الحصة السوقية من أجل رفع الطاقة الإنتاجية، اكتشاف فرص ربحية عالية أكثر من الأسواق المحلية.
- لا تخلو دولة من فرص التصدير إليها أو الاستيراد منها بغض النظر عن مستوى تطورها، من هنا بات على المسوق أن يطور أساليب وطرق معينة وجعلها كأولويات لدخول الأسواق الأجنبية من بينها: التصدير، التحالفات الاستراتيجية...الخ.
- يعد التصدير أحد الطرق التي تستطيع بها المؤسسة النفاذ إلى الأسواق الخارجية ويتم ذلك بصورتين إما تصدير مباشر عبر دخول المؤسسة بصورة مباشرة في عملية التصدير، أو تصدير غير مباشر بالبيع مباشرة إلى مستفيد محلي في السوق الأجنبي.
- يسهم المنتوج الدولي في تنمية الأداء التصديري عبر مراعاة خصائص المنتوج في الأسواق الدولية.
- يسهم التسعير الدولي في تنمية الأداء التصديري عبر القيام باستراتيجيات تسعيرية معينة مع ظروف السوق.
- يسهم التوزيع الدولي في تنمية الأداء التصديري عبر اختيار استراتيجية التغطية السوقية الأكثر ملائمة.
- يسهم الترويج الدولي في تنمية الأداء التصديري عبر مراعاة العوامل المؤثرة في الترويج على نطاق دولي من: خصائص المستهلك الأجنبي، استراتيجية الاتصال للمنافسين، طبيعة المنتوج المراد تسويقه، دورة حياة المنتوج، الاختلافات اللغوية، بالنسبة للترويج كذلك يتم الاختيار بين التنميط أو التكييف للرسالة الاتصالية بإبراز ايجابيات وسلبيات كل سياسة، وأيضا توضيح لاستراتيجيتي الدفع والجذب الترويجي.

قائمة المراجع:

- العبدلي قحطاني والعلاق بشير .(2009) ***إدارة التسويق***.الطبعة السادسة .الأردان :دار زهران للنشر و التوزيع.
- العمر رضوان المحمود .(2007) ***التسويق الدولي***.الطبعة الأولى .عمان، الأردن :دار وائل للنشر والتوزيع.
- بربارة دليلة ,(2004) .جامعة الجزائر .**طرق تسويق منتوج المؤسسة الجزائرية دوليا مذكرة ماجيستير** .الجزائر.
- عيد يحيى سعيد علي .(1997) ***التسويق الدولي والمصدر الناجح، الطبعة الأولى*** .الطبعة الأولى :/ .دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع.
- أسعد طلعت عبد المجيد .(1998) ***التسويق الفعال***.مصر :دار النشر والتوزيع.
- البكري تامر .(2006) ***التسويق (أسس ومفاهيم معاصرة)***. الطبعة الأولي .عمان، الأردن :دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع.
- الحماد خالد .(2010) ***التسويق الدولي***.الطبعة الأولي .عمان-الأردان :دار الغلام للنشر و التوزيع.
- الخطيب فهد سليم وعواد محمد سليمان .(2002) ***مبادئ التسويق(مفاهيم أساسية)***.الطبعة الاولى .عمان-الأردان :دار الفكر.
- الزغبي علي فلاح، عزام زكريا أحمد .(2012) ***إدارة الأعمال اللوجيستية (مدخل التوزيع والإمداد)*** .الطبعة الأولي .عمان، الأردن :دار الميسرة للنشر والتوزيع.

978-9931-9701-1-8

- الصحن محمد فريد .(1996) ***قراءات في ادارة التسويق*** .اسكندرية، مصر :الدار الجامعية رمل.
- الصميدعي محمود جاسم و يوسف ردنية عثمان .(2007) ***إدارة الأعمال الدولية*** .الطبعة الأولي .عمان، الأردن :دار المناهج للنشر والتوزيع.
- العاصي شريف أحمد شريف .(2006) ***التسويق بين النظرية والتطبيق*** .الإسكندرية-مصر :الدار الجامعية.
- النجار فريد .(2002) ***تسويق الصادرات العربية :ألبان تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى*** .القاهرة، مصر :دار فياء للطباعة والنشر والتوزيع.
- سويدان نظام موسى .(2010) ***التسويق المعاصر بمفاهيم جديدة طرأت بعد عامي 2004و 2007***.الطبعة الأولي .عمان، الأردن :دار الحامد للنشر والتوزيع.
- غول فرحات .(2008) ***التسويق الدولي (مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق العالمية)***. الطبعة الأولي .الجزائر :دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
- فارس فضيل .(2010) ***التسويق الدولي (مفاهيم عامة، استراتيجياته، بيئته، وكيفية اختيار الأسواق الدولية)***.الطبعة الأولي . الجزائر :مطبعة الإخوة الموساك.
- قيو كاترين .(2008) ***التسويق ترجمة وردية راشد*** .بيروت، لبنان :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- معلا ناجي، توفيق رائف .(2005) ***أصول التسويق (مدخل تحليلي)***. الطبعة الأولي .عمان، الأردن :دار وائل للنشر والتوزيع.
- Croué Charles. (2003). ***Marketing International*** (éd. 4emeédition). Bruxelle, Belgique: de Boek.
- kotler et aremestrong. (2008). ***Principles of Marketing*** (éd. 14em edition). new york: FT.prentice hall.
- Kotler philip et dubois bernard . (2006). ***commerce international*** (éd. 2emeédition). paris, France: dunod.
- Lendrevie Jaques et Lindon Denis. (2008). *Mercator* (éd. 6emeédition). Dalloz, Paris, France.

978-9931-9701-1-8

تربية المائيات كتوجه حديث لتنويع المنتجات السمكية ... رؤية حول الو اقع والآفاق في الجز ائر

Aquaculture as a modern trend to diversify fish products… Reality and prospects in Algeria

- عبد القادر فلفول، أستاذ محاضر أ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجز ائر

ملخص: تعتبر المنتجات الصيدية من الشعب الرئيسية للإنتاج الغذائي في مختلف دول العالم، وقد عرف هذا المجال تطورات هامة في ظل الابتكار والتطوير التكنولوجي في مجال الانتاج والصيد، فبالإضافة الى الطرق التقليدية المستخدمة للصيد في المياه البحرية والمحيطات، اتجهت اليوم اغلب دول العالم نحو تشجيع تربية المائيات في السدود والأحواض المائية وحتى في البحار، ويأتي هذا التوجه في ظل تراجع معدلات الانتاج من الطرق التقليدية، وعدم كفايتها لتلبية احتياجات السكان من هذه المواد الحيوية ذات القيمة الغذائية الضرورية لحياة الانسان، اتجهت الجزائر الى تشجيع وتنمية شعبة تربية المائيات في مختلف مناطق البلاد وذلك من خلال تشجيع الاستثمار في هذا المجال ومحاولة ادماج المتعاملين الاقتصاديين في هذا المجال بغرض سد الفجوة السوقية الموجودة بين العرض والطلب كهدف أولي وتحقيق التنمية من خلال استغلال الموارد المتاحة وتحقيق مستويات معينة في جانب التشغيل ...الخ. نسعى من خلال هذه الدراسة لبحث الآفاق المستقبلية لتطوير هذه الشعبة في الجزائر وتطويرها وتحقيق المزايا المرجوة منها.

الكلمات المفتاحية: تربية المائيات، التنويع، الانتاج..

تصنيف JEL: O13, P32,Q5

Abstract: *Fishing products are among the main people of food production in various countries of the world, and this field has known important developments in light of innovation and technological development in the field of production and fishing. In addition to the traditional methods used for fishing in marine waters and oceans, today most countries of the world have turned towards encouraging aquaculture in dams. Aquariums, and even in the seas ; This trend comes in light of the decline in production rates from traditional methods, and their inadequacy to meet the needs of the population of these vital materials of nutritional value necessary for human life. Economic dealers in this field in order to bridge the market gap that exists between supply and demand as a primary goal and achieve development by exploiting the available resources and achieving certain levels on the side of employment ... etc. We seek, through this study, to discuss the future prospects for the development of this division in Algeria and its development and realization of the desired advantages.*

Key words: *aquaculture, diversification, production.*
Jel Codes Classification : *Q5, P32, O13*

978-9931-9701-1-8

مقدّمة: إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي عملية متعددة الأبعاد، تكاملية من حيث نطاقها المكاني، تراكمية من حيث نطاقها الزمني، فهي تتطلب تظافر جهود جميع الأعوان الاقتصاديين في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية في المجتمع.

وتعتبر القطاعات الإنتاجية التي تحقق القيمة المضافة وتساهم في خلق الثروة أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر قطاع الصيد البحري ومختلف الموارد الصيدية في المياه القارية والمياه العذبة من أبرز القطاعات الاقتصادية التي أولتها اليوم العديد من دول العالم اهتماما واسعا من حيث التخطيط، التمويل، الاستثمار ومنح الامتيازات والتحفيزات للخواص من أجل المساهمة في تنمية هذا النشاط الإنتاجي الهام نظرا لإمكانية مساهمته في تحقيق نتائج ايجابية عديدة، اقتصاديا واجتماعيا وحتى بيئيا وصحيا في المجتمعات المعاصرة.

تشير تقارير المنظمة العالمية للأغذية والزراعة (الفاو) إلى أن إنتاج الصيد في المصايد الطبيعية البحرية والمياه الداخلية بلغ 101.2 مليون طن إلا أن الأرقام المتوفرة للإنتاج العالمي للأسماك منذ الستينات إلى الآن تبرز بوضوح تقلص وتدني معدل نمو الإنتاج، إذ انخفض من 7.4 % في الستينات إلى 1.7 % في السبعينات ثم 3.6 % في الثمانينات إلى 0.5 % في التسعينات. (المنظمة العربية، 1995)

ومن أهم أسباب التراجع هو الإفراط في استغلال الصيد والتقلبات البيئية والممارسات اللاسلوكية المتزايدة التي أثرت على المخزونات السمكية والقدرات الإنتاجية للمسطحات المائية وأدت إلى استنزاف مخزون عدة أنواع من الأسماك. ومن هنا برزت الحاجة الملحة لتربية المائيات كونها تساهم في إحياء هذه الأنواع وتوفير منتجات غذائية بروتينية مهمة وتحقيق التوازن بين العرض والطلب من حول المنتجات السمكية.

نظرا لارتفاع حجم الطلب على الأسماك البحرية بمختلف أنواعها مقارنة بحجم العرض المتاح، فقد أشارت بعض التقديرات إلى أنه من المؤكد في حال غياب برامج ومشاريع استثمارية طموحة لتربية المائيات ستكون هناك فجوة سوقية غير مشبعة تتراوح بين 50 إلى 80 مليون طن سنويا مع مطلع سنة 2030. (الجمهورية الجزائرية، التنمية المستدامة لتربية المائيات في الجزائر)

وتعتبر منظمة الفاو FAO أن تربية المائيات والمنتجات العديدة المرتبطة بها تساهم في (المنظمة العالمية، 2020) :

- الأمن الغذائي والتغذية.
- النمو الاقتصادي من خلال إنتاج الأسماك وتجارتها.
- التخفيف من وطأة الفقر وخلق فرص العمل في المناطق الريفية.

فقد أصبح من المسلم به أن قطاع الصيد البحري و الموارد الصيدية في الجزائر يكتسي أهمية إستراتيجية خاصة في ظل التوجه نحو تنويع الاقتصاد الوطني، وذلك نظرا لقدرته على المساهمة في تعزيز الاقتصاد الوطني، لاسيما من خال إنشاء مناصب شغل والمحافظة عليها، و كذلك من خلال قدرته على المشاركة في تحسين الاحتياجات الغذائية للسكان وسد الفجوة الغذائية المزمنة.

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية توضيح دور قطاع تربية المائيات في دعم القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني وأهميته في تحقيق الأمن الغذائي ورفع معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل وغيرها من المزايا الاقتصادية والاجتماعية، وذلك محاولة للإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية : **ما هي النتائج والآثار الاقتصادية والاجتماعية المرجوة من برامج ومشاريع تربية المائيات؟ وما هي آفاق هذا القطاع في الجز ائر ؟**

978-9931-9701-1-8

لقد تناولنا مجموعة من العناصر متسلسلة من حيث الترتيب المنهجي، متكاملة من حيث الأهداف ومتوازنة من حيث الأهمية كما يلي :

- ✓ المحور الأول : مدخل لأنظمة تربية المائيات
- ✓ المحور الثاني : التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتربية المائيات
- ✓ المحور الثالث : الآفاق المستقبلية لتوجه الجزائر نحو تربية المائيات

I– مدخل لأنظمة تربية المائيات: مع تزايد الاهتمام بالبحث عن حلول للمشكلات المتعلقة بإنتاج الغذاء وفي ظل استنزاف الموارد الطبيعية وتراجع القدرات الإنتاجية، فإن هناك عددا محدودا من القطاعات يمكنها زيادة الإنتاج الغذائي بشكل واعد بل والتقليل من الضغط على القطاعات التقليدية للإنتاج الغذائي، وتعتبر تربية المائيات أحد المجالات التي بإمكانها زيادة الإنتاج السمكي والتقليل من الاعتماد الصيد على التقليدي في البحار والأنهار.

كما تعتبر تربية المائيات نشاطا اقتصاديا متكاملا يساهم في تحقيق الأمن الغذائي، وفي إنتاج العلف للثروة الحيوانية، كما أن المياه المستخدمة في أحواض تربية المائيات يمكن إعادة استخدامها في الري الفلاحي، كما يمكن استخدامها كأسمدة، بالإضافة إلى كل هذا فإن مخلفات هذا النشاط مع مخلفات الثروة الحيوانية يمكن استخدامها في توليد الطاقة الكهربائية في إطار طاقة الكتلة الحية.

أصبحت تربية المائيات من الوسائل المعتمدة لتطوير وزيادة الإنتاج السمكي كماً ونوعاً وأصبح لها دور كبير في التوسع الاستثماري في القطاع السمكي على مستوى المياه الداخلية أو المياه البحرية.

تعتبر تربية المائيات نشاط اقتصادي حقيقي يتضمن سلسلة إنتاج متكاملة، ويعتبر ذو إنتاجية عالية، ويشمل نظامين مختلفين، النظام الأول يتمثل في تربية المائيات في البحر، والثاني في البر في إطار الأنشطة الفلاحية الأخرى، ولقد انتهجت أغلب دول العالم كل من النظامين (البحرية والبرية) أما عن الأسماك وغيرها من الكائنات التي يمكن تربيتها فهي تختلف حسب اختلاف النظام أو التقنيات التي يتم استخدامها بالإضافة إلى الظروف الطبيعية والمناخية التي تتميز بها كل منطقة. وفيما يلي وصف موجز لأنواع وطرق تربية المائيات (النظم الحديثة لتربية الأسماك) :

I–1– الطرق البدائية: بدأت تربية المائيات باستقطاع برك مائية معزولة على شواطئ البحيرات والأنهار أو الشواطئ البحرية والعمل على ملئها بالأسماك الصغيرة المصطادة من البحيرات وحجزها بالبرك لفترات محددة وتخزينها حسب ما متوفر من فضلات الغذاء، كما يمكن الاستفادة من ظواهر المد والجزر أو الفيضانات الموسمية أو السيول نتيجة الأمطار لحجز المياه في برك ومستنقعات يتم تأهيلها هندسياً لجمع المياه ومنع خروج الأسماك منها.

I-2- الطرق الحديثة لتربية الأسماك: تعد تربية المائيات من الأنشطة الزراعية التي تهدف لإنتاج أنواع عديدة من الأسماك وغيرها من المنتجات المائية ذات القيمة التجارية والاقتصادية والغذائية المرتفعة، وذلك عن طريق الاستفادة من المسطحات المائية المتاحة أو مصادر المياه ، ومن أهم الأنظمة المعمول بها في مختلف دو ل العالم ما يلي :

I-2-1- نظم الإنتاج المتسع : Extensible Production: يعتمد هذا النظام على توفير الغذاء للأسماك من المصادر الطبيعية المتاحة في البيئة المائية، ويتميز بانخفاض التكاليف إلا أنه يتميز أيضا بانخفاض مردوديته، ويتم باستخدام أحواض ترابية.

978-9931-9701-1-8

I-2-2- الإنتاج شبه المكثف : يتميز بقدرات إنتاجية كبيرة نتيجة لتزايد تدخل الإنسان في العملية الإنتاجية وذلك باتباع وسائل تحسين الظروف البيئية، كتنفيذ عمليات التسميد بالأسمدة غير العضوية والعضوية، تغيير المياه في الأحواض باستمرار بما يؤدي إلى زيادة الأوكسجين في البيئة المائية والتخلص من الفضلات السامة، بالإضافة إلى استخدام الأعلاف الجافة التي تكون غنية بالطاقة اللازمة للتسمين الأسماك.

I-2-3- نظم الإنتاج المكثف : Intensive Production: يعتمد نظام الإنتاج المكثف على تطوير مستوى الأداء مع تأمين التهوية ونظام التخلص من الفضلات واستخدام أغذية كاملة مركزة، واستخدام اسماك سريعة النمو وعالية الكفاءة الغذائية. وهذا بإنشاء أحواض ترابية مبطنة بالاسمنت أو على أحواض إسمنتية أو أحواض **PVC** أو بلاستيكية ويتم إنشاؤها وفق قياسات محددة مع نظام للتهوية ونظام لتأمين المياه بكميات كبيرة والتخلص من المخلفات.

I-2-4- نظم الإنتاج فائق الكثافة : Super-intensive Production: يعتمد هذا النظام على توفير جميع الظروف البيئية لنمو الأسماك والتحكم في هذه الظروف باستخدام تكنولوجيات عالية، أي أنه لا تعتمد على تغير الظروف المناخية، ويمكن إقامة مثل هذه المشاريع في مختلف المناطق المتباينة من حيث الظروف الطبيعية.

II– التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتربية المائيات: يعتبر نشاط تربية المائيات كغيره من الأنشطة الاقتصادية المنتجة الأخرى، قطاعا فعالا ذو مردودية ونتائج على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى عدة آثار أخرى إيجابية على البيئة والموارد الطبيعية، يمكن فيما يلي توضيح الآثار الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية التي يمكن أن تتحقق من خلال تجسيد مشاريع وبرامج تربية المائيات.

II–1– الآثار الاقتصادية لتربية المائيات : تعتبر تربية المائيات نشاط اقتصادي متكامل، حيث يتضمن العديد من الأنشطة التي تخدم بعضها البعض، فنجد المياه المستخدمة في هذا النشاط تحمل مواد عضوية يتم استغلالها فيما بعد لري المحاصيل الزراعية، كما يمكن استخدام هذه المياه أيضا في صناعة بعض الأسمدة الكيميائية، والمحاصيل التي يتم سقيها بالمياه ويتم تسميدها تستخدم كأعلاف للمواشي، ومن مخلفات تربية المائيات ومخلفات المواشي يمكن توليد الكهرباء عن طريق إنتاج الغاز الحيوي بواسطة وحدة لتوليد الغاز، وبالتالي نحصل على طاقة نظيفة وبطريقة سهلة، مما يجعل هذا النشاط متكامل بالفعل بالإضافة إلى كونه يحقق العديد من الآثار الجانبية الصديقة للبيئة وهو ما يتماشى مع متطلبات تحقيق التنمية المستدامة.

في هذا الإطار فقد أثبتت دراسة في الفلبين أن التحول من زراعة الأرز منفرداً إلى زراعة الأرز مع تربية الأسماك معاً تزيد في تكاليف العمال بمقدار 17 في المائة وتزيد مبالغ الاستثمار بمقدار 22 في المائة إلا أنه يعطي زيادة في الدخل العام نتيجة بيع الأسماك بمعدل 67 في المائة، كما اتضح في مشروع يضم 256 مزارعا في بنغلاديش أن الدخل الناتج عن المشروعات التي دمجت فيها تربية الأسماك مع زراعة الأرز زاد بمعدل 20 في المائة عن دخل الحقول المزروعة بالأرز فقط لأن المزارعين استعملوا كميات أقل من السماد والمبيدات. مجموع الفوائد العامة في مشاريع الدمج زادت بمعدل 64 في المائة في فصل الجفاف و98 في المائة في الفصول الماطرة. (منظمة)

بالإضافة إلى هاته المزايا المذكورة، يمكننا توضيح بعض الآثار الاقتصادية الهامة التي يمكن تحقيقها من وراء هذا النشاط فيما يلي :

978-9931-9701-1-8

II-1-1- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي: يعتبر تحقيق الأمن الغذائي واحد من أهم التحديات التنموية والاستقرار للشعوب والدول، وتعاني العديد من دول العالم ومنها الجزائر من فجوة غذائية واسعة، والاعتماد بشكل أساسي على ما يتم استيراده من منتجات غذائية لاسيما اللحوم والمنتجات السمكية والتي تشكل المصدر الأساسي من مصادر البروتين، وبالتالي فإن استغلال مشاريع تربية المائيات بالشكل المناسب وبما يتناسب مع احتياجات السكان سيساهم حتما في التقليل من الفجوة الغذائية وتوفير الموارد التي يتم استنزافها من خلال عمليات الاستيراد المزمن للاحتياجات الغذائية، وبالتالي يمكن اعتبار قطاع تربية المائيات من القطاعات التي يمكن أن تساهم في جانب معين لتحقيق الأمن الغذائي، وبالتالي تحقيق التطور والتنمية والاستقرار .

II-1-2- تنويع مصادر الدخل وتنويع الاقتصاد: تماشيا مع التوجه القائم والرامي إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل، وبالأخص في الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة والخلاقة للثروة، يمكن من خلال ضخ مزيد من الاستثمارات في مجالات اقتصادية جديدة في محاولة للتقليل من الاعتماد على المحروقات، يمكن اعتبار تربية المائيات كأحد الخيارات المهمة في هذا الاتجاه لكونه من المجالات العذراء التي لازالت غير مستغلة، خاصة في حالة تم الاهتمام به وتنميته وتطويره وتحويله إلى نشاط منتج يساهم في التنمية.

كما يتميز الاستثمار في مجال تربية المائيات بالتنوع كونه يضم عدة فروع، على غرار الاستثمار في الأقفاص العائمة وفي السدود والمسطحات المائية وفي الأحواض المخصصة لتربية المائيات، وهي كلها استثمارات مربحة تساهم في خلق العديد من الأنشطة العرضية والثانوية الأخرى، كما أنه لا يتطلب موارد مالية وبشرية كبيرة، فهو من الأنشطة المرتفعة العائد الاقتصادي.

II-1-3-المساهمة في تحقيق التنمية الريفية: نظرا لكون أغلب مشاريع تربية المائيات في المناطق الفلاحية وأحيانا مناطق صحراوية معزولة، وهي عادة مناطق نائية بعيدة عن المدن الكبرى والأنشطة الصناعية والمناطق العمرانية التي تتوفر فيها مقومات العيش ومصادر الدخل للسكان، من هنا يمكن اعتبار مشاريع تربية المائيات مدخلا مهما وأسلوبا فعالا يساهم في تحقيق تنمية وتطوير المناطق الريفية النائية، من خلال خلق أنشطة اقتصادية واجتماعية فيها. فحسب تجارب العديد من دول العالم فقد ساهمت بعض مشاريع تربية المائيات في تنمية بعض القرى الصغيرة وخلقت نشاط اقتصادي فيها ووفرت فرص العمل للسكان.

II-1-4- المساهمة في توفير مناصب عمل مستقرة: تساهم مشاريع تربية المائيات في توفير فرص عمل لسكان المناطق التي تتواجد بها من الجنسين، حيث تضم العديد من الوظائف للرجال كما للنساء في مختلف المشاريع المتعلقة بالتصنيع والتجهيز واستغلال الأحواض والمسطحات، فكما سبقت الإشارة إليه فإن مشاريع تربية المائيات تتضمن سلسلة من الأنشطة المتكاملة، وبالتالي إمكانية توفير مناصب شغل لفئات واسعة من السكان المحليين في المناطق التي تقام فيها.

II-1-5-تحقيق الاقتصاد في استهلاك المياه: تساهم مشاريع تربية المائيات في تحقيق الكفاءة استغلال المياه المتوفرة، وذلك من خلال استخدام تقنيات حديثة في تلك المشاريع وتشجيع التحول نحو استخدام أنظمة الاستغلال المغلقة التي تقوم على إعادة تدوير استخدام المياه، وهو ما يساهم في تحقيق الكفاءة والفعالية المطلوبة في هذا المجال ويخفّض التكاليف.

978-9931-9701-1-8

II-1-6- إحلال الواردات وتوفير الأغذية الطازجة بجودة عالية: يمكن من خلال رفع الإنتاج في قطاع تربية المائيات توفير بعض المنتجات الغذائية من مختلف أنواع الأسماك التخلي عن عمليات الاستيراد للعديد من تلك المنتجات، وهو ما يساهم في توفير العملة الصعبة وتحسين الميزان التجارية والتخفيف من الضغوطات على ميزان المدفوعات.

بالإضافة إلى ذلك فإن التحكم الجيد في العملية الإنتاجية واستخدام الطرق المتعارف عليها والالتزام بالمعايير فيما يتعلق بتربية وتسمين الأسماك ومختلف المنتجات، سيساهم حتما في توفير منتجات من الأسماك بالكميات المطلوبة وبالنوعية الجيدة وذات الجودة العالية. **بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية السالفة الذكر، يمكن لنشاط تربية المائيات أيضا تحقيق نتائج ايجابية أخرى يمكن حصرها فيما يلي :**

- ✓ فتح أسواق محلية ودولية في حالة رفع القدرات الإنتاجية.
- ✓ مساهمة قطاع الأسماك في دعم الناتج الإجمالي المحلى ورفع معدلات النمو الاقتصادي.
- ✓ تخفيض أسعار بيع المنتجات للمستهلك وإتاحتها للفئات العريضة من المجتمع.
- ✓ إدخال تكنولوجيات ونظم الإنتاج الحديثة في النشاط الإنتاجي المتعلق بتربية المائيات.

II-2-الآثار الاجتماعية لتربية المائيات :

- ✓ تحقق مشاريع تربية المائيات في المناطق التي تقام فيها العديد من الآثار الاجتماعية، حيث ستساهم كما سبق وأن أشرنا في خلق مناصب عمل مستقرة، وبالتالي فهي تؤدي دور إيجابي وحيوي في الحد من الهجرة نحو المدن الكبيرة للبحث عن فرص العمل وخصوصا من القرى والأرياف.
- ✓ كما تحقق هذه المشاريع حياة كريمة لسكان المناطق النائية، حيث أن أكثر الفئات التي ستستفيد من المداخيل المحققة من هذا النشاط هم السكان القاطنين بالمناطق القريبة من مشاريع تربية المائيات، خاصة وأنها تقام في الأرياف والمناطق الصحراوية عادة.
- ✓ يمكن أيضا لهذه المشاريع أن تؤدي دورا بارزا في دعم التنمية وتعزيز المسئولية الاجتماعية تجاه المجتمعات المحلية، حيث تتطلب إقامة العديد من الكيانات الاقتصادية(الصناعية والتجارية)، البيئية، الترفيهية والتعليمية لسكان تلك المناطق وبالتالي خلق مبادرات اجتماعية لسكان المناطق المحيطة وهذا يعتبر جوهر عملية التنمية الاجتماعية
- ✓ من جانب العنصر البشري، تتطلب مشاريع تربية المائيات العمل على تكوين وتدريب العاملين والمستثمرين في هذا المجال حول مختلف التقنيات والأساليب والطرق المستخدمة في هذا النشاط في مجالات التفريغ والرعاية والتربية للأسماك وتحسين الإنتاج، وتوظيف شغفهم وحبهم، وفي بعض الحالات هواياتهم لهذا النشاط لمصلحة تطوير نشاط تربية المائيات، وبالتالي فهي تساهم في رفع كفاءة الأفراد وتحسين قدراتهم المعرفية وضمان استدامة نشاطهم واعتمادهم على الذات لتحقيق الدخل وتحسين مستواهم المعيشي.

II-3-الآثار البيئية لتربية المائيات : بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية المذكورة، تؤدي مشاريع تربية المائيات دورا إيجابيا على المتغيرات والعوامل البيئية من نواحي مختلفة، بحيث تحقق آثار ا إيجابية ملحوظة فيما يتعلق بالمياه والتربة والنباتات.

978-9931-9701-1-8

فشبكات المياه والسدود والمسطحات تتعرض للانسداد كليا أو جزئيا نتيجة لانتشار النباتات التي تسبب الانسداد، وهنا تبرز أهمية تربية المائيات وزراعة بعض الأنواع من الأحياء المائية التي تواجه تقاوم هاته الحشائش وتقضي عليها مثل تربية مبروك الحشائش Grass carp (المنظمة العربية، 1995، صفحة 10)

ويقدر إنتاج واستهلاك سمكة واحدة وزنها 1 كلغ حوالي 45 كلغ من النباتات المائية في السنة، بالإضافة إلى إنتاج سمكي بين 300 و 370 كلغ في الهكتار.

وتعتبر المنظمة العالمية للأغذية والزراعة أن مشاريع تربية المائيات لا تسبب أي آثار ضارة بالبيئة، بل بالعكس فهي تساهم في حماية البيئة الطبيعية من خلال:

- إعمار الأرض والحفاظ على الموارد الطبيعية على حالها.
- تحسين البيئة وتقليل التلوث بإنشاء حزام شجري حول أماكن إقامة مثل هاته المشاريع.
- مكافحة الجفاف والتصحر، خاصة في حال إقامة مشاريع في المناطق الصحراوية.

III–الآفاق المستقبلية لتوجه الجزائر نحو تربية المائيات: نظرا للعوامل الطبيعية الغنية والمتنوعة من حيث التضاريس والأماكن الطبيعية والبحيرات التي تتمتع بها الجزائر، بالإضافة إلى المناطق الصحراوية الشاسعة، فإنها تتوفر على وسط إيكولوجي مناسب لتنمية تربية المائيات، كما أنها تتوفر على إمكانيات طبيعية في هذا المجال أهمها:

- المواقع الساحلية والمناطق القريبة منها.
- البحيرات الطبيعية والوديان.
- السدود و الحواجز المائية.
- موارد مياه جوفية كبيرة في المناطق شبه الجافة؛
- مناطق رطبة شاسعة، على غرار ولاية الطارف، يمكن استغلالها في تربية الأسماك.
- مياه تبريد من المراكز الترمو-كهربائية؛

فمن خلال الاهتمام بنشاط تربية المائيات وإدماجه في إطار إستراتيجية وطنية، ترمي إلى تنويع مصادر الإنتاج و إلى الاستغلال الحسن لهذا المورد الطبيعي، فإنها سوف تساهم في تنمية هذا النشاط ورفع قدراته الإنتاجية وتموين السوق الوطنية بالاحتياجات المطلوبة والدخول إلى الأسواق الدولية.

III–1– برنامج تنمية شعبة تربية المائيات في الجزائر: لقد بادرت السلطات العمومية في الجزائر في تنفيذ برنامج لتنمية شعبة تربية المائيات يعتمد بالدرجة الأولى على المرافقة من خلال التخطيط والتنظيم وتوفير الحوافز والتمويل اللازم من خلال التسهيلات البنكية، تدور المحاور الرئيسية لتنمية قطاع تربية المائيات في الجزائر أساسا حول:

•الاستغلال عقلاني للموارد الطبيعية لتربية المائيات، وكذا تثمينها مع الحرص على حماية البيئة.

•التخطيط لمشاريع تربية المائيات، بإتباع تقنية بسيطة، وخاصة في المنطقة الساحلية، حيث تتمحور هذه المشاريع خاصة حول تربية الأصداف.

•تثمين المسطحات المائية الطبيعية و الاصطناعية، بالاعتماد على برنامج وطني للتعمير و إعادة التعمير، من شأنه إقامة وحدات اقتصادية؛

978-9931-9701-1-8

•تنمية المشاريع الصناعية لتربية المائيات بالقرب من المراكز الترمو-كهربائية من أجل تربية الأسماك البحرية، و في فروع الأودية من أجل تربة القشريات؛ وذلك بالاعتماد على الشراكة الأجنبية.

•التخطيط لمشاريع صناعة تربية المائيات، والمكونة من مفرخات ومصانع للأغذية ووحدات لتكييف منتجات تربية المائيات وورشات لتحضير مواقع لتربية بلح البحر، و كدا سلال التخزين.

يأتي هذا البرنامج في إطار إستراتيجية وطنية تهدف لتنمية نشاطات الصيد البحري و تربية المائيات، تستند أساسا، إلى التوطيد النهائي لعملية التنمية الخاصة بنشاط تربة المائيات بشكل عام، والمحافظة على نفس المسيرة المتبعة.

وبذلك، فإن تفعيل هذه التنمية في مجال التنظيم الإداري يعتمد على التقسيم الإقليمي، أما في مجال التنظيم الاقتصادي، فيعتمد على أقطاب للتنمية.

فقد تم وضع سبعة (07) أقطاب للتنمية من" أ" إلى" ي"، و ذلك حسب المواقع التي تعتبر كقواعد من شأنها أن تساهم بشكل فعال في ترقية تربية المائيات في إطار التربية المحلية، والتي توضحها الخريطة الموالية:

شكل رقم (01) : خريطة توضيحية لتوزيع أقطاب نشاطات تربية المائيات في الجز ائر

المصدر: موقع وزارة الصيد البحري وتربية المائيات على العنوان التالي: https://mpeche.gov.dz

III-2-سياسة الوزارة الوصية تجاه شعبة تربية المائيات في الجزائر: تعتزم وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية تطوير شعبة تربية المائيات في الجزائر كإحدى الشعب الرئيسية في إنتاج مختلف أنواع الاسماك والمنتجات الاخرى ذات الاهمية الغذائية والصحية، حيث اولت اهمية كبيرة من خلال إعداد سياسة متكاملة تقوم على ما يلي: (وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية)

- اقتراح عناصر سياسة التنمية المستدامة والمدمجة لتربية المائيات

978-9931-9701-1-8

- إعداد وتنفيذ برامج العمل لتثمين قدرات تربية المائيات
- تحديد ومرافقة تنفيذ أعمال تنمية تربية المائيات البحرية، وتربية المائيات في المياه العذبة بالمؤسسات وتربية المائيات المدمجة في المناطق القارية، الصحراوية والمسطحات المائية
- تحديد، تنفيذ ومتابعة كيفيات تهيئة وتخصيص وتسيير مناطق نشاطات تربية المائيات
- المساهمة في ترقية الأنشطة الصناعية المتعلقة بتربية المائيات وتثمين منتجاتها
- ترقية استعمال التكنولوجيات الحديثة والتقنيات المبتكرة في مجال تربية المائيات بالتنسيق مع الهيئات المعنية
- تنفيذ توصيات الهيئات الدولية في مجال التنمية المستدامة لتربية المائيات.

III-3-التعاون الجزائري الأجنبي في مجال تربية المائيات: هناك العديد من المبادرات التي تم القيام بها في إطار التعاون الدولي، في هذا الإطار فقد تم إطلاق برنامج الاتحاد الأوروبي لدعم قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر في سنة 2017، وذلك في إطار تنفيذ البرنامج أوروبي لتنويع الاقتصاد "ديفيكو 2" (إطلاق برنامج الإتحاد الأوروبي لدعم قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر)

ويهدف برنامج الدعم الممول من طرف الاتحاد الأوروبي بقيمة 15 مليون يورو إلى تعزيز التنويع الاقتصادي للجزائر من خلال التنمية المستدامة وتحسين الأداء الاقتصادي لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات.

ويقترح برنامج الدعم الذي يمتد على سنتين (2017-2018) تشجيع المبادرات المحلية على مستوى ثلاث ولايات نموذجية (عين تموشت وسطيف وسكيكدة).

ولقد تم تنفيذ هذا البرنامج "ديفيكو2" لمرافقة تطبيق المخطط الوطني للصيد وتربية المائيات الذي يهدف إلى رفع مساهمة نشاطات الصيد وتربية المائيات في تنويع الاقتصاد الوطني.

وينتظر من هذا البرنامج تعزيز قدرات التطاير والتسيير للمؤسسات العمومية وترقية وتثمين مختلف الشعب من خلال مرافقة التسيير المستدام للموارد وتحسين نوعية المنتوجات والتوزيع والتسويق وتقوية قدرات المنظمات المهنية. وتهدف الجزائر إلى مضاعفة إنتاج السمك لبلوغ 200.000 طن سنويا وهذا بفضل تربية المائيات التي لا يتجاوز إنتاجها حاليا 5.000 طن سنويا. وتعتبر تربية المائيات من ضمن الشعب الواعدة في نموذج النمو الاقتصادي الجديد في أفاق 2035.

فمن خلال التعاون الدولي يمكن تنمية قطاع تربية المائيات من خلال الاستفادة من التجارب الأوروبية وغيرها من الشركاء المتدخلين في تطبيق هذا البرنامج من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة المحددة في آفاق 2030.

III-4- تطور إنتاج شعبة تربية المائيات في الجزائر خلال الفترة 2015-2019: في ظل السياسة المنتهجة ونظرا للمجهودات المبذولة م طرف المستثمرين والمهنيين في مجال تربية المائيات فقد حققت أنشطة هذه الشعبة نتائج مقبولة مكنتها من احتلال مكانة بارزة ضمن منظومة الانتاج الوطني الخاصة بالمنتجات الصيدية، ويمكننا من خلال الجدول الموالي عرض:

الجدول رقم01: تطور انتاج تربية المائيات مقارنة بالانتاج الكلي للمنتجات الصيدية خلال الفترة 2012-2019.

الوحدة: طن

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حجم الانتاج الكلي من المنتجات السمكية	108207	102 220	100 150	105 200	102 140	108 300	120 354	104 884

978-9931-9701-1-8

الانتاج في الأحواض المائية	2 648	2 193	2 411	1327	1960	4200	5100	4735
النسبة (%)	2,44	2,14	2,40	1,26	1,91	3,87	4,23	4,51

المصدر: وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية، إحصائيات، على العنوان التالي:

https://mpeche.gov.dz/?page_id=416

فمن خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تطور ملحوظ في انتاج تربية المائيات وارتفاع حجم الانتاج مقارنة بإجمالي المنتجات الصيدية خلال الفترة من 2017 الى 2019، إذ يمكن من خلال رفع هذه النسبة تعويض النقص الهيكلي الذي أصبح يميز الانتاج التقليدي المعتمد على الصيد البحري، والذي يعرف تراجعا كبيرا في الجزائر خلال السنوات الثلاثة الأخيرة مقارنة باحتياجات الاستهلاك الوطني.

ويرجع تطور انتاج شعبة تربية المائيات في الجزائر خلال السنوات الاخيرة الى توجه المستثمرين نحو هذه الشعبة خاصة الفلاحين منهم، حيث تم منح التسهيلات اللازمة لإدماج هذا النشاط مع مختلف الانشطة الزراعية الاخرى، كما يتم حاليا تشجيع المستثمرين لخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة في هذا النشاط.

III-5- الشروط الأساسية لتطوير شعبة تربية المائيات في المناطق الداخلية والساحلية في الجز ائر: هنالك شروط ومستلزمات ضرورية وجوهرية يجب أن تتوفر من أجل ترقية وتطوير نشاط تربية المائيات في الجزائر كغيره من الأنشطة الصيدية والفلاحية الأخرى، ويمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- ✓ **توفير حو افز ودو افع مشجّعة**، سواء من حيث التسهيلات الإدارية والتنظيمية للخواص الراغبين في ولوج هذا النشاط، أو من خلال الإعفاءات الضريبية والجمركية على المعدات والمستلزمات الضرورية لهذا النشاط.
- ✓ **توفير الموارد الكافية**، وذلك من حيث العمال، المياه، الأرض، رأس مال الأولي، ومحاولة تحقيق الاستقرار في الارتفاع أو الهبوط الموسمي في وفرة هذه الموارد.
- ✓ **المعرفة التقنية الحديثة والمتطورة**، بحيث يجب في البداية تكوين وتدريب الملاك وصغر المزارعين والعاملين في هذا النشاط وإكسابهم المعرفة التقنية حول التكنولوجيات والمعدات وغيرها من الوسائل المستخدمة، بما يسمح لهم بالتحكم الجيد في إدارة وتشغيل مشاريع تربية المائيات.
- ✓ **تواجد الموارد اللازمة للإنتاج بصورة معتمدة**، وذلك من خلال توفير المدخلات من المادة الأولية التي تدخل في نشاط تربية المائيات، كزريعة السمك وعلف السمك والسماد، وتوفيرها بأسعار مقبولة تكون محفزة وتسمح بتنافسية الإنتاج وتحقق الجدوى الاقتصادية في النهاية.
- ✓ **سوق متطور ومستقر**، يعتبر التسويق متغيرا هاما في أي نشاط اقتصادي، وبالتالي يجب العمل على تنظيم السوق في هذا المجال، بما يسمح باستقرار الأسعار والعرض والطلب على هذه المنتجات خاصة في مواسم الذروة أين تنهار الأسعار، بما يسمح للمستثمرين بتحقيق مداخيل مقبولة تغطي تكاليفهم المتعلقة بالاستثمار والاستغلال.

[1] منظمة الفاو، تطوير تربية الأحياء المائية ونظم الزراعة، مرجع سابق.

978-9931-9701-1-8

Bibliographie

النظم الحديثة لتربية الأسماك . (s.d.). Récupéré sur https://almadapaper.net/sub/01-294/p19.htm

إطلاق برنامج الإتحاد الأوروبي لدعم قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من http://www.gafrd.org/posts/579318

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (بلا تاريخ). *التنمية المستدامة لتربية المائيات في الجزائر*. تم الاسترداد من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري: www.minagri.dz

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (بلا تاريخ). *وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري* . تاريخ الاسترداد 26, 12 2018، من التنمية المستدامة لتربية المائيات في الجزائر.

منظمة الفاو. (بلا تاريخ). *تطوير تربية الأحياء المائية ونظم الزراعة*. تم الاسترداد من http://www.fao.org/docrep/003/X7156A/x7156a03.htm

المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (05, 1995). وثيقة مشروع قومي تنفيذي للاستزراع السمكي في الوطن العربي. الخرطوم السودان.

المنظمة العالمية للزراعة. (2020). تم الاسترداد من http://www.fao.org/fisheries/ar/

وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية . (s.d.). Récupéré sur تربية المائيات: https://mpeche.gov.dz/?page_id=2434

978-9931-9701-1-8

التحول نحو الاقتصاد الرقمي آلية فعالة لتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي

دراسة نظرية تحليلية

The transformation towards a digital economy is an effective mechanism to achieve the goals of economic diversification

Analytical theory study

- **بن جلول خالد** أستاذ محاضر أ ، جامعة 8ماي1945 قالمة. الجزائر
- **بعلي حمزة** أستاذ محاضر أ، جامعة 8ماي 1945 قالمة، الجزائر.

الملخص

هدفت الدراسة إلى ابراز الدور الذي يمكن أن يعلبه التحول إلى الاقتصادي الرقمي في تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي وهذا في ظل الفشل الذريع الذي تحققه جل السياسات والاستراتيجيات المتبعة في سبيل تحقق ذلك، إذ يعتبر التحول إلى الاقتصاد الرقمي من اهم الاستراتيجيات الحديثة الهادفة إلى تطوير أداء القطاعات الاقتصادية، ولتحقيق هذه الدراسة فقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي والذي يعد الاسلوب المناسب لهذه الدراسة ولقد توصلت الدراسة إلى أن هناك فعالية كبير للتحول إلى الاقتصادي الرقمي واستخدام التكنولوجيا والرقمنة والمعرفة في تحقيق هدف التنويع الاقتصادي والرفع من كفاءات القطاعات الاقتصادية الرامية إلى تنويع قطاع التصدير ومصادر الدخل

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، الرقمنة، تكنلوجيا المعلومات والاتصال، التنويع الاقتصادي

Summary

The study aimed to highlight the role that the transition to the digital economy can play in achieving the goals of economic diversification, and this is in light of the catastrophic failure achieved by most of the policies and strategies followed in order to achieve this, as the transition to the digital economy is one of the most important modern strategies aimed at developing the performance of economic sectors To achieve this study, the descriptive analytical approach was followed, which is the appropriate method for this study. The study concluded that there is a great effectiveness for the transition to the digital economy and the use of technology, digitization and knowledge in achieving the goal of economic diversification and raising the competencies of economic sectors aimed at diversifying the export sector and sources of income

Keywords: digital economy, digitization, information and communication technology, economic diversification

978-9931-9701-1-8

مقدمة:

يعتبر هدف تحقيق تنويع اقتصادي من اهم الأهداف الاقتصادية التي تسعى جميع الحكومات المتعاقبة ولجل الدول التي تعاني من الانعكاسات السلبية لصدمات أسعار النفط، إذ يعد وحدوية التصدير واحتكار قطاع المحروقات للصادرات الدول وهيمنته على مداخيلها مشكل من اهم المشاكل التي لابد من ايجاد حل جدري لها وتحقيق تنويع اقتصادي بما يسمح بالرفع من قدرة القطاعات الاقتصادي الاخرى من تحقيق قدر من المداخيل يجنب الدول الصدامات السلبية لانخفاض أسعار النفط وهذا خاصة في ظل عم قدرة الدول النامية المصدرة للنفط من التحكم في أسعاره.

ان محاولة تحقيق هدف التنويع الاقتصادي تمت من خلال العديد من الاساليب سواء كانت مالية او اقتصادية او سياسية غير أنها كانت تراوح مكانها ولا تؤدي إلى أي تحقيق أي فعالية، وفي الوقت الحالي وبعد ظهور ما يعرف بالاقتصادي الرقمي والي توجهت إليه معظم الدول في الاعتماد عليه في سياستها واقتصادها وخدامتها.

وعليه فإن اشكالية هذه الدراسة سدور حول السؤال الرئيس التالي:

مامدى فعالية التحول إلى الاقتصادي الرقمي في تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي

المحورالأول: مفاهيم حول التحول إلى الاقتصاد الرقمي

أولا: تعريف الاقتصاد الرقمي: وردت مجموعة من التعاريف للاقتصاد الرقمي أهمها (العلي،2013، ص3-4):

✓ يعتمد هذا المصطلح على أسس ثلاثة تتمثل في:

_ المنتجات الجديدة التي لم تكن موجودة من قبل، والتي هي في جوهرها معرفية مصاغة بلغة رقمية (التشفير والترميز)، أو التي تعتمد بشكل أساسي في بنائها على المعرفة كالمعالجات الحاسوبية.

_ الأدوات والوسائل المستخدمة، والتي انتقلت من الحالة الميكانيكية ثم حالة الإلكترونية إلى الحالة الرقمية (التشفير أو الترميز)، حيث تتجلى تلك الأدوات والوسائل في الأجهزة الحاسوبية والشبكات المتنوعة كالإنترنت والإكسترانت والأنترانت.

_آليات التعامل الجديدة المتمثلة بالأنظمة الحديثة لإدارة المنتجات المعرفية عبر الأدوات والوسائل التي ذكرناها، والتي تتجلى في آليات التخزين والاستعلام والنشر والاسترداد، مما يخلق خصوصية تنفرد بها المنتجات الرقمية عن غيرها من المنتجات.

✓ يمكن تعريف الاقتصاد الرقمي على أنه ذلك الاقتصاد الذي يستند على التقنية المعلوماتية الرقمية، ويوظف المعلومات والمعرفة في إدارته، بوصفها المورد الجديد للثروة ومصدر إلهام للابتكارات الجديدة (السيد،2012،ص12).

يقصد بالاقتصاد الرقمي التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى، مما يحقق الشفافية والفورية والإتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما: (النجاروآخرون،2006،ص62).

✓ يعرف التحول الرقمي على انه عملية انتقال الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات وتوفير قنوات جديدة من العائدات التي تزيد من قيمة منتجاتها عبر بناء استراتيجية رقمية(جبير،2021،ص20).

978-9931-9701-1-8

✓ التحول الرقمي هو التحول في طريقة العمل بالمؤسسات، بحيث يقل العمل الرتيب ويزيد وقت التفكير بالتطوير، وهو تسريع طريقة العمل اليومية، بحيث يتم استغلال تطور التكنولوجيا الكبير الحاصل لخدمة الزبائن بشكل أسرع وأفضل(يحياوي، قرابصي،2015،ص135).

✓ هو جهد شمولي مخطط يهدف إلى تغيير وتطوير العاملين عن طريق التأثير في قيمهم ومهاراتهم وأنماط سلوكهم وعن طريق تغيير التكنولوجيا المستعملة وكذلك العمليات والهياكل التنظيمية وذلك سبيلا الى تطوير الموارد البشرية والمادية وتحقيق الأهداف التنظيمية(طاهر،2010،ص114).

✓ كما يعرف التحول الرقمي بأنه إحداث تغييرات في كيفية إدراك وتفكير وتصرفات الأفراد في العمل، والسعي إلى تحسين بيئة العمل من خلال التركيز على استخدام تكنولوجيا المعلومات الاتصالات(الغيري،محمد،2020،ص15).

ويتخذ الاقتصاد الرقمي في عدة تسميات يمكن ابرازها على النحو الآتي:

الشكل رقم 1: تسميات الاقتصاد الرقمي

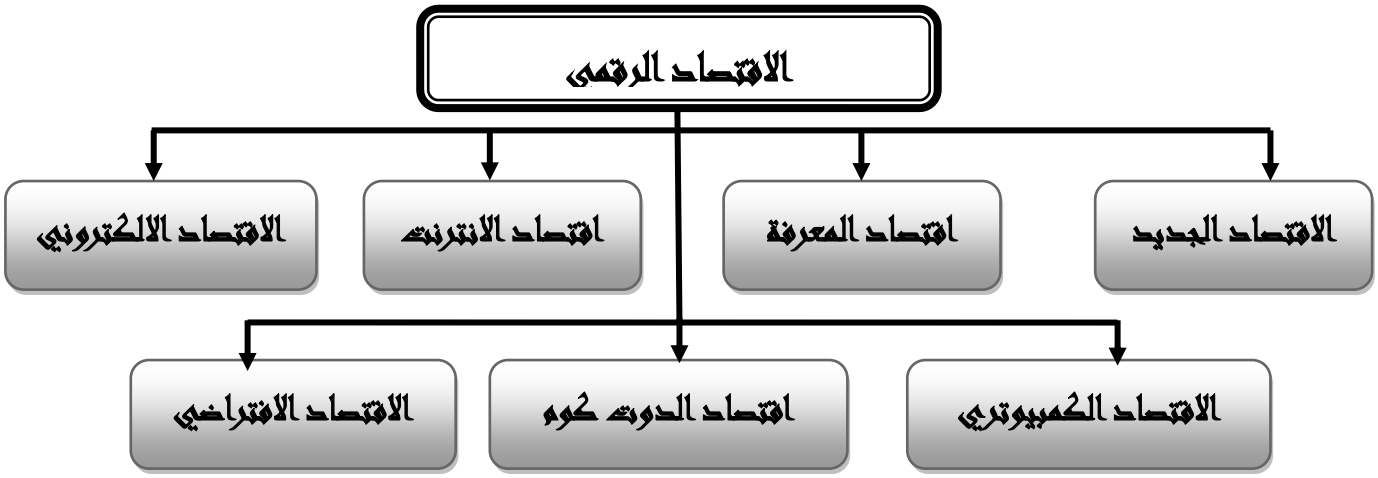

المصدر: محمد يدو، رشيد بوعافية،" انعكاسات الاقتصاد الرقمي على النشاط الاقتصادي"، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي الخامس حول" الاقتصاد الافتراضي و انعكاساته على الاقتصاديات الدولية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب البليدة، ص 5.

ثانيا: خصائص الاقتصاد الرقمي: تتمثل أهم خصائص الاقتصاد الرقمي فيما يلي:

ا-سهولة الوصول إلى مصادر المعلومات: ويعتمد نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الانترنت المختلفة.(النجار،2004،ص12) ؛

ب-المنافسة وهيكل السوق في ظل الاقتصاد الرقمي: يرى معظم الاقتصاديين أن مكونات الاقتصاد الرقمي تختلف باختلاف نطاق الاقتصاد، كما يختلف هيكل السوق استنادا إلى تطبيق تكنولوجيا المعلوماتية و تطور منظومة الاتصالات في الاقتصاد الرقمي و يكون ذلك على مستوى الاقتصاد الدولي أو المحلي (عباس، علي،2020،ص165) ؛

ج-مستقبل الاقتصاد الكلي في ظل الاقتصاد الرقمي: تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا أساسيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الاستثمارات الرأسمالية والتجارة الإلكترونية الداخلية والخارجية،(عباس، علي،2020،ص165) ؛

978-9931-9701-1-8

د-الاقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لاتخاذ القرارات: ويوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات عن طريق تعلم كيفية تحديد الاحتياجات المعلوماتية ثم اختيار المصادر المناسبة للمعلومات الأساسية والهامة أي إدارة الصادر والوارد من المعلومات بطريقة أكثر كفاءة وتأثير وهناك عدة أنواع من المعلومات(بن دنيدينة، بوعكاز،2016،ص69):

ثالثا: دو افع الاقتصاد الرقمي: هناك العديد من المحركات التي دفعت ومازالت تدفع الاقتصاد الرقمي إلى المزيد من التطور والتقدم تتمثل فيما يلي:

1_ **العولمة:** للعولمة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية الدور الأبرز لنشوء الاقتصاد الرقمي بمنتجاته العولمة، وأسواقه الممتدة، ولعل المستقبل سيظهر تحولات أكثر عمقا من التي نشهدها الآن.

2_ **الشركات المتعددة الجنسيات:** إن الشركات المتعددة الجنسيات تحتكر مستويات القمة من التكنولوجيا في العالم، وعلى رأسها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالتالي هي أهم محركات الاقتصاد الرقمي، حيث أن الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينظر اليهما من زاوية واحدة.

3_ **الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة:** إن ارتباط مفهوم الاقتصاد الرقمي بالتكنولوجيا يعد أمرا طبيعيا، وبالتالي فإن التكنولوجيا تشكل أحد أهم محركاته الدافعة. إذ أن التكنولوجيا كإحدى صور تجليات المعرفة تعد وقودا يحفز على التطور الدائم ويعطي الاقتصاد الرقمي أبعاده العصرية والمستقبلية(العلمي،2013، ص17-18).

الفرع الثالث: أهمية الاقتصاد الرقمي: يشكل الدور الذي تلعبه الرقمنة في الوسائل الاقتصادية عملا رئيسيا في ظل القدرة الكاملة على تحقيق الاستفادة المثلى، إذ يمكن تبيان أهمية الاقتصاد الرقمي على النحو التالي:

_ يحقق التبادل الإلكتروني بخلق أسواق ومنشآت افتراضية تلغي قيود الزمن والمكان من خلال التجارة الإلكترونية ومختلف التعاملات الإلكترونية سواء في المجال البنكي أو التعليمي إلى غير ذلك من المجالات(لزرق،2015،ص40) ؛

_ تعد وسيلة متميزة وغير مسبوقة للوصول إلى الأسواق العالمية(يدو، بوعافية، بدون سنة،ص11) ؛

_يعتبر وسيلة فعالة للقيام بعقد الصفقات بين المتعاملين عن طريق الاتصال الإلكتروني المباشر بينهم؛

_يؤدي إلى تبادل المنافع ما بين المتعاملين من بائعين ومشترين، كما يعمل على ترشيد قرارات المتخذة، بما يتميز به من تدفق المعلومات في الوقت المناسب، وبطريقة منسقة ودقيقة؛

رابعا: مكونات الاقتصاد الرقمي يجمع الاقتصاد الرقمي بين عناصر ذو علاقات متشابكة للمساهمة في نمو الاقتصاد العالمي، مما شكل ضغط على اقتصاديات الدول المتنافسة، وهنا يبرز دور الدول في دعم الباحثين ومؤسسات البحث والتطوير لتحسين الاقتصاد محليا ودوليا، من خلال الإلمام بالعناصر المتفاعلة مع بعضها البعض والمتمثلة في:

1) **المنتجات الرقمية:** هي الصفة الأساس التي تميز الاقتصاد الرقمي ولا تشتمل على البرامج الإلكترونية والموسيقى فقط، بل تتعداه ليشمل الكتب والجرائد والمجلات الرقمية وكذلك الخدمات الرقمية التي تقدم مثل حجز تذاكر السفر والخدمات المصرفية وحتى ظهور العملة الإلكترونية. كل ذلك أدى إلى ظهور المجتمعات الرقمية.

978-9931-9701-1-8

2) **المستهلكون:** يمتاز الاقتصاد الرقمي بوجود عدد كبير من المستهلكين، فكل من يدخل على الشبكة الإلكترونية يعد زبون محتمل أن يستهلك السلعة الموجودة، حيث بإمكانهم البحث والاختيار وحتى المساومة بسبب وجود عدد كبير من السلع الرقمية المعروضة التي تتيح له حرية الاختيار.

3) **البائعون:** وهم كل مؤسسة تعرض منتجاتها على الأنترنيت، فالترويج والدعاية والإعلان يتم إلكترونيا خاصة في السلع التي لا تكون مادية ملموسة، بل هي افتراضية مثل أمازون دوت كوم (Amazon.com) ومنظمة ياهو (Yahoo)، وأن السوق الافتراضي هو سوق يمتاز بحرية الدخول والخروج إليه بسبب عدم وجود عوائق تمنع الدخول.

4) **لمنظمات المسؤولة عن الهياكل القاعدية:** أي تتمثل بالمنظمات والجهات المسؤولة عن توفير البرامج، الحاسبات الإلكترونية، شبكات الاتصال وتوفير الهيئات الاستشارية من أجل ضمان سير العملية بجودة وكفاءة عالية.

5) **الأنظمة والقوانين:** أي سن القوانين والأنظمة الداعمة للاقتصاد الرقمي، من أجل تقليل الآثار السلبية وحماية المستهلكين والعاملين في ظل فضاء النطاق العريض(الموسوي،ص186).

6) **البنى التحتية الداعمة:** هي مجموعة البنى التحتية الاقتصادية التي تستخدم في دعم عمليات وأنشطة الأعمال الإلكترونية وتبادل التجارة الإلكترونية، حيث تتضمن هذه البنى التحتية شبكات الاتصال الهاتفي السلكية واللاسلكية، خدمات الأقمار الصناعية، الكيانات البرمجية، العنصر البشري المدرب والمؤهل، خدمات مواقع الويب، خدمات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت والخدمات الاستشارية وغيرها: (حميدوش، عماني،2015،ص5) .

خامسا: عوامل الاندماج في الاقتصاد الرقمي: لقد أصبح التحول إلى الاقتصاد الرقمي ضرورة ملحة تفرض نفسها، إلى أن ذلك يستدعي بعض العوامل من أهمها:

✓ **تكنولوجيا المعلومات والاتصال:**

إن وجود بنية تحتية للاقتصاد الرقمي، كصناعة البرمجيات ومعدات الاعلام الآلي يعتبر صناعة ابتكارية تقوم على إعداد وتصميم وتنفيذ واختبار برنامج تشغيل الحاسب الآلي، والذي يتضمن مجموعة أوامر للقيام بمجموعة من الأعمال المتكاملة بهدف الوصول إلى نتيجة معينة، حيث يعتمد فيها بشكل أساسي على العقل البشري، أما إنتاجها فلا يحده زمان ولا مكان وتخضع لمنظومة تسويقية متكاملة ليس لها تأثير سلبي على البيئة وعائداتها مرتفعة وتنافس الأسواق العالمية(بطاهر،2019، ص149-150).

✓ **التعليم ومجتمع المعلومات:**

يعتبر الإنفاق على التعليم شكلا من أشكال الاستثمار في الرأس المال البشري ،حيث أن له الأثر البالغ في التنمية الاقتصادية، وفي ظل الاقتصاد الرقمي يعتبر التعليم النطاق الذي تبنى فيه الطاقات البشرية التي تحتاجها الصناعات في هذا الاقتصاد ،و قد تتجلى علاقته بتكنولوجيا المعلومات و الاتصال في وظيفته الأساسية لإعداد عمال المعرفة باعتبارهم الركيزة المعتمد عليها في تطوير هذه التكنولوجيات ،و يظهر ذلك خاصة في خدمة الانترنيت التي تساهم بشكل كبير في تشجيع التعليم عن بعد و بذلك سيسهم في تجاوز الصعوبات ،سواء تلك المتعلقة بالتكاليف أو المكان من أجل التعليم و التكوين ،و بالتالي فإن متطلبات

978-9931-9701-1-8

الاقتصاد الرقمي تقتضي ضرورة التركيز على تكوين أفراد لهم القدرة على الابداع و الابتكار و صناعة البرمجيات(بوجحيش، البشير، 2017،ص165).

✓ **البحث والتطوير:**

إن التحول نحو الاقتصاد الرقمي يقتضي رفع نسبة الإنفاق على مشاريع البحث و التطوير من الناتج المحلي الإجمالي باعتباره أحد مؤشرات الاقتصاد الرقمي و هي مرتفعة في الدول المتقدمة أكثر من باقي الدول ،حيث تتقاسم الحكومات و القطاع الخاص في هذه الدول الدور في الإنفاق على مشاريع البحث و التطوير ،فيتكفل هذا الأخير بتمويل المشاريع التي ينتظر أن تحقق أرباحا خلال خمس سنوات أو أقل ،بينما تتكفل الحكومة بالتمويل إذا كانت الفترة من خمسة إلى عشر سنوات، فيشترك القطاعان العام و الخاص في التمويل و بذلك سيكون للبحث و التطوير مردودية كبيرة على الاقتصاد الرقمي (بطاهر،219،ص150).

سادسا: خطوات التحول الرقمي.

بما أن التحول الرقمي يعرف بأنه عملية انتقال القطاعات الحكومية أو الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات وتوفير قنوات جديدة من العائدات التي تزيد من قيمة منتجاتها: (سلايمي،البوشي،2019،ص952-953).

1. **تحول الرؤية:**

إن تقنية التحول الرقمي تتطلب رؤية واضحة لنقطة انطلاق نحو هذا التحول، إذ يتعلق الأمر بإعادة التفكير في المنهج وكيف يمكن للتكنولوجيا الجديدة أن تساعد على تحقيقه،

2. **اعتماد ثقافة التغيير:**

يقصد بها تحويل الهيكل التنظيمي من التسلسل الهرمي التقليدي إلى فرق تنظيمية صغيرة تكون مخول لها اتخاذ القرارات حيث يمكن ترجمة التعاون بين موظفي التطوير والتكنولوجيا المعلومات والوحدات الاستراتيجية إلى خدمات محسنة. ومن ثمة يحدث التحول في ثقافة المؤسسة وبيئة العمل في المرحلة الأولى من التحول كخطوة ايجابية تساهم في تنفيذ ونجاح التحول الرقمي.

أ) **العامل البشري يحدث الفرق**: إن العامل البشري عنصر مهم في عملية التحول الرقمي ورفع معدل الذكاء الرقمي للمؤسسة. لذا يجب على القائمين بالإدارة تمكين الموظفين داخل المؤسسة التي تمر بمرحلة التحول الرقمي بتطوير مهاراتهم الفردية. ومن ثمة إن نقص الكفاءات والقدرات المتمكنة يعد من أهم العوائق التي تحول دون تنفيذ ناجح لبرنامج التحول وتحقيق أهداف المرجوة.

ب) **المؤسسة العضوية بدلا من التسلسل الهرمي:** من حيث أساليب التشغيل توجد إمكانيات غير عادية مع التطوير الميسر للاستقلالية على مستوى الجهات الفاعلة، وترغب في العمل أكثر في المشاريع العضوية من المؤسسات الهرمية. وبهذا فإن فكرة التسلسل الهرمي تعد بمثابة الروتين المعوق لعملية التحول الرقمي، خاصة أنها تؤدي إلى صعوبة تطبيق فكرة روح الفريق الواحد.

978-9931-9701-1-8

ج) **الإدارة بالمعنى والقيم**: تبرز أهمية الإدارة بالقيم في مجال التحول الرقمي في أنها تهتم بتوظيف الطاقات الكامنة في العامل البشري للوصول إلى درجة عالية من جودة الأداء والتي أساسها العلم، والضمير، والأخلاق العالية مما يؤدي إلى تقليل الفساد الاختلاس والرشوة والمحسوبية...الخ.

3. **تغيير نموذج التكلفة** :يمكن للميزانيات المصغرة دفع عجلة الابتكار لأن الفرق ستتخذ خطوات خلاقة لابتكار عمليات جديدة تساعد على معالجة التحديات، ويمكن للخدمات السحابية أن تؤثر بشكل إيجابي في التكلفة بسبب قدرتها على تحديث البنى التحتية من دون استثمارات رأسمالية كبيرة، كما أن تفادي عمليات الشراء الطويلة والدفع المقدم يسمح بتنفيذ مزيد من المشاريع من خلال الوصول الفوري إلى موارد الحوسبة في أي وقت وأي مكان وعبر أي جهاز.
4. **بدء الأعمال في سحابة:** هناك البعض من المؤسسات والشركات تفضل القيام بنقل التراخيص والمشاريع الفردية إلى السحابة، وهناك من يفضل بدء الأعمال في السحابة مباشرة. فنجد في هذا الصدد نظام (Devos) الذي يتيح للشركات تقديم تحديثات البرامج والأمن على الصعيد الداخلي وللعملاء.
5. **تتبع عملية التقدم:** عندما تتم عملية التحول الرقمي الكامل للنشاط التجاري بشكل متقن وباحترام خطوات التحول سيساهم بتحسين ورفع الأرباح للشركة التجارية، حيث تم إنشاء مقاييس لتتبع وقياس عملية التقدم المحرز.

من خلال ما سبق يتضح أن عملية التحول الرقمي للشركات التجارية والمؤسسات الحكومية تتم عبر خطوات عامة مقترحة لاستراتيجيات الخاصة بمشروع التحول الرقمي يمكن الاعتماد عليها والاسترشاد بها. وبهذا يعتبر التحول الرقمي مشروع ضخم يجذب معظم الشركات التجارية والمؤسسات الحكومية في دول العالم والدول العربية منها الجزائر خاصة في الآونة الأخيرة، وعليه إذا تم وفق خطوات صحيحة ومدروسة سيؤدي إلى نجاحه، إضافة إلى إنتاج أعمال تتماشى مع متطلبات العملاء والمواطنين في المستقبل الرقمي سريعة الحركة.

سابعا: نماذج التحول الرقمي.

تشير أدبيات الإدارة إلى تعدد نماذج التحول من المنظمة التقليدية إلى المنظمة الرقمية، وفيما يلي توضيح لأهم النماذج المطبقة للتحويل الرقمي للمنظمات: (رشوان، قاسم،2020،ص9-10):

- **النموذج الفني**: يتم من خلاله تحويل المنظمات التقليدية إلى منظمات رقمية باستخدام بحوث العمليات وعلوم الحاسب وعلم الإدارة دون التركيز على الجوانب السلوكية للمنظمة،
- **النموذج السلوكي**: يركز على المتغيرات السلوكية الفردية، التنظيمية والبيئية بدرجة أكبر من المتغيرات الفنية وخاصة في تطوير البرمجيات، ومن ثم تقل أهمية الأمثلية والنماذج في اتخاذ القرارات رقمية.
- **النموذج الفني الاجتماعي**: يهتم بالتفاعل بين المتغيرات الفنية الحاسبات والبرامج والمتغيرات السلوكية والتنظيمية عند تنفيذ عمليات التحويل.
- **نموذج الشراكة في المعلومات**: يعتمد في التحول الرقمي على الاشتراك في أحد شبكات المعلومات المحلية أو الدولية لفترة لحين إتمام التحول، أو الاعتماد على أحد شركات المعلومات في توفير الخدمة بالشراكة.

978-9931-9701-1-8

- **نموذج تحليل القوي التنافسية**: يعتمد على بناء نظم معلومات لدعم التحليل الرباعي، الذي يسعي إلى تعظيم نقاط القوة التنظيمية وتقليل نقاط الضعف، وذلك لسيطرة على الفرص البيئية ومواجهة التحديات العالمية والمحلية، ويعتمد هذا النموذج على التخطيط الاستراتيجي للمنظمة وبناء نظم معلومات متكاملة ومساندة لذلك.
- **نموذج إدارة الأصول الرقمية**: يعتمد على مجموعة من شركات المعلومات والاتصالات بدلا من شركة واحدة في إدارة الملفات الرقمية (التخزين الدخول للمعلومات التصفح-تبادل المعلومات واسترجاعها).
- **نموذج التحول التدريجي**: يعتمد على القدرات المالية للمؤسسات للتحول من النموذج الورقي إلى النموذج الرقمي، ومن ثم يتم التمويل على مراحل في ضوء المركز المالي وحجم أعمال المنظمة، ولا يعتمد على دراسات قياس الاحتياجات الرقمية مسبقة.
- **نموذج التحول الاستراتيجي**: يفترض هذا النموذج أن المعلومات والاتصالات عبارة عن أصول رأسمالية للمنظمة، كما يتحدد مركز المنظمة في القطاع أو النشاط الذي تنتمي إليه وفق قيمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تمتلكها المنظمة.
- **نموذج التحول الديناميكي**: يعتمد هذا النموذج في التحول على درجات التفاعل السريع بين المنظمة والمتغيرات البيئية، والعلاقة بينهم، وكذلك على التقدم المستمر في تكنولوجيا المعلومات.
- **نموذج التكلفة والعائد**: يعتمد هذا النموذج على مقارنة تكاليف التحول لمنظمة رقمية بالمكاسب المتوقعة من اقتناء تكنولوجيا المعلومات.
- **نموذج التحويل المتكامل**: يقوم هذا النموذج على فلسفة المنظومات والرغبة في التحويل المتكامل لجميع الإدارات والمستويات التنظيمية لبناء المنظمة الرقمية، ومن ثم تسعي إدارة تكنولوجيا المعلومات إلى الربط بين التغيير في منظومة الأعمال والتحديث في منظومة الإدارة الالكترونية..
- **نموذج التحويل الاستئجار**: يتم التحويل من خلاله عن طريق استئجار الحاسبات وإنجاز الأعمال لدي الغير، وتعتمد فلسفة التحويل على أن خبرة الشركات المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحليل النظم والبرامج أوسع بكثير من خبرة المستخدم لتلك التكنولوجيا.

ثامنا: أشكال التحول في الاقتصادي.

I. **التجارة الإلكترونية:** هي مزيج من التكنولوجيا والخدمات للإسراع بأداء التبادل التجاري وإيجاد آلية لتبادل المعلومات داخل الشركة وبين الشركة والشركات الأخرى المماثلة من جهة وبين الشركة والعملاء من جهة ثانية (كافي،2017،ص94).

II. **التسويق الإلكتروني:** الاستخدام الأمثل للتقنيات الرقمية، بما في ذلك تقنيات المعلومات والاتصالات لتفعيل إنتاجية التسويق وعملياته المتمثلة في الوظائف التنظيمية والعمليات والنشاطات الموجهة لتحديد حاجات الأسواق المستهدفة وتقديم السلع والخدمات إلى العملاء وذوي المصلحة في المنظمة (علاق، 2014،ص17).

978-9931-9701-1-8

III.**الإدارة الإلكترونية:** تعرف الإدارة الإلكترونية بأنها هي عملية مكننة جميع مهمات ونشاطات المؤسسة الإدارية، بالاعتماد على تقنيات المعلومات الضرورية كافة وصولا الى تحقيق أهداف الإدارة الجديدة في تقليل استخدام الورق، وتبسيط الإجراءات، والقضاء على الروتين البطيء، وتحقيق الإنجاز السريع والدقيق للمهمات والمعاملات (الأحبابي،2018،ص17).

تاسعا: ايجابيات الاقتصاد الرقمي: والمتمثلة في (شتاتحة ، بوفاتح، 2019،ص232):

-إن هذا النمط الجديد من العمل استغله القطاع الخاص لما يحققه له من عوائد، حيث تخفف الشركات والمؤسسات من التزاماتها تجاه العاملين فيها كالتأمينات والتعويضات وغيرها؛

-استثمار الطاقات التي يملكها المؤهلين ولم يتمكنوا من الالتحاق بالأعمال الاعتيادية، وهذا مما يطور الاقتصاد ويعزز من نشاطه، فالاقتصاد الرقمي يجعل من الكفاءات مرتكز الموارد الاقتصادية على عكس الاقتصاد التقليدي، مما يحسن مستوى المعيشة ومحاربة الفقر في الدول النامية؛

-يساعد على سرعة التحول إلى نظام السداد الإلكتروني، وتحويل المجتمع إلى مجتمع غير نقدي، ويترتب على ذلك الحد من المخاطر المالية والوقاية من صعوبة السداد؛

-يجعل من تأهيل العاملين في قطاعه ضرورة مستمرة لا مرحلية، فالتكنولوجيا لا تقف عند حد والتطور فيها مستمر؛

-إن الاقتصاد الرقمي كان سببا في ظهور البنوك الإلكترونية لتوفير خدمات أقل تكلفة لتحسين السرعة والجودة في مشروعات الاستثمار؛

-فتح الباب أمام ظهور التجارة الالكترونية والتسويق الإلكتروني، وذلك من خلال الإعلانات التجارية والخدمية والوظيفية عبر وسائل التكنولوجيا الحديثة؛

-أدى إلى ايجاد ما يعرف ب «الحكومة الإلكترونية"، أي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الأعمال الحكومية مما يرفع مستوى جودة الأداء الحكومي.

عاشرا: سلبيات الاقتصاد الرقمي

هناك مجموعة من السلبيات للاقتصاد الرقمي نذكر من بينها(شتاتحة ، بوفاتح، 2019،ص233):

-تأخر القوانين والتشريعات المنظمة له في الكثير من الدول النامية ومنها معظم الدول العربية والمسلمة عن التطور المتسارع الذي يشهده هذا القطاع، وتبرز أهمية هذه التشريعات في تعزيز ثقة الناس بالتجارة الإلكترونية والبنوك الإلكترونية وحفظ حقوق الملكية الفكرية؛

-إن الاقتصاد الرقمي كان سببا في انتشار الجرائم الإلكترونية والتي تتسم عادة بأنها عسرة الاكتشاف والإثبات لكونها لا تترك أثرا بعد ارتكابها؛

-توقع زيادة البطالة حيث يعد الاقتصاد الرقمي من أكبر المسببات المتوقعة لزيادة البطالة لكن في المقابل فإن الاقتصاد الرقمي قد عمل على إيجاد العديد من فرص العمل التي تحتاج إلى كفاءات؛

-من السلبيات المتوقعة للاقتصاد الرقمي أنه سيعزز الفوارق بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية؛

978-9931-9701-1-8

-إن تقنية التكنولوجيا تفتح الغريزة أمام المستهلكين لمزيد من الشراء، فعرض عشرات الإعلانات على صفحات مواقع التواصل بشكل مستمر يدفع الإنسان الشراء بشغف، وربما أوقعه ذلك في شراء ما لا يحتاج.

المحور الثاني: أهمية التحول إلى الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنويع الاقتصادي

يعد التحول الرقمي ضرورة اقتصادية ملحة في الوقت الراهن في ظل الحاجة إلى تنويع الاقتصاد والتخفيف من حدة تأثير صدمات الأسواق العالمية لنفط وبهدف تعزيز الإنتاجية والتنافسية ذلك بالتركيز على القطاعات الاقتصادية التي يمكنها الاستفادة من التطور التقني المتسارع مما يزيد بشكل عام من مرونة الاقتصاد وتحقيق نقلة نوعية في الأداء الاقتصادي بحيث تسهم في توفير المزيد من الوظائف سنويا.

ولقد أوضحت دراسة قام بها صندق النقد العربي حول تجارب التحول الرقمي في عدد من الدول العربية، حيث أشارت إلى أن استحداث وزارات معنية بالاقتصاد الرقمي ساعد على الإسراع بوتيرة التحول الرقمي في كل من الأردن والإمارات، كما بينت المكاسب المختلفة التي حققها دول العربية نتيجة التحولات الرقمية التي ساهمت على سبيل المثال في خفض تكلفة انجاز الخدامات حكومية بالنسبة بلغت 88 في المائة وساعدت على تطور ونمو مساهمة القطاع المالي في الناتج المحلي الإجمالي السنوي لتصل إلى 17 في المائة في البحرين.

ولقد أشارت الدراسة إلى تركيز خطط التحول الرقمي على القطاعات الداعمة لتنويع الاقتصادي وعلى خدمات الدفع الرقمي بما ساهم في زيادة الشمول المالي في هذه الدول . (قعلول، طلحة، 2020، ص3).

وعليه فإن التحول الرقمي وخاصة في ظل ما تشهده الساحة التكنولوجيا من تطور كبير يساهم وبشكل كبير في تحقيق التنويع الاقتصادي للدول وعلى جميع الأصعدة والقطاعات الاقتصادية فيمكن ادراج عمليات التحول والانتقال نحو الاقتصاد الرقمي والاستخدام المكثف للتكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة والمعرفة الرقمية إلى الرفع من أداء الاقطاعات الاقتصادية ما يسمح لها من مجابهة الاثار السلبية لتقلبات أسعار النفط على الايرادات الحكومية بالإضافة إلى التقليل من احتكار قطاع المحروقات على صادرات الدول ومداخيلها.

ومن جهة اخرى لا شك فيه أن للقطاع الرقمي مستقبل واعد، فحماسة الأفراد تجاه استخدام لوسائل الرقمية تشير إلى إمكانية تحقيق معدلات نمو قوية في المستقبل القريب، وذلك في ظل الاستعداد الجلي من جانب هؤلاء الأفراد لاحتضان المنتجات الرقمية الجديدة. وعلى هذا الأساس، يتعين على قادة المنطقة زيادة عدد طلبات براءات الاختراع في مجال تقنية المعلومات والاتصالات وتطوير البنية التحتية لتحسين المعروض من منتجات تقنية المعلومات والاتصالات وتعزيز الابتكارات.

ينطوي القطاع الرقمي على فوائد كبيرة، ومنها وجود علاقة قوية بين حجم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدولة ونقاطها في مؤشر ماكنزي للتحول الرقمي، إذ يتيح ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للدولة تخصيص ميزانية أكبر للتحول الرقمي، مما يثمر عن رفع ترتيب الدولة في مؤشر التحول الرقمي. وبوجه عام، يساهم التحول الرقمي في تحقيق النمو الاقتصادي، ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي. وفي الواقع، ضف إلى ذلك أن توحيد ودمج السوق الرقمي في جميع أنحاء الشرق الأوسط (160 مليون مستخدم رقمي محتمل بحلول عام 2025) يمكن أن يساهم بما يصل إلى 3.8% سنويًا في الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل 95 مليار دولار أمريكي تقريبًا. كما أن التحول الرقمي قد يكون له أثر إيجابي على الشمول المالي

978-9931-9701-1-8

والاجتماعي، والقضاء على الفقر، وزيادة فرص الحصول على خدمات رعاية صحية وتعليمية عالية الجودة، فضلًا عن الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. **(طارق المصري، 2016)**.

خلاصة و اقتراحات:

لقد أصبح العالم يعيش فترة من التحولات الجذرية التي أسهمت في تغيير كل المفاهيم والأساليب والهياكل الإدارية التقليدية، وأوجدت مناخا وأوضاعا اقتصادية وسياسية وتكنولوجية مختلفة تماما عما كان سائدا في الماضي، ولعل من أهم المجالات تأثرا بهذه التحولات هو الاقتصاد حيث باتت المعرفة أو المعلومات هي مادته الخام وركيزته بعد أن كانت الأرض ورأس المال، والذي أطلق عليه بالاقتصاد الرقمي أو اقتصاد الأنترنت كتسمية مختصرة للاقتصاد القائم على الأنترنت، ثم جاءت موجة رقمية لتجتاح هذا الاقتصاد وتحولت هذه المعرفة والمعلومات إلى أرقام يفهمها الحاسوب، الذي هو الأداة والتقنية المسيطرة على هذا الاقتصاد وعلى العالم ككل، والقادرة على تحقيق الاتصال المباشر مع بعضها البعض بغض النظر عن تباعد المسافات بينها،

وقد جاء الاقتصاد الرقمي بمفاهيم وأسس وأنظمة جديدة كانت نتيجة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتمثلة في التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني وغيرها، والتي استلزمت ضرورة تطوير القطاعات الاقتصادية بما ينجم عنه تحقيق تنويع اقتصادي مستدام والخروج من التبعية للقطاع المحروقات.

إن التحول الرقمي وما يعقبه من تغيرات على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والمالية والمصرفية يسهل وبدرجة كبير سياسات التنويع الاقتصادي وذاك مما يتركه من آثار إجابيه على اداء القطاعات الاقتصادي سواء كانت صناعية أو فلاحية أو سياحية أو خدمات فكل هذه القطاعات ومن خلال اعتمادها على الرقمنة وتكنولوجيا الاعلام ولاتصال والتقنية الخاصة بوسائل الانتاج وادارة المشروعات والمؤسسات سيؤدي ذلك إلى الرفع من أدائها والذي ينعكس بصورة مباشرة على منتجاتها وصادراتها وما يسمح بتحقيق نوع من الميزة التنافسية والقدرة عل منافسة المنتجات الاجنبية الامر الذي يعمل على تنويع الصادرات ومداخيل الخزينة العمومية ويسمح للدول بتجنب الاثار السلبية لانخفاض أسعار المحروقات

قائمة المراجع:

1. أسامة عبد السلام السيد، "الاقتصاد الرقمي"، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2019، ص 12.
2. إلهام يحياوي، سارة قرابصي، التسويق الرقمي كيفية تطبيق التحول الرقمي في مجال التسويق، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الواد، الجزائر، العدد 02، 2018، ص 135.
3. بختة بطاهر،" توجهات الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية في ظل رغبتها في تطبيقه"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، الجزائر، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد 2، 2019، ص ص 149، 150.
4. بشير علاق، التسويق الإلكتروني، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014، ص 17.
5. جميلو سلايمي، يوسف البوشي، التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الواد، الجزائر، العدد 02، 2019، ص 952-ص953.
6. حسين العلمي، "دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عباس فرحات، سطيف، 2013، ص ص 3، 4.
7. خالدية بوجحيش، عبد الكريم البشير،" دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير مخرجات الابتكار (دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس)"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 17، 2017، ص 165.
8. سعيد بن دنيدينة، عامر بوعكاز،" سبل ووسائل حماية المستهلك الالكتروني من مخاطر الاقتصاد الرقمي"، مجلة البناء الاقتصادي، الجزائر، جامعة الجلفة، العدد الأول، جوان 2018، ص 69.

978-9931-9701-1-8

9. سفيان قعلول، الوليد طلحة، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية الواقع والتحديات، صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية ، العدد71، 2020.
10. شتاتحة أم الخير، فريحة بوفاتح،" الأسرة في العالم الاسلامي في ظل الاقتصاد الرقمي"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 11، 2019، ص232.
11. طارق المصري وأخرون، الاقتصاد الرقمي في الشرق الأوسط: تحويل المنطقة إلى اقتصاد رقمي رائد، نقلا عن موقع https://www.mckinsey.com/featured-insights/middle-east-and-africa
12. عبد الرحمان محمد سليمان رشوان، زينب عبد الحفيظ أحمد قاسم، دور التحول الرقمي في رفع كفاءة أداء البنوك وجذب الاستثمارات، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الدولي الأول في تكنولوجيا المعلومات والأعمال، جامعة غزة، فلسطين، كلية العلوم الإدارية والمالية، يومي 13 و14 جويلية 2020، ص 9 -ص10.
13. علاء فرج طاهر، إدارة التحول والقيادة الفعالة، دار الراية لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 114.
14. -علي سعدي عبد الزهرة جبير، التحول الرقمي في ظل جائحة كرونا، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة النهرين، العراق، العدد 01، 2021، ص 20.
15. فريد النجار وآخرون،" التجارة والأعمال الإلكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة"، دار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 62.
16. فريد راغب النجار،" الاستثمار بالنظم الإلكترونية والاقتصاد الرقمي"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2004، ص 12.
17. محسن خضير عباس، مصطفى راشد علي،" تحليل أثر الاقتصاد الرقمي على التنمية في بيئة الدول العربية"، مجلة الملتقى للعلوم الادارية والاقتصادية، العراق، العدد 3، 2020، ص 165.
18. محمد أحمد الغيري، عبد الرحمان حسن حسن محمد، واقع التحول الرقمي للمملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 03، 2020، ص 15.
19. نبراس محمد جاسم الأحبابي، أثر الإدارة الإلكترونية في ادارة المرافق العامة دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، 2018، ص17.
20. نبيلة لزرق،" الفجوة الرقمية بين الدول المتطورة والنامية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وهران، 2015، ص 40.
21. هبة مصطفى كافي، التجارة الإلكترونية، دار ألفا للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017، ص 94.
22. وفاء حميدوش، لمياء عماني،" الصيرفة المحمولة كمدخل معاصر للاقتصاد الرقمي: واقع وآفاق"، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الوطني الثالث حول" المستهلك والاقتصاد الرقمي"، المركز الجامعي عبد الحميد بوالصوف، ميلة، 23و24 افريل 2018، ص 5.

978-9931-9701-1-8

الانفتاح التجاري وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات: تحليل قياسي لحالة الجزائر

Ouverture Commerciale et Diversification des Exportations Hors Hydrocarbures : Analyse Empirique sur le Cas de l'Algérie

بلهادي عفاف: طالبة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان

Belhadi Afaf : Doctorante à l'université Abou Bekr Belkaid de Tlemcen.
Email : afaf.belhadi@univ-tlemcen.dz

زناسني سمية: أستاذة محاضرة بقسم العلوم الاقتصادية، المدرسة العليا لإدارة الأعمال، تلمسان

Zenasni Soumia : Maître de Conférences, Ecole Supérieure de Management de Tlemcen.
Email : soumia_zenasni1@yahoo.fr

ملخص:

تعد عملية الانفتاح التجاري عاملاً مهمًا في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، خاصة بالنسبة للاقتصادات التي تعتمد على المواد الخام. فعلى غرار الاقتصاديات النامية الأخرى، لا يزال الاقتصاد الجزائري يتميز بهيمنة تقلبات أسعار السلع في السوق الدولية بسبب عدم تنوعه. يعتبر الهدف الرئيسي من هذا البحث هو دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري وتنويع الصادرات الوطنية في الجزائر خارج قطاع المحروقات. للقيام بذلك، نستخدم نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) خلال الفترة 1990-2016. تظهر النتائج وعلى وجود أثر إيجابي طويل الأمد للانفتاح التجاري على تعزيز الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، الصادرات خارج قطاع المحروقات، تنويع الصادرات، الاقتصاد الجزائري، نموذج VECM.

التصنيف: C50 - C33 - 011 - F13

Résumé :

L'ouverture commerciale est un facteur important de diversification des exportations hors hydrocarbures, notamment pour les économies dépendantes des matières premières. A l'instar d'autres pays en développement, l'économie algérienne est encore dominée par les fluctuations des prix des biens sur le marché international en raison de la non-diversification de son économie. L'objectif de cette étude est d'examiner la relation entre l'ouverture et la diversification des exportations algériennes en dehors du secteur d'hydrocarbures. Pour ce faire, nous utilisons le Modèle Vectoriel de Correction d'Erreurs (VECM) durant la période 1990-2016. Les résultats montrent l'existence d'un impact positif à long terme de l'ouverture commerciale sur la promotion des exportations en dehors du secteur des hydrocarbures.

Mots clés : *Ouverture commerciale, exportations hors hydrocarbures, diversification des exportations, économie algérienne, modèle VECM.*

***Codes JEL** : F13 -011 - C33 - C50*

978-9931-9701-1-8

Introduction

Le développement des flux d'investissements directs étrangers et la promotion des exportations sont devenus, ces dernières années, les principaux facteurs de la croissance économique à long terme. Ces facteurs sont considérés comme les éléments clés des politiques d'ouverture économique et commerciale adoptées par les gouvernements des pays en développement. En effet, la libéralisation du commerce extérieur est devenue impérative pour faciliter les échanges commerciaux entre les pays, ce qui permet de conclure des accords commerciaux régionaux qui renforcent systématiquement l'interdépendance entre les pays. Par ailleurs, les politiques de diversification des exportations ont pour objectif de réduire la dépendance vis-à-vis d'un certain nombre d'exportations liées aux fluctuations des prix et des quantités.

Dans les politiques économiques, la diversification se divise en deux parties : la diversification horizontale et la diversification verticale. La première, horizontale, est la création de nouvelles opportunités pour de nouveaux produits tels que l'exploitation minière et l'agriculture, tandis que la deuxième, verticale, est l'utilisation des extrants des de production (tels que le cuivre brut) comme des produits intrants d'une autre activité (comme les fils électriques) pour augmenter le volume de production. Ceci est bénéfique car il permet de diversifier les sources de revenus en élargissant la base de production et en augmentant la contribution des secteurs productifs dans le produit local global. Parallèlement, la diversification signifie également le processus d'exploitation de toutes ressources et énergies locales de production d'une manière à assurer une accumulation des capacités pouvant générer des ressources renouvelables. Tout cela offre aux pays l'opportunité d'atteindre leur objectif en assurant une production locale qui domine sur le marché intérieur. Parmi ces types de diversifications, on trouve celle des exportations qui permet d'avoir une influence positive sur la croissance économique des pays.

A l'instar d'autres pays en développement, l'Algérie a libéralisé son commerce extérieur et s'efforce de se diversifier, d'améliorer ses exportations en développant ses secteurs économiques et de promouvoir les exportations hors hydrocarbures. Vu la crise économique que connaît le pays actuellement, il est devenu nécessaire de rechercher des revenus alternatifs et ne pas se baser sur les revenus du secteur des hydrocarbures. Pour ce faire, il faut diversifier l'économie en encourageant les exportations nationales et en orientant le commerce extérieur vers d'autres produits dans lesquels l'Algérie possède un avantage apparent. Dans ce contexte, cet article vise à étudier la relation entre l'ouverture commerciale et la diversification des exportations nationales en dehors du secteur des hydrocarbures. Pour ce faire, nous traitons la question suivante : ***l'ouverture commerciale contribue-t-elle à diversifier les exportations algériennes hors secteur pétrolier ?*** Pour répondre à cette question, nous avons estimé un modèle vectoriel à correction d'erreurs (VECM) sur la période 1990 à 2016.

I. Revue de la littérature

La diversification des exportations est devenue un facteur principal qui détermine et explique les variations de taux de croissance. Plusieurs travaux de recherches ont étudié les liens qui existent entre l'ouverture commerciale et la diversification économique. L'étude de Bouklia-Hassan (2013) a examiné la faisabilité d'une croissance rapide de l'économie nationale hors hydrocarbures en Algérie. Il a mesuré, à l'horizon 2030, les transformations économiques structurelles nécessaires, les équilibres internes et externes de l'économie, les investissements nécessaires à ces transformations ainsi que l'évolution des ressources fiscales et des exportations compatibles avec les politiques de diversification. Les résultats indiquent que la diversification accélérée de l'économie se heurte, en raison des conditions initiales

978-9931-9701-1-8

défavorables. Les résultats de l'estimation mettent en évidence, également, la gravité des obstacles auxquels se heurte une économie fortement dépendante des hydrocarbures que doit affronter l'Algérie dans son processus de diversification et l'ampleur de l'effort qu'elle doit faire pour préserver sa solvabilité interne et externe (Bouklia-Hassan, 2013).

Herzer, Nowak-Lehnmann, (2016) montrent que la diversification horizontale des exportations génère des externalités positives vers d'autres secteurs. D'autre part, ils mentionnent qu'une diversification verticale des exportations se produit lorsque la structure des exportations d'un pays passe des produits primaires aux secteurs secondaires ou tertiaires, ou aux produits manufacturés. Ces auteurs tentent d'examiner l'hypothèse selon laquelle la diversification des exportations est liée à la croissance économique via des externalités favorisant l'exportation par la concurrence sur les marchés mondiaux. Les auteurs de cette étude ont testé l'hypothèse de croissance tirée par la diversification en estimant une fonction de production « Cobb-Douglas augmentée » sur la base de données des séries chronologiques annuelles provenant du Chili. Les résultats de l'estimation suggèrent que la diversification des exportations joue un rôle important dans la croissance économique (Herzer & Nowak-Lehnmann, 2016).

De sa part, Aljebrin, (2018) a examiné l'effet de l'ouverture commerciale non pétrolière et du développement financier sur l'expansion économique en Arabie saoudite. L'auteur a utilisé dans cette étude les données de 1990 à 2016 pour estimer le lien entre cette politique d'ouverture et l'expansion économique à l'aide de l'approche FMOLS qui utilise des estimateurs des paramètres de nuisance affectant la distribution asymptotique de l'estimateur OLS. Les résultats montrent que l'ouverture commerciale et les exportations non pétrolières affectent positivement et significativement la croissance (Aljebrin, 2018). De plus, Ouali & Souman (2018) ont étudié la relation entre la croissance économique et la diversification des exportations pour le cas de l'Algérie en utilisant la méthode des régressions linéaires multiples sur la période 1990-2015. Les résultats indiquent l'existence d'un impact positif significatif de la diversification sur la croissance économique. Ainsi, la croissance de la diversification de la concentration des exportations est considérée comme une solution pour assurer une balance commerciale équilibrée (Ouali & Souman, 2018).

D'autre part, Maliki et al (2021) ont étudié la relation entre diversification économique et croissance pour le cas de l'Algérie qui est un pays avec un taux d'exportation hors hydrocarbures très faible et avec une nouvelle baisse des prix du pétrole. Ils ont testé l'effet de la diversification sur la croissance économique pour la période (1980-2015) par la mise en œuvre du modèle ARDL. Ces résultats indiquent une association à long terme entre la croissance et la diversification économique suivie d'un signe négatif. Ce résultat suggère l'existence d'une relation inverse entre la croissance économique et la faible diversification économique en Algérie et confirme la domination de l'industrie des hydrocarbures (Maliki, Si Mohamed, Hassaine, & Hartani, 2021).

II. Indicateurs d'ouverture commerciale

Les indicateurs d'ouverture commerciale sont un ensemble de politiques commerciales adoptées qui expriment les préférences commerciales d'un pays. Ces indicateurs permettent de connaître l'étendue de l'ouverture économique des pays en général et de l'ouverture commerciale en particulier. Ils sont également utilisés pour classer les pays selon leur degré d'ouverture (Gräbner, Heimberger, Kapeller, & Spri., 2020). Ces indicateurs peuvent être divisés en trois groupes. Le premier groupe repose sur la mesure du degré de l'ouverture commerciale au niveau de la prévalence des barrières douanières, ou sur la fréquence des barrières non tarifaires. Le deuxième groupe est basé sur la mesure de l'ouverture commerciale dans laquelle le pays est capable de produire aux prix internationaux et ne met pas de barrières

978-9931-9701-1-8

commerciales. Le troisième groupe est basé sur le degré de l'ouverture de l'État en termes d'exportations et d'importations (Capolupo & Celi, 2008). Une autre division des indicateurs d'ouverture commerciale dépend d'une part de la mesure du commerce extérieur en termes de volumes et d'autre part de la mesure de l'ouverture commerciale en termes de restrictions commerciales.

III. Stratégie de diversification des exportations algériennes

III-1 Développement des exportations non pétrolières en Algérie

L'exportation occupe une place majeure dans le développement économique. C'est pourquoi, les pays lui accordent une grande importance et une attention particulière en adoptant des stratégies encourageant les exportations et en se concentrant sur les industries d'exportation. En outre, l'exportation est considérée comme un choix stratégique pour la croissance et le développement économique, car elle contribue à changer la structure économique, à augmenter l'épargne nationale et à réformer les paiements de la balance déficitaire. Comme d'autres pays en développement, l'Algérie a cherché de diversifier son économie en encourageant les exportations hors hydrocarbures. En fait, cette économie repose principalement sur les exportations du secteur des hydrocarbures (pétrole et gaz). Sur la base des dernières statistiques publiées par l'administration des douanes algériennes sur le commerce extérieur pour l'année 2019, il est clair que les hydrocarbures représentaient 93 % du total des exportations nationales en 2018, ce qui signifie que les autres exportations hors hydrocarbures n'ont même pas atteint 7% (Rapport des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, 2019). Ce secteur ne se caractérisent ni par la cohérence ni par la stabilité. C'est la raison pour laquelle, les autorités du pays cherchent à diversifier ses exportations économiques en exportant dans des secteurs hors hydrocarbures.

Tableau 1. Exportations algériennes en 2018
(En millions)

A l' Exportation	Année 2018		
	DZD	USD	Structure (%)
PRODUITS HYDROCARBURES	4 532 811,92	38 871,75	93,00
PRODUITS HORS HYDROCARBURES	341 148,37	2 925,56	7,00
Total	4 873 960,29	41 797,32	100%

Source : Rapport des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (2019), Disponible sur le site : https://www.douane.gov.dz/IMG/pdf/rapport_com_ext_2019_vf.pdf

En réalité, les exportations algériennes non pétrolières sont composées des types de base indiqués dans le tableau ci-dessous pour l'année 2018.

Par ailleurs, Le tableau suivant montre les principaux pays clients de l'Algérie, importateurs les plus importants de produits algériens non pétroliers. Selon le rapport des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, les cinq premiers clients de l'Algérie représentent, en 2019, près de 57,40 % des exportations algériennes.

978-9931-9701-1-8

Tableau 2. Principaux produits algériens exportés hors hydrocarbures en 2018

Principaux Produits	11 MOIS 2018	
	Valeur	Structure %
Engrais minéraux ou chimiques azotés	839,03	31,3
Huiles et autres produits provenant de la distillation des goudrons de houille de haute température	628,19	23,4
Ammoniac anhydre ou en solution aqueuse (ammoniaque)	424,04	15,8
Sucres de canne ou de betterave et saccharose chimiquement pur à l'état solide	217,83	8,1
Barres en fer ou en aciers non alliés simplement forgées à chaud	0,00	-
Phosphates de calcium naturels	48,55	1,8
Ciments hydrauliques même colorés	17,47	0,6
Dattes, figues, ananas, avocats, goyaves, mangues et mangoustans, frais ou secs	58,31	2,1
Hydrogène, gaz rares et autres éléments non métalliques	34,24	1,2
Produits laminés plats à chaud en fer ou aciers non alliés	33,71	1,2
Sous Total	2 301,38	86,0
Autres	374,32	13,9
Total	2 675,70	100,0

Source : Rapport des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (2019), Disponible sur le site : https://www.douane.gov.dz/IMG/pdf/rapport_com_ext_2019_vf.pdf

Tableau 3. Principaux pays clients de l'Algérie

Principaux Clients	Valeur	Structure (%)	Taux cumulé %
FRANCE	4 619,78	14,16	14,16
ITALIE	4 303,07	13,19	27,35
ESPAGNE	3 580,04	10,98	38,33
ETAS UNIS D'AMERIQUE	2 187,25	6,71	45,04
TURQUIE	2 015,92	6,18	57,38
GRANDE BRETAGNE	2 011,92	6,17	51,20
CHINE	1 570,29	4,81	62,20
INDE	1 440,96	4,42	70,86
PAYS-BAS	1 383,34	4,24	66,44
REP DE COREE	1 292,52	3,96	78,40
TUNISIE	1 168,09	3,58	74,44
BRESIL	1 136,81	3,49	81,88
BELGIQUE	737,83	2,26	84,15
PORTUGAL	719,28	2,21	86,35
SINGAPOUR	535,71	1,64	87,99
Sous Total	28 702,79	87,99	
Reste du monde (141pays)	3 916,16	12,01	100,00
Total Général	32 618,96	100%	

978-9931-9701-1-8

Source : Rapport des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (2019), Disponible sur le site : https://www.douane.gov.dz/IMG/pdf/rapport_com_ext_2019_vf.pdf

III-2 Stratégie de diversification des exportations non pétrolières

Les pouvoirs publics de l'Algérie ont élaboré une stratégie pour faire progresser ses exportations non pétrolières comme une nécessité urgente pour suivre le rythme de l'intégration dynamique de l'économie mondiale et promouvoir les échanges commerciaux extérieurs. Ainsi, les autorités de ce pays ont mise en place un cadre réglementaire permettant de garantir la réussite aux stratégies de diversification (Bouri, 2020) :

A- Le cadre juridique : le 13 février 1991, un cadre législatif a été conclu avec le décret exécutif no. 37/91 afin d'établir la liberté du commerce extérieur et de promouvoir les exportations.

B- Le cadre d'assurance et de financement : au début de 1996, un nouveau système de garantie des exportations supervisé par la Compagnie Algérienne de Garantie des Exportations (CAGEX) a été mis en place. Les entreprises exportatrices sont assurées contre divers risques, qu'ils soient commerciaux ou non pour encourager les entreprises exportatrices et pénétrer les marchés mondiaux en leur permettant de participer à des expositions internationales. Quant au financement, ils accordent des prêts aux sociétés désireuses d'exporter, soit en important les matières premières comprises dans le produit préparé pour l'exportation ou au cours du processus d'exportation lui-même, soit en établissant le guichet unique au niveau bancaire pour faciliter les opérations financières pour exportateurs. En outre, le Fonds Spécial de Promotion des Exportations (FSPE) a été créé en vertu de la loi de finance de 1996, et ses ressources sont affectées à l'appui financier aux exportateurs pour moderniser leurs activités d'exportation à l'étranger.

C- Le cadre institutionnel et réglementaire : sur le plan institutionnel et organisationnel, les entreprises suivantes ont été créées : la Chambre Algérienne de Commerce et d'Industrie (CACI), la Société Algérienne des Marchés et Expositions (SAFEX), le Centre National de Contrôle Qualité et Emballage (CACQE), le Centre National du Registre du Commerce (CNRC), et l'Association Nationale des Exportateurs Algériens, en plus du Ministère du Commerce qui a été créé en 1997. Par ailleurs, afin de promouvoir les exportations hors secteur des hydrocarbures, l'ordonnance n. 04/03/2003 du 17/07/2003 a intégré un point de vue institutionnel à travers la mise en place d'un organe national en charge de la promotion du commerce extérieur. ALGEX a le pouvoir d'établir des bureaux pour lier la représentation et l'expansion commerciale à l'étranger afin de soutenir la pénétration des institutions nationales sur les marchés étrangers.

IV. Étude empirique

IV-1 Données descriptives

Pour examiner le degré de contribution de l'ouverture commerciale à réaliser la diversification des exportations en Algérie, nous utilisons des données de 1990 à 2016. Les données utilisées pour l'analyse ont été collectées à partir de diverses bases de données internationales : L'Office National des Statistiques (ONS), les Indicateurs du Développement dans le Monde. (WDI), la CNUCED, les statistiques de la CNUCED, les indicateurs du Fonds monétaire international (FMI).

IV-2 Spécification de la régression

978-9931-9701-1-8

A partir de l'examen de la revue de littérature théorique et empirique étudiant l'impact des indicateurs d'ouverture commerciale sur les exportations hors hydrocarbures, nous précisons le modèle de notre étude présenté dans l'équation suivante :

$$\mathbf{EXPO = \beta1\ (FDI) + \beta2\ (GDP) + \beta3\ (X\text{-}Rate) + \beta4\ (TOPEN) + t\varepsilon}$$

où:
EXPO : Exportations de l'Algérie hors hydrocarbures IDE : Investissement Direct Etranger
PIB : Produit Intérieur Brut
X-Rate : Taux de change
TOPEN : Ouverture commerciale
β1, β2, β3, β4 : Nombres réels que l'on atteindra avec EVIEWS 9.
Pour étudier la stabilité des cordes, nous utilisons le test de Perron-Phillips (1988). Les variables de l'étude sont expliquées comme suit :

● Exportations hors hydrocarbures (EXPO) : elles expriment le total des fonds que la banque centrale perçoit de l'exportation de divers produits nationaux de biens et services vers les marchés internationaux. Il représente la variable dépendante de l'étude.

● Ouverture commerciale (TOPEN) : elle indique les exportations totales, les importations et le PIB brut, selon l'équation suivante :
TOPEN = (X + M) / PIB * 100

● Produit intérieur brut (PIB) : c'est un indicateur économique qui mesure la valeur monétaire du total des biens et services produits dans un pays, au cours d'une période donnée. Cet indicateur étudie l'évolution du produit intérieur brut. Il nous permet de connaître les niveaux de croissance économique du pays étudié.

● Taux de change réel (X-Rate) : il est défini comme le prix intérieur des biens nationaux par rapport au prix étranger d'un panier de biens étrangers. Il est calculé selon l'équation suivante :
NER = E. / p où:
NER : Le taux de change nominal
E : Indice des prix intérieurs
P : Indice des prix étrangers

● Investissement direct étranger (IDE) : il exprime le flux de fonds à travers les frontières du pays domestique vers le pays d'accueil.

Tableau 4. Résumé descriptif des variables de l'étude

	EXPO	FDI	GDP	TOPEN
Mean	0.813704	9.74E+08	9.91E+10	63.78155
Median	0.640000	8.82E+08	6.79E+10	72.64662
Maximum	1.600000	2.75E+09	2.14E+11	109.4431
Minimum	0.280000	-4.03E+08	4224984.	8.957508
Std. Dev.	0.392489	9.37E+08	6.69E+10	24.13483
Skewness	0.742850	0.429570	0.401485	-0.709889
Kurtosis	2.303867	1.996694	1.829558	3.101354
Jarque-Bera	3.028394	1.962838	2.266533	2.279299
Probability	0.219985	0.374779	0.321980	0.319931
Sum	21.97000	2.63E+10	2.68E+12	1722.102
Sum Sq. Dev.	4.005230	2.28E+19	1.16E+23	15144.74
Observations	27	27	27	27

Source : établi par les auteurs sur la base des résultats du programme Eveiws 9

978-9931-9701-1-8

A partir de ce tableau, nous remarquons que la taille de l'échantillon s'élevait à 27 observations. Si l'on compare l'écart type (Std. Dev), on remarque que la variable PIB est caractérisée par le plus grand écart type, alors elle est suivie successivement par : FDI, X-Rate, EXPO. Quant à la moyenne et aux valeurs les plus hautes et les plus basses pour chaque variable (Minimum - Maximum), on note :

- Le PIB a la moyenne la plus élevée de 9,91 millions de dollars, la valeur la plus élevée en 2014 et la plus basse en 1990.
- X-Rate a la valeur la plus élevée en 2016 et la plus basse en 1990.
- L'IDE a la valeur la plus élevée en 2009 et la valeur la plus faible en 2015.
- EXPO a la valeur la plus élevée dans les années 2014 et 2016 et la plus basse en 1994.

IV-3 Résultats des estimations

IV-3-1 Résultats des tests de stationnarité

Le test des racines unitaires a pour but d'identifier le degré d'intégration des variables des séries temporelles, il est nécessaire de vérifier si les séries sont stationnaires. La plupart des séries chronologiques de ces variables sont caractérisées par l'instabilité, nous allons donc tester la stabilité de ces séries chronologiques et déterminer le degré de stabilité des variables en utilisant le test de Philips-Perron (PP) à différents niveaux. La décision statistique est la suivante :

- si la probabilité est supérieure à 5% : on accepte l'hypothèse nulle (H0) qui indique que la série temporelle n'est pas stable, du fait de la présence d'une seule racine.
- si la probabilité est inférieure à 5%, on rejette l'hypothèse nulle (H0) : qui indique que la série temporelle n'a pas de racine unique, et donc est stable.

Tableau 5. Résultats du test de stabilité

Variables	Probabilités	
	1ère Diff.	Niveau
EXPO	0.0000	0.7526
TOPEN	0.0005	0.6017
GDP	0.0045	0.6431
X-Rate	0.0193	0.5746
FDI	0.0000	0.2993

Source : établi par les auteurs sur la base des résultats du programme Eviews 9

Les résultats montrent que les séries temporelles ne sont pas stables dans le niveau (elles ne remplissent pas la condition, Prob. > 0,05). Pour cette raison, nous avons appliqué la différence du premier ordre et conclu que les séries chronologiques sont stables dans les 1ère différences (Prob < 0,05), et donc nous rejetons l'hypothèse nulle H0, qui indique que la série chronologique n'a pas de racine. Elle est donc stable au même degré (1ère différence). Cela signifie que la condition d'intégration simultanée est remplie et que les séries temporelles sont intégrales du premier ordre.

IV-3-2 Résultats des tests de cointégration

Le test de cointégration de Johanson est considéré comme le test bien connu pour étudier la cointégration entre les variables. Nous testons donc l'hypothèse nulle pour déterminer quels vecteurs représentent un niveau statistique significatif. Puisque toutes les variables sont intégrées au premier degré, nous testons, ensuite, l'existence d'une relation entre les variables étudiées sur le long terme. Les résultats du test de Johanson apparaissent dans le tableau suivant.

978-9931-9701-1-8

Tableau 6. Résultats du test de co-intégration de Johansen

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenval ue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.76836	36.56505	33.87687	0.0233
At most 1	0.63713	25.34318	27.58434	0.0942
At most 2 *	0.59435	22.55667	21.13162	0.0313
At most 3	0.26065 4	7.549743	14.26460	0.4263
At most 4	0.05463 0	1.404463	3.841466	0.2360

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05level
** MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Source : établi par les auteurs sur la base des résultats du programme Eviews 9

La deuxième ligne surlignée en jaune indique le rejet de l'hypothèse nulle (H0) au niveau de signification de 5 %. Selon le tableau des valeurs propres maximales, les résultats indiquent le rejet de l'hypothèse nulle et montre, ainsi, l'existence d'un seul vecteur de cointégration, ce qui indique l'existence d'une combinaison linéaire statique entre les exportations hors secteur des hydrocarbures et les autres variables de l'étude (PIB, IDE, X-Rate, TOPEN), c'est-à-dire que « Expo » s'intègre simultanément aux autres variables étudiées, ce qui nous amène à dire qu'il existe une relation d'équilibre de long terme entre ces variables. Le test d'impact a indiqué qu'il y a trois vecteurs. Le premier vecteur intégral obtenu par le VECM peut s'écrire comme suit :

EXPO = (1.29) E – (1.61E-09) FDI + 1.93E-11 (GDP) + 0.036389 X-Rate – 05 TOPEN

A partir de cette équation, on observe l'existence d'un impact positif de l'ouverture commerciale sur les exportations hors secteur des hydrocarbures à long terme. Cela est dû principalement aux efforts des autorités algériennes pour libéraliser les échanges commerciaux avec leurs récents efforts pour établir 14 zones franches tunisiennes dans les régions frontalières algériennes comme une forme de partenariat entre l'Algérie et la Tunisie pour exporter leurs divers produits vers les pays africains. Cela explique également l'impact positif que nous avons atteint dans l'équation de la croissance économique. Quant au taux de change, on constate que malgré son impact positif sur les exportations hors hydrocarbures, il a encore un effet faible en raison du type du taux de change adopté en Algérie, et l'Etat le gouverne de l'indépendance à aujourd'hui. De plus, l'équation a mis en évidence un impact négatif des investissements étrangers sur les exportations non pétrolières. Ceci est dû au fait que la plupart des investissements étrangers en Algérie sont basés dans le domaine de l'exploration et de l'extraction pétrolière et d'autres investissements sont nouvellement établis, dont l'effet n'est pas encore clair sur les exportations hors secteur des hydrocarbures.

978-9931-9701-1-8

IV-2-3 Modèle de correction d'erreur vectorielle (VECM)

Le modèle vectoriel à correction d'erreur (VECM) est utilisé comme un moyen pour adapter le comportement de la variable à court terme à son comportement à long terme comme le montrent les équations suivantes :

$$\Delta y_t = C + \lambda e_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \alpha_i \Delta y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_i \Delta x_{t-1} + \varepsilon_t \qquad avec \qquad \lambda < 0$$

$$\Delta x_t = C' + \lambda' e_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \alpha_i' \Delta y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_i' \Delta x_{t-1} + \varepsilon_t' \qquad avec \qquad \lambda' < 0$$

$$et \qquad e_t = y_t - \widehat{\beta_0} - \widehat{\beta_1} x_t$$

Le modèle de correction d'erreurs vectorielles (VECM) est estimé à l'aide du logiciel Eviews 9. Nous obtenons les résultats suivants présentés dans le tableau 4.

Tableau 7. Résultats du modèle de correction d'erreur vectorielle

Error-Correction:	**D(EXPO)**
CointEq1	**-0.105327** **(0.05702)** **[-1.84712]**
R-squared	**0.403746**
S.E. equation	**0.214262**
F-statistic	**2.031410**

Source : établi par les auteurs sur la base des résultats du programme Eviews 9

Le modèle est interprété à 40%, ce qui indique que les variables étudiées sélectionnées peuvent expliquer le phénomène à 40%. C'est un bon pourcentage car à travers ce modèle, certaines variables non significatives ont été négligées et nous limitons notre estimation aux plus importantes. Les exportations sont contrôlées par plusieurs autres facteurs, tels que le progrès scientifique et technologique, le taux d'inflation qui affecte le taux de change et les investissements directs étrangers, sans oublier les taux d'intérêt qui affectent les taux d'investissement dans n'importe quel pays. On note que le facteur de correction d'erreur dirigé est un coefficient significatif et négatif et il représente la force de retour à l'équilibre à long terme. Cela signifie que l'écart par rapport à l'équilibre est corrigé chaque année de (10,53 %, avec une vitesse de réglage de (10 = 1 / 0,10). Ceci nous conduit à accepter le modèle de correction d'erreurs et à s'assurer de l'existence d'une relation de co-intégration entre les variables étudiées.

978-9931-9701-1-8

Figure 1. Stabilité du modèle de correction d'erreur vectorisée (VECM)

Racines inverses du polynôme caractéristique AR

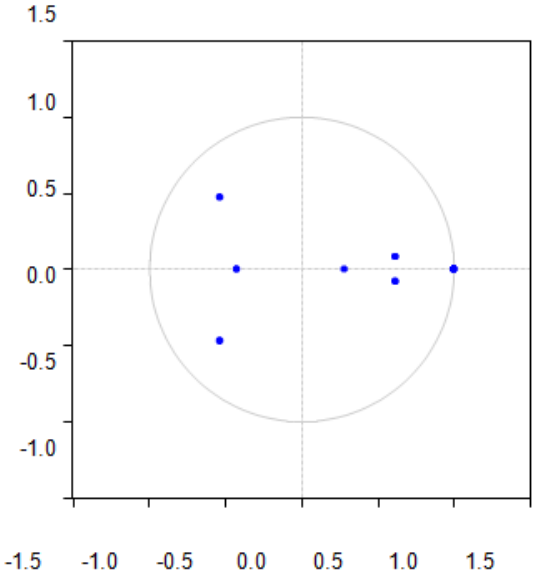

Source : établi par les auteurs sur la base des résultats du programme Eviews 9

A partir de cette figure, nous confirmons que le modèle estimé satisfait les conditions de la stabilité, donc tous les coefficients sont inférieurs à un et toutes les racines sont dans le cercle unité, ce qui signifie que le modèle est stable et ne souffre pas de problèmes standards.

IV-2-4 Décomposition de la variance

Le test de décomposition de la variance est utilisé pour déterminer la quantité de la variance dans la prédiction qui est due à la prédiction dans la même variable et la quantité due à l'erreur dans d'autres variables, c'est-à-dire qu'il mesure la quantité de changement (qui est due à d'autres variables dans le modèle), ce qui est dû au changement de la variable elle-même. En d'autres termes, l'analyse de la décomposition de la variance vise à déterminer et à calculer l'étendue de sa contribution à la variance d'erreur.

a. Résultats de la fonction de réponse impulsionnelle

La méthode des fonctions de réponse prend en considération la somme des relations dynamiques, c'est-à-dire quelle fonctionne au détriment des complications dynamiques existantes, car elle montre, après un choc dans les erreurs, la réaction du système de variables internes. Elle montre également l'effet d'une diminution soudaine et unique d'une variable sur elle-même et sur le reste des variables du système à tout moment. Pour analyser la relation dynamique entre les variables du modèle, il s'agit de savoir dans quelle mesure chacune des variables internes du modèle répond aux chocs inattendus dans les paramètres de l'erreur des variables. La figure suivante montre les résultats de l'analyse des fonctions de réponse par lots.

b. Analyse des résultats des fonctions de réponse

- **Réponses à l'exportation hors hydrocarbures « EXPO à EXPO »**

Comme le montre la figure 2, chaque écart type des exportations hors secteur des hydrocarbures de 1 % a entraîné une réponse positive au cours de la première période, puis commence à diminuer progressivement à partir de la première période jusqu'à environ la troisième période, puis il augmente de nouveau après cette période. Il reste en fluctuation jusqu'à ce que l'on constate sa stabilité presque au cours des périodes récentes, c'est-à-dire de la sixième à la dixième période.

978-9931-9701-1-8

Figure 2. Impact des résultats de l'analyse des réponses

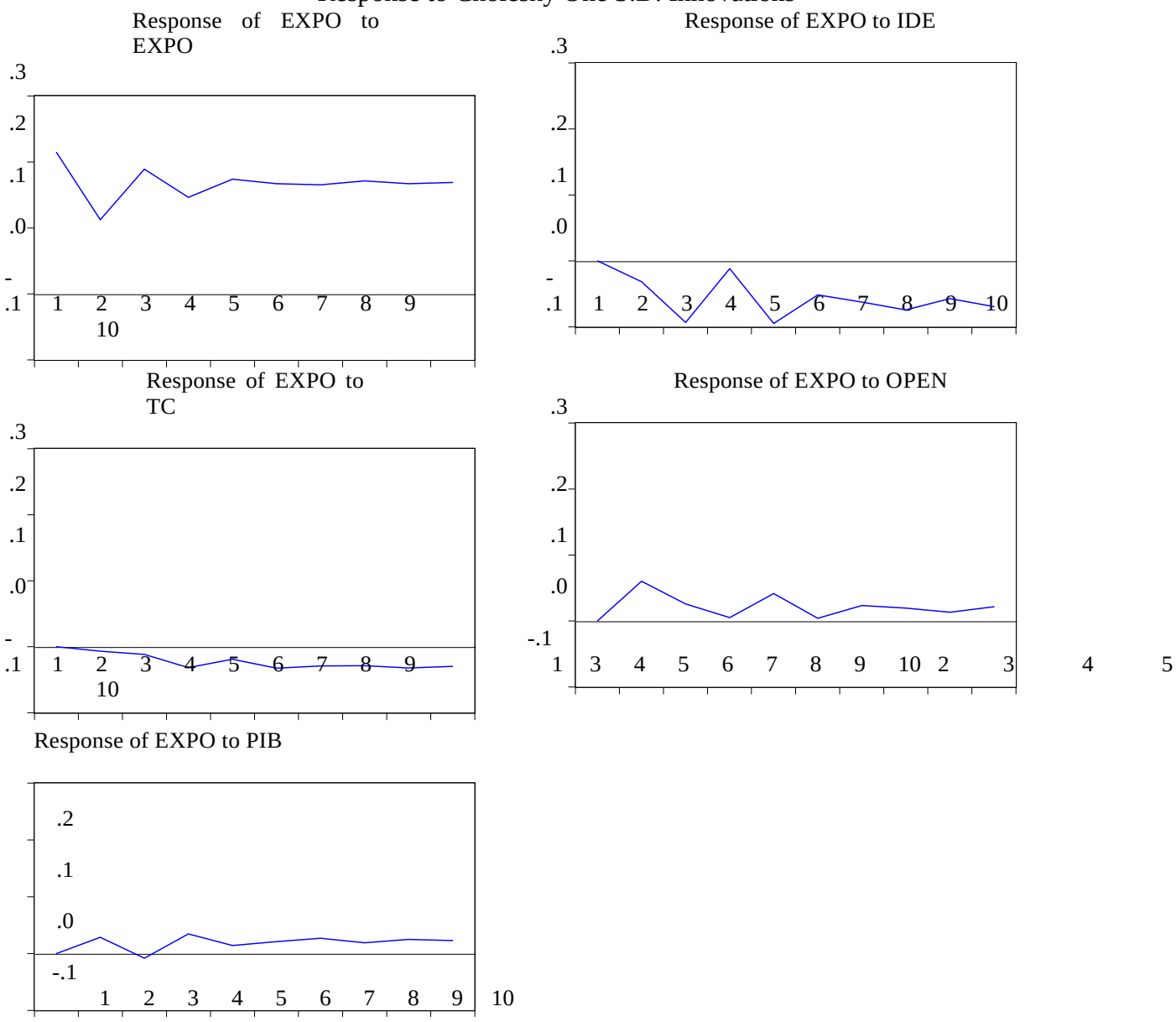

Source : établi par les auteurs sur la base des résultats du programme Eviews 9

978-9931-9701-1-8

● **Réponses aux investissements étrangers « EXPO à l'IDE »**

De notre observation de la courbe de réponse de l'investissement étranger, nous remarquons qu'elle commence par un effet nul au départ, pour passer à un impact négatif sur les exportations hors hydrocarbures, que l'on retrouve précédemment dans notre équation de la relation des exportations avec les variables d'étude. Il part de la première période à la dixième période et passe de 0,54% à 4,11%, ce qui représente la réalité des investissements étrangers en Algérie. Pour expliquer ce résultat, nous donnons l'exemple des usines du marché automobile. Il y a trois usines pour installer des voitures dans ce pays (Kia, Hyundi, Renault), mais malgré cela, l'Algérie n'a pas pu exporter aucun type de voitures et n'a pu obtenir un avantage comparatif ni en termes de prix, ni en termes de technologies. En fait, elle n'a même pas pu répondre au besoin national et elle a laissé les prix à la spéculation jusqu'à ce qu'ils deviennent plus chers que les années d'importation, et par conséquent, nos résultats sont identiques à cette réalité économique vécue.

● **Réponses à l'ouverture commerciale « EXPO à TOPEN »**

On remarque qu'il y a un effet positif, à partir de la première période jusqu'à la fin de la cinquième période, où l'on constate une légère diminution au cours de la sixième et septième période, puis revient à la hausse pour atteindre son maximum au cours de la huitième période et s'est stabilisé au cours des deux dernières périodes.

● **Réponses des prix intérieurs bruts « Expo au PIB »**

Toute variation du produit intérieur brut d'un écart type affectera positivement les exportations hors hydrocarbures de la première période à la fin de la troisième période, puis diminuera durant les quatrième et cinquième périodes, puis reviendra progressive pour atteindre son pic au cours de la huitième période et passer à une quasi stabilité lors des deux dernières périodes.

● **Réponses sur les taux de change « EXPO à TOPEN »**

Il n'y a aucune variation du taux de change, comme le montre la figure 2, qui indique l'effet inexistant entre les exportations et l'ouverture commerciale de la première période à la seconde et passe ensuite à l'effet négatif de la deuxième période à la quatrième période et il reste volatil jusqu'à ce qu'il atteigne une stabilisation au cours des cinq dernières périodes. Cependant, il maintient son influence négative tout au long des périodes. Cela est dû au contrôle de l'Algérie sur son taux de change et ne le laisse pas libre pour qu'il soit contrôlé par les conditions de l'offre et de la demande. Ce taux est donc toujours soumis à la censure, malgré les mesures qu'il entrave (comme la dévaluation de la monnaie à plusieurs reprises comme celle la plus importante de 40,17% lors du programme de stabilité économique que l'Algérie a connu à partir du 1er avril 1994 au 31 mars 1995). Ce taux n'a pas eu d'impact significatif sur l'amélioration de la compétitivité des exportations algériennes.

Conclusion

La promotion des exportations non pétrolières compte tenu de l'ouverture et de la concurrence étrangère est devenue une nécessité urgente pour atteindre une autosuffisance à des taux de croissance acceptables et stables, capables de sortir le pays du sous-développement et de la stagnation économique actuels. Dans cette perspective, la présente étude a examiné ce problème en utilisant un modèle VAR afin de mettre en évidence la relation entre les variables étudiées mesurant principalement l'existence d'une relation significative entre les politiques d'ouverture commerciale et les exportations hors hydrocarbures. Les résultats confirment l'existence d'un impact positif à long terme de l'ouverture commerciale sur les exportations hors hydrocarbures à travers son impact positif sur les taux de croissance économique en Algérie. Nous avons également expliqué l'impact négatif des investissements étrangers sur les exportations hors hydrocarbures au cours de la période d'étude.

Par conséquent, afin de bénéficier des mécanismes de change, l'Algérie doit travailler sérieusement et chercher à renforcer la compétitivité du produit local sur les marchés internationaux et augmenter, ainsi, l'activité exportatrice du pays. Cela peut se réaliser à travers :

- L'attrait de véritables investissements étrangers à partir desquels l'expertise et la technologie peuvent être utilisées pour augmenter la production nationale et les exportations vers d'autres pays.
- L'encouragement des échanges maghrébins et arabes pour élargir la composition géographique des exportations nationales et trouver de nouveaux partenaires stratégiques.
- La promotion des stratégies d'exportation vers les pays africains. Celle-ci est nécessaire pour améliorer la qualité du produit algérien pour concurrencer son homologue sur les marchés mondiaux.
- La création de zones franches industrielles pour soutenir les exportations hors secteur des hydrocarbures en particulier afin de mieux les développer.

Bibliographie

Aljebrin, M. (2018). Non-Oil Trade Openness and Financial Development Impacts on Economic Growth in Saudi Arabia. *International Journal of Economics and Financial, 8*(5), 251-260.

Bouklia-Hassan, R. (2013). L'économie algérienne face à la diversification: quelles perspectives ?" . *Les Cahiers du CREAD*(105/106), 37-62.

Bouri, N. (2020). Organisms for Development of SME in Algeria. *El-Wahat for Research and Studies Review*, 1432-1459.

Capolupo, R., & Celi, G. (2008). Openness and economic growth: A comparative study of alternative trading regimes. *Économie internationale*(116), 5-35.

Gräbner, C., Heimberger, P., Kapeller, J., & Spri. (2020). Understanding economic openness: a review of existing measures". *Review of World Economics*, 87–120.

Herzer, D., & Nowak-Lehnmann, F. (2016). What does export diversification do for growth ? An econometric analysis. *Applied economics, 15*(38), 1825-1838.

Maliki, S., Si Mohamed, K., Hassaine, A., & Hartani. (2021). Algeria's Economic Diversification and Economic Growth: An ARDL Approach Bound Testing. *Les Cahiers MECAS, 17*(1), 10-24.

Ouali, N., & Souman, M. (2018). Diversification des exportations et croissance économique en Algérie. *Revue Des Etudes Economiques Approfondies*(8).

Rapport des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (2019).

Pandémie du covid -19 et le marché pétrolier : La nécessité de construire une économie algérienne diversifiée.

BENSAOULA Sarah [1]
Maitre de conférence classe –B- ,
Ecole Supérieure des Sciences de Gestion (Annaba),
bensaoula.sarah@essg-annaba.dz
ABDAOUI Hana
Maitre de conférence classe –B- ,
Ecole Supérieure des Sciences de Gestion (Annaba).
abdaoui.hana@essg-annaba.dz

Résumé:

Depuis l'indépendance, le pays souffre de faiblesses structurelles, auxquelles s'ajoutent des problèmes cycliques, dus à la forte dépendance aux hydrocarbures qui représente aujourd'hui les deux tiers des revenus de l'Etat, dont l'équilibre économique et financier est artificiellement maintenu grâce au pétrole et location de gaz. Le problème s'aggrave pour notre pays car le monde traverse actuellement une crise sanitaire qui a fait baisser les prix des hydrocarbures. Pour cela, l'Etat algérien s'efforce au mieux de gérer ses finances publiques et de trouver des solutions pertinentes. L'objectif de cette recherche est de mettre en lumière la situation économique algérienne durant cette crise sanitaire et de montrer la nécessité de la diversification économique et son rôle primordial dans la minimisation de l'impact des fluctuations des prix de pétrole sur l'économie algérienne.
Mots clés: *Diversification économique; marché pétrolier ; finance publique , corona virus ; Algérie.*
Jel Classification Codes:*H49, H51.*

Abstract :

Since independence, the country has suffered from structural weaknesses, to which are added cyclical problems, due to the heavy dependence on hydrocarbons which represents today for two thirds of state revenues, whose economic and financial equilibrium is artificially maintained thanks to the oil and gas rent. The problem is worsening for our country since the world is currently experiencing a health crisis, which has brought down the prices of hydrocarbons. To this end, the Algerian state is trying as best it can to manage its public finances and find relevant solutions. The aim of this research is to shed light on the Algerian economic situation during this health crisis and to show the need for economic diversification and its essential role in minimizing the impact of fluctuations in oil prices on the Algerian economy.

Keywords: *Economic diversification; oil market; public finance ; coronavirus; Algeria*

Jel Classification Codes*: H49, H51.*

1. **Introduction :**

L'économie mondiale a connu en 2019 sa plus faible performance depuis la crise financière mondiale. L'apparition de l'épidémie du coronavirus en Chine au début de l'année 2020 y a bloqué l'activité économique. Les restrictions à la circulation des personnes, des biens et des services, et les mesures d'endiguement de l'épidémie telles que les fermetures d'usines ont réduit sensiblement l'activité manufacturière et la demande intérieure en Chine.

La crise actuelle a montré toute la vulnérabilité des économies mondiales face à des chocs externes imprévisibles, surtout des pays reposant sur une ressource éphémère dont le prix dépend de facteurs exogènes échappant aux décisions internes. Face à, une crise sans précédent touchant toute la planète , le monde ne sera plus jamais comme avant , la crise de 2020 préfigurant , non pas la fin de la mondialisation, mais une nouvelle architecture des relations entre l'Etat régulateur et le Marché encadré pour certains services collectifs (santé, éducation), et d'importants impacts sur les relations politiques et économiques internationales.

Le principal défi de l'Algérie pour les prochaines années reste celui de la diversification de son économie, Une économie est dite diversifiée si sa structure productive est dispersée en un grand nombre d'activités différentes les unes des autres par la nature des biens et services produits.

Donc, dans ce contexte, la problématique de cet article consiste à identifier et analyser l'impact de la dépendance des équilibres macroéconomiques aux prix de pétrole d'un côté, et d'un autre coté quelles sont les solutions possibles pour passer d'une économie pétrolière à une économie diversifiée et solide. On va répondre à cette problématique à travers une étude analytique des éléments de notre recherche.

Notre travail s'appuie sur l'hypothèse suivante :

La diversification économique constitue un élément essentiel pour minimiser l'impact des fluctuations des prix de pétrole sur l'économie algérienne.

Objectif de l'étude : L'objectif de cette recherche est de montrer l'importance de la diversification économique grâce à la valorisation d'autres secteurs stratégiques et donc construire un avenir sure indépendant et durable pour l'économie algérienne

Le cadre méthodologique de la recherche : On va procéder dans cet article à une étude descriptive et analytique. On a consacré la première partie à un état des lieux de l'économie algérienne afin de montrer les principales insuffisances qui empêchent le développement de notre économie nationale. Ensuite on va analyser la dépendance quasi-totale de notre pays aux hydrocarbures et enfin on va essayer de donner un aperçu général sur la problématique de la diversification économique en Algérie.

2. Etat des lieux de l'économie algérienne: L'Algérie a connu de nombreuses réformes économiques et financières et pour cela, des centaines de milliards de dollars ont été dépensées sans qu'elles permettent le décollage de l'économie

978-9931-9701-1-8

nationale. L'économie algérienne semble être en bonne santé après le rétablissement des équilibres financiers depuis 1999, mais qui n'a pas conduit à des changements structurels dans l'économie. Le secteur des hydrocarbures continue à occuper une importance croissante dans l'économie nationale qui se caractérise par la petite taille de son secteur productif hors hydrocarbures. Celui-ci est lié en grande partie au secteur des hydrocarbures à travers le budget, ce qui conduit à une nécessité accrue de diversifier l'économie (zina, 2015).

Cette dépendance vis-à-vis du pétrole a négativement joué sur les performances d'ensemble de l'économie Algérienne pendant les périodes de conjoncture pétrolière morose, telles que les chutes du cours, ou les perturbations survenues dans la production. De manière plus structurelle, elle joue sur les performances des autres secteurs d'activité, et renforce la faible intégration des différentes branches. Enfin, elle augmente les inégalités de revenus et affaiblit la capacité de la croissance à imprimer une réduction notable de la pauvreté (Hamza, 2017).

Au plan macroéconomique et financier global, les évolutions pour l'exercice 2018 et les perspectives pour 2019-2020 des principaux indicateurs sont résumées dans le tableau ci-dessous :

Tableau n° 01 : Principaux indicateurs macroéconomiques 2015-2020

	Unité	2015 réalisations	2016 provisoire	2017 clôture	2018 PLF	2019 prévisions	2020 prévisions
Croissance économique	%	3,7	3,3	2,2	4,0	4,2	4,6
Croissance économique HH	%	5,0	2,3	3,2	3,4	3,8	3,8
Déficit budgétaire/ PIB	%	-18,6	-13,1	-5,4	-9,2	-2,5	-0,6
Déficit du trésor/PIB	%	-19,0	-13,5	-5,6	-9,4	-2,7	-0,9
Prix du marché du baril de pétrole	$US	52.8	44,8	50,8	50,0	55,0	55,0
Exportations d'hydrocarbures	Mrds $US	33,1	27,7	32,3	33,6	39,0	39,6
Importation de marchandises (CAF)	Mrds $US	51,7	46,7	46,0	43,6	41,4	40,9
Réserves de change	Mrds $US	144.1	114,1	96,9	84,6	79,6	76.1

Source : (MF, 2018)

Il est à noter que les differents secteurs qui dominent l'économie algérienne sont les suivants :

- les hydrocarbures qui représentent environ 19% du PIB ;
- l'agriculture et le commerce ;

978-9931-9701-1-8

- le BTPH et le transport ;
- l'industrie qui enregistre une contribution assez faibe de 6%.

On peut illustrer la répartition par secteur du PIB durant l'année 2019 dans le graphique suivant :

Figure n° 01 : Répartition par secteur du PIB durant l'année 2019.

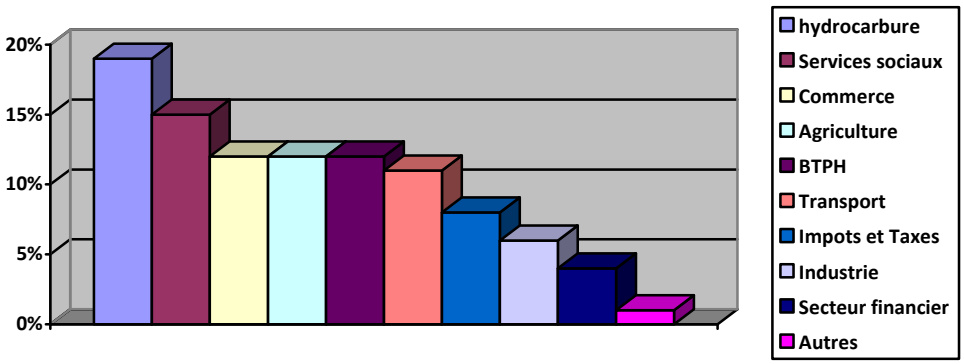

Source :(Nations Unies en Algérie, Juin 2020)

2. **Le cout économique de la crise sanitaire sur l'économie mondiale et nationale :**

L'épidémie de coronavirus n'a pas seulement gravement affecté la santé et le bien-être des gens partout dans le monde, elle a aussi modifié leur routine et leurs modèles de comportement. Elle a provoqué un effet d'entraînement qui a secoué l'ensemble de l'économie mondiale.

3.1 Sur l'économie mondiale :

Dans tout bouleversement économique majeur, certains secteurs chutent, tandis que d'autres affichent des gains. Le coronavirus ne fait pas exception. Usines fermées, productions en partie gelées, ports à l'arrêt, manque à gagner pour les compagnies aériennes, chute du tourisme, Les répercussions sur le reste du monde ont dans un premier temps été limitées, avec des impacts réduits :

- Restrictions des voyages d'affaires et du tourisme,
- Désorganisation des chaînes d'approvisionnement,
- Trouble sur le marché des matières premières
- Et recul de la confiance des acteurs économiques (Corona virus , 2020).

Malheureusement suite à la crise de corona virus, la croissance au niveau mondial a considérablement chuté, le chômage est monté en flèche touchant environ 250 millions de travailleurs (soit environ 23 millions aux Etats-Unis, 59 millions en Europe, 60 millions en Asie et 40 millions pour le reste du monde), le prix du pétrole s'est effondré, le prix des autres produits de base baissait fortement et 100 milliards de dollars refluaient des pays émergents les plongeant dans la précarité (Bessaha A. , 27 AVRIL 2020).

La pandémie de COVID-19 a eu un impact négatif plus important que prévu sur l'activité au cours du premier semestre 2020, et la reprise devrait être plus progressive que ce à quoi on s'attendait. En 2021, la croissance mondiale devrait atteindre 5,4 %. Globalement, le PIB

978-9931-9701-1-8

de 2021 devrait donc se retrouver quelque 6½ points de pourcentage au-dessous du niveau envisagé par les projections établies en janvier 2020, avant la pandémie de COVID-19. Et on peut expliquer mieux cela à travers le schéma suivant :

Figure n° 02 :

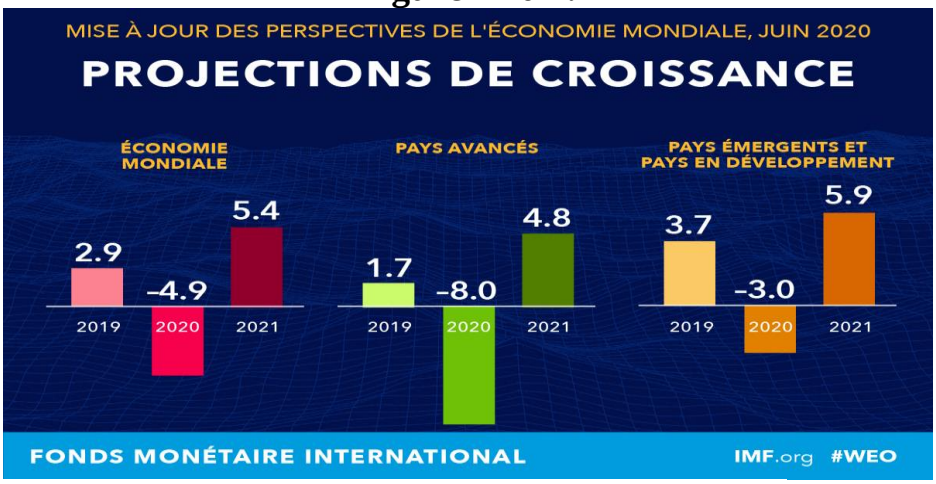

Source : (FMI, Perspectives de l'économie mondiale, 2020)

La pandémie de corona virus a provoqué d'autres effets au niveau mondial, parmi ces impacts économiques on peut citer :

- L'augmentation des prix de l'or ;
- Diminution des prix de pétrole ;
- Diminution de l'offre des produits et matériaux médicaux ;
- Augmentation de la demande sur les produits alimentaires stratégiques ;
- Fluctuation des taux de change ;
- Grosses pertes pour les usines et les entreprises ;
- Le secteur de l'aviation a été durement touché ;
- Le secteur du tourisme a été touché ;
- Augmentation du taux de chômage ;
- Diminution des recettes mondiales.

2.2. Sur l'économie nationale: En raison de la prépondérance de la rente des hydrocarbures et de la faiblesse du reste de l'économie, l'Algérie est un pays qui importe tout, ce qui fait d'elle un énorme marché. Les importations de l'Algérie n'ont cessé d'augmenter, ce qui a plus profité aux importateurs qu'à la population, et a affecté les caisses de l'État (Institut québécois des hautes études internationales, 2019) (voir le tableau 2).

Tableau n° 02 : Balance commerciale (2007-2017)

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
Importations	27613	39479	39294	40473	47247	50376	55028	58580	51702	47089	47957
Exportations	60163	79298	45194	57053	73489	71489	69974	62886	34668	30026	34763

978-9931-9701-1-8

Balance commerciale	32532	39819	5900	16580	26242	21113	9946	4306	-17034	-17063	-11194

Unité :en Millions de dollars US.

Source :(Institut québécois des hautes études internationales, 2019)

En contrepartie le secteur des hydrocarbures a connu avant la pandémie une augmentation dans les niveaux de l'offre et de la demande de ce dernier. La demande mondiale sur les hydrocarbures a augmenté durant le mois de novembre 2019 avec une valeur de 300 mille barril journalier, soit 0.3% pour arriver a environ 102,1 milllion de barrils journalier. (Barka, 2020). La chute des cours mondiaux des produits énergétiques, notamment, le pétrole et le gaz, a conduit à une contraction importante des revenus nationaux mettant ainsi les équilibres internes et externes sous tension dans un contexte de poursuite de la réalisation d'un vaste programme d'investissement public.

Le financement de notre économie, compte tenu de la baisse de nos ressources, se poserait, à court terme, avec acuité et rendrait insoutenable nos équilibres budgétaires à moyen terme. En effet, la dépendance des équilibres macroéconomiques à des facteurs exogènes fragilise notre capacité à répondre à une demande interne, aussi bien en provenance de l'entreprise que des ménages. Ces deux agents économiques sollicitent de plus en plus l'apport du budget de l'Etat ce qui aggrave, au plan interne, l'écart entre les ressources ordinaires et les dépenses de fonctionnement dont le niveau de couverture a été de 73% en 2016.

Figure N° 03 : l'évolution du prix du baril durant l'année 2020.

Source : Le cout officiel du baril- TradingView.com

Et on peut voir d'une façon détaillée l'impact de la crise sanitaire covid-19 sur les prix de pétrole dans le tableau suivant :

978-9931-9701-1-8

Tableau n° 03: L'impact de la crise sanitaire covid-19 sur les prix de pétrole

date	Prix d'ouverture	haut	bas	Prix de fermeture	Variations
09-10-2020	43.45	43.66	42.72	42.90	↓ 1.43
08-10-2020	42.24	43.55	41.95	43.51	↑ 2.92
07-10-2020	41.94	42.49	41.46	42.24	↑ 0.62
06-10-2020	41.41	42.91	41.30	41.98	↑ 1.08
05-10-2020	39.46	41.84	39.46	41.53	↑ 5.76
02-10-2020	40.69	40.77	38.81	39.14	↓ 4.12
01-10-2020	42.11	42.54	39.92	40.75	↓ 3
30-10-2020	41.33	42.46	40.80	41.97	↑ 1.53
29-10-2020	42.79	42.93	40.80	41.33	↓ 3.61
28-09-2020	42.25	42.98	41.89	42.82	↑ 1.5
24-09-2020	41.82	42.43	41.62	42.18	↑ 0.81
23-09-2020	42.05	42.94	41.56	41.84	↓ 0.48
22-09-2020	42.18	42.55	41.54	42.04	↓ 0.08
21-09-2020	43.30	43.66	41.34	42.07	↓ 2.86
18-09-2020	43.48	44.08	42.85	43.27	↓ 0.74
17-09-2020	42.58	43.79	41.82	43.59	↑ 2.28
16-09-2020	41.02	42.73	40.91	42.60	↑ 3.85
15-09-2020	39.97	41.12	39.71	40.96	↑ 2.5
14-09-2020	40.10	40.37	39.61	39.94	↓ 0.61
11-09-2020	40.16	40.58	39.61	40.18	↑ 0.48
10-09-2020	40.70	41.15	39.94	39.99	↓ 1.91
09-09-2020	39.86	41.36	39.54	40.75	↑ 1.75

Source : (صراوي، 2021)

Déjà, avec un baril oscillant entre 30-35 dollars, les finances publiques et les balances des paiements des pays producteurs vont être durement touchées.

En conséquence, face au double choc de la crise sanitaire et de la chute des prix du pétrole, les pays exportateurs vont devoir recourir à leurs réserves de change pour compenser les manques à gagner si celles-ci sont suffisantes. Ou bien, ils devront absorber les effets de ce choc sous la forme de réduction des dépenses en capital, de pressions sur les marchés financiers avec les risques de défaut de quelques compagnies pétrolières et l'incertitude quant aux pays consommateurs de tirer profit

978-9931-9701-1-8

de prix bas au moment où l'économie mondiale se dirige vers un mode de pause (Bessaha A. , 2020).

L'analyse de la structure des finances publiques démontre une forte dépendance à cette rente. Cette équation est facile à appréhender lorsque l'on constate que cette économie est plus rentière qu'elle n'est productive et efficace. L'économie algérienne est une économie à faibles performances dont les finances dépendent essentiellement des recettes d'hydrocarbures. Les projets, les plans, les prévisions, le financement du budget, les décisions, les importations et même l'alimentation et les médicaments sont financés avec les ressources des hydrocarbures. Tout événement qui ébranlerait la demande internationale ou engendrerait une faiblesse durable des prix du pétrole se traduirait par un fort amenuisement des gains à l'exportation et aurait des conséquences dramatiques sur l'économie algérienne.

Le FMI estime à 157 USD, le prix du baril nécessaire pour rééquilibrer les comptes budgétaires algériens en 2020, tout en prévoyant un prix moyen du baril à 36 USD en 2020 et 38 USD en 2021. **(Nations Unies en Algérie, Juin 2020)**

3. La diversification économique comme solution à la dépendance de l'économie algérienne aux prix de pétrole :

3.1 Définition de la diversification économique : Selon Schuh et Barghouti (1988), Barghouti et coll. (1990), Petit et Barghouti (1992), la diversification économique est le processus de transformation structurelle d'une économie qui migre d'un tissu économique dominé par les secteurs d'activités primaires (ressources naturelles, agriculture, etc.) vers les secteurs secondaires (industrie de transformation, manufactures, etc.) et tertiaires (commerce, tourisme, etc.). Cependant, ce processus dynamique et normatif ne se traduit pas nécessairement par la disparition des secteurs primaires, mais il se caractérise seulement par la réduction de l'importance relative de leur contribution dans la création de richesse de l'économie concernée. (MESBAHI Fatima Zohra, 2017)

3.2 La diversification économique et le nouveau modèle de la croissance:

L'Algérie a adopté, en 2016, un nouveau modèle de croissance économique qui s'appuie d'une part, sur une approche rénovée de la politique budgétaire, avec une trajectoire 2016-2019 et d'autre part, sur une perspective de diversification de l'économie à l'horizon 2030.

Le plan, censé amorcer la transition économique, sera exécuté en trois phases avec pour objectif d'atteindre une croissance soutenue du PIB, hors hydrocarbures de 6,5% par an sur la période 2020-2030.

- La première phase devra entamer la période de décollage (2016-2019) : et sera marquée par une évolution de la part des différents secteurs dans la valeur ajoutée vers leur niveau cible ;
- La seconde phase dite de transition (2020-2025) : permettra la réalisation du potentiel de rattrapage de l'économie ;

978-9931-9701-1-8

- La troisième phase de stabilisation ou de convergence (2026-2030) : marquera le parachèvement par l'économie nationale de l'épuisement de son potentiel de rattrapage et les différentes variables de l'économie convergeront vers leur valeur d'équilibre. Plusieurs objectifs sont ciblés, à savoir :

- Une trajectoire soutenue de croissance du PIB hors hydrocarbures, de 6,5% par an sur la période 2020-2030 ;
- Une élévation sensible du revenu du PIB par habitant qui devrait être multiplié par 2,3 ;
- Un doublement de la part de l'industrie manufacturière, en termes de valeur ajoutée (de 5,3% en 2015 à 10% du PIB à l'horizon 2030) ;
- Une modernisation du secteur agricole permettant d'atteindre l'objectif de sécurité alimentaire et de réaliser son potentiel de diversification des exportations ;
- Une diversification des exportations permettant de soutenir le financement de la croissance économique accélérée.

La diversification des sources de financement sur une base transparente est encadrée par une législation sur le partenariat public-privé. (Zahir & Karim, 2021)

Dans son histoire, l'Algérie a perdu beaucoup de ses possibilités de se séparer de la rente pétrolière. L'Algérie, a seulement résidé sur ses énormes ressources en pétrole brut en tant que principale source de revenu, conduisant une économie monolithique pendant des années malgré aux part importantes d'argent dépensées dans de différents secteurs et les énormes défis de développement auxquels elle est confrontée. Malheureusement, les ressources pétrolières sont mal gérées et une partie substantielle de celle-ci a été consacrée à la recherche de rentes davantage. Or, ceci n'a pas empêché le pays à connaitre des niveaux de croissance économique important en quelques sortes, de développement humain et de stabilité politique. Toutefois le problème qui se pose est de comment diversifier cette économie sans le détriment de la rente du secteur des hydrocarbures. (DERMECHI Feriel, 2017)

978-9931-9701-1-8

4. Conclusion:

L'Algérie est un vaste pays riche, à la fois par son sous-sol qui renferme une multiplicité de matières premières, par sa diversité géographique favorable à la localisation de divers projets économiques ainsi que par son marché.

L'autre particularité de l'Algérie est le fait qu'elle représente un point de jonction liant à la fois l'Europe développée à l'Afrique sous-développée ainsi que les pays constitutifs de l'Union du Maghreb Arabe.

Cependant, malgré ces avantages géoéconomiques, l'Algérie reste l'une des économies les plus rentières et demeure un pays mono-exportateur d'hydrocarbures. Cette situation fait que la structure et la santé de son économie sont tributaires du prix mondial du pétrole. (Zahir & Karim, 2021)

Et donc en conséquence de cette situation, quelques experts, comme Mekideche (2008), ont dit que l'Algérie s'est enlisée dans un piège énergétique et qu'elle est l'exemple même de la mauvaise gestion d'un pays producteur.

Pour pouvoir résoudre ce problème, l'économie algérienne doit prendre un autre chemin, améliorer l'utilisation de la rente pour créer d'autres sources de revenus et diriger le pays vers une politique économique dissociée de la rente pétrolière.

Et dans ce contexte la diversification économique serait nécessaire pour faire sortir le pays du piège d'un développement entièrement basé sur le pétrole et le gaz.

978-9931-9701-1-8

Liste des références en langue française:

1. Algérie, l. N. (Juin 2020). *Analyse rapide de l'impact socio-économique du COVID 19 sur l'Algérie.*
2. Baghdad, D. Z. (2019). Dépenses publiques et investissement intérieur, quelle importance de la. *Al Bashaer Economic Journal, 05*(01), p. 1115.
3. Baril, P. D. (s.d.). *Le cout officiel du baril* . Récupéré sur https://prixdubaril.com/
4. Barka, Z. (2020). «La situation des finances publiques ne va pas s'améliorer avec la nouvelle loi sur les hydrocarbures». *El watan*, https://www.elwatan.com/pages-hebdo/sup-eco/zine-barka-professeur-de-finances-publiques-la-situation-de.
5. Bessaha, A. (27 AVRIL 2020). Macro-économiste, spécialiste des pays en post-conflits et fragilités-. *El Watan*.
6. Bessaha, A. (2020). Crise sanitaire et choc pétrolier : quelles réponses ? *El watan*, https://www.elwatan.com/pages-hebdo/sup-eco/crise-sanitaire-et-choc-petrolier-quelles-reponses-16-03-2020
7. BM. (2020). Récupéré sur - https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SL.UEM.1524.ZS?End=2019&locations=DZ&start=2019&view=map
8. Boursorama. (2020, Mai). Récupéré sur https://www.boursorama.com/bourse/matieres-premieres/cours/8xbrn/
9. *Corona virus* . (2020). Récupéré sur Corona virus :quels impacts sur l'économie et les secteurs d'activités en France ?: https://webcache.googleusercontent.com/search?Q=cache:mtxdw2hkq5oj:https://axia-consultants.com/2020/04/19/impact-du-coronavirus-sur-leconomie-et-les-secteurs-dactivite-
10. DERMECHI Feriel, Z. A. (2017, Juin 04). LES FACTEURS BUDGETAIRES ET FINANCIERS POURUNE DIVERSIFICATION ECONOMIQUE SOLIDE(CAS DE L'ALGERIE). *Revue Finances et Marchés, 04*(02), p. 310.
11. Eco, L. (2020). Récupéré sur https://www.france24.com/fr/%C3%a9co-tech/20200505-alg%C3%a9rie-l-effondrement-des-prix-du-p%C3%a9trole-p%C3%a8se-sur-l-%C3%a9conomie
12. Finance, J. A. (2020, 03 23). *Corona virus : l'algérie taille dans son budget pour faire face à la chute des cours*. Récupéré sur https://www.jeuneafrique.com/914705/economie/coronavirus-alger-taille-dans-son-budget-pour-faire-face-a-la-chute-des-
13. FMI. (2020, Juin). *Perspectives de l'économie mondiale*. Récupéré sur https://www.imf.org/fr/Publications/WEO/Issues/2020/06/24/weoupdatejune2020#:~:text=Selon%20les%20projections%2C%20le%20PIB,PEM)%20d'avril%202020.&text=En%202021%2C%20la%20croissance%20mondiale%20devrait%20atteindre%205%2C4%20%25
14. FMI. (Avril 2020). *Moniteur des finances publiques.*
15. Hamza, F. (2017, Decembre). La diversification de l'économie :un chemin d'avenir pour l'Algérie. *Revue djadid el iktissad, 11*, p. 42.
16. Internationales, I. Q. (Éd.). (2019). Politique économique et résilience autoritaire en Algérie. *Etudes internationales, 50*(01), pp. 27-28.
17. Mekideche, M. (2009). *Le secteur des hydrocarbures en Algérie Piège structurel ou opportunité encore ouverte pour une croissance durable?* L'hamarttan.
18. MESBAHI Fatima Zohra, P. B. (2017, juin 01). Stratégie de diversification de l'économie algérienne. *Revue d'économie et de management, 16*(01), p. 33.
19. Ministere des Finances. (2018). *Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour 2018 et Prévisions 2019-2020.* Algérie.
20. *Plan de préparation et de riposte à la menace de l'infection coronavirus COVID-19* . (2020). Récupéré sur Ministere de la santé, de la population et de la réforme hospitalière : http://www.sante.gov.dz/images/Prevention/cornavirus/Plan-de-prparation.pdf
21. Recherche, L. J. (2020, Février 26). *Institut pasteur*. Récupéré sur https://www.pasteur.fr/fr/journal-recherche/actualites/nouveau-coronavirus-ce-que-sait-maladie-covid-19-aujourd-hui
22. Zahir, D., & Karim, M. (2021, Mars). Les déterminants de la diversification des exportations en Algérie. *Les cahiers du Mecas, 17*(01), p. 202.
23. Zina, G. (2015, Décembre). Revue maarif- : partie sciences économiques-. *Diversification de l'économie et incitation au secteur productif hors hydrocarbures en Algérie : étude analytique(19)*, 17. Algérie.
24. Zineddine, B., & Mahdaoui, H. (2020, Septembre). Impacts de la crise sanitaire due au corona virus sur l'économie nationale et mondiale. *Revue d'économie et de management*, p. 09.

قائمة المراجع باللغة العربية

25. صراوي مراد .(2021). أثر جائحة كورونا على أسعار البترول و مدى انعكاس ذلك على الدول المصدرة و المستوردة له. دراسات اقتصادية.(العدد 19).64.

978-9931-9701-1-8

أثر التنويع الاقتصادي على التنمية المستدامة في الجزائر

L'impact de la diversification économique sur le développement durable en Algérie

Nacer-Eddine MOUFFOK
Maître de Conférences A- HDR
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Laboratoire Economie et Développement (LED)
Université de Bejaia
nacereddine.mouffok@univ-bejaia.dz

Résumé

Cet article a pour objet d'étudier l'impact de la diversification économique sur le développement durable en Algérie, à travers une étude sur l'implication des banques Algériennes dans le financement des entreprises (PME) de production, ou de commercialisation, de bien liés à la diversification et au développement durable de l'économie nationale. Ainsi, une enquête de terrain a été réalisée au niveau des banques Algériennes. La conception, la collecte et le traitement des données sont analysées par le logiciel Sphinx IQ. Les résultats montrent que la réglementation bancaire et le degré élevé des garanties exigées sont de réels obstacles à toute ambition d'innovation ou d'investissement pour motif de diversification économique et développement durable, local ou national.
Mots-clés : Banques, Développement durable, Diversification, PME.
Jel Codes Classification : G310, G 320.

Abstract

The purpose of this article is to study the impact of economic diversification on sustainable development in Algeria, through a study on the involvement of Algerian banks in the financing of companies (SMEs) producing, or marketing, goods linked to the diversification and sustainable development of the national economy. Thus, a field survey was carried out at the level of Algerian banks. The design, collection and processing of data are analyzed by the Sphinx IQ software. The results show that banking regulations and the high level of guarantees required are real obstacles to any ambition for innovation or investment for reasons of economic diversification and sustainable development, local or national.
Keywords: *Banks, Sustainable development, Diversification, SMEs.*
Jel Codes Classification : G310, G 320.

978-9931-9701-1-8

Introduction

Les Petites et Moyennes Entreprises (PME), sont présentent non seulement dans l'ensemble des secteurs de l'activité économique, mais également sur différents marchés qu'ils soient locaux, régionaux, nationaux, ou internationaux. Ainsi, la PME occupe de plus en plus de place dans le paysage économique d'un pays, notamment en Algérie, ce qui pousse les pouvoirs publics à mettre en place et en œuvre plusieurs plans d'aide et dispositifs de soutien à la création, l'extension et le développement de ce type d'entreprises. Cependant, ces dernières favorisent la polyvalence et la sous-traitance dans son activité avec ses collaborateurs, et même avec les employés, « laisser un maximum d'initiatives aux personnes la détermination des plans de charge faisant souvent même l'objet d'une véritable négociation avec l'employé »[1]. Cette vision a été critiquée par certains auteurs et confirmée par d'autres, « même si certains considèrent cette démarche comme une faiblesse, ou même un handicap, cela constitue dans un moment où le changement est rapide, un avantage permettant plus de souplesse pour les PME »[2].

Selon JULIEN P.A[3], on distingue trois types d'entreprises :

- Selon le type d'origine ou de propriété de l'entreprise ;

- Selon les stratégies ou les objectifs de la direction ;

- Selon l'évolution ou le stade de développement ou d'organisation de la firme.

Par ailleurs, l'extension et le « développement d'une entreprise ne peut s'envisager que par une étude de ses besoins et de son financement »[4]. Généralement, ce financement peut être « lié à ses investissements (besoin de financement à long terme), à son exploitation (besoin de financement à court terme), ou à l'innovation »[5]. Cependant, il existe deux modes de financements, interne et externe. Même si l' « autofinancement est considéré comme étant le surplus monétaire dégagé par l'entreprise sur son activité propre et conservé pour financer son développement futur »[6], la grande part des besoins en financement est couverte par des crédits bancaires.

[1] MARCHESNAY, M., et JULIEN, P. A. (1998), La petite entreprise, édition Vuibert gestion, p17, Paris.
[2] BOLDRINI, J. C. (2008), « Caractériser les pratiques de conception des PME pour mieux accompagner leurs projets d'innovation ». Revue internationale PME: Économie et gestion de la petite et moyenne entreprise », Vol.21(1), p23.
[3] JULIEN, P.A. (1997), Les PME : bilan et perspective, édition Economica, P16, Paris.
[4] AHOUISSOU, B. A., et ANDRIAMAHENINA, M. N. (2012), Rapport de la mission d'évaluation finale de la stratégie nationale de microfinance snmf 2008-2012 de Madagascar, 2ème édition PNUD et UNCDF. p12.
[5] MOURGUES N. (1994), Le choix des investissements dans l'entreprise, Edition Economica, p10, Paris
[6] COHEN, E. (1991), Gestion financière de l'entreprise et développement financier, Edition EDICEF/AUPELF, p19, Paris.

978-9931-9701-1-8

Selon GINGLINGER[1], tout investissement doit avoir la capacité de soutenir les capacités de production présentes en opérant des investissements de substitution d'un équipement amorti ou obsolète par d'autres nouveaux équipements. Ces derniers auront la capacité de diminuer les coûts de production, de transformation, ou de stockage.

Egalement, le financement du cycle d'exploitation s'opère sur les différentes étapes d'avant, pendant et après la production, passant de l'acquisition des éléments de départ (matières premières, marchandises…) jusqu'à l'encaissement du prix de vente des produits, ou services, vendus[2].

Enfin, le financement des projets d'innovation résulte de la concurrence qui peut exister entre les entreprises, ce qui les pousse à proposer de nouveaux produits et services plus modernes et moins coûteux[3], notamment lorsqu'il s'agit de projets d'innovation destinés à diversifier leur production, ou qui pourraient participer au développement durable de l'économie locale, ou nationale.

C'est dans ce cadre d'étude que s'inscrit cet article, qui nous présentera un état des lieux de la contribution des banques Algériennes dans la diversification et le développement durable de notre économie, en procurant aux entreprises, notamment les PME, un financement qui doit être assuré de manière fluide, globale, avec des solutions diversifiées et à coûts modérés[4].

Pour mener à bien cette étude, nous avons choisi d'effectuer une enquête de terrain, réalisée durant une période de deux mois, allant du 15 septembre au 12 novembre 2020, auprès des banques Algériennes. Le but principal de cette étude est de comprendre, puis analyser, les besoins, les modalités, et les conditions d'octroi de crédit aux entreprises, surtout les PME, qui choisissent d'investir dans la diversification de leurs produits, ou même dans l'optique de participer au développement durable de l'économie nationale.

De ce fait, l'article que nous proposons a pour objectif de répondre à l'interrogation centrale suivante :

Quel est l'impact de la diversification économique sur le développement durable en Algérie ?

Pour répondre à cette problématique, nous avons sectionné notre travail en trois parties :

[1] GINGLINGER E. (1991), Gestion financière de l'entreprise, édition DALLOZ, p41, Paris.
[2] BARREAU, J., DAHAYE J., et DELAHAYE F. (2005), Gestion financière, DECF 4, 14e édition DUNOD, p36, Paris.
[3] BOLDRINI, J. C. (2008), « Caractériser les pratiques de conception des PME pour mieux accompagner leurs projets d'innovation ». Revue internationale PME: Économie et gestion de la petite et moyenne entreprise », Vol.21(1), pp. 9–34.
[4] DUFOURCQ, N. (2014), « Le financement des PME : un enjeu de compétitivité », Revue d'économie financière, Vol. 114, pp.39-53.

978-9931-9701-1-8

- Dans la première partie, il sera question de présenter un état d'art des principales étapes de notre travail de terrain ;
- La deuxième partie est dédiée à l'analyse et à l'interprétation des données collectées auprès des banques interrogées.
- Enfin, la troisième partie nous présentera quelques recommandations, en vue d'une meilleure gestion du crédit par les établissements financiers, notamment lorsqu'il s'agit d'apporter un soutien aux projets d'investissements participants à la diversification et au développement durable de l'économie Algérienne.

1. Présentation des étapes de notre enquête de terrain

Notre étude est basée sur une enquête de terrain qui nous parait la mieux adaptée à expliquer les contraintes auxquelles les entreprises, notamment les PME, font face dans leur quête de financement de leurs investissements. De ce fait, nous avons conçu et distribué un questionnaire, composé de vingt cinq (25) questions, auprès de quarante cinq agences bancaires disposées au niveau national. Néanmoins, notre choix s'est porté sur des agences bancaires situées au niveau des grandes villes (wilayas) du pays, du fait de l'importance et de la diversification du réseau bancaire installé à leur niveau. Cependant, nous avons pu obtenir des réponses auprès de la quasi-totalité des établissements enquêtés, exception faite sur cinq banques où les réponses données ne correspondaient pas à nos aspirations, ce qui a réduit la taille de notre échantillon de départ qui était de quarante cinq (45).

La collecte, le traitement et l'analyse des données est effectué à l'aide du logiciel ″Sphinx iQ″, conçu essentiellement pour ce type d'études.

2. Analyse et interprétation des résultats

Il sera question du traitement et d'analyse des données collectées auprès de notre échantillon, ce qui nous aidera à mieux cerner les besoins en financement récurrents des PME, les contraintes liées à ce financement, ainsi que la nature des projets d'investissement sollicitant les demandes d'emprunt au niveau des banques.

L'ensemble des banques questionnées exercent toutes les opérations de crédits, et les réponses aux questionnaires ont été réalisées par le personnel cadre des banques de notre échantillon.

978-9931-9701-1-8

Afin de mieux répondre à la problématique de cet article, nous nous sommes contentés d'analyser, dans ce qui suit, les questions liées de façon directe, ou indirecte, à notre sujet d'étude, comme ce qui suit :

❖ **La réponse à la question N°01 : Quel est le statut de votre banque ?**

Notre échantillon d'étude est composé de quarante (40) banques, douze (12) d'entre elles ont un statut de banque publique, alors que vingt-huit (28) autres banques disposent d'un statut de banque privée, le montre le tableau 1suivant :

Tableau 1. Statut des banques

Banque		
	Nb	**% cit.**
Privée	**28**	**70%**
Publique	**12**	**30%**
Tota	**40**	**100,0%**

Source : Résultats de l'enquête de terrain

❖ **La réponse à la question N° 02 : La PME fait-elle partie des clients stratégiques pour votre banque ?**

Selon les résultats de notre enquête, l'ensemble des banques de notre échantillon estime que la PME représente l'un des agents économiques les plus importants dans leurs activités de crédits, ce qui montre leur poids dans l'économie nationale.

Figure 1. L'importance de la PME dans l'activité bancaire

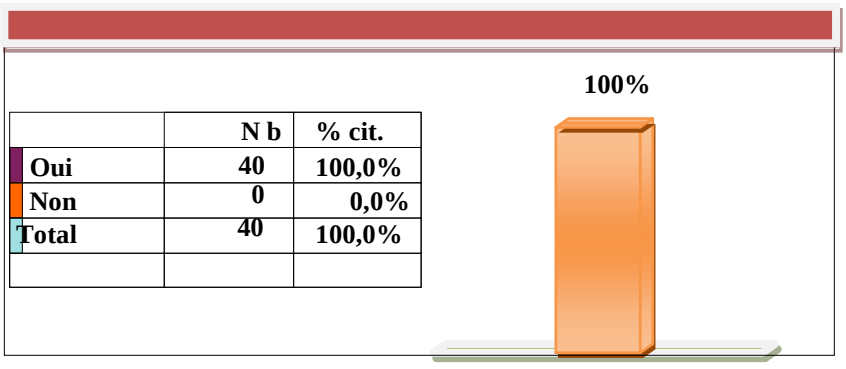

	N b	% cit.
Oui	**40**	**100,0%**
Non	**0**	**0,0%**
Total	**40**	**100,0%**

Source : Résultats de l'enquête de terrain

كتاب جماعي حول: التنويع الاقتصادي في الجزائر التحديات، الفرص واستراتيجيات التمويل
978-9931-9701-1-8

❖ **La réponse à la question N° 03 : Quel pourcentage de l'ensemble de vos crédits accordez-vous aux PME?**

Selon les résultats de notre enquête de terrain, seize banques (40%) de notre échantillon déclarent avoir dédié entre 20 et 50% du total de leurs crédits aux PME, alors que vingt quatre d'entre elles (60%) confirment que cette part ne dépasse pas les 20%. Ces taux élevés montrent l'importance donnée à ce type d'entreprises qui peut représenter le moteur de toute économie souhaitant créer de la valeur ajoutée et pousser ainsi à la croissance économie de la région, ou même au niveau national.

Figure 2. Part des crédits octroyés aux PME

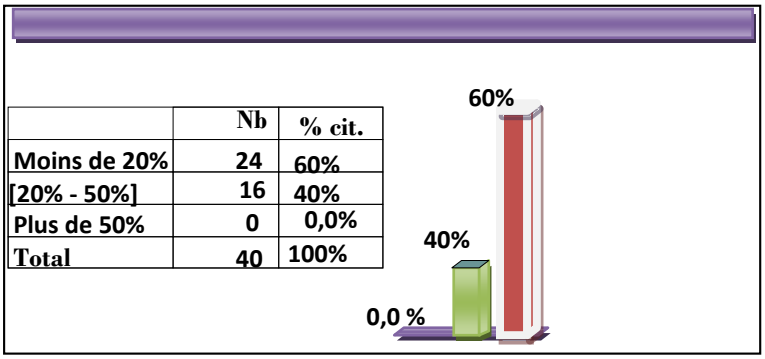

	Nb	% cit.
Moins de 20%	24	60%
[20% - 50%]	16	40%
Plus de 50%	0	0,0%
Total	40	100%

Source : Résultats de l'enquête de terrain

❖ **La réponse à la question N° 04 : Quel est le nombre de demandes de crédits recevez-vous en un mois ?**

D'après les réponses collectées du terrain, 60% des banques interrogées estiment recevoir en moyenne entre 10 et 20 demandes de crédits par mois, provenant des PME de tous les secteurs, alors que seulement 15% de notre échantillon confirme recevoir moins de 10 demandes par mois, et 25% plus de 20. Après entretiens directs avec certains répondants, il s'avère que ces taux varient en fonction des banques approchées par ces entreprises et de l'importance du portefeuille client appartenant aux banques, en général ; d'autres facteurs sont à prendre en considération tel que le coût du crédit.

978-9931-9701-1-8

Figure 3. Nombre total de demandes de crédits réclamés par les PME

	Nb	% obs
Moins de 10	6	15%
Entre 10 et 20		
Plus de 20	10	25%
Total	40	100%

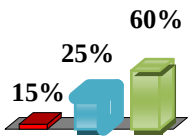

Source : Résultats de l'enquête de terrain

❖ **La réponse à la question N° 05 : D'après vous, comment jugez-vous le délai de traitement des demandes de crédit ?**

Selon les réponses collectées auprès de notre échantillon, 45% des banques (18) affirment que le délai, d'au moins vingt jours, est jugé très raisonnable. Selon leurs réponses, ce délai est justifié par le circuit de procédures d'avalisassions du crédit, qui s'ajoutent à la contre étude socio-économique et financière du projet, l'examen de la centrale des crédits et des risques, etc. Cependant, quatorze banques, soit 35% de l'échantillon, voient ce délai long ou très long, ce qui impacterait négativement la relance économique du pays.

Figure 4. Avis sur le délai de traitement des demandes de crédit

	Nb	% obs.	Imp.
Raisonnable	18	45%	4,33
Long	8	20%	3,33
Très long	6	15%	1,22
Justifié	8	20%	3,33
Tota	40	100,0%	

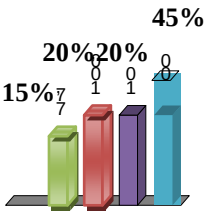

Source : Résultats de l'enquête de terrain

❖ **La réponse à la question N° 06 : Existe t-il des demandes de crédits dans le cadre de projets d'investissement liés au développement durable ?**

La quasi-totalité (34) des banques interrogées attestent que les entreprises (PME) sollicitent des crédits pour des motifs non liés au développement durable, justifiant ainsi ce choix par le coût très élevé de ce type d'investissements, la culture du moins cher des citoyens Algériens qui favorisent l'achat de la quantité au dépend de la qualité, particulièrement les produits innovants qui

978-9931-9701-1-8

peineraient à trouver place au milieu des produits classiques qui sont de valeur sûre et donc plus concurrentiels.

Cependant, six banques, soit 15% de notre échantillon, déclarent recevoir des demandes d'emprunt afin de participer au développement durable de leur région. Toutefois, ces demandes concernent uniquement des crédits d'exploitation, comme l'investissement dans les emballages des produits, où on privilégie le papier au dépend du plastique, et très rarement dans leur composition.

Figure 5. Demande de crédits pour investissement dans le développement durable

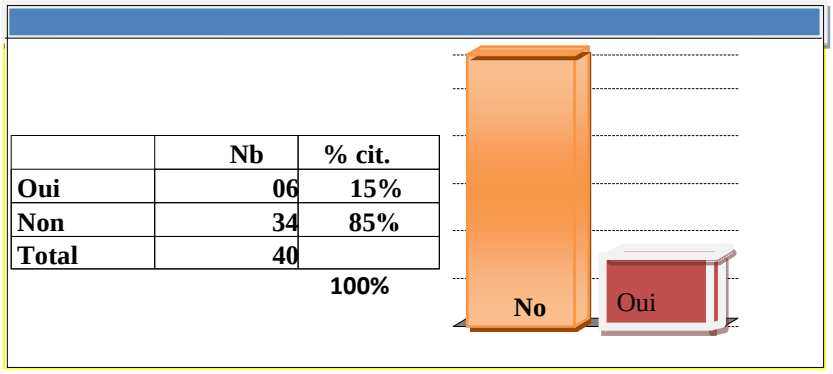

	Nb	% cit.
Oui	06	15%
Non	34	85%
Total	40	
		100%

Source : Résultats de l'enquête de terrain

❖ **La réponse à la question N°07 : Votre banque privilégie t- elle les investissements liés à la diversification et au développement durable de l'économie nationale?**

Selon les résultats de notre enquête, 30% de notre échantillon affirme suivre une politique de prêt encourageant la diversification de la production et permettant le développement durable, au moins au niveau local. Cependant, la majorité des banques (70%) déclarent suivre une politique de prêt basée essentiellement sur le gain tiré de ce prêt, indépendamment de la nature du projet et des caractéristiques des produits.

Figure 6. Financement de projets liés à la diversification et au développement durable

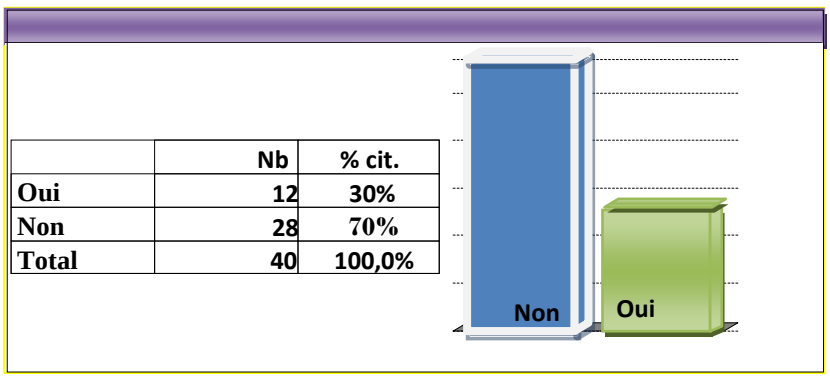

	Nb	% cit.
Oui	12	30%
Non	28	70%
Total	40	100,0%

Source : Résultats de l'enquête de terrain

978-9931-9701-1-8

❖ **La réponse à la question N° 08 : Votre politique de prêt est basée sur quels critères ?**

La majorité des banques adoptent le chiffre d'affaires comme principal critère de leur politique de prêt, suivi par la rentabilité attendue et le secteur d'activité, l'innovation, la stratégie de développement durable, puis la fidélisation de l'entreprise. Ainsi, la plupart des banques optent pour le chiffre d'affaires comme principal facteur de choix de politique de prêt, ce qui explique de degré d'implication de ces banques dans le financement des projets de diversification économique ou de développement durable qui restent toujours dépendants de ce seul mode de financement en Algérie, vu la faiblesse du marché financier qui pourrait combler cette carence.

Donc, ces résultats confirment l'idée que la politique du financement des projets d'investissement se basent essentiellement sur les profits que peuvent engendrer ces projets, ce qui explique leur méfiance à s'orienter vers des investissements incertains, même si ces projets engendrent le bien être du pays et de la planète, tels que les énergies renouvelables et la transition énergétique qui ne peuvent que procurer un développement durable à l'économie.

Figure 7. Les critères de choix de prêts

	Nb	% obs.
Chiffre d'affaires	34	85%
Rentabilité attendue	22	55%
Secteur d'activité	20	50%
Stratégie de développement durable	4	10%
Fidélisation de l'entreprise	4	10%
Innovation	8	20%
Autre réponse	0	0,0%
Total echantillon	40	

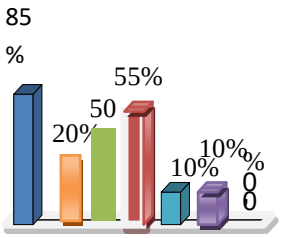

Source : Résultats de l'enquête de terrain

❖ **La réponse à la question N° 09 : Quels sont les secteurs sollicités par votre banque ?**

La plupart des banques interrogées affirment ne pas faire de distinction entre les secteurs d'activité des entreprises clientes lorsque ces dernières sollicitent des emprunts. Le seul critère de décision est basé sur d'autres considérations telles que les états financiers et la concrétisation du projet.

978-9931-9701-1-8

Figure 8. Les secteurs les plus sollicités par les banques

	Nb	% obs.
BTPH	34	85%
Agriculture	22	55%
Production/Industrie	14	35%
Commerce et revente en l'état	12	30%
Services	12	30%
Innovation	4	10%
Autre réponse	0	0,0%
Total echantillon	40	

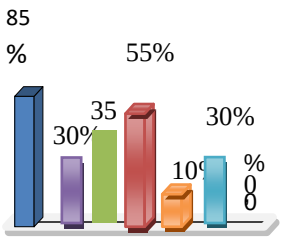

Source : Résultats de l'enquête de terrai

❖ **La réponse à la question N° 10 : Existe-t-il parmi ces secteurs, ceux qui favorisent la production pour motif de développement durable ?**

La quasi-totalité des banques répondent par la négation à cette question. En effet, 95% d'entre elles affirment que les demandes de crédits formulées par ces secteurs sont d'ordre habituel, c'est-à-dire des demandes de crédits d'exploitation ou d'investissements pour reconduire leurs activités initiales, extensions ou nouveaux projets qui n'ont pas de lien avec la promotion du développement durable local ou national.

Figure 9. Type de secteurs favorisant le développement durable

	Nb	% cit.
Oui	0	0,0%
Non	38	95%
Exceptionnellement	2	05%

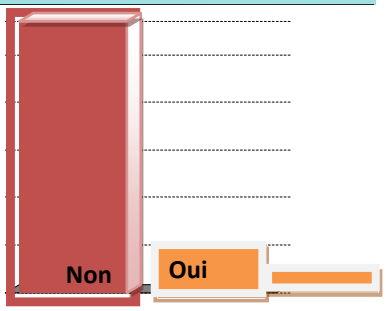

Source : Résultats de l'enquête de terrain

978-9931-9701-1-8

Conclusion

L'objectif de cet article est d'étudier l'impact de la diversification sur le développement durable de l'économie nationale, à travers une étude par enquête de terrain auprès des banques Algériennes. De ce fait, nous avons conçu et distribué un questionnaire à des agences bancaires, publiques, privées et étrangères, disposées sur le territoire national.

L'analyse des résultats de notre étude mettent en avant le fait que les entreprises, notamment les PME, ont des besoins de financements continus, et ce pour la mise en œuvre de leur processus de production (biens ou service), l'acquisition ou le renouvellement leurs équipements, ainsi que pour les activités de recherche, d'innovation et de développement. Toutefois, leurs motivations sont loin des préoccupations liées à la diversification et au développement durable de l'économie locale, ou nationale.

Cependant, notre enquête de terrain nous a permis d'arriver aux conclusions suivantes:

- La notion du développement durable est quasi inexistante non seulement dans la culture des citoyens Algériens, mais également dans l'activité et les pratiques de nos entreprises ;
- Le degré élevé de garanties exigées ainsi que les coûts des crédits octroyés aux PME demeurent assez hauts, ce qui les freine à investir dans des produits à profit incertain, particulièrement ceux qui sont liés au développement durable ;
- Les délais, procédures et démarches de confirmation des crédits restent très long, ce qui implique des retards et des déficits pour les entreprises.

En somme, notre étude nous a permis de proposer un certain nombre de recommandations qui pourraient permettre aux entreprises un accès plus rapide avec de meilleures conditions au financement bancaire, notamment lorsqu'elles investissent dans des projets attachés au développement durable et qui ont une portée de diversification et de relance économique :

- Baisser le niveau des charges financières et des garanties réclamées aux PME porteuses de projets, notamment ceux qui sont liés à notre objet d'étude ;
- Favoriser l'accès au crédit aux entreprises porteuses de projets d'investissement respectant l'environnement et le développement du territoire ;
- Proposer des produits et services financiers innovés conçus spécialement pour attirer et motiver les entreprises à investir dans la production de nouveaux et divers biens capables de booster la relance économique du pays.

978-9931-9701-1-8

Références bibliographiques:

1. AHOUISSOU, B. A., et ANDRIAMAHENINA, M. N. (2012), Rapport de la mission d'évaluation finale de la stratégie nationale de microfinance snmf 2008-2012 de Madagascar, 2ème édition PNUD et UNCDF.

2. BARREAU, J., DAHAYE J., et DELAHAYE F. (2005), Gestion financière, DECF 4, 14e édition DUNOD.

3. BOLDRINI, J. C. (2008), « Caractériser les pratiques de conception des PME pour mieux accompagner leurs projets d'innovation ». Revue internationale PME: Économie et gestion de la petite et moyenne entreprise », Vol.21(1), pp. 9–34.

4. BRESSY, G., et KONKUYT, C. (2004), Economie d'entreprise, 7ème édition, DALLOZ.

5. Bulletin d'information économique du ministère de la PME et de l'artisanat. Disponible sur le site : http://www.pmeart-dz.org.

6. COHEN, E. (1991), Gestion financière de l'entreprise et développement financier, Edition EDICEF/AUPELF.

7. DUFOURCQ, N. (2014), « Le financement des PME : un enjeu de compétitivité », Revue d'économie financière, Vol. 114, pp.39-53.

8. GINGLINGER E. (1991), Gestion financière de l'entreprise, édition DALLOZ.

9. JULIEN, P.A. (1997), Les PME : bilan et perspective, édition Economica.

10. Loi n° 01_18 du 12 décembre 2001, art 4 (Journal Officiel de la République Algérienne N° 77) du 15/12/2001.

11. MARCHESNAY, M., et JULIEN, P. A. (1998), La petite entreprise, édition Vuibert gestion.

12. MOURGUES N. (1994), Le choix des investissements dans l'entreprise, Edition Economica.

13. SALES-WUILLEMIN, E. (2006), « Méthodologie de l'enquête », in : Bromberg Marcel et Trognon Alain (Eds.) *Psychologie Sociale 1*, Presses Universitaires de France, pp. 45-77.

14. SILEM, A. (2008), Lexique d'Economie, 10 ème édition Dalloz.

978-9931-9701-1-8